

وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة البصرة

سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الهند (١٩٦٤ - ١٩٧٢)

أطروحة تقدم بها
حيدر عبد العالي جبر
إلى

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة البصرة، وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة في التاريخ المعاصر

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
كاظم هيلان محسن السهلاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ
أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ
اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ ﴿٣٠﴾
الأنفال: ٣٠

توصية المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في قسم التاريخ - كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر .

التوقيع

الاسم : أ.م.د. كاظم هيلان محسن

المشرف

التاريخ / / ٢٠١٥

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية المشرف أشرح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع

الاسم : أ.م.د. شكري ناصر عبد الحسن

رئيس قسم التاريخ

التاريخ / / ٢٠١٥



... إلى رافدي الحياة ومنبع الحب والحنان

(أمي أبي)

... إلى رفيقة الدرب، وشريكة الجهد

(زوجتي)

... إلى سندي ومصدر همتي

(إخوتي وأخواتي)

... إلى ثمرة القلب وأمل الروح

(ولدي نور الزهراء- علي)

شكر و عرفان

الحمد لله قبل كل أحد... والحمد لله بعد كل أحد... والحمد لله مع كل أحد... والحمد لله الباقي بعد فناء كل أحد....وبعد ...

وأنا أضع اللمسات الأخيرة في أطروحتي يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المساعد الدكتور كاظم هيلان محسن الذي تفضل مشكوراً بقبول الاشراف على هذه الأطروحة، فقد كان لسداد رأيه ونفاذ بصيرته ولمتابعته المستمرة طوال مدة إعداد الدراسة الأثر الأكبر في تذليل الصعوبات .

ومن الوفاء أن أتوجه بالشكر والامتنان الى جميع الأساتذة في قسم التاريخ في كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة البصرة وخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور شكري ناصر عبد الحسن رئيس القسم وأساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية ، وهم كل من الأستاذ الدكتور كاظم باقر علي، والأستاذ الدكتور فوزي خلف شويل، والأستاذ الدكتور إبراهيم فنجان الإمارة و الأستاذ الدكتور حسين علي المصطفى، وأسأل الله أن يمن عليهم بالصحة والعافية.

وأنتقدم بالشكر الجزيل إلى من تعجز كلمات الشكر عن الإيفاء بفضل الأستاذ المساعد الدكتور فرقد عباس قاسم التدريسي في كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة البصرة؛ لمساعدته المستمرة ودعمه اللامحدود طوال مدة إعداد الأطروحة.

ويطيب لي أيضاً أن أقدم شكري للأستاذ الدكتور مؤيد شاكر الطائي، رئيس قسم التاريخ – جامعة ذي قار كلية الآداب، والأستاذ المساعد الدكتور كاظم عبد نتيش، والدكتور شاكر حسين دمدوم لما قدموه لي من مساعدة وتذليل صعوبات.

واعتزازاً مني بالجميل أقدم شكري لمنتسبي السفارة الهندية ببغداد، وموظفي دار الكتب والوثائق والمكتبة المركزية، ومكتبة وزارة الخارجية، ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب / جامعة بغداد، والمكتبة المركزية في الجامعة المستنصرية ومكتبة نازك الملائكة في كلية التربية للعلوم الانسانية، ومكتبة الدراسات العليا بجامعة البصرة ومكتبة قسم التاريخ/كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ذي قار لتعاونهم في الحصول على الكتب والوثائق التي رفدت هذه الأطروحة بمعلومات قيمة.

وأوجه شكري وامتناني لأختوتي في الله الدكتور ماهر جاسب لما أبداه من تعاون كبير أسهم في إتمام الأطروحة على ما هي عليه، وأخص بالشكر والتقدير أخي العزيز المدرس المساعد عباس عبد السادة الذي أزرني طيلة دراسة الدكتوراه، وتكفل مراجعة الأطروحة لغوياً، وأشكر أيضاً أخي ورفيق دربي المدرس المساعد حيدر جواد المصوسي لوقوفه إلى جانبي وموازرتي على إتمام الأطروحة.

فجزاهم الله عنّي خير جزاء المحسنين.....

والحمد لله رب العالمين

المختصرات المستخدمة في الرسالة

المختصرات باللغة الانكليزية :

المختصر	التفاصيل
F.R.U.S	Foreign Relations of the United States
D.S	Department of States
U.S.A	United States of America
Vol	Volume
L.C.M	Jawaharlal Nehru , Letters to Chief Ministers
SWJN	Selected Works of Jawaharlal Nehru
CIA	Central Intelligence Agency
NSC	National Security Council
LBJ	Library B. Johnson

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٠-١	المقدمة
٦٤-١٢	الفصل الأول مراحل تطور السياسة الأميركية
٤٢-١٢	المبحث الأول : الإطار التاريخي لمفهوم السياسة الأميركية
٦٣-٤٣	المبحث الثاني : هيكلية صنع القرار السياسي الأميركي
١٤٢-٦٦	الفصل الثاني سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند ١٩٦٤-١٩٤٧
٧٣-٦٦	المبحث الأول : السياسة الأميركية تجاه جنوب آسيا
٨٦-٧٤	المبحث الثاني : تطور السياسة الأميركية تجاه الهند ١٩٦٤-١٩٤٧
١١٥ - ٨٧	المبحث الثالث : سياسة المعونة الاقتصادية الأميركية للهند ١٩٦٠-١٩٤٧
١٤٢ - ١١٦	المبحث الرابع : سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاعات الهندية الخارجية
٢٣١-١٤٤	الفصل الثالث سياسة جونسون تجاه التطورات الداخلية في الهند ١٩٦٨-١٩٦٤
١٧٩-١٤٤	المبحث الأول : موقف إدارة جونسون من التطورات الداخلية في الهند ١٩٦٨ - ١٩٦٤
٢٠٩-١٨٠	المبحث الثاني : سياسة جونسون تجاه أزمة الغذاء في الهند (١٩٦٥- (١٩٦٧
٢٣١-٢١٠	المبحث الثالث: الموقف الأميركي من الملف النووي الهندي (١٩٦٤- (١٩٦٨
٣٠٥-٢٣٣	الفصل الرابع المواقف المتبادلة تجاه القضايا الرئيسية وأثرها في السياسة الأميركية تجاه الهند ١٩٦٨-١٩٦٤
٢٥٠-٢٣٣	المبحث الاول : الموقف الأميركي من قضايا التسلح الهندية ١٩٦٤- ١٩٦٨
٢٧١-٢٥١	المبحث الثاني :الموقف الهندي من القضية الفيتنامية واثره في السياسة الاميركية تجاه الهند ١٩٦٤ - ١٩٦٨

المبحث الثالث: الموقف الأميركي من الحرب الهندية الباكستانية ١٩٦٥ ٣٠٥-٢٧٢

٣٩٥-٣٠٧

الفصل الخامس

سياسة نيكسون تجاه الهند ١٩٦٩-١٩٧٢

المبحث الأول : طبيعة العلاقات السياسية الاميركية – الهندية ١٩٦٩- ٣٢٧-٣٠٧
١٩٧٢

المبحث الثاني : الموقف الاميركي من تطور العلاقات الهندية – السوفيتية
١٩٦٩-١٩٧٢ ٣٣٩-٣٢٨

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة الاميركية من أزمة بنغلادش
١٩٧١ ٣٧٤-٣٤٠

المبحث الرابع : الموقف الاميركي من اندلاع الحرب الهندية – الباكستانية
١٩٧١-٣ ٣٩٥-٣٧٥

٤٠٢ - ٣٩٧

الخاتمة

٤١٩-٤٠٤

الملاحق

٤٥٠ - ٤٢١

قائمة المصادر

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نطاق البحث وتحليل المصادر

اختلفت السياسة الأميركية خلال مراحل الحرب الباردة من بلد لآخر، بحسب الظروف والأيدلوجية التي يمر بها كل بلد من جهة، وطبيعة المصالح الأميركية من جهة ثانية، لذا تمثل دراسة السياسة الخارجية الأميركية أهمية كبيرة في التاريخ الدولي المعاصر؛ لأن فهم تلك السياسة أصبح ضرورة ملحة؛ نظراً لكونها تشكل القطب الأهم في النظام الدولي والقوة الخارجية المهيمنة على أغلب مناطق العالم بعد الحرب العالمية الثانية. إن الولايات المتحدة الأميركية بقوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وفلسفتها البراغماتية، هي في حقيقة الأمر واقع يفرض نفسه على أغلب المجتمعات الدولية التي تشكل أهمية كبيرة لغاياتها وأهدافها السياسية.

لقد تبنت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ سياسة خارجية طموحة - ولاسيما بعد أن أصبحت القوة المتزعمة للعالم الغربي والمنافس القوي للاتحاد السوفيتي - تقوم على هدفين أساسيين الأول هو توسيع رقعة مساحة نفوذها السياسي في العالم، والهدف الثاني يقوم على اتخاذ الولايات المتحدة سياسة إخضاع الخصم وإجباره عن طريق القوة العسكرية أو الاقتصادية أو عن طريق تطويره بسلسلة من المعاهدات بالاتفاق مع الدول الحليفة، وانطلاقاً من هذا المسعى أصبح لزاماً على الولايات المتحدة أن تهتم بكل دول العالم، وأن تتابع كل ما يحدث داخل تلك الدول وخارجها وما حولها من تطورات سياسية، وبسبب اختلاف الأوضاع الداخلية لتلك الدول، وتباين طبيعة علاقاتها الخارجية وتطلعاتها المستقبلية اضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى تبني سياسات خارجية متعددة وقد تكون متناقضة في بعض الأحيان، وذلك من أجل التعامل مع مختلف الدول وبما يتلاءم مع أهدافها السياسية .

واستناداً الى ما تقدم فإن أهمية دراسة السياسة الأميركية يدفعنا إلى التعرف في بداية الأمر على طبيعة السياسة الأميركية الخارجية ومفهومها، وكيفية صنع القرار السياسي مع فهم دور القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي الأمريكي، وذلك من خلال تتبع تطور تلك السياسة .

وبما أن الهند واحدة من أهم دول جنوب آسيا وأكبرها، وثاني أكبر بلد في العالم من حيث الكثافة السكانية، وتمتلك موقعاً استراتيجياً هاماً على المحيط الهندي ونظماً ديمقراطياً يقوم على المنهج الاشتراكي البعيد عن المنهج الشيوعي، كل هذه الأمور شكلت أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية الأميركية في آسيا عامة، فصناع القرار السياسي الأمريكي، وجدوا أنه بالإمكان الاعتماد على الهند لكي تكون

القوة الموازية للصين الشيوعية الساعية للتمدد في آسيا، وبذلك تكون الهند الحاجز الرئيس الذي يقف أمام النفوذ الشيوعي في المنطقة.

استناداً لما تقدم، شرعت الدراسة بتسليط الضوء على سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند. وقد حددت مدة الدراسة من عام ١٩٦٤-١٩٧٢، إذ شهدت هذه المدة تطورات كبيرة في مسار الحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وقد حددت هذه المدة لأسباب تتعلق بأحداث مهمة وقعت فيها تزامنت مع وصول الرئيس الأميركي جونسون بداية عام ١٩٦٤ الى رئاسة الولايات المتحدة، ومن أهمها ازدياد التورط الأميركي في المستنقع الفيتنامي، الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على السياسة الأميركية تجاه الهند، فقد كانت واشنطن ترغب في أن تبعد الهند عن النفوذ السوفيتي والصيني. لذا حاولت انتهاز سياسة متوازنة بين الهند وباكستان وإيجاد الأرضية المشتركة بين الطرفين لإنهاء خلافاتهما السابقة حول قضية كشمير، إلا أن تلك السياسة اصطدمت بالعداء التاريخي بين الطرفين الأمر الذي عرض المصالح الأميركية للخطر. وشهدت هذه المدة تغيرات سياسية داخل الهند تمثلت بوفاة رئيس الوزراء نهرو ومجيء لال بهادر شاستري ليحل محله في رئاسة الوزراء. وقد دام حكم شاستري عامين ١٩٦٤-١٩٦٦ حاولت فيها الولايات المتحدة انتهاز سياسة جديدة تجاه الهند اختلفت عن سياستها التي سارت عليها في عهد نهرو. ولكن شاستري لم يستمر طويلاً في السلطة بسبب وفاته المفاجئة لتصبح بعد ذلك إنديرا غاندي رئيسة لوزراء الهند الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية للبحث عن سياسة أخرى مع الهند تقوم على تحقيق مصالحها من جهة، وحل مشكلات الهند الداخلية من جهة أخرى، ولابد من الإشارة إلى أن هذه المدة شهدت إحدى أهم مراحل الحرب الباردة، المتمثلة بنهاية مرحلة التعايش السلمي ١٩٥٦-١٩٦٩ وبداية مرحلة الوفاق ١٩٦٩-١٩٧٦، وقد تبنى الرئيس نيكسون هذه السياسة بعد توليه الإدارة الأميركية عام ١٩٦٩. وقد كانت لتلك السياسة انعكاسات واضحة وجلية على الهند، ابتدأت من إعطاء الرئيس الأميركي نيكسون في بداية حكمة أهمية ثانوية الهند، وذلك لانشغاله في الحرب الدائرة في فيتنام آنذاك، مع تبني سياسة تقوم على استغلال الخلاف السوفيتي - الصيني، والانفتاح على الصين الأمر الذي دفع الهند جراء تلك السياسة الى التقرب أكثر من الاتحاد السوفيتي، كرد فعل على التقارب الأميركي الصيني. وقد شهدت مدة حكم نيكسون في ولايته الأولى التي انتهت عام ١٩٧٢ حدوث توترات واضحة في العلاقات الأميركية الهندية.

هدفت الدراسة إلى تحليل مكامن القوة والضعف في سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند، والتعرف على نقاط الالتقاء والتنافر بين البلدين على أساس سياستهما الخارجية من خلال تحليل العلاقات البنيوية

لنتلك السياسات منذ استقلال الهند، وحاولت الدراسة إبراز غايات ودوافع السياسة الأميركية تجاه الهند، مع التعرف على مقومات وأسس تلك السياسة، وتسليط الضوء على تأثير الصراع الدولي، وتأثيرات الحرب الباردة في التفكير السياسي الأمريكي الموجه للهند، خاصة وأن اهتمام الولايات المتحدة بالهند جاء ضمن نطاق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وركزت الدراسة على الجوار الإقليمي للهند، وانعكاساته على السياسة الأميركية تجاهها، ولاسيما أن الهند كانت لديها علاقات متوترة مع باكستان الحليف المركزي في المنطقة للولايات المتحدة والصين الشيوعية، وللتوصل لتحقيق تلك الأهداف وضعت الدراسة جملة من التساؤلات التي بالإجابة عليها يمكن إعطاء صورة واضحة عن طبيعة تلك الأهداف وأبرز تلك التساؤلات هي:

- كيف يصنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي؟ ومن يسهم في صناعته؟ وما هي أدواته؟ وما هي العوامل المؤثرة في تكوينه؟
 - كيف تعاملت إدارة جونسون مع التغيرات السياسية في الهند بعد عام ١٩٦٤؟ وكيف تعاملت مع مشكلات الهند الداخلية؟ وهل نجحت إدارة جونسون في تحقيق أهدافها من خلال محاولتها استغلال الأوضاع الداخلية للهند؟
 - كيف تعاملت السياسة الأميركية مع سياسة الهند الخارجية في ضوء صراعها مع باكستان حليف الإدارة الأميركية؟ وصراعها مع الصين الشيوعية؟ وكيف نظرت واشنطن لعلاقات الهند مع الاتحاد السوفيتي؟
 - هل تغيرت السياسة الأميركية تجاه الهند بعد وصول الرئيس نيكسون للحكم عام ١٩٦٩؟ خاصة وأن هذه المدة شهدت أحداثاً دولية وإقليمية أثرت بشكل كبير على العلاقات الهندية - الباكستانية، وهل حافظت الهند على سياسة الحياد في ضوء المتغيرات الدولية خلال تلك المدة؟ ويبقى السؤال المهم هو هل نجحت الولايات المتحدة في تطبيق سياستها في الهند أم لا؟
- وبطبيعة الحال إن دراسة مثل هكذا موضوع فيه تداخلات إقليمية ودولية وفيه أزمات داخلية وحروب، يتطلب وضع منهجية معينة تساعد على ترتيب وتوضيح سير الأحداث التاريخية، ومن ثم استقراؤها وتحليلها، لذا ركزت الدراسة على منهجية وحدة الموضوع المرتبط بالتسلسل الزمني مع تحليل الأحداث، فقد بحث كل فصل في مدة زمنية محددة، وبهذا سلكت الدراسة أسلوب التسلسل الزمني للأحداث التاريخية بالنسبة للفصول ، مع ترتيب المباحث على أساس وحدة الموضوع، ليتسنى للمباحث الإلمام بالحدث التاريخي بكل تفاصيله، ثم إن اختيار موضوع سياسة الولايات المتحدة بدلاً من العلاقات يعود إلى أن العلاقات بين أي دولتين تستند إلى سياسة الدولتين تجاه بعضهما، أي أن السياسة هي التي

تتحكم بعلاقات الدول مع بعضها، فالعلاقات الدولية هي نتيجة حتمية للسياسة الخارجية المتبادلة بين الدول، وبما أن الولايات المتحدة الأميركية قوة عظمى ولها مصالح ونفوذ، تقوم بوضع سياسة معينة تجاه أي دولة عن طريق تكوين رؤية واضحة وإمام شامل عن ذلك، ثم يصار بعد ذلك إلى وضع سياسة معينة تشمل جوانب مختلفة سياسية واقتصادية وحتى عسكرية تجاه ذلك البلد، وبما أن الهند تعد واحدة من الدول الآسيوية المهمة وتشكل أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، دأبت الأخيرة على انتهاج سياسة خاصة تجاه الهند - منذ استقلالها - بهدف جرها لفلكها السياسي، ولكن تلك السياسة لم تسر على وتيرة مستقرة بالصورة التي تريدها واشنطن وإنما تأثرت بشكل كبير بسياسة الهند الداخلية والظروف الدولية .

وفي ضوء ما تقدم فإن أهمية الدراسة تكمن في أنها لا تقدم سرداً أو عرضاً تاريخياً للسياسة الأميركية تجاه الهند فحسب، وإنما تهدف إلى تحليل عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة مع فهم دور القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة هذا القرار، لذا ركز الفصل الأول من الدراسة على تتبع مراحل تطور السياسة الأميركية مع التعرف على آليات صنع القرار السياسي، وذلك لغرض الوصول إلى الفهم الشمولي والربط الموضوعي للأحداث؛ لأنه لا يمكن فهم سياسة الولايات المتحدة من خلال تقسيمها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها؛ لأن سياسة الولايات المتحدة هي في حقيقة الأمر سياسة تراكمية تطورت منذ نشأتها.

قسمت الدراسة على خمسة مقدمة فصول، ومقدمة، وخاتمة، مع ملاحق، وجاء الفصل الأول بعنوان مراحل تطور السياسة الأميركية، وقسم على مبحثين رئيسيين تناول الأول مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع التعرف على الإطار التاريخي لذلك المفهوم، في حين ركز المبحث الثاني على آليات صنع القرار السياسي الأمريكي، وتناول الفصل الثاني سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الهند ١٩٤٧-١٩٦٤ ليعطي صورة واضحة ومركزة عن سياسة الولايات المتحدة للمدة التي سبقت مدة الدراسة، وقسم على أربعة مباحث رئيسية، المبحث الأول كرس لأهمية السياسة لمنطقة جنوب آسيا بالنسبة للسياسة الأميركية، في حين سلط المبحث الثاني الضوء على السياسة الأميركية تجاه الهند خلال المدة المذكورة، وسلط الضوء وبشكل واف على طبيعة تلك السياسة خلال عهد أيزنهاور وكينيدي، في حين أفرد المبحث الثالث لسياسة المعونة الاقتصادية الأميركية للهند، و تناول هذا المبحث السياسة الاقتصادية بشيء من التفصيل؛ لأهميتها في فهم أدوات السياسة الأميركية، وجاء المبحث الرابع الذي تناول موقف الولايات المتحدة تجاه النزاعات الهندية الخارجية، وقد تضمن هذا المبحث ثلاثة محاور المحور تطرق الأول للسياسة الأميركية تجاه الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير، مبيناً أبرز

مواقف واشنطن من ذلك الصراع، وتناول المحور الثاني موقف الولايات المتحدة من النزاع الهندي - البرتغالي حول إقليم "غوا" Goa ١٩٦١ مسلطاً الضوء على موقف الولايات المتحدة من ذلك الصراع وانعكاسه على السياسة الأميركية تجاه الهند، وركز المحور الثالث على الموقف الأميركي من الحرب الهندية الصينية عام ١٩٦٢، التي شهدت دعماً أميركياً واضحاً للجانب الهندي.

في حين بحث الفصل الثالث في سياسة جونسون تجاه التطورات الداخلية في الهند ١٩٦٤-١٩٦٨ وقد قسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسة إذ تناول المبحث الأول موقف إدارة جونسون من تولي شاستري - إنديرا غاندي رئاسة وزراء الهند، وركز هذا المبحث على موقف واشنطن من التغيرات السياسية بعد وفاة نهرو، وكيفية التعامل مع تلك المتغيرات، أما المبحث الثاني فقد ركز على سياسة جونسون تجاه أزمة الغذاء الهندية ١٩٦٥-١٩٦٧، وركز المبحث الثالث على موقف إدارة جونسون من تطورات الملف النووي الهندي ١٩٦٤-١٩٦٨.

وسلط الضوء في الفصل الرابع على مواقف البلدين المتبادلة تجاه القضايا الرئيسية مثل قضايا التسلح الهندي التي فصلت في المبحث الأول من هذا الفصل، وخصص المبحث الثاني للحديث عن الموقف الهندي من قضية فيتنام وأثرها في السياسة الأميركية تجاه الهند، في حين ركز المبحث الثالث على الموقف الأميركي من الحرب الكشميرية الثانية عام ١٩٦٥.

أما الفصل الأخير فقد ركز على سياسة نيكسون تجاه الهند ١٩٦٩-١٩٧٢ وقد قسم على أربعة مباحث الأول تناول طبيعة العلاقات الأميركية الهندية في المدة أعلاه، في حين بين المبحث الثاني العلاقات الهندية - السوفيتية وأثرها على العلاقات الأميركية، وقد تناول المبحث الثالث موقف إدارة نيكسون من تداعيات أزمة بنغلادش، وأخيراً ركز المبحث الرابع على الموقف الأميركي من اندلاع الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١.

استندت الدراسة إلى عدد من المصادر المتنوعة التي شكلت فيها الوثائق المنشورة، ولاسيماً الوثائق الأميركية مصدراً للمادة الأساسية للدراسة، وقد دعمت هذه الوثائق بمراجع أساسية، كتبها أشخاص كانوا على صلة مباشرة بالأحداث.

شكلت وثائق وزارة الخارجية الأميركية *Foreign Relations of The United States* المعروفة اختصاراً (F.R.U.S.) أحد أهم الروافد التي استقت الدراسة معلوماتها منها، وهذه الوثائق عبارة عن البرقيات والتقارير والمذكرات التي كتبها الدبلوماسيون الأميركيون الذين عملوا في الهند إلى وزارة الخارجية الأميركية والبيت الأبيض وبالعكس، وتعد هذه الوثائق من الأهمية بمكان ولا يمكن الاستغناء

عنها؛ لأنها تعرض الإحداث بإسهاب وتفصيل وتعطي صورة واضحة عن السياسة الخارجية الأميركية في المدة موضوع الدراسة، وقد تميزت بقيمة علمية متميزة، وأفادت هذه الوثائق الدراسة في جميع الفصول.

وأسهمت وثائق وكالة المخابرات المركزية الأميركية (CIA) *Central Intelligence Agency* في تزويد الدراسة بمعلومات مفيدة ساعدت في إعطاء صورة واضحة عن طبيعة التطورات الداخلية والخارجية في الهند بأدق التفاصيل، مع بيان وجهة النظر الأميركية إزاء تلك التطورات، وما يميز هذه الوثائق عن غيرها من الوثائق الأميركية أنها منتقاة من أرشيف المخابرات الأميركية، وما يؤخذ على هذه الوثائق حجبها بعض المعلومات الأمر الذي شكل عائقاً في فهم بعض تلك الأحداث .

واستعانت الدراسة بعدد من وثائق أرشيف الأمن القومي الأمريكي *National Security Council (NSC)* خاصة الفصل الرابع والخامس، إذ زودت الدراسة بمعلومات دقيقة عن تطورات الملف النووي الهندي، وعن الموقف الأمريكي من حرب عام ١٩٧١ .

واستعانت الدراسة بعدد من الكتب الوثائقية مثل كتاب :

(*India and the United State Politics of the Sixties*) لمؤلفه (Kalyani Shanker) وهو كاتب من أصول هندية مختص بدراسة السياسة الأميركية تجاه الهند، تميز هذا الكتاب بانتقاء معلوماته من وثائق متعددة المصادر، إذ حو بعض وثائق وزارة الخارجية الأميركية، والمخابرات المركزية، ووثائق أرشيف الأمن القومي الأمريكي فضلاً عن الوثائق الموجودة في مكتبة الرئيس الأمريكي جونسون، واحتوى الكتاب كذلك وثائق هندية مهمة تتعلق بمراسلات وزراء الهند مع الرؤساء الأميركيين، وما يميز هذا الكتاب أن أغلب تلك الوثائق موجودة حصراً فيه، ولم تنتشر في المصادر التي سبق ذكرها، فبحث بشكل مفصل في سياسة الولايات المتحدة إبان مدة الستينيات بمعنى هذا الكتاب تناول مدتي حكم الرئيس كينيدي والرئيس جونسون، لذلك أعطى الباحث دراسة وثائقية مقسمة على معظم الأحداث التي شهدتها هذه المدة، وللمؤلف كتاب وثائقي آخر بعنوان :

(*Nixon, Indira and India Politics and Beyond*) وهو مشابه في أهميته للكتاب السابق، إذ أعطى الدراسة صورة واضحة عن طبيعة السياسة الأميركية تجاه الهند خلال مدة حكم نيكسون، مركزاً على أغلب الأحداث التي شهدتها تلك المدة وبصورة مفصلة، بمعنى أعطى صورة كافية عن سياسية نيكسون تجاه الهند طيلة مدة حكمه، وقد وضع الكاتب توليفة من الوثائق المختلفة التي أدرجها في نهاية كل مبحث، ورغم أهمية الكتابين إلا أن المؤلف اقتصر على ذكر المعلومات المنشورة في الوثائق، دون

إعطاء تحليل أو مقارنة أو سرد مفصل للأحداث وطبيعة السياسة الأميركية، ورقد الدراسة كتاب وثائقي آخر حمل عنوان :

(*The United States and India 1947 – 2006 A Documentary study*) للمؤلف (Rashmi Jain)، وقد احتوى هذا المصدر مجموعة وثائق شملت معظم مدة الدراسة، وتميز هذا الكتاب بتقسيم مؤلفه الوثائق إلى وثائق عسكرية واقتصادية وسياسية حسب التسلسل الزمني. واعتمدت الدراسة على عدد من الكتب الأجنبية التي رفدتها بمعلومات مفيدة وقيمة ومن أهمها الكتاب المعنون (*India and the United State Estranged Democracies*)، لمؤلفه : (Dennis Kux) وتأتي أهمية هذا الكتاب في احتوائه معلومات تفصيلية مستقاة من الوثائق الأميركية والهندية، والصحف الأميركية والهندية، ويظهر واضحاً محاولة الباحث الحيادية في كتاباته إذ لم يلق باللائمة على أي طرف هندي كان أو أميركي في توتر العلاقات، وعدم تطورها بين البلدين وتدهورها في كثير من الأحيان، وقد رقد هذا الكتاب الدراسة بمعلومات قيمة خلال فصولها، وتفرد هذا الكتاب عن بقية الكتب بمعلومات تفصيلية لكل رئيس أميركي وعلاقته مع الهند خلال مدة حكمه ابتداءً من الرئيس أيزنهاور وحتى الرئيس بوش الأب.

ومثل كتاب (*The Search for Peace in Vietnam 1964-1968*) للمؤلف (Lloyd C.Gardner and Ted Gittinger)، أهمية في التعرف على أثر القضية الفيتنامية على العلاقات الأميركية الهندية، إذ افرد فصلاً كاملاً لهذا الموضوع، وتميز هذا الفصل في احتوائه العديد من الوثائق فضلاً عن الصحف والمجلات، وقد أعطى المؤلف وصفاً دقيقاً لتداعيات القضية الفيتنامية وأثرها في السياسة الأميركية تجاه الهند، وابتدأها منذ مؤتمر جنيف ١٩٥٤ الى نهاية عام ١٩٦٨، وقد رقد الكاتب المبحث بالتحليل المتحيز بعض الشيء للولايات المتحدة، كذلك كان لكتاب :

(*A North South Middle East –West World : Chester Bowles and Making of United State Cold War Foreign Policy ,1951-1969, West Port*) لمؤلفه (Richard P.Dauer) أهمية إذ ركز في فصل كامل على سياسة المساعدات الغذائية الأميركية للهند، وذكر فيه التقارير والمقابلات التي أجريت مع السفير الأميركي في الهند جستر باولز، وسلط الضوء بشكل مفصل على جهود السفير باولز ودوره في أزمة الغذاء في الهند وهنا وجد الكاتب أن السفير باولز كان يعارض بعض توجهات الرئيس جونسون تجاه تلك الأزمة، ثم تطرق في فصل آخر إلى القضية الكشميرية وتداعياتها على السياسة الأميركية تجاه الهند، وقد تناول الكاتب رؤية السفير باولز تجاه تلك القضية، من خلال تقاريره المرسلة الى وزارة الخارجية ورؤيته لطبيعة تلك المشكلة وتأثيرها على

سياسية الولايات المتحدة، وقد ألم الكاتب بأغلب تلك المراسلات وعرضها بشيء من التحليل مع الميل الى توجهات باولز.

ومن الكتب التي شكلت أهمية كبيرة للدراسة كتاب (*The Limits influence ,America's Role in Kashmir*) للكاتب (Howard B. Schaffer)، وما يميز هذا الكتاب أنه اختص بدراسة الدور الأميركي في القضية الكشميرية وتداعياتها على السياسة الأميركية تجاه منطقة جنوب آسيا بصورة عامة، واعتمد الكاتب وثائق وزارة الخارجية الأميركية التي شكلت عماد الكتاب فضلاً عن العديد من الوثائق الأميركية المختصة التي تناولت القضية بأبعادها وجوانبها كافة، فقد ابتدأ الكاتب الحديث عن القضية الكشميرية من عهد الرئيس آيزنهاور الى عهد الرئيس ريغان، واتبع الكاتب أسلوب التحليل الموضوعي لتفسير الأحداث دون الانحياز الى أي من طرفي النزاع.

في حين شكلت الأطاريح والرسائل الأجنبية رافداً مهماً في حصول الدراسة على العديد من المعلومات القيمة واخص بالذكر أطروحة :

(*United state, Foreign Policy in South Asia : The Liberation Struggle in Bangladesh and Indo-Pakistan War of 1971*)

للباحث (Rashid A. Chowdhury)، فقد ركزت هذه الأطروحة على سياسية الولايات المتحدة تجاه أزمة بنغلادش وما يميز هذا الأطروحة أنها احتوت العديد من الوثائق الأميركية ووثائق الكونغرس الأميركي، وكذلك الوثائق الهندية ذات الصلة بالموضوع، فضلاً عن الصحف والمجلات الأجنبية والهندية، في حين شكلت الدراسات الأكاديمية العراقية أهمية في بعض فصول الدراسة، وأخص بالذكر منها أطروحة الدكتوراه الموسومة العلاقات السياسية الأميركية الهندية ١٩٤٧-١٩٦٤ للباحثة زينب جبار شرهان، فقد ساعدت على إعطاء صورة واضحة عن طبيعة العلاقات بين البلدين في المرحلة التي سبقت موضوع الدراسة، في حين شكلت رسالة الماجستير للباحث منتصر دهيرب المعنونة الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٩-١٩٦٦ إضافة لا غنى عنها لفهم طبيعية ومجريات الأحداث للصراع الهندي الباكستاني خلال تلك المرحلة.

أما المصادر المعربة - فضلاً عن قلتها - فإن أغلبها لم تعطِ الموضوع حقه في البحث، وهو ما قلل الانتفاع منها، ومع هذا فقد كان لها نصيب من إفادة الدراسة، وقد كان لكتاب قصة حياة إنديرا نهرو غاندي لمؤلفته كاثرين فرانك نصيب من مساعدة الباحث على محاولة فهم شخصية انديرا غاندي والتغيرات والتطورات التي رافقتها خلال حياتها السياسية والشخصية.

واستعانت الدراسة بعدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات العراقية والأجنبية، كان أهمها البحث المعنون الموقف الأميركي من أزمة بنغلادش ١٩٧١ دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، للدكتور كاظم هيلان محسن السهلاني، وكان لهذا البحث أهمية كبيرة في رد الدراسة بمعلومات دقيقة مستقاة من الوثائق الأميركية بين بوضوح وموضوعية طبيعة السياسة الأميركية خلال تلك الأزمة، واستقت الدراسة من بعض البحوث المنشورة باللغة الانكليزية كان أهمها البحث المعنون *(Indira Gandhi and Indian Politics)* للباحث (Sudipta Kaviraj)، الذي فصل طبيعة سياسة إنديرا غاندي والتطورات الداخلية والخارجية التي أثرت فيها، وأفادت الدراسة من البحث المعنون *(Peace and Power in India's Nuclear Policy)* للباحث (Ashok Kapur) الذي فصل بداية إنشاء البرنامج النووي الهندي والموقف الأميركي والسوفيتي منه، وكان للصحافة حضور وإن كان متواضعاً إلا أنه غطى جوانب مهمة من الدراسة، إذ اعتمدت الدراسة على أعداد مهمة من مجلتي *(News Week)* و *(Time)* الأمريكيتين، إذ زودت الدراسة بنظر بعض الصحف الأميركية إزاء بعض القضايا التي تخص السياسات الأميركية والهندية.

ولا تسلم دراسة من المشاكل التي تواجه الدارسين في رحلة دراستهم، ومن أهم المشكلات التي واجهت الدراسة قلة المؤلفات عن موضوعها في اللغة العربية، علاوة على قلة المصادر المترجمة، مما حدى بالباحث إلى الاعتماد على المصادر المؤلفة باللغة الانكليزية التي كان أكثرها غير متوفر في المكتبات العراقية، الأمر الذي دفع للبحث عنها في المكتبات العالمية، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً للوصول الكتب المطلوبة، ومن ثم ترجمتها للعربية؛ ليتسنى الاطلاع عليها وأخذ ما يفيد الدراسة منها، وتسبب هذا في تأخير الكتابة في مفاصل من الدراسة كانت تتطلب الحصول على المصادر المذكورة، ومشكلة أخرى تمثلت في وجود بعض المصادر في المواقع الإلكترونية المختصة فقط، وبعض هذه الكتب منشورة بنظام حماية شديد يمنع من تحميلها أو نسخ صفحاتها، أو طباعتها، الأمر الذي تطلب قراءة الكتاب والنقل منه مباشرة، ومن ثم ترجمة المعلومات المنقولة، وهذا كلف الباحث وقتاً كثيراً، وجهداً مضمناً.

وأخيراً أمل أن تكون دراستي المتواضعة هذه قد ألمت بموضوعها، ووفقت في عرض الأحداث وتحليلها بصورة دقيقة، ولغة واضحة تستوفيان متطلبات البحث العلمي، والأمانة العلمية، وأسأل الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في إعداد دراسة أكاديمية تعرض معالم السياسة الأمريكية تجاه الهند في تلك المدة، مع تحليل المواقف، وبيان خفايا الأحداث.

الفصل الأول

مراحل تطور السياسة الخارجية لأميركية

المبحث الأول : الإطار التاريخي لمفهوم السياسة الأميركية

المبحث الثاني : هيكلية صنع القرار السياسي الأمريكي

المبحث الأول : الإطار التاريخي لمفهوم السياسة الأميركية مفهوم السياسة الخارجية الأميركية:

تعددت تعاريف السياسة الخارجية، نظراً لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها، كالأهداف والوسائل والتوجيهات والمحددات والأدوات من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدبلوماسية والإستراتيجية من جهة أخرى.

وعرفت السياسة الخارجية بأنها " عملية صياغة وصناعة مجموعة من سلوكيات الدولة تجاه عالمها الخارجي، بناءً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها"^(١). ويعرفها آخرون على أنها مجموعة من التصرفات السلطوية التي تلتزم بموجبها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها"^(٢) وتعرف أيضاً أنها " ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه إلى الخارج"^(٣) أو " أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية والدولية لدولة ما"^(٤)، ولما كان المهم ليس وضع خطة بقدر ما هو قدرة الدولة على تنفيذ تلك الخطة، ظهر التعريف القائل إن السياسة الخارجية هي " أنماط السلوك الخارجي الهادف والمؤثر الذي تتحرك من خلاله الدولة حيال الوحدات والنظم الدولية الأخرى"^(٥) وهو عمل يبدأ مع بداية الدولة وينتهي بانتهائها"^(٦)، وعرفت السياسة الخارجية بأنها " ذلك السلوك الخارجي بمعنى (الفعل) المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض معين في وقت معين "^(٧).

وعلى الرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بالسياسة الخارجية لكننا نجد الولايات المتحدة قد رسمت لنفسها مفهوماً خاصاً لسياستها الخارجية مغايراً للكثير من المفاهيم السياسية الخارجية لدول

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢، دار الجليل، بيروت ، ٢٠٠١، ص ١١.

(٢) مازن إسماعيل الرمضاني، محاضرات في الإطار النظري لدراسة السلوك الخارجي، ط٢، بغداد، ١٩٩١، ص ٣١.

(٣) مرسييل مرل ، السياسة الخارجية، ترجمة خضر الخضر وجرس بروس، لندن ، د ت ، ص ٣.

(٤) محمد فاضل زكي ، السياسة الخارجية وإبعادها السياسية والدولية ، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٣.

(٥) مازن الرمضاني، المصدر السابق ، ص ٣١.

(٦) روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسين صعب، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٦٦، ص ٤٥١.

(٧) شريف جويد العلوان ، السياسة الخارجية الأميركية وأزمة الشرق الأوسط ، ١٩٦٧-١٩٧٣، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٧٨، ص ١٥.

العالم، ويبدو من خلال التعاريف المتعددة للسياسة الخارجية، أن التعريف القائل " إن السياسة الخارجية هي استخدام الدولة مؤثرات سياسية معينة لإقناع الدول الأخرى بممارسة سياسة خارجية تتناسب مع رغبات وسلوكيات الدولة المؤثرة" هذا التعريف يبدو أكثر ملائمة لفهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية وضمن تصوراتها الخاصة لمفهوم السياسة الخارجية الأميركية والعلاقات الدولية، طبقاً لما ورد في هذا التعريف مع إبدال كلمة (إقناع) إلى (إجبار) الدول على اتباع سياسة ترضى هي عنها^(١).

ومن هنا تأتي أهمية هذا التعريف لتطابقه بشكل كبير مع توجهات السياسة الأميركية الخارجية، ولاسيما إذا ما علمنا أن الولايات المتحدة صاحبة الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة ، فضلاً عن كونها صاحبة المنهج البراغماتي في سياستها الخارجية، التي تسعى لفرضها على الدول الأخرى بشكل يتلاءم مع مصلحتها السياسية، مستخدمة شتى الأساليب لتحقيق غايتها وإجبار الدول الأخرى على السير في فلكها، فنراها تارة تستخدم الضغط الاقتصادي وتارة أخرى تستخدم القوة العسكرية لفرض إرادتها السياسية بغية تحقيق أهدافها.

التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأميركية :

إن التجارب التاريخية التي يكونها أحد المجتمعات وقيمة تقاليده وما تحدث من تأثيرات في سلوك أعضائه وعلاقاتهم المتبادلة من ناحية وكيفية تفسيرهم وتقويمهم للحاضر ونظراتهم للمستقبل من ناحية أخرى كلها تشكل موقفاً تاريخياً لسياسة أي بلد^(٢).

فعلى الرغم من صعوبة تحديد الآثار الناجمة عن المتغير التاريخي في السلوك السياسي الخارجي لأية أمة، لطبيعتها المادية فضلاً عن أن التاريخ لا يكرر نفسه وعلى النمط السابق، بيد أن ما تقدم لا ينفي أن يكون للمتغير التاريخي تأثير مهم في فهم السياسة الخارجية الأميركية^(٣) هذا

(1) Northedge, F.S, the foreign policy of power, London, 1968, p11;

لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه جنوب شرق آسيا دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥-١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤، ص٧.

(٢) علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سانت كلمنت في العراق، ٢٠٠٦، ص٤.

(٣) باترك هرمل وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة أنور مصطفى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، سرت، ١٩٩١، ص١١؛ مازن الرمضاني، المصدر السابق، ص٢٠٨.

التأثير تتجلى انعكاساته على كيفية أدراك صناع القرار السياسي لدلالات تجربة أو تجارب دولتهم مع إحدى الدول أو مجموعة منها وأثر ذلك على حركته السياسية في الحاضر والمستقبل^(١).

لقد أصبح الأميركيون بعد حرب الاستقلال^(٢) أحراراً في أن يقيموا مجتمعاً جديداً وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها وبحسب ما تفرضه عليهم البيئة والأرض والظروف المحيطة بهم، وقد استهلوا أعمالهم بأن وضعوا لدولتهم دستوراً^(٣)، يكفل للدولة انتظام العمل وللمواطنين الحقوق والحريات التي قاتلوا من أجلها^(٤).

لقد تبنى الدستور الجديد جملة من المبادئ التي حرص واضعوها على جعلها حجر الزاوية في صياغته و تتلخص بالحرية، والمساواة والعدالة وحق تقرير المصير، وقد شكلت هذه المبادئ مركزاً مهماً في سياسة الولايات المتحدة، واستناداً إلى هذا الأساس فإن أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية كان أهم أهدافها القيام بمهمة عالمية خاصة بغية تحقيق الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية هادفة من وراء ذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها^(٥).

منذ ذلك الحين سعت الولايات المتحدة إلى أن يكون لها دور في السياسة الدولية^(٦)، فسعى قادتها وبخطى حثيثة إلى وضع الخطوط العامة لتنفيذ تلك السياسة، إذ حدد الرئيس الأمريكي

(١) علي جميل محمد، المصدر السابق، ص ٤.

(٢) **حرب الاستقلال الأمريكية:** هي الحرب أو الثورة الأمريكية التي قامت ضد بريطانيا عام ١٧٧٥، وأدت إلى ظهور دولة جديدة باسم الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الصورة أو الحرب الثورية قد اندلعت بين بريطانيا والولايات الثلاث عشرة الممتدة على الساحل الأطلسي في أميركا الشمالية، في ١٩ نيسان ١٧٧٥ عندما اصطدم البريطانيون بالثوار الأميركيين في مدينتي لكسجنتون وكونكورد في ولاية ماساتشوستس ، واستمرت ثماني سنوات لتنتهي في ٣ أيلول ١٧٨٣، عند توقيع معاهدة باريس بين الطرفين ، التي اعترفت بموجبها بريطانيا رسمياً باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، للتوسع ينظر : دان ليسي ، **الثورة الأمريكية دوافعها ومغزاها**، ترجمة سامي ناشد، ج ١، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٦٦.

(٣) **الدستور الأمريكي :** يقوم الدستور الأمريكي على أساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقانونية ، تمت صياغة الدستور الأمريكي في عام ١٧٨٧، وتمت المصادقة عليه عام ١٧٨٨، وبدأ العمل به في عام ١٧٨٩ ، للتوسع ينظر : بروس فندلاي وإيستر فندلاي ، **الدستور الأمريكي** ، إعداد وترجمة لجنة المعارف العامة، دار الكرنك للنشر، القاهرة ، ١٩٦٤.

(٤) فرانكلين اشر ، **موجز تاريخ الولايات المتحدة** ، ترجمة مهيبه مالكي الدسوقي، بيروت ، ١٩٧٨. ص ٦٠؛ عبد المجيد النعني ، **تاريخ الولايات المتحدة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣، ص ٨٨.

(٥) جوليان كود: **الإمبراطورية الأمريكية** ، ترجمة ناجي أبو خليل ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٨، ص ٣٨.

(٦) للاطلاع على موقع الولايات المتحدة الأمريكية ينظر الملحق رقم (١).

جورج واشنطن *George Washington* ^(١) الخطوط العامة للسياسة الخارجية لبلاده وذلك من في أيلول ١٧٩٦، الذي حدد فيه المنطلقات الأساسية لسياسة بلاده الخارجية عندما قال " إن علاقتنا الخارجية تقوم على أساس الابتعاد عن إقامة تحالفات دائمة مع أي جزء من العالم، وإن الخطأ الأكبر في إدارة العلاقات الدولية يكمن في تصور إمكانية قيام دولة ما بتقديم العون لدولة أخرى بصفة مستمرة " ^(٢) .

يبدو أن الرئيس جورج واشنطن من خلال خطابه قد رسم سياسة خارجية للولايات المتحدة سار عليها خلفاؤه من بعده تهدف إلى تدعيم ركائز الدولة الفتية من خلال التركيز على الوضع الداخلي دون التورط في المشكلات الخارجية، متخذاً من سياسة العزلة نبراساً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في تلك المدة.

وبناءً على هذا أكد الرئيس توماس جيفرسون *Thomas Jefferson* ^(٣) تفوق الولايات المتحدة على جميع الحكومات، مستنداً بنظامها الذي وصفه بالفريد، ورغم أن دور الولايات المتحدة في النظام العالمي لم يتوسع بعد كقوة عظمى ^(٤) ولكن معالم السياسة الأمريكية اتضحت بدقة

(١) **جورج واشنطن** : (١٧٣٢ - ١٧٩٩) أول رئيس للولايات المتحدة والقائد العام لجيش المستعمرات خلال حرب الاستقلال ١٧٧٥ - ١٧٨٣ ، رئيس اللجنة الدستورية عام ١٧٨٧ التي صاغت الدستور الأمريكي وانتخب لولايتين متتاليتين ١٧٨٩ - ١٧٩٧ ، وضع واشنطن الكثير من السياسات والتقاليد والأعراف في السياسة الأمريكية التي هي معمول بها حتى الآن، بسبب دوره المركزي في تأسيس الولايات المتحدة ، يطلق عليه الأمريكيون اسم (أبو البلاد). أدور زاوتر ، **رؤساء الولايات المتحدة حتى يومنا هذا** ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤ ؛ للتوسع ينظر: عباس علوان لفته ، **جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٣٢ - ١٧٨٩)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١٠ .

(٢) عباس علوان لفته، المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) **توماس جيفرسون** : ١٧٤٣ - ١٨٢٩ الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٠١ - ١٨٠٩) . يعد المؤلف الأول لأعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ ، وهو من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة. كان جيفرسون فيلسوفاً سياسياً ورجلاً من عصر التنوير، إذ أيد الفصل بين الكنيسة والدولة. وكان مؤلف النظام الأساسي للحرية الدينية في أميركا عام ١٧٧٩ ، يمثل جيفرسون (جد الديمقراطيين) وزعيم الحزب الديمقراطي الأمريكي. انظر فنسن شيان ، **توماس جيفرسون أبو الديمقراطية** ، ترجمة جاسم محمد، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٩ ؛ هنري بامفورد باكيز، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تمدد أوربا (المرحلة الممهدة لاكتشاف العالم الجديد) حتى نمو المثالية الاجتماعية (١٤٩٢ - ١٨٥٠)** ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٢٣ - ٣٣٥ .

(٤) بروسترك . ك ديني، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية** ، ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٩ .

خاصة في علاقاتها الخارجية في عهد الرئيس جيمس مونرو *James Monroe* ^(١) صاحب المبدأ السياسي الذي سارت عليه الولايات المتحدة لمدة طويلة، وعرف بمبدأ مونرو *Doctrine Monroe*، وعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التاريخية التي أسست على أصولها السياسة الخارجية بصورة متميزة عما كان سائداً في العالم القديم ^(٢)، إذ أوضح الرئيس مونرو من خلال الرسالة التي وجهها إلى الكونغرس في الثاني من كانون الأول عام ١٨٢٣ أن النظام السياسي للقوى الحليفة يختلف بصورة أساسية عن النظام في الولايات المتحدة ، وعليه صاغ السياسة الخارجية على أساس عدم التدخل في المشاكل الأوروبية مع عدم السماح لهذه الدول بالتدخل في شؤون القارة الأمريكية والحضارة الأمريكية الجديدة مؤكداً بقوله "إن هدفنا هو وجوب تهيئة نصف كرتنا الأرضية مكاناً للحرية" ^(٣).

من الجدير بالذكر أن إعلان مبدأ مونرو ربما كان البداية الحقيقية للسياسة الخارجية الأمريكية، إذ نبه وحذر الدول الأوروبية من التدخل في الشؤون الداخلية لدول الأمريكيتين ، وكأنه يعطي إشارة واضحة للدول الأوروبية على أن دول الأمريكيتين هي منطقة نفوذ للولايات المتحدة ينبغي عدم التقرب منها ، وقد كشف المبدأ مدى ثقة الولايات المتحدة الأمريكية بقوتها على الصعيد الدولي وهي بذلك مستعدة لتنفيذ هذا المبدأ ، وربما جاء المبدأ في وقت كانت فيه الولايات المتحدة في وضع اقتصادي جيد وتبحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها والبحث عن المواد الأولية

(١) **جيمس مونرو** : (١٧٥٨-١٨٣١) الرئيس الخامس للولايات المتحدة (١٨١٧-١٨٢٥)، درس القانون على يد الرئيس جيفرسون وانتخب سيناتوراً جمهورياً في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٧٩٠، ثم سفيراً في فرنسا عام ١٧٩٦، وحاكماً لولاية فرجينيا عام ١٨٠٢، ووزيراً للخارجية عام ١٨١٥. انتخب لرئاستين متتاليتين. ينظر:

The Encyclopedia American , The International Reference Work, Printed and Bound by Book Manufacturing Division , Volume 17, U.S.A , 1996, P 113.

(٢) العالم القديم مصطلح يشير إلى أوروبا الغربية بوصفها مهد الدبلوماسية الغربية الحديثة، بروستر ديني، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

(٣) **مبدأ مونرو** : جاء المبدأ بعد اقتراح قدمه وزير الخارجية جون كوينسي آدامز إلى الرئيس جيمس مونرو يهدف إلى عدم تدخل الولايات المتحدة في شؤون القارة الأوروبية في مقابل عدم تدخل الأخيرة في شؤون الأمريكيتين لذلك نشأ مبدأ مونرو على ضوء هذه المعطيات ، وعبر الرسالة السنوية التي وجهها الرئيس مونرو إلى الكونغرس الأمريكي في ٢ كانون الأول ١٨٢٣. إبراهيم عبد المجيد محمد، **مبدأ مونرو وتطوره (دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية)**، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٢ ؛ للتوسع حول مبدأ مونرو ينظر: حسن عطية عبد الله، **مبدأ مونرو وأثره على السياسة الخارجية الأمريكية ١٨٢٣-١٨٦٥**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية الآداب ،٢٠٠٦.

لصناعاتها ، ويلاحظ هنا أن الولايات المتحدة لم تكتف بمد نفوذها على أميركا اللاتينية وإنما بدأت توجه أنظارها إلى مناطق أخرى وهذا يعزز الرأي القائل، إن وصية واشنطن ومبدأ مونرو لا يعنيان الانعزال التام عن العالم.

أن مبدأ مونرو لم يولد من فراغ، وإنما جاء نتيجة الظروف والملابسات الدولية التي ألقت بظلالها على القرار السياسي آنذاك ومن أبرزها خشية الرئيس مونرو من المنافسة الروسية، ولا سيما بعد ادعاء الأخيرة عام ١٨٢١ امتلاكها الأقليم الجنوبي من ألاسكا الممتدة من خط طول (٥١) شمالاً، الأمر الذي أثار الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين كانتا تؤكدان امتلاكهما الساحل الشمالي الغربي الممتد على ساحل المحيط الهادي فكان ذلك احد الأسباب الرئيسة التي دعت إلى إعلان المبدأ المذكور الذي شكل مع خطاب واشنطن حجر الأساس لسياسة الولايات المتحدة الخارجية^(١).

ومبدأ مونرو لم يكن يعني انعزلاً تاماً عن الشؤون الدولية، وإنما هو صيغة لتجنب الولايات المتحدة الولوج في خضم الصراعات الدولية التي كانت تعم القارة الأوربية^(٢). ويمكن القول أن خشية الولايات المتحدة من التدخل في الصراعات الدولية لم يكن السبب الوحيد لانتهاجها سياسة العزلة السياسية وإنما سعيها لبسط نفوذها على أميركا اللاتينية كان سبباً أيضاً، إذ كانت الولايات المتحدة تركز سياستها الخارجية في تلك المدة على مد نفوذها في القارة الأميركية والوقوف بوجه التغلغل الأوربي فيها، لذلك نجد أن الرئيس مونرو أعلن المبدأ بعد أن تحررت المستعمرات الأسبانية من الحكم الاسباني^(٣).

لقد كان لمبدأ مونرو انعكاسات ايجابية على الولايات المتحدة إذ ركز صناع القرار السياسي في واشنطن على الاهتمام بالشؤون الداخلية الأمر الذي ترتب عليه حدوث نهضة اقتصادية كبيرة

(١) يبدو أن فكرة العزلة السياسية كانت ماثلة في أذهان رؤساء الولايات المتحدة منذ عهد الرئيس واشنطن إلا أنها تبلورت كمفهوم عملي في عهد الرئيس مونرو والدليل على ذلك ما جاء في خطاب الوداع للرئيس واشنطن آنف الذكر، وتحديد الفقرة التي يقول فيها " في حين أن كل جزء من بلدنا يشعر بتحقيق مصلحة فورية وخاصة في الاتحاد، وجميع الأجزاء مجتمعة لا يمكن إلا أن تجد في كتلة الاتحاد من القوة والجهد الأكبر وزيادة الموارد، لتحقيق قدر أكبر من الأمن والسلام من الخطر الخارجي، وتجنب مخاطر الدول، للتوسع ينظر : حسن عطية عبد الله، المصدر السابق، ص ٨٠-١٠٢.

(٢) علي حسن حميد ، التغيرات الجديدة في الإستراتيجية العسكرية تجاه أوربا (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص ٨.

(٣) علي حسن حميد، المصدر السابق، ص ٨

تمثلت بالثورة الزراعية والصناعية، نتج عنها تزايد رؤوس الأموال في الداخل، أدى ذلك إلى ظهور الشركات الرأسمالية الضخمة التي كان لها دور مؤثر في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة ولاسيما أن تلك الشركات كانت لها رؤوس أموال مستثمرة في الخارج^(١).

وانطلاقاً من مبدأ مونرو الذي حدد مجال التدخل في السياسة الخارجية للدول الأخرى انحصر النشاط السياسي الأمريكي في أميركا اللاتينية، فبدأت الولايات المتحدة إحكام سيطرتها على دول تلك المنطقة جاعلة القارة الأمريكية تحت سيطرتها، ونتيجة للثورة الزراعية والصناعية التي شهدتها الولايات المتحدة وحصول فائض في الإنتاج أخذت الأخيرة بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، هذا الأمر دفع الساسة الأميركيين إلى توجيه أنظارهم إلى دول المحيط الهادي التي وجدوا ضالتهم فيها، لما تمتلكه هذه المنطقة من أهمية كبيرة للولايات المتحدة، فسواحل تلك الدول جعلها سوقاً رائجاً للمنتجات الأمريكية^(٢).

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أول ظهور للولايات المتحدة خارج نطاق الأمريكيتين ، وذلك عام ١٨٥٣، عندما أرسلت الإدارة الأمريكية - ممثلة برئيسها فليمور - مبعوثاً رسمياً هو الكومندور ماثيو بيرري *Matthew C. Perry*^(٣)، من أجل فتح الموانئ اليابانية للمنتجات الأجنبية، واجبر هذا اليابانيين على كسر عزلتهم التي دامت لأكثر من قرنين من الزمان، وتوقيع معاهدة في الحادي والثلاثين من آذار ١٨٥٤ التي عرفت بمعاهدة كيناوا *Kenaiawa*^(٤).

لابد من القول إن الحملة الأمريكية على اليابان كانت تعني خروج الولايات المتحدة الأمريكية عن مبدأ مونرو، إذ باشرت تجاوز الأمريكيتين واتجهت نحو اليابان لتحقيق أهدافها

(١) كارلهاينتس دشنر، المولوخ : إله الشر، تاريخ الولايات المتحدة ، ترجمة محمد جديد ، ط٢، دار قدمس ، سوريا، ٢٠٠٣، ص ٢١٤.

(٢) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث، ١٥١٦-١٩١٦ ، بغداد ، ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

(٣) ماثيو كالبرايت بيرري: ١٧٩٤-١٨٥٨، عمل قائداً للبحرية الأمريكية من ١٨٣٧-١٨٤٠، وقاد عدد من السفن التجارية إلى إفريقيا، وقاد الأسطول العسكري الأمريكي خلال حرب المكسيك ١٨٤٦-١٨٤٨، كافأه الكونغرس بعد عودته من اليابان بمبلغ عشرين ألف دولار تقديراً لجهوده في فتح اليابان. للتوسع ينظر:

David G. Wittner, Commodore Matthew Perry and the Perry Expedition to Japan
, The Rosen Publishing, New York, 2005.

(٤) معاهدة كيناوا: نصت المعاهدة على أن تفتح اليابان اثنتين من مرافئها للتجارة الخارجية والسماح بالتمثيل الدبلوماسي الأمريكي على أراضيها. منتهى طالب سلمان، تاريخ العلاقات الأمريكية اليابانية ١٩١٩-١٩٣٩، ط٢، دار الفراهيدي، بغداد ، ٢٠١٠، ص ٢٩-٣٠.

السياسية والاقتصادية، وهذا يعني أن مبدأ مونرو أصبح جزء من الماضي في سياسية الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية وهي بحاجة إلى صياغة مبدأ أو أسلوب يتناسب مع تطورات الوضع الدولي .

وبعد أن أصبح للولايات المتحدة موطئ قدم في الشرق الأقصى ، أخذت بالتدخل في شؤون دول المحيط الهادي المستقلة وغير المستقلة ، لغرض تهيئة الأرضية المناسبة بغية التوسع نحو الشرق، فكانت جزر الهاواي من أولى المحطات التي استخدمتها الولايات المتحدة للتوسع صوب القارة الآسيوية^(١).

لقد كانت جزر الهاواي تضم حوالي عشرين جزيرة تحكمها الملكة ليليو كالاني *Liliuo L. Kalani*^(٢)، وحاولت مواجهة التغلغل الأمريكي في بلادها، إلا أن النفوذ الأمريكي هناك بلغ من القوة حداً جعل المستوطنين الأمريكيين يثورون بوجه حاكمة البلاد في عام ١٨٩٣، وبحلول عام ١٨٩٨ كانت الولايات المتحدة قد استولت على البلاد وبدأت تعمل على جعلها نقطة انطلاق نحو الشرق الأقصى والمناطق الآسيوية الأخرى فضلاً عن استغلال ثروات المنطقة^(٣).

استمرت الولايات المتحدة في البحث عن منافذ تمكنها من تثبيت وجودها في نصف الكرة الشرقي والتحكم في منافذ القارة الآسيوية، وجاءت الفرصة المناسبة باندلاع الحرب مع أسبانيا في الثالث من نيسان عام ١٨٩٨^(٤)، ولأسيما أن الأخيرة كانت تسيطر على الفلبين التي تمثل مفتاحاً للشرق الأقصى. وكان لنتائج الحرب الأمريكية الأسبانية أثر مهم وحيوي في توسيع مديات نفوذ

(١) لمياء محسن الكناني ، المصدر السابق، ص ١٣.

(٢) ليليو لنديا كالاني: ١٨٣٨-١٩١٧، اعتلت العرش للمدة (١٨٩١-١٨٩٥) وامتلكت شخصية قوية ووجهت سياستها نحو تطبيق شعار (هاواي لسكانها الأصليين).

The Encyclopedia American , Volume 20, U.S.A, 1996, P 309.

(3)James W. Loewen , *American History The Early Years* , Oxford University Press, U.S.A, 2001, P 17 ; *The Encyclopedia Americana Op.Cit., P 262 ;*

لمياء محسن الكناني، المصدر السابق ، ص ١٤.

(٤) الحرب الأمريكية الأسبانية: تمثلت الحرب الأمريكية الأسبانية صراعاً عسكرياً بدأ في ٣ نيسان ١٨٩٨ بحملات حربية بحرية أمريكية استهدفت السيطرة على المستعمرات الإسبانية القديمة في ما وراء البحار (كوبا، بورتوريكو، الفلبين ، كوام، جزر كارولين). وبعد مئة وأربعة وثلاثين يوم من القتال توقفت الحرب بين الطرفين في ١٤ آب ١٨٩٨ وجرى توقيع معاهدة باريس في ٤ كانون الأول ١٨٩٨ نالت الولايات المتحدة بموجبها السيطرة على جزر الفلبين وبورتوريكو وكوام. للتوسع ينظر : ميثاق شيال زوره، الحرب الأسبانية الأمريكية ١٨٩٨-١٩٠٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية ، ابن رشد، ٢٠٠٥.

الولايات المتحدة نحو الشرق الأقصى نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومثلت جزر الفلبين نقطة الانطلاق لهذا التوسع^(١).

شكلت الفلبين حجر الزاوية في السياسة الأميركية في الشرق الأقصى، الأمر الذي دفع الرئيس وليم ماكينلي *William Mackinley*^(٢) إلى التنصل عن الوعود التي قطعها سابقاً عندما دخلت القوات الأميركية الفلبين ١٨٩٨، القاضية بمنح الفلبين الاستقلال متحجاً بكون الفلبينيين غير قادرين على تكوين حكومة مستقلة آنذاك، ويبدو أن الرئيس الأميركي وصناع القرار السياسي أدركوا أهمية الفلبين الإستراتيجية في تلك المرحلة، فضلاً عن ذلك نجد أن الولايات المتحدة أرادت إبقاء سيطرتها على الفلبين ، خشية أن تنقض عليها إحدى الدول الأوروبية التي كانت لها أهداف في المنطقة^(٣).

وبعد سيطرتها على الفلبين اتجهت الأنظار الأميركية للاهتمام بالتجارة مع الصين عبر ميناء مانيلّا الأمر الذي ترتب عليه وجود مصالح أميركية في الصين، ومن أجل المحافظة على تلك المصالح أقدمت الولايات المتحدة على تبني سياسة عرفت بسياسة الباب المفتوح *Open Door*^(٤)

(١) لمياء محسن الكنانى ، المصدر السابق، ص ١٥.

(٢) **وليام ماكينلي**: ١٨٤٣-١٩٠١ : الرئيس الخامس والعشرون للولايات المتحدة، كان يمثل زعيم الجمهوريين في الكونغرس الأميركي عن ولاية أوهايو لأربع فترات متتالية ١٨٧٧-١٨٨٧ وقد فاز بانتخابات الرئاسة الأميركية للمدة ١٨٩٧-١٩٠١ . ينظر : ادور زاوتر، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٧٢.

(٣) للتوسع حول الاحتلال الأميركي للفلبين ينظر : سعدون جلوب حسين، **العلاقات الأميركية الفلبينية ١٩٤٦-١٩٦٥**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الدراسات التاريخية ، ٢٠١١.

(٤) **الباب المفتوح**: مثلت هذه السياسة أسلوباً ونهجاً خاصاً بالسياسة الخارجية الأميركية على شكل أسس ومبادئ أدرجتها حكومة الولايات المتحدة الأميركي في مذكرتين وجهتهما عامي ١٨٩٨ و ١٨٩٩ إلى الدول الأوروبية وروسيا واليابان تنص على أن تتعهد الدول الكبرى بعدم انفراد أية دولة بالحصول على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية، إذ كانت الولايات المتحدة قد بدأت بالمطالبة بتنفيذ سياسة الباب المفتوح في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ثم نصت عليها المعاهدات التي أبرمتها الدول مع الصين بعد حرب الأفيون الأولى ١٨٤٠-١٨٤٢ وقد تعهدت هذه الدول بمواصلة انتهاج هذه السياسة بعد إخماد ثورة البروكسرز في عام ١٩٠٠، وتعهدت الدول بإتباع هذه السياسة فيما يختص بحوض نهر الكونغو عام ١٨٨٥، وتعهدت الولايات المتحدة بإتباع سياسة الباب المفتوح في الفلبين بعد استيلائها عليها في ٤ كانون الأول عام ١٨٩٨. ينظر : جوف ف كينان ، **الدبلوماسية الأميركية** ، ترجمة عبد الإله الملاح ، دار دمشق ، سوريا ، ١٩٨٨ ، ص ٤١-٨٥؛ منتهى طالب سلمان ، المصدر السابق، ص ٥٥.

التي استطاعت فرضها على الدول الأوروبية مطالبة أن يكون لها نفوذ في الصين تستطيع من خلاله المتاجرة مع كل أجزاء الصين^(١).

إن سيطرة الولايات المتحدة على الفلبين، ومن ثم الولوج إلى الداخل الصيني من خلال فرضها سياسة الباب المفتوح على الدول الأوروبية، شكلت منعطفاً مهماً في تاريخ الولايات المتحدة، تمثل ببروزها كإحدى القوى المؤثرة والمهمة في القارة الآسيوية . وما أن انتهى القرن التاسع عشر، حتى أخذت الولايات المتحدة تضطلع بدور عالمي مؤثر في الساحة الدولية، منطلقاً من إدراك لأبعاد السياسة الدولية والظروف المحيطة بها، الأمر الذي ترتب عليه قيامها برسم سياسة جديدة خاصة بها تقوم على تنفيذ مصالحها بالدرجة الأولى مع الاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية.

تركزت سياسة الولايات المتحدة في تلك المرحلة على الجانب الاقتصادي في الشرق، وذلك من خلال الاستثمارات الأميركية وتوظيف رؤوس الأموال ، ولأسيما في عهد الرئيس ماكلني وثيودور روزفلت *Theodore Roosevelt*^(٢)، إذ شهدت هذه المدة نمواً كبيراً في رؤوس الأموال المستثمرة في الشرق، الأمر الذي ترتب عليه زيادة نفوذ رجال الأعمال وأصحاب الشركات، اللذين امتد تأثيرهم على الكونغرس الأمريكي^(٣).

سعت الولايات المتحدة إلى تدعيم مركزها في الشرق الأقصى والحفاظ على مصالحها المتنامية فيه، لذلك أقدمت على تبني دوراً عالمياً. من خلال قيام الرئيس الأمريكي روزفلت بتأدية دور الوسيط في الحرب الروسية اليابانية^(٤) عام ١٩٠٤-١٩٠٥، وقد أسفرت جهوده في نهاية المطاف عن إنهاء تلك الحرب^(١).

(١) منتهى طالب سلمان ، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٢) **ثيودور روزفلت** : (١٨٥٨-١٩١٩) : هو الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة ١٩٠١-١٩٠٩) ينتمي إلى الحزب الجمهوري، عرف بنشاطه ومهارته وخلال حياته اعتبر مؤلفاً ومشرعاً وجندياً وصياداً ودبلوماسياً ومحافظاً على البيئة، ومن المتحمسين للقوة البحرية. صانع سلام ومصلح اقتصادي، ولانجازاته الكثيرة ودوره الكبير أثناء وجوده في البيت الأبيض ، يعد روزفلت من الرؤساء الأميركيين العظام. حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٠٦ لدوره في الوساطة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥ .

The Encyclopedia Americana , Volume 18, P 266.

(٣) منتهى طالب سلمان ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

(٤) **الحرب الروسية اليابانية**: هي حرب اندلعت بين الإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية الروسية في ٨ شباط ١٩٠٤ بسبب المطامع الاستعماري للطرفين في منطقة شرق آسيا واستمرت عاماً كاملاً تقريباً، وانتهت بانتصار الأسطول الياباني على القوات الروسية وتوقيع اتفاقية بورتسموث في ٥ تشرين الأول ١٩٠٥ بولاية نيوهامبشير: منتهى طالب سلمان، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر ١٥٠٠-١٩٨٠، دار الفراهيدي، بغداد

لقد أثبتت الولايات المتحدة من خلال قيامها بدور الوساطة أنها عنصر مهم في المعادلة الدولية، ولاسيما في الشرق الأقصى، وليس بمقدور الدول الأوروبية وحتى الآسيوية تجاهل الولايات المتحدة في أي خطوة ترغب في اتخاذها.

بعد أن رأى الرئيس روزفلت أن بلاده أصبحت قوة اقتصادية لها مصالح آخذة بالتوسع، ولاسيما في الشرق الأقصى، أقدم على خطوة مهمة في هذا الإطار، تمثلت ببناء أسطولين في المحيط الهادي والأطلسي، شرع بعدها بشق قناة بنما بعد أن استأجرتها من الحكومة الكولومبية^(٢).

وبعد هذه النجاحات اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني سياسة جديدة تقوم على إقامة تحالفات معلنة مع الدول الأوروبية، وذلك حرصاً منها للحفاظ على مصالحها، وبهذا نجد أن روزفلت قد وسع من دور بلاده في الساحة الدولية وإثبات وجودها قوة فاعلة تسعى للوصول إلى مصاف الدول الكبرى والتفوق عليها باستخدام القوة إن لزم الأمر^(٣). كان للتنافس بين الدول الأوروبية وسياسة التحالفات أثر في اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي التزمت فيها الولايات المتحدة بالحياد تماشياً مع رغبة الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson^(٤) الذي فضل عدم الدخول في خضم الصراع الدائر في القارة الأوروبية^(٥)، إلا أن هذا الحياد شكل تهديداً مباشراً للمصالح الأميركية،

، ٢٠١٠، ص ١٧٨-١٧٩.

(1) James W. Loewen , Op. Cit., P65.

(٢) شقت قناة بنما من الإدارة الجمهورية في عهد الرئيس روزفلت بين عامي ١٩٠٤ و ١٩١٤، وهي ممر مائي يمثل برزخ بنما ليصل ما بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي. تقسم القناة جمهورية بنما إلى جزعين شرقي وغربي. ويبلغ طولها ٨٠ كم وهي عملت على تقصير مسافة رحلة السفن بين مدينة نيويورك وسان فرانسيسكو إلى أقل من ٨,٣٧٠ كم للتوسع ينظر :

David McCullough, *Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870-1914*, Simon and Schuster, New York, 2001.

(٣) أحمد عبد الواحد عبد النبي الحلفي، الرئيس الأميركي هاري ترومان وأثر مبادئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥-١٩٥٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١١، ص ٢٧.

(٤) **وودرو ويلسون** : (١٨٥٦-١٩٢٤)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي، حكم لمدينتين (١٩١٣-١٩٢١)، كان أكاديمياً في مقتبل حياته حتى صار رئيساً لجامعة برنستون عام ١٩٠٩، ثم حاكماً لولاية نيو جيرسي (١٩١١-١٩١٣)، وعرف بنقاطه الأربعة عشر للسلم، وهو أول من رمز للسلم بالحمامة، وكان له الدور البارز في إنشاء عصبة الأمم. وقد حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٩. اودو زاوتر، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٥) حاولت الولايات المتحدة إيقاف الحرب دون أن يكون هناك نصر لأحد الطرفين لان تحقيق النصر يعني أنه يؤدي الى وجود منافس لها في السيطرة على القارة الأوروبية. ينظر : حسين علي سبتي الفتلاوي، موقف الولايات

ولاسيما بعد لجوء الألمان لحرب الغواصات التي دمرت العديد من السفن التجارية الأمريكية، الأمر الذي حدا بالرئيس ويلسون الخروج عن الحياد والدخول بالحرب إلى جانب دول التحالف وذلك في السادس من نيسان ١٩١٧^(١).

لم يكن الشعب الأمريكي مقتنعاً بالدخول في الحرب كونه اعتاد ولمدة طويلة على سياسة الحياد، وكان الرئيس ويلسون مصراً على الاستمرار في هذا النهج حتى بعد نهاية الحرب ولحقة طويلة، إذ طرح مجموعة من المبادئ استند إليها في دخوله الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، ففي خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩١٧ أوضح الأفكار الرئيسة لمبادئه التي عرفت بالمبادئ الأربعة عشر^(٢) وعليها قامت عملية صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ومنها الحياد، وتسهيل التجارة، وأهم تلك المبادئ هو حق تقرير المصير^(٣).

انطوت مبادئ ويلسون الأربعة عشر على بعض التناقضات، ومثال ذلك التناقض بين الابتعاد عن الأحلاف من جهة والمشاركة في حفظ السلم العالمي من جهة أخرى. وقد أوضح ويلسون أنه لا يوجد في هذين المبدأين تناقض وإنما " يدخل في صلب تقاليدنا، وسياستنا عامة تسعى إلى تحقيق ما ندافع عنه إذ إن الحياد لم يعد ممكناً أو مرغوباً فيه حينما يتعلق الأمر بسلام العالم وحيثيته" وعليه فإن دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ولأول مرة في تاريخها كانت ضرورة من أجل الاشتراك في ترتيبات العالم القديم كسبيل مختار لوضع خطط مستقبلية وفق مبادئ العالم الجديد ، إذ يرى ويلسون أن الولايات المتحدة هي صاحبة الحق في ذلك^(٤).

ورغبة من ويلسون في تطبيق مبادئه، شارك في مؤتمر فرساي (مؤتمر الصلح) ١٩١٩ الذي بموجبه شكلت عصبة الأمم، وبذلك انتعشت آمال الرئيس ويلسون في إعداد الولايات المتحدة

المتحدة من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤-١٩٢١، بغداد ، ٢٠٠٢، ص ٧٨.

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٩.

(٢) راجع النقاط في رسالة ويلسون الموجهة إلى الكونغرس في ٨ كانون الأول ١٩١٨ في :

William I. Hitchcock , *From War to Peace: World War I, Causes and Results* , Yale University Press, USA, 1977, P 55.

(٣) أحمد عبد الواحد ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

(٤) ولاس ايرون الصغير، أضواء على السياسة الأمريكية في العالم ، ترجمة نور الدين الزاري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٢٤٣.

لقيادة العالم من خلال عصبه الأمم، ولكن هذه الآمال قوبلت برفض الكونغرس الأميركي ذو الأغلبية الجمهورية المصادقة على المعاهدة ورفض عصبه الأمم^(١).

مثلت مبادئ ويلسون إحدى المقومات التاريخية المهمة في السياسة الخارجية الأميركية، إذ لا تزال السياسة الأميركية تنهل منها، فالسمة الأخلاقية المثالية التي تمتعت بها تمثل الأسلوب الأكثر جاذبية في صياغة الخطاب السياسي الخارجي الأميركي، فعبارات الحرية والحفاظ على الأمن والسلم شكلت الخط العام لتلك السياسة مع إجراء العديد من التطورات التي تتلاءم مع التحديات الدولية التي تواجه مصالح الولايات المتحدة وما انسحب على التحالفات الدولية، إذ إن الانتقالية والمصلحة هما العنصران المهمان اللذان تحدد على أساسهما الولايات المتحدة ما يضرها وما ينفعها من تلك الأحلاف والتكتلات السياسية. على الرغم من دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية لكنها فضلت عدم الانغماس في الشؤون الدولية مرة أخرى. لذا انصبت جهود صناع القرار السياسي على الشأن الداخلي، حتى أصبح رجال المال والاقتصاد يسيطرون على المجتمع الأميركي، ومضى الجمهوريون في اعتماد سياسات من شأنها الابتعاد عن كل ما هو خارجي، وتجسد ذلك بإصدار قانون الرسوم الكمركية الشهير سموت هاولي *Smoot Hawely*^(٢) الذي تم بموجبه فرض رسوم كمركية عالية على صادرات الدول الأوروبية إلى الأسواق المركزية. وقد اعتمدت الولايات المتحدة هذه السياسة بعد المشكلة الاقتصادية العالمية أو ما يعرف بالكساد الكبير الذي أدى إلى أزمة اقتصادية ١٩٢٩^(٣).

(١) امتاز الحزب الجمهوري بميله نحو السياسة الداخلية ومعارضته الانغماس المكثف في الشؤون والقضايا الدولية. للتوسع ينظر : كلينتون روسيتر ، الأحزاب والسياسة في أميركا ، ترجمة محمد ليبب شنب، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، د . ت ، ص ١٣٨.

(٢) **قانون سموت هاولي للرسوم الكمركية** : يسمى هذا القانون بـ(القانون الفيدرالي العام) لتوفير الدخل وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وتشجيع الصناعات في الولايات المتحدة وحماية العمال الأميركيين ، جرى إصداره في عهد الإدارة الجمهورية للرئيس هوفر في ١٧ تموز ١٩٣٠ باسم مقترحيه وهما السيناتور الجمهوري ريج سموت *Reed Smoot* والخبير الاقتصادي ويليس هاولي *Willis Hawely* للتوسع من التفاصيل ينظر :

Walter L. Hixson Walter L. Hixson , The Myth of American Diplomacy : National Identity and U.S. Foreign Policy , Princeton University Press . New Jersey , 2002, P 134.

(٣) بدأ الكساد أو الانهيار الكبير كأزمة اقتصادية عالمية كبرى ضربت الولايات المتحدة مع انهيار سوق الأسهم والسندات والبورصة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩ بول ستريت *Wall Street* في ولاية نيويورك والمسمى (الخميس الأسود). وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل دول العالم تقريباً الفقيرة منها والغنية، فانخفضت التجارة

شهدت الولايات المتحدة في أوائل العقد الثالث من القرن العشرين مجيء الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت *Franklin D. Roosevelt*^(١)، الذي حاول انتشال البلاد من أزمتها الاقتصادية التي اتسع مداها لتشمل مناطق مختلفة من العالم، وذلك عبر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية أطلق عليها النهج الجديد *The new approach*^(٢) وقد واجهت هذه السياسة انتقاداً شديداً ليس من اليسار فقط بل حتى من بعض أوساط اليمين، ومع إثبات هذه السياسة جدواها حفظت إدارة روزفلت ١٩٣٣-١٩٣٧ الاقتصاد الأمريكي من الانهيار السريع أمام الأزمة التي تزامنت مع الحكم

العالمية ما بين النصف والثلاثين ، وقد انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والإرباح وكان أكثر المتأثرين بالأزمة هي المدن وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة كما توقفت أعمال البناء تقريباً في معظم الدول، وتأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي ٦٠% من قيمتها. وكان القطاع المصرفي في الولايات المتحدة أكثر المتضررين ، وبدأت عملية الاصطفاف لسحب الودائع من البنوك بعد عشر شهور من بداية الأزمة، أفلس ٧٤٤ بنكاً في الولايات المتحدة، وأصبح عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها في عقد الثلاثينات ٩٠٠٠ بنك، وصاحبها أزمة فقدان ثقة كبيرة وتوقف مفاصل الاقتصاد الأمريكي. وبحلول عام ١٩٣٣ كانت آثار الأزمة على الاقتصاد عميقة ومؤثرة حين فقد الاقتصاد الأمريكي مقاساً بالنواتج القومي الإجمالي ثلث حجمه وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥%، وهبطت الأجور الاسمية لمن ظلوا يعملون بنحو ٤٢%، وهو أسوأ ما أصاب اقتصاد رئيسي في العالم في التاريخ الحديث. : أحمد عبد الواحد ، المصدر السابق ، ص ٣٢.

(١) **فرانكلين روزفلت**: ١٨٨٢-١٩٤٥ : الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة، حاول إنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية التي اجتاحتها عبر إتباع سياسة (النهج الجديد) وهي عبارة عن سلسلة من التشريعات الإصلاحية التي قام بها وتم بموجبها تنفيذ عدد من المشاريع لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة ١٩٢٩-١٩٣٣ ، وشملت المجالات الزراعية والصناعية والاجتماعية. انتخب لأربع مرات متتالية ١٩٣٣-١٩٤٥. دخل الحرب العالمية الثانية ومنحه الكونغرس سلطات لا حدود لها من أجل كسب الحرب، وتوفي بعد فترته الرابعة ببضعة أشهر: كاترين اويينز بير ، **حياة فرانكلين روزفلت** ، ترجمة محمد بدر الدين خليل، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ١٣-١٤.

(٢) اتخذت الإدارة الديمقراطية الأولى للرئيس روزفلت ١٩٣٣-١٩٣٧ العديد من الإجراءات كان الغرض منها، إنهاء تلك الأزمة التي هزت أركان البناء الاقتصادي الأمريكي، ثم بدأت الإدارة الديمقراطية برسم الخطوط الأساسية لتنظيم الصناعة والزراعة والرهون وإشغال العاطلين عن العمل وإعمال الإغاثة على النطاق القومي، فضلاً عن الإشراف على الاستثمارات . وبعد يومين من تسلمه المنصب الرئاسي دعا الرئيس روزفلت الكونغرس إلى اجتماع فوق العادة، واستمر الاجتماع مائة يوم وقد سن الكونغرس عدداً من القوانين ضمن برنامج النهج الجديد. ومع اجتماع الكونغرس في ٩ آذار ١٩٣٣، جرى إصدار قانون الطوارئ للبنوك، إذ مكن موجه الرئيس من إعادة فتح البنوك العائدة للاستثمارات الخاصة. وفي الوقت نفسه أقدمت الحكومة على تخفيض قيمة الدولار إلى ٤٠% بغية التخفيف من المدنيين . ينظر : إيمان متعب التميمي، **الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٣؛

Thomas Fleming , The New Dealers war, Franklin D. Roosevelt and The War Within World War II, Basic Books Printing , Publishing, Washington , 2002, P 67.

الجمهوري، وأكدت ضرورة إعادة النظر في سياسة الاقتصاد الحر المتبعة في الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، بل إعادة النظر في صياغة النظام الحكومي بصورته الكلية، وضرورة أن تتمتع الحكومة بسلطات أوسع لتتمكن من القيام بمسؤولياتها. وكان ذلك بداية تركيز السلطات في يد الرئيس الذي تمكن فيما بعد من القيام بدور واسع وفعال في مجال السياسة الخارجية كما سنلاحظ لاحقاً^(١).

أدركت الولايات المتحدة خطورة الوضع الدولي في تلك المدة ولا سيما بعد أن أصبحت كل من اليابان وألمانيا قوة اقتصادية وصناعية، الأولى في آسيا والثانية في أوروبا. وسارت الأوضاع السياسية آنذاك بشكل لا يتلاءم ومصلحة الولايات المتحدة في القضاء على الشيوعية، وأصبحت اليابان وألمانيا تهددان مناطق النفوذ الأمريكي، ولا سيما في أميركا اللاتينية والشرق الأقصى، إلى جانب ذلك فإن تقلص الصادرات الأمريكية إلى أميركا اللاتينية والشرق الأقصى، قد شكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في تلك المناطق، إذ كانت واشنطن أول مجهز للمنتجات الصناعية فيها، أضف إلى ذلك أن التقدم الألماني في أميركا اللاتينية لم يكن له طابع آني مؤقت، فقد عدت ألمانيا أميركا اللاتينية مكملة لاقتصادها، الأمر الذي تطلب من الرئيس فرانكلين روزفلت القيام بجهود حثيثة في مجال العلاقات الدولية للحفاظ على مصالح بلاده، فكانت خطوته الأولى تطوير العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، وخاصة وأنه قد تحول إلى بلد صناعي فضلاً عن التطور الزراعي والاجتماعي، الأمر الذي جعله من أعظم دول العالم قوة وسكاناً. وجاء هذا التطور بفضل النظام الاشتراكي المتبع هناك الذي جعل هذا البلد في مأمن من تأثيرات الأزمة الاقتصادية ومن الجدير بالذكر، أن العلاقات الدبلوماسية الأمريكية - السوفيتية نشطت في عام ١٩٣٣ نتيجة النقاء مصالح الطرفين في تهديد اليابان لمصالحهما في الشرق الأقصى فضلاً عن عداء ألمانيا لهما، فكان هدف الرئيس روزفلت من هذا التقارب هو تدعيم الأمن الجماعي في الشرق الأقصى، وذلك عن طريق المبادرة إلى تجميع الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا ضد كل اعتداء ياباني - ألماني، فهذا الاتفاق قد يمنع الحرب عملياً. ومن ثم فإن تأسيس علاقات

(١) أحمد عبد الواحد ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ؛

دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي كان أول عمل سياسي خارجي قام به روزفلت في محاولة لتوسيع دور بلاده في المجتمع الدولي بعد انشغال إدارة الجمهوريين ١٩٢١-١٩٣٣ بالأوضاع الداخلية^(١). أقدم الرئيس روزفلت على إصدار قانون الحياد في السادس من أيار عام ١٩٣٧ بعد اندلاع الحرب الأهلية الأسبانية^(٢)، الذي يمنع بموجبه بيع الأسلحة والذخائر إلى المتحاربين، وقد تجاوب هذا مع قرار مجلس عصبة الأمم. في الإطار ذاته ألقى الرئيس روزفلت في الرابع من تشرين الأول ١٩٣٧ خطابه الشهير المعروف بخطاب الحجر الصحي - Quarantine في مدينة شيكاغو، الذي قال فيه : "عندما يبدأ وباء من أوبئة الأمراض العضوية في الانتشار فإن المجتمع يوافق ويشترك في عزل المصابين به حماية لصحة المجتمع من انتشار المرض". ويتضح من الخطاب الذي ألقاه روزفلت ضرورة الوقوف ضد الحكومات الفاشية القائمة آنذاك، وكان يقصد بها كلاً من ألمانيا وإيطاليا اللتين عززتا الملكي - فرانكو. فضلاً عن ذلك فإن الخطاب السياسي لروزفلت كان ينم عن تغير في مسار العلاقات الدولية للولايات المتحدة، وهو ما أكد عليه روزفلت بضرورة (عزل المصابين). أي إبعاد العناصر غير المنسجمة سياسياً مع المجتمع الغربي الرأسمالي وضرورة التدخل السياسي في حل المنازعات. مقابل ذلك طالب أنصار العزلة بضرورة فرض قيود صارمة على إنفاق خمسة ملايين دولار اقترحها مشروع قانون لأعمال الغوث في أميركا إذ أكد انه " يجب ألا يصرف أي جزء من هذا المبلغ على الذخيرة، أو البوارج، أو أية معدات حربية أو بحرية". ومهما يكن من الأمر فقد مثل هذا الخطاب علامة واضحة على عودة الولايات المتحدة إلى الميدان الدولي، وهكذا بدأت سياسة روزفلت الخارجية تتخذ لها موقعاً في الشؤون الدولية^(٣).

(١) أحمد عبد الواحد، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٤.

(٢) **الحرب الأهلية الأسبانية** : حرب نشبت بين قوات الجنرال فرانكو المؤيد للنظام الملكي وبين المؤيد للنظام الجمهوري في أسبانيا ١٩٣٦-١٩٣٩ بعد أن أعلن الجنرال فرانكو العصيان على الحكومة الجمهورية انطلاقاً من مراكش في ١٧ تموز ١٩٣٦. وتلقى فرانكو مساعدات عسكرية ضخمة من ألمانيا وإيطاليا، في حين أنشئت فرقة دولية للدفاع عن الجمهورية ، وقد هزم الجمهوريين بعد سقوط عاصمتهم برشلونة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٩ واستسلام مدريد في ٢٨ آذار ١٩٣٩ لقوات فرانكو. وبلغ عدد ضحايا هذه الحرب نحو مليون نسمة. طارق زيادة ، **صفحات من الحرب الأهلية الأسبانية** ، منشورات جروس برس ، طرابلس ، ١٩٨٦، ص ٣٣. للتوسع حول الحرب الأهلية الأسبانية : ينظر ، أحمد صبري ، **موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الأهلية الأسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٠٥.

(٣) لمياء محسن الكفاني، المصدر السابق، ص ٢١.

في الأول من أيلول عام ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب تبنت الولايات المتحدة سياسة الحياد، ولكنها في الوقت نفسه حرصت على مساعدة دول الحلفاء انطلاقاً من مضمون المصلحة القومية المتضمنة بالدرجة الأولى دعم بريطانيا وفرنسا في الحرب، فأقدمت الولايات المتحدة على انتهاج جملة من الإجراءات السياسية لدعم هذا التوجه، فبعد ثلاثة أسابيع من إعلان الحرب، دعا الرئيس روزفلت الكونغرس إلى عقد جلسة خاصة لإعادة النظر بقانون الحياد ثم تقدم بمسودة قرار عنوانه (مساعدة الحلفاء) عبر ما يسمى بقانون ادفع واحمل *Cash and Carry* ، وبموجب هذا القانون يمكن للدول المتحاربة أن تشتري السلاح والمؤن من الولايات المتحدة، شرط أن تدفع نقداً وتؤمن النقل على سفنها الخاصة^(١) بعد ذلك أصدرت الولايات المتحدة قانون الإعارة والتأجير في الحادي عشر من آب ١٩٤٠ الذي خول الرئيس روزفلت بتقديم مواد ومعدات ومعلومات دفاعية تحت مضمون مصلحة الدفاع القومي الأمريكي لأية دولة يعتقد أن دفاعها ضروري لأمن الولايات المتحدة الأمريكية^(٢) واستمر دعم الولايات المتحدة للحلفاء حتى السابع من كانون الأول عام ١٩٤١ عندما قامت القوات اليابانية بضرب ميناء بيرل هاربر *Pearl Harbor*، وبذلك دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء^(٣).

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية، واتصفت هذه المرحلة بالقلق وانعدام الاستقرار الناجم عن تدهور معظم القوى العالمية عسكرياً واقتصادياً، فبرزت الولايات المتحدة بوصفها القوة المسيطرة آنذاك بما تملكه من إمكانيات وقدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية، إلا أن هذا الانفراد الأمريكي لم يدم طويلاً فسرعان ما برز الاتحاد السوفيتي منافساً قوياً للولايات المتحدة^(٤).

(١) نوري السامرائي، الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية من وراء دخولها الحرب العالمية الثانية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، السنة السابعة، العدد ٩، ١٩٧٤، ص ١٩٦؛ أحمد عبد الواحد، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأمريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

(٣) عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج ٣، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٥٦.

(٤) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص ١٥٦.

إن ظهور الاتحاد السوفيتي قوة عالمية سعت إلى مشاركة الولايات المتحدة في الزعامة العالمية أثار قلق الولايات المتحدة، فتصاعد التوتر بين الطرفين نتيجة لتقاطع مصالحهما، الأمر الذي أشعل الحرب الباردة *Cold War* ^(١)، ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت تصاعد المد التحرري في آسيا والشرق الأوسط الأمر الذي ساعد الاتحاد السوفيتي على استغلال تلك الموجة التحررية من خلال دعمه للكثير منها، ومن ثم شكل تهديد للمصالح الأمريكية لا سيما بعد تزعمها العالم الغربي، لذا سعت واشنطن إلى تبني سياسة يمكن وصفها بالعالمية الهدف منها مواجهة المد الشيوعي بمختلف الطرق ^(٢).

وعلى أثر ما تقدم، قرر الرئيس هاري ترومان *Harry S. Truman* ^(٣) انتهاج سياسة متشددة إزاء الشيوعية أطلق عليها سياسة القبضة الحديدية *Iron Fist Policy*، مستغلاً تفوق الولايات المتحدة

(١) **الحرب الباردة** : عرفت بأنها ذلك الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة، الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لعدة عوامل أبرزها : الاختلاف الإيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية ، وزوال التحالف الذي جمع بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية، واختلاف مصطلح الحرية والديمقراطية لدى المعسكرين، واتساع الشيوعية وانتشارها خارج الاتحاد السوفيتي، وظهور أحزاب شيوعية نشطة في الكثير من دول أوروبا وتصادم مصالح المعسكرين في كثير من القضايا والشؤون الدولية، وظهور التسابق النووي نحو التسليح وتطوره فضلاً عن شدة العداء الذي كنهه ستالين للرأسمالية ، والعداء الشديد الذي يكنه ترومان للشيوعية ، وتصدي الولايات المتحدة للمد الشيوعية بكل قوة، للتوسع ينظر : فرانسوا جورج دريفوس و رولان ماركس و ريمون بوادوفان ، **أوروبا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا** ، ترجمة حسين حيدر، مراجعة أنطوان الهاشم ، ج ٣ ، منشورات عويدات ، بيروت - باريس، ١٩٩٥؛

May R. Ernest , American Cold War Strategy Interpreting , Bedford Books of St Martins , London , 1993, P 98.

(٢) إيناس سعدي عبد الله ، **الحرب الباردة دراسة تاريخية في العلاقات الأمريكية السوفيتية ١٩٤٥-١٩٦٣ كوبا انموذجاً**، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٠٩، ص ٣٧ ؛ روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٧

(٣) **هاري . أس . ترومان** : (١٨٨٤ - ١٩٧٢)، الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون ١٩٤٥-١٩٥٢، ينتمي إلى عائلة مزارعة، عمل في عام ١٩٠١ في السكك الحديدية، ثم في سلسلة وظائف كتابية من عام ١٩٠١ حتى اشتراكه في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ كضابط مدفعية، وبعد الحرب درس الحقوق في جامعة كنساس، انتخب قاضياً لمدينة كنساس عام ١٩٢٢، ثم أصبح سيناتور في مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، ثم أصبح نائب للرئيس روزفلت ١٩٤٤-١٩٤٥. يصنفه المؤرخون الأمريكيون ضمن أفضل عشرة رؤساء أميركيين. للتوسع ينظر:

Harry s. Truman, Memoirs: Year of Decisions, vol. 1, Doubleday company, Inc., Kansas, 1955, P.112-144; William F. Levantrosser, Harry S. Truman The Man from Independence, New York, 1986; The Columbia Encyclopedia, Op. Cit., P.48822.

الاقتصادي والعسكري وأكد في إحدى خطبه قائلاً: "إنني لا أشك في أن روسيا تحاول غزو تركيا والبحر المتوسط والاستيلاء على مضائق البحر الأسود، وأنه إذا لم تواجه روسيا بقبضة حديدية ولغة قوية فإن حرباً أخرى قد تنشب"، إن هذا التصريح شديد اللهجة قد أفصح عن أمرين إزاء تحول السياسة الخارجية الأميركية، أولها إنهاء حالة التردد من خلال موقف حازم، وإنهاء مبدأ العزلة الأميركية بشكل نهائي والدخول بقوة في تسيير العلاقات الدولية، وثانياً الإعلان رسمياً عن بدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع ذات طابع جديد لا تقوم على أساس المواجهة العسكرية المباشرة وإنما يقوم على أسس جديدة تهدف إلى السعي لاحتواء كل منهم للآخر وتعطيل دوره مستخدمة مختلف الوسائل الاقتصادية والتسليحية والدعائية والنفسية^(١).

ولغرض مواجهة الخطر الشيوعي اتبعت الولايات المتحدة أساليب عدة، وعرفت تلك الأساليب بسياسة الاحتواء *Policy of containment*، هذه السياسة التي استهدفت تقليص النفوذ السوفيتي ومحاصرة الشيوعية بوصفها الخطر الأكبر الذي يهدد الرأسمالية، إن قيام القوة العسكرية السوفيتية بدور رئيس في هزيمة ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية جعل الأميركيين والأوروبيين ينظرون إلى قوة السوفييت المتنامية كمصدر قلق وخوف، هذا الأمر دفع جورج كينان *George F. Kennan*^(٢) السفير الأميركي في موسكو عام ١٩٤٧ بكتابة مقالة تحت عنوان "أصول السلوك السوفيتي *The assets of the Soviet behavior*" حذر فيها من خطر الشيوعية القائم على لتوسع، وقد أسهم هذا المقال في إرساء أسس السياسة الخارجية الأميركية وإعطاء مبررات لتطوير مفهوم سياسة الاحتواء خلال سنوات قليلة^(٣).

(١) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كينيدي إلى غوربا تشوف ١٩٦١-١٩٩١، دار الحوراء للطباعة والنشر، ط٢، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٤؛ روبرت جيه ماكمان، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٢) جورج فورست كينان : ١٩٠٤-٢٠٠٥ : دبلوماسي وسياسي أميركي بارز عمل ملحقاتاً بالسلك الدبلوماسي في جنيف عام ١٩٢٧ ثم انتقل إلى هاسبورغ كقنصل ثقافي، بعدها تسلم مهمة سكرتير ثالث في سفارة الولايات المتحدة لدى برلين عام ١٩٣٣ حيث أتقن اللغتين الألمانية والروسية، ثم عمل مساعد سفير لدى موسكو للمدة ١٩٣٤-١٩٣٧، ورئيساً لقسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية ١٩٣٨-١٩٤٥، وسفير الولايات المتحدة لدى موسكو ١٩٤٦-١٩٤٩، وتقاعد كينان من الشؤون الخارجية عام ١٩٥٣، ليتحول إلى مؤسسة الدراسات المتقدمة في برنستون *Princeton* حتى التقاعد. للتوسع ينظر : هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة : مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ٤٢-٨٠.

(1) U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1946, vol. 6, DC: Government Printing Office, Washington, 1969, P. 697-709;

وتقوم سياسة الاحتواء على مجموعة من الآليات منها المساعدات الاقتصادية للدول التي أنهكتها الحرب العالمية الثانية، وإبرام سلسلة من التحالفات العسكرية والوقوف في سبيل إيقاف الزحف الشيوعية والإسراع في التسلح وتطوير الأسلحة الذرية^(١).

لقد قاد ذلك إلى جعل العداء للشيوعي عنصراً من عناصر تكوين الشخصية الأمريكية على المستويين الفردي والجماعي، وتساعد هذا التوجه خلال حقبة الخمسينيات من القرن العشرين .

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية جعلها تلجأ إلى تبني سياسة خارجية نشطة تستند إلى أساس الحفاظ على الأمر الواقع، لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى التطبيق العملي لسياسة الاحتواء على أرض الواقع، وذلك باتخاذها عدد من الخطوات العملية بدأتها بسياسة المساعدات الاقتصادية، ثم أعقبتها بسياسة الاستقطاب، ومن ثم عملت على انتهاج سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية، فضلاً عن إستراتيجية الحرب المحدودة والحروب بالنيابة، وجدت الولايات المتحدة أن سياسة المساعدات وسيلة فعالة لزيادة التأثير على البلدان المستفيدة منها، إذ إنها رأت أن تقديم العون الاقتصادي لمنع هذه الدول من تأسيس علاقات اقتصادية مع الكتلة الشيوعية وتحديداً مع الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الميدان اعتمدت على عدد من السياسات وصفت بالمفردات المهمة في فهم السياسة الخارجية الأمريكية في إطار الحرب الباردة^(٢).

كانت الولايات المتحدة تسعى من وراء تقديم المساعدات إلى تحقيق هدفين أساسيين هما : تشجيع الاستثمارات الخارجية عن طريق احتكار الولايات المتحدة المعونة المقدمة لهذه الدول لزيادة الاستثمارات الخاصة" لذلك طرحت مجموعة من المشاريع هدفها تحقيق سياسة المساعدات التي تبنتها خلال الحرب الباردة أهمها مبدأ ترومان *Truman Doctrine*^(٣) ١٩٤٧ . ومشروع مارشال

John A. Garraty, The American Nation, A History of the United States, Forth Edition, New York, 1979, P. 710-717.

؛ جورج ف. كينان، المصدر السابق، ص ١١٦-١١٨.

(١) دانيال ديفر نورمس سجر ، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، ترجمة عبد العليم إبراهيم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د ت ، ص ١٢٢.

(٢) أحمد الشيباني ، الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة للتأليف والنشر، بيروت ، د ت ، ص ٧٢.

(٣) **مبدأ ترومان** : أعلنه الرئيس الأميركي هاري ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ . وهو ينص على " أنه حين يهدد العدوان، مباشراً أو غير مباشر، أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة

The Marshall Plan ^(١) الذي جاء بعد ثلاثة أشهر من إعلان مبدأ ترومان ثم أعقب الرئيس الأميركي ذلك برنامج النقطة الرابعة *Point Four Program* ^(٢) في تشرين الأول ١٩٤٩، أما الهدف الثاني فهو بناء القوة العسكرية على النطاق العالمي وبالسّعة الممكنة التي تتطلبها مصالح الأمن القومي الأميركي، وهذا ما جاء في تقرير قدم إلى الكونغرس الأميركي في كانون الثاني عام ١٩٥٤ عن السياسة الخارجية حدد الأهداف الرئيسية للمساعدات الاقتصادية الأميركية وجاء فيه "إن إعادة تسليح العالم الحر، يعد ضرورة للأمن القومي الأميركي"، ثم أعقبت الولايات المتحدة هذه المشاريع بمشروع عرف بمبدأ آيزنهاور *Eisenhower Doctrine* ^(٣) في منطقة الشرق الأوسط إذ

الأميركية أن تقوم بعمل ما لوقف هذا العدوان"، وقد أقر الكونغرس الأميركي هذا المبدأ وطبقه على اليونان وتركيا بخاصة، تمكينا لهما من الصمود في وجه المد الشيوعي، راصداً أربع مائة مليون دولار لمساعدتهما، ويعد مبدأ ترومان ترجمة عملية لسياسة (الاحتواء) التي انتهجتها الولايات المتحدة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين. أمين شلبي، قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥٨-٥٩؛ توماس أ. بريسون: العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط ١٩٧٥-١٩٨٤م، ترجمة دار طلاس، بيروت، د ت، ص ٤٢٩؛ ينظر:

Truman Doctrine March 12, 1947, in: Michael D. Gambone, Documents of American Diplomacy: From the American Revolution to the Present, Greenwood Press, Westport, 2002, P. 305-308; Harry S. Truman, Years of Trial and Hope, Vol. 2, First Edition, Doubleday & Company, INC, New York, 1956, P.94-109.

(١) **مشروع مارشال**: مبادرة تقدم بها وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جورج مارشال في محاضرة ألقاها في جامعة هارفرد في حزيران ١٩٤٧ وعرفت فيما بعد باسم مشروع مارشال، وكان الهدف المعلن هو مساعدة أوروبا في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، واستعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية في هذا البرنامج على أن تتقدم الدول الأوروبية أو عدد منها بطلب على شكل برنامج للتعاون فيما بينها. أحمد الشيباني، المصدر السابق، ص ١٢٦-١٢٧؛

The Marshall Plan, June 5, 1947, in: U.S. Department of State, Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1947, vol. 3, DC: Government Printing Office, Washington, 1972, P. 237-239; Harry S. Truman, Vol. 2 Op. Cit., P.112-133.

(٢) **برنامج النقطة الرابعة**: برنامج للمساعدة الفنية والاقتصادية الأميركية للدول النامية، وبخاصة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أصبح قانوناً نافذ المفعول في ٥ حزيران ١٩٥٠، وقد عرف بهذا الاسم لأنه كان يشكل النقطة الرابعة من خطاب التولية *inaugural address* الذي ألقاه الرئيس هاري ترومان في مستهل ولايته الثانية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٩. إبراهيم سعيد البيضاني، أبحاث في السياسة الأميركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٩؛ عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٠٨.

(٣) **مبدأ آيزنهاور**: بدأ بخطاب ألقاه آيزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ بالكونغرس عن الشرق الأوسط شرح فيه السياسة التي تنوي الولايات المتحدة اتباعها بالمنطقة لمواجهة الظروف القائمة بها، وبخاصة احتمالية عدوان

سعت الولايات المتحدة الى ملئ الفراغ الاستعماري المتأتي من هزيمة بريطانيا وفرنسا في حرب السويس ١٩٥٦، ومن أجل فرض هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة تحت ستار الخوف من انتشار الشيوعية^(١). لقد رافق تطبيق سياسة المساعدات الاقتصادية تطبيق سياسة تقوم على الاستقطاب أو ما يعرف بسياسة الاستقطاب *Polarization*^(٢)، فقد شهد منتصف عام ١٩٤٩ البداية لظهور سمة جديدة من سمات سياسة الولايات المتحدة الخارجية ذات البعد العالمي، وهي التحول من سياسة الاحتواء التي أطلقها الدبلوماسي جورج كينان عام ١٩٤٧ لمواجهة الخطر الشيوعي إلى سياسة الاستقطاب الذي أطلقه وزير الخارجية دين اتشيسون *Dean G. Acheson*^(٣)، الذي مثل برنامجاً سياسياً وأسلوباً ديناميكياً من سياسات الحرب الباردة ففي الثامن

شيوعي مباشر أو غير مباشر على المنطقة، وعقب ذلك تقدمت الحكومة بمشروع لمجلس النواب والشيوخ لمناقشته، احتوى على منح الرئيس سلطة القيام بتعاون اقتصادي وعسكري مع دول الشرق الأوسط للمساعدة في تدعيم استقلالها والدفاع عنها، وكذلك منحه سلطة استخدام قوات الولايات المتحدة العسكرية حسبما يرى ذلك ضرورياً لصيانة وحماية المنطقة وان يكون للرئيس الحق في استخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون دولار خلال العام، وعلى أن يقدم الرئيس للكونغرس تقريراً عما قام به في هذا الصدد خلال شهري كانون الثاني، وتموز من كل عام. للتوسع ينظر : سليم الحسني ، مبادئ الرؤساء الأميركيين ، لندن، ١٩٩٣، ص ٦٣؛ مذكرات آيزنهاور ، ترجمة هيوبرت يونغمان ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٩ ، ص ٨٨.

(١) مذكرات آيزنهاور، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢) **سياسة الاستقطاب** : تشكل مفهوم الاستقطاب بعد الحرب العالمية الثانية، حين انقسم العالم إلى معسكرين، الأول يدور حول القطب الأمريكي، والثاني حول القطب السوفييتي، والاستقطاب يعني حرص كل كتلة على أستدراج اكبر قدر ممكن من الدول إلى جانبها بشتى الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية. للتوسع ينظر : *John Allen Williams, U.S. National Security: Policymakers, Processes and Politics, Lynne Reiner Publishers, New York, 2007.*

(٣) **دين جودرهام اتشيسون**: ١٨٩٣-١٩٧١: سياسي من الحزب الديمقراطي، تبوأ مواقع عدة مهمة في وزارة الخارجية، حيث عمل مساعداً لوزير خارجية الولايات المتحدة للفترة ١٩٤٥-١٩٤٨، ثم وزيراً للخارجية خلال ولاية ترومان الثانية ما بين ١٩٤٩-١٩٥٣. جاءت أهمية اتشيسون من الدور المحوري الذي قام به في بناء السياسة الخارجية الأمريكية في زمن الحرب الباردة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أدى دوراً بارزاً في إقامة التحالف الغربي المناوئ للكتلة الشرقية التي تزعمها الاتحاد السوفييتي، ويعد من أبرز مهندسي العديد من المنظومات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أسهم بشكل مهم في إنشاء حلف الناتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخطة مارشال، فضلاً عن إنشاء منظمات أخرى تطورت لاحقاً لتشكل الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية. ولعل أشهر ما قام به اتشيسون هو إقناعه للرئيس ترومان في عام ١٩٥٠ بخوض حرب كوريا، كما قام بإقناع ترومان بإرسال مساعدات ومستشارين لمساعدة القوات الفرنسية التي كانت تحارب في فيتنام بداية عام ١٩٥٣. للتوسع ينظر :

Sharon M. Hanes and Richard C. Hanes, Cold War Biographies, Vol .II, Washington ,2004 ,P.207-217.

والعشرين من آذار ١٩٤٩ بعث اتشيسون برسالة إلى الرئيس ترومان حول تصوره للسياسة الجديدة، كأساس لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، جاء فيها أن الوقت قد حان للولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم، أن تتصرف بمسؤولية ، ولخلق النظام العالمي الجديد والإشراف عليه، وأن الولايات المتحدة لوحدها استطاعت تقديم تضحيات قصيرة الأمد وهي ضرورية لكسب القبول الواسع لسيطرتها الدولية^(١).

ثم أعقب ذلك تقرير موسع للخارجية صدر في الثالث عشر من حزيران ١٩٤٩، شرح فيه الظروف والإحداث الدولية المحيطة، التي دعت بضرورة تطوير سياسة الولايات المتحدة الخارجية للمدة ١٩٤٩-١٩٥٤ في علاقاتها الدولية نحو الاستقطاب بدلاً من الاحتواء، وقد جاء في المؤتمر الصحفي للوزير اتشيسون والذي عقده بمقر وزارة الخارجية في واشنطن في الخامس عشر من حزيران ١٩٤٩ ليحدد مفهوم الاستقطاب الدولي الجديد في سياسة إدارة ترومان الثانية، وعلق على هذا التوجه بالقول " إن الكلمة التي تصف بشكل أفضل التغيير الحاصل في سياستنا الاحتوائية ، هي كلمة (الاستقطاب) أي رسم خط حول الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له في أوروبا الشرقية من أجل إظهار حدود الشيوعية المختلفة عن حدود العالم الحر"^(٢).

وقد قامت إدارة ترومان بتطوير مبدأ الاحتواء إلى مبدأ وسياسة الاستقطاب عبر تنفيذها توجيهين أساسيين على الساحة الدولية هما: الأول تدعيم القوة العسكرية وتطوير الأسلحة الذرية، إذ تجابه أي تهديد أو مغامرة عسكرية سوفيتية^(٣). الثاني : مد يد العون للعالم غير الشيوعي الذي لم يخضع للتوسع السوفيتي ومساعدة شعوبه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تستطيع

(1) Gaddis Smith, *Dean Acheson (The American Secretaries of State and Their Diplomacy)*, Cooper Square Publishers, New York , 1972, P 25,

(2) Ibid., P.25.

(٣) جاء بيان القنصل توماس هانت Thomas Hunt بسفارة الولايات المتحدة في موسكو في ١٢ تشرين الأول ١٩٤٩ مؤكداً هذه الفكرة، في تقريره المرسل إلى واشنطن تحت عنوان (العلاقات الأميركية مع الاتحاد السوفيتي) إذ يقول فيه: " إن الأنشطة السوفيتية في أرجاء العالم وفيما يتعلق بكل من الدول بشكل منفرد والمنظمات الدولية هي أنشطة داعمة معادية للعام الغربي، وهي داعمة لزيادة القوة النسبية للاتحاد السوفيتي على حساب أعدائها المحتملين، إن قادة الاتحاد السوفيتي يعملون لتوسيع سياساتهم العدائية والقمعية ضدنا وعلى الولايات المتحدة أن تتوقع من الاتحاد السوفيتي البدء بتوسع الحرب الباردة المفتوحة، وعليه يجب الحفاظ على قوة عسكرية كافية لقمع وإعاقة وردع الخطر الأحمر". للتوسع ينظر :

John Lewis Gaddis , *Cold War Statesmen Confront the Bomb : Nuclear Diplomacy Since 1945-1961*, oxford University press, USA, 1999, P 162.

الوقوف في وجه التوسع السوفيتي الذي يتخذ من استقطاب العناصر الشيوعية المحلية في تلك البلاد؛ لكي تقوم بثورات وانقلابات بتشجيع ومساعدة موسكو، وعندما تدرك الحكومة السوفيتية أنها فشلت في استقطاب المزيد من شعوب العالم، سوف تعيد النظر في سياسة التوسع ويسط النفوذ في كل مكان تصل إليه قبضتها^(١).

واستمراراً لسياسة الاستقطاب الأميركية أعلنت إدارة ترومان الثانية عن اهتمامها بإيجاد أنظمة حكم ديمقراطية ورأسمالية في أوروبا الشرقية والشرق الأقصى ستكون مستجيبة للتجارة الأميركية والاستثمار الرأسمالي، ثم بدأت ضمن أساليب وتكتيكات الحرب الباردة بإخراج مبادئها النظرية الاستقطابية إلى حيز التطبيق الفعلي على الساحة الدولية، إذ اتسعت وانتشرت في عدة محاور ومناطق حيوية من العالم^(٢).

وكانت يوغسلافيا من أوائل الدول التي جسدت سياسة الاستقطاب، إذ كان رئيسها جوزيف بروز تيتو *Josip Broz Tito* ^(٣) يرفض كل المحاولات السوفيتية لجعل حكومته تحت السيطرة السوفيتية المباشرة على الرغم من كونه من اشد المتحمسين للشيوعية، وقد استغلت إدارة ترومان تلك الظروف وقررت عام ١٩٥٠ تقديم قروض ليوغسلافيا بقيمة (٥٥) مليون دولار عبر بنك الاستيراد والتصدير الفيدرالي، وتلقى تيتو كذلك مساعدة مالية قدرها (١٠) ملايين دولار من البنك

(١) اتسع الخلاف بين الشرق والغرب كثيراً على اثر إعلان سياسات الاستقطاب المتبادلة بين الطرفين ، ورداً على ذلك أسس الاتحاد السوفيتي منظمة للدعاية الاشتراكية في عام ١٩٤٩ سميت منظمة الكومنفورم *Cominform*، وصدرت الأوامر للأحزاب الشيوعية حول العالم في ان تتخلى عن سياسة المهادنة والاعتدال التي اتبعتها ، إلى اعتماد وانتشار العصيان والمظاهرات والاضطرابات . ولم يقف الحد عند قيام هذه المنظمة بسلسلة اضطرابات كبيرة في أوروبا بل انتقلت إلى الملايو وبورما واندونيسيا والهند الصينية، ولجأ الشيوعيون الآسيويون إلى حرب العصابات حتى قلبت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة في كثير من أرجاء العالم. للتوسع ينظر : سامي منصور، **أقنعة الاستعمار الأميركي**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ب.ب ت ، ص ١٧٣.

(٢) مورتز هالبرين ، **الإستراتيجية الأميركية المعاصرة** ، ترجمة شاكر الأمامي وسليم الأمامي، مطبعة بابل، بغداد، ص ٥٤.

(٣) **جوزيف بروز تيتو**: ١٨٩٢-١٩٨٠ : من أبرز الشخصيات الاشتراكية في أوروبا الشرقية وأول من أسس مكتب الإعلام الشيوعية في يوغسلافيا التي أصبح رئيسها ١٩٤٣-١٩٨٠، وحمل رتبة مشير في الجيش الشعبي اليوغسلافي. كان واحداً من المؤسسين الرئيسيين والمروجين والأمين العام لأول حركة عدم الانحياز التي نشأت في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، إحدى أهم الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب ، حيث كان تيتو صاحب مبدأ عدم الانحياز للكتلتين الشرقية والغربية. للتوسع ينظر :

Phyllis Auty, Political Leaders the Twentieth Century Tito , Great Britain , 1974; Jasper Ridley, Tito: A Biography. Constable, (1996).

الدولي لكن تلك المساعدات كانت محل جدل وخلاف داخل أوساط الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، ومع ذلك تجاهلت إدارة ترومان تلك المعارضة، وواصلت تقديم مساعدتها ليوغسلافيا لسنتين متتاليتين. ومنذ بداية عام ١٩٥١ قدمت الولايات المتحدة المساعدات والمؤن العسكرية ليوغسلافيا، وبذلك نجحت إدارة ترومان الثانية باستقطاب واحدة من أهم الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية فكان انفصال يوغسلافيا عن الكتلة الشيوعية من أكبر الضربات التي وجهت للمعسكر الشرقي بمبدأ الاستقطاب الأميركي ذي الأثر الدولي^(١).

وطُبق هذا المبدأ عملياً في حصار برلين^(٢)، وكذلك طبقت هذه السياسة في الصين الشعبية لدعم نظام تشانغ كاي شك في تايوان Chiang Kai-Shek^(٣)، ورغم تطبيق سياسة المساعدات الاقتصادية وسياسة الاستقطاب إلا أن قادة الولايات المتحدة الأميركية وجدوا أنهما غير كافيتين للتصدي للمد الشيوعي المتزايد في أوروبا وآسيا، ولا سيما في جزئها الشرقي، والمساعدات الخارجية لم تمنع ستالين من فرض حصاره على برلين، ولم يقدم بعد الدعم الأميركي لكن كاي شك كان قادراً على رد ماو تسي تونغ Maotse Tung^(٤) عن إقامة حكم شيوعي في الصين، و أنها تمنع مساعدات مارشال لفرنسا من ازدياد مقاومة للاستعمار الفرنسي في الهند الصينية، لذا أقدمت

(1) Warren I. Cohen ,*The Cambridge History Of American Foreign Relations ,America In The Age Of Soviet Power ,1945-1991,Volume IV , Cambridge University Press , London,1997. P 132.*

(٢) للتوسع حول حصار برلين ينظر : نوفل كاظم مهوس، أزمة برلين وأثرها على العلاقات الأميركية - السوفيتية ١٩٥٨-١٩٦١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١١.

(٣) تشانغ كاي شك : ولد في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٨٨٧، تولى رئاسة حزب الكومنتاغ الوطني بعد وفاة صن يات صن عام ١٩٢٥، وتولى رئاسة الحكومة في عام ١٩٢٨، عمل على إقصاء المعارضين للحكومة المركزية، وفي مطلع الثلاثينيات، كانت المعارضة الوحيدة الباقية في وجه شيك هو الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ وبقي رئيساً للحكومة حتى وفاته عام ١٩٧٥ :

Jonathan Fenby, *Chiang Kai Shek and the Nation He Lost* , U S A, 2004, P 17-27.

(٤) ماوتسي تونغ : ولد في السادس والعشرين من كانون الأول عام ١٨٩٣، في إقليم هونان في جنوب الصين، من عائلة فلاحية أكمل دراسته في هذا الإقليم رغباً في مهنة التدريس، فدخل جامعة بكين عام ١٩١٨، وهناك اعتنق الشيوعية ، أصبح عام ١٩٢١ واحداً من اثني عشر شخصاً الذين أسسوا الحزب الشيوعي في شنغهاي وتدرج فيه حتى أصبح عام ١٩٣٧ زعيماً له، توفي في التاسع من أيلول عام ١٩٧٦ . للتوسع عن حياة ماو ودوره السياسي ينظر : جورج مدبك، السياسي والمفكر والزعيم الصيني ماو تسي تونغ، لبنان ، ١٩٩٢، ص ٤-١٢ ؛ جابريل الموندجي وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله ، عمان ، ١٩٩٨، ص ٧٠١-٧٠٥.

الولايات المتحدة على إعادة النظر بسياستها الخارجية من خلال اعتمادها على ركائز أكثر فعالية في مواجهة الخطر الشيوعي^(١) ونتيجة لذلك ظهر لدى ساسة الولايات المتحدة الأمريكية مشروع جديد عرف بـ(الأمن الجماعي) *Collective Security Project*، لذا أقدمت على ربط العالم عبر سلسلة من المعاهدات والأحلاف، فضلاً عن إقامة ونشر قواعد عسكرية في العالم لتطبيق مضامين السياسة الجديدة من خلال تطويق الاتحاد السوفيتي. وكان من أهم تلك الأحلاف حلف الـ *Rio Treaty* الذي عقد عام ١٩٤٧، وهو أقدم حلف عسكري في مرحلة الحرب الباردة، وعقد مع دول القارة الأمريكية، ثم عززت الولايات المتحدة هذا الحلف بتوقيع حلف الشمال الأطلسي الناتو *(NATO) North Atlantic Treaty Organization* في نيسان ١٩٤٩^(٢)، وكان هذا الحلف بداية عهد السيطرة الأمريكية على أوروبا، فقد أدى هذا الحلف فيما بعد إلى قيام منظمة حلف شمال الأطلسي التي تعرف اختصاراً بالناتو، كذلك عقدت الولايات المتحدة مشروع كولومبو *Colombo project* الذي ضم كلاً من استراليا ونيوزلندا واليابان وبريطانيا عام ١٩٥٠، وكان الهدف منه دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. ثم أعقبت الولايات المتحدة سلسلة الأحلاف بعقدها معاهدة أيلول ١٩٥١ سميت بمعاهدة الأمن المتبادل *Mutual security* بين نيوزلندا واستراليا، وعرفت بمعاهدة أنزوس *Anzus Treaty* وهدفها الدفاع عن المحيط الهادي^(٣).

لم تكتف الولايات المتحدة بعقد المعاهدات الجماعية بل لجأت إلى عقد الاتفاقيات الثنائية ضمن التكتل الآسيوي الغربي فعقدت عام ١٩٤٧ معاهدة ثنائية مع الفلبين خاصة بالقواعد البحرية، وعقدت الولايات المتحدة معاهدة منفردة مع اليابان عام ١٩٥١^(٤)، كذلك أبرمت مع كوريا الجنوبية عام ١٩٥٣ معاهدة ومع فرموزا عام ١٩٥٥^(٥)، وفي عام ١٩٥٩ عقدت معاهدة أخرى هدفها مساعدة كل من الدولتين للأخرى إذا وقع عليهما اعتداء، وتلتها سلسلة من المعاهدات عقدت

(١) لمياء محسن الكفاني، المصدر السابق ، ص ٥٥.

(٢) محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١١.

(٣) لمياء محسن الكفاني ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

(٤) للتوسع ينظر :كاظم هيلان محسن ، معاهدة الأمن والتعاون المشتركين الولايات المتحدة واليابان دراسة في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية ١٩٥٧-١٩٦٠ ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد ١١، أيلول ٢٠١١.

(٥) إيناس سعدي عبد الله، المصدر السابق ، ص ٦٠.

بين الطرفين، وفي عام ١٩٦٠ عقدت الولايات المتحدة معاهدة أخرى مع اليابان نظمت بموجبها القواعد العسكرية في الجزر اليابانية، وسرعان ما أصبحت الأحلاف العسكرية أحد الأساليب الرئيسة في حصر الشيوعية وتطويقها، وهدفت أيضاً إلى تحقيق السيطرة الأميركية الاقتصادية والعسكرية على مناطق هذه الأحلاف، وقد أطلقت الولايات المتحدة على تلك الأحلاف (الأمن الجماعي)، ونجحت واشنطن في إقناع عدد من الدول الآسيوية في جنوب وشرق آسيا بالانضمام إلى تلك الأحلاف بحجة المحافظة عليها من التهديد الشيوعي وان الموافقة على الانضمام لهذه الأحلاف سيوفر الحماية ويساعد على تقويتها، لذا سارعت الولايات المتحدة الأميركية في الثامن من أيلول ١٩٥٤ إلى عقد معاهدة منظمة جنوب شرق آسيا *South east Asia Treaty Organization* (أو (السياتو *SATO*))، الذي ضم (الفلبين وتايلند وباكستان) فضلاً عن الدول الغربية (استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة) التي حاولت قصر هدف المعاهدة ظاهرياً على مواجهة الخطر الشيوعي عليها، لكن هذا الأمر واجه صعوبة من باكستان التي طالبت بتعديل هدف المعاهدة ليكون مواجهة كل أنواع العدوان، وعدم ذكر لفظ (الشيوعي) في النص الذي يصف العدوان، فوافقت الدول المشتركة في المؤتمر على هذا التعديل الذي لاقى قبولاً لدى دول المنطقة المشتركة فيه. وكشف وزير الخارجية جون فوستر دالاس *John foster Dulls*^(١) فيما بعد عن الهدف الحقيقي لهذا الحلف حينما ذكر ضمناً أن هدف التحالف الأساسي هو (الحماية ضد توغل العدوان الشيوعي)، الذي يعني بكلمات أخرى نوعاً من الغطاء يمكن لدول المعاهدة أن تقوم خلفه بتطوير برامجها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين وضعها الثقافي^(٢).

(١) **جون فوستر دالاس** : ولد في ٢٥ شباط ١٨٨٨ وتوفي في ٢٤ آيار ١٩٥٩. وزير الخارجية في عهد الرئيس دوايت آيزنهاور ١٩٥٣ حتى ١٩٥٩. كان شخصية مهمة في أوائل الحرب الباردة، واتخذ موقفاً عدائياً من الشيوعية في جميع أنحاء العالم ودعا إلى دعم فرنسا في حربها ضد فيت منه في الهند الصينية الفرنسية، يعتقد على نطاق واسع أنه رفض مصافحة تشو ان لاي في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤. وأنه أدى دوراً كبيراً في عمليات وكالة المخابرات الأميركية لإسقاط حكومة محمد مصدق الإيرانية في عام ١٩٥٣ عملية أياكس، وحكومة أربينز الديمقراطية في غواتيمالا عام ١٩٥٤ (عملية *PBSUCCESS*) . للتوسع ينظر :

John Foster Dulles ,War and Peace with Special Preface for This Edition, The Macmillan Company,New York,1957.

(٢) إيناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص ٦١؛ برنار برودي ، الحرب والسياسة (محاكمة أميركية لحروب أميركا في العالم)، دار المروج ، ١٩٨٥ ، ص ٦٨.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة أخرى تسير جنب إلى جنب مع سياسة المساعدات والأحلاف العسكرية تقوم على إستراتيجية الحروب الصغيرة أو ما يعرف بـ(حرب الإنابة) *Deputizing war*، ولاسيما بعد تلقيها صدمة التفجير النووي السوفييتي عام ١٩٤٩، الذي أنهى عصر التفوق والنفوذ الأمريكي النووي، وكسر الاحتكار الأمريكي للسلح النووي، وإزاء هذا التطور الخطير أصبح من الصعب جداً الدخول بحرب مباشرة ضد الاتحاد السوفيتي، لذا وجد عرابو السياسة الأمريكية صيغة سياسية جديدة تتلاءم مع الظروف والمستجدات بالمنطقة تقوم على العمليات المحدودة أو الرد المرن *Response Flexible*^(١). لقد كانت مرحلة التعايش السلمي التي مرت بها الحرب الباردة أثرها الكبير في السياسة الأمريكية إذ تم الانتقال من سياسة الانتقام الشامل *Comprehensive revenge*^(٢) نحو سياسة الرد المرن، وكان وزير الدفاع

(١) **الرد المرن** : إستراتيجية دفاعية تقوم فكرتها على ضرورة أن تعتمد الولايات المتحدة على تطوير قدراتها العسكرية بما يكفل لها مواجهة أي تحدي، والتصرف حيال أي موقف أو أزمة تكون الولايات المتحدة طرفاً فعالاً فيها، وأساس هذه الإستراتيجية هو أن تمتلك الولايات المتحدة عدة خيارات يمكن اعتماد أحدها كحل لموقف ما، وإن هدف الرد المرن وفق الرؤية الأمريكية ليس الرد المماثل، فقد يكون الرد على الهجوم دفاعاً نووياً تكتيكياً أو عملاً نووياً محدوداً، وكان هدف القيادة الأمريكية وقيادة حلف الأطلسي من ذلك هو ألا يتطور النزاع من محدود إلى شامل، وأن يحافظ الردع النووي على مصداقيته، إن الأساس في إستراتيجية الرد المرن، هو وجود خيارات متعددة يمكن اعتماد أحدها، وأن الرد على الهجوم الشيوعي يجب أن يتلاءم مع الخيار الاستراتيجي المعتمد، ومن الجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجية فعلت واستخدمت بشكل واسع في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس داويت إيزنهاور، ثم طورها الرئيس جون كينيدي، ووزير دفاعه روبرت مكنمارا خلال العقد السادس من القرن الماضي للتوسع ينظر : زياد طارق خليل ، **القوة العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ١٥٩؛ عبد القادر محمد فهمي ، **المدخل الى دراسة الإستراتيجية** ، مكتبة السنهوري ، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٩٣-٢٢١.

(٢) **الانتقام الشامل** : وهي سياسة تقضي على الولايات المتحدة الأمريكية أن ترد على العدوان في أي مكان تختاره حتى لو كان في قلب الاتحاد السوفيتي أو الصين، وقد تبني هذه النظرية أو السياسة جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٥٤ في خطاب له أمام الكونغرس، واعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد الاتحاد السوفيتي في المرحلة التالية على انتهاء الحرب مباشرة، ويتمثل مضمون هذه السياسة في أن الولايات المتحدة ستعزز قدراتها النووية لتسديد الضربة الانتقامية، أي أنها سترعى مستلزمات وقاية قواتها النووية من إخطار هجوم نووي سوفييتي. إيناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٨. إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية** ، المفاهيم والأخلاق الأساسية ، ط ٢ ، مؤسسة الأبحاث الغربية ، بيروت ١٩٧٩، ص ١٨١؛

Padel Ford Norman J. and Others , The Dynamic of International Politics, Third Edition , Macmillan Publishing co. Inc, New York , 1976, P. 305-320.

الأميركي روبرت ماكنمارا Robert McNamara^(١) هو الذي جاء بسياسة الرد المرن التي أكدت على ضرورة تحسين قوات الحلف الأطلسي، فامتلاك القوات الأميركية الأسلحة النووية سيتيح للولايات المتحدة وحلفائها السبل لمواجهة تحديات سوفيتية بمستوى قوات محدودة، وسيعطي الولايات المتحدة القابلية على قياس حجم الرد اللازم لمثل هذا التحدي في مناخ رحب يتمتع بمستويات عديدة لا تستثني استخدام القوة النووية، وعليه فإن الاتحاد السوفيتي سوف يدرك أن أي تحرك ضد المصالح الأميركية سوف يجابه بالرد المناسب، وترى الولايات المتحدة أن الحرب في هذه الحالة لا تعني تدمير العدو وفناءه، إنما تحقيق أغراض سياسية محددة، مثل الدفاع عن المصالح الوطنية، ذلك أن تدمير الخصم الذي ربما يكون تدميراً متبادلاً لا يقع إلا في حالة الحرب الشاملة، من خلال إيجاد الصلة بين طبيعة القوة المستخدمة، والغايات المطلوبة بحيث تؤدي إلى فرض الإرادة على الخصم وتغيير سياسته من دون تدميره. إن فلسفة الحرب المحدودة تكمن في تغذية الأفكار والتصورات الحربية المعقدة بالمبررات السياسية المقبولة، واستبعاد الرأي السائد بين القادة السياسيين " إن السياسة تنتهي حيثما تبدأ الحرب"، وبذلك تنحصر مهمة (الحرب المحدودة) في التنسيق بين الخطط الحربية والنشاط الدبلوماسي، في نزاع عسكري يدرك أطرافه أن نتائجه لا تصل إلى درجة التدمير الشامل^(٢)، وتكمن أفضلية الحرب المحدودة على الحرب الشاملة، في أن الحرب المحدودة تتيح الفرصة المناسبة للتفاوض، أو أنها الفرصة الأخيرة للتفاوض قبل أن تتحول إلى حرب شاملة، ولا سيما عند حرمان العدو مما يريد تحقيقه قسراً، إلا أنه لا يمكن عد الحرب المحدودة بديلاً للردع الشامل، وإنما هو خيار متيسر لتحاشي الرد الشامل، على أن تؤدي إلى الرد الشامل، ذلك ربما تحول القدرة على الردع الشامل من دون توسيع نطاق الحرب مع التمتع بمرونة

(١) روبرت ماكنمارا: ولد عام ١٩١٦ في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، حصل على شهادة البكالوريوس في الآداب من جامعة كاليفورنيا في عام ١٩٣٧، ثم حصل على الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد في عام ١٩٣٩، بعد تخرجه من كلية هارفارد عمل ماكنمارا في شركة محاسبة (برايس وترهاوس) في سان فرانسيسكو، وفي عام ١٩٤٠ عاد إلى جامعة هارفارد لتدريس المحاسبة في كلية إدارة الأعمال، دخل سلاح الجو الأميركي للمدة ١٩٤٣-١٩٤٦، وأصبح وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جون كينيدي وليندون جونسون ١٩٦١-١٩٦٨، وهي المرحلة التي شهدت تصعيد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام. وبعد ذلك شغل منصب رئيس البنك الدولي ١٩٦٨-١٩٨١. توفي عام ٢٠٠٩. للتوسع ينظر :

Robert S. McNamara, *Out of the Cold, Out of the cold: new thinking for American foreign and defense policy in the 21st century*, USA, 1989.

(٢) سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأميركي على الصين (١٩٦٩-١٩٧٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٢، ص ٨٠.

كبيرة في حجم الحرب المحدودة وتحاشي الأخطاء التي قد تقع في حال محدوديتها إلى حد كبير كالخطأ الذي وقع في الحرب الكورية في ١٩٥٠-١٩٥٣، عندما استدرجت الولايات المتحدة إلى حرب شاملة بالأسلحة التقليدية ، فضلاً عن استدراج حلفائها^(١).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحروب لم تعرض بأي شكل من الأشكال الأراضي الأميركية أو أراضي الاتحاد السوفيتي للخطر المباشر على الرغم من تورطهما فيها.

مرت السياسة الأميركية بعد الاستقلال، واستقرار أوضاعها الداخلية بمراحل عدة بحسب متغيرات الأوضاع الداخلية والخارجية، فقد سعى صناع القرار السياسي الأميركي في بادئ الأمر إلى تمكين الدولة اقتصادياً والنأي بها عن صراعات القارة الأوربية، وساعدها على ذلك عاملان الأول هو بعدها الجغرافي عن مناطق الصراع الأوربي، والثاني تمثل بوفرة الموارد الاقتصادية على أراضيها كالزراعة والمعادن وغيرها، فانتهجت الولايات المتحدة خلال حكم جورج واشنطن وما تلاه سياسة العزلة، والتركيز على الأوضاع الداخلية وبناء اقتصاد الدولة، إلا أن هذه السياسة لم تتسم بالانعزال التام في مدة حكم مونرو فقد تضمن مبدأ مونرو تدخلا أميركيا في الأوضاع الخارجية من خلال إتباعه سياسة يمكن أن نصلح عليها بـ(سياسة الجوار القريب) بمعنى أن الولايات المتحدة بدأت مد نفوذها على قارة أميركا اللاتينية، وتطور الأمر فيما بعد حتى وصل النفوذ الأميركي إلى مناطق مهمة من الشرق الأقصى جعلتها منافسا قويا للدول الاستعمارية هنالك.

وشكلت مرحلة الحربين العالميتين انعطافة كبيرة في سياسة الولايات المتحدة الأميركية، فلم تتأثر الأراضي الأميركية بأضرار الحربين، زيادة على أنها أصبحت المورد الرئيس لدول الحلفاء، وهذا جعل لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا واسعا في العالم، الأمر الذي وسع من التدخل الأميركي في السياسة الخارجية للعالم، وأصبحت الولايات المتحدة العنصر الفعال في رسم السياسة الدولية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وترتب على هذا تزعمها العالم الغربي ولاسيما بعد أفول نجم القوتين العالميتين فرنسا وبريطانيا اللتين أنهكت قواهما الحرب، واضطلعت الولايات المتحدة بدور قيادة العالم الغربي، رافق ذلك بروز الاتحاد السوفيتي منافساً قوياً للنفوذ الأميركي في تزعم العالم، فانقسم العالم إلى ما يعرف بالثنائية القطبية، مما دفع صناع القرار السياسي الأميركي إلى تبني سياسة عالمية جديدة تسعى إلى تطويق الاتحاد السوفيتي وحسر نفوذه العالمي، ونتج عن هذا

(١) المصدر نفسه، ص ٨١.

نشوب ما يعرف بالحرب الباردة التي وظف فيها الطرفان أساليب اقتصادية وسياسية وعسكرية في صراعهما.

المبحث الثاني : هيكلية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية

يمكن النظر إلى السياسة الخارجية الأميركية على أنها عملية منتظمة يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف تكاد تكون ثابتة ولكن في ظل ظروف متغيرة ، ويعمل صانع السياسة وحسب قدراته على التدخل في هذه الظروف أو التحكم فيها وفي حركتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافه شبه الثابتة، والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة لا يضعها شخص واحد أو جهاز واحد، وإنما ترسمها مؤسسات وهيئات متعددة من أهمها مؤسسة الرئاسة والكونغرس ووزارتها الخارجية والدفاع وغيرها من المؤسسات الرسمية والهيئات غير الرسمية، وتستعين هذه المؤسسات بأصحاب الخبرة والرأي في المؤسسات البحثية والأكاديمية، وتراعي القوة النسبية لجماعات المصالح والضغط في الولايات المتحدة، غير أن جميع هذه المؤسسات تشترك في إطار مرجعي واحد تستمد منه توجهاتها السياسية المتمثلة في المصالح القومية للولايات المتحدة الأميركية^(١). وان قرارات السياسة الخارجية إنما هي نتيجة تفاعل متبادل معقد بين عدد من الوكالات الحكومية وان اختلفت ادوار كل من الرئيس والكونغرس وقوة كل منهما بين مرحلة وأخرى ورئيس وآخر^(٢).

قامت السياسة الأميركية خلال القرن الأول بعد استقلالها على البساطة وعدم التعقيد، الأمر الذي جعلها تتجه الى إقامة العلاقات الدبلوماسية، وتبتعد عن الدخول في الأحلاف، إذ كان الرؤساء الأميركيون يقومون بإدارة أمور السياسة الخارجية بأنفسهم وبشكل مباشر وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فعلى سبيل المثال كان الرئيس ويلسون يقوم بطباعة الرسائل الدبلوماسية بنفسه، وأعلن الحرب على ألمانيا ودخول الحرب العالمية الأولى دون استشارة وزير الخارجية، أما الرئيس روزفلت فقد اتبع أسلوب تبادل الرسائل مع رؤساء الدول الأجنبية بشكل مباشر وأدار الأمور الخارجية بنفسه^(٣).

إن بساطة متطلبات السياسة الخارجية خلال حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية دفعت غالبية الرؤساء الأميركيين إلى التصدي المباشر لتصرف شؤون العلاقات الخارجية، أما وزراء الخارجية فكان دورهم - في أكثر الأحيان - يقتصر على تنفيذ توجهات الرئيس، مع عدم الاستغناء

(١) هالة أبو بكر سعودي وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأميركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ٧١.

(٢) جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد ٢٦١، السنة ١١، ٢٠٠٠، ص ٩.

(٣) محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأميركية والعرب، منشورات دار الكرمل، الأردن، ١٩٩٠، ص ٣٢.

عن خبرة الوزير السياسية، وكان لشخصية الوزير وقربه من الرئيس وثقة الأخير به دور مهم في توسيع صلاحياته^(١).

وبعد الرئيس في النظام الأمريكي المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية، أما وزير الخارجية فيعد المستشار الأول لرئيس الجمهورية فيما يتعلق بالقضايا الدولية ، والمسؤول الأول عن تنفيذ توجهات الرئيس في السياسة الخارجية، وجزءاً مهماً من أجزاء الجهاز التنفيذي الذي يعاون الرئيس على القيام بصنع السياسة الخارجية الأمريكية.

شكلت الحرب العالمية الثانية انعطافة مهمة في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، فقد وسعت وزارة الخارجية من دائرة عملها التخطيطي، بعد أن حصلت على دعم من الرئيس روزفلت، فشكلت عدة مجموعات استشارية سرية ١٩٣٩-١٩٤١، مهمتها جمع البيانات، والإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة والتجارة الدوليتين، والأنظمة المصرفية والنقدية العالمية، وحجم التسليح وتوزيعه الجغرافي، والأمن العالمي، في حقبة ما بعد الحرب إذ وجدت الإدارة الأمريكية أن الوقت قد حان لتتخذ دوراً في رسم خارطة عالم ما بعد الحرب، معولة في ذلك على قوتها الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن سياستها السابقة التي جنبتها الدخول في المشكلات الأوروبية^(٢).

وقد شكلت وزارة الخارجية الأمريكية في شباط ١٩٤١ وحدة بحثها الأولى الدائمة لتحضير اتجاهات السياسة الخارجية لما بعد الحرب، وهي وحدة البحث الخاص *Special Research Unit* التي عرفت اختصاراً بـ(S.R)، وأثار تشكيلها - في بداية الأمر - اعتراض عدد من خبراء وموظفي وزارة الخارجية، استناداً إلى أن جل أعضائها من الأكاديميين، الذين لا يمتلكون - حسب المعارضين - تجربة عملية، وينظرون إلى الأمور نظرة مثالية بعيدة عن الواقع، ويمكن لهؤلاء أن يكونوا محاضرين أو مراسلين سياسيين أو اقتصاديين، لكن عملياً لا يستطيع هؤلاء التنبؤ بما يؤول إليه العالم بعد الحرب، ورسم الخطط المستقبلية لذلك، لكن اعتراضات هؤلاء الموظفين في وزارة الخارجية الأمريكية لم تجد استجابة من المسؤولين الأمريكيين في تغيير هيكل موظفي البحث الخاص الذي ظل أغلبه يتكون من الأكاديميين^(٣).

(١) محمد عبد العزيز ربيع ، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٢) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي ، ص ٨٢.

(3)Harley A. Notter. *Postwar Foreign Policy Preparation 1939-1945*, Government Printing Office, Washington , 1949, P. 80-81.

وخلال تلك المرحلة انكب ساسة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع خطط ما بعد الحرب، فبعد إعلان الحرب في أوروبا، بادر مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية، بعد أن اعتقدوا أن الولايات المتحدة قد لا تجر إلى الحرب بجمع مجموعة من الخبراء، الذين كان جلهم من الأكاديميين لتهيئة المقترحات لوزارة الخارجية قبل انعقاد أي مؤتمر سلام عقب الحرب، ونتيجة للاستفادة من دروس التاريخ، لم يكن مطلوباً من هؤلاء الخبراء تجنب تكرار أخطاء الماضي التي أدت إلى التوترات والحرب، وإنما تهيئة كل ما يلزم لمساعدة وزارة الخارجية الأمريكية على صياغة سياستها الخارجية لما بعد الحرب، وقد كان عدد من مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية على قناعة بقدرة الخبراء الأكاديميين على المساعدة في العمل التحضيري من خلال تزويد الوزارة بمعلومات دقيقة، ووضع دراسات تستشرف اتجاهات المستقبل، وتقترح مبادئ رصينة تساعد على إنشاء نظام عالمي يحقق السلام والأمن الدائمين، يكفل ضمان مصالح الولايات المتحدة^(١).

وحرصت وزارة الخارجية - التي كانت تفتقر إلى أجهزة خاصة بالاستخبارات - على المحافظة على اتصالات رسمية وغير رسمية بعدة هيئات أميركية خاصة مستقلة، مثل مؤسسة بروكنجز الاقتصادية، والمجلس الأعلى للعلاقات الخارجية *Supreme Council on Foreign Relations (C.F.R.)*، والمجلس الأمريكي لمعهد علاقات المحيط الهادي *American Council of Pacific Relations (I.P.R.)*؛ للإفادة من خبراتها في وضع الدراسات المستقبلية^(٢).

إن بروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة مسؤوليتها الدولية وتشعب علاقاتها الخارجية، أدى إلى زيادة عدد الأجهزة الحكومية العاملة في مجال العلاقات الدولية والقادرة على جمع وتحليل وتقديم التوصيات للرئيس فيما يتعلق بمختلف القضايا السياسية والأمنية، ومهد هذا الطريق لظهور أجهزة حكومية متخصصة، فضلاً عن وزارتي الخارجية والدفاع اللتين تسهمان بشكل كبير في رسم السياسة الخارجية، وجاء هذا نتيجة حتمية لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية المتمثلة بظهور الاتحاد السوفيتي متبني الأيدلوجية الشيوعية، الذي بدأ يشكل تهديداً مباشراً لمصالح الأمن القومي الأمريكي، فظهر مجلس الأمن القومي وكذلك وكالة المخابرات الأمريكية، يتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية الأمريكية مرت

(١) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي، ص ٨٢.

(2)Harley A. Notter, Op. Cit., P 10.

بمرحلتين، الأولى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية واتسمت صناعة القرار السياسي الخارجي فيها بالبساطة وعدم الاعتماد على أجهزة متعددة، وإنما كان القرار السياسي يعتمد على خبرة وزير الخارجية في تنفيذ قرارات الرئيس الذي يتصدى بصورة فعلية للقرار السياسي، أما المرحلة الثانية فتبدأ مع دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية واستحداث أجهزة ووحدات عدة لتنظيم آلية صنع القرار السياسي وتقديم المشورات النافعة في توجيه القرارات الخارجية.

ومن هنا لابد لنا من التعرف بشكل دقيق على هيكلية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة والكيفية التي يتم فيها صناعة القرارات الخارجية وتبدأ الهيكلية كالاتي :

الأجهزة الرسمية :

أولاً الرئيس : تعد رئاسة الدولة إحدى أهم هياكل صنع السياسة الخارجية الأميركية، ووفقاً للدستور الأميركي فإن للرئيس العديد من الصلاحيات والمهام التي يمارسها، ولا سيما في مجال صنع القرار الخارجي الذي يبدو أوضح من السياسة الداخلية، إذ ينص الدستور الأميركي على كون الرئيس القائد العام للقوات المسلحة، والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، ورئيس السلطة التنفيذية التي تقوم بتصرف شؤون البلاد وإدارة العلاقات الخارجية بما في ذلك ترتيب المعاهدات والاتفاقات الدولية. ومن خلال الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور من ناحية ونتيجة للممارسات الطويلة وتبلور الأجهزة المساعدة من ناحية أخرى، استطاعت الرئاسة تأكيد دورها المهم في صنع القرار السياسي الخارجي الأميركي وتنفيذه^(١).

وفي الواقع أدى الرؤساء حتى أوائل السبعينيات دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية وإدارتها دون مواجهة أية تحديات حقيقية، ومن الجدير بالذكر أن اندلاع الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة طرفاً رئيساً فيها كان من العوامل التي أسهمت في تعزيز مكانة الرئاسة، وتكريس دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية وإدارتها، إذ استوجبت تلك الحرب قيام الرئيس بإجراء الاتصالات المستمرة مع الحلفاء والمشاركة في توجيه العمليات العسكرية وتولي زعامة الحلفاء الغربيين خلال مفاوضات السلام التي أنهت الحرب رسمياً، وأرسى أسس العلاقات السياسية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نتج عنها إعادة رسم خريطة أوروبا من النواحي السياسية والفكرية والاقتصادية، وتمخض ذلك عن تبني سياسة الولايات المتحدة

(١) ياسين محمد حمد، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأميركي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٩٧.

الخارجية برامج عمل تقوم على احتواء القوة العسكرية للاتحاد السوفيتي، ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية للشوعية آنذاك وتحقيق سيطرة الولايات المتحدة على التجارة الدولية ومصادر دول العالم الثالث الطبيعية وضمان تبعية اقتصاديات دول الغرب الرأسمالية للاقتصاد الأميركي^(١).

لم تعد إدارة السياسة الخارجية الأميركية تقتصر على الرئيس، إذ لابد من أن تشارك فيها الأجهزة الرسمية كوزارة الدفاع والخارجية وتكمن مهارة الرئيس في السيطرة على مدخلات ومخرجات عمل تلك الأجهزة^(٢)، ويعتمد الرئيس على دور الأجهزة غير الرسمية مثل لوبيات الضغط الكبرى ووسائل الإعلام والخبراء في مجال السياسة الخارجية، فضلا عن قدرته في تطبيق سياسة عامة أو إستراتيجية تجمع بنجاح بين كل الأجزاء المعقدة لجهاز الحكم إذ إن الطرق التي يقوم من خلالها الرئيس بتنسيق دوره مع أدوار الأجهزة الأخرى التابعة ومع الوزارات والهيئات التي تقع عليها المسؤوليات السياسية الخارجية تعد على درجة كبيرة من الأهمية ونجد أن هذه المهمة كانت تتسم بالصعوبة والضخامة في حقبة حكم فرانكلين روزفلت إذ كانت مسؤولية شخصية للرئيس فحسب^(٣).

اختلف الوضع في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة، إذ ظهرت ادوار أوسع للمؤسسات والبنى الرسمية وغير الرسمية، ومنها مجلس الأمن القومي الذي يضم الرئيس ونائيه ووزيري الخارجية والدفاع وهيئة الأركان المشتركة ووكالة المخابرات المركزية ووزير الخزانة ومدير الموازنة، هذا المجلس يمثل اعترافاً من جانب الرئيس والكونغرس بضرورة تبني نظرة كلية للسياسة الأميركية ولكن مع ذلك تبقى ادوار هذا المجلس ومدى الصلاحيات المناطة به محددة من الرئيس، ومثال ذلك ارسى الرئيس الأميركي هاري ترومان قاعدة مفادها، أن القرارات لا تصدر عن مجلس الأمن القومي، وإنما من الرئيس مباشرة، في حين أدى هذا المجلس دوراً أيام كينيدي وجونسون، وهذا الأمر يشمل كذلك المؤسسات غير الرسمية إذ أن الرئيس يوزع الأدوار على تلك الأجهزة الرسمية وغير الرسمية والتي تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأميركية^(٤).

(١) ياسين محمد حمد ، المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٢) ولاس ايرون الصغير ، المصدر السابق، ص ٨٦.

(٣) محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،

بيروت ، ١٩٨٦، ص ١٨٧.

(٤) علي جميل محمد ، المصدر السابق، ص ٢١.

ثانياً // وزارة الخارجية:

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن تنفيذها، فبينما ترمي الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي تذهب الأخرى الى ترجمة واقع ملموس وتتم عملية التنفيذ هذه عبر بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية (١) .

تعود وزارة الخارجية الأميركية الحديثة إلى عهد ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون روجرز لعام ١٩٢٤ (٢) .

إن وزارة الخارجية الأميركية تعد عنصراً مهماً من عناصر رسم وتحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية، إذ إنها تعد المصدر الأساس الذي يعطي صورة واضحة عن سياسات الحكومات الأجنبية، ولذلك تعد القناة العادية حينما تحتاج الإدارة الأميركية لتحديد موقعها في أزمة تريد بحثها أو تسويتها مع الآخرين ، ويعد وزير الخارجية الناصح الأول والمستشار المقرب للرئيس فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية والممثل الرسمي للإدارة الأميركية في العالم (٣)، ويساعد وزير الخارجية جهاز بيروقاطي ودبلوماسي مكون من حوالي ٢٥ ألف موظف يعمل نصفهم بالسفارات في الخارج ، أما النصف الآخر فيعمل في مقر الوزارة، وتشمل أعماله جمع وتحليل المعلومات وصياغة الاقتراحات والتوصيات وشرح وجهة نظر الوزارة والدفاع عن موقفها في الكونغرس والرأي العام والصحافة الوطنية (٤) .

ومن الناحية النظرية يفترض أن تكون وزارة الخارجية هي المسؤولة عن الشؤون الدولية، إلا أن وظائفها غالباً ما تؤثر فيها العديد من الدوائر التنفيذية، إلى جانب ذلك نجد ما يطرحه الكونغرس ذا أثر مهم على عمل ونشاطات وزارة الخارجية، كذلك ازدياد سلطة البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي والتنافس بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، فقد دشّن هنري كيسنجر

(١) مازن الرمضاني، المصدر السابق ، ص ٣٤٥.

(٢) قانون روجرز: وهو القانون الذي اوجب أن يكون السلك الدبلوماسي الخارجي للولايات المتحدة معيناً على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية. لمى مضر الإمارة ، دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار السياسي، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٥ لسنة ٢٠٠٧.

(٣) بسمّة خليل نامق الاوقاتى، دبلوماسية الدول الصغرى: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٣، ص ٨٨؛ فواز جرجس، السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع من يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

(٤) زيبغينيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم ام قيادة العالم ، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٢٥؛ محمد بديع ، المصدر السابق ، ص ٣٦.

Henry Kissinger^(١) بوصفه مستشاراً للأمن القومي اتجاهاً جديداً وجد فيه بعض وزراء الخارجية أنفسهم مهمشين وغير قادرين على مجارة مستشاري الأمن القومي في الوصول إلى الرئيس. وبكل شيء ما عدا اللقب فقد تصرف كيسنجر وبتشجيع من ريتشارد نيكسون Richard Nixon^(٢) وكأنه وزير الخارجية الحقيقي متجاوزاً مسؤوليات وليم روجرز William Rogers^(٣) وزير الخارجية آنذاك، إذ أدى كيسنجر دوراً حاسماً في تحديد العوامل الرئيسة للسياسة الأمريكية تجاه الصين والاتحاد السوفيتي وأوروبا وجنوب شرق آسيا، وبعد مدة انقطاع قصيرة تجاه المنطقة

(١) **هنري كيسنجر**: سياسي أميركي يهودي ألماني المولد، ولد عام ١٩٢٣، عمل مدرساً في جامعة هارفارد للأعوام ١٩٥١ - ١٩٦٩، هاجم سياسة الردع النووي الواسع لأنه يرى أن تنفيذها هو عمل انتحاري، كان يستشار مراراً في عهد كينيدي وجونسون في قضايا الدفاع، عين وزيراً للخارجية في أيلول عام ١٩٧٣، واحتفظ بهذا المنصب في عهد الرئيس فورد، له دور مهم في المفاوضات التي دارت في باريس بشأن فيتنام والتي أدت لعقد اتفاقية السلام في كانون الثاني عام ١٩٧٣، كما أجري مفاوضات بين العرب والإسرائيليين وبين اليونانيين والأتراك في إنشاء الأعمال العسكرية في قبرص عام ١٩٧٤: روجر بار كنسن، **موسوعة الحرب الحديثة**، ترجمة، سمير عبد الرحيم الجلي، ج١، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ٣٤١ - ٣٤٢. للتوسع ينظر ;

Alistair Horne , *Kissinger 1973, The Crucial Year* , Simon and Schuster , New York, 2009.; Dan Caldwell , *Henry Kissinger ,His Personality and Policies* ,Duke University Press, North Carolina 1983; Annpurna Nautiyal, *Henry Kissinger in World Politics*, Durge Publications, Delhi, 1987; Evi Kurz , *The Kissinger Saga Walter and Henry Kissinger Two Brother from Germany* , Orion publishing Co., London , 2009.

(٢) **وليم روجرز**: (١٩١٣-٢٠٠١) ولد في ٢٣ حزيران بمدينة نيويورك، تخرج من كلية الحقوق بجامعة كورنيل عام ١٩٣٧ خدم في البحرية الأمريكية عام ١٩٤٢ ، شغل منصب نائب المدعي العام في إدارة آيزنهاور عام ١٩٥٣، ثم عين مدعي للأعوام ١٩٥٧-١٩٦١، ثم وزيراً للخارجية في إدارة نيكسون للأعوام من ١٩٦٩-١٩٧٣ حصل على وسام الحرية الرئاسي ١٩٧٣، وعمل بعد استقالته من الوزارة توفي في ٢٠٠١:

Encyclopedia of Cold War , Edited by : Ruud Van Dijk and Other , Routledge Taylor and Francis Group, New York , 2004 , Vol.2., P . 486.

(٣) **ريتشارد نيكسون**: (١٩١٣-١٩٩٤) الرئيس (٣٧) للولايات المتحدة ، ولد في ٩ كانون الثاني عام ١٩١٣ بولاية كاليفورنيا، درس الابتدائية في مدرسة شرق ووتر East Whittier ، وأكمل تعليمه الثانوي في مدرسة فولرتون Fullerton الثانوية وتعليمه الجامعي في كلية ووتر عام ١٩٣٤، كما درس القانون في جامعة ديوك Duke وتخرج عام ١٩٣٧ . عمل بالمحاماة ، وأنتخب نقيباً للمحامين عام ١٩٤١ ، خدم في البحرية الأمريكية بين عامي (١٩٤٦-١٩٤٧) ، وبين عامي (١٩٤٧-١٩٥٠) أصبح ممثلاً عن ولاية كاليفورنيا في مجلس النواب وبين عامي (١٩٥٠-١٩٥٣) أصبح عضواً في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية كاليفورنيا أيضاً، تولى منصب نائب الرئيس آيزنهاور بين عامي (١٩٥٣-١٩٦١) وفي تشرين الثاني عام ١٩٦٨ فاز بالانتخابات الرئاسية وتولى منصب الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٦٩ حتى استقالته في ٩ آب عام ١٩٧٤ أثر أحداث فضيحة ووترغيت، توفي في ٢٢ نيسان عام ١٩٩٤:

Encyclopedia of the American Presidency , Vol.3 , p.1081-1082 .

العربية أيضاً^(١)، وهناك أسباب عدة تكمن وراء الصعوبات التي تواجهها وزارة الخارجية في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية هي^(٢) :

أولاً: كون الرؤساء يتصرفون باستمرار وكأنهم وزراء خارجية أيضاً، فالرؤساء الطموحون يريدون احتكار تسيير الشؤون الخارجية ، فقد وصف روجرز هذه الحالة قائلاً: "لقد أدركت أن نيكسون أراد أن يكون قائداً لسياسته الخارجية ، ولم يرغب في أن يشاركه أحد في ذلك الدور".

ثانياً: بالنسبة للعديد من الموظفين العامين والمعلقين والمطلعين، فإن وزارة الخارجية أصبحت مرادفاً لحالة (الخمول) البيروقراطي، لانعدام الإبداع ومقاومتها التغيير في سياساتها وممارساتها التقليدية، وقد وصف ديفيد دين راسك *David Dean Rusk* ^(٣) وهو يتأمل السنوات التي كان فيها وزيراً للخارجية في إدارتي كينيدي وجونسون، بيروقراطية السياسة الخارجية أنها كانت تتجنب تحمل مسؤولية قرارات السياسة الخارجية كلما كان ذلك ممكناً، وخاصة تلك التي تتطلب الابتكار في العلاقات الخارجية الأمريكية.

ثالثاً: غالباً ما توجه الانتقادات الى وزارة الخارجية بضعف التخطيط في العديد من أوجه اختصاصاتها.

رابعاً: إن موظفي السلك الخارجي يميلون إلى التردد في الحصول على الخبرات الحديثة الضرورية، كالتدريب الاقتصادي للتعامل مع الحقائق الجديدة التي تظهر في العالم، ويزيد في مشاكل الوزارة تعقيداً أن معظم مناصب السفراء الحساسة غالباً ما يتم منحها لمساهمين سياسيين بدلاً من محترفي السلك الخارجي المقتردين ، ومع هذا فان وزارة الخارجية لديها أكثر الدبلوماسيين موهبة من ذوي

(١) احمد النعيمي، السياسة الخارجية ، بغداد ، ٢٠٠١، ص ٤٥٥.

(٢) ياسين محمد حمد العيثاوي ، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي

الأمريكي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ١٠٧؛ فواز جرجس، المصدر السابق، ص ٦٢-٦٣؛

(٣) ديفيد دين راسك: ولد دين راسك في جورجيا عام ١٩٠٩، تلقى تعليمه في كلية ديفيدسون في كارولينا وفي جامعة أكسفورد وعين عميداً لكلية ميلز، خدم في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية، وشغل منصب المساعد الخاص لشؤون الشرق الأقصى للمدة ١٩٥٠-١٩٥١ شغل منصب رئيس مؤسسة روكفلر حتى تعيينه وزيراً للخارجية من قبل الرئيس جون كينيدي في عام ١٩٦١ واستمر في حكم جونسون حتى مجيء نيكسون إلى السلطة عام ١٩٦٩ توفي عام ١٩٩٤. للتوسع ينظر:

Thomas J. Schoenbaum, Waging Peace and War: Dean Rusk in the Truman, Kennedy, and Johnson Years, Simon & Schuster, New York, 1988.

الفهم العميق للعلاقات الدولية، وعلى العكس من الوكالات التنفيذية الأخرى فإن وزارة الخارجية كانت أكثر قدرة على تقدير الوقائع والأحداث العالمية ووضعها في سياقها الصحيح.

ثالثاً// وزارة الدفاع:

تمارس وزارة الدفاع دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية الأميركية، وذلك من خلال دورها في السيطرة على المجريات السياسية، ولاسيما بعد أن أصبح تبني اتجاهات تميل إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الأميركية من أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأميركية. فضلاً عن أن وزارة الدفاع تعد الجهة المسؤولة عن الإشراف العسكري الأميركي، وعلى إدارة العلاقات العسكرية الأميركية مع حلفاء الولايات المتحدة في الخارج. لذا فوزارة الدفاع الأميركية تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية الأميركية من خلال وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة^(١).

وتحتل المؤسسة العسكرية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأميركي، سواء بعدّها وحدة ضمن الأجهزة التنفيذية أو في علاقاتها بالكونغرس وفي إطار ارتباطها بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية، كالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال والنخب التكنوقراطية، فضلاً عن مقتضيات تواجدها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم. ودستورياً يعد الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأميركية، بخلاف النظم البرلمانية التي يكون فيها الدور العسكري للرئيس رمزياً، فالرئيس الأميركي يؤدي دوراً فاعلاً في توجيه أفراد الجيش من جنود أو ضباط أو قادة أركان في القوات المسلحة الأميركية البحرية والجوية والبرية^(٢).

وإذا كانت إسهامات المؤسسة العسكرية في صناعة القرار العسكري تعد محورية، فإن دورها في القرارات السياسية ذات الطابع الدبلوماسي أو الاقتصادي لا تقل أهميته عن ذلك^(٣).

أدت الوزارة دوراً كبيراً في رسم السياسة الأميركية خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وفي هذا الصدد يشير (دين راسك) وزير خارجية أميركا في جامعة (تينيسي) في السابع عشر من أيار ١٩٦٢ في قوله " إن السياسة الثابتة التي نسير عليها هي أن نحفظ بقوتنا العسكرية وبقوة

(١) علي جميل محمد، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٢) ياسين محمد حمد، المصدر السابق، ص ١٠٣؛ منصف السليمي، صنع القرار الأميركي، مركز الدراسات العربي، الأردن، ١٩٩٧، ص ١٩٧.

(٣) علي جميل حيدر، المصدر السابق، ص ٢٣.

الدول الحليفة والصديقة في الخارج.. وعلينا أن نحتفظ بقوات كبيرة ومتنوعة قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات ليس في القوة النووية الضاربة ، والمرونة فحسب بل كذلك في قوات تقليدية كبيرة قادرة على الحركة ومساعدة الدول الأخرى الحرة في الدفاع عن نفسها ^(١) . وبذلك شكلت الوزارة أحد أهم المرتكزات التي يعتمد عليها في صنع القرارات السياسية والعسكرية والدفاعية الأميركية في تلك المرحلة ^(٢) .

الأجهزة الحكومية الخاصة:

ظهرت الأجهزة الحكومية الخاصة في عام ١٩٤٧ بسبب تزايد المشكلات مع الاتحاد السوفيتي وظهور الحاجة لوجود جهاز مركزي يتولى مهام تخطيط سياسة الولايات المتحدة الخارجية. قام الكونغرس الأميركي بإصدار قانون الأمن القومي الأميركي، وبموجب ذلك القانون تم إنشاء مجلس الأمن القومي ^(٣) .

أولاً: مجلس الأمن القومي:

بدأ رجال سياسة الولايات المتحدة يفكرون في إيجاد مؤسسة ترتبط بوزارة الخارجية وتكون مختصة بالأمن القومي ^(٤) ، فأنشئ مجلس الأمن القومي *National Security Council* بموجب قانون الأمن القومي الذي صدر سنة ١٩٤٧ في عهد الرئيس ترومان، الذي نص على إنشاء وكالة المخابرات المركزية، وإعادة تنظيم الأجهزة العسكرية، وإنشاء وزارة موحدة للدفاع وهيئة موحدة لرؤساء الأركان وقيادة القوة الجوية ^(٥)، وقد شكل هذا المجلس إضافة جديدة لسياسة الولايات المتحدة بعد الحرب وقام بدور مهم في هذا المجال.

وبعد مجلس الأمن القومي هيئة حكومية لها تكوين مرن تتمثل وظيفته الأساسية في تنسيق أنشطة المصالح والمؤسسات المهمة بالأمن القومي جميعها. ويرأس رئيس الدولة بنفسه أعمال

(١) دين راسك ، أضواء على سياسة أميركا الخارجية ، مختارات من خطبه، ترجمة محمد سعيد سلاقة، عالم الكتب، ط٣، القاهرة ، ١٩٦٣، ص ٥٩.

(٢) تانيس مصطفى خليل ، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأميركية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٧، ١٢ كانون الثاني، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٨١.

(٣) محمد عبد العزيز ربيع، المصدر السابق ، ص ٦١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٦١.

(5) Zbigniew Brzezinski ; *The NSC,S Midlife Crisis, Foreign Policy* . Winter New York ,1988, P. 80.

المجلس أو نائب الرئيس في حالات نادرة، ويضم وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس مكتبة الخزانة ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ويمكن أن يضم المجلس في اجتماعاته عدداً من كبار الموظفين في الحكومة والوكالات المتخصصة والأجهزة التنفيذية الذين يمكن دعوتهم لحضور اجتماعات تبحث قضايا لها صلة باختصاصهم، ويتولى مستشار الأمن القومي عملية تنسيق الأعمال التي يقوم بها المجلس، والتنسيق بين كل من وكالة المخابرات المركزية، الوكالات والمكاتب التابعة للوزارات، وزارة الدفاع (وكالة مخابرات الدفاع) وكالة الأمن القومي المتخصصة في الاستخبارات الالكترونية وهيئة أنظمة الفضاء ووزارة الخارجية، مكتب الاستخبارات والأبحاث الذي يعمل على توفير المعلومات من خلال التقارير التي ترد من السفارات الأميركية فضلاً عن الهيئات الفرعية في وزارة الخزانة والطاقة^(١).

ويتولى مجلس الأمن القومي فضلاً عن تقديم المشورة الدائمة للرئاسة، تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والمهام الاقتصادية الأميركية في العالم وصياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، عسكرية واقتصادية وسياسية. ومع تزايد مسؤوليات السياسة الخارجية واتساع مفهوم الأمن القومي.

وأبرز أعمال المجلس كانت في عام ١٩٥٠ عندما أصدر مذكرة الأمن القومي الشهيرة بـ(وثيقة ٦٨) للأمن القومي (NSC68)، وشرحت هذه الوثيقة الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، وتعد الوثيقة الأساسية للحرب الباردة إذ إنها صورت الاتحاد السوفييتي بصورة التحدي الذي يواجهه (العالم الحر) ودعت إلى زيادة ميزانية التسلح بما يتناسب والمهمة العالمية الجديدة، وفعلاً تم زيادة الميزانية العسكرية من (١٤) بليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى (٥٣) مليار دولار عام ١٩٥٢^(٢).

ثانياً: وكالة المخابرات المركزية :

من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتحقيق الإستراتيجية الأمنية الاستخبارية الاستباقية هي إقامة هيئة الاستخبارات في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية

(1) Temple Wanamaker, *American Foreign Policy Today*, Batam Books, New York, N.D., P. 24.

(٢) لمياء محسن محمد الكناني، المصدر السابق، ص ٤٥؛ للتوسع ينظر: سمير التتير، أميركا من الداخل حروب من أجل النفط، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٩-٦٥.

ذات الطابع الاستراتيجي. وفي سنة ١٩٤٧ سن الكونغرس قانون الأمن القومي، الذي تضمن إنشاء وكالة المخابرات المركزية وخولها جملة من الصلاحيات الاستثنائية، فهي تقدم الاستشارات لمجلس الأمن القومي في قضايا نشاط المخابرات، وتقدم التوصيات للمجلس فيما يتعلق بتنسيق الخطوات الاستطلاعية للهيئات الحكومية جميعها التي لها علاقة بذلك، ومساعدة أجهزة المخابرات كافة الموجودة على وفق الكيفية التي يجري بها تنسيق العمل بين هذه الأجهزة من مجلس الأمن القومي^(١)، وعلى الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات وتشعبها، فإن وكالة المخابرات المركزية من بين كل فروع الاستخبارات تعد هي المصدر الأساس للمعلومات بالنسبة الى السلطة التنفيذية، ولهذا السبب فهي تؤثر بشكل مباشر في عملية رسم السياسات^(٢).

وتنفذ الوكالة بأمر من المجلس مهمات أخرى تتعلق بالنشاط الاستخباري وتمس الأمن القومي للولايات المتحدة، ونظراً لوجود هيئات أمنية فيدرالية أخرى تعني بالشؤون الداخلية والخارجية، تم تحديد وظيفة وكالة المخابرات المركزية بكيفية لا تشمل الشؤون السياسية الداخلية ولا أعمال الاعتقال ولا الضبط القضائي. ومن ضمن الأجهزة الأمنية الداخلية (الفيدرالية) يوجد مكتب التحقيقات الفيدرالي *Federal Bureau of Investigation (F.B.I)* وأقسام المخابرات في وزارة الدفاع وعدد من الأقسام الإدارية الأخرى^(٣).

تتلخص وظائف وكالة المخابرات المركزية بناء على هذه الأسس العامة في ثلاث وظائف رئيسة أهمها: تقديم المعلومات والمعطيات في الميادين الإستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية لمجلس الأمن القومي لدائرة القرار في مجال السياسة التشريعية، وتقديم التحليلات والتقويمات والتفديرات للأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان العالم بناءً على طلب مجلس الأمن القومي أو الرئيس أو عندما تتبلور لدى مسؤولي الوكالة تقويمات بشأن أوضاع بلد أو منطقة معينة من العالم، وكذلك القيام بأعمال أو عمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف إستراتيجية أو سياسية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأميركية وبأمر من رئيس الدولة أو من يفوض له صلاحية القيام بذلك، ويعد مدير وكالة المخابرات المركزية مسؤولاً

(١) فواز جرجيس، المصدر السابق، ص٤٦؛ علي جميل محمد، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) فواز جرجيس، المصدر السابق، ص٤٦.

(٣) منصف السليمي، المصدر السابق، ص٢٠٣؛ للتوسع أكثر حول عمل المخابرات المركزية الأميركية ينظر: سرغيف، وكالة المخابرات بدون قناع، ترجمة دار التقدم موسكو، ١٩٨٨.

مباشراً أمام رئيس الدولة ، وتتضح أهمية الوكالة من خلال الميزانية الضخمة التي تخصص لها، فقد وصلت ٣٠ مليار دولار سنة ١٩٩٢ مثلاً^(١) .

المؤسسة التشريعية :

الكونغرس :

يبدو واضحاً من خلال الدستور الأمريكي إن واضعيه أرادوا أن تكون اليد العليا في عملية التشريع وإصدار القوانين وخاصة التشريعات الداخلية المنظمة للحياة الداخلية في الولايات المتحدة بيد الكونغرس، إلا أن صنع القرار الخارجي يبقى ولمدة طويلة مثار جدل وخلاف بين الكونغرس من جهة والرئيس من جهة أخرى^(٢) .

وبموجب الدستور فإن الكونغرس هو السلطة التشريعية للولايات المتحدة، الذي أريد منه أن يوازن سلطات الحكومة وهو بهذا يمارس دوراً كبيراً في صنع السياسة الأمريكية^(٣) . ويمارس الكونغرس أعماله واختصاصاته من خلال اللجان الدائمة التي تعمل على شكل هيئة خبراء من خلال دراستها وتوصياتها وهي تمثل قوة الكونغرس الفعلية^(٤)، فضلاً عن ممارستها دوراً رقابياً على أعمال السلطة التنفيذية، فنجد مثلاً لجنة القوات المسلحة تعمل على مراقبة عمل وخطط المؤسسة العسكرية ولجنة المخابرات التي تتابع عمل المخابرات الأمريكية^(٥) .

يمارس الكونغرس سلطاته في مجال السياسة الخارجية ولكنها تبدو محدودة فيما إذا قورنت بسلطات الرئيس الأمريكي، فهو لا يقوم بالبدا في إعداد السياسة الخارجية وصنع قرارها، وذلك بحكم كونه تركيباً غير متجانس يعكس مكونات الشعب الأمريكي ، واتجاهاته المختلفة، ويفتقر إلى تصور ذاتي وإلى إستراتيجية قومية شاملة تحكم حركته الأمر الذي جعل سلوكه في

(١) ياسين محمد حمد، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٣) Peter Woll, *Public Policy*, Brandeis University Press, U.S.A, 1974, P. 2.

(٤) عبد الخالق شامل محمد، *عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية نموذج العراق*، ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

(٥) صلاح المختار في ضوء الحملة الانتخابية ، *من صنع القرار الأمريكي*، مجلة آفاق عربية ، العدد ١١، بغداد ، ١٩٩٢، ص ٣٧.

مجال رسم السياسة الخارجية وصياغتها تتسم بصفة رد الفعل لكل موقف على حده وليس المبادرة^(١) .

وقد ارجع بعض الباحثين افتقار الكونغرس الى سلطة المبادرة الى أسباب عدة ، منها محدودية التنظيم الفعال داخل الكونغرس وغياب قيادة آمرة وفاعلة داخله وضعف النظام الحزبي واختلاف برامج الأحزاب الأميركية في مجال السياسة الخارجية فضلاً عن نقص المعلومات المتاحة أمام الكونغرس قياساً بتلك المتاحة أمام الرئيس ، وهو ما يؤدي إلى تدخل الكونغرس في الإدارة اليومية للشؤون الخارجية وليس بتشكيلها. كما أشار آخرون الى أسباب أخرى منها وجود عدد كبير من اللجان الدائمة والمؤقتة قلل من إمكانية الوصول الى قرارات سريعة فضلاً عن خضوع الكونغرس لمصالح قوى مؤثرة كجماعات الضغط والمصالح الخاصة^(٢).

إلا أن افتقار الكونغرس لسلطة المبادرة لا ينفي دوره الواسع في المشاركة بإعداد السياسة الخارجية من خلال ما يتمتع به من سلطات تشريعية وصلاحيات مالية فضلاً عن سلطة الإشراف وتقصي الحقائق، التي من خلالها يتمكن الكونغرس من إدخال التعديلات التي يراها مناسبة على أي تشريع يطلب إقراره لتنفيذ سياسة ما أو إجراء تغييرات عليه، وتقيد حرية تصرف الرئيس من خلال التشريع وسحب المبادرة منه، أما الصلاحيات المالية فيتمكن الكونغرس من أن يمنع كلياً أو جزئياً المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية معينة ويمكنه أيضاً أن يصدر قرارات تشير الى سياسات معينة ، يفضلها الكونغرس ويمكن أن يوافق عليها وعلى ما تستلزمه من تخصيصات مالية^(٣) .

وعلى الرغم من أن الكونغرس أدى منذ السبعينيات دوراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأميركية، ولكن كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من البيت الأبيض، وهناك أسباب عدة وراء عجز الكونغرس على منافسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية ، تتضمن هذه الأسباب ما يأتي^(٤) :

(١) هالة ابو بكر سعودي، المصدر السابق، ص ١٧٣-١٧٤ .

(٢) عبد الخالق شامل محمد، المصدر السابق، ص ٣١ .

(٣) عبد الخالق شامل محمد، المصدر السابق، ص ٣١-٣٢؛ هالة ابو بكر سعودي، المصدر السابق، ص ١٧٥-١٧٦ .

(٤) فواز جرجيس ، المصدر السابق، ص ٨٨؛ ياسين محمد حمد ، المصدر السابق، ص ٩٧ .

١- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة وأشياء أخرى.

٢- طريقة عمل الشؤون الخارجية، فالتجارة العالمية وتاريخ الدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، والسلطة التنفيذية لديها الموارد لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية.

٣- أن السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس وخصوصاً في مجال الأمن القومي، فقد تعهد آيزنهاور في عام ١٩٥٤ بالتزامات كبيرة مع حكومة فيتنام الجنوبية آنذاك بدون استشارة الكونغرس، وكذلك عام ١٩٦٢ عقد كينيدي اتفاقية أمنية مع لاوس بدون إعلام الكونغرس، وفي عام ١٩٨٠ أمر كارتر بعملية عسكرية كبيرة لإنقاذ الدبلوماسيين الأميركيين المحتجزين كرهائن في إيران دون أن يستشير الكونغرس، والحقيقة أن من الصعب على الكونغرس وضع أية سياسة موضع التنفيذ، لقد منح الدستور مجلس الشيوخ سلطة تعديل المعاهدات الدولية والمصادقة عليها، والمصادقة على من يعينهم الرئيس أو رفضهم، ورصد الأموال لبرامج السياسة، وإعلان الحرب، ومعنى ذلك أن فعالية الكونغرس تكمن في قوته السلبية وليست الايجابية العملية (١).

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الكونغرس له تأثير في صنع القرار السياسي، لكن قوة القرار تختلف من حيث طبيعة القرار نفسه، كذلك يلاحظ أن لقوة الرئيس وحزبه أهمية مضافة ولكن يبقى للفرع التنفيذي اليد العليا في صنع القرار السياسي الأميركي، ولعل الوصف الذي أطلقه الرئيس الأميركي (توماس جيفرسون) بهذا الخصوص يعد مثلاً واضحاً بخصوص صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قال: "أن إدارة العلاقات مع الدول الأجنبية هي من اختصاص السلطة التنفيذية، وإن عملية صنع السياسة الخارجية هي من مسؤوليات الكونغرس" (٢).

الأجهزة غير الرسمية :

أولاً: اللوبيات وجماعات الضغط :

(١) ياسين محمد حمد، المصدر السابق، ص ٩٧.

(2) Ornstein, *The Role of Congress : Annunciation to Struggle*, Press and Publication Service , Washington, 1985, P. 2.

ويقصد بها مجموعة المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع المالي أو الإعلامي أو العرقي أو الفكري والتي من شأنها التأثير على عملية صنع القرار السياسي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التأثير في الهياكل الرسمية المعنية مباشرة في صياغة السياسة الخارجية ومنها جماعات الضغط من خلال الأجهزة السياسية التي تكون مهمتها الأساسية التأثير على القرار السياسي الخارجي، وذلك من خلال التأثير على وجهات النظر الحكومية سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، ومن أهم تلك اللوبيات اللوبي الإسرائيلي ويمكن عدة من اللوبيات العرقية التي تعمل باتجاه التأثير على القرار السياسي الحكومي لمصلحة الفئة التي تمثلها محاولاً استخدام موارده وإمكانياته المادية كافة من أجل الدولة اليهودية^(١) فضلاً عن لوبيات أخرى ويتجسد عمل اللوبيات في تقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم تلك الإدارة التي تخدم - حسب رأيهم - مصالحها الخارجية وعليه تقدم تلك الجماعات للسياسيين ما يحتاجونه مقابل تجاوب السياسيين معهم في دعم توجهاتهم وتطلعاتهم^(٢).

ويؤدي مجلس العلاقات العامة الأميركي الصهيوني دور في تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الجهد الذي يبذله لإنشاء خطوط اتصال متواصلة مع البيت الأبيض^(٣). أما اللوبيات الأخرى التي لها تأثير واضح على السياسة الأمريكية فمنها المجمع الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية *The industrial complex of the United States* الذي يعرف على أنه تحالف الدول الاحتكاري من منتجي الأسلحة وكبار السياسيين والعسكريين الذين يفرضون على المجتمع الأميركي والعالم بأسره سياسة بناء الأسلحة وتصعيد التوترات الدولية لضمان أقصى الأرباح والتوصل لأهداف تخدم مصالحه الخاصة^(٤)، وهذا المجمع يشكل أقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة وله دور بارز في المؤسسة السياسية والقرار السياسي الخارجي الأميركي.

(١) حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، تشرين الأول، القاهرة ١٩٩٢، ص ٨٦؛ فواز جرجس، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) ادورد تيفن، اللوبي اليهود وسياسة أميركا الخارجية، ط٤، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣١.

(٣) المصدر نفسه، منار الشورجي، أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أميركا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٦، القاهرة ١٩٩٦، ص ١١١.

(٤) للتوسع عن المجمع الصناعي العسكري، ينظر: باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأميركي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤.

لذلك فقد شاعت مقولة جारلس ويلسون الرئيس التنفيذي لشركة جنرال موتورز *General Motors* وهي أكبر شركة لصناعة السيارات وإنتاج قطع غيار للأسلحة والطائرات الحربية في الخمسينات عندما تم مفاتحته ليكون وزير الدفاع في عهد آيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦٠) بأن " ما هو في صالح جنرال موتورز هو في صالح أميركا" معبراً عما يمتلكه وشركته من نفوذ ومجسداً الروابط القوية التي تربط الشركات الصناعية ومصالحها مصالح الدولة. ويزداد دور المؤسسة العسكرية والمجمع الصناعي العسكري، ولا سيما في أوقات الأزمات (المفتعلة) والموظفة لخدمة مصالحه، إذ تمنحه هذه الأوقات تفوقاً مهماً في السياسة الخارجية بوصفه الهيئة الأولى المسؤولة عن التعامل مع هذا العدو المفتعل^(١).

ومن الجدير بالذكر أن (لوبي) شركات السلاح في الولايات المتحدة يتجاوز المليونيين ونصف المليون مما يدل على أهمية هذا المجمع ودوره، فإذا أضفنا إليه الجهاز العسكري الضخم الذي يستخدم بإشراف البنتاغون، ويضم ما لا يقل عن خمسة ملايين شخص فهو أقوى آلة حربية في العالم المعاصر بميزانياتها وباليد العاملة وكمية الأجور الموزعة وهي في الوقت نفسه أكثر الصناعات أهمية في الولايات المتحدة^(٢).

ثانياً: مؤسسات الرأي والفكر :

النوع الأخير من الهياكل غير الرسمية، وتعرف بمؤسسات الفكر والرأي ويتم تمويل هذه المؤسسات من أموال موقوفة لعاملاتها، و يجمع بعضها التبرعات لتغطية ميزانيتها السنوية، أن الذين درسوا نمو وتطور مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي مضاف إليه غياب الانضباط الحزبي الصارم، والتبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية ، قد أسهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي خلال ربع القرن الماضي^(٣)، إن عبارة مؤسسة فكر ورأي قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة الى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع العسكريون الاجتماع فيها

(١) باسل محمود سلوم ، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٢) فكتور برلو، العسكرية الأمريكية، دراسة في الإستراتيجية وصناعة الحرب، ترجمة د. سامي منصور ، دار العودة، ط٢، بيروت، ب ت ، ص ٨-٧.

(٣) علي جميل محمد، المصدر السابق، ص ٣١.

لمناقشة الأمور الإستراتيجية^(١)، لقد انبثقت أولى تلك المؤسسات التي أخذت بالاهتمام بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي نتيجة لرغبة كبار المحسنين والمتقنين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص لمناقشة القضايا العالمية وأهم تلك المؤسسات كارينغي للسلام الدولي *Carnegie Endowment for International Peace* التي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارينغي ومؤسسة هوفر *Hoover Institution* التي أنشأها هيريت هوفر ومجلس العلاقات الخارجية ١٩٢١ ثم جاءت مؤسسة بروكنغز *Brookings Institution* ١٩٢٧ نتيجة اندماج معهد الأبحاث القومية ١٩١٦ مع مؤسستين أخريتين مما شكل مصدرا من مصادر رسم السياسة الخارجية في واشنطن بالإضافة إلى مؤسسات أخرى^(٢)، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر عدد من المؤسسات التي تعاقبت مع الحكومة أصبحت الأخيرة تحتاج الى النصح المستقل حول السياسة الخارجية الأمريكية لذلك أصبح صناع السياسة الأمريكيون الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحول البلاد الى دولة عظمى مهيمنة في عالم ثنائي القطبية لذلك أصبحوا بأمر الحاجة الى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي لذلك وجد ساسة الولايات المتحدة ضالتهم في مؤسسة راند كوربوريشن *Rand Corporation* لتعزيز حماية المصالح الأمريكية في العصر النووي^(٣)، وتسهم هذه المراكز من خلال دراساتها وأبحاثها في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الأمريكية^(٤)، فإن كثيراً مما تضعه من برامج يكون مرشداً للإدارة الأمريكية في إدارة سياستها الخارجية، وإن العديد من هذه المؤسسات أدت أدواراً مهمة منها مؤسسة (راند) في إدارتي الرئيسين (كينيدي وجونسون) وقد قدم معهد (بروكنغز) لإدارة كارتر الوثيقة الأساسية التي اعتمدها للتعامل على أساسها مع قضية الشرق الأوسط، وزيادة على تقدم فإن معهد المؤسسة الأمريكية ومركز الدراسات

(١) ريتشارد د. ن هاوس، مؤسسة الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية : وجهة نظر احد صانعي السياسة، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية - تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.

(٢) علي جميل محمد ، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) بسمه خليل نامق، مؤسسات مخازن التفكير *Think Tanks* ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد ٢، المجلد ٢، كانون الأول، ٢٠٠٩.

(٤) بسمه خليل نامق ، المصدر السابق، ص ١٦١.

الإستراتيجية والدولية بواشنطن ومؤسسة التراث لعبت أدواراً مهمة في إدارة ريغان^(١). ويمكن الإشارة الى الدور المتزايد الذي يمارسه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى *Washington Institute for Near East Policy* (WINEP)، الذي أنشأ في بداية الثمانينات ضمن مجموعة أخرى لمساندة إدارة (ريغان) التي كانت تتشكك في معاهد ومراكز (المؤسسة الشرقية) إذ كانت ترى أن معظمها يميل لوجهة النظر العربية، وهذا المعهد في معظمه يعتمد على اليهود الأميركيين وغيرهم من المرتبطين بجماعات الضغط الصهيونية وفي مقدمتها لجنة إيباك^(٢) (AIPAC) ويستضيف المعهد بشكل رئيس باحثين ودارسين إسرائيليين ومنهم بعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية^(٣).

ثالثاً: الإعلام :

يمثل الإعلام في الولايات المتحدة قوة لها دور كبير في التأثير على رسم القرار الأمريكي وصياغته، فهو الإدارة الرئيسة للاتصال بال جماهير من قبل الرئيس كما انه الإدارة التي تعكس أولويات مطالب الجماهير. لذا فان تأثيره يأخذ بعدين فهو معني بعملية ترشيح الرؤساء ونقل أفكارهم وخطاباتهم كما انه يمثل أداة لنقل مطالب الجماهير كونه وسيلة لتشكيل الرأي العام تجاه الدولة^(٤). فضلاً عن عرضه لآراء صانعي السياسة بشأن قضايا السياسة الخارجية^(٥). وقد شكل

(١) هشام الغريزي، صنع القرار في السياسة الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٥.

(٢) لجنة إيباك : لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية تسمى اختصاراً إيباك وهي أقوى جمعيات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي. هدفها تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل. لا تقتصر الإيباك على اليهود بل يوجد بها أعضاء ديمقراطيين وجمهوريين. تم تأسيسها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور. تعتبر منظمة الإيباك منظمة صهيونية وقد يكون أكبر دليل على ذلك الاسم السابق لها والذي تأسست باسمه وهو *American Zionist Committee for Public Affairs* اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة والتي تم تأسيسها في سنة 1953 تم تحويل مسمائها إلى ما هو معروف اليوم بالإيباك بعد تدهور علاقة داعمي إسرائيل والرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور حيث وصلت الأمور إلى إجراء تحقيقات مع اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة. لهذا تم تغيير الاسم وتأسست جماعة ضغط جديدة تُسمى اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة.

James Petras, The Power of Israel in the United States, U.S.A, 2006.

(٣) عبد المنعم سعيد، توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٧، القاهرة، ص ١٠٢.

(٤) باسل محمد سلوم، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٥) آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨٧-٨٨.

تطور وسائل الإعلام مزيداً من الضغوط إذ أضحت أهم أداة عملية من خلال المناظرات التلفزيونية التي تعد أهم وخطر مراحل الانتخابات الرئاسية ، و تؤدي التغطية الإعلامية دوراً في زيادة أو تقليل التأييد لسياسات الرؤساء، ولاسيما في الظروف الاستثنائية ، فالرئيس (نيكسون) حصل على (٥٠%) من تأييد الشعب الأميركي لإرسال قوات الى كمبوديا بعد أن شرح الموقف على شاشات التلفزة في حين كانت نسبة التأييد (٧%) قبلها^(١)، وأضحت وسائل الإعلام المتطورة أداة مهمة في مجال السياسة الأميركية إذ نجد أن شبكة (CNN) وبسبب انتشارها الواسع أصبحت أداة لترويج سياسة الولايات المتحدة وهو ما يعني أن وسائل الإعلام أصبحت تمارس دوراً مهماً في رسم السياسة الأميركية وتنفيذها فهي مصدر للتأثير في صنع القرار من ناحية وهي أداة لتنفيذه من ناحية أخرى^(٢) .

ولابد من الإشارة إلى أن وسائل الإعلام والرأي العام لصيقتان بالسياسة و آلية النظام السياسي الأميركي طالما أن السياسة تحتاج مراوغة وتضليل وأنها لا بد أن تستند الى مسوغات ووسائل لا يمكن أن ترقى إليها المؤسسات الأميركية كافة للاضطلاع بها من دون وسائل التعبير والتبرير، والشؤون الخارجية من أهم وخطر الحقول التي تؤثر فيها وسائل الإعلام والرأي العام بتشكلها بفعل مؤثرات داخلية وارتباطها مع نظام الحكم باستمرار^(٣).

رابعاً: الرأي العام :

بقي الإشارة إلى جهة لها تأثير ملموس على سير السياسة الأميركية، ألا وهي الرأي العام الأميركي، والواضح أن تأثيرها في صناعة القرار في المجال الداخلي أكثر منه في المجال الخارجي، فهو يمارس دوراً كبيراً ولاسيما في أوقات الانتخابات ، إذ يعتمد الرئيس أو المرشح للرئاسة لإقامة حوار مع الرأي العام وتعبئته. أما على الصعيد الخارجي فما زال دوره محدوداً وإن لذلك أسباباً لعل من أهمها عد إمام المجتمع الأميركي بثقافة كافية فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية، ومن ثم فإنه لا يشكل قيلاً كبيراً على السياسة الأميركية الخارجية^(٤) .

(١) باسل محمد سلوم، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٢) صلاح المختار، عملية صنع القرار الأميركي وكيف، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، ١٩٩٢، ص ٣٩-٤٠.

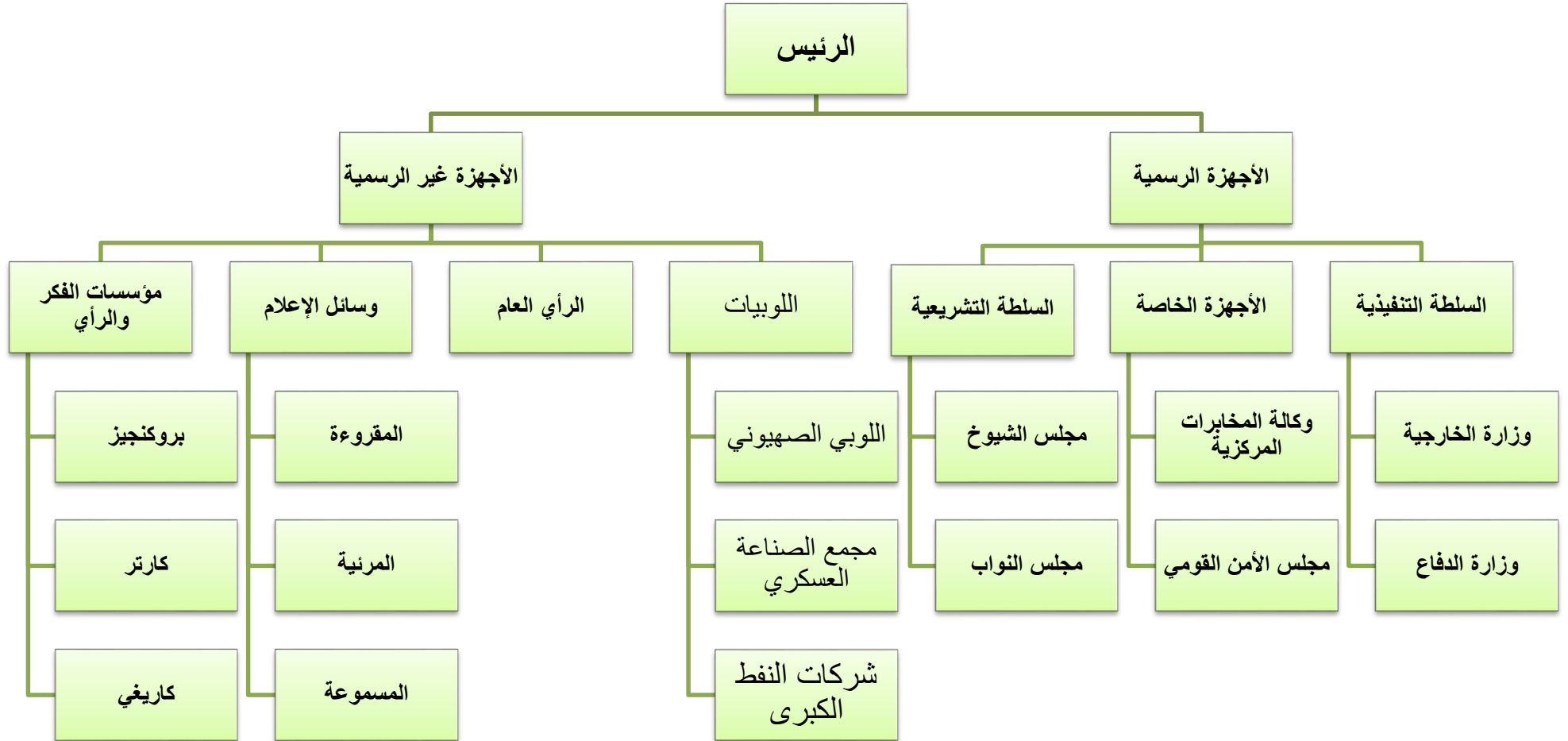
(٣) باسل محمد سلوم ، المصدر السابق، ص ٥٤؛ محمد حيدر ، إستراتيجية الإعلام بعد ١١ أيلول، الامبريالية

الصوت والصورة ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٨ ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٣ ، بغداد، ص ٧٠.

(٤) آسيا الميهي، المصدر السابق ، ص ٨٧-٨٨.

وبشكل عام يمكن القول إن دور العام الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية ما زال غير فاعل ويقع دائماً أسير مؤسسات صنع القرار التي تعمل تعبئته وتوجيهه بما يخدم سياساتها وأهدافها.

مخطط هيكلية صنع القرار الأميركي^(*)



الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند ١٩٤٧-١٩٦٤

المبحث الأول : السياسة الأميركية تجاه جنوب آسيا

المبحث الثاني : تطور السياسة الأميركية تجاه الهند ١٩٤٧-١٩٦٤

المبحث الثالث : سياسة المعونة الاقتصادية الأميركية للهند ١٩٤٧-١٩٦٠

المبحث الرابع : سياسة الولايات المتحدة تجاه نزاعات الهندية الخارجية

المبحث الأول: السياسة الأميركية تجاه جنوب آسيا

تعد السياسة الأميركية تجاه منطقة جنوب آسيا جزءاً من السياسة التي وضعت غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي جعلت المنطقة ضمن نطاق اهتماماتها، وقد ارتكزت هذه السياسة على أساس اقتصادي في بدايتها، إذ رغبت الولايات المتحدة في فرض سيطرتها الاقتصادية على معظم أنحاء القارة الآسيوية بصفة عامة، إلا أن هذه السياسة تغيرت تبعاً للتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأميركية بعد انتهاء الحرب، وقد ظهرت منطقة جنوب آسيا كم منطقة حيوية بالنسبة للسياسة الأميركية التي صيغت خلال الحرب الأمر الذي يستدعي عرض الملامح الأساسية لتلك السياسة وتطور اتجاهاتها نحو المنطقة بصفة عامة، ثم تجاه الهند خاصة وذلك في ضوء أبعاد صراع الحرب الباردة؛ لأن هذه المنطقة تعد ظهيراً استراتيجياً للاتحاد السوفيتي، وتأثير ذلك على السياسة الأميركية نحو جنوب آسيا بصورة عامة.

ازداد اهتمام واشنطن بمنطقة جنوب آسيا وجنوب شرقها منذ بداية الحرب العالمية الثانية وبدأت بإنشاء قواعد لها لاستخدامها في خدمة إستراتيجيتها الخاصة بالقارة^(١)، وبناءً على ذلك ظهرت منطقة جنوب آسيا^(٢) منطقة استراتيجية بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه آسيا لضمان السيطرة على المنطقة كلها، إذ عدتها وزارة الدفاع الأميركية المفتاح الرئيس للسيطرة عليها، فضلاً عن امتلاكها كميات كبيرة من المصادر الأولية والمواد الإستراتيجية، ثم تضاعفت أهمية المنطقة في حسابات السياسة الأميركية التي تمت صياغتها في ظل ظروف الحرب الباردة وافتراسات المواجهة بين الشرق والغرب عالمياً، واحتمال انتشار هذه المواجهة ووصولها الى تلك المنطقة، الأمر الذي كان يمثل تهديداً كبيراً لتلك السياسة^(٣) واكتسبت المنطقة أهمية أخرى من خلال التنافس بين القوتين العظميين، الأمر الذي تطلب العمل على استمالة دول العالم النامي، لكسب نقاط أكثر في هذا المجال^(٤) فضلاً عن اعتقاد واشنطن بوجود أهمية أخرى لهذه المنطقة استناداً

(١) ر.ك. كرانجيا، **حلف جنوب شرق آسيا**، دار القاهرة للطباعة، سلسلة كتب سياسية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٨.

(٢) للاطلاع على موقع دول جنوب اسيا ينظر الملحق رقم (٢).

(٣) كاظم هاشم نعمة، **سياسة الكتل في آسيا**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧، ص ٥٣.

(٤) روبرت كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة احمد الظاهر، عمان، ١٩٨٩، ص ١٤.

لقربها من منطقة جنوب شرق آسيا يضيف عليها أهمية أخرى، استنادا الى أساس أن منطقة جنوب شرق آسيا تعد عمقا استراتيجيا للدفاع المتقدم عن غرب الولايات المتحدة^(١).

ركزت الاستراتيجية الأميركية للعمل على السيطرة على نصف الكرة الغربي، والهيمنة على المحيطين الأطلسي والهادي، والنظام الشامل للقواعد الخارجية وتوسيع الحدود الإستراتيجية بإقامة القواعد الجوية التجارية للاستخدام العسكري، والوصول إلى الموارد والأسواق في معظم مناطق أوراسيا، وحرمان الاتحاد السوفيتي من تلك الموارد، والحفاظ على التفوق النووي^(٢).

خلال السنوات الأولى لاستقلال الهند ١٩٤٧ اهتمت الولايات المتحدة بجنوب آسيا، إلا أنها لم تكن في بداية سلم أولوياتها، واعتقد صانعو السياسة الخارجية الأميركية أنه يجب على بريطانيا أن تتحمل المسؤولية الأكبر في حل المشاكل التي خلفها استعمارهم لخطورة تفاقم تلك المشاكل على امن المنطقة^(٣)، وكانت أوربا هي مجال المواجهة بين قطبي الحرب الباردة، الأمر الذي جعل مخططي إدارة ترومان يركزون اهتمامهم الأول عليها، ثم على الشرق الأوسط^(٤)، لكن الموقف تغير بعدما أصبح هناك فراغا للقوة في المنطقة تمثل منطقة فراغ في القوة بعد زوال الاحتلال البريطاني من منطقة جنوب آسيا، وظهور صراعات إقليمية بين دول المنطقة فخشيت معه واشنطن من وقوعها تحت التأثير الشيوعي خاصة في ظل اتساع نطاق التغلغل الشيوعي في آسيا في تلك المرحلة، وبعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين بزعامة ماوتسي تونغ^(٥)، أخذت واشنطن تحرص على زيادة اهتمامها بجنوب آسيا وجنوبها الشرقي لما يمثلته الخطر الشيوعي من تهديد خطير لأمنها القومي، فعملت في تلك المرحلة على إتباع سياسة إقليمية تجاه المنطقة تأثرت فيها

(1)Khalid Javed , *The Sino –Indian War 1962 and the United States of Indo – U-S Collaboration against China*, Submit Doctor of Philosophy, University of Islamabad,1992. .P.52

(2)Robert J. McMahon, *United States Cold War Strategy in South Asia: Making a Military Commitment to Pakistan,1947-1954*, *The Journal of American History*, Vol. 75, No. 3 (Dec., 1988), P.814.

(3)Wade Jeffrey Larson, *United State – Pakistan Relation 1947-1954 The Condition and Causes for Military Alliance* , Submitted of Master of Art , The University of British Columbia , 1994,P.30; Kenton Clymer , *Quest for Freedom The United State and India's Independence* , Columbia University Press ,USA, 1995., P.283.

(4) Robert McMahon , *Op.Cit.*,P.55 .

(٥) في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٩ أعلن ماوتسي تونغ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وعاصمتها بكين ، في استعراض النصر الذي وصف آنذاك أنه أعظم استعراض في تاريخ القوة العسكرية الصينية ، للتوسع ينظر :

R.S Gupte , *History of modern China : Nationalism and Communism in China* , first edition ,India ,1974 ; Chen Jerom , *Mao and the Chinese Revolution* , first edition , Oxford University of Press, London ,1965.

في البداية بوجهة نظر بريطانيا القائلة بضرورة حل النزاعات القائمة بين الهند وباكستان، وقيام تعاون بينهما، متجاهلة بذلك المشكلات العميقة القائمة بين الدولتين، التي نتجت عن التقسيم فقررت لندن وواشنطن عدم اتخاذ اتجاه إقليمي متحيز لإحدى الدولتين أو تقرب أحدهما على حساب الأخرى، مع السعي في الوقت نفسه إلى التغلب على المشكلات القائمة بينهما والتوصل إلى حلول مناسبة لها، وبالفعل قام الأميركيون والبريطانيون بمحاولة حل النزاعات التي نتجت عن التقسيم وأهمها مشكلة كشمير من خلال النشاط الدبلوماسي بفرض إيجاد تسويات لهذه النزاعات وكانت هذه هي بداية السياسة الأميركية تجاه الدولتين الناهضتين التي قامت على انتهاج سياسة متساوية تجاههما حفاظاً على المنطقة من ازدياد النشاط الشيوعي^(١)، ثم في أوائل ١٩٤٩ وضعت عدة تقارير استخبارية مهمة عن المنطقة، وعن منطقة شبه القارة بالتحديد وذلك ضمن التقارير التي قام الخبراء الأميركيون بصياغتها لتحديد الأقاليم الحيوية للأمن القومي الأميركي والمصالح الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية المهمة بالنسبة لها في هذه الأقاليم، وقد أوضحت هذه التقارير القيمة الإجمالية لشبه القارة الهندية، والأساليب التي تضمن المصالح الأميركية فيها، فذكرت التقييمات الإستراتيجية الواردة في هذه التقارير إن شبه القارة تعد منطقة ذات أهمية واضحة لأنها تمثل اجتماع العوامل الثابتة والمعروفة التي تتصف بها المناطق الإستراتيجية وهي: المساحة، والموارد، والموقع، وركزت التقييمات على الامتداد الواسع للمنطقة، وعلى سكانها الذين يشكلون نحو خمس سكان العالم ويشغلون مساحة من الأرض تساوي مساحة أوربا، وركز التقييم أيضاً على القيمة الاقتصادية لشبه القارة وأورد تقييماً مادياً لهذه القيمة فأشار إلى تمتع شبه القارة الهندية بالمركز الأول، أو الثاني على مستوى العالم في إنتاج الموارد الحيوية المهمة مثل: الميكا، المنجنيز، المونازيت، الثوريوم، البريل، القطن. وأكد التقييم على أن هذه المنطقة لا تزال تمثل المصدر الأساس للمواد الخام والاستثمارات التي تعتمد عليها بريطانيا في تقوية جهودها وجهود أوربا الغربية لاسترداد وضعها الاقتصادي بعد الحرب، وأكد التقييم على تمتع المنطقة بموقع استراتيجي مهم للمصالح الأميركية، بوصفها منطقة التقاء الطرق العالمية المتقاطعة ولقربها من حقول النفط المهمة في الشرق الأوسط^(٢) وبناءً على هذه المعطيات احتلت منطقة شبه القارة الهندية المكانة الرابعة بالنسبة للمناطق المهمة للأمن الأميركي بعد كل من أوربا الغربية، الشرق

(1) Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery* , Colombia University Press , New York , 1994,P.11.

(2) Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P.13.

الأدنى والأوسط ، الشرق الأقصى ، وقبل شمال أفريقيا ، ومن ثم قام الخبراء في وكالة الاستخبارات الأميركية (C.I.A) بدراسة أحوال المنطقة ووضعوا تقريراً مفصلاً عنها، وكان هذا التقرير موجهاً الى الرئيس ترومان ضمن تقارير أخرى لاطلاعه على التطورات في العالم في تلك المرحلة ،أشاروا فيه الى معاناة المنطقة من عدم الاستقرار السياسي ومن الضعف العسكري، وحذروا من خطورة تزايد التدهور الاقتصادي، والاضطرابات الاجتماعية المتفشية فيها، التي تقدم الفرصة لمزيد من التوسع والنفوذ الشيوعي خاصة مع قرب دولتي شبه القارة من الاتحاد السوفيتي، الذي لا شك سيحاول استغلال هذه الظروف، واشتمل التقرير على تحليل لأوضاع المنطقة، فأشار إلى أن عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه يرجع إلى انحلال النظم الاستعمارية وظهور الدول القومية، وكرر التقرير تحذيره من خطورة الموقف بالنسبة للولايات المتحدة والمعسكر الغربي بصفة عامة خشية اتجاه دولتي شبه القارة إلى الانحياز إلى الاتحاد السوفيتي، وهو ما يؤدي فقدان فرصة الحصول على القواعد العسكرية والمواد الخام التي تتمتع بها المنطقة، فيشكل كل ذلك تهديداً للإستراتيجية الأمنية الأميركية، وأوصى التقرير في النهاية إقامة علاقات ودية مع كل من الهند وباكستان^(١).

وبالرغم من تأكيد هذه التقارير على أهمية المنطقة، وتحذيرها من وقوعها في الشيوعية، إلا أن اهتمام إدارة ترومان بها ظل ثانوياً، وذلك بسبب استحواذ أوربا الغربية على الاهتمام الأميركي في تلك المرحلة، لكن سرعان ما تغير الموقف بعد تزايد مخاطر النفوذ الشيوعي في الصين خاصة، مما أدى الى التخوف في ظل انتهاء الوجود البريطاني في المنطقة^(٢)، ومن ثم قامت وزارة الخارجية الأميركية بصياغة تقرير أثار اهتمام المسؤولين في إدارة ترومان تجاه مسألة الدفاع عن المنطقة ضد التغلغل الشيوعي والتصدي له لحماية المصالح الأميركية في المنطقة، خاصة وإنها مثلت منطقة فراغ جيوسراتيجي، وهو ما قد يغري الاتحاد السوفيتي لمحاولة شغله، وإزاء ذلك قامت لجنة التنسيق بالجيش الأميركي *State Army Navy Air Force Coordinating Comities* (SANACC) بتقديم تقرير عن مدى أهميتها الإستراتيجية، إذ أشارت اللجنة الى إمكانية نجاح هذه المنطقة في السيطرة على منطقة المحيط الهندي كلها، وفرض سلطة قوية على الشرق الأوسط

(1) Praveen K. Chaudhry, Marta Vanduzer Snow, *The United State and India a History through archives the formative years*, Sage Publication Inc, USA, 2011, P.201-202.

(2) Robert J. McMahon, *The Cold war on the periphery*, P.13.

ووسط آسيا والشرق الأدنى إذا ما طورت إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، و حذرت اللجنة في تقريرها من أمكانية تغلغل النشاط السوفيتي، الذي قد يؤدي إلى استمالة الهند وباكستان إلى المعسكر المناهض للغرب، وهو ما يعني امتلاك السوفيت الميزات الإستراتيجية والأيدي العاملة والموارد الأولية المتوفرة في المنطقة، ومن ثم يؤدي إلى تقوية دائرة نفوذ الشيوعية ويعزز امن الاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي^(١)، وبعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين، قام وزير الخارجية الأميركي دين اتشيسون بتشكيل لجنة لتقييم السياسة الأميركية في آسيا، وبحث أسباب انتصار الشيوعية في الصين للاستفادة من هذه التجربة التي عدتها الولايات المتحدة "مؤلمة"، وقد أوصت هذه اللجنة بضرورة عدم السماح بمزيد من التوسع أو السيطرة الشيوعية في آسيا كلها وبالتحديد في منطقتي جنوب آسيا وشرقها، وأوصت بضرورة صياغة سياسة جديدة للمنطقة تقوم على محورين متكاملين وعلى النحو الآتي :

- تقديم معونة اقتصادية عاجلة للدول المجاورة للصين لحماية هذه الدول من التوسع الشيوعي.
- الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة لاستقرار الأوضاع السياسية لدول المنطقة من خلال وضع برامج للمعونات الاقتصادية تخصص لهذه الدول^(٢).

وقد وصف عمر برادلي Omar Bradley رئيس هيئة الأركان الأميركية أهمية هذه المنطقة بقوله "جنوب شرق آسيا جزء حيوي على طول الامتداد الشيوعي من اليابان جنوبا ودول شبه القارة الهندية ، يعتمد امن المناطق غير الشيوعية الأساسية الثلاث في هذه المنطقة من العالم اليابان والهند وأستراليا على رفض جنوب شرق آسيا للشيوعية"^(٣).

وعند النظر الى الأهمية الإستراتيجية للمحيط الهندي سواء الدولية أو الإقليمية نجد أنها زادت كثيراً نتيجة لتوثيق العلاقات الأميركية الهندية وبصفة خاصة في تلك المرحلة المليئة بالأحداث فهذا المحيط كما وصفه القائد العسكري الأميركي ألفريد ماهان Alfred Mahan^(٤)

(1) Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P.15-16.

(2) Tang Tsou, *Americas failure in china 1941-1950*, vol.2, Chicago Press, Sixth edition ,U.S.A, 1963. P.522.

(3) Quoted in, Khalid Javed , *Op.Cit.*, P.52.

(٤) **ألفريد ماهان** : (٢٧ تشرين الأول، ١٨٤٠ كانون الأول، ١٩١٤) ضابط بحري أميركي ساعد في التطوير السريع لسلح البحرية الأميركية قبل الحرب العالمية الأولى. وقد سُميت عدة سفن على أسمه USS Mahan، بما فيها أول سفن الطراز ماهان من المدمرات. أبحاثه في التاريخ البحري أدت إلى أهم أعماله، "تأثير القوة البحرية على التاريخ، ١٦٦٠-١٧٨٣"، الذي نُشر في ١٨٩٠. وحققت الأفكار الثاقبة التي تضمنها الكتاب عن القوة

بقوله " إن الدولة التي تسيطر على المحيط الهندي سيكون بمقدورها السيطرة على آسيا، لان ذلك المحيط حلقة وصل بين البحار السبعة، ولهذا فأن مصير العالم في القرن الواحد والعشرين سيحدد على مياهه"^(١).

وتأتي أهمية دول جنوب آسيا من خلال موقعها، إذ تقع في محيط الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية أعداء الولايات المتحدة ، لذا قامت الولايات المتحدة بمحاولات جدية لبناء أنظمة آمنة موالية لها في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، جاء ذلك بعد تأكيدات المسؤولين الأميركيين أهمية هذه المنطقة، وهذا ما أوضحته مذكرة هيئة الأركان المشتركة في الرابع والعشرين من آذار ١٩٤٩ جاء فيها "قد تصبح كراتشي - لاهور وتحت ظروف معينة منطقة إستراتيجية مهمة، وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستية الكبيرة قد تكون هذه المنطقة قاعدة للعمليات الجوية ضد الاتحاد السوفيتي، أو منطقة انطلاق للاستيلاء على منابع النفط في الشرق الأوسط"^(٢).

وإزاء ذلك رأت إدارة ترومان ضرورة الاعتماد على القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة لحفظ الأمن والاستقرار فيها، والتصدي لأية محاولة شيوعية للسيطرة عليها وألقى انتشيسون بياناً رسمياً في كانون الثاني عام ١٩٥٠ أوضح فيه السياسة الأميركية الجديدة في جنوب آسيا، أشار فيه الى معاناة دول المنطقة من العديد من المشكلات الناتجة من التغلغل الشيوعي والنشاط الهدام داخل دول المنطقة ، وأعلن انه يمكن مواجهة هذه المشكلات عن طريق إدارة حكومية قوية في كل دولة، مع العمل على تنمية موارد هذه الدول ومهاراتها حتى لا تتعرض للتهديد الشيوعي بسبب الفقر المنتشر فيها ، ثم أكد انتشيسون على أهمية التوسع في تقييم المساعدات الاقتصادية لدول تلك المنطقة^(٣).

والإستراتيجية البحرية الشهرة الفورية لماهان داخل الولايات المتحدة الأميركية وفي الخارج . كما أصدر بعده بعامين ملحقاً بعنوان (تأثير القوة البحرية في الثورة الفرنسية) وكان لكتابات ماهان _ حول أهمية وضع خطة ناجحة لتشكيل قوة بحرية دولية ذات قدرات هجومية _ دور مباشر في الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية في الحرب العالمية الثانية ، ووصولها إلى مكانتها الحالية باعتبارها أكبر قوة عظمى على مستوى العالم .للتوسع ينظر: *Sadao Asada, From Mahan to Pearl Harbor: The Imperial Japanese Navy and the United States. Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2006.*

(١) نقلاً عن: علي صالح عضيبه المري، العلاقات الأميركية الباكستانية في المجالات السياسية و الإستراتيجية ١٩٤٧ - ١٩٧١ ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، مصر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٠-١٩١.

(2)Quoted in, Khalid Javed , Op.Cit.,P.30.

(3)Tang Tsou , Op.Cit.,P.523.

في الوقت نفسه، أكدت دراسة لمجلس الأمن القومي بخصوص أهمية جنوب آسيا، ووافق عليها الرئيس ترومان في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥١، أنه يجب السعي الى كسب دعم الهند بسبب مكانتها الإستراتيجية بإتباع سياسة أكثر ايجابية، وتوثيق المشاورات وبرنامج المساعدات الاقتصادية، وتوريد المعدات العسكرية مع الأخذ بالحسبان الأولويات في الأماكن الأخرى ومواصلة الجهود لتحسين العلاقات الهندية -الباكستانية، إذ أشارت الدراسة الى إن " الوقت قد حان لمواصلة تحقيق أهدافنا بقوة اكبر، ونحن الآن في وضع تقييم المواقف وسياسات دول المنطقة وكذلك إمكانيات ومعوقات نفوذنا ، فضلا عن ذلك فان سقوط الصين وتهديد منطقة الهند الصينية وموازنة جنوب شرق آسيا أعطتنا الدافع للإسراع لتحقيق هدفنا في المنطقة" ، وبينت الدراسة إن أهداف الولايات المتحدة في المنطقة يجب أن تتركز على " تنمية المواقف في جنوب آسيا لان ذلك سيساعد الولايات المتحدة وحلفاءها في الحصول على التسهيلات في أوقات السلم والحرب، ومنع الاتحاد السوفيتي من الحصول على الدعم العسكري من هذه الدول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"^(١).

وإزاء أجماع هذه التقارير والتحليلات على القيمة الإستراتيجية المؤثرة للمنطقة، وعلى أهميتها الحيوية بالنسبة لأهداف الولايات المتحدة في الحرب الباردة، و تقييم المنطقة على أنها تتمتع بأهمية كبيرة للأمن القومي الأميركي والمصالح الأميركية العالمية^(٢)، واخذ هذا التقييم يتأكد بالنسبة للولايات المتحدة بعد أن أصبحت المنطقة قريبة من أولى المواجهات العسكرية في الحرب الباردة بعد اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ، التي جعلت الولايات المتحدة تنظر إلى شبه القارة على أنها محور مهم لسياستها الأمنية في آسيا خاصة بعد سقوط حكومة تشانغ كاي شيك الموالية لها في الصين، وحاجة السياسة الأميركية إلى نقطة ارتكاز جديدة لها بالمنطقة، ومن هنا وجهت الولايات المتحدة أنظارها نحو الهند لتكون القاعدة التي تركز عليها في سياستها الآسيوية ولموازنة الثقل البشري الصيني الذي تحول إلى المعسكر المعادي لها^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol .VI, Note by Executive Secretary (Lay) to the National Security Council , Top Secret, 22 January,1951, P.1650-1653.

(2)Robert J. McMahon , The Cold war on the periphery, P.16.

(٣) أرنولد توشي ، العالم والغرب ، ترجمة روفائيل جرجس ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٣٩-٤٠.

مرت استراتيجيات الحرب الباردة في جنوب آسيا بتحولات كثيرة، وبناء على تلك التحولات كانت توجه سياسة المساعدات الأميركية للهند، فمثلا أدت سيطرة الشيوعيين على الصين، ودعم الهند لقرارات الأمم المتحدة وإدانتها غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، إلى مطالبة جورج ماكغي *Gorge Macghee* مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا والشؤون الأفريقية في منتصف عام ١٩٥٠ إلى تطبيق برنامج المساعدات الاقتصادية لجنوب آسيا^(١)، وقد صادقت الإدارة الأميركية على مقترحات ماكغي بتخصيص ٣٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات لجنوب آسيا والدول العربية وإيران^(٢).

كانت سياسة الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق أمرين، أولهما: نبذ هذه المنطقة المعسكر الشيوعي، وثانيهما جذب الهند إلى جانب المعسكر الغربي المناهض للشيوعية. وقد كان قلق الولايات المتحدة على مصالحها في هذه المنطقة متأثراً من أهميتها الإستراتيجية، كونها مجاورة لمنطقتين حيويتين للإستراتيجية الأميركية، وهما جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وهما مهمتان من الناحيتين الاقتصادية والسياسية للإدارة الأميركية^(٣).

يتضح مما سبق ذكره، أن صناع السياسة الأميركية كانوا مدركين أهمية منطقة جنوب آسيا عامة والهند خاصة، إذ أخذت الدراسات والتقارير تنهال على صناع القرار الأميركي محذرة من مغبة إهمال هذه المنطقة، ورغم إدراكهم لأهميتها وسعيهم لجذبها عن طريق برنامج المساعدات الاقتصادية، لكنهم عجزوا عن إيجاد صيغة واضحة تستطيع الموازنة بين سياسة الحياد الهندية وسياسة الأحلاف الأميركية.

(1)Memorandum by Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian and African Affairs (McGhee)to President, August 28, 1950,in Praveen K. Chaudhry , Marta Vanduzer Snow, Op .Cit. ,P.563-567.

(2)Robert J. McMahon , The Cold war on the periphery, P. P.55 .

(3) Khalid Javed , Op. Cit., P. 50-51.

المبحث الثاني : تطور السياسة الأميركية تجاه الهند ١٩٤٧-١٩٦٤

بعد أن نالت الهند استقلالها أصبح جواهر لال نهرو^(١) أول رئيس وزراء لها، وبدأت الهند تنتهج سياسة خارجية تعبر عن فكرها السياسي النابع من طبيعة المجتمع الهندي، وواقع مصالحها الأمنية والاقتصادية، وأظهرت طموحاً كبيراً للعمل على المسرح الدولي، وكان إسهام جواهر لال نهرو بارز المعالم في صياغة سياسة بلاده الخارجية، فالتزم بالقيم والنماذج الليبرالية والديمقراطية، التي رأى فيها سبيلاً للمحافظة على استقرار الهند واستقلالها^(٢).

كانت سياسة عدم الانحياز من أهم مبادئ السياسة الخارجية التي التزمت بها الهند في سياستها الخارجية وتعني ببساطة محاولة تقويم التطورات بشكل مستقل خلال الحرب الباردة، وقد وجد قادة الهند أن أفضل طريقة لحماية بلادهم هي الابتعاد عن الصراعات التي لا تمس مصالحهم^(٣)، وأشار نهرو إلى طبيعة سياسة الهند الخارجية بقوله: "إن سياستنا هي عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وعدم السماح للدول الأجنبية بالتدخل في شؤوننا، وإن سياستنا لا ترضى أن ترى دولة من الدول تحت حكم الأجنبي، وأنا نريد أن تتال جميع الدول كامل حريتها واستقلالها وتتطور وتترف شعوبها حسب قدرتها وإمكاناتها"^(٤).

(١) **جواهر لال نهرو**: ولد عام ١٨٨٩ وهو نجل موتيلال نهرو المحامي الكشميري الثري وأحد أبناء طبقة إبراهيم ، ولد في مدينة الله آباد ، تلقى دراسته الثانوية في كلية هارو بكمبردج وفي عام ١٩١٢ عاد إلى الهند حيث مارس المحاماة ، ثم أخذ يمارس العمل السياسي بزعامة غاندي ، إلى أن أصبح رئيساً لحزب المؤتمر الهندي ، تأثر بالماركسية وتحديث عن الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي ، دخل السجن مرات عدة ، ألف عدد من الكتب منها (وصف الهند) و (خطابات إلى ابنتي) وغيرها من المؤلفات ، وهو من زعماء حركة عدم الانحياز وسبق أن دعا في عام ١٩٤٨ إلى عقد مؤتمر التضامن الآسيوي الأفريقي ، تقلد منصب أول رئيس وزراء هندي بعد الاستقلال وبقي محتفظاً به حتى وفاته علم ١٩٦٤ . كان ينتهج في سياسته الداخلية خطأ اشتراكياً معتدلاً وفي سياسته الخارجية خط الحياد وعدم الانحياز. للتوسع ينظر : انتصار علي عبد نجم المشهداني ، **جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٠-٦١ ، ص ٧٥-٨٠.

(٢) سراب حميد صالح الدهان ، **دور الإعلام الخارجي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الهندية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص ٣٢؛

Bimla Prasad ,The Origins of Indian Foreign Policy ,Book land Private Limited ,India .1960,P.212.

(3) *J.N.Dixit,India's Foreign Policy 1947-2003,Picus Books,New Delhi,2003,P.37;B.N.*

Chakravarty, India Speaks to America ,The John Day Company ,New York ,1966,P.32.

(4) *A.Appadorai, Select Documents on India's Foreign Policy and Relations 1947 – 1972, Vol . 1, Oxford University Press , New York , 1982. , P.34-35.*

أدى إصرار نهرو على إتباع سياسة عدم الانحياز الى إصابة المسؤولين الأميركيين بخيبة أمل إذ تلاشت آمالهم في قيام الهند بتنفيذ السياسة الأميركية في آسيا وتعويض فقدان الصين^(١)، ومن ثم بدأت في واشنطن حملة دعاية هجومية ضد سياسة عدم الانحياز الهندية، وضد نهرو، فأعلنت إدارة ترومان أن هذه السياسة دليل على قصر نظر حكومة الهند وقلة تبصرها وسوء تقديرها للواقع الدولي، وهوجم نهرو وشوّهت مبادئه الخاصة بهذه السياسة وكان هدف هذه الحملة زعزعة ثقة الشعب الهندي في مدى جدوى تلك السياسة حتى ينصرف عن تأييدها، ثم أعلنت واشنطن أنها ترفض سياسة عدم الانحياز كأحد الخيارات بجوار عدم الاتجاه الى أحد المعسكرين، وقد أدت هذه الانتقادات الى إثارة غضب واستياء نهرو وتمسكه بسياسته بصورة أكبر، فأعلن أن الحرب الباردة عبارة عن صراع من اجل القوة والنفوذ، وانتقد السياسة الأميركية، كذلك انتقد المسؤولون في حكومته هذه السياسة أيضاً، وشهدت تلك المرحلة تبادل الانتقادات بين الجانبين، إذ أشار المسؤولون الهنود الى اتباع الولايات المتحدة سياسة الحياد في الماضي، وأن هجوم الولايات المتحدة على الهند ليس له ما يبرره^(٢).

امتنع الساسة الأميركيون بشدة من مبادئ السياسة الخارجية الهندية، واستخفوا بسياسة عدم الانحياز، ورأوا أنها سوف تسهم في عزل الهند عن الديمقراطيات الغربية، وتراجعت أهمية الهند في الحسابات الإستراتيجية الأميركية، وأعلن المسؤولون الأميركيون الذين كانوا يعتقدون الأمل على الهند صعوبة انحيازها الى واشنطن في صراعها ضد الشيوعية، وإزاء ذلك وجه الرئيس ترومان دعوة رسمية إلى رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان^(٣) في مطلع صيف عام ١٩٥٠ لزيارة

(١) استولى الشيوعيون الصينيون على السلطة بعد حرب أهلية دامية مع الحزب الوطني الحاكم بزعامة تشانغ كاي شيك استمرت المرحلة الأولى منها من (١٩٢٧-١٩٣٧) أما المرحلة الثانية فاستمرت من (١٩٤٥-١٩٤٩) للمزيد حول الحرب الأهلية الصينية وكيفية استيلاء الشيوعيين على السلطة ينظر: **كفاح جمعة وجر الساعدي ، التطورات السياسية الداخلية في الصين (١٩٣١-١٩٤٩)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠١٢، ص ١٦٦ - ٢٢٠؛

Belden, Jack, *China Shakes the World*, Lowe and Brydone Printers, London, 1951; Gupte ,R.S, *History of Modern China :Nationalism and Communism in China* , First Edition , India , 1974; Suzanne Papper, *Civil War in China: The political Struggle (1945-1949)* , University of California,USA,1978.

(2)Vera Micheles Dean, *The United States and India*, *Far Eastern Survey*, Vol. 21, No. 5 (Apr. 2, 1952), p.42-43 ; B.R Nanda , *Indian Foreign Policy , The Nehru Years* , Vikas Publishing , House Delhi , 1967,P. 138.

(٣) لياقت علي خان : ولد ١٨٩٥م في مدينة كرتال في شرق البنجاب، حصل على شهادة القانون من جامعة

واشنطن وقد أبدى تعاونيه مع واشنطن وأعلن تأييده لحربها ضد الشيوعية^(١)، وبذلك قدم الزعيم الباكستاني لواشنطن أكثر مما كانت تطمح إليه ولم يبدِ تشدداً مثل نهرو، فقد كان هدف إدارة ترومان من هذه الدعوة التعرف على موقف باكستان من صراع الحرب الباردة^(٢)، وحرص لياقت علي خان خلال زيارته على بيان المصالح المشتركة لبلاده مع الولايات المتحدة، وأبدت السفارة الهندية في واشنطن فاجايا لاكمشي بانديت *Vlijapya Lakshmi Pandit*^(٣) انزعاجها من وعد الإدارة الأميركية لباكستان بالحصول على المعونة العسكرية الأميركية، إلا أن انتشيسون هداً من قلق السفارة بعبارات مطمأنة، لكن السفارة طرحت على الوزير الأميركي تساؤلاً عن طبيعة السياسة الأميركية تجاه باكستان وأثرها على العلاقات الأميركية الهندية، وقد أجابها الوزير إن الإدارة الأميركية تميل أكثر إلى الهند، مع ذلك لم ينكر التقارب مع باكستان، وهو ما يعكس آمال واشنطن التي كانت لا تزال معلقة على الهند حيث لم يشأ المسؤولون الأميركيون قطع سبل الرجوع إلى الهند لعلها تغير موقفها^(٤).

لم يوافق المسؤولون الأميركيون على طلب باكستان تزويدهم بالأسلحة في منتصف عام ١٩٥٠ لتأكدهم من أن حصول باكستان على هذه الأسلحة كفيل بإبعاد الهند تماماً عن الولايات المتحدة،

أكسفورد من بريطانيا، انضم إلى حزب الرابطة الإسلامية عام ١٩٣٢م، وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي عن الأقاليم المتحدة (١٩٢٦-١٩٤٠م)، وعضو في المجلس التنفيذي للمحاكم العام عام ١٩٤٦م. للتوسع ينظر: لياقت علي خان، *دستور باكستان وأغراضه*، قسم الصحافة والاستعلامات في سفارة باكستان، مصر، ١٩٤٩، ص ٣٢-٣٤.

(1) *F.R.U.S., 1950, Vol. V, Telegram From the Ambassador in Pakistan (Warren) to the Department of state, 17 May, 1950, P.1455.*

(2) مع بداية الخمسينات شهدت العلاقات الأميركية الباكستانية تطوراً وتوطيداً متصاعداً أسهم في إعادة الإدارة الأميركية صياغة سياسة جديدة لمنطقة جنوب آسيا عموماً وباكستان بصورة خاصة. للتوسع عن تطور العلاقات الأميركية - الباكستانية، ينظر:

Wade Jeffrey Larson, Op.Cit., P.12-83.

(3) **فاجايا لاكمشي بانديت:** (١٩٩٠-١٩٥٠) سياسية ودبلوماسية هندية، ابنة نهرو موتيلال وأخت جواهر لال نهرو، كانت عضوه نشطة في الحركة القومية الهندية وسجنت ثلاث مرات من قبل السلطات البريطانية في الهند، بعد الاستقلال أصبحت سفيرة الهند لدى موسكو للمدة ١٩٤٧-١٩٤٩، ثم سفيرة في واشنطن ١٩٤٩-١٩٥١. عام ١٩٥٣ أصبحت أول امرأة تنتخب رئيسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٤-١٩٦١ وكانت المفوض السامي الهندي والسفير في وقت واحد في دبلن. ينظر:

Sanjoy Hazarika, Special to The New York Times December 2, 1990.

(4) *F.R.U.S., 1950, Vol. V, Memorandum of Conversation by the secretary of state (Acheson) and Ambassador of India Mr. Panduit 15 June 1950, P.1412-1413.*

وهو ما يعكس رفض إدارة ترومان التحرك بشكل كامل باتجاه باكستان على الرغم من المصاعب التي تواجه علاقاتها بالهند إذ كان هناك بعض المسؤولين الأميركيين يراودهم الأمل في إمكانية استقطاب الهند، واعتقد هؤلاء المسؤولون أن إعلان نهرو الحياد وهجومه على المعسكر الغربي هو مجرد سياسة ظاهرية لزيادة الدعم الداخلي، وأنه سيتجه إلى المعسكر الغربي في الوقت المناسب و هذا الاعتقاد يفسر النجاح الذي حققته زيارة لياقت علي خان للولايات المتحدة، وحرص وسائل الإعلام الأميركية على إبراز هذا النجاح، ومدح باكستان وزعيمها، لعل ذلك يدفع الهند إلى إعادة دراسة موقفها^(١). وعلى العكس من ذلك كانت رغبة الأميركيين واضحة لاستمالة الهند وعدم خسارة دعمها، وذلك لمكانتها وأهميتها في منطقة جنوب آسيا خاصة وآسيا عامة.

لكن مع مرور الوقت ثبت أن المسؤولين الأميركيين قد فشلوا في تحقيق ذلك بعدما اتضح استمرار نهرو على سياسته، من خلال موقفه من الحرب الكورية التي اندلعت في الخامس والعشرين من حزيران ١٩٥٠ ومعارضته للتدخل الأميركي فيها بشدة^(٢).

وكان ذلك على خلاف الموقف الباكستاني، إذ أبدت الأخيرة مساندة كبيرة للولايات المتحدة في الحرب، وقد اتسم ذلك في إحداث تقارب كبير بين البلدين أسفر عن توقيع اتفاقية في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٠ نصت على حصولها على مساعدات عسكرية أميركية^(٣)، وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن ظهور هجوم هندي شديد على السياسة الأميركية على المستوى الرسمي وبين أوساط الرأي العام الهندي، وهو ما دفع الخارجية الأميركية إلى محاولة وضع تقييم واقعي للسياسة الأميركية تجاه الهند؛ للوقوف على أسباب تدهور العلاقات الأميركية وسبل تحسينها، وقد عرض التقييم أهداف السياسة الأميركية نحو الهند، واقترح بعض الوسائل لتنمية العلاقات الأميركية -

(1) Wade Jeffrey Larson, Op.Cit., P.28.

(2) Harold A. Gould , Anticommunism and Ant colonialism: The Domestic Determinants of Developing U.S.-Indian Relations during the Truman Era, Asian Affairs, Vol. 15, No. 4, 1989, p.200.

للتوسع عن الموقف الهندي ورد الفعل الأميركي إزاء الحرب الكورية ، ينظر : محمود شاكر حميد ، الموقف الأميركي من الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية، ١٩٩٩؛ زينب جبار شرهان ، العلاقات السياسية الأميركية الهندية ١٩٤٧-١٩٦٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٣ ، ص ٨٥-٩٨.

(3) Wad Jeffrey , Op. Cit., P.30.

الهندية، وأكد التقييم على أهمية الهند بالنسبة للولايات المتحدة، وفي النهاية قدم التقييم عدة توصيات لتحسين العلاقات الأميركية الهندية على هذا النحو^(١) :

١- ضرورة دعم الحكومة الهندية وتقويتها لتستمر على رأس السلطة في الهند لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

٢- مساعدة الهند في تحقيق التنمية الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعب الهندي، وتحسين قدرتها للدفاع عن نفسها لتسهيل الحصول على مصادرها الطبيعية، والدخول الى أسواقها، ومنع هذه الثروات عن الاتحاد السوفيتي ومعسكره.

٣- ضرورة تنمية العلاقات مع الهند، لتسمح بمنح واشنطن تسهيلات عسكرية في الأراضي الهندية.

ويعكس تقييم الخارجية حرص إدارة ترومان على كسب صداقة نهرو رغم إصراره على سياسة عدم الانحياز، و يعكس أيضاً حرصها على استمرار حكومة نهرو في السلطة للحفاظ على استقرار البلاد، وعدم سقوطها في يد الشيوعية كما حدث في الصين، ولا شك أن الرغبة الأميركية في الحفاظ على مصالحها في آسيا كانت الدافع وراء هذا الحرص، وقد بدأ تنفيذ أولى مقترحات هذا التقييم في الشهر نفسه الذي صدر فيه حيث تم التوقيع على اتفاقية لتبادل برامج التعاون التكنولوجي بين الهند والولايات المتحدة في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٥٠، وكانت هذه الاتفاقية هي بداية الاستفادة الهندية من برامج النقطة الرابعة في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها^(٢).

وعلى الرغم من المرونة الأميركية إلا أن الهند بدأت تتجه في علاقتها مع الولايات المتحدة نحو التوتر المتصاعد، وقد زاد في ذلك مواقف الحكومة الهندية من الاستعمار والشيوعية، إذ كانت الهند كثيراً ما تخالف سياسة الولايات المتحدة، ولم تؤيد سياستها تجاه أغلب حركات الاستقلال في آسيا، وكان للتطورات في آسيا وعدد من دول العالم أثر في زيادة التباعد بينهما، فالحرب الكورية وقضية تمثيل الصين في الأمم المتحدة، وموقف الهند من المعاهدة الأميركية - اليابانية وتطورات الأحداث في جنوب شرق آسيا، وغيرها من أحداث أظهرت بوضوح حجم التباعد بين مبادئ

(1) F.R.U.S, 1950 , Vol . V Department of state Policy Statement Extracts , India , 1 December,1950 , P. 1476-1478.

(2) Robert J. McMahon , The Cold war on the periphery , Op.Cit.,P.53.

السياسة الخارجية الهندية والمصالح الأميركية، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في التأثير سلباً في العلاقات الأميركية-الهندية^(١).

وقد وجدت واشنطن أن سياسة عدم الانحياز الهندية قد فرضت عليها تحدياً فريداً واستثنائياً في ظل تزايد أهمية الهند بالنسبة لسياستها الآسيوية عقب سقوط الصين في قبضة الشيوعية، مما أدى إلى تحطيم أحد أهدافها الرئيسية في آسيا وهو "إقامة دولة قوية وصديقة في جنوب القارة" وهو ما استتبع توجيهها نحو الهند لتحل محل الصين، لكنها اصطدمت بسياسة عدم الانحياز التي خيبت آمالها في الهند، و زاد من عدم رضا واشنطن على سياسة عدم الانحياز الهندية بعد اتساع نطاق هذه السياسة بين دول العالم النامي، وهو ما جعلها تشعر أن نهرو لم يفقدها الهند فقط، وإنما يسعى إلى الإضرار بسياساتها وأهدافها في آسيا ضرراً بليغاً^(٢).

من جانب آخر إن علاقات الهند مع الكتلة الشيوعية كانت أحد أهم أسباب عدم صفو العلاقات الأميركية - الهندية، إذ أصبحت سياسة الهند الخارجية مصدر إزعاج لواشنطن الساعية إلى احتواء الشيوعية في جميع أنحاء العالم ولاسيما في آسيا خاصة بعد انتصار الشيوعية الصينية، وكان لتوتر علاقات الأخيرة مع الولايات المتحدة انعكاساته الواضحة على السياسة الأميركية في الهند، فلم ترغب الهند بالعداء مع الكتلة الشيوعية، وذلك لمصالحها الإستراتيجية من جهة وخشيتها من الانتقاص من سيادة الهند والانتقادات الداخلية من جهة ثانية، الأمر الذي جعلها تجهد في إتباع سياسة "مسك العصا من الوسط"، التي لم تجد نفعا في النهاية لا مع الصين ولا الولايات المتحدة، مع إن الأخيرة استمرت في محاولاتها عدم ميل الهند الكامل للكتلة الشيوعية، ومحاولة مجازاة حساسية الهند ومبادئ سياستها الخارجية^(٣).

إن تطبيق الولايات المتحدة سياسة الأحلاف الأميركية في جنوب وجنوب شرق آسيا في عهد الرئيس آيزنهاور أدى إلى تدهور العلاقات الأميركية - الهندية^(٤)، ففي الثامن عشر من شباط

(١) للتوسع حول مواقف الهند من هذه الأحداث وأثرها على علاقتها بالولايات المتحدة ينظر : زينب جبار شرهان ، المصدر السابق، ص ٧٤-١١٤.

(2) Singh Malesh Kumar , *India Defense and Tactics Analysis*, Shree Publishing House, Delhi, 1984, P.181-182; Harold A. Gould , *Op .Cit.* , P.202.

(٣) زينب جبار شرهان ، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤) سعت إدارة إيزنهاور لربط منطقة جنوب آسيا بسلسلة من التحالفات ، وكان ذلك عكس رغبة السياسة الخارجية الهندية الي رفضت سياسة التكتلات والأحلاف ورأت أنها ستجر منطقة جنوب آسيا الى ويلات الحرب الباردة. للتوسع ينظر : المصدر نفسه، ص ١٤٢-١٩٣.

١٩٥٤ أرسل الرئيس آيزنهاور *D.Eisenhower* ^(١) رسالة إلى نهرو، أبلغه فيها بالقرار الأميركي لمنح المساعدات العسكرية لباكستان ^(٢)، وفي الأول من آذار ١٩٥٤ رد نهرو في لوك سابها على رسالة آيزنهاور، وأوضح نتائج عقد تحالف أميركي مع باكستان وأثرها في العلاقات الهندية - الأميركية، وانتقد بشدة رسالة آيزنهاور، وأبدى امتعاضه من دعوة آيزنهاور الهند لتقديم طلب للمعونة العسكرية كما فعلت باكستان، وأكد نهرو أن الهند لا تفكر إطلاقاً بالتنازل عن حريتها أو المقايضة عليها مهما كان الغرض، ومهما كان الضغط عليها ^(٣)، وحذر من عواقب هذا التحالف المتمثلة بانعكاساته السلبية على عملية التحرر التي كافحت من أجلها الشعوب في آسيا، لذلك ناشد الدول الآسيوية بعدم قبول أية مساعدات عسكرية خارجية لأنها تعد خطوة معادية للآسيويين، إذ شعر نهرو أن نظام التحالف العسكري والمساعدات الأميركية الممنوحة بموجبه كانت الخطوة التي ستؤدي للتدخل العسكري من الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في الشؤون الآسيوية ^(٤).

كانت إدارة آيزنهاور تدرك حجم الامتعاض الذي سيخلفه إعلان سياسة التحالف مع باكستان وأثر ذلك في السياسة الأميركية تجاه الهند، وقد ذكر تقييم لمجلس الأمن القومي أن النتيجة قد تكون خلافات عميقة في العلاقات الأميركية - الهندية، وربما علاقات هندية ودية مع الاتحاد السوفيتي، بالرغم من أنه قد لا يكون هناك على الأرجح أي تغيير كبير في سياسة الهند الخارجية ^(٥).

(١) **داويت آيزنهاور** : ولد في مدينة دينيسون في تكساس عام ١٨٩٠ ، ثم اشتهر آيزنهاور بقيادة جيوش الحلفاء في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وارتقى مناصب عسكرية فرقي في ١٩٤١ إلى رتبة مقدم ثم رقي إلى مارشال في آذار ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٨ خلع الزي العسكري وأصبح رئيس جامعة كولومبيا في نيويورك عين رئيساً لهيئة الأركان المشتركة في عهد هاري ترومان ١٩٤٩ رشح عن الحزب الجمهوري في انتخابات ١٩٥٢ وفاز برئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٥٣ شهد عهده حدة المنافسة بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث أخذت الولايات المتحدة بتزعّم العالم الغربي توفي في واشنطن عام ١٩٦٩ . ينظر : أدورد زاوتر ، المصدر السابق، ص ٢٣٥-٢٤٣؛

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III, P. 819.

(2) *F.R.U.S., 1952-1954, Vol. IX, The Acting Secretary of State (Smith) to the Embassy in India from the President to Nehru, 18 February 1954, P. 1735-1736.*

(3) *A. Appadorai and M.S. Rajan, A. Appadorai and M.S. Rajan, India's Foreign Policy and Relations, Oxford University Press , New York , 1985, P. 229-230.*

(4) *A. Appadorai and M.S. Rajan, Op. Cit. , P. 230.*

(5) *F.R.U.S., 1952-1954, Vol. XI: II , "United States Policy Toward South Asia, NSC 5409, 19 February 1954, P. 1089-1094.*

مما لاشك فيه أن قرار الولايات المتحدة عقد الحلف كانت له آثار بعيدة المدى على العلاقات مع الهند، وعلى سياسات الولايات المتحدة تجاه جنوب شرق آسيا، فبعد محاولة تجنب الميل إلى أحد الجانبين في النزاع الهندي الباكستاني بالرغم من الاحتكاك مع الهند حول كشمير اختارت واشنطن تطوير علاقاتها مع عدو الهند الرئيس، وكانت وجهة نظر الإدارة الأميركية أن تقديم الأسلحة إلى باكستان الخطوة الأهم لتعزيز سياسة احتواء الشيوعية عبر تعزيز سلسلة من الترتيبات الأمنية الجماعية حول حدود الاتحاد السوفيتي^(١).

وأخذ الاستياء الهندي يزداد مع تدفق المساعدات الأميركية لباكستان، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الهند للتقارب مع الصين والاتحاد السوفيتي لإيجاد نوع من التوازن أمام التحالف الأميركي - الباكستاني^(٢).

ويبدو أن اقتناع إدارة داويت آيزنهاور وخاصة وزير خارجيته دالاس بسياسة الأحلاف العسكرية، صعدت من التوتر في العلاقات بين الهند والولايات المتحدة، إذ سعى دالاس إلى عقد حلف جديد يضم دول الشرق الأوسط لاستكمال الحلقة الدفاعية^(٣) عن المنطقة ولتطبيق الشيوعية تماماً، وهكذا بدأ حلف جديد سمي فيما بعد بحلف بغداد *Baghdad Pact*^(٤)، انضمت إليه باكستان في تموز ١٩٥٥ وكانت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية المحركة لهذا الحلف، لكنها لم

(1) Rahman Azizur, Op.Cit., P.247.

(٢) زينب جبار شرهان ، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٣) حسين فوزي النجار ، أميركا والعالم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣١١-٣١٥.

(٤) **حلف بغداد** : في ٢٤ شباط ١٩٥٥ تم توقيع الاتفاق التركي - العراقي الذي عرف "بميثاق التعامل المتبادل"، ثم انضمت بريطانيا إلى هذا الاتفاق في ١٥ نيسان ١٩٥٥ مما شجع كلاً من باكستان وإيران للانضمام إليه ، فانضمت باكستان إليه في تموز، ثم انضمت إليه إيران في ٢٣ تشرين الأول من العام نفسه، فتحول الاتفاق إلى حلف عرف بحلف بغداد أو ميثاق بغداد، غُيرت تسميته من حلف بغداد إلى الحلف المركزي السينتو بعد انسحاب العراق بسبب ثورة تموز ١٩٥٨، وانسحبت إيران بعد ثورة ١٩٧٩، ثم انسحبت باكستان وتلتها تركيا فعد الحلف بحكم المنحل. فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٠٤؛ للتوسع ينظر: بشار فتحي جاسم العكدي، صراع النفوذ البريطاني - الأميركي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل، كلية التربية ٢٠٠٣.

تتضم رسماً إليه، واكتفت بالمشاركة في أعمال اللجنتين العسكرية والاقتصادية للمؤتمر، وتركت قيادته الرسمية إلى بريطانيا مع احتفاظها بالسلطة الفعلية في اتخاذ القرارات داخله^(١).

وقد حاولت الهند السير في أكثر من طريق للرد على سياسة الأحلاف الأميركية، منها محاولتها توثيق علاقتها بالمعسكر الشيوعي، وكذلك توسيع سياسة عدم الانحياز، لذا ظهر سعي نهرو الحثيث لعقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، إذ كان يرى فيه وسيلة لتعزيز أهداف سياسته الخارجية عبر التأكيد على أهمية الآراء الآسيوية والأفريقية في التعامل مع مشكلات المنطقة وعبر التشديد على أهمية السلام، وقد أدت الهند دوراً قيادياً خلال المؤتمر لكن جهودها للحفاظ على التضامن في البيان أثبتت، عندما حثت الدول الموالية للغرب، وبالأخص باكستان وسيلان، على انتقاد الشيوعية وكذلك الاستعمار الغربي وفي باندونغ تحدث نهرو ببلاغه عن عدم الانحياز بوصفه وسيلة لتجنب الحرب، وأضاف قائلاً "للحصول على السلام في المنطقة الآسيوية والأفريقية يجب اعتماد سياسات التعايش السلمي وتحاشي التحالفات العسكرية"^(٢).

يتضح من ما سبق أن اتجاه الهند إلى توسيع سياسة عدم الانحياز، كان يهدف إلى تأكيد زعامتها للدول الآسيوية ودول عدم الانحياز، وحتى لا تبدو الهند منعزلة أو محاصرة بعد قيام حلفي سيتو وبغداد اللذين هدفا إلى تضيق الخناق على الدول الحيادية في آسيا مثلما هدفا إلى حصار الاتحاد السوفيتي والشيوعية في الوقت نفسه، واتجهت الهند أيضاً إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي في مواجهة التحالف الأمريكي - الباكستاني، ومع أن سياسة الهند تلك كان لها فوائد واضحة إلا أنها في الوقت ذاته كان لها نتائج سلبية على علاقاتها بالولايات المتحدة، وأدى إلى ظهور مخاوف أميركية من اتجاه الهند إلى المعسكر الشيوعي، لذا أخذت الولايات المتحدة تعيد دراسة سياستها تجاه الهند.

إن تطورات الحرب الباردة وأحداثها كانت تؤثر بوضوح في خط سير السياسة الأميركية تجاه الهند منذ استقلال الأخيرة، ولم يختلف هذا الحال في ولاية آيزنهاور الثانية، ولكن ما يميز هذه

(١) علي صالح عضوية المري، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(2) Nehru's Not of 28 April 1955 Provided Detailed Report on a Bandung Conference, in Sarvepali Gopal, Nehru, Vol. II, P. 238-241; Jawaharlal Nehru, L.C.M., Op. Cit, Vol. 4, P. 149-71

المدة ظهور بوادر تحسن في العلاقات بين البلدين وإقرارهما بوجود سوء فهم متواصل بينهما لطبيعة مجريات الأحداث في العالم ، وهذا ناتج من تضارب المصالح الأميركية مع المبادئ الهندية^(١). ولإجلاء سوء الفهم بين البلدين بدأت سلسلة من زيارات المسؤولين المتبادلة بين الجانبين كان أهمها زيارة دالاس للهند في آذار ١٩٥٦ التي دعا فيها نهرو لزيارة واشنطن، فلبى الأخير الدعوة في السادس عشر من كانون الأول ١٩٥٦، واستقبله الشعب الأمريكي والرئيس إيزنهاور بحفاوة^(٢)، وقد شرح نهرو أسباب انتهاجه لسياسة عدم الانحياز، ووصف الحياد بأنه "بالوقوف بعيداً عن صراع القوى وبصفة خاصة خلال الحرب" ثم أكد على فائدة الحياد الكبرى مستعرضاً الأسباب الهندية لإعلان الحياد التي يعد أهمها اشتراك الهند والصين في حدود مشتركة يبلغ طولها ١٨٠٠ ميل، الأمر الذي جعل إقامة أية إجراءات دفاعية على هذه الحدود الطويلة مكلفة للغاية بالنسبة للاقتصاد الهندي، وهو ما سيؤدي إلى عجز الهند عن رفع مستوى معيشة شعبها وستصبح المجاعة والمرض أخطر من التعرض للتغلغل الخارجي، وأكد نهرو أن أية دولة تشترك في منظمة دفاعية ستضطر إلى تنفيذ المهام المنوطة بها، وهو ما يتعارض مع طبيعة الهند لأنها لن تستطيع مواجهة أعباء ونفقات التسلح الضخمة نظراً لعدد سكانها الكبير، ولمساحتها الجغرافية الشاسعة^(٣). وعلى الرغم من أن محادثات إيزنهاور - نهرو لم تسفر عن اتفاقات محددة ، لكنها عززت احترام الزعيمين ببعضهما، وأسهمت بفهم أفضل لمواقف بلديهما من القضايا الرئيسية في ذلك الوقت، وقد أعجب إيزنهاور بنهرو على الرغم من أنه وجده "شخصية التناقضات غير العادية" واعتقد أن نهرو كان "يريد بصدق مساعدة شعبه وإن يقودهم إلى أفضل مستويات المعيشة"^(٤).

وعلى إثر ذلك، أعلن الرئيس آيزنهاور أن سياسة عدم الانحياز ليست بالضرورة متعارضة مع المصالح الأميركية، وقال: "إن الولايات المتحدة ستستمر بإظهار احترامها لقرارات الدول المحايدة؛ لأنها تكره العدوان وتدين الحروب مثلاً، مما سيقود إلى تكوين روابط من التعاطف والفهم المشترك"، وأوضح أن الحيادية المتحضرة ليست بالضرورة حيادية بين الصحيح والخطأ

(١) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(2) Dennis Kux , Dennis Kux, *The United State and Pakistan 1947-2000*. Sag Publication ,NewYork, 1994., P.140.

(٣) مذكرات آيزنهاور ، المصدر السابق ، ص ٦٨-٦٩.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٠ ؛

Dennis Kux , Op. Cit , P.143.

ولكنها حيادية احترام التحالفات العسكرية وأضاف أن الحياد العسكري لم يؤثر علينا^(١). وأبلغ آيزنهاور مستشاريه في مناسبات عدة انه أيد بقاء الهند على عدم الانحياز وخلال الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي في كانون الثاني ١٩٥٧ أكد ضرورة إعادة النظر في السياسة تجاه جنوب آسيا، موضحاً انه ليس هناك ما يكفي من المال في الولايات المتحدة لدعم الهند إذا ما أصبحت بلداً حليفاً^(٢). خلال ذلك الاجتماع انتقد آيزنهاور سياسة التحالفات ورأى أن التحالف مع باكستان "ربما يكون أسوأ أنواع الخطط وأساء أنواع القرارات التي قمنا بها، وأنه كان خطأ رهيباً"^(٣).

بدا واضحاً أن سياسة الأحلاف الأميركية لم تحقق أهدافها المرجوة على الأقل في جنوب آسيا على الرغم من انحياز باكستان الكامل للكتلة الغربية بناءً على تحالفها معهم، إذ شكلت عبئاً سياسياً واقتصادياً على الإدارة الأميركية وخلق ذلك التحالف هوة واسعة بين الولايات المتحدة والهند وقد أدركت الإدارة الأميركية خطر ذلك رغم توقعها المسبق له ألا أنها لم تستطع أن تتقبل رد فعل الهند، الذي تمثل بالتقارب مع الكتلة الشرقية، لذا سعت الإدارة الأميركية إلى تدارك خطأها والعمل على التقارب مع الهند.

وفي سياق سعيه للحفاظ على تحسن العلاقات الذي حصل خلال ولايته الثانية قام آيزنهاور في التاسع من كانون الأول ١٩٥٩ بزيارة للهند استمرت خمسة أيام، وهو أول رئيس أميركي يزور الهند بعد الاستقلال. وعند وصوله إلى نيودلهي استقبل بقدر كبير من الحماس والترحيب، وحسب كلمات نهرو: "لقد توقعنا ترحيباً عظيماً بالرئيس، لكن الترحيب تجاوز حتى توقعاتنا"^(٤)، وقد تجمهر الملايين في الشوارع لرؤية آيزنهاور، وبحشد يعدّ من أكبر الحشود منذ الاحتفال باستقلال الهند^(٥)، وظهر جلياً النتائج المفيدة لهذه الزيارة بالنسبة للعلاقات بين البلدين، خاصة في ظل التأثير الإيجابي الواسع الذي تركه آيزنهاور في نفوس الشعب الهندي^(٦)، وقد أسهمت تلك الزيارة في تعزيز التقارب الهندي الأميركي، وهذا ما أكدّه نهرو إذ قال: "لم نتمكن من الحصول على أي شيء من بعضنا البعض، لكننا توصلنا للتفاهم، واعتقد أن كلانا على حد

(1) *The New York time*, June 7 1956, Quoted on Khalid Javed, Op. Cit., P.82.

(2) Dennis Kux, Op. Cit., P.154.

(3) Ibid.

(4) Quoted on Dennis Kux, Op.Cit., P.166; Jawaharlal Nehru, L.C.M, Op.Cit, Vol.5, Date. 15 December 1959, P.343.

(5) Jawaharlal Nehru, L.C.M, Op.Cit, Vol.5, 15 December 1959, P.343.

(6) Ibid, P.344.

سواء قد نجح إلى حد ما ... وإنني اعتقد إن هناك المزيد من التفاهم المتبادل بين هذين البلدين الآن^(١).

وعندما غادر آيزنهاور منصبه في كانون الثاني ١٩٦١ تمكن من وضع السياسة الأميركية تجاه الهند في مسار جديد، في المقابل كان هناك ارتياح في الهند لتلك السياسة، وكان نهرو على وجه الخصوص مرتاحاً من موقف آيزنهاور إذ قال: " لقد كان مقدراً ومتفهماً لرغبتنا بالابتعاد عن التحالفات العسكرية وبالفعل فإنه سوف لن يكون خلافاً ذلك"^(٢).

وعندما تولى الرئيس كينيدي *John F. Kennedy* ^(٣) رئاسة للولايات المتحدة عام ١٩٦١ بات واضحاً أن العلاقات الأميركية الهندية ستزداد تحسناً، إذ كان الرئيس الجديد من أشد المساندين لفكرة ضرورة دعم الهند وتقديم مساعدات اقتصادية لها لمواجهة خطر انتشار الشيوعية فقد شارك في رعاية قرار مجلس الشيوخ الصادر عام ١٩٥٨ الداعي لزيادة حجم المساعدات الاقتصادية إلى الهند، وكان من أشد المنتقدين لسياسة الأحلاف العسكرية^(٤) وكان من أبرز سمات سياسته الخارجية تفهمه ودعمه لدول عدم الانحياز، إذ كتب مستشاره ثيودور سورنسن *Theodore Sorrensen* شارحاً تلك السياسة بقوله: "هو لم يصر على أن كل دولة يجب أن تكون شيوعية أو غير شيوعية أو حتى مهتمة بالحرب الباردة ، وقال أن الحيادية هي جزء من تاريخنا لأكثر من مئة سنة، واعتبر تطبيقها محتوم أكثر منه أخلاقي، ويقدر ما كانت تحالفاتنا حماية استقلال وأمن الدول فليس هناك سبب يدعو إلى التقليل من الدول الداعمة لسياسة عدم الانحياز"^(٥) كان كينيدي يكن احتراماً كبيراً لنهرو وعدّه احد أبرز القادة في القرن العشرين وأشار الى أن الهند

(1) *Jawaharlal Nehru, L.C.M, Op.Cit , Vol.5, 15 December 1959, P.343.*

(2) *Quoted on Dennis Kux , Op. Cit ., P.170-171.*

(٣) **جون كينيدي** : ولد في ٢٩ أيار عام ١٩١٧ في ولاية تكساس ، وهو الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة ، تولى رئاسة الولايات المتحدة بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٦٠ التي رشح فيها عن الحزب الديمقراطي، وانتخب للمنصب عن عمر ٤٣ سنة وهو اصغر رئيس أميركي منتخب ، كان صاحب مواقف قوية في مواجهة السوفييت مما أكسبه شعبية واسعة ، اغتيل عام ١٩٦٣ فأكتفت اغتياله غموض كبير حتى الآن، فيما شك بالموساد الإسرائيلي بتدبير الحادث؛ لأنه أصر على تفتيش مفاعل ديمومة والتأكد فيما إذا كانت تحتوي قنابل ذرية أو لا. ادور زاوتر، المصدر السابق، ص ٢٤٤-٢٥١؛ للتوسع ينظر: أمينة داخل النعيمي ، **جون كينيدي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٦١-١٩٦٣** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٨.

(4) *M. Srinivas Chary, The Eagle and the Peacock: U.S. Foreign Policy Toward India since Independence, Greenwood Press. Place of Publication, 1995 , P.114.*

(5) *Khalid Javed , Op Cit ., P.86.*

بعدد سكانها، وإمكاناتها الاقتصادية، وتطلعاتها الديمقراطية تمثل حجر الزاوية في العالم النامي وتستحق الاهتمام الكبير من جانب الولايات المتحدة^(١).

كان واضحاً أن سياسة كينيدي تجاه جنوب آسيا اتسمت بتحول التركيز نحو الهند الذي بدأ بالفعل في مدة أيزنهاور الثانية، وفي حين أن النهج المتبع قد يكون متشابهاً إلا أن التباين في الأساليب المتبعة بين الإدارتين كان واضحاً وكان تحسن العلاقات بين البلدين يسير بخطى حثيثة خلال عهد الرئيس كينيدي خاصة خلال مرحلة الحرب الهندية- الصينية عام ١٩٦٢ واستمر هذا التحسن حتى نهاية عام ١٩٦٣.^(٢)

تأسيساً على ما تقدم يتضح أن السياسة الأميركية تجاه الهند لم تؤدّ إلى تمتين العلاقة مع الهند؛ نظراً لعدم وجود روابط جوهرية تقوي أوامر تلك العلاقة بل على العكس كانت هناك عوائق أمام هذه العلاقات كان معظمها مستعصية الحل مثل قضية كشمير، والتحالف العسكري مع باكستان، وسياسة عدم الانحياز، والنقد الهندي المتكرر لبعض أوجه السياسة الخارجية الأميركية في ظل اندفاع الولايات المتحدة في تطبيق سياسة الاحتواء ضد الشيوعية، إذ كانت بحاجة ماسة إلى دول قوية ولها ثقل في المنطقة لتشكل حاجزاً ضد انتشار الشيوعية في آسيا، لذلك كانت تحاول الضغط على الهند لتتضم إلى المعسكر الرأسمالي، الأمر الذي جعل العلاقات الأميركية - الهندية تتعرض للكثير من التوترات التي تركت بصمات واضحة على طبيعة التواصل بينهما، وكان لطبيعة السياسة الأميركية في المنطقة وتعارضها مع التطلعات الهندية، أثر في توجيه العلاقات إلى منحى خطير . ويلاحظ على العلاقات بين البلدين أنها لم تسر على وتيرة واحدة سواء بالتباعد أو بالتقارب طيلة تلك المرحلة (١٩٤٧ - ١٩٦٤) حيث كانت العلاقات تزداد قرباً أو بعداً وفق تغير المواقف والأحداث وتبعاً لمواقف الهند من أزمت الحرب الباردة، ومن ثم اتسمت العلاقات بالتذبذب والفتور معظم تلك المرحلة .

(1) Dennis Kux , Op.Cit .,P.182.

(٢) سيتم تفصيل هذا الموضوع في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المبحث الثالث: سياسة المعونة الاقتصادية الأميركية للهند ١٩٤٧-١٩٦٠

حاولت الهند منذ استقلالها تحسين اقتصادها الذي كان يعاني من مشاكل كبيرة كان بعضها ناتج من آثار الحكم الاستعماري البريطاني، والبعض الآخر حدث نتيجة تقسيم شبه القارة إلى دولتين، ومما زاد الأمر سوءاً تعرض الهند عام ١٩٥٠ لسلسلة من الكوارث الطبيعية^(١)، التي أدت إلى حدوث نقص كبير في المحاصيل والغلات الغذائية مما هدد بحدوث أزمة غذائية، ولسد النقص كان يستلزم الحصول على مليوني طن من الحبوب الغذائية من الخارج بصورة عاجلة تقادياً لتفشي المجاعة في البلاد، وإنهيار الخطط الاقتصادية التي وضعتها حكومة نهرو للنهوض بالهند وتنمية اقتصادها، وقد حاول نهرو وحكومته تدبير الاحتياجات اللازمة من الحبوب الغذائية بالاعتماد على المصادر المحلية وحدها، لكنهم لم ينجحوا، ومن ثم تقدم عدد من الوزراء - كانوا يميلون إلى المعسكر الأميركي - باقتراح نص على اللجوء إلى واشنطن للحصول على معونة مالية لتمويل شراء مليوني طن من القمح، وبعد جهود مضنية وافق نهرو على مقترحهم، وكان رفض نهرو بسبب تخوفه من استغلال هذا الطلب وجعله أداة للضغط لينحاز إلى المعسكر الغربي، لكن صعوبة الموقف الغذائي دفعه إلى الموافقة على الاتجاه إلى الولايات المتحدة لسد حاجة الهند الملحة من الحبوب، في ظل تزامن هذه المحنة مع معاناة الهند من أزمة مالية، وقد أكد هؤلاء الوزراء على أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها تقديم هذه الكمية من القمح، وطالبوا نهرو بالتخلي عن هجومه المتواصل على واشنطن حتى يمكن الحصول على هذا الدعم لمواجهة هذه الأزمة الشديدة، وانتقدوا أسلوب نهرو في التعامل مع الولايات المتحدة، عقب انتهاء هذا الاجتماع سارع وزير المالية في الحكومة الهندية ديشموخ C.D. Deshmukh^(٢) بإطلاع

(١) اجتاحت الفيضانات والزلازل عدداً من الولايات الهندية خلال هذه المدة، وكما تعرضت ولايات أخرى لموجات متتالية من الجفاف والسيول وهجوم الجراد طيلة عام ١٩٥٠. للمتوسع ينظر:

B. M. Bhatia, India's food problem and policy since independence, Somaiya Publications, India, 1970.

(٢) **ديشموخ:** اقتصادي هندي ولد عام ١٨٩٦ في عائلة ثرية وشديدة التدين، أكمل ديشموخ دراسته الثانوية بالهند بتفوق، ثم تابع دراسته الجامعية في بريطانيا إذ درس في جامعة كامبريدج العلوم الطبيعية علم النبات والكيمياء والجيولوجيا، حصل على جائزة فرانك الذكية في علم النبات. شغل ديشموخ بعد عودته للهند عدة مناصب في الخدمة المدنية، عين في البنك الاحتياطي الهندي عام ١٩٣٩ أميناً للبنك، ثم نائب حاكم للبنك (١٩٤١-١٩٤٣)، بعدها أصبح حاكماً للبنك (١٩٤٣-١٩٥٠). نصب وزيراً للمالية في مجلس الوزراء (١٩٥٠-١٩٥٦). وكان خلال تلك المدة أيضاً عضواً مؤسساً في المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية في نيودلهي، أول معهد يتخصص في دراسة السياسة الاقتصادية المستقلة في الهند انشئ في عام ١٩٥٦ بناء على طلب من

السفير الأميركي في الهند لوي ويسلي هندرسون Loy Wesley Henderson^(١) على تفاصيل هذا الاجتماع^(٢).

وعلى الجانب الآخر كان هناك استياء واضح في واشنطن من سياسة نهرو إزاء الحرب الكورية والتدخل الأميركي فيها، وهجومه الشديد على هذا التدخل، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين^(٣)، ومن ثم حاول الخبراء في وزارة الخارجية الأميركية تفسير الموقف الهندي من السياسة الأميركية، فأشاروا إلى اعتماد علاقات البلدين على نهرو نفسه بصورة كبيرة، وأوصوا بضرورة فهم شخصيته بصورة جيدة، وعدوا مشاعره معادية للولايات المتحدة بصورة كبيرة، وأن هذا العداء يشكل عقبة كبيرة أمام تحسين العلاقات بين البلدين خاصة في ظل تشكيكه بالنوايا والأهداف

رئيس الوزراء جواهر لال نهرو. بعد استقالته ديشموخ من مجلس الوزراء عمل رئيساً للجنة المنح الجامعية (١٩٥٦-١٩٦١). في عام ١٩٥٧، حصل على دكتوراه فخرية في العلوم من جامعة كلكتا. شغل منصب نائب رئيس جامعة دلهي (١٩٦٢-١٩٦٧). وكان أيضاً رئيس ISI (معهد الإحصاء الهندي) ١٩٤٥-١٩٦٤، الرئيس الفخري لجمعية الكتاب الوطني (١٩٥٧-١٩٦٠). أسس مركز الهند الدولي في عام ١٩٥٩ وشغل منصب الرئيس ورئيس المعهد الهندي للإدارة العامة. توفي عام ١٩٨٢. للتوسع ينظر:

C.D Deshmukh, Course Of My Life, The- Centenary Edn, Orient Longman Limited, Hyderabad, 1974.

(١) لوي ويسلي هندرسون: دبلوماسي وسياسي ولد في ٢٨ حزيران ١٨٩٢-توفي في ٢٤ آذار ١٩٨٦ نشأ في ولاية أركنساس ، أكمل دراسته الجامعية في جامعة نورث وسترن، لم يتسنى له المشاركة بالحرب العالمية الأولى كونه كان مصاباً في يده الأمر الذي دفعه للتطوع في صفوف الصليب الأحمر ، بدأ نشاطه الدبلوماسي في وزارة الخارجية الأميركية في عام ١٩٢٢، وبعد جولته الفحصية الأولية في أيرلندا، بدأ التركيز عشرين عاماً على الشؤون السوفيتية والشؤون أوروبا الشرقية ، عين عام ١٩٣٥ قائماً بالإعمال في السفارة الأميركية في موسكو بعد ذلك شغل منصب السفير الأميركي في العراق (١٩٤٣-١٩٤٥)، ثم تدرج في السلك الدبلوماسي فشغل سفير الولايات المتحدة في الهند (١٩٤٨-١٩٥١) وسفيراً في إيران (١٩٥١-١٩٥٤) واستمر بالعمل الدبلوماسي الى أن تقاعد ١٩٦٠. للتوسع ينظر:

H.W. Brands, Inside the Cold War: Loy Henderson and the Rise of the American Empire, 1918-1961 : Oxford University Press, London, 1995.

(2) Robert J. McMahon , *The Cold War on the periphery*, P 75.

(٣) أخضعت الحرب الكورية العلاقات الهندية الأميركية لاختبار قاس. في البداية ظهر أن هناك توافقاً واضحاً بينهما، إلا إن تطوراتها اللاحقة أدت إلى خلاف بين التوجهات الأميركية والهندية. فقد عدت كل من الولايات المتحدة والهند اندلاع الحرب الكورية تهديداً للسلام العالمي وخلال المرحلة الأولى من الحرب دعمت الهند موقف الولايات المتحدة، إلا أن وجهة النظر الهندية بشأن المسألة الكورية باتت تختلف اختلافاً كبيراً عن وجهة نظر الولايات المتحدة بعد معارضة الهند عبور شمال خط عرض (٣٨) ، فكانها الجمهورية الحديثة الاستقلال لم تكن ترغب إن تقحم نفسها في التزام عسكري في الخارج. للتوسع من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ٨٥-٩٨.

الأميركية في آسيا، وأكد هؤلاء المحللون أهميته بالنسبة للهند، وأوصوا بضرورة التعاون معه، وبضرورة تقديم معونة اقتصادية للهند^(١).

وعقب قيام نهرو بالموافقة على التوجه إلى واشنطن للحصول على الحبوب الغذائية قام وزير الزراعة الهندي كنالالي مونشي *Kanaiyalal Munshi*^(٢) بمقابلة هندرسون وطلب الحصول على معونة أميركية مالية لشراء حبوب غذائية لمواجهة الوضع الخطير الذي تعاني منه الهند، وأشار إلى تناقص الاحتياطي الهندي من الحبوب بصورة واضحة، وأوضح مونشي أن هذا الوقت يعد انسب الأوقات لتقديم المعونة الاقتصادية الأميركية للهند، ثم المح مونشي إلى أن حدوث ذلك سيؤدي إلى اتجاه الهند إلى المعسكر الغربي، خاصة إذا ما تمت الاستجابة للطلب الهندي بسرعة سواء كان ذلك في صورة منحة أو حتى قرض، لكنه طلب أن تكون شروط القرض مقبولة، غير أن هندرسون شكك في حديث مونشي وعده مناورة سياسية خادعة لإقناعه أن الهند في مرحلة تحول حرجية يمكن أن تؤثر على سياستها الخارجية، لكن سرعان ما تأكد لهندرسون من تدهور الأحوال الاقتصادية في الهند، والتي كانت تتذر بالخطر بعدما اتضح الموقف الهندي الحرج من خلال نتائج الإحصائيات الاقتصادية التي أجرتها وزارة الزراعة الهندية، التي أكدت سوء الأوضاع الاقتصادية^(٣).

وقد قدمت السفارة الهندية في واشنطن طلباً رسمياً من الحكومة الهندية لوزير الخارجية الأميركي في السادس عشر من كانون الأول ١٩٥٠ للحصول على مليوني طن قمح أميركي لتعرض البلاد لسلسلة من الكوارث الطبيعية، ثم استعرضت الوضع الاقتصادي الهندي، وأكدت على ضرورة تلبية هذا الطلب، نظراً لحاجة الهند الملحة وقتذاك، وقد أبدى اتشيسون تعاطفاً واضحاً

(1) Praveen K. Chaudhry, Marta Vanduzer Snow, P. 332

(٢) كانالالي مونشي: سياسي هندي ولد عام ١٨٨٧ بلدة بهاروش في ولاية غوجارات، درس في الهند وتأثر كثيراً بأفكار غاندي كان مشاركاً نشطاً في حركة الاستقلال الهندية، انضم إلى حزب المؤتمر، و اعتقل عدة مرات، بما في ذلك أثناء إنهاء حركة تحرير الهند عام ١٩٤٢، بعد استقلال الهند، عيّن مبعوثاً دبلوماسياً لشؤون التجارة لولاية حيدر آباد، حيث عمل حتى انضمامها إلى الهند في عام ١٩٤٨. ثم وزيراً للزراعة للمدة ١٩٥٢-١٩٥٣، عين مونشي حاكماً لولاية أوتار براديش من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٧. انشق عام ١٩٥٩ عن حزب المؤتمر ، توفي عام ١٩٧١. للتوسع ينظر:

G. Hatalkar, Munshi, *Kanaiyalal Maneklal (1887-1971)*, VandeMataram. com, <http://www.vandemataram.com/biographies/patriots/munshi>

(3) Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P.74

مع ظروف الهند، وأعرب عن أمله في تجاوز الهند هذه الأزمة ، لكنه أبلغ السفارة بضرورة عرض الطلب على الكونغرس بغية الحصول على موافقته^(١).

وفي هذا الوقت أعدت الولايات المتحدة برنامجاً ضخماً للمعونات الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وجنوبها لمساعدة دول المنطقة على التصدي للمحاولات الشيوعية للسيطرة على السلطة، وتم عرض البرنامج على الحكومة الهندية، إلا أن نهرو رفض انضمام الهند إلى هذا البرنامج لارتباطه بشروط سياسية واقتصادية، غير أن تردي الوضع الاقتصادي للهند أدى إلى قيام عدد من الوزراء الذين يمثلون الجناح اليميني في حكومة نهرو وزعيمهم الوزير باجباي Bajpai المنحاز إلى الولايات المتحدة والغرب وقد مارسوا ضغوطاً على نهرو لقبول المساعدة الاقتصادية الأميركية والتجاوز عن بعض شروطها لخطورة الموقف على الاستقرار القومي للهند، واضطر نهرو إلى الموافقة على قبول المعونة الاقتصادية الأميركية، فأرسل هندرسون لوزارته بهذا التطور في موقف نهرو، وحث هندرسون رؤسائه على التعامل مع طلب القمح الهندي بجدية وحذر من رفضه لما قد يسفر عن هذا الرفض من نتائج عكسية تضر بسياسة الولايات المتحدة الخاصة بآسيا^(٢)، وقد استجاب مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا بوزارة الخارجية الأميركية لنصائح هندرسون وتبنى الطلب الهندي، وقدم ماكغي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، عدداً من المذكرات للوزارة حثتها على الاستجابة لطلب الهند، وحذر من رفض أو تأخير الطلب الهندي، لأن ذلك سيعرض حكومة نهرو للفشل، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى وصول حكومة جديدة، ربما تكون ذات ميول شيوعية، وحذر أيضاً من خطورة النتائج التي ستترتب على رفض إمداد الهند بالقمح، لأنها ستؤثر على الموقف الأميركي في آسيا عامة وليس في جنوبها فقط^(٣).

خلال ذلك لم يكن بوسع إدارة ترومان القيام بأي إجراء سريع لتخفيف حدة الأزمة الهندية، وذلك لانشغالها بالحرب الكورية، ولعدم وجود موارد متاحة تغطي تكلفة مليوني طن قمح أو حتى نصف الكمية، إذ كان ثمن هذه الكمية يقدر بنحو ١٩٠ مليون دولار، ومن ثم كان يجب الانتظار للحصول على أعمادات خاصة من الكونغرس لتمويل هذه الكمية، وقد طال انتظار الحكومة الأميركية، وطال انتظار الهند، رغم ازدياد الأحوال سوءاً، وعندما لم تظهر أية بادرة تشير إلى استجابة الولايات المتحدة للطلب الهندي، قامت العناصر الشيوعية الهندية باستغلال هذا الموقف،

(1) Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P. 75

(2) Ibid.

(3) Ibid, P. 76.

وهاجمت حكومة نهرو، واتهمتها باللامبالاة تجاه تردي الأحوال الاقتصادية للبلاد، وقد أسفر نشاط هذه العناصر عن سيطرتهم على بعض المناطق الريفية، وقد حذر المسؤولون في مكتب شؤون جنوب آسيا من تفاقم الأزمة في الهند بشكل يهدد بسقوطها في قبضة الشيوعية، وأكدوا على ضرورة الحفاظ على قوة واستقرار الهند في هذا الوقت بالتحديد الذي تصاعدت فيه حدة الحرب الكورية^(١).

في غضون ذلك قدم مجلس الأمن القومي في العشرين من كانون الثاني ١٩٥١ بياناً بمقترحاته حول السياسة الأميركية تجاه جنوب آسيا، حذر فيه من فقدان الهند وتركها تتجه إلى المعسكر الشيوعي، الأمر الذي عده البيان فقداناً لآسيا كلها وتهديداً خطيراً للوضع الأمني للولايات المتحدة في ظل عدم تحقيقها نصراً واضحاً في كوريا وسيطرة الصين على التبت ١٩٥١، وانتهى البيان بحث واشنطن على التمسك بالهند لتحقيق التوازن في جنوب آسيا، وأوصى بدعم الحكومة الهندية لكي تتخطى هذه الأزمة^(٢).

لقد كان هندرسون يكرر باستمرار تحذيراته من إصابة الهند بالمجاعة وما سترتب على ذلك من النتائج السياسية والاقتصادية، وأكد تزايد تحرج موقف حكومة نهرو، وحذر من المماطلة في الاستجابة لأنها ستفقد تأثير المنحة على الشعب الهندي، وقد أورد هندرسون عدة نقاط للرد على معارضة الكونغرس المحتملة عند مناقشة الطلب الهندي إذ حث الكونغرس على عدم التأثر بموقف نهرو الخاص بالحرب الكورية، وأوضح أن عدم الاستجابة السريعة لمساعدة الهند سيزيد من النقمة والعداء للولايات المتحدة في المنطقة^(٣).

تحذيرات هندرسون لم تؤد إلى نتيجة مع الكونغرس، الذي تعامل مع الطلب الهندي بلامبالاة واضحة، إذ عد معارضة الهند للتدخل الأميركي في الحرب الكورية تحدياً للولايات المتحدة، وصرح أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس أن اللجنة ستأخذ وقتها للنظر في الطلب الهندي، الأمر الذي أدى إلى غضب واضح في الهند، وفُسّر تجاهل الكونغرس للطلب الهندي على أنه محاولة للضغط على الهند لتغيير موقفها من الحرب الكورية^(٤).

(1) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Memorandum by Mr.J Robert Fluker of the office of South Asia Affairs , 15 January, 1951. P.2085.

(2) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 20 January, 1951, P. 2087 .

(3) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 27 January, 1951, P. 2090.

(4) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the

وإزاء ذلك حاول الفريق الموالي للولايات المتحدة داخل حكومة نهرو وعلى رأسه وزير الداخلية جاكافارتي راجو بالاتشاري *Chakravarti Rajago palachari*^(١) خلال لقائه مع السفير الأميركي هندرسون التأكيد على أن عدم حصول الهند على هذه الحبوب سيخرج موقفه هو وزملاؤه ، وسيتيح الفرصة للعناصر الشيوعية للإيهام أن سياسة واشنطن في الهند تسعى إلى تجويع الشعب الهندي، لأنها لا توافق على السياسة الخارجية للهند، ثم سلم بالاتشاري برقية إلى هندرسون وطلب منه إرسالها إلى واشنطن، أوضح فيها أهمية مساعدة الهند في هذا الوقت الحرج ، مؤكداً أن الاستجابة الأميركية المرضية لحل هذه الأزمة سيكون لها تأثير ايجابي كبير، خاصة في ظل تمسك نهرو بسياسته الخارجية غير المنحازة ، وموقفه من الحرب الكورية^(٢).

نجح اتشيسون في أقناع عدد من أعضاء الكونغرس بالموافقة على طلب القمح الهندي، وقام هؤلاء الأعضاء بتوجيه رسالة إلى ترومان لحثه على تقديم دعمه للطلب الهندي، ومطالبة الكونغرس على توفير الاعتماد اللازم لتمويل هذا الطلب، لمنع حدوث مجاعة في الهند، لأنه يجب فصل الاعتبارات السياسية عن الاعتبارات الإنسانية ، غير أن الموقف المتعاطف من جانب هؤلاء الأعضاء كان يقابله موقف آخر من جانب بقية الأعضاء في الكونغرس، فقد شجب هؤلاء الأعضاء سياسة الهند لعدم تعاونها مع الولايات المتحدة في آسيا، ونقدوا سياسة عدم الانحياز الهندية وانتقادات نهرو لبلادهم، وإضرار ذلك بالأهداف الأميركية في آسيا^(٣).

في غضون ذلك، أرسل هندرسون برقية في الثاني من شباط ١٩٥١ أخبر فيها وزارته بتدهور الوضع في الهند وخروج مظاهرات في بعض المدن الهندية تطالب الحكومة الهندية بالخبز أو تترك موقعها، وحذر هندرسون من محاولة حكومة نهرو الحصول على ما تحتاجه من القمح من

Secretary of State, 28 January, 1951, P. 2092.

(١) **جاكافارتي راجو بالاتشاري**: سياسي هندي ولد عام ١٨٧٨ في عائلة هندوسية متدينة، درس في الهند وتخرج من كلية الفنون عام ١٨٩٤، ثم درس القانون في مدراس وتخرج عام ١٨٩٧، بدأ اهتمامه في الشؤون العامة والسياسة عندما بدأ بممارسة مهنة المحاماة عام ١٩٠٠، بعد انضمام المهاتما غاندي إلى حركة الاستقلال الهندية عام ١٩١٩، أصبح بالاتشاري أحد أتباعه. انتخب رئيساً لولاية مدراس للمدة ١٩٣٧-١٩٣٩، عين من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٧، وزيراً للصناعة والتعليم في الحكومة المؤقتة برئاسة جواهر لال نهرو، ثم أصبح حاكماً لولاية البنغال الغربية للمدة ١٩٤٧-١٩٤٨، أصبح وزيراً للداخلية خلال المدة ١٩٥٠-١٩٥٢، انشق عن حزب المؤتمر بسبب خلافاته السياسية مع نهرو، توفي عام ١٩٧٢، للتوسع ينظر :

R. K. Murthi, C. Rajagopalachari: The True Patriot, Rupa & Co, New Delhi, 2003.

(2) *F.R.U.S, Vol. VI, Part 2, Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 28 January, 1951, P. 2092.*

(3) *Robert J. McMahon, The Cold war on the periphery, P. 92-93.*

موسكو أو بكين^(١). إزاء ذلك قدم اتشيسون مذكرة إلى الرئيس ترومان، طلب فيها ضرورة أن يتم تقديم الحبوب للهند في شكل منحة وليس قرضاً، وإن يكون قرار الكونغرس تحت بند (الطوارئ) ، وطلب من الرئيس ضرورة الإعلان عن دعمه لتقديم معونة طارئة للهند أمام الكونغرس، وبالفعل أرسل ترومان رسالة إلى الكونغرس حثه فيها على ضرورة تقديم الدعم المالي لتمويل طلب الهند، وأشار إلى أن هذه المعونة تأتي في سياق الحرب الباردة لحماية الهند من الشيوعية، وقد حاولت رسالة ترومان المعنونة (أزمة الغذاء الهندية) استغلال الفرصة لمواجهة الشيوعية اقتصادياً، نتيجة لذلك اتسع دعم الرأي العام الأميركي للطلب الهندي، وقدم بعض أعضاء الكونغرس مذكرة للمجلس دعموا فيها الطلب الهندي، فأدى ذلك إلى تقديم لجنة الشؤون الخارجية اقتراحاً في الثامن والعشرين من آذار نص على سن تشريع يسمح بتقديم معونة طارئة للهند ومنحها اعتماد مالي يقدر بـ ١٩٠ مليون دولار لشراء مليوني طن قمح أميركي، وسط اعتراضات العديد من أعضاء المجلس ومطالبة البعض بضرورة وجود مقابل لهذه المعونة^(٢).

لكن لم يتم البت في الطلب الهندي بسبب توقف العمل التشريعي لعدة أسابيع، وقد أثار تأخر الكونغرس في إصدار تشريع المعونة الخاص بالهند قلق المسؤولين الهنود الموالين للولايات المتحدة، وأعرب باجباي هندرسون عن خيبة أمل المسؤولين الهنود بسبب هذا التأخير، وإزاء ذلك أرسل هندرسون بحث وزارته على ضرورة إنهاء هذا التأخير نظراً لاحتمال حدوث مجاعة خطيرة في عدة مناطق في الهند^(٣).

وقد انتهاز السوفيت والصينيون هذا الموقف وعرضوا على الهند تزويدها بما تحتاجه من القمح على أساس المقايضة، لكن المسؤولين الهنود تخوفوا من طلب الصين مواد إستراتيجية، وكما تخوفوا أيضاً من فتح باب التفاوض مع السوفيت والصينيين في هذا الأمر، وفي حال رفض الحكومة الهندية لطلبات موسكو وبكين فإنها ستتعرض لانتقادات حادة من جانب العناصر الشيوعية في الهند ضد الحكومة الهندية، الأمر الذي دفع الحكومة الهندية إلى مطالبة هندرسون

(1)F.R.U.S,Vol.VI,Part 2,Telegram From (Henderson) to (Acheson),2 February,1951,P. 2107-2108.

(2)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Memorandum by the Acting Assistant security of state for Near Eastern South Asia and African Affairs (Barry) to McGhee , 28 March 1951, P.2129.

(3)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram From (Henderson) to the Department of state , 24 March 1951 , P.2130

باستعجال واشنطن للرد على الطلب الهندي حتى يمكن الرد على عروض الصين والاتحاد السوفيتي^(١).

رغم ذلك لم يتم البت في هذه المسألة داخل الكونغرس وهو ما دفع الحكومة الهندية إلى دراسة إمكانية الحصول على الحبوب من الاتحاد السوفيتي والصين في ظل تزايد تدهور الموقف في البلاد بصورة مفرغة، لكن هندرسون حذر المسؤولين الهنود من تأثير ذلك التصرف على واشنطن؛ لأنه سيؤدي إلى اتهام الهند بأنها تحاول إثارة العالم الشيوعي والولايات المتحدة ضد بعضهما بسبب مسألة الحبوب الغذائية، فأوضح المسؤولون الهنود لهندرسون أن الهند اضطرت إلى القيام بذلك بسبب طول مدة مناقشة الكونغرس للطلب الهندي، وعدم اتخاذ أي قرار حتى هذا الوقت، بالرغم من تزايد صعوبة الموقف في الهند بشدة وتعهده كل يوم، ما أجبر الحكومة الهندية إلى التحرك للحصول على الحبوب على وجه السرعة^(٢)، مع ذلك قامت دوائر الكونغرس في السابع من نيسان بصياغة اتفاقية لتقديم معونة غذائية للهند في شكل منحة لا ترد بقيمة ١٩٠ مليون دولار لتمويل شراء مليوني طن من القمح مع تنفيذ الشروط الآتية^(٣):

١- إرسال بعثة من إدارة التعاون الاقتصادي الأميركية (ECA) إلى الهند لملاحظة توزيع الحبوب التي ستقدمها واشنطن للهند ولضمان تنفيذ شروط اتفاقية المعونة الغذائية.

٢- ضرورة توزيع الحبوب الأميركية بدون تمييز للعرق أو للعقيدة أو للمعتقد السياسي.

٣- إيقاف المعونة الغذائية في حالة عدم توافق السياسة الخارجية الهندية مع السياسة الخارجية الأميركية.

٤- يكون للولايات المتحدة الحق في الاشتراك في تحديد وتقرير استخدام الموارد المالية المقابلة التي ستنج عن منح القمح الأميركي للشعب الهندي.

٥- تتحمل الحكومة الهندية تكلفة شحن ونقل الحبوب إليها.

يلاحظ مما سبق أن الشروط الأميركية كانت تهدف إلى استغلال الأزمة الغذائية ليصبح لها نفوذ وسطوة يمكنها من التحكم بالشؤون الإدارية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالهند، ومع أن

(1) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2, Telegram From (Henderson) to the Department of state , 24 March 1951 , P. 2131.

(2) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2, Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 3 April, 1951, P. 2137-2138.

(3) F.R.U.S , Vol . VI, Part 2, Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State , 7 April, 1951 , P. 2139-2140.

مثل هذه الأساليب باتت معروفة في السياسة وواضحة، إلا أن الإدارة الأميركية لم تجد وسيلة أجدى منها لإخضاع نهرو لتحقيق مصالحها في المنطقة.

أبدى نهرو انزعاجاً شديداً من هذه الشروط التي عرضت عليه لإبداء رأي حكومته في اتفاقية معونة القمح قبل تصديق الكونغرس عليها، إذ رأى نهرو أن هذه الشروط تمس سيادة الهند، ومن ثم أعلن رفضه لهذه الاتفاقية^(١).

وإثر ذلك كثف اتشيسون نشاطه داخل الكونغرس للتنازل عن بعض هذه الشروط التي رفضها الهند، وأعلن إمام الكونغرس أن خطر المجاعة في الهند أصبح وشيكاً وعرض العديد من الصور الفوتوغرافية التي التقطت للمناطق التي أصيبت بالكوارث الطبيعية، و أشار إلى التقارير والمذكرات التي أعدتها الوزارة عن هذه الأزمة، و قامت حكومة ترومان بممارسة الضغوط لإنهاء هذا الموقف، ومن ثم عرض مشروع اتفاقية أخرى نص على تقديم ٩٥ مليون دولار أميركي للهند في صورة قرض لتمويل شراء القمح، و ٩٥ مليون دولار كمنحة، على أن إدارة التعاون الاقتصادي تضع شروط السداد فيما بعد، مع وجود بعثة لهذه الإدارة في الهند للإشراف على عمليات توزيع الحبوب^(٢)، عند ذلك أرسل المسؤولون في الخارجية الأميركية يدعون نهرو للقيام بتوضيح موقفه من المعونة الأميركية في بيان عام، والتقى هندرسون بالمسؤولين في الحكومة الهندية، وأوضح لهم الآثار بعيدة الأمد التي ستترتب على رفض نهرو المعونة الأميركية وإن ذلك لن يؤثر فقط على العلاقات الأميركية - الهندية وإنما سيمتد تأثيره إلى الهند نفسها خاصة في ظل الموقف الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه ، وكانت التوقعات تشير الى زيادة حدته^(٣).

لقد أسفرت هذه الجهود عن تنازل نهرو بعض الشيء عن موقفه، ووافق على المشروع الذي نص على الحصول على الحبوب استنادا على أساس أن القرض يتم سداده على شكل مواد أولية مصدرة من الهند، وقد قام باجباي بإبلاغ هندرسون بقرار نهرو بالموافقة قبل إعلانه، وأبلغه أن حكومته ستحاول توفير هذه المواد بقدر الإمكان^(٤)، وفي العاشر من أيار ١٩٥١ أعلن نهرو أمام

(1)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State , 12 April, 1951 , P. 2142-2143.

(2)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Memorandum of Conversation, by Mr. J. Robert Fluke of the Office of South Asian Affairs,18 April, 1951,P. 2147-2148.

(3)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State , 6 May, 1951 , P. 2157-2158.

(4)F.R.U.S , Vol . VI, Part 2,Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 4 May,1951 , P.2155-2156.

البرلمان الهندي قبول حكومته مشروع الكونغرس الخاص بتقديم المعونة الغذائية للهند في صورة قرض، بالرغم من شروط هذا المشروع، وأعلن أن بلاده مستعدة لتوفير المواد الإستراتيجية للولايات المتحدة، لكنه أكد في الوقت نفسه على تمسك الهند بمبدأ عدم توفير أية مواد ستستخدم في الأسلحة الذرية لأية حكومة أجنبية، وقد أقر الكونغرس برنامج المعونة الغذائية للهند في الحادي عشر من حزيران ١٩٥١ وأعرب نهرو عن سعادته بالاستجابة الأميركية للطلب الهندي، وأشار إلى أن ذلك يدل على الكرم والسخاء وهو ما يساعد في تقارب الشعبين بصورة اكبر^(١).

ثم وقع ترومان على هذا القانون الذي عرف باسم " قانون معونة الغذاء الطارئة للهند" في الخامس عشر من حزيران وأعلن ترومان أن هذا النوع من المساعدة "يعد تقليداً من تقاليد الشعب الأميركي تجاه أي شعب مبتلى"^(٢).

وقد حصلت الهند وفقاً لبرنامج المعونة الاقتصادية لعام ١٩٥١ على معونة اقتصادية وقتية عبارة عن منحة قدرها ٥٢,٧ مليون دولار، علاوة على قرض القمح السابق، كانت هذه المنحة أول معونة أميركية تتسلمها الهند ضمن برنامج سنوي مخطط ، ومنذ ذلك التاريخ قدمت الولايات المتحدة معونات اقتصادية للهند بصفة دورية كل سنة بأشكال وكميات مختلفة، وقد قامت بعثة إدارة التعاون الاقتصادي الأميركي في نيودلهي بجهد واضح لمساعدة الهند في تنمية مواردها البشرية والاقتصادية ، بتقديم الخبرات والمهارات اللازمة في مختلف المجالات الفنية^(٣)، ووفقاً لبرنامج النقطة الرابعة الذي حقق نجاحاً ملحوظاً، نظراً للنتائج السريعة التي حققها تطبيق هذا البرنامج في الهند، خاصة في قطاع الزراعة، حتى أن الرئيس ترومان أشاد بهذا النجاح في خطابه أمام الكونغرس في بداية ١٩٥٢، وعدها بادرة تساعد في تطوير العلاقات مع نيودلهي^(٤).

يتضح مما سبق أن الهند ورغم إتباعها سياسة خارجية مخالفة لطموحات ورغبات الإدارة الأميركية إلا أن الأخيرة لم تستبعد الهند من دائرة اهتماماتها، إذ ظلت حكومة واشنطن تعمل على دعم حكومة نهرو للاستمرار في قيادة الهند حفاظاً عليها من السقوط في قبضة الشيوعية، رغم ذلك تصاعدت حدة الخلافات الهندية- الأميركية بسبب سياسة الأحلاف التي انتهجتها الأخيرة في آسيا، وشعرت الولايات المتحدة في عهد الرئيس أيزنهاور بالقلق من اتجاه الهند إلى التقارب مع

(1)Robert J., *The Cold war on the periphery*,Op.Cit.,P.101.

(2)Dinnes Kux,Op.Cit.,P.80.

(3)Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P.103 .

(4)Ibid.

الاتحاد السوفيتي وحصولها على معونات اقتصادية سوفيتية، وخشيت من تعميق العلاقات بين نيودلهي وموسكو بصورة لا يمكن تداركها فيما بعد، خاصة في ظل تضاعف عدد الفنيين السوفيت في الهند بعد بدء العمل في مشروع مصنع حديد بهيلاي، وامتنان الهند للاتحاد السوفيتي بإنشاء ذلك المصنع ولشروطه الميسرة، إذ رأت واشنطن أن هذا التقارب سيؤثر بالسلب على مصالحها في الهند، وسيشكل خطراً واضحاً على سياستها الآسيوية، أو ربما يؤدي هذا التقارب إلى إبعاد الدول الآسيوية الأخرى عن الولايات المتحدة وعن المعسكر الغربي بصفة عامة^(١).

على أثر ذلك عملت الإدارة الأميركية على إحباط تأثير التقارب السوفيتي الهندي من خلال زيادة مقدار المعونة الاقتصادية للهند، وبدأت واشنطن بزيادة تقديم المعونة الاقتصادية للهند لتمويل خططها الخمسية، وبدأ الأميركيون يدرسون طلب الحكومة الهندية للحصول على خمسة ملايين طن من القمح الأميركي عام ١٩٥٤، وقد حظي هذا الطلب بموافقة اللجنة الاقتصادية الأميركية، ووافقت اللجنة على تقديم برنامج معونة للهند خلال العام المالي ١٩٥٥ بقيمة (٢٤,٤ مليون دولار)، تمت الاستجابة لتوصيات السفارة الأميركية في الهند، التي طالبت بتقديم مليون طن قمح أميركي إضافي للهند لمدة عام واحد، وفي المقابل تم الاتفاق مع الحكومة الهندية على عدم قيامها بتصدير أية مواد إستراتيجية هندية (البريل، نترات الثوريوم) للجبهة الشيوعية إذ حذرت واشنطن من تعارض ذلك مع شروط برنامج المعونة الأميركية الموقعة بين البلدين^(٢).

وقد خضعت السياسة الاقتصادية الأميركية تجاه الهند لتأثير الأزمات السياسية التي كانت تظهر بين الحين والآخر، إذ تعرضت العلاقات بين البلدين في صيف عام ١٩٥٥ لأزمة جديدة تمثلت باتهام الهند وكالة الاستخبارات الأميركية بالتجسس^(٣)، وعلى اثر ذلك قرر نهرو في أواخر آب ١٩٥٥ إغلاق جميع المراكز الإعلامية الأجنبية في الهند، وحصر نشاطها في المراكز التابعة للسفارات الأجنبية وفي المكاتب القنصلية، ومن ثم طلب من السفارة الأميركية إغلاق جميع المراكز الأميركية في الهند، ما عدا المراكز التابعة للقنصليات الأميركية في كل من بومباي، وكلكتا، ومدراس، والمراكز التابعة للسفارة نفسها في نيودلهي، ولم يقر نهرو بهذا الإجراء إلا بعد العثور على دليل دامغ على أن نشاط الوكالات الإعلامية الأميركية في الهند يهدد مصلحة وأمن البلد،

(1) F.R.U.S, 1955-1957, Vol .VIII, Briefing Paper Prepared in the Office of South Asian Affairs, 19 January, 1955 ,No. 143.

(2) Ibid.

(٣) للتوسع عن هذا الموضوع ينظر : زينب جبار شرهان، المصدر السابق ، ص ١٨٢-١٨٤ .

وأرسل جون شيرمان كوبر *John Sherman Cooper* ^(١) يبلغ وزارته أنه لا سبيل لتراجع نهرو وحكومته عن قرار إغلاق المراكز الإعلامية الأميركية في الهند ^(٢)، وكان أول رد فعل في واشنطن على هذا القرار هو قيام المسؤولين الأميركيين بطلب اقتراح لخفض مقدار المعونة الأميركية للهند للعام المالي ١٩٥٦ من (٥٠ مليون دولار) إلى (٤٠ مليون دولار)، وذلك رغم معارضة مساعد وزير الخارجية الأميركي هووفر *Hoover* لهذا الاقتراح، وتحذيره من نتائج السلبية على مستوى الاقتصاد الهندي، وقدم العديد من المسؤولين في الخارجية الأميركية أيضاً توصيات بإعادة النظر في هذا الاقتراح، نظراً لوجود عجز كبير في الاعتمادات المالية للخطة الخمسية الهندية مما يتطلب حصول الهند على مساعدات خارجية كبيرة ^(٣)، واستمرت محاولات المسؤولين في السفارة الأميركية في نيودلهي إقناع نهرو باتباع سياسة هادئة تجاه السياسة الأميركية في آسيا حتى يسهل إقناع الكونغرس بالموافقة على منح حكومته مساعدات كبيرة، أعقب ذلك قيام دالاس بزيارة الهند خلال المدة من التاسع-العاشر من آذار ١٩٥٦، بعد حضوره اجتماع لدول سياتو في كراتشي، وقد اجتمع دالاس ونهرو وناقشا التغيرات والتطورات التي طرأت على السياسة السوفيتية الخارجية ^(٤).

وقد أنتجت زيارة دالاس على صعيد العلاقات الاقتصادية، تحصيل المعونة الأميركية التي كانت قد خُصصت لها وفق برنامج المعونة الأميركية لسنة ١٩٥٦، غير أن هذه المعونات لم تكن كافية لمواجهة أعباء الخطة الخمسية الثانية للهند التي كانت ستبدأ في الأول من نيسان عام ١٩٥٦، وقد صاغ السفير الأميركي في الهند كوبر عدة توصيات، وأكد على ضرورة تنفيذها

(١) **جون شيرمان كوبر** : (ولد في ٢٣ آب ١٩٠١ - توفي في ٢٣ شباط ١٩٩١)، دبلوماسي وسياسي أمريكي ولد في ولاية كنتاكي، خدم عضواً في مجلس كنتاكي من ١٩٢٧ إلى ١٩٢٩، التحق بالجيش الأمريكي عام ١٩٤٢، وحصل على الميدالية البرونزية، وبعد انتهاء الحرب انتخب في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٤٨، وفي حكومة ترومان شغل منصب المساعد الخاص لوزير الخارجية أتيشون، وانتخب عام ١٩٥٥ عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي ١٩٥٢، خلال ولاية آيزنهاور عين سفيراً للولايات المتحدة في الهند عام ١٩٥٥، وخلال عمله في الهند حاز ثقة نهرو وعمل على تحسين العلاقات الأميركية - الهندية، وآخر منصب تقلده سفيراً في ألمانيا الشرقية عام ١٩٧٢ - ١٩٧٤، ثم مندوباً بديلاً في الأمم المتحدة عام ١٩٨١. للتوسع ينظر :

Miriam D. Bluestone, Cooper, John S. "In Chester J. Pach. Presidential Profiles: The Johnson Years. New York, 2006.

(2) *F.R.U.S 1955-1957, Vol. V III, Telegram The Ambassador in India Cooper to Department of State 26 August, 1955, P.222.*

(3) *F.R.U.S 1955-1957, Vol. V III, Memorandum of a Conversation, Department of State, 18 November, 1955, P. 296-297.*

(٤) للتوسع أكثر عن هذه الزيارة ينظر : زينب جبار شرهان ، المصدر السابق ، ص ١٩٤-١٩٦ .

لحفاظ على المصالح الأميركية في الهند كان أهمها ضرورة استمرار واشنطن في دعم ارتباطها بالاقتصاد الهندي إلى جانب الدبلوماسية، وضرورة مساندة الهند في المجال الاقتصادي، والقيام بإعادة تقييم برامج المعونة والسياسات الأميركية في الهند، وحذر كوبر من التدخل الاقتصادي السوفيتي بوجه عام في آسيا وفي الهند خاصة والذي سوف يهدف إلى تشويه سمعة الغرب^(١).

وحاول كوبر خلال زيارته لواشنطن في أواخر نيسان ١٩٥٦ مناقشة مسألة المعونة للهند، وقابل المسؤولين في مكتب جنوب آسيا، لكن مشروع المعونة المقترح تقديمه للهند توقف لبعض الوقت بسبب تزايد قلق واشنطن من التقارب القوي الذي بدأ ينشأ بين زعماء دول عدم الانحياز الاتحاد السوفيتي خاصة بعد عقد مؤتمر بريوني في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٥٦، الذي أدى إلى تجدد مخاوف دالاس من سياسة عدم الانحياز، خشية تسببها في تقويض سياسة الأحلاف الأميركية^(٢).

أثناء ذلك كانت الهند تعاني من عجز شديد في النقد الأجنبي الخاص بتمويل خططها الخمسية الثانية، على الرغم من قبولها قرضاً سوفيتياً بـ ١٢٦ مليون دولار وبذلها جهوداً كثيفة لجذب رؤوس الأموال الغربية للاستثمار في الهند لإزالة مخاوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الهند بسبب توسعها في تطبيق الاشتراكية في اقتصادها، ومن ثم توقع المسؤولين الأميركيون اضطراب الهند إلى طلب معونة جديدة من واشنطن خلال زيارة نهرو للولايات المتحدة للمدة ما بين السادس عشر-العشرين من كانون الأول عام ١٩٥٦ بناءً على دعوة أيزنهاور له عقب نجاحه في انتخابات الرئاسة لولاية ثانية^(٣).

وقبيل قيام نهرو بزيارة الولايات المتحدة أرسلت السفارة الأميركية في الهند موجزاً عن العلاقات الأميركية- الهندية أكدت فيه على مدى أهمية تقديم المعونة الأميركية للهند لمساعدتها في خططها الخمسية، وأشارت إلى أن العلاقات الأميركية - الهندية تقف خلال هذه المرحلة أمام

(1) F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Paper Prepared in the Embassy in India, 13 March, 1956, No.158.

(٢) جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ترجمة عبد الرؤوف احمد عمرو ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٢٣.

(3) Dennis Kux, Op.Cit., P.127.

أبواب مفتوحة بعدما كانت تقف أمام مفترق طرق، وإن هناك احتمالاً حدوث تغير في سياسة الهند بسبب تأثير الضغوط الاقتصادية على هذه السياسة^(١).

وكان نهرو عازماً على عرض مشكلة النقد الأجنبي الهندية عند لقائه بأيزنهاور، رغم أنه كان يفضل الحصول على المساعدة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، حتى يتجنب الوقوع تحت أية ضغوط، لكنه اضطر إلى القيام بذلك بعد الضغوط التي مارسها عليه كل من نيرانين راجيفان بيلاي *Narayanan Raghavan Pillai*^(٢)، وكريشنا ماتشاري *Tiruvellore Thattai Krishnamachari*^(٣)، وزير المالية الهندي لعرض المشكلة على الرئيس الأميركي وتوضيح مدى حاجة الهند الملحة للنقد الأجنبي^(٤).

حققت زيارة نهرو للولايات المتحدة نجاحاً ملحوظاً وترك خطابه في التلفزيون الأميركي تأثيراً طيباً لدى المسؤولين، وفي نفوس الشعب الأميركي على السواء^(٥) وأعجب آيزنهاور بشخصية

(١) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٢) **نيرانين راجيفان بيلاي**: سياسي هندي ولد عام ١٨٩٨، حصل على شهادة البكالوريوس باللغة الإنجليزية مع مرتبة الشرف في عام ١٩١٨ من جامعة مدراس، حصل بعد ذلك على منحة الحكومة للدراسة في جامعة كامبريدج. درس فصل في العلوم الطبيعية عام ١٩٢١ وفصل في القانون في عام ١٩٢٢، في المرتين حصل على مرتبة الشرف من الدرجة الأولى، عاد إلى الهند وتقلد عدداً من المناصب في الخدمة المدنية، بعد الاستقلال عين أميناً أول للشؤون الخارجية للهند (١٩٥٠-١٩٥٣)، والمفوض العام للشؤون الاقتصادية والتجارية في أوروبا حتى عام ١٩٥٣، حصل على الدكتوراه الفخرية من جامعة ولاية كيرالا في ١٩٥٣، وكان عضواً مؤسساً في المجلس الوطني للبحوث الاقتصادية التطبيقية في نيودلهي، أول معهد للسياسات الاقتصادية في الهند المستقلة تأسس في ١٩٥٦، هاجر إلى المملكة المتحدة في عام ١٩٦٨ توفي في عام ١٩٩٢، للتوسع ينظر:

Harish Kapur, Foreign Policies of India's Prime Ministers, Lancer Publishers, India, 2009, P.444-445.

(٣) **كريشنا ماتشاري**: رجل أعمال و سياسي هندي ولد عام ١٨٩٩ درس في الهند وتخرج من كلية مدراس المسيحية للاقتصاد، ناضل إلى جانب غاندي منذ عام ١٩١٩ من أجل تحرير الهند، وكان المعروف شعبياً باسم TTK، كان أول وزير للتجارة الصناعة، ثم أصبح وزيراً للمالية خلال المدة ١٩٥٦-١٩٥٨ و ١٩٦٤-١٩٦٦، كما أصبح وزيراً مرة أخرى في عام ١٩٦٢، لأول مرة بدون حقيبة، ثم وزير للتعاون الاقتصادي والدفاع، ووزير المالية مرة أخرى، في عام ١٩٦٤ وأخيراً تقاعد في عام ١٩٦٦ بعد تورطه في عملية نصب واحتيال، توفي عام ١٩٧٤. للتوسع ينظر:

Tiruvallur Thattai, Krishnamachari, Speeches: Second series Publications Division, Ministry of Information & Broadcasting, 1957.

(٤) د. ك. كرانجيا، المصدر السابق، ص ٤١.

(٥) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ٢٠١.

نهر، وبرغبته المخلصة في تحقيق نهضة شعبه، وتوفير مستوى معيشة مناسب له، وعد آيزنهاور ثورة قومية للهند بالرغم من اعتقاد آيزنهاور بتميز شخصية نهر وبتناقضات غير عادية^(١).

في ظل تلك الظروف عملت الخارجية الأميركية على الاستعداد لخوض صراع من أجل المعونة الهندية ، فقامت بتجديد الاقتراح الذي كان قد قدمه مساعد وزير الخارجية الأميركي هوفر في أواخر عام ١٩٥٥ لتقديم معونة واسعة للهند^(٢)، وهو ما أدى إلى ظهور الاستعدادات في مؤسسات الإدارة المختلفة بخصوص هذا الموضوع بدءاً من (CIA) وصولاً إلى السفارة الأميركية في الهند، إذ أكدت جميعها على ضرورة منح الهند ٧٠ مليون دولار كمساعدة تنمية خلال العام المالي ١٩٥٧ لمواجهة العجز في خطتها الخمسية الثانية التي تطلب الحصول على مساعدات خارجية كبيرة، وكرر كوبر تأكيداته السابقة على ضرورة توسيع نطاق المساعدات الأميركية المقدمة للهند، لان الحفاظ على الديمقراطية في الهند يتوافق مع أهداف الأمن القومي الأميركي ويتسق مع هدف السياسة الخارجية الأميركية بمساعدة الدول الديمقراطية الحرة^(٣)، أثناء ذلك كلف السفير الأميركي في الهند اليسوث بنكر *Ellsworth Bunker* ^(٤) بدراسة مسألة المعونة الأميركية للهند، والتنسيق مع الحكومة الهندية لإرسال وفد رسمي إلى واشنطن للتباحث في مسألة المعونة، وفي بداية أيار ١٩٥٧ وصلت بعثة اقتصادية هندية إلى واشنطن برئاسة وزير المالية وعدد من المسؤولين الهنود ، واجتمع المسؤولون الأميركيون مع الوفد الهندي برئاسة مساعد الوزير للشؤون

(1) F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conversation, Department of State , 31 May, 1957, No.165.

(2) Dennis Kux , Op.Cit., P.80.

(٣) نورمان د. بالمر ، المصدر السابق، ص ٣٧٠.

(٤) **اليسوث بنكر** : (ولد ١٩ أيار ١٨٩٤- وتوفي في تشرين الثاني ١٩٨٤) وهو دبلوماسي أميركي تقلد مناصب عدة وهو من عائلة معروفة إذ كان والده مدير شركة التكرير للسكر ، تخرج من جامعة بيل وحصل على شهادة القانون ١٩١٩ ، وخلال الحرب العالمية الثانية التحق بالجيش وعمل رئيساً للجنة الاستشارية في مجلس الحرب، وخلال حكم الرئيس ترومان عين سفير الولايات المتحدة في الأرجنتين ١٩٥١، بعد ذلك أصبح سفيراً في إيطاليا ، وقد عمل خلال المدة من عام ١٩٥٣- ١٩٥٦ رئيساً للصليب الأحمر الأميركي ، وخلال حكم آيزنهاور عين سفيراً في الهند خلفاً للسفير كوبر، وفي حكم جونسون عين سفيراً للولايات المتحدة لدى منظمة الدول الأميركية للمدة من عام ١٩٦٤-١٩٦٦، ومن عام ١٩٦٧- ١٩٧٣ شغل منصب سفير الولايات المتحدة في فيتنام، حصل على وسام الحرية بامتياز مرتين المرة الأولى من قبل جون كينيدي في عام ١٩٦٣ والمرة الثانية من قبل ليندون جونسون في عام ١٩٦٧. للتوسع ينظر:

Howard B. Schaffer, *Ellsworth Bunker: Global Troubleshooter Vietnam Hawk*, Press Books, UNC 2003 .

الاقتصادية السيد ديلون *Dillon* ، ومشاركة السفير الهندي في واشنطن ميهيتا *Mehta* ، الذي أبدى رغبة بلاده وتطلعها إلى مساندة الرئيس أيزنهاور لطلب المعونة للهند، وأعلن الوزير الهندي أن بلاده تتقدم رسمياً بطلب الحصول على المعونة الأميركية، وأكد ديلون على اهتمام بلاده بمستقبل الهند واقتصادها وان المعونات التي تقدمها حتى ذلك الوقت لا تهدف إلا لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقة في الهند، وأكد على اهتمام أيزنهاور بالموضوع وأنه طلب إجراء دراسة حول المشكلة الاقتصادية الهندية، و أشار ديلون إلى أن حكومته تعمل على زيادة الاستثمارات الأميركية في الهند، وأعلن ديلون أن الخارجية الأميركية تساند وتؤيد تقديم معونات إضافية للتنمية في الهند^(١).

في غضون ذلك كان فريق العمل الأميركي المكلف بتقديم دراسة عن الموقف الاقتصادي الهندي قد انتهى من إعداد هذه الدراسة وقدم تقريراً عن مشكلات الهند الاقتصادية للإدارة في واشنطن، وقد حظي هذه التقرير بموافقة جميع المكاتب والوكالات المعنية، لكن لأمر لم يتم عرضه على الكونغرس^(٢).

ونتيجة عدم وجود تحرك فعال لدى الإدارة الأميركية ارتأى السفير بنكر السفر إلى واشنطن في حزيران ١٩٥٧ لمناقشة مسألة المعونة العاجلة للهند، وقابل العديد من المسؤولين الأميركيين في الإدارة ، والخارجية ومجلس الشيوخ، والبيت الأبيض بخصوص هذه المسألة ، وتحدث مع الرئيس أيزنهاور ودالاس، ومع مدير البنك الدولي، واجتمع مع معظم المسؤولين في قسم جنوب آسيا، وقد تفهم أيزنهاور وجهة نظر بنكر وأدرك أهمية الهند بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة طويلة المدى في منطقة جنوب آسيا ، وفي آسيا كلها، وقدر الموقف بصورة جيدة، وأعرب بنكر عن انه أصبح متفهماً لعدم انحياز الهند، لأن حيادها أفضل من انضمامها مباشرة إلى جانب الولايات المتحدة؛ لأنه كان سيؤدي إلى زيادة أعباء واشنطن، وأعباء الشعب الأميركي الذي يدفع الضرائب ، ولم يعط أيزنهاور لبنكر أي وعود بشأن تقديم مساعدات غير عادية للهند، وذلك بسبب وجود خلاف في الكونغرس، ورفض الأخير منح الإدارة أية مخصصات إضافية في هذه المرحلة، بسبب ظهور معارضة قوية داخل الكونغرس لبرامج المساعدات الخارجية بصفة عامة^(٣).

(١) زينب جبار شرهان ،المصدر السابق،ص٢٠٦.

(2)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conversation, Department of State, 31 May, 1957, No.166.

(3)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Letter From the Ambassador in India (Bunker) to

وكانت أول بادرة قبول تجاه الطلب الهندي هي تصريح دالاس أن بلاده ستنتظر بعين العطف للطلب الهندي، خلال ذلك أرسل احد أعضاء لجنة التخطيط الأميركية السيد ماثيوس *Mathews* مذكرة اشتملت على عدد من المقترحات لحل الأزمة الهندية، بجانب عدة تحذيرات من عدم مساعدة الهند في أزمتها الحالية، فأشار ماثيوس إلى أن الجهود التنموية للهند تعد جهود فعالة وواعدة، لكنها تعاني من فجوة كبيرة بين الموارد المتاحة لها والموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الجهود، واقترح ماثيوس القيام ببعض الإجراءات الإضافية ليقوم الفرع التنفيذي لوزارة الاقتصاد الأميركي بتنفيذها في الوقت الحالي ريثما يتم اللجوء إلى الكونغرس، وكان أهم هذه الإجراءات المقترحة : القيام بحث الدول الصناعية الكبرى التي تسيطر الولايات المتحدة على عملها، لتقديم قروض للهند، ثم حذر ماثيوس من فشل الهند في تنفيذ برامج خطتها الحالية، لتأثير ذلك بالسلب على الانتخابات الهندية القادمة لعام ١٩٦١، وخطورة حصول الشيوعيين على مركز متقدم خاصة في ولايات ومدن البنغال، بومباي مثلما حدث أن فازوا في ولاية كيرالا في الانتخابات السابقة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى سيطرتهم على هذه الولايات، الأمر الذي قد يمهد الطريق إمامهم للسيطرة على شبه القارة كلها^(١).

إزاء ذلك استمر بنكر بحث رؤسائه في الخارجية الأميركية بضرورة استغلال فرصة زيارة وزير المالية الهندي كرمشنا ماشاري لواشنطن، وتشجيعهم على توسيع حكومته في مجال الاستثمار الخاص، وتعديل الاتجاهات الاقتصادية الهندية لجذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الخاص^(٢)، وفي أواخر أيلول ١٩٥٧ وصل وزير المالية الهندي إلى واشنطن واجتمع بدالاس وديلون بحضور السفير الهندي في واشنطن، وقد ارجع ماشاري سبب حضوره للولايات المتحدة إلى تصريح دالاس الأخير الخاص بطلب الهند المعونة الأميركية، وان هذا التصريح قد شجعه على الحضور إلى واشنطن لاجراء محادثات بخصوص هذا الأمر ، إلا أن دالاس أوضح لماشاري أن حكومته تواجه بعض الصعوبات المالية خاصة بعد تخفيض الكونغرس الاعتمادات المالية التي طلبتها الإدارة لتمويل صندوق القروض التنموية، لكن دالاس استدرك مؤكداً على سعادته لتقديم المعونة للهند

Frederic P. Bartlett, at London , 27 June, 1957, No.167.

(1)*F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum From Elbert G. Mathews of the Policy Planning Staff to the Deputy Under Secretary of State for Economic Affairs (Dillon), 11 September, 1957, No.172.*

(2)*F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Telegram From the Ambassador in India (Bunker) to the Department of State , 20 September, 1957, No.173.*

على أن توضح موقعها الاقتصادي ومدى حاجتها للمال، ومحاولة طلب اقل مبلغ تحتاجه لتنفيذ خطتها الحالية، وبالفعل قام ماثاري بعرض الموقف الهندي بكل إبعاده، وأوضح ماثاري حرص حكومته على العمل على توطيد علاقاتها الاقتصادية مع واشنطن، وهو ما يتضح من خلال تزايد الصادرات الأميركية للهند في المدة الأخيرة حيث ارتفعت هذه الصادرات من ١٨٧ مليون دولار عام ١٩٥٥ إلى ٤٧٢ مليون دولار حتى منتصف عام ١٩٥٧، ثم تحدث ماثاري عن الاحتياجات الهندية من النقد الأجنبي لسد العجز الذي تعانيه الذي يقدر بمليار و ٤٠٠ مليون دولار، لكنه أوضح أن بلاده لا تتوقع بالطبع الحصول على كل هذا المبلغ من الولايات المتحدة، وإنها تتوقع الحصول على جزء منه، وأعرب دالاس عن ترحيبه بمساعدة الهند، وأكد على عدم وجود أي اعتراض على تقديم هذه المساعدة؛ لأن أحد الأهداف الأميركية هو مساعدة الهند في تنفيذ خطتها الخمسية، رغم اختلاف الحكومتين في معالجة بعض القضايا^(١).

وأسفرت زيارة الوزير الهندي إلى قيام الإدارة الأميركية بفحص طبيعة المتطلبات الهندية، وحجمها ومدى توفر الموارد الأميركية اللازمة لها، وقد أجمعت هذه المستويات على ضخامة المشكلة الهندية، ومن ثم أوصت بمحاولة الحصول على مساعدات أخرى غير أميركية من البنك الدولي، وبريطانيا، وألمانيا الغربية، وخطة كولومبو *Colombo Plan* ^(٢) وكان سبب هذه

(1) F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conversation, Department of State, 25 September, 1957, No.174.

(٢) **خطة كولومبو** : منظمة دولية لمساعدة شعوب جنوب وجنوب شرق آسيا، رسمياً ولدت من مؤتمر الكومنولث لوزراء الخارجية الذي عقد في كولومبو، في كانون الثاني ١٩٥٠. وفي هذا الاجتماع، تم وضع خطة لتوفير إطار يمكن من خلالها تعزيز جهود التعاون الدولي لرفع مستوى المعيشة لتلك الشعوب، ولمدة ست سنوات، وتم تمديد خطة كولومبو عدة مرات حتى عام ١٩٨٠، عندما مُدّدت إلى أجل غير مسمى، وفي البداية كان يطلق عليها "خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والتعاونية في جنوب وجنوب شرق آسيا". وقد نمت من مجموعة من سبع دول الكومنولث - استراليا وبريطانيا وكندا وسيلان والهند ونيوزيلندا وباكستان - إلى منظمة حكومية دولية من ٢٧ دولة، بما في ذلك البلدان غير الكومنولث عندما اعتمدت قانوناً جديداً في عام ١٩٧٧، تم تغيير اسمها إلى "خطة كولومبو التعاونية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ" لتعكس تركيبة موسعة من عضويتها تعزيز ونطاق أنشطتها. وفي السنوات الأولى، شكلت مساعدات خطة كولومبو من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية على حد سواء نقل رأس المال المادي والتكنولوجيا، فضلاً عن تطوير المهارات، وتطوير البنية التحتية كالمطارات والطرق والسكك الحديدية والسدود والمستشفيات والأسمدة النباتية، ومصانع الاسمنت والجامعات ومصانع الصلب، تم تدريب عدد كبير من الناس في وقت واحد لإدارة مثل هذه البنية التحتية و الاقتصادات المتنامية في البلدان الأعضاء عن طريق خطة كولومبو . للتوسع ينظر :

التوصية هو عدم كفاية الموارد المالية المتاحة في هذا الوقت للوفاء بالمبالغ التي تحتاجها الهند في الوقت الذي حدده الوزير الهندي^(١).

وفي أوائل تشرين الأول وصل وزير المالية الهندي ماشاري إلى واشنطن للمرة الثانية خلال مدة وجيزة وقابل أيزنهاور وحثه على تدعيم الطلب الهندي، فأكد له أيزنهاور اهتمام بلاده المخلص بمساعدة الهند، لكن أيزنهاور أشار إلى وجود بعض المشكلات في هذه الوقت بسبب زيادة الأعباء المالية لواشنطن في السنوات الأخيرة، وهو ما أسفر عن وجود نقص في الأموال ، لكن في الوقت نفسه أكد على مساندة إدارته للتطلعات الهندية ، لان نجاح الهند في خططها الاقتصادية يؤثر على العالم كله، ثم حث الرئيس ماشاري على ضرورة مضي الهند في تنفيذ خططها الحالية وأكد ثقته في انتهاء هذه المشكلات^(٢).

وخلال هذه المرحلة كانت الحكومة الهندية تستعد لتنفيذ أوسع خطة للتنمية ، وهو ما ضاعف من تخرج موقفها، ومن ثم أرسلت السفارة الأميركية في الثامن تشرين الثاني ١٩٥٧ في نيودلهي دراسة عن الأوضاع في الهند وكانت هذه الدراسة عبارة عن صورة كاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل الهند، إذ أكدت الدراسة على أهمية الهند بوصفها قوة كبيرة تسهم في الحفاظ على الاستقرار في آسيا وربما في العالم أجمع، وحذرت الدراسة من فشل الهند في تنمية وتطوير اقتصادها وانعكاس ذلك على الولايات المتحدة وحلفائها^(٣).

وأرسل بنكر رسالة إلى أيزنهاور في الخامس عشر من تشرين الثاني ناشده فيها بإصدار قرار يساند فيه منح الهند مزيداً من المساعدات، وأشار بنكر إلى أن هذا القرار سيتربط عليه وقوف جزء كبير من سكان العالم بين الديمقراطية والديكتاتورية، وأكد بنكر على أن نجاح الهند في الاستمرار كبلد ديمقراطي سيجعل بقية الدول الآسيوية التي لا ترتبط بأية كتلة تسير على خطى الهند نفسها ، وأضاف بنكر أن الهند تعد "مغامرة جيدة " وأن الموقف الحالي يعد فرصة حقيقية نادراً ما تتوفر للولايات المتحدة وأنه اذا ما قابلت واشنطن هذه الفرصة "بشجاعة وكرم " فسوف يكون

(1)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum From the Director of the Office of South Asian Affairs (Bartlett) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Rountree), September 30, 1957, No.175.

(2)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conversation, The White House, Washington , 8 October, 1957, No.177.

(3)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Study Prepared in the Embassy in India , 8 November, 1957, No.180.

ذلك مكسباً للشعب الأميركي، بل ومكسباً لأجيال المستقبل، ثم اخذ بنكر يذكر الرئيس بأسباب سقوط الصين في قبضة الشيوعيين، ثم ختم رسالته بتكرار مناشدته للرئيس، وان يتجاوز عن الاختلافات الكثيرة في السياسة الخارجية للبلدين، إذ انه لا ينبغي أن تؤثر هذه الاختلافات في الإستراتيجية الكلية لواشنطن تجاه منطقة جنوب آسيا، ثم أضاف بنكر انه يتمنى أن يكون قرار الرئيس ايجابياً^(١).

وقبل التوجه إلى الكونغرس للحصول على قرض ضخم وطويل المدى للهند، اجتمع دالاس والمسؤولون في الخارجية الأميركية ومسؤولو مكتب جنوب آسيا، مع نائب الرئيس نيكسون لمناقشة هذه المسألة، ومحاولة التغلب على الصعوبات التي تكتنف هذا الطلب التي أبرزها : سياسة الهند المعارضة للولايات المتحدة في الكثير من المواقف، وظهور معارضة من جانب باكستان وتركيا وإيران إذ أن هذه الدول من حلفاء واشنطن، وهي بحاجة إلى المعونات الأميركية بصورة كبيرة، إذ تطرق برنامج التسليح الهندي الى قيام الهند بشراء قاذفات قنابل من بريطانيا بحجة حصول باكستان على هذه القاذفات من الولايات المتحدة^(٢).

وعلى الرغم من إعلان آيزنهاور المساندة لتقديم المعونة للهند لأن ذلك يشجع البلدان الآسيوية الأخرى على الحذو حذوها، إلا أن المسؤولين في الخارجية الأميركية قرروا عدم اللجوء إلى الكونغرس لتقديم الطلب الهندي، بسبب وجود صعوبات تواجه الإدارة الأميركية أمام الكونغرس، واختلاف أعضاء الكونغرس حول هذا الطلب، لذلك قررت الإدارة الأميركية تغطية احتياجات الهند من الأموال لعام ١٩٥٧ من المصادر المتاحة بالفعل، على أن يتم اللجوء إلى الكونغرس في العام القادم، وقدم أبلغ المسؤولين في وزارة الخارجية السفير الهندي ميهاتا بهذا القرار، لكنه تخوف من عدم تنفيذ الإدارة لتعهداتها، وأشار إلى وجود انتقادات مستمرة من جانب الشيوعيين الهنود لوزير المالية الهندي بعد عودته من الولايات المتحدة، واستغلالهم عدم حصول الهند على المعونة الأميركية للترويج للاتجاه نحو موسكو^(٣).

(1)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Letter From the Ambassador in India (Bunker) to the President, 15 November, 1957, No.182.

(2)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conference With the President, Washington, 12 November, 1957 , No.183.

(3)F.R.U.S 1955-1957 , Vol . V III , Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 24 December, 1957, No.184.

وقد حصلت الهند على المعونة الأميركية، وفق برنامج المعونة لسنة ١٩٥٧، وقد بلغ مقدارها ٣٦٤,٨ مليون دولار، وقد قدمت واشنطن للهند جزءاً من هذه المعونة، طبقاً لبرنامج فائض السلع الغذائية الأميركية^(١) الذي طُبّق لأول مرة في آسيا من خلال الهند وكان يقضي بالبيع مقابل العملة المحلية للدولة المتلقية، وقد بلغ مجموع المنح التي لا ترد في هذه المعونة ٩١ مليون دولار، أما القروض فكانت ٢٧٣.٨ مليون دولار وكانت ابرز نتائج المعونة الأميركية للهند لعام ١٩٥٧ هي زيادة عدد الخبراء الأميركيين في الهند، من خلال بعثة المعونة الأميركية الفنية فيها حتى أن عدد الخبراء وصل ٢٠٧ خبير^(٢) وبدأت الإدارة الأميركية تعد لمشروع القرض طويل المدى للهند، فطلبت من الحكومة الهندية إرسال خبراء هنود لواشنطن للتباحث في هذه المسألة ومناقضة تفاصيل المشروع^(٣) الأمر الذي أحدث رد فعل ايجابي في نيودلهي فظهرت السعادة والامتنان على نهرو بعد حصول هذه الإخبار، و أخذت الصحافة الهندية تمتدح الولايات المتحدة^(٤) وأعرب السفير الهندي في واشنطن عن امتنان بلاده لجهود وزير الخارجية دالاس لتقديم المساعدات الأميركية المقرر حصول الهند عليها عام ١٩٥٨، وأكد لدالاس أن حكومته لا تهتم بمقدار المعونة، وإنما "تهتم بالروح التي امتدت إلى الهند"، فأشار دالاس إلى ان واشنطن تساعد الهند لأنها دولة تحاول حل مشكلاتها بالطرق الديمقراطية ، وابلغ دالاس ميهاتا بتعاطف حكومة ألمانيا الغربية مع الأزمة المالية الهندية، ثم وعد دالاس أن هناك مساعدات ألمانية ستظهر قريباً^(٥) وكانت هذه المساعدات بناءً على طلب أميركي تم تقديمه للحكومة الألمانية مشفوعاً بدعم أيزنهاور شخصياً من خلال السفارة الأميركية في بون^(٦).

(١) سمح هذا القانون ببيع الفائض الزراعي الأميركي إلى دول أخرى بشروط ميسرة وكان من الممكن للدول دفع ثمن هذه البضائع بعملة المحلية ، للتوسع ينظر :

Maureen L. P. Patterson , *The South Asian P.L. 480 Library Program, 1962-1968, The Journal of Asian Studies*, Vol. 28, No. 4 (Aug., 1969), P. 743-754

(2) Dennis Kux , *Op.Cit.*, P.80.

(3) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Telegram From the Department of State to the Embassy in India , 10 January, 1958, No.199.

(4) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Telegram From the Embassy of India to the Department of state , 14 January 1958 , P.418-419.

(5) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 17 January, 1958 , No.201.

(6) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Telegram From the Department of State to the Embassy in Germany, 17 January, 1958, No.202.

في غضون ذلك كان السوفيت قد اخذوا يوسعون من برنامج المعونة السوفيتية للهند، وبدأ الخبراء الروس يتغلغلون داخل المؤسسات الهندية الحكومية، وهو ما دفع المسؤولين في الإدارة الأميركية إلى عقد اجتماع في واشنطن في أواخر آب لمدة ثلاثة أيام بالاشتراك مع الدول الأوروبية التي تقدم مساعدات لبرنامج التنمية الهندي بهدف مناقشة المشكلات المالية الحالية للهند، وقد حضر هذا الاجتماع كل من ألمانيا الغربية، وبريطانيا، وكندا، واليابان، وكان الاجتماع برعاية البنك الدولي والولايات المتحدة ، وأسفر هذا الاجتماع عن توفير ٣,٥ مليون دولار للهند لسد العجز في النقد الأجنبي حتى الحادي والثلاثين من آذار ١٩٥٩ ، ووافقت واشنطن تقديم ١٠٠ مليون دولار إضافية من صندوق قروض التنمية و ٢٠٠ مليون دولار أخرى بالإضافة إلى تأجيل السداد لقرض القمح البالغ ٣,٥ مليون دولار خلال هذا العام^(١)، وتم الاتفاق على تأسيس رابطة لمعونة الهند مكونة من الولايات المتحدة والدول الصناعية والرأسمالية المتقدمة تحت إشراف البنك الدولي^(٢) ، وقد أعرب نهرو عن ابتهاجه بهذا القرار وبعد وصول هذه الإنشاء إلى نيودلهي، وتؤكد الحزب الشيوعي من حصول الهند على مساندة أميركية وغربية فعالة لبرنامج التنمية الاقتصادية الذي تنفذه حكومة المؤتمر، قام بحملة دعائية مكثفة في الهند ضد سياسة المعونة الأميركية واتهم سياسة حكومة نهرو بأنها تحاول استغلال العداء بين المعسكرين، وإنها خاضعة لسياسة الغرب بقيادة الولايات المتحدة^(٣).

إزاء ذلك أرسل بنكر في السادس والعشرين من آب ١٩٥٨ إلى الخارجية الأميركية بطلب زيادة الموارد المالية المخصصة للسفارة لمواجهة هجوم الدعاية الشيوعية في الهند، عن طريق نشر تقارير ومقالات صحفية بعدة لغات هندية لتوضيح أهداف المعونة الأخيرة هناك وللرد على الصحف الشيوعية التي تهاجم المعونة الأميركية، وأورد بنكر عدة توصيات لحكومته أهمها ضرورة تقوية الروابط التجارية الهندية مع دول جنوب آسيا وجنوبها الشرقي ، لمواجهة النشاط الصيني في المنطقة، والعمل على زيادة اهتمام العالم الحر بمشكلات الهند الاقتصادية، وضرورة تقديم معونة بنك الاستيراد والتصدير لمساعدة الهند في مواجهة أزمة النقد الأجنبي، وتوسيع برنامج تدريب

(1) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Editorial Not , No,204.

(2) Lawrence K. Rosinger, **India and the United States: Political and Economic Relations.**, Macmillan. Place of Publication: New York, 1960, P.291; N.Dixit, Op.Cit., P.32.

(3) BaldevRajnarayan , **Globalization and Nationalism : the Channing Balance in India's Economic Policy 1950- 2000**, Sag Publication ,NewDelhe,2001,P.105.

الهنود في الولايات المتحدة وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة لان غياب هذا البرنامج سيترتب عليه تدفق سيل خطير من الشيوعيين، وأخيراً المساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي الهندي بوصفها أساس فهم التقدم الاقتصادي الهندي لتحقيق الاستقرار السياسي^(١).

وقد كانت التعهدات المالية الأميركية والغربية، بجانب معونة البنك الدولي تكفي لسداد معظم الاحتياجات الهندية المالية، وخفضت العجز في النقد الأجنبي بصورة واضحة، لكن هذا الوضع كانت له نتائج خطيرة، إذ أن اعتماد الهند بشكل مكثف على المعونة الأجنبية سيترتب عليه تعرضها للإخفاق في تحقيق أهداف خطتها الخمسية الثانية، إذا لم تحصل على هذه المعونات باستمرار، مما سيؤدي بدورها إلى ضعف حكومة نهرو وحزب المؤتمر أيضاً، وتقوية الحزب الشيوعي، وقد أدركت وكالة الاستخبارات الأميركية هذه التهديدات ومن ثم صاغت تقييماً مطولاً عن النتائج السياسية والاقتصادية للخطة الخمسية الثانية للهند، أكدت فيه على أهمية حل أزمة النقد الأجنبي للهند، وأكدت أن الهند ستستمر في حيادها سواء حصلت على المعونة من الغرب أو من الجهة السوفيتية، وقد توقع التقييم الاستخباراتي تجاه الهند إلى زيادة نفقاتها العسكرية إذ اعتقدت أن باكستان تزيد من تعزيزاتها العسكرية، كما توقع التقييم لجوء الهند إلى قبول معونات اقتصادية جديدة من الكتلة الشرقية في حالة عدم كفاية المعونة الغربية لسد العجز في النقد الأجنبي، وهو ما اتضح من خلال قبولها لحوالي ٣٢٥ مليون دولار من الاتحاد السوفيتي، ثم حذر التقييم أن ذلك سيؤدي إلى صعوبة سداد بعض هذه الديون وتمويل الخطة الخمسية الثالثة في الوقت نفسه^(٢).

ودفعت تلك العوامل التي أشار إليها التقييم الاستخباراتي الحكومة الهندية إلى محاولة البحث عن حلول لهذا الموقف، ومن ثم زار وزير المالية الجديد موراجي ديساي Morarji Desai^(٣) واشنطن في الثامن من أيلول ١٩٥٨ والتقى بديلون، لمناقشة الخطة الخمسية الثالثة

(1) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Telegram From the Embassy of India to the Department of state ,August 26, 1958, No.215.

(2) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, National Intelligence Estimate, 2 September, 1958, No,217.

(٣) **موراجي ديساي** : سياسي هندي ولد عام ١٨٩٦ في ولاية غوجارات في أسرة براهمية فقيرة، أكمل تعليمه في الهند ، انضم ديساي الى الكفاح من أجل الحرية بقيادة المهاتما غاندي وانضم إلى حركة العصيان المدني ضد الحكم البريطاني في الهند. وعندما جرت انتخابات مجالس المحافظات في عام ١٩٣٤ وعام ١٩٣٧، انتخب ديساي وشغل منصب وزير المالية. ثم أصبح وزير الداخلية ، وبعد ذلك انتخب رئيساً لولاية بومباي في ١٩٥٢، كانت له

للهند إذ عمل ديساي على إقناع ديلون بأهمية هذه الخطط بصفة عامة لأنها تسعى إلى زيادة الدخل السنوي للمواطن الهندي، وأن الانتقادات الأميركية التي وجهت إليها على أنها خطط صعبة التنفيذ هي انتقادات خاطئة و أشار ديساي إلى أن الحزب الشيوعي الهندي ينتهز أية فرصة تعكس أن هناك بطء في التنمية الاقتصادية الهندية، للهجوم على الحكومة الهندية بقصد إضعاف ثقة الشعب الهندي فيها^(١).

ولم يسفر اجتماع ديساي وديلون عن ظهور وعد بتقديم مساعدات أميركية كبيرة للهند لتمويل خطتها الثالثة، ومن ثم التقى ديساي برئيس بنك التصدير والاستيراد في حضور ديلون أيضاً وعدد من المسؤولين الأميركيين، وقد أثار المسؤولون الأميركيون مسألة الإجراءات التي تتخذها الحكومة الهندية تجاه حقوق الملكية الخاصة في الهند، فأكد ديساي إلى أن تعرض الهند للجفاف خلال تنفيذ الخطة الثانية ، الذي أدى إلى نقص محاصيل الحبوب الغذائية فضلا عن تزايد سكان الهند المستمر سنوياً، كان هو السبب في العجز الذي ظهر في اعتمادات هذه الخطة، وأعرب ديساي عن آماله في تحسين هذه الأحوال خلال الخطة الثالثة، غير أن ديلون أشار إلى أن هناك اعتقاداً سائداً في أوساط الرأي العام الأميركي بأن الهند تعتمد على الاشتراكية بصورة رئيسية، وأعلن ديلون أن الإدارة الأميركية لديها معلومات بشأن سعي الهند لطلب المعونة من الاتحاد السوفيتي لإنشاء مصنع جديد للصلب في حالة عدم حصولها على معونة أميركية من الإدارة الأميركية أو القطاع الخاص الأميركي، لكن ديساي أنكر وجود نية هندية لتنفيذ هذه الفكرة في الخطة الثالثة، وبالرغم من هذا النفي صرح ديلون باستعداد الولايات المتحدة لمناقشة المسؤولين

مكانة مهمة في قيادة المؤتمر، لشخصيته القوية وميوله القومية الحادة ومكافحته للفساد، وكان ديساي على خلاف مع رئيس الوزراء نهرو وحلفائه، وبعد وفاة نهرو برز كمنافس محتمل لمنصب رئيس الوزراء. إلا أن لال بهادر شاستري ، تمكن من إفشال رغبة ديساي في الوصول إلى منصب رئاسة الوزراء. عين ديساي في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في الهند في حكومة انديرا غاندي حتى عام ١٩٦٩ عندما تولت رئاسة الوزراء انديرا غاندي حقيبة المالية ،وبسبب خلافاته مع الأخيرة استقال من الحكومة ، وانشق عن حزب المؤتمر ، وخسر انتخابات عام ١٩٧١ أمام انديرا غاندي، إلا أنه عاد ليحقق نصراً في انتخابات عام ١٩٧٥ التي اتهم فيها انديرا غاندي بالتزوير، أصبح رئيساً وزراء الهند للمدة (١٩٧٧-١٩٧٩)، خسر في انتخابات عام ١٩٨٠، توفي عام ١٩٩٥ عن عمر ناهز ٩٩ عاماً. للتوسع ينظر:

G. S. Bhargava, *Morarji Desai, Prime Minister of India*, Indian Book Company, New Delhi, 1977.

(1) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 8 September, 1958, No.219.

الهنود بشأن احتمال الحصول على معونة أميركية لهذا المصنع في حالة عزم الحكومة الهندية على تنفيذ هذا المشروع مستقبلاً، وإن هذه المعونة قد تكون في شكل أموال مقدمة من القطاع الخاص الأميركي^(١).

في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٩ أوصت السفارة الأميركية في الهند أن تشمل المعونة الأميركية قطاعاً كبيراً من الاقتصاد الهندي على أنه توجه إلى المشروعات التي يمكن أدراك تأثيرها بسهولة، وأيضاً للمشروعات ذات القوة الاقتصادية والتي لها أهمية قومية لدى الهنود، وإن يتم توزيع المشروعات جغرافياً لتحقيق الحد الأقصى من التأثير السياسي والنفسي بين أوساط الشعب الهندي وعلى الحكومة الهندية، وضرورة تواجد الفنيين الأميركيين في المشروعات التي تمولها الولايات المتحدة^(٢).

وقد استجابت الإدارة في واشنطن في الخامس من أيار ١٩٥٩ لتوصيات السفارة في نيودلهي، وبدأت بأجراء مباحثات مع الحكومة الهندية، وقد أرسلت الحكومة الهندية المفوض العام للشؤون الاقتصادية بانيكار نهرو للتباحث مع المسؤولين الأميركيين، وأوضح لهم أن استثمارات هذه الخطة ستصل إلى ٢٠ بليون دولار سوف تخصص ٥ بليون منها لمتطلبات النقد الأجنبي، ثم أشار نهرو إلى أن الهند لا تمتلك أية موارد لهذه المتطلبات، وإن بلاده تحتاج للحصول على ضمانات أميركية بمساعدتها في سد هذا العجز، من خلال الحصول على التزام أميركي طويل الأجل بتقديم هذه المساعدات، فأشار ديلون إلى أن هذا الأمر مرهون بموافقة الكونغرس، فأوضح نهرو أن الاحتياجات الهندية تتراوح بين ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار سنوياً^(٣)، وقد قدمت الإدارة الأميركية طلباً إلى الكونغرس لتقديم معونة طويلة الأجل للهند، وخلال مناقشة هذا الطلب قدم السيناتور جون كينيدي اقتراحاً يقضي بزيارة فريق من الكونغرس دول آسيا وأفريقيا لتقديم دراسة عن الاحوال الاقتصادية لهذه الدول، وطالب بالموافقة على المعونة المقترح تقديمها للهند وفق برنامج متعدد السنوات، وعُضد النائب كوبر - سفير الولايات المتحدة في الهند سابقاً - الطلب الهندي، واتفق مع كينيدي على أهمية الهند، وأهمية تقديم هذه المعونة لها، وقبل الحصول على موافقة الكونغرس

(1) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Memorandum of a Meeting, Indian Ministry of Finance, New Delhi, 9 October, 1958, No.221.

(2) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Telegram From the Embassy in India to the Department of State , 8 January, 1959, No.224.

(3) F.R.U.S 1958-1960 , Vol .XV, Memorandum of a Conversation, Department of State, 5 May, 1959, , No.227.

على الطلب الهندي، كانت الهند قد أصبحت ساحة تنافس بين القوتين العظميين، وحلبة من سباقات الحرب الباردة في المجال الاقتصادي للسيطرة على الهند من خلال برامج المعونة الاقتصادية، بالإضافة إلى التغلغل في المؤسسات الهندية الحكومية، من خلال الخبراء الفنيين، فقد شهدت هذه المرحلة جهوداً سوفيتية حثيثة لتوسيع التغلغل الاقتصادي في الهند، بل وفي جنوب آسيا كله، وهو ما دفع السفارة الأميركية في نيودلهي إلى إرسال تقرير مطول تحذر فيه واشنطن من ما أسمته " حملة سوفيتية منظمة بطريقة فعالة لشن حرب اقتصادية قوية ضد الغرب في الهند" إذ أشار التقرير إلى أن هناك احتمالات قوية لنجاح هذه الحملة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الهندية آنذاك ، وأكد التقرير أن هناك جهود سوفيتية قوية لتقوية حكومة كيرالا ولحسب أكبر تأثير على الاقتصاد الهندي وعلى عملية التنمية الاقتصادية في الهند، وعلى اتجاهات السياسة الهندية، ثم استعرض التقرير السياسة الهندية، وكذلك السياسة الاقتصادية السوفيتية في الهند فذكر أنها تدور حول عدة محاور وتهدف كلها إلى سد بعض الاحتياجات الهندية الملحة، وقد أكد التقرير على أن السوفيت مستعدون لتقديم أي شيء تطلبه الهند لدعم خططها الخمسية الثالثة، ثم أورد التقرير عدة توصيات للحيلولة دون تحقيق أهداف ما سماه "بالهجوم السوفيتي الاقتصادي الجديد في الهند"، أهمها ضرورة قيام واشنطن بالتوسع في برنامج المعونة الشامل المقدم للهند والالتزام بتوفير الموارد المالية لمدة ثلاث أو أربع سنوات وحث الدول الغربية الأخرى على توسيع برامج معونتها المقدمة أيضاً، ومساعدة الهند في محاولاتها للتوسع التجاري في جنوب شرق آسيا أوفي غربها والاستفادة من طموحها في هذا المجال، والاستفادة من تطلعات الهند للقيادة والزعامة في آسيا ورغبتها في التفوق العلمي، ومن طموحاتها في مجال الطاقة الذرية، وتوظيف قدراتها لتحقيق هذه الأهداف، وفي نهاية التقرير أشارت السفارة إلى أن هنالك عدة عوامل مشجعة في الهند لتوطيد العلاقات الأميركية- الهندية أهمها رغبة قطاع كبير من الشعب الهندي من العلماء والمفكرين، والفنيين، وأساتذة الجامعات بضرورة أن تعمل الهند مع كلا الجانبين، وإن تتعلم بالأساليب الغربية والشرقية، وإن لا تقتصر على القوى الشيوعية فقط خلال بنائها نفسها^(١).

ويعكس تقرير السفارة وجهة نظر بنكر القائلة بضرورة أسهام واشنطن في تمويل القطاع العام الهندي، حتى لا تترك المجال أمام الاتحاد السوفيتي لتنمية مصالحه في الهند ، وزيادة نفوذه فيها،

(1)F.R.U.S, 1958-1960 , Vol .XV, Paper Prepared in the Embassy in India , 12 May, 1959, No.228.

وإزاء ذلك تطور الموقف الاقتصادي الهندي وتزايد التغلغل السوفيتي في مختلف المؤسسات الحكومية الهندية ، قدم الآن دالاس مدير المخابرات الأميركية تقريراً عن " مشكلات الهند المالية " خلال اجتماع مجلس الأمن القومي الأميركي في الثامن والعشرين من أيار ١٩٥٩ لمناقشة تقرير المخابرات الخاص بالتطورات العالمية المهمة ذات التأثير على الأمن الأميركي حيث عرض الآن إحصائيات عن الخطط الهندية الخمسية الثلاث، وتحدث عن المخاوف الهندية من تراجع معدل التقدم الاقتصادي أمام الصين الشيوعية، وأشار دالاس إلى نجاح الخطة الخمسية الهندية الثانية بنسبة ٩٠% وأن الخطة الثالثة هي أكثر هذه الخطط طموحاً وإن نجاحها سيؤدي إلى نجاح الهند كدولة ديمقراطية، نظراً لأن جميع مشكلات الهند سببها اقتصادي، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى تقرير المخابرات الأميركية عن حزب المؤتمر، وتحذيره من التآكل التدريجي لهذا الحزب^(١).

ولم تكتف السفارة في الهند بتقريرها التحذيري السابق ، وإنما توجه بنكر إلى واشنطن في أوائل حزيران ١٩٥٩ وظل شهرين يجري المشاورات مع المسؤولين هناك بخصوص التطورات الاقتصادية في الهند، ومحاولة سيطرة السوفيت على الهند اقتصادياً من خلال المجالات الثلاثة التي ذكرها سابقاً (المعونة، والتجارب، والتدريب الفني) وحذر بنكر من ظهور حملة دعائية جديدة في الهند في هذه المرحلة، من خلال توزيع كتب ومجلات تروج للشيوعية وبأسعار رخيصة الثمن على الشعب الهندي^(٢).

وكان أشد ما يقلق بنكر هو مقدرة القادة السوفيت على اتخاذ القرارات و تنفيذها بسرعة وسهولة نظراً لطبيعة الحكم الديكتاتوري في الاتحاد السوفيتي إذ لا يوجد برلمان يحاسب على هذه القرارات أو حتى يقوم بمراجعتها، وهو ما يمنح السوفيت السرعة في التحرك والأداء، وكان اهتمام بنكر الشديد بكل ما من شأنه أن يساعد في تنمية العلاقات الأميركية- الهندية قد جعله يطلب من حكومته تقديم تمويل مالي لإنشاء مصنع صلب جديد في الهند تابع للقطاع العام الهندي، لكن الإدارة رفضت اقتراح بنكر، واقتربت قيام الحكومة الهندية ببناء هذا المصنع ، على أن تقدم لها واشنطن قرضاً للمساعدة في تأسيسه، شريطة أن تقوم إحدى شركات الصلب الأميركية الخاصة بتنفيذه على أساس الربح المشترك أو أن تقدم واشنطن قرضاً لمساعدة الهند في بناء هذا المصنع

(1)F.R.U.S ,1958-1960 , Vol .XV ,Editorial Not, No.230.

(2)F.R.U.S, 1958-1960 , Vol .XV, Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 15 June, 1959, No.233.

على أن تقوم الحكومة الهندية بتحويله إلى القطاع الخاص عندما تسمح ظروف الاقتصاد الهندي^(١).

واقترح أيزنهاور بوجهة نظر بنكر^(٢)، وكانت أولى نتائج زيارة بنكر لواشنطن ولقائه مع الرئيس أيزنهاور، هو حصول الهند على مليار و ٢٧٦ مليون دولار لمشروعات التنمية الاقتصادية، وكان نصف هذا المبلغ منح والنصف الآخر قروض، إذ تم توقيع اتفاقية في الرابع من أيار ١٩٦٠ بين البلدين لتزويد الهند بمبيعات الحبوب الغذائية بمقدار ١,٢٧٦ بليون لمدة أربع سنوات، وقد وقعت هذه الاتفاقية في واشنطن إذ وقع الرئيس أيزنهاور عن الولايات المتحدة ، ووقع وزير الزراعة الهندي باتل Sadashiv Kanoji Patil عن حكومته^(٣).

مما سبق نجد أن كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد نظرا إلى المعونة الاقتصادية على أنها سلاح يمكن استخدامه ضد الجانب الآخر في صراع الحرب الباردة، فقد قدمت الولايات المتحدة اغلب معوناتها للدول التي أظهرت استعدادها للالتزام بالتعاون معها في تنفيذ سياسة الأمن الجماعي، و قدمتها أيضاً للدول التي تشغل مركزاً بارزاً في الإستراتيجية الشاملة للسياسة الأميركية، فضلاً عن أن هدف تلك المعونة في الأساس كان الحيلولة دون اتجاه الدول إلى الشيوعية^(٤)، وهو ما اتضح من ارتباط حجم المعونة الأميركية السنوية التي تلقتها الهند ارتباطاً وثيقاً بعلاقاتها الودية مع الولايات المتحدة ، وموقفها من صراع الحرب الباردة في آسيا، إذ كان من أهم العوامل التي أدت إلى حصول الهند على قدر ضئيل من المعونة الأميركية في المدة ١٩٥٠-١٩٥٦ تمسكها بسياسة عدم الانحياز بقوة، وموقفها المعارض للولايات المتحدة في الحرب الكورية مما أدى إلى سيطرة سوء الفهم والشكوك في العلاقات بين البلدين خلال تلك المرحلة، ثم ارتفع مقدار تلك المعونة خلال السنوات الخمس التالية ليصل إلى نحو أربعة إضعاف المتوسط السنوي للمعونة التي حصلت عليها الهند في المرحلة السابقة، وكان ذلك تبعاً لتزايد أهمية الهند بالنسبة للمصالح الأميركية في آسيا في تلك المدة، وأيضاً بسبب ظهور تغير نسبي في السياسة الأميركية تجاه سياسة عدم الانحياز الهندية ، وبعد رسوخ مبادئها، واتضح معالمها، وتمسك معظم الدول الحديثة

(1)F.R.U.S, 1958-1960 , Vol .XV, Letter From the President's Special Assistant (Randall) to the Under Secretary of State (Dillon) , 1 July, 1959, No.236.

(2)F.R.U.S ,1958-1960 , Vol .XV,Memorandum of Conversation Between the President and the Ambassador of India (Bunker) white House , 25 April, 1960 , No.256.

(3) F.R.U.S ,1958-1960 , Vol .XV ,Editorial Not, No.257.

(4)Dennis Kux, Op.Cit , P.82.

الاستقلال بها ، وفوق كل ذلك كانت تلك المرحلة قد شهدت بداية تدفق المعونة السوفيتية للهند^(١) أما الموقف الهندي من المعونة الأميركية فقد كان فيه التناقض واضحاً فرغم تمسكها بعدم الانحياز، ورفضها الارتباط بأية اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة ، لكنها أخذت تسعى بخطى حثيثة طيلة الوقت للحصول على اكبر قدر من المعونة الأميركية.

(1)Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery*, P.95.

المبحث الرابع: سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاعات الهندية الخارجية

تعد نزاعات الهند مع جارتيها باكستان والصين من أبرز النزاعات التي خاضتها في عهد نهرو، و كانت مشكلة إقليم "غوا" بين الهند والبرتغال إحدى المشكلات الدولية الناتجة عن الحقبة الاستعمارية التي شهدتها الهند.

تدخلت الولايات المتحدة في تلك النزاعات وفقاً للسياسة الأميركية التي اقتضت دوماً التدخل في المواجهات الآسيوية المختلفة، لتكون واشنطن هي الطرف الثالث المرجح للتوازن في تلك النزاعات، الأمر الذي جعل هذه النزاعات تتأثر كثيراً بانحياز واشنطن إلى هذا الجانب أو إلى ذاك سواء كان هذا الانحياز بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، إذ تدخلت الولايات المتحدة في النزاع الهندي-الباكستاني حول ولاية كشمير، وفي النزاع الهندي-البرتغالي حول إقليم "غوا" و النزاع الهندي-الصيني حول منطقة الحدود الشمالية الشرقية المشتركة بين الدولتين، وكان ذلك وفقاً لاتجاهات السياسة الأميركية الآسيوية، فقد تتحاز لأحد طرفي النزاع أو تمتنع عن التدخل لبعض الوقت لتحقيق ضغوط معينة، وقد تميز التدخل الأمريكي في النزاعات الهندية الخارجية أنه ظل محصوراً في نطاق الجهود الدبلوماسية والسياسية فقط، ومن هذا المنطلق تدخلت الولايات المتحدة في النزاع الهندي-الباكستاني حول ولاية كشمير، الذي ظل يهدد استقرار المنطقة باحتمال اشتعال الحرب بين الجارتين الآسيويتين في أي وقت.

أولاً: السياسة الأميركية تجاه النزاع الهندي-الباكستاني حول ولاية كشمير
تعد مشكلة كشمير من إفرازات الصراع الطويل بين المسلمين والهندوس التي جاءت نتيجة مخلفات المستعمر البريطاني، فقد بدأت هذه المشكلة مع تقسيم شبه القارة الهندية، إذ رغبت كل دولة من الدولتين في ضم هذه الولاية إليها^(١) وسرعان ما اندلعت الحرب بين البلدين بعد مدة وجيزة من إعلان الاستقلال، إذ أعلنت الهند ضم الولاية إلى الاتحاد الهندي، لتندلع بعدها أول حرب بينهما في تشرين الأول عام ١٩٤٧ واستمرت حتى كانون الثاني عام ١٩٤٩، وخلال ذلك اتجهت

(١) تناولت العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية العراقية قضية كشمير بتفاصيلها وجوانبها المختلفة للتفصيل عن هذا الموضوع، ينظر: محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥؛ عصام عبد الغفور عبد الرزاق، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية ١٩٤٧-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع (الهندي الباكستاني)، دار الفراهيدي، بغداد، ٢٠١١.

الهند إلى الأمم المتحدة لحل المشكلة، فقدمت شكوى ضد باكستان أمام مجلس الأمن الدولي متهمة إياها بالعدوان على أراضي هندية، وطلبت من مجلس الأمن التدخل لإجبار باكستان على سحب قواتها من كشمير، فصدر مجلس الأمن قراراً بتكوين لجنة تابعة للأمم المتحدة مكونة من خمسة أعضاء سميت لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان *United Nation Commission on India and Pakistan (UNCIP)* لدراسة المشكلة وكانت الولايات المتحدة احد أعضاء تلك اللجنة، وقد أصدرت تلك اللجنة قراراً في آب ١٩٤٨ تضمن ثلاثة بنود وهي : وقف إطلاق النار بين الجانبين، توقيع اتفاقية للهدنة بين الدولتين، إجراء استفتاء لتقرير مصير الولاية وفقاً لرغبة الشعب الكشميري^(١).

وظلت الأمم المتحدة تحاول حل هذا النزاع منذ عام ١٩٤٨^(٢)، لكن المشكلة دخلت ضمن صراع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وكان للولايات المتحدة دور في محاولة إيجاد حل لها من خلال علاقاتها بكل من الهند وباكستان، علاوة على كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن^(٣)، و كان للاتحاد السوفيتي دوره أيضاً في هذه القضية من خلال صداقته للهند التي بدأت في منتصف الخمسينيات ورفضه لانضمام باكستان للأحلاف العسكرية الغربية الموجهة ضده وضد حلفائه^(٤).

مرت السياسة الأميركية تجاه مشكلة كشمير بثلاث مراحل ظلت تحكمها خلالها مقتضيات الحرب الباردة وهي أولها : مرحلة عدم الانحياز لأي من الدولتين، وكانت تلك السياسة نابعة من السياسة الأميركية تجاه شبه القارة الهندية بصفة عامة، التي اتسمت بعدم إعطاء المنطقة أولوية

(١) للتوسع ينظر: كاظم هيلان محسن السهلاني ، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع (الهندي الباكستاني)، للتوسع أكثر عن أهمية كشمير بالنسبة للهند ينظر: محمد عبد العاطي ، كشمير نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد ٥١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

(٢) للتوسع عن دور الأمم المتحدة في قضية كشمير ينظر : كاظم هيلان محسن السهلاني، دور الأمم المتحدة في قضية كشمير ١٩٤٩-١٩٦٥، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٢، مركز الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

(٣) ينظر : زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ١١٥-١٤١، ١٨٧-١٩٣؛ سامح غالي، ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية-الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول- ١٩٩٧، ص ١٥٥.

(٤) للتوسع عن الموقف السوفيتي من قضية كشمير ينظر:خولة طالب لفته، العلاقات الهندية السوفيتية ١٩٤٧-١٩٦٤ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٦، ص ١٦٦-١٧٢.

في سلم اهتماماتها في تلك المرحلة، نظراً لتركيز الاهتمام الأميركي على أوروبا الغربية، وثانيها : مرحلة تأييد الموقف الباكستاني سواء من خلال تقديم الدعم والمساندة الدبلوماسية والسياسية داخل الأمم المتحدة، أو خلال مدة عرض القضية على المنظمة الدولية، أو عن طريق التدخل المباشر بالوساطة الأميركية لدى الجانبين، وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية التقارب الأميركي - الباكستاني الأمر الذي أدى إلى اعتقاد بعض المحللين السياسيين الأميركيين بأن هذا التأييد هو بسبب عدم تحالف الهند مع الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة^(١). أما ثالثها : مرحلة السعي بجدية لحل المشكلة، والعمل على التوفيق بين وجهتي نظر طرفي النزاع وتشجيعها على حل المشكلة، وقد ارتبطت هذه السياسة بمرحلة شهدت فيها العلاقات الهندية الأميركية تحسناً كبيراً، ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالعدوان الصيني على الحدود الهندية ، وقد سارت السياسة الأميركية تجاه قضية كشمير في اتجاهين متوازيين من خلال العمل مع الأمم المتحدة والقيام بدور الوساطة بين البلدين^(٢).

ورغم أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس ترومان حرصت على عدم إظهار نفسها متحيزة لأي من الطرفين، لكنها في النهاية فشلت في ذلك، بسبب امتعاض الهند ونقدها سياستها، خاصة مواقف المندوب الأميركي في الأمم المتحدة وارن أوستن *Warren Austin*، وقد برز الدور الأميركي في قضية كشمير بعد إن أيد مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن المقترح الباكستاني بتوسيع نطاق المناقشات المتعلقة بالنزاع حول كشمير ليشمل سائر المشكلات الهندية - الباكستانية الأخرى، و تحويل قضية كشمير إلى النزاع الهندي الباكستاني، وفند أوستن الاعتراض الهندي القائم على عدم خلط قضايا جوناغاد وحيدر آباد^(٣) مع قضية كشمير وادعى أن النقاش في

(١) ينظر : زينب جبار شرهان ، المصدر السابق، ص ١١٥-١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧-١٩٣.

(٣) **جوناغاد وحيدر آباد** : حافظت بريطانيا على علاقات هيمنة في ٥٨٤ إمارة هندية تقوم بالإشراف على شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية بها، وقد أشارت بريطانيا عشية التقسيم على هذه الإمارات أن تنضم إلى الهند أو باكستان، وفقاً لرغبة الجماهير في كل إمارة، غير أن ثلاث إمارات لم تتخذ قراراً بهذا الشأن في ١٥-٨-١٩٤٧م، وهي: (حيدر آباد، جوناغاد، كشمير). ثم قرر حاكم جوناغاد المسلم أن ينضم إلى باكستان رغم وجود أغلبية هندوسية في الإمارة؛ وأمام معارضة هذه الأغلبية لقرار الحاكم، دخلت القوات الهندية الإمارة وأجرت استفتاء انتهى بانضمامها إلى الهند، ونفس الشيء حدث بالنسبة لحيدر آباد، حيث أراد حاكمها المسلم أن يظل مستقلاً بإمارته، غير أن الأغلبية الهندوسية لم تقر خطوته هذه، فدخلت القوات الهندية الإمارة بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٤٨م، وهو ما جعلها تنضم إلى الهند.

K.Sarwar Hasan: Pakistan and United Nations, Manhattan Publishing Company, New York, 1960 , PP 80 84 ;

مسألة كشمير لم يستبعد النظر في كل المسائل الأخرى ذات الصلة بما في ذلك جوناغاد^(١)، رغم ذلك لم تطعن الولايات المتحدة بشرعية إضافة كشمير للهند واعترفت بالسيادة الهندية على كشمير، بوصفها الممثل عنها في مجلس الأمن^(٢).

وخلال المناقشات في مجلس الأمن امتنع ممثل الولايات المتحدة عن عد باكستان معتدية وواصل التأكيد على أن ادعاء الهند غزو باكستان أراضي كشمير لا يشكل من الأعمال العدائية، ومن جهة أخرى انتقد مندوب الولايات المتحدة بحدة المندوب الهندي لمطالبته بطرد " الغزاة من كشمير"، والطلب من باكستان عدم مساعدتهم، إذ أكد أن محاولات الوفد الهندي إقناع مجلس الأمن باتخاذ تدابير حازمة ضد باكستان "سيفسر أن مجلس الأمن حليف للهند في الحرب"^(٣).

أثار موقف الولايات المتحدة استياء الهند، وانتقده العديد من الساسة الهنود، مستغربين من تناقض الموقف الأميركي، وقد وصف الساسة الهنود الموقف الأميركي بأنه منحاز وغير عادل^(٤) وأعلن نهرو رفضه للتدخل الانكلي _ أميركي في القضية ووصفهم بالمطفلين^(٥)، وخلال لقائه مع الرئيس ترومان في تشرين الأول ١٩٤٩ لم يدخر نهرو جهدا في الدفاع عن موقف الهند، إذ أخذت قضية كشمير جزءا كبيرا من المحادثات بينهما، وقد أيد نهرو الرئيس ترومان بضرورة إيجاد حل لهذه القضية، إلا إنهما لم يتفقا بشأن التفاصيل^(٦).

وقد أرادت الولايات المتحدة التعرف على وجهة نظر شعب كشمير وقيادته في الصراع بين الهند وباكستان حول ولايتهم فقام سفير الولايات المتحدة في نيودلهي لوي هندرسون بزيارة مدينة سرينجار عاصمة كشمير حيث التقى في التاسع والعشرين من ايلول ١٩٥٠ مع الشيخ عبد الله^(٧) رئيس

طاهر أمين ، السياسة الهندية في كشمير، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد، باكستان، العدد ٢٣٧، السنة الخامسة، ١٨ تموز ١٩٩٤، ص ١٦ و ١٧. للتوسع ينظر كاظم هيلان محسن ،كشمير دراسة سياسية، ص ١٠٦-١١٦ .

(1) A.Appadorai and M.S. Rajan ,Op.Cit., P. 219.

(2) Ibid.

(3) Quoted in ,-----Ibid, P. 219,p.221.

(4) Ibid,P.220.

(٥) كاظم هيلان محسن ، دور الامم المتحدة ،ص ٩٢.

(6) F.R.U.S., 1949,Vol. VI, Memorandum of the Conversation by Secretary of State Acheson,13 October 1949, in P. 1751.

(٧) الشيخ عبدالله: ولد عام ١٩٠٥ في قرية سواره بالغرب من سريناجر من أسرة براهمانية الجذور اعتنقت الإسلام في أواخر القرن الثامن عشر ، تلقى تعليمه الديني على يد الشيخ الصوفي مبارك شاه تمكن محمد عبد الله من إكمال دراسته في جامعة عليكرة الإسلامية بالهند، وبعد حصوله على درجة الماجستير عاد ليعمل مدرسا للعلوم

الحكومة الكشميرية^(١) المؤقتة ومعظم زعماء كشمير، واستمع الى وجهة نظر واحدة لهؤلاء جميعا وهي استقلال كشمير عن كل من الهند وباكستان كحل للصراع بين الدولتين، وقد اقتنع السفير الأميركي بوجهة النظر هذه وبعث بها ببرقية الى وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن^(٢).

وسرعان ما أصبح الموقف الأميركي من كشمير من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الأميركية تجاه الهند، وأرسل السفير هندرسون يحذر وزارته من تزايد حدة التوتر بين نيودلهي وواشنطن مع مرور الوقت، إذا ما استمرت واشنطن في التمسك بموقفها من القضية داخل الأمم المتحدة^(٣).

وكان سبب رفض الهند التدخل الأميركي في المشكلة يعود إلى اعتقادها بضرورة حل المشكلة في إطار ثنائي بين الدولتين المعنيتين، لأن تدويل المشكلة يسمح بوجود نفوذ أجنبي في المنطقة^(٤)، لذا استاء نهرو من موقف الولايات المتحدة وتدخلها في المشكلة، واعتقد أنها أصبحت تتحاز لباكستان علناً، وأرجع سبب توتر الموقف إلى السياسات الأميركية المؤيدة لباكستان؛ لان الدعم الأميركي شجع قادتها إلى الميل إلى حرب^(٥)، وكان نهرو يقصد بذلك حصول باكستان على قروض ومنح أميركية في أعقاب استقلالها، خاصة وان بعض هذه المنح كانت لتدريب الجيش الباكستاني^(٦).

في المدرسة الثانوية العليا في مدينة سرينجار. عام ١٩٣٠ انخرط الشيخ عبد الله في المسار السياسي، وفي تموز ١٩٣١، أسس "المؤتمر الإسلامي" للتعبير عن رغبة الأغلبية السكانية في كشمير في الحرية والعيش الكريم.. انتقل الشيخ نقلة مهمة في توجهه إلى سكان كشمير حينما غير في عام ١٩٣٩ مسمى المؤتمر "الإسلامي" إلى "المؤتمر القومي" لمغازلة باقي الديانات في كشمير من الهندوس والسيخ والمسيحيين، وأعرب على الملأ قائلاً: "عقيدتي مع جناح، وقضيتي مع نهرو". للتوسع بنظر:

Syed Taffazull Hussain, Sheikh Abdullah-A Biography: The Crucial Period 1905-1939, Wordcity Company, U.S.A, 2009.

(١) قامت حكومة الشيخ عبد الله بأجراء الانتخابات في في ايلول وتشرين الاول ١٩٥٠ لاختيار الجمعية التأسيسية للولاية. وأسفرت نتائج هذه الانتخابات عن الفوز الكامل للمؤتمر الوطني بقيادة الشيخ عبد الله بجميع مقاعد الجمعية البالغة (٧٥) مقعد.

Howard B. Schaffer, The Limits of influence America's Role in Kashmir, Brookings institution press Washington, D.C. 2009, P. 30.

(2) F.R.U.S, Vol.V, Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 29 September 1950, P.1433.

(3) F.R.U.S, Vol.V, Telegram The Ambassador in India (Henderson) to the Secretary of State, 7 June 1951, PP.2167-2168.

(4) S.I. Poplai and Phillips Talbot, *India and America a Study of Their Relation*, New Delhi, 1960., P Cit. , P.89

(5) S.I. Poplai and Phillips Talbot, Op.Cit. , P.89.

(٦) علي صالح عضيبه المري، المصدر السابق، ص ٣٤.

وبعد تولى أيزنهاور الإدارة الأميركية، كان النزاع قد وصل الى طريق مسدود، وحذر دالاس الرئيس من أن الحرب الهندية _ الباكستانية حول كشمير "لم تكن احتمالا بعيدا" وان التقسيم على ما يبدو هو الحل الوحيد الذي تتوفر له فرصة النجاح، وبعدما قام دالاس برحلة إلى دول في أوربا وآسيا التي مهدت الطريق لانضمام باكستان إلى التحالف الغربي، وفي الاجتماع الذي جرى مع نهرو في نيودلهي، أحيا دالاس مقترح التقسيم، إذ اخبر دالاس رئيس الوزراء الهندي أن تقسيم كشمير سيكون الحل الأمثل، وأشار إلى أن الاستفتاء في مرحلة ما بعد الحرب "يثير العاطفة كثيرا" وقد فشل في حل النزاع بشكل أمثل، فوافق نهرو على رأي دالاس بأن الاستفتاء ليس هو الحل المرغوب فيه، معلقا بأنه يريد "تسوية نزاع كشمير على أساس خط وقف إطلاق النار الذي أعلن في عام ١٩٤٩ مع تعديلات طفيفة"^(١) ، ويبدو أن نهرو كان يفكر في تقسيم الولاية استنادا الى الوضع الراهن، إذ أن ذلك من شأنه أن يسمح للهند بالحفاظ على وادي كشمير، وكان هذا هو الهدف الحقيقي للهند رغم أن موقفها الرسمي تمثل في أن الولاية جزء لا يتجزأ من الهند، لاسيما وان نهرو كان يعرف بالتأكيد عندما التقى دالاس أن التقسيم المعرف على هذا النحو سوف لن يكون مقبولا بالنسبة الى باكستان^(٢).

وبالفعل عارضت باكستان فكرة التقسيم ، لذا تراجعت الإدارة الأميركية عن فكرتها^(٣)، وفي برقية لدالاس ذكر أنه ليس متفائلا إزاء تطورات قضية كشمير، ودعا لأن تقوم الإدارة الأميركية بممارسة "الضغط الهادئ" على نهرو ليقوم بالتحرك لحلحلة أزمة الصراع حول كشمير^(٤).

شكلت زيارة دالاس نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة ليس تجاه قضية كشمير وحسب، بل إزاء سياستها في منطقة جنوب آسيا عامة وباكستان خاصة، إذ أنها مثلت بداية التحالف بينهما، الأمر الذي انذر ببداية مرحلة جديدة من العلاقات مع الهند، تميزت بتصعيد التوتر في العلاقات بينهما، الأمر الذي انعكس على موقف الولايات المتحدة من قضية كشمير. رغم ذلك واصلت الإدارة الأميركية محاولاتها لحل قضية كشمير عقب رد فعل نهرو تجاه الاتفاقية الأميركية _ باكستانية، إلا أنها خلصت إلى أنها لا يمكن أن تفعل شيئا يذكر للمساعدة في نقل المسألة نحو التسوية، واعترفت أنها أصبحت عبر المنظور الهندي جزءاً من المشكلة وليس عوناً

(1)Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 36.

(2)Ibid.

(3)Ibid.

(4) F.R.U.S 1952-1954,Vol.IX:II , *Telegram The Secretary of State to the Department of State*,May 26, 1953, P.147.

على حلها ، ورأى العديد من صنّاع سياسة الولايات المتحدة أن إحالة المسألة إلى مجلس الأمن سيكلفها تكاليف كثيرة في مقابل فوائد قليلة، لكن الباكستانيون كانوا حريصين على إبقاء قضية كشمير على جدول أعمال مجلس الأمن، وقد بحثت إدارة أيزنهاور عن سبل للوقوف مع حليفها الجديد على الرغم من معرفتها أن تصليب الموقف الهندي الذي أصبح زاد كثيراً من أي وقت مضى سيدين أي جهد جدي تقدمه أو تؤيده^(١).

أن الإدارة الأميركية في تلك المرحلة الحرجة من علاقتها مع الهند لم ترغب في زيادة التوتر بينهما، على الرغم من تأييدها باكستان، وذلك لإدراكها خطورة الأوضاع وإمكانية زيادة التقارب الهندي مع الكتلة الشيوعية إلى مدى لا يمكن الرجوع عنه، فكشمير قضية حساسة للهند وباكستان، وكان أي موقف من الممكن أن يؤثر بشكل حتى غير متوقع وربما غير نافع للمصالح الأميركية في المنطقة، لذا وعلى الرغم من إدراكها لخطورة تغيير الموقف السوفيتي من قضية كشمير، إلا أنها فضلت إتباع دبلوماسية مدروسة تجنبها خسارة الهند بشكل نهائي^(٢).

حاولت إدارة إيزنهاور اتخاذ موقف متوازن تثبت من خلاله لكراتشي أن تحالفها معها من شأنه أن يعزز أو على الأقل يبرهن العزم الأميركي على ممارسة الضغط من أجل التوصل إلى تسوية ملائمة لكلا الطرفين، عن طريق المفاوضات الثنائية، إذ أكدت السفارة في نيودلهي، أن أي تهديد بالحرب سوف لن يجبر الهند على التخلي عن وادي كشمير^(٣) لذلك احتاجت واشنطن لجعل باكستان راضية بشكل معقول وفي الوقت نفسه تحد من غضب الهند، مع أنها اعترفت في وقت لاحق أن أي شيء تفعله سيكون بدون جدوى، وقد وجد صنّاع السياسة الأميركية أن هذا الأمر لم يكن سهلاً^(٤).

ورغم تصاعد طابع المواجهة السياسية في العلاقات الأميركية الهندية خلال هذه المرحلة، عقب انتهاج الولايات المتحدة لسياسة الأحلاف، وما تبعها من رد فعل هندي إزاء تلك السياسة، ولكن قضية كشمير بقيت محل أخذ وعطاء، ولم تتخذ الإدارة الأميركية موقفاً حاسماً ضد الهند

(1) Mohammed Ayoob , *Pakistan's Alliance with the United State 1954-1965 : A study in Loads Ccapabilities and Responsiveness* , Submitted of Doctor , University of Hawaii , 1966. P.107.

(٢) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(3) F.R.U.S 1955-1957 , Vol.VIII , Telegram Dulles 19 to the State Department (from New Delhi) March 10 , 1956 , P.66.

(4)F.R.U.S 1955-1957 , Vol.VIII ,Telegram Embassy New Delhi 271 to the State Department August 1 , P.94.

بخصوص هذه القضية، وبالتأكيد لم يأت هذا الموقف من عدم قدرة الولايات المتحدة في اتخاذ موقف مؤثر، بل جاء نتيجة السياسة التي انتهجها نهرو عقب إعلان التحالف، وعلى وجه الخصوص تقارب الهند والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي دفع إدارة أيزنهاور إلى الحذر من أية خطوة تتخذها إزاء كشمير لإدراكها حساسية الهند وباكستان تجاه القضية، بل أن إدارة أيزنهاور سعت بوضوح إلى العمل على إحداث تقارب في العلاقات الأميركية - الهندية ومحاولة تدليل كل المصاعب التي تحول دون ذلك^(١).

وقد حاول أيزنهاور طرح قضية كشمير للحل مرة أخرى مع الهند خلال ولايته الثانية، ووجد أيزنهاور أن حل قضية كشمير يكمن في الضغط لتحسين العلاقات بين الهند وباكستان، فقد توصل المراقبون الأميركيون في جنوب آسيا إلى استنتاج مفاده أن العداء بين الهند وباكستان قد عرض جنوب آسيا إلى التهديدات الخارجية، خاصةً من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وإن توحيد الصفوف بين الخصمين يبدو الخطوة المنطقية المطلوبة، وقد قدم أيزنهاور وجهات نظره بوضوح عندما التقى نائب الرئيس الهندي سارفيبالي رادكريشنان RadhaKrishna Sarvepail^(٢) بالرئيس خلال زيارته واشنطن في آذار ١٩٥٨، وأكد أيزنهاور أن الولايات المتحدة كانت تحاول أن تكون صديقة لكلا البلدين وإن لا تتحاز إلى أحدهما^(٣).

واستمراراً لسعيه في تحقيق تقارب بين الهند وباكستان وافق الرئيس أيزنهاور على مقترح وزير الخارجية في آذار ١٩٥٨، القاضي بربط جميع المجالات والقضايا التي سببت الخلاف معاً في سلة واحدة ككشمير والتنافس: العسكري بين البلدين، ونزاعهما حول استخدام الأنهار الرئيسة في وادي السند، ودعت هذه الإستراتيجية إلى استعمال نفوذ الولايات المتحدة بشكل رئيس من خلال برامج المساعدات الاقتصادية للضغط من أجل التوصل إلى حل للمشكلات الثلاث في وقت واحد^(٤). إلا أن مساعي أيزنهاور وإن لم ترتقِ إلى مستوى الطموح الهندي؛ لأنها لم تحل قضية

(١) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ١٩٤.

(٢) سارفيبالي رادكريشنان: (١٨٨٨-١٩٧٥) الفيلسوف البارز و ثاني رؤساء الهند، كان نائباً لأول رئيس للهند راجندار براساد Rajendra Prasad للمدة (١٩٥٢-١٩٦٢) ثم أصبح رئيساً للهند للمدة (١٩٦٢-١٩٦٧)، وهو احد مفكري الهند الأكثر تأثيراً في الدين المقارن والفلسفة، وحاول التقريب بين الشرق والغرب. للتوسع ينظر:

K. Satchidananda Murty, **Radhakrishnan: His Life and Ideas**, State University of NewYork, U.S.A, 1990.

(3)Memorandum of at the White House between Indian Vice President Radhakrishnan and President Eisenhower , 19 March 1958 , Quoted on , Dennis Kux , OP. Cit. , P.157.

(4)Memorandum to President Eisenhower from Secretary of State John Foster Dulles ,

كشمير ولم تسر الأمور حسبما ترغب الهند، وإن المساعدات الاقتصادية لم تصل للحد الذي كانت الهند بحاجة إليه، مع ذلك كانت تلك المساعي تعطي إشارات واضحة لنهرو أن إدارة أيزنهاور ترغب في تقوية حكومته حتى وإن لم يتحالف معها. إن قضية كشمير والخلاف الهندي الباكستاني كان حله صعباً أكثر مما توقعته الإدارة الأميركية، الأمر الذي دفعها في النهاية إلى التركيز على أمر آخر بالغ الخطورة على مصالحها في جنوب آسيا وهو اتساع النفوذ السوفيتي في الهند^(١).

وعندما ترأس كينيدي الإدارة الأميركية في الثامن من كانون الثاني ١٩٦١ كان هناك اهتمام متزايد بالهند، لكن موقف الإدارة الأميركية من قضية كشمير اتسم بعدم الاكتراث واللامبالاة والتجاهل لهذه القضية، وذلك لمعرفتها بموقف الهند من القضية الراض للتدخل الأمريكي فيها، ولكن إدارة كينيدي اضطرت إلى التدخل في المشكلة بعد إلحاح باكستان على ضرورة تدخل واشنطن للتوصل إلى تسوية^(٢) وأبدى زعماء باكستان استياءهم وغضبهم من زيادة المساعدات الاقتصادية الأميركية للهند لإنهاء هذا النزاع^(٣).

مع ذلك حاولت إدارة كينيدي عدم الاهتمام كثيراً بمشكلة كشمير، على الرغم من إرسال كينيدي الثامن عشر آيار ١٩٦١ نائبه ليندون جونسون Lyndon B. Johnson^(٤) إلى الهند في زيارة تهدف إلى إثبات حسن النوايا الأميركية تجاه الهند، فرغم اجتماع جونسون مع نهرو اجتماعاً مطولاً إلا أنه لم يشر إلى كشمير مطلقاً، على الرغم من أن الفرصة كانت سانحة أمام جونسون في ظل جو اللقاء المتفائل، إذ أعرب نهرو عن تقديره وتقدير بلاده لجهود الرئيس كينيدي لمساعدة الهند^(٥).

Proposal for Settlement of India – Pakistan Differences , 17 April 1958 , Quted on , Dennis Kux , OP. Cit. , P.158.

(١) زينب جبار شرهان، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢١١.

(2) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir* , , P.66.

(3) F.R.U.S., 1961-1963 ,Vol.XIX Letter from Ambassador to Pakistan (Rountree) to the Director of the office of South Asian Affairs (Weil) 8 January 1961 , No.4.

(٤) **ليندون جونسون**: سياسي أمريكي من الحزب الديمقراطي ، والرئيس السادس والثلاثون للولايات المتحدة ولد بولاية تكساس ١٩٠٨ وتخرج من كلية المعلمين عام ١٩٣٠، اشتغل بالتدريس حتى عام ١٩٣٢ ، وفي الحرب العالمية الثانية تطوع في القوات البحرية واشترك في الجبهة اليابانية، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ ونائباً لكينيدي عام ١٩٦٠ ، وعين رئيساً للجمهورية بعد اغتيال كينيدي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٣ المنصب الذي استمر به حتى عام ١٩٦٩ . للتوسع يُنظر :

Susan Dudley Gold, Lyndon B. Johnson Presidents and their times , Marshall Cavendish, 2008.

(5)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX, Memorandum of Conversation,18 May 1961,in No .20.

ناقش الرئيس كينيدي المشكلة مع نهرو خلال اجتماعهما في واشنطن إثناء زيارته للولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٦١، وقد طلب كينيدي من نهرو وضع رؤية محددة لبداية تنفيذ تسوية مقبولة من الجانبين، لكن نهرو أكد أنه لا يوجد حل للمشكلة سوى الاعتراف الرسمي بالوضع الراهن، وأن بلاده لن تقبل أي تعديل في الحدود لصالح باكستان، وقد حاول كينيدي حث نهرو على ضرورة التحلي بشيء من المرونة لإيجاد حل للمشكلة لكن دون جدوى^(١) وانتهت بالفشل بالفشل أولى وساطات الرئيس كينيدي لحل مشكلة كشمير^(٢).

وعلى الرغم من ذلك حث كينيدي الزعيمين الهندي والباكستاني على إيجاد حل لمشكلة كشمير^(٣) لكن الهند تمسكت بآرائها السابقة وأكدت أن كشمير جزء لا يتجزء من الهند وليس لباكستان أي حقوق فيها^(٤) وأعلن نهرو أن تدخل طرف ثالث في المشكلة لا يساعد على حلها بل يعقد القضية أكثر، وهو ما أصاب المسؤولين في إدارة كينيدي بخيبة الأمل، ومن ثم أسفرت المبادر الأميركية عن بعض التراجع في السياسة الأميركية تجاه الهند^(٥).

يتضح مما سبق أن مشكلة كشمير كانت إحدى عوامل تعكر العلاقات الأميركية - الهندية وقد أدرك أيزنهاور ذلك، ومن بعده كينيدي، ووجدوا أن هذه المشكلة باتت معضلة ومن الصعب إيجاد حل لها، ومن الأفضل تجنبها، لأنها لن تجلب للولايات المتحدة غير المشكلات مع كلا الجانبين ، وعلى الرغم من أن كينيدي حاول تجنبها، لأنه أراد بناء علاقات قوية مع الهند، إلا إنها سرعان ما أصبحت هي وقضية غوا إحدى عوامل تعكر العلاقات بينهما، مع ذلك يمكن القول أن كل ذلك كان سحابة صيف على العلاقات بين البلدين سرعان ما تبددت في ظل حاجة الهند لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد تهديد الصين الشيوعية، ورغبة الولايات المتحدة المقابلة لتعزيز علاقاتها مع الهند لمنع التدفق الشيوعي نحو آسيا.

ثانياً: موقف الولايات المتحدة من النزاع الهندي - البرتغالي حول إقليم "غوا"^(٦)
(Goa) ١٩٦١

(1) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Memorandum of Conversation, 7 November 1961 , No.60.

(2) Howard B. Schaffer , The Limits of influence America's Role in Kashmir. , P.70.

(3) Ibid , P.71.

(4) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram from the Department of State to the Embassy in India , 31 January 1962 , No.103.

(5) Howard B. Schaffer , The Limits of influence America's Role in Kashmir, P.71.

(٦) غوا: تقع غوا على الساحل الغربي لها، مساحتها ٧٠٢ كم ٢ ، كان البرتغاليون قد استولوا عليها في ١٥١٠م

عندما استقلت الهند كانت هناك بعض الجيوب التي لا تزال خاضعة لبعض الدول الاستعمارية الأخرى غير بريطانيا، إذ كانت فرنسا والبرتغال لا تزالان تحتفظان ببعض المراكز في الهند^(١)، وقد دخلت الحكومة الهندية في مفاوضات مع هاتين الدولتين لترك مستعمراتها في الهند أسفرت عن توقيع معاهدة مع فرنسا في ١٩٥٦ ، تنازلت فيها الحكومة الفرنسية عن الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها للهند، غير أن البرتغال رفضت ترك المناطق التي كانت تسيطر عليها الهند، وهي "غوا" ، و"دامان"(Daman) و"ديو" (Dow) وتشبثت بالبقاء فيها، وقد ظلت الهند في مفاوضات مع لشبونة من ١٩٥١ حتى ١٩٦١ لكن دون التوصل الى نتيجة ايجابية بالنسبة للهند، إذ ظلت البرتغال ترفض التخلي عن هذه المناطق، وهو ما دعا الهند إلى إرسال قوات عسكرية هندية إلى إقليم غوا في ١٩٥٥ لضمه بالقوة إليها، لكنها لم تتمكن من ذلك بسبب تصدي القوات البرتغالية لها، وقد ظل أهالي غوا يطالبون بالانضمام الى الهند منذ الاستقلال ١٩٤٧، لكن البرتغال قابلت مطالبهم بالقمع، الأمر الذي أدى الى تعدد ثورات سكان غوا للحصول على حريتهم والانضمام الى الحكومة الهندية، ولم تنشأ الهند اللجوء الى الأمم المتحدة لحل هذا النزاع، نظراً لتخوفها من تكرار تجربة كشمير مرة أخرى، إذ اعتقدت نيودلهي أن قرارات المنظمة الدولية ستأتي لصالح البرتغال نظراً لكونها دولة غربية^(٢).

وقد اتسم موقف الولايات المتحدة من هذه المشكلة بالحرص على عدم التورط في هذه المسألة نظراً لعلاقات التحالف التي تربطها بالبرتغال، إذ كانت عضواً في حلف الناتو، كما كانت واشنطن قد أدركت تمسكها الشديد في غوا^(٣) وقد حاولت البرتغال جعل غوا ضمن المناطق التي تشملها اتفاقية الناتو للدفاع عنها^(٤) لكن واشنطن رفضت الطلب البرتغالي حرصاً على الموقف الهندي، حتى لا تدفع الهند الى الاتجاه إلى موسكو، خاصة وان طلب لشبونة قد تزامن مع التحالف

واتخذوها قاعدة لهم ، ثم سيطروا على جزء كبير من الساحل الغربي الهندي ، وهو ما عرف " بالهند البرتغالية" التي كانت غوا عاصمتها، ثم خضعت هذه المنطقة بمرور الوقت للهولنديين ، ثم للبريطانيين ، لكن ظلت غوا، ودامان، وديو تحت سيطرة البرتغال حتى استقلال شبه القارة عن بريطانيا. غوستاف لوبون ، حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتر، داء أحياء الكتب العربية، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤١ .

(1) S.I. Poplai and Phillips Talbot, P.94.

(٢) دروزيل ، المصدر السابق، ج ١ ، ص ٢٦٩.

(3) Ross N.S Berkes and Mohinders Bedi, the Diplomacy of India, Foreign Policy in the United Nations, Stanford University, Press, California, 1958. P. 14.

(4) F.R.U.S , 1955-1957 , Vol ,V II ,Editorial Note, No.74

الأميركي - الباكستاني، ومن ثم اتسمت السياسة الأميركية تجاه مشكلة غوا في تلك المدة بالعمل على تشجيع التوصل الى تسوية سلمية للخلاف بهدف الحفاظ على علاقة التحالف مع البرتغال، والاحتفاظ بالهند بعيداً عن المعسكر الشرقي، خاصة وان البرتغال كانت قد منحت واشنطن تسهيلات وقواعد أميركية في جزر الأزور Azores التابعة لها في المحيط الأطلنطي Atlantic Ocean، ولا شك أن إدارة إيزنهاور وعلى رأسها دالاس لم تتشأ فقد هذه القواعد الحيوية من اجل الهند الدولة غير المنحازة^(١) لكن البرتغال مارست ضغوطاً على واشنطن لدفعها الى تأييد موقفها في نزاع غوا، ومن ثم أعلن دالاس في بيان له في ١٩٥٥ أن الممتلكات البرتغالية في آسيا هي جزء من الأراضي البرتغالية الواقعة وراء البحار، وإنها تدخل ضمن المناطق التي يشملها حلف الناتو، مما أثار غضب نيودلهي^(٢).

لم تستمر المساندة الأميركية للبرتغال في نزاع غوا طويلاً إذ تراجعت نظراً لمساندة موسكو للموقف الهندي المطالب بـ"تحرير الإقليم"، إذ شجبت موسكو مناورات الدبلوماسية الأميركية، وأعلنت أن الهند ستتوصل إلى حل لهذا النزاع " سواء رضي المستعمرون أم لم يرضوا "^(٣). وقد ظل الموقف الأميركي من نزاع غوا ثابتاً على هذا النحو بدون تأييد البرتغال أو الهند، طيلة وجود أيزنهاور على رأس السلطة في الولايات المتحدة، وبعد وصول كينيدي الى البيت الأبيض عمل على تجاهل المشكلة، إذ لم يؤيد كينيدي أيّاً من الدولتين في هذا النزاع، ومن ثم تحاشى مناقشة المشكلة مع نهرو أثناء زيارة الأخير لواشنطن في خريف ١٩٦١ ، خاصة في ظل تشدده في مشكلة كشمير، وعقب مغادرة نهرو واشنطن عقد العزم على إنهاء هذا النزاع وتحرير غوا، واستعدت حكومته لضم الأقاليم بالقوة العسكرية، وعندما وصلت الأخبار إلى الإدارة الأميركية عن هذا الأمر، سارع وليم فليس تالبوت William Phillips Talbot^(٤) مساعد وزير الخارجية

(1) Nehru , Op.Cit , P. 90.

(2) Shailaja Menon, *Security Issues in Indo-US Relation in 1980-1990* , A Thesis Submitted by Mahatma Gandhi University for Doctor Philosophy in International Relations , 1995 ,P.70.

(3) A. Appadoral and M.S Rajan , Op. Cit ,P.323.

(٤) وليم فليس تالبوت: دبلوماسي أميركي وعضو الأكاديمية الأميركية للدبلوماسية، ومجلس السفراء الأميركي ومجلس الخارجية، ولد في ٧ حزيران ١٩١٥- وتوفي ١ تشرين الثاني ٢٠١٠ في بيتسبرغ بنسلفانيا، خدم في البحرية الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية، تخرج من جامعة إلينوي في عام ١٩٣٦، وعمل تالبوت مراسلة لصحيفة شيكاغو دايلي نيوز، حيث بقي ١٩٣٦-١٩٣٨، قدم تقريراً عن حركة الاستقلال الهندية، عين تالبوت مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا ١٩٦١-١٩٦٥ خلال إدارتي كينيدي

الأميركي إلى الاجتماع مع السفير الهندي في واشنطن، وطلب منه توضيح الموقف في غوا، فنفى السفير سعي بلاده للتدخل عسكرياً في غوا ، وأكد لتالوت على أن هذا التصرف ليس في صالح الهند، ومن ثم أبلغ تالوت السفير الهندي أن حكومته ترفض بشدة استخدام القوة في غوا، ونصح السفير بالتوجه لمجلس الأمن بدلاً من التدخل العسكري، ووعده بتأييد الولايات المتحدة لموقف الهند داخل المجلس، وأنها ستحاول التدخل لحل المشكلة سلمياً، وقد وافق السفير على عدم اللجوء إلى العنف لحل المشكلة^(١).

وعقب مقابلة تالوت للسفير الهندي، صدرت الأوامر للسفير الأميركي في كانون الأول ١٩٦١ في الهند جون كينيث جالبريث *John Kenneth Galbraith*^(٢) بمقابلة نهرو، وحثه على عدم استخدام القوة في غوا، وتوضيح مخاطر هذا التصرف ، وبالفعل التقى جالبريث برئيس الوزراء الهندي، وأبلغه عدم موافقة بلاده على استخدام العمل العسكري ضد البرتغال في غوا، لأن ذلك سيسبب حرجاً لواشنطن، خاصة وأن البرتغال تطالب بتدخل قوات حلف الناتو للدفاع عن غوا وفقاً للاتفاقية الدفاعية الخاصة بالحلف، وطلبت الحصول على التأييد الأميركي داخل الأمم المتحدة لحماية الولايات الخاصة بها، غير أن نهرو أكد أنه لم يتم اتخاذ أية قرارات بشأن هذه المشكلة حتى ذلك الوقت ، وأعلن لجالبريث أنه يتفهم وجهة النظر الأميركية وإن هذا الحديث سابق لأوانه^(٣)، وبعد تلقي وزير الخارجية الأميركية راسك نتائج هذا الاجتماع ، عقد مؤتمراً صحفياً في

وجونسون، عين رئيساً لجمعية آسيا من ١٩٧٠-١٩٨٢ ، وحصل على جائزة شري ٢٠٠٢ لجهوده في إحلال السلام بين الهند وأمريكا خلال مدة توليه منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا. للتوسع ينظر:

<http://asiasociety.org/>

(1)F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX ,Telegram From the Department of State to the Embassy in India, December 8, 1961 , No.66.

(٢) **جون كينيث جالبريث**: دبلوماسي وسياسي واقتصادي أميركي ولد في ١٥ تشرين الأول ١٩٠٨ وتوفي في ٢٩ أيار عام ٢٠٠٦، عمل أستاذاً في جامعة هارفارد في علم الاقتصاد، وله مؤلفات عدة في هذا المجال عمل مستشار للرئيس كينيدي ثم عين سفيراً للولايات المتحدة في الهند للمدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣، وكان صاحب علاقة جيدة مع الرئيس كينيدي إذ أنه تجاوز بانتظام وزارة الخارجية وأرسلت برقيات دبلوماسية له مباشرة الى الرئيس، وفي الهند أصبح أحد المقربين من رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، ونصح الحكومة الهندية على نطاق واسع على في المسائل الاقتصادية . للتوسع ينظر:

Richard Parker, *John Kenneth Galbraith: His Life, His Politics, His Economics*. New York: 2005.

(3)F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Department of State , December 10, 1961, No.68 .

واشنطن تناول فيه مسألة غوا، وأعلن أن بلاده تأمل في حل هذا النزاع بعيداً عن القوة، وإنها على استعداد لإرسال وفد أمريكي الى المنطقة لدراسة الموقف هناك، وتقديم تقرير محايد عن المشكلة، وطلب قيام نيودلهي بتأجيل العمل العسكري في الإقليم لمدة ستة أشهر^(١).

وعلى الجانب الآخر حاولت واشنطن القيام بمبادرة أخرى من خلال إقناع البرتغال بالتنازل عن الإقليم وحل القضية سلمياً، لكن البرتغال أصرت على موقفها، بل أعلنت الصحف البرتغالية إن لشبونة فخورة بتأييد واشنطن لها في هذه القضية سواء داخل الأمم المتحدة أم خارجها، وقد تزامنت هذه التصريحات مع موقف المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة أدلاي ستيفنسون *Adlai E. Stevenson* من القضية داخل المنظمة، وتكرار هجومه على الهند لمحاولتها ضم الإقليم بالقوة، وعلاوة على ذلك، جاء تناول الصحف الأميركية للقضية أيضاً بطريقة مضادة للهند^(٢).

أدت هذه المواقف الى توتر العلاقات الأميركية - الهندية، وأدت إلى ظهور بعض المشكلات في العلاقات الأميركية - البرتغالية، وإزاء ذلك أرسل كينيدي إلى نهرو رسالة حثه فيها على التراجع عن قرار استخدام القوة في غوا، وحاول مرة أخرى مع لشبونة، لكن المسؤولين في حكومة البرتغال أصروا على عدم التفريط في أي شبر من الأراضي التي يسيطرون عليها، وهو ما صعب الأمر على واشنطن، التي اتجهت إلى الهند مرة أخرى، وحاولت الضغط عليها لعلها تتراجع عن موقفها، فأعلنت عن إذا ما قامت الهند بالهجوم العسكري على غوا فإن القضية ستعرض على الأمم المتحدة، وحذرت نيودلهي من أن الموقف الأمريكي سيكون في غير صالح الهند داخل المنظمة، وأكدت واشنطن على أن قضية غوا عبارة عن قضية مستعمرة، وأن قضايا الاستعمار والمستعمرات في سبيلها الى الانتهاء ولن تستمر^(٣)، وقابل جالبريث نهرو مرة أخرى في السابع عشر من كانون الأول وعرض عليه الدخول في مفاوضات مع لشبونة، وإلغاء قرار الهجوم، لكن نهرو رفض بشدة وعندما ألح عليه جالبريث، أشار نهرو إلى فشل كل الجهود الدبلوماسية التي بذلتها واشنطن طيلة المدة السابقة لحل المشكلة سلمياً، وأكد على أن ذلك بسبب عناد لشبونة وتعنتها، ومن ثم تأكد جالبريث أن الهجوم واقع لا محالة، خاصة وان نائب رئيس الجمهورية الهندي أعلن أن الهجوم على غوا وشيك الحدوث^(٤).

(1) Shailaja Menon, *Op. Cit.*, p.71. .

(2) B.R Nanda *Op. Cit.*, p. 165.

(3) F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Département of State, December 13, 1961, No.71.

(4) F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the

سيطرت القوات الهندية على الإقليم في منتصف ليلة السابع عشر والثامن عشر من كانون الأول ١٩٦١، وبذلك نجحت الهند في استرداد غوا ولو كان عن طريق القوة العسكرية^(١). وفور وصول أخبار الهجوم الهندي الى واشنطن أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً أعربت فيه عن أسفها للجوء الهند لاستعمال القوة في غوا، وقام وزير الخارجية دين راسك بدعوة السفير الهندي لدى الولايات المتحدة وأعرب له عن أسفه العميق بشأن استعمال الهند القوة في تحرير غوا. وأبلغه احتجاج حكومته على هذا التصرف، وبعد بضعة أيام وفي مؤتمر صحفي، استنكر الرئيس كينيدي أيضاً الغزو الهندي لغوا وعدة أمر مؤسف للغاية لان البرتغاليين في رأيه مثل البريطانيين والفرنسيين، قد أجبروا أيضاً على الانسحاب بالقوة من مستعمراتهم في الهند، وطبقاً لكلامه فإن لجوء الهند للسلاح قد أضر بسمعتها ووضعها. وقد شن ادلاي ستيفنسون حملة انتقادات ضد الهند داخل الأمم المتحدة، وأعلن أن ما قامت به الهند يعد انتهاكاً لمبادئ الأمم المتحدة ولشرعيتها، وذلك عقب تقديم البرتغال احتجاجاً ضد الهند اتهمتها فيه بانتهاك حرمة الأقاليم البرتغالية، وقد قدم المندوب الأمريكي مشروع قرار دعا الى وقف إطلاق النار في الإقليم، وانسحاب القوات الهندية منه، وعقد مفاوضات بين البلدين لتسوية المشكلة سلمياً، إلا أن الاتحاد السوفيتي استخدم حق الفيتو، ومن ثم اسقط مشروع القرار^(٢).

وعلى الجانب الآخر أبلغ نهره السفير جالبريث اعتراضه على المذكرات الأميركية - البريطانية والاحتجاج على ضم الهند لقطعة من أراضيها، وأرسل نهره خطاباً مطولاً للرئيس كينيدي دافع فيه عن تصرف الهند، وأعرب عن قلقه من تأثير الموقف الأمريكي من ضم غوا على العلاقات الأميركية - الهندية، وشرح للرئيس الموقف الهندي من المشكلة منذ بدايتها وبتفصيل تام^(٣)، ومن ثم أرسل كينيدي يعرب لنهره عن تفهمه موقف الهند من هذه القضية، وأشار الى ندمه على عدم مناقشة القضية خلال زيارة نهره لواشنطن في تشرين الثاني ١٩٦١، وأكد على أهمية الحفاظ على قوة العلاقات الأميركية- الهندية، ووعده نهره بالعمل باستمرار لتوطيد هذه العلاقات^(٤).

Department of State, December 17, 1961, No.75.

(١) رومين ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٣٣.

(2) Appadoral and M.S Rajan, Op. Cit. , P.235

(3) F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, December 17, 1961, No.75.

(4) F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Letter From President Kennedy to Prime Minister

وعقب استتباب الأوضاع في غوا لصالح الهند، رأت إدارة كينيدي تقبل الأمر الواقع حرصاً على علاقاتها مع الهند، حيث رأت واشنطن انه لا ينبغي أن تؤثر مسألة غوا على علاقاتها بنيودلهي، على الرغم من شعورها باستهانة نهرو بها، خاصة وان الهجوم على غوا جاء بعد نحو شهر من مغادرة نهرو لواشنطن، الأمر الذي جعل إدارة كينيدي تعده تجاوزاً من جانب الهند، لكن واشنطن اكتفت بشجب الهجوم حرصاً على علاقاتها الجديدة مع الهند، وهو ما اتضح من لقاء الرئيس الأميركي مع السفير الهندي في واشنطن في الثامن عشر كانون الثاني ١٩٦٢، إذ اجتمع الرئيس كينيدي معه في محاولة لتصفية الموقف المتوتر مع الهند، ومناقشة تطورات الموقف بعد هذه الأحداث، وقد أوضح كينيدي للسفير أن قيام الهند بضم غوا بالقوة أدى الى تدهور علاقات واشنطن مع لشبونة، وان حكومته تخشى قيام البرتغال باسترداد قواعد جزر الازور، التي من الصعب تعويضها، وقد أوضح كينيدي للسفير أن البرتغال كانت قد طلبت مساعدته في مسألة غوا، لكنه رفض رغم مطالبة الكثيرين في أدارته بالاستجابة للبرتغال وعدم المخاطرة بتعريض هذه القواعد للخطر، ثم أكد كينيدي أن مسألة غوا بعد مرور الزمن ستتحول الى أمر من الماضي^(١).

عكس رد الفعل الأميركي على قيام الهند بضم غوا بالقوة العسكرية، والذي يمكن وصفه "بالتغاضي" عدم حرص واشنطن على غضب إحدى حليفاتها في ناتو للحفاظ على علاقاتها مع الهند، ولهذا دلالات وإشارات قوية على ارتقاء منزلة الهند الى قمة أولويات إدارة كينيدي، إذ كانت هذه الإدارة على استعداد للتغاضي عن الكثير من أجل تقوية الروابط مع نيودلهي .

ثالثاً: الموقف الأميركي من الحرب الهندية - الصينية عام ١٩٦٢

تأزمت العلاقات الهندية - الصينية نتيجة النزاع الحدودي بين الدولتين^(٢)، وفي تموز عام ١٩٦٢ بدأت الصين تحرك قواتها في المناطق المتنازع عليها مع الهند، وبدأت المناوشات بين

Nehru, January 18, 1962, No.95.

(1) F. R. U. S., 1961-1963, Vol. XIX, Memorandum of Conversation, , January 18, 1962, No.105.

(٢) ظهر هذا الخلاف عام ١٩٥٩ بسبب عدم التوصل الى ترسيم خط الحدود بين البلدين، ورفضت الصين الاعتراف بخط مكماهون، الذي جعلته بريطانيا الخط الفاصل بين حدود الهند وبين حدود إقليم التبت في عام ١٩١٤ أثناء مرحلة احتلالها للهند . للتوسع من التفاصيل عن علاقات البلدين وتفاصيل الخلاف والحرب بينهما ، ينظر : محمد يونس عبد الله ، العلاقات الهندية - الصينية (١٩٤٧-١٩٦٤) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩؛

Margaret W. Fisher and Leo E. Rose, *Ladakh and the Sino-Indian Border Crisis*, *Asian Survey*, Vol. 2, No. 8 (Oct., 1962).

الطرفين طيلة المدة من منتصف تموز حتى الثامن من أيلول عام ١٩٦٢، ثم سيطرت الصين على جزء كبير من الأراضي الهندية^(١)، وفي تشرين الأول ١٩٦٢ قامت القوات الصينية بالهجوم على مراكز هندية وأخذت الاشتباكات والصدامات بين قوات البلدين تتزايد حتى وصل القتال بينهما إلى مرحلة الحرب بعد سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين من جراء المعارك الطاحنة التي دارت فوق جبال الهملايا، ثم اضطرت القوات الهندية إلى التقهقر في عدة مراكز جنوب خط مكماهون، الأمر الذي أسفر عنه احتلال الصين جزءاً من الأراضي الهندية في منطقتي لاداخ ونيفا الواقعتين شمال شرق الهند^(٢).

وقد كان للنزاع الهندي- الصيني أثر كبير في السياسة الأميركية تجاه الهند، نظراً للعداء الأميركي الشديد للصين الشعبية منذ قيامها، وهكذا أصبحت الصين عدواً مشتركاً بين الهند والولايات المتحدة عقب نشوب هذا النزاع، غير أن الولايات المتحدة لم تتخذ موقفاً مسانداً للهند في هذا النزاع إلا بعد وقوع هجوم تشرين الأول ١٩٦٢، ففي بداية ظهور الخلاف بين البلدين في ١٩٥٩، لم تتخذ واشنطن أي إجراء لدعم الهند في هذا النزاع، واقتصرت رد فعلها في تلك المرحلة على زيادة مساعداتها الاقتصادية للهند لمساعدتها على إنجاح تجربتها في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمواجهة التحدي الصيني، وحرصت واشنطن أيضاً على متابعة تطورات الموقف في المنطقة المتنازع عليها، وأبدى أيزنهاور التعاطف مع الموقف الهندي، واهتمامه بهذه المشكلة، وظل يتابع نتائج مباحثات الطرفين لتسوية النزاع، غير أن رد فعل إيزنهاور لم يتجاوز إبداء التعاطف والتفهم لموقف الهند^(٣)، لكن سرعان ما تغير موقف الولايات المتحدة عقب وصول كينيدي إلى الإدارة الأميركية، إذ رغب في تطوير العلاقات مع الهند لتطويق الصين، وقد وجد كينيدي أن الظروف مواتية بعدما أصبحت كل من نيودلهي وواشنطن تشتركان في موقفهما تجاه الصين، ومن ثم عازمت إدارته على استقطاب الهند لتكون إحدى الأدوات في تنفيذ الإستراتيجية الأميركية في آسيا، وللتصدي لمحاولات الصين للتغلغل في منطقة جنوب شرق آسيا ودعمها للنشاط الشيوعي في المنطقة، إذ اعتقدت واشنطن أن الاعتداءات الصينية المتكررة على الحدود

(1)Neville Maxwell , *India's China was Jonathan cape* , London , 1970 , P.250.

(2)Dennis Kus ,Op. Cit., P.204 ; TN. Kaul , *Diplomacy in Peace and War* , Viks Publishing House Pvt , New Delhi , 1979 , P.119; Ralph J. Retzlaff, *India: A Year of Stability and Change, Asian Survey*, Vol. 3, No. 2, A Survey of Asia in 1962: Part II (Feb., 1963), p98 .

(3)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Memorandum of Conversation , July 11, 1961, No.30.

الهندية هي مقدمة لاستيلاء الصين على كل جنوب آسيا وجنوب شرقها سواء عن طريق السيطرة الفعلية أو من خلال نشر الأيدلوجية الشيوعية، لذلك ظل المسؤولون في إدارة كينيدي يراقبون الموقف على الحدود الهندية- الصينية بحذر طيلة مدة تزايد التوتر بين قوات البلدين، ثم بحلول منتصف تشرين الأول اضطرت الهند- إمام تطور الموقف على الحدود- الى تقديم طلب الى واشنطن للحصول على معونة أميركية لشراء بعض الصفقات المحدودة من معدات النقل العسكري ووسائل الاتصالات العسكرية ، وبعض التجهيزات العسكرية الأخرى لمواجهة التهديد الصيني، وقد قابلت الخارجية الأميركية الطلب الهندي باهتمام كبير واشتركت مع وزارة الدفاع الأميركية في دراسته، وحثت على إتاحة تلك المعدات للهند بشروط مقبولة وبسرعة، وبالفعل استجابت وزارة الدفاع واعدت المعدات والتجهيزات العسكرية وشبه العسكرية لشحنها للهند^(١).

ثم أعلنت الولايات المتحدة تأييدها للهند في هذا النزاع لأن الصين هي المسؤولة عن إثارته، وإنها فرضته على الهند فرضاً، لكن في الوقت نفسه حرصت واشنطن على التأكيد على أنها تتمنى تحقيق تسوية مقبولة للطرفين^(٢) وقد ابلى السفير الأميركي في نيودلهي نهرو في الثامن عشر من تشرين الاول ١٩٦٢ تعاطف وتأييد بلاده مع الهند في هذا الموقف، فأعرب نهرو له عن تقدير بلاده للمساندة الأميركية، وطلب منه إبلاغ الرئيس كينيدي أن بلاده اتخذت قراراً بضرورة إخراج الصين من الأراضي الهندية^(٣)، ثم فجأة قامت القوات الصينية بهجومها الواسع في منطقة الحدود مع الهند في العشرين من تشرين الأول ١٩٦٢، الذي تفهقرت القوات الهندية أمامه، واحتلت القوات الصينية مساحة واسعة من الأراضي الهندية، وقد أخذت واشنطن تتابع حرب الحدود الهندية - الصينية بصفة مستمرة وبكل دقة ، واستعدت لتقديم مساعدة عسكرية واسعة للهند في حالة طلبها، خاصة وان وزير الخارجية الهندي ديساي كان قد أبلغ السفير الأميركي في الهند عزم بلاده على القيام بذلك فور وقوع العدوان في العشرين من تشرين الأول^(٤)، ثم وضع المسؤولون في إدارة كينيدي خطة لمساعدة الهند تقوم على تقديم مساعدة بالمعدات والتجهيزات العسكرية الأميركية على

(1) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Memorandum From the Department of State Executive Secretary (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), October 15, 1962, No, 174.

(2) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, October 15, 1962, No, 175.

(3) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, October 18, 1962, No, 177.

(4) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, October 25, 1962, No, 180.

أساس اتفاقية للمعونة العسكرية بين البلدين بدلاً من نظام البيع بالصفقات العسكرية في حالة طلب الهند الحصول على أسلحة أميركية ، تقديم مساندة دبلوماسية بالإعلان عن اعتراف الولايات المتحدة بخط مكماهون على أنه خط الحدود التقليدي الذي يفصل بين البلدين، حث ذلك باكستان على التوقف عن تقاربها مع الصين وإنهاء التفاوض معها بشأن ترسيم الحدود بين كشمير والباكستانية الأراضي الصينية^(١).

وقد نفذت واشنطن النقطتين الأخيرتين، مما شجع نهرو على إرسال رسالة إلى الرئيس كينيدي في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢ تناول فيها تطورات الموقف على الحدود مع الصين، وناشده دعم الموقف الهندي، فأكد كينيدي له تأييده وتعاطفه مع الهند، وعلى استعداد بلاده لتقديم المساعدة ، لكن السفير الهندي أكد على عزم حكومته على شراء السلاح، فأصدر كينيدي تعليماته لجالبريث لمناقشة الأمر مع رئيس الوزراء الهندي وتحديد احتياجات الهند العسكرية^(٢).

وقد أعلن وزير الخارجية الأميركي دين راسك في السابع والعشرين من تشرين الأول أن هذا النزاع يحتل المنزلة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لواشنطن بعد أزمة الصواريخ الكوبية^(٣)، و سعت إدارة كينيدي إلى تهدئة العلاقات الهندية- الباكستانية وحثت باكستان على التعهد بعدم القيام بأي عدوان في كشمير لتتمكن الهند من سحب قواتها من الأراضي التابعة لها في هذه الولاية والتصدي لقوات الصين على الحدود، وظل كينيدي يتابع الموقف على الحدود الهندية - الصينية ويطلع على التطورات في المنطقة، ثم بعث برسالة لنهرو عرض فيها تقديم دعماً عملياً للهند في هذا الموقف^(٤).

(1) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Memorandum From the President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Kaysen) to President Kennedy , October 18, 1962, NO, 181.

(2) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram from the Department of State, the Embassy in India , October 27, 1962, No, 182.

(٣) **أزمة الصواريخ الكوبية:** اندلعت هذه الأزمة عندما حاول الاتحاد السوفيتي نقل صواريخ متوسطة المدى إلى الأراضي الكوبية والتي تبعد مسافة ١٥٠ كم من الساحل الأميركي ، وعدت الولايات المتحدة هذا الإجراء تهديداً لأنها فعقدت العزم على منعه أما عن طريق غزو كوبا أو قصفها إلا أنه تقرر في نهاية الأمر فرض حصار بحري عليها وإغراق السفن السوفيتية التي تحمل الصواريخ إذا ما حاولت اختراق الحصار ، وكاد الأمر يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة. للتوسع أكثر عن هذا الموضوع ينظر : أميره رشك لعبيي ، **أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وأثرها على العلاقات الأميركية- السوفيتية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٧؛ إيناس سعدي عبد الله ، المصدر السابق، ص ٢٠٧-٣٠٢.

(4) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram from the Department of State, the Embassy

وعلى الجانب الآخر كان رد الفعل الهندي على العدوان الصيني مفاجئاً، فقد أسفر تراجع القوات الهندية أمام الزحف الصيني عن تدهور الموقف الداخلي في الهند، فاهتزت ثقة القادة الهنود بأنفسهم و اهتزت ثقة الشعب الهندي بشدة في حكومته، وتخرج موقف نهرو إمام شعبه، وطالبت الأحزاب اليمينية الحكومة الهندية بالتخلي عن سياسة عدم الانحياز، والتحالف مع المعسكر الغربي^(١)، وبدأت موجة من الهجوم ضد هذه السياسة، وتزايدت الضغوط على نهرو، واهتزت زعامته بشكل هدد استمرار حكومته في السلطة، ومن ثم كان على نهرو مواجهة آثار الهزيمة بالاختيار بين ثلاثة اختيارات: إما الخضوع للمطالب الصينية وقبول التفاوض بشروط بكين، أو الإعداد لحملة حربية مكلفة وتلبية المطالب الشعبية المتزايدة للقيام بهذه الحملة رغم احتمال التعرض لهزيمة ثانية، أو التخلي عن سياسية عدم الانحياز والتحالف مع المعسكر الغربي^(٢).

وكان توجه نهرو الى واشنطن للحصول على هذه المعونة له أسبابه، فقد أدرك نهرو انه لا سبيل إمامهم للحصول على أسلحة حديثة سوى من الولايات المتحدة نظراً لموقف الاتحاد السوفيتي الحساس من هذا النزاع، وفي المقابل، وحتى قبل قيام نهرو بطلب المساعدة من واشنطن كان أعضاء إدارة كينيدي قد درسوا تداعيات هذه الحرب وتأثيرها على السياسة الخارجية الهندية، وتوقعوا انحياز الهند الى الغرب، ورأوا أنها تتيح فرصة ذهبية ومربحة جداً لتطوير العلاقات الأميركية الهندية، وإنها احد أكثر الأحداث أهمية في هذا العقد^(٣)، ومن هنا عملت واشنطن على تقديم معونة عسكرية عاجلة للهند استناداً الى أنها ستقنع حكومة نهرو بالثقة في السياسة الأميركية، وعدم جدوى سياسة عدم الانحياز بعدما اتضح فشلها في الواقع، وعدت إدارة كينيدي أن هذه الخطوة ستساعد في جذب الهند الى المعسكر الغربي بعد تخليها عن هذه السياسة ، وعمل المسؤولون الأميركيون على اتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الموقف الخطير، خاصة وان هناك بعض المشكلات قد تكتنفه، ونظراً لاحتمال امتداد تأثير الصراع الهندي- الصيني الى موسكو الذي قد

in India , October 27, No,185.

(1) John Kenneth Galbraith , *Ambassadors Journal A personal Account of the Kennedy years*, Second. Ed U.S.A. , Library of Congress , 1969 , P.455; Time , November 30, 1962.

(٢) جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي ، مطبوعات تهامة، جده، ١٩٨٤، ص ٨٦.

(3) Dennis Kus , Op. Cit , P.216.

يجبرها على الاختيار بين أمرين، التزامها مع الصين، بعدها حليفاً عسكرياً ودولة شيوعية تابعة للمعسكر الشيوعي، أو سعيها لتوطيد علاقاتها مع الهند^(١).

وبناءً على ذلك سعت إدارة كينيدي الى استغلال هذا الموقف لتقوية العلاقات الهندية - الأميركية وأخذ زمام المبادرة قبل نجاح موسكو في التدخل في هذا النزاع بالوساطة وعقد مفاوضات بين بكين ونيودلهي لحل المشكلة سلمياً^(٢)، غير أن مخاوف المسؤولين الأميركيين من تدخل موسكو بالوساطة لم تكن حقيقة ، إذ كانت موسكو قد بدأت تأخذ موقفاً محايداً من النزاع الهندي-الصيني بعد تصاعد حدته وتدهور الموقف على الحدود مع بداية خريف ١٩٦٢^(٣).

وعقب طلب الهند الحصول على المعونة العسكرية الأميركية تلقت إدارة كينيدي في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ طلب المعونة باهتمام بالغ حتى أنها استجابت بعد ١٢ ساعة فقط، فبدأت عملية شحن جوي من أول تشرين الثاني لإرسال معدات عسكرية لتعزيز المقاومة الهندية على الحدود، وقدمت معلومات استخباراتية عن القوات الصينية للهند ، كذلك بدأت الإدارة الأميركية مباحثات مع الدول الغربية : بريطانيا، وفرنسا، وكندا، وأيضاً تركيا للتسيق معاً لسد احتياجات الهند العسكرية ، وبدأت إدارة كينيدي تدرس مسألة تحديث القوات الهندية كلها وليس القوات المرابطة على الحدود المشتركة مع الصين فقط^(٤).

ومن ثم تم الاتفاق رسمياً بين حكومتي الولايات المتحدة الأميركية والهند على تقديم المعونة العسكرية الأميركية للهند ، وأشارت المذكرات الدبلوماسية المتبادلة بين الحكومتين الى غرض هذه المعونة، وهو مساعدة القوات الهندية للتصدي للعدوان الشيوعي، وقد احتوت اتفاقية المعونة الأميركية للهند التي تم توقيعها في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ على شرط خطير، إذ نصت على ضرورة السماح لمندوبين عسكريين من الولايات المتحدة بالتواجد في الهند وملاحظة ومراقبة استخدام المعدات العسكرية الأميركية^(٥)، وقد أسفر توقيع هذه الاتفاقية عن اندلاع موجة من السخط في باكستان ، وأعلنت حكومتها أنها تدرس بالفعل استمرار انضمامها الى الغرب، و

(1) F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Memorandum From the President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Kaysen) to President Kennedy , November 3, 1962 , No,190.

(2)McMahon ,Op.Cit ., P.287.

(3)Chester Bowles ,**Promisse's to Keep,My Years in Public life,1941-1969**,Harper and Brothers, New York,1971 , P. 540.

(4)McMahon ,Op.Cit ., P . 287

(5)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Editorial Notes, ,No,197.

إمكانية انسحابها من حلفي سياتو وسنتو، وإزاء ذلك تخوفت واشنطن من انفراط عقد تحالفها مع باكستان ومن النتائج الخطيرة التي ستترتب على ذلك، ومن ثم أخذت إدارة كينيدي تدرس الموقف مرة أخرى وعزمت على تنفيذ سياسة تعتمد على عدة محاور، على النحو الآتي^(١) :

- إمداد الهند بمعونة عسكرية مناسبة بالاشتراك مع بريطانيا.
 - السعي الى تهدئة باكستان ، وتحذيرها من عواقب تقاربها المتزايد مع الصين.
 - الضغط على حكومة نهرو لحل نزاع كشمير.
- ثم فجأة أرسل نهرو في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٢ خطابين إلى كينيدي استغاث فيهما، وطلب إرسال ١٢ طائرة من الطائرات الأميركية المقاتلة بسرعة الى الهند، وتجهيزات لتركيب شبكة رادار متطورة على الحدود مع الصين، وبعض الخبراء الأميركيين لتركيب هذه الأجهزة ومحطات الرادار، مع عدد آخر من الطيارين الأميركيين لقيادة الطائرات المقاتلة، وكانت استغاثة نهرو على هذا النحو بالرئيس الأميركي مفاجأة للرئيس ولجميع المسؤولين الأميركيين، وفور وصول رسالتي نهرو أخذت إدارة كينيدي تستعد لإرسال بعثة عسكرية الى الهند لتقييم الموقف العسكري الهندي على الحدود، والوقوف على احتياجات الهند الفعلية من الأسلحة ، واستعدت الإدارة لإرسال ١٢ طائرة مقاتلة، وبعض التجهيزات الأخرى بسرعة الى الهند^(٢)، وكان الخطاب الثاني لنهرو يتضمن طلباً خاصاً بعقد مشاركة عسكرية بين الولايات المتحدة والهند لمواجهة احتمالات الغزو الصيني للأراضي الهندية واندفاع القوات الصينية فيما وراء المناطق المتنازع عليها، وبناءً على ذلك عملت الإدارة الأميركية على إعادة دراسة الموقف للتعرف على استعداد بكين الفعلي لشن هجوم شامل على الهند أم أن هذه الحرب تقتصر على دعم مطالبها الخاصة بالحدود فقط، ومن ثم صاغت الإدارة الأميركية سياسة جديدة للتعامل مع الموقف الجديد بعد وصول رسالتي نهرو، وبناءً على الموقف الجديد على الحدود تمثلت بما يأتي^(٣) :

- ضرورة التوصل الى حل لمشكلة كشمير وحث الدولتين على التعاون الكامل فيما بينهما، وبأية تكلفة لأنه، لا يمكن تقديم أقصى حد من الدعم العسكري الأميركي للهند، في حين تكون

(1)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Memorandum from the President's Dupty Special Assistant (NSC) Affairs (Kaysen) to, President Kenndy , November 16, 1962, No.198.

(2)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Telegram From the Embassy in India to the Department of State, November 19, 1962, No.203.

(3)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Telegram From the Department of state to , the Embassy in India , 19 November 1962 , No .205.

قواتها متورطة في حرب مع باكستان، لذلك يجب على الهند الاختيار بين الحصول على المساعدة الأميركية للدفاع عن كيائها ضد الصين في مقابل موافقتها على تسوية نزاع كشمير، أو عدم حصولها على تلك المساعدة:

- حث الهند على تقديم طلبات رسمية لبريطانيا وللكومنولث *Commonwealth* ^(١) لتقديم الدعم العسكري لها.
- طرح إمكانية عرض المشكلة على الأمم المتحدة في حالة التأكد من عدم تقديم موسكو الدعم لبكين، وذلك لحشد الرأي العام ضد بكين، الأمر الذي يسهم في تسهيل الحصول على قبول الشعب الأميركي مساعدة الهند وتقديم الدعم الأميركي الكامل لها.
- دراسة تأثير تقديم الدعم العسكري الواسع للهند على رد فعل موسكو، وهل سيجبرها على دعم بكين، وضرورة توضيح هذا الأمر لموسكو.

وقد أسرعت إدارة كينيدي بإعطاء الأمر بتحريك بعض قطع الأسطول الأميركي في المحيط الهادي إلى خليج البنغال بالقرب من إحدى مناطق القتال مع الصين ^(٢)، فأدى ذلك إلى خوف الصين من تطور الموقف، وتدخل الولايات المتحدة لمساعدة الهند، خاصة بعد تزايد تدهور الموقف الهندي في منطقة الحدود، لذا أعلنت الصين أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الهند لحل النزاع، وقد جاء تصرف بكين قبل قيام كينيدي بالرد على رسالتي نهرو السابقتين، ومن ثم أرسل كينيدي يستفسر من نهرو عن موقفه بعد هذا البيان الصيني، وأعلن استعداده للاستجابة لكل مطالبه السابقة بالاتفاق مع بريطانيا ^(٣) ودول الكومنولث غير إن نهرو لم يرد على رسالة كينيدي، ومن ثم أرسلت الحكومة الأميركية في الثلاثين من تشرين الثاني بعثة دبلوماسية- عسكرية مشتركة

(١) **الكومنولث**: ظهر مصطلح الكومنولث في القرن الخامس عشر، وهي كلمة تعني الثروة المشتركة أو الخير العام، ويقصد به اصطلاحاً تنظيم سياسي تشترك فيه عدة دول أو ولايات يهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة وهناك أكثر من كومنولث في العالم والكومنولث البريطاني أشهرها، وقد حل محل الإمبراطورية البريطانية عام ١٩٤٧، ويقصد مجموعة من الدول المستقلة وشبه المستقلة تؤلف رابطة جعلت من الجالس على العرش البريطاني رمزا لها ومن ثم رئيساً أعلى لهذا التنظيم، وتتسق هذه الدول سياستها العامة في ضوء توصيات مؤتمر دول الكومنولث الذي يعقد بصورة دورية وتشمل هذه المنظمة بريطانيا ومعها ٥٣ دولة مستقلة كانت في يوم ما مستعمرات لبريطانيا. كما تشتمل على ٢٥ وحدة سياسية مثل المقاطعات والمناطق التي تحت الحماية البريطانية للتوسع ينظر:

N Mansergh, *The Commonwealth in the World*, University of Toronto Press, 1982.

(2) Khalid Javed, Op. Cit, P.98.

(3) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram From the Department of state to the Embassy in India, November 20, 1962, No. 206.

مع لندن برئاسة وليم أفريل هاريمان^(١) William Averell Harriman مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأقصى، ودونكان سانديز وزير علاقات الكومنولث الى نيودلهي وكراتشي، لتقييم احتياجات الهند من الأسلحة Duncan sandyes العسكرية ، وللتوسط في مشكلة كشمير، وقد تزامن وصول هذه البعثة مع هدوء الموقف على الحدود الهندية - الصينية، وعقب وصول بعثة هاريمان اجتمع مع نهرو وتناولا الموقف على الحدود، وقد أوضح نهرو أن هدف العدوان الصيني هو إذلال الهند وإخضاعها لشروط بكين وإجبارها على عقد اتفاقية وفق شروطها، ثم تناول هاريمان مسألة احتياجات الهند العسكرية لتحديث قواتها المرابطة على الحدود مع الصين، و أكد على ضرورة إعادة فتح باب المفاوضات مع باكستان لتسوية مشكلة كشمير ، لكن نهرو رفض وأعلن انه لن يقدم أية تنازلات لباكستان لأنها استغلت وقت محنة الهند، وتقربت الى أعدائها، وأكد هاريمان والسفير جالبريث- الذي كان حاضراً الاجتماع - أن رفض الهند استئناف المفاوضات بشأن حل نزاع كشمير يعرقل تقديم أية معونة عسكرية أميركية لها، ويضع حكومة كينيدي في موقف حرج إمام الرأي العام الأمريكي والكونغرس، ومن ثم اضطر نهرو الى الموافقة على بدء المفاوضات مع باكستان حول كشمير، وقد عرض المسؤولون الهنود المتطلبات الهندية من الأسلحة والمعدات العسكرية الضرورية ، فأعلن هاريمان وسانديز عن استعداد واشنطن ولندن لتقديم المساعدة المستمرة للهند^(٢).

وعقب عودة بعثة هاريمان من شبه القارة ، قدم تقريراً عن نتائج زيارته ، للرئيس كينيدي أكد فيه على ضخامة مشكلة حرب الحدود بين الهند والصين، وأوضح أن خطط القوات المسلحة الهندية للحصول على الأسلحة الأميركية تعد ضخمة بالنسبة لاستعدادات واشنطن ولندن، وأكد

(١) وليم أفريل هاريمان: ولد في ١٥ تشرين الثاني ١٨٨٩ في نيويورك وتوفي ٢٦ أيلول ١٩٨٦ سياسي ودبلوماسي أمريكي ورائد العلاقات السوفيتية الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، العالمية الثانية خدم مع لجنة الدفاع الوطني خلال الحرب ، بعد ذلك شغل منصب السفير الأمريكي لدى الاتحاد السوفيتي للمدة ١٩٤٣-١٩٤٦، ثم شغل منصب سفير الولايات المتحدة في بريطانيا ١٩٤٦، وتولى وزارة التجارة للعام ١٩٤٧-١٩٤٨ ، وشغل حاكم ولاية نيويورك ١٩٥٤-١٩٥٨ ، في عهد الرئيس كينيدي شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى ١٩٦١، خلال تولي جونسون عمل مبعوثاً للرئيس وترأس الوفد المفاوض في محادثات السلام في باريس بين الولايات المتحدة وفيتنام ١٩٦٨-١٩٦٩، وتقاعد عن الخدمة عام ١٩٦٩.

The Editors of Encyclopedia Britannica, in, <http://www.britannica.com/>

(2) F.R.U.S., 1961-1963, Vol. XIX, Telegram from the Embassy in India to, the Department of state, November 30, 1962, No. 214.

هاريمان على ضرورة تقديم أسلحة أمريكية لتحديث قوات الحدود الهندية لصد أي هجوم صيني مفاجئ^(١).

وقد اقتنع كينيدي بنصائح هاريمان وصدق على تقديم معونة عسكرية ومالية للهند بمبلغ ٦٠ مليون دولار على أن يقدم الكومنولث مبلغاً مثله، وقد وافق على إتاحة دعم دفاعي جوي للهند، كما جدد التزامه بالمساعدة في التوصل الى حل لمشكلة كشمير، وبناءً على ذلك تم منح الهند قرض بـ ٥٠ مليون دولار ، وقد شملت المساعدة العسكرية الآتي^(٢) :

- إقامة شبكة رادار على طول الحدود مع الصين
- تقديم ٢٤ طائرة لنقل الجنود
- تدريب قطاع من القوات العسكرية الهندية

وسرعان ما سافرت بعثة الدفاع الجوي الأمريكي - البريطانية الى الهند برئاسة الجنرال ماكسويل تايلور المستشار العسكري للرئيس كينيدي ، لوضع خطة للدفاع الجوي عن المدن الهندية في حالة تعرضها لهجوم جوي صيني، وقد مكثت البعثة في الهند ١٠ أيام قامت خلالها بتفقد منطقة الحدود الشمالية المشتركة مع الصين وزارت العديد من وحدات القوات الجوية الهندية على طول خط الحدود مع الصين^(٣).

وقد اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي لمناقشة مسألة تقديم المعونة العسكرية طويلة الأمد للهند وقد أشار راسك الى انه إذا ما تم تقديم هذه المعونة للهند فربما تفقد واشنطن باكستان، وإذا لم يتم تقديمها ربما تفقد الهند، ومن ثم اقترح الرئيس كينيدي تقديم برنامج معونة عسكرية للهند لمدة ٣ سنوات قادمة بـ ١,٦ مليار دولار، غير أن وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا رفض هذا الاقتراح وعده برنامجاً كبيراً يفوق حجم التهديد الصيني واقترح تقديم برنامج بـ ٣٠٠ مليون دولار للمدة نفسها، بجانب ٣٠٠ مليون دولار أخرى من بريطانيا ، وأكد على أن هذا المبلغ ٦٠٠ مليون دولار كافياً لسد احتياجات الهند العسكرية . وقد أدى هذا التناقض بين الاحتياجات التي كانت قد طلبتها الهند من قبل - التي قدرها الخبراء العسكريون الأمريكيون بـ ١,٣ مليار دولار، المبلغ الذي اقترحه وزير الدفاع ماكنمارا ، أدى ذلك الى انزعاج كينيدي، إذ خشي من إن تؤدي هذه المعونة القليلة

(1)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX, Circular Telegram From the Department of State to Certain Diplomatic Posts , December 8, 1962. No.220 .

(2)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Memorandum of Conversation, 20 December 1962 . No.230.

(3)Chester Bowles ,Op.Cit ., P . 482.

الى إحباط الهند وتعرض العلاقات بين البلدين للتصدع مرة أخرى، وفي النهاية حث كينيدي على ضرورة إرسال أجهزة الرادار الأميركية الى الهند والبدء في برامج التدريب الخاصة بالدفاع الجوي الهندي، حتى يتم البت في مقدار المعونة العسكرية التي ستقدم للهند^(١).

في غضون ذلك كانت المفاوضات الهندية - الباكستانية قد وصلت الى طريق مسدود، ثم توقفت تماماً رغم تكرار المحاولات والضغط الأميركية للوصول الى تسوية لقضية كشمير، ورغم استمرار عقد المفاوضات طيلة تلك الفترة ، وفي السادس عشر من أيار ١٩٦٣ أعلن وزيراً خارجية الهند وباكستان عدم التوصل الى تسوية النزاع وبذلك فشلت المفاوضات الثنائية التي كانت تحت رعاية واشنطن^(٢).

وقد رغب كينيدي في التعرف على موقف الهند بعد المساندة الأميركية الكبيرة لها عقب العدوان الصيني، إذ اعتقد كينيدي أن هذا العدوان قد احدث تغييراً كبيراً في سياستها، غير أن الهند كانت لها وجه نظر مختلفة، إذ أرادت تجنب اندفاع موسكو لمساندة بكين ضدها من خلال الاستمرار في إعلان عدم انحيازها، وذلك على الرغم من أن قبولها لبرنامج المعونة العسكرية الطويلة الأمد كان يعنى قبولها لجوهر الانحياز الى الغرب بدون حقيقته، وهو ما اتضح بصورة اكبر من خلال زيارة الرئيس الهندي رادكريشنان واشنطن، التي جاءت للغرض نفسه وهو التباحث بشأن المعونة العسكرية طويلة الأمد ، إذ التقى الرئيس الهندي بالرئيس الأميركي، وأكد كينيدي على ضرورة حل مشكلة كشمير لتذليل العقبات أمام إدارته بشأن هذه المعونة^(٣).

كانت التدريبات العسكرية الهندية الجوية المشتركة مع كل من القوات الأميركية والبريطانية ودول الكومنولث الأخرى، قد بدأ تنفيذها فوق الأراضي الهندية^(٤) كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين الإذاعة الهندية وإذاعة صوت أميركا لبث برامج الإذاعة الأميركية للشعب الهندي وللأميركيين الذين يعملون في جنوب شرق آسيا^(٥).

(1)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Summary Record of the 514th Meetin of the (NSC) May 9,1963, ,No.293.

(2)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, May 16, 1963, No,296.

(3)F.R.U.S.,1961-1963,Vol.XIX,Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy, No, 306.

(4)Khalid Javed , **The Sino-Indian war 1962 and the united state of Indo- U.S Collaboration against china** ,submit Doctor of philosophy , University of Islamabad , 1992, P.100.

(5)Ibid , P.P. 109-126.

الفصل الثالث

سياسة جونسون تجاه التطورات الداخلية في الهند ١٩٦٤-١٩٦٨

المبحث الأول : موقف إدارة جونسون من التطورات الداخلية في الهند
(١٩٦٤ - ١٩٦٨)

المبحث الثاني : سياسة جونسون تجاه أزمة الغذاء في الهند (١٩٦٥-١٩٦٧)

المبحث الثالث: الموقف الأميركي من الملف النووي الهندي (١٩٦٤-١٩٦٨)

شهد عام ١٩٦٤ تطورات جديدة لسياسة الولايات المتحدة تجاه الهند، حيث وصل ليندو جونسون إلى سدة حكم الولايات المتحدة بعد اغتيال الرئيس كينيدي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣، أعقب ذلك تولي لال بهادر شاستري *Lal Bahadur Shastri* ^(١) رئاسة الوزراء في الهند خلفاً لرئيس الوزراء نهرو الذي توفي في السابع والعشرين من أيار ١٩٦٤، وقد شكلت ظروف تولي قيادة جديدة في كلا البلدين أثراً واضحاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند التي كانت في ظاهرها امتداداً طبيعياً لسياسة الولايات المتحدة السابقة، وكان لكل من الرئيس جونسون ورئيس الوزراء شاستري مواقف تجاه العلاقات بين البلدين في سياق تطور الأحداث السياسية التي ارتبطت بهذه العلاقات ، وهذا الأمر تزامن مع وصول ليونيد بريجنيف *L.Brezhnev* ^(٢) إلى رئاسة الحزب الشيوعي السوفيتي، وألكسي كيوسجين *Alexei Kosygin* ^(٣) إلى رئاسة الوزراء في

(١) **لال بهادر شاستري**: ولد في تشرين الأول عام ١٩٠٤ توفي في كانون الثاني ١٩٦٦، ثاني رئيس وزراء للهند، واحد قيادي حزب المؤتمر الهندي، انضم الى حركة الاستقلال في الهند عام ١٩٢٠ وكان من المتأثرين بأفكار المهاتما غاندي وأصبح من المرافقين المخلصين له ،ومن ثم أصبح من المرافقين للرئيس الوزراء نهرو، بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧ انضم الى الحكومة الهندية وأصبح المساعد الشخصي لرئيس الوزراء نهرو، عين وزيراً لسكك الحديد للمدة من عام ١٩٥١-١٩٥٦، ثم تقلد ناصب حكومية أخرى ، وأصبح وزيراً للداخلية. بعد وفاه نهرو تم اختياره رئيساً للوزراء من قبل حزب المؤتمر ، شهدت مدة حكمة حرب عام ١٩٦٥ مع باكستان والتي انتهت بانتصار الهند، وتوقيع اتفاقية طشقند. للتوسع ينظر:

C.P. Srivastava, , Lal Bahadur Shastri, Prime Minister of India; a life of truth in politics (Book) (1st ed.) Oxford University Press , Delhi,1995.;

(٢) **ليونيد أيلش بريجنيف**: سياسي سوفيتي ولد عام ١٩٠٦، وتوفي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٢، أنهى دراسته عام ١٩٢٧، وفي عام ١٩٣١. انتسب إلى الحزب الشيوعي في موسكو، وفي عام ١٩٦٠ شغل منصب رئيس سكرتارية مجلس السوفيت الأعلى . أصبح السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي للمدة (١٩٦٦-١٩٧٧) . إبراهيم سعد الدين ، كيسنجر والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧٥، ص ٩. للتوسع ينظر:

Encyclopedia of Russian History, Anderson Richard,2004.

Richard D Anderson, Public Politics in an Authoritarian State: Making Foreign Policy in the Brezhnev Politburo. Ithaca, NY: Cornell University Press.1993; Edwin Bacon and Sandle, Brezhnev Reconsidered. Basingstoke, Hampshire, Palgrave Macmillan. Mark, eds. UK, (2002).

(٣) **الكسي نيكولوفيش كيوسجين**: زعيم سوفيتي ولد في بطرسبرغ ١٩٠٤، وانضم عام ١٩٢٧ للحزب الشيوعي ، انتخب عضواً للجنة المركزية للحزب عام ١٩٤٠، وفي عام ١٩٦٠ عين نائب أول لرئيس الوزراء بعدها أصبح رئيساً للوزراء للمدة من ١٩٦٤ الى ١٩٨٠، توفي في ١٩٨٠. للتوسع ينظر:

Encyclopedia Britannica, Vol. VI, P.332.

كانون الثاني ١٩٦٤، الأمر الذي شكل انعكاساً واضحاً على سياسة الولايات المتحدة إزاء منطقة جنوب آسيا عامة والهند خاصة^(١).

لقد سار جونسون على خطى سلفه كينيدي في سياسته تجاه دول جنوب آسيا، وخاصة الهند، التي أسهمت المساعدات العسكرية والاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لها في تعزيز أواصر التقارب بين البلدين، إذ تعد الهند دولة ذات مكانة مهمة في الإستراتيجية الأميركية، فهي دولة رئيسية في جنوب آسيا حسب وجهة نظر الولايات المتحدة، وقد أيد روبرت كومر Robert Komer^(٢) الموظف في مجلس الأمن القومي توجه اهتمام سياسة الولايات المتحدة نحو الهند وليس باكستان؛ لما تمثله الهند من ثقل سكاني يفوق باكستان بكثير، وقد حذر من مخاطر ميول الهند نحو الشيوعية فيما إذا لم تلق اهتماماً من سياسة الولايات المتحدة، الأمر الذي يعرض مصالح الولايات المتحدة في جنوب آسيا للخطر، وقد قال كومر مخاطباً ماك جورج بندي Mc George Bundy^(٣) مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي : " إن الهند بوصفها البلد الآسيوي

(1) Qon Owest R. , *Russia After Stalin* , London, 1964. P.3

(٢) روبرت كومر: ولد في شيكاغو شباط عام ١٩٢٢، وتخرج من جامعة هارفارد ليخدم بعد ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، أنضم الى وكالة المخابرات المركزية في ١٩٤٧، عمل موظفاً تحت رئاسة ماك جورج بندي، و حل محلة لمدة وجيزة كمستشار للأمن القومي، بعد ذلك أرسله الرئيس جونسون مبعوثاً الى فيتنام الجنوبية عام ١٩٦٧، وصف أسلوبه بالفظ في التعامل حتى انه لقب بموقد النار، ونتيجة لجهوده منح وسام الحرية الرئاسي، ثم عين بعد ذلك سفيراً في تركيا ١٩٦٩، توفي في نيسان ٢٠٠٠. للتوسع ينظر:

Frank Leith Jones, *Blowtorch: Robert Komer, Vietnam, and American Cold War Strategy*, New York. 2013.

(٣) ماك جورج بندي: ولد في آذار عام ١٩١٩ من عائلة ثرية في ماساشوتس دخل مدرسة دكستر وحاز على المرتبة الأولى، ثم قبل للدراسة في جامعة بيل وتخصص في الرياضيات، خدم خلال الحرب العالمية الثانية بصفة ضابط استخبارات، وفي عام ١٩٤٩ عين في مجلس العلاقات الخارجية لدراسة خطة مارشال للمساعدات الاقتصادية، في عام ١٩٥٣ عين عميد لكلية الآداب والعلوم في جامعة هارفارد، وعين عام ١٩٦١ مستشاراً للأمن القومي الأمريكي خلال حكم كينيدي وجونسون وأدى دوراً مهماً في السياسة الخارجية الأميركية خلال تلك المدة، وفي عام ١٩٦٤ كلف بتنسيق العمليات السرية غادر الحكومة عام ١٩٦٦، ليشغل منصب رئيس مؤسسة فورد حتى عام ١٩٧٩، نال وسام الحرية الرئاسي بعد ذلك عمل في جامعة نيويورك الى أن توفي عام ١٩٩٦. للتوسع ينظر

Kai Bird, *The Color of Truth: McGeorge and William Bundy, Brothers in Arms: A Biography*. New York, 1998.

غير الشيوعي الأكبر والأكثر قوة فعلاً، هي بالحقيقة الجائزة الكبرى التي نتنافس عليها مع السوفيت والصين الشيوعية في آسيا^(١).

المبحث الأول: موقف إدارة جونسون من تولي شاستري - أنديرا غاندي^(٢) رئاسة الوزراء في الهند

تعرض رئيس الوزراء نهرو في السادس من كانون الثاني عام ١٩٦٤ إلى جلطة دماغية، أثرت بشكل كبير على قدرته في إدارة الحكومة كرئيس للوزراء. وعلى اثر هذا ظهرت تكهنات داخل الإدارة الأميركية بشأن الخليفة المحتمل لرئاسة وزراء الهند، ففي التاسع من كانون الثاني أرسل المساعد التنفيذي لوزارة الخارجية الأميركية بنجامين ريد Benjamin H.Rad مذكرة لمستشار الأمن القومي جورج بندي ذكر فيها تقييماً خاصاً لحالة نهرو الصحية أشار فيها إلى أن نهرو لن يبقى طويلاً في السلطة. وفي السادس عشر من كانون الثاني أرسل مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فيلبس تالبوت مذكرة إلى وزير الخارجية دين راسك ذكر فيها الأسماء التي من المرجح أن تخلف نهرو^(٣).

استمرت الإدارة الأميركية بمتابعة الوضع الصحي لرئيس الوزراء نهرو، ففي آذار زار تالبوت والسفير جستر باولز^(٤) Chester Bowles نهرو في بيته وقد أصيبا بالدهشة من التدهور

(1) Dennis Kux, Op.Cit., P.228

(٢) **انديرا غاندي Indira Gandhi**: أنديرا غاندي (١٩١٧-١٩٨٤) :أول امرأة تتولى منصب رئاسة الوزراء في الهند. وهي ابنة رئيس الوزراء نهرو أكملت تعليمها في الهند والتحقّت بالدراسة في جامعة أكسفورد ، عملت مساعداً شخصياً لوالدها، وتزوجت من الصحفي فيروز غاندي عام ١٩٤٢، انتخبت انديرا ولأول مرة عام ١٩٦٤ في البرلمان الهندي، وأصبحت وزيرة للإعلام في حكومة شاستري ، وتقلدت رئاسة الوزراء عام ١٩٦٦، وعلى الرغم من أنها حققت نجاحات كبيرة مثل دخول الهند حلبة سباق الفضاء.في عام ١٩٧٧ اغتيلت من قبل حراسها الذين كانوا ينتمون لطائفة السيخ:للتوسع ينظر:ناصر بن محمد زامل موسوعة أحداث القرن العشرين (١٩٦١ ١٩٧٠) ، ج ٧ ، الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤٤؛

Janardan Thakur, *Indira Gandhi and Power Game*, Vikas, New Delhi, 1979; Pupil Jayakar , *Indira Gandhi: A Biography*. Penguin Books, 1997.; Dhar P.N., *Indira Gandhi ,The Emergency and Indian Democracy* ,Oxford University Press, New Delhi, 2000; NewsWeek, January 31, 1977.

(3) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Editorial Note , No. 1.

(٤) **جستر باولز**: (١٩٠١-١٩٨٦) : الدبلوماسي الأمريكي الليبرالي الديمقراطي والسياسي من ولاية كونيتيكت ، دخل عام ١٩١٩، في جامعة ييل، وحصلت على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في عام ١٩٢٤، ثم انشأ وكالة الدعاية وبينتون بولز مع وليام بنتون في عام ١٩٢٩، تم تعيينه من قبل الرئيس روزفلت في عام ١٩٤٣ مديراً لمكتب إدارة الأسعار، في عام ١٩٤٦ تم تعيينه مديراً لمكتب تحقيق الاستقرار الاقتصادي، انتخب بولز

الصحية التي وصل إليها نهرو إذ بالكاد تعرف عليهم، فتوصل تالبوت و السفير باولز إلى استنتاج مفاده أن نهرو لن يبقى طويلاً على الساحة^(١) وبالفعل توفي نهرو في السابع والعشرين من آيار ١٩٦٤ وقد حضر جنازته وزير الدفاع الأميركي روبرت ماكنمارا، ووزير الخارجية دين راسك فضلاً عن السفير باولز^(٢).

تجدر الإشارة إلى أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية والسفير باولز قد توقعوا قبل ستة أشهر من وفاة نهرو أن شاستري هو الأوفر حظاً لخلافته، وبذلك كانت إدارة الرئيس جونسون مقتنعة أن شاستري " أفضل الخيارات المطروحة" في مرحلة ما بعد نهرو، فقد أشار تقرير المخابرات الأميركية في الأول من حزيران ١٩٦٤، وبعد وفاة نهرو بأربعة أيام إلى مقارنة بين نهرو وشاستري، إذ ذكر التقرير أن نهرو وشاستري يختلفان في جميع الأساليب تقريباً، باستثناء تفانيهم لتحقيق الوحدة الهندية، فضلاً عن ذلك أشار التقرير بوصف نهرو انه "كان ارسقراطياً ومتصلباً ومستبداً برأيه"، في حين كان شاستري واقعياً ومعروفاً بمهارته في إيجاد الحل الوسط، فيما كان نهرو متشبعاً بالاشتراكية الأوروبية في سن مبكرة ومتمسكاً طوال حياته بالكثير من المعتقدات التي اعتقد بها، فان شاستري لم يغادر أبداً شبه القارة الهندية واعتنق اشتراكيته في عهد غاندي ، وفي حين كانت قوة نهرو تكمن في مشاركته مع غاندي في حركة الاستقلال التي صنعت له شعبية كبيرة، نجد إن دور شاستري لم يكن واضحاً خلال حركة الاستقلال فظل اتصاله مع الناس قليلاً وأشار التقرير الى أن رغبة نهرو بالسلطة واحدة من صفاته الأكثر وضوحاً. في حين لم يظهر شاستري رغبة تجاه هذا الأمر^(٣).

حاکما لولاية کونیتیکت في عام ١٩٤٨، وبعد انتهاء ولايته تم تعيينه في منصب سفير الولايات المتحدة إلى الهند ونيبال من قبل الرئيس ترومان، للمدة ١٩٥١-٥٣. ثم فاز بمقعد في مجلس النواب عن الدائرة الثانية كونيتيكت، وقضى فترة واحدة (١٩٥٩-١٩٦٠). للتوسع ينظر:

Richard P.Dauer, A North-South Mind in an East-West World: Chester Bowles and the Making of United States Cold War Foreign Policy, 1951-1969. Westport: Praeger, 2005.

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, (margin document) Telegram From the Embassy in India to the Department of state , March10, 1964, No. 26.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968 (margin document) Telegram From the Embassy in India to Department of State ,May 29,1964, No.49.

(3) Memorandum Central Intelligence Agency, Office of Current Intelligence (CIA), 1 June , 1964 , No.158/64.

أن قوة شاستري انبثقت من الدعم القوي الذي حصل عليه من قادة حزب المؤتمر ولا سيما نادو شيفيان كاماراج *Nadu Chieftain Kamaraj*^(١) رئيس حزب المؤتمر، وكان شاستري معروفاً بالتمسك ببرنامج نهرو السياسي، وكان يحظى بشعبية داخل الحزب لكنه لم يمتلك الصفات الشخصية التي تمتع بها نهرو، ومما يؤخذ على شاستري هو افتقاره إلى الخبرة في الشؤون الدولية فهو لم يسافر خارج الهند باستثناء النيبال *Nepal*، وكانت المشكلة الأولى التي واجهته في العمل كرئيس وزراء هو التعامل مع مجلس وزراء نهرو وسياسته، ووفقاً لتقرير المخابرات الأميركية الذي أشار فيه إلى "إن نهجه مع الزعماء ربما كان أكثر ودية من النهج الذي اتبعه نهرو، وقد اختاروه لأنهم كانوا يعرفون أنه سوف لن يكون نهرو آخر بتجاهلهم ؛ ولأنهم شعروا أنه من الممكن العمل معه، ولأنه بدا الرجل القادر على الحفاظ على وحدة الحزب في حقبة ما بعد نهرو مباشرة"^(٢) .

ومن خلال التقرير نلاحظ أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية قد أعطت وصفاً دقيقاً لشخصية رئيس الوزراء شاستري، مبيناً أن الأخير كان يختلف بصورة كبيرة عن شخصية نهرو الذي كان يتمتع بمركزية شديدة في إدارة البلاد وقيادة حزب المؤتمر، في حين أن شاستري كان شخصية مقبولة عند أعضاء حزب المؤتمر وأنه يستطيع إيجاد الحلول الوسط ولديه القدرة على تقريب وجهات النظر في حال حدوث اختلاف داخل الحكومة، إذ بينت تلك التقارير إلى أن شاستري جاء بمباركة حزب المؤتمر على الرغم من افتقاره إلى الشعبية الكبيرة وإلى الصفات الشخصية في القيادة ويبدو، أن الحزب اختاره لهدفين الأول المقبولية والتوافق عليه من معظم قادة حزب المؤتمر، أما الهدف الثاني فقد وجد قادة حزب المؤتمر أن اختياره سيكون ضماناً لاستمرار نفوذهم السياسي.

(١) نادو شيفيان كاماراج: ولد ١٥ تموز ١٩٠٣ في ولاية تاميل الهندية، كان سياسياً هندياً وعضواً بارزاً في حزب المؤتمر الهندي، شارك في حركة الاستقلال التي تزعمها غاندي، أصبح رئيس وزراء ولاية تاميل للمدة من ١٩٥٤-١٩٦٣، وعضواً في البرلمان الهندي ١٩٥٢-١٩٥٤، تزعم حزب المؤتمر الهندي بعد وفاه جواهر لال نهرو ولم يقدم نفسه لرئاسة الوزراء، عرف عنة بالنزاهة، وكان له الدور الكبير في اختيار اثنين من رؤساء وزراء الهند هم شاستري ١٩٦٤ وانديرا غاندي ١٩٦٦، توفي في تشرين الأول عام ١٩٧٥. للتوسع ينظر:

P.Kandaswamy, The Political Career K.amayaj, Concept Publishing Company, India, 2001.

(2) *Memorandum Central Intelligence Agency, Office of Current Intelligence (CIA), 1 June, 1964, No.158/64 P.2.*

ورأت وكالة المخابرات الأميركية أن شاستري قد أظهر قدرة كبيرة ومهارة سياسية؛ لأنه كان وزيراً فعالاً في مجلس الوزراء، وأنه امتلك وجهات نظر اشتراكية متواضعة مماثلة لوجهات نظر نهرو بخصوص التنمية الاقتصادية، وأنه لم يكن متأثراً بالشيوعية، وكانت صورته في الهند مقبولة. وللهذه الأولى قد يكون شاستري خياراً مفاجئاً لتولي منصب رئاسة الوزراء، فهو لم يكن شخصية قيادية في السياسة الهندية، ولم يصبح منافساً إلا قبل سنوات من تردي حالة نهرو الصحية، إذ وصف آنذاك بالتواضع والهدوء وعرف بالمنفذ لقرارات رؤسائه، فضلاً عن أن وظيفته السياسية لم تضعه في صدارة السلطة مثل تلك التي بدى بها رئيس الوزراء نهرو، وربما كان ينظر إليه كوكيل لنهرو بدلاً من كونه يمتلك القدرة على صناعة قرار مستقل، وقد كان الشخص الأقرب لنهرو بعد أنديرا غاندي^(١).

أما سفارة الولايات المتحدة في الهند فقد رأت إن صورة شاستري لم تكن صورة نهرو "المحبوب" عند شعبه، بل كان هناك الكثير من الملاحظات عليه؛ لأنه كان على علاقة وثيقة مع المسؤولين الأميركيين، وقد أعجبهم بقدرته الفكرية والسياسية، ومن خلال عمله في البرلمان اكتسب خبرة إدارية واسعة. إن مسؤولي السفارة اعتقدوا أن شاستري كان سياسياً ماهراً، وأنه في كثير من الأحيان كان جسراً بين الفصائل المتناحرة داخل التنظيم الحزبي، وعلى الرغم من عمله في ولاية أوتار براديش في وقت مبكر، لكن شاستري لم تكن لديه قاعدة سياسية في الولاية، في المقابل تمتع بعلاقات ممتازة مع رئيس حزب المؤتمر كاماراج، وقبل كل شيء قد رسخ علاقاته مع معظم قادة حزب المؤتمر الأقوياء وكان أكثر استجابة لمطالبهم وقادراً على العمل معهم بشكل وثيق وربما كان هذا الأمر هو الذي جعل حزب المؤتمر القوة السياسية الأكثر تماسكاً، كذلك كان لشاستري علاقات جيدة مع الأحزاب الأخرى^(٢).

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن تولى شاستري منصب رئيس الوزراء أمراً سهلاً، وقد اتضح ذلك من تقارير وكالة المخابرات المركزية، وبرقيات السفارة الأميركية في الهند، ففي الثامن والعشرين من أيار ١٩٦٤ بعد يوم واحد من وفاة نهرو دارت نقاشات غير رسمية في نيودلهي بين الجماعات المختلفة في حزب المؤتمر وفي اليوم التالي بدأت الجهود من قادة حزب المؤتمر لتجنب

(1)Memorandum Central Intelligence Agency, Office of Current Intelligence (CIA), 1 June , 1964 , No.158/64 ,P. 3.

(2)Report CIA, in Kalyani Shanker, **India and the United state Politics of the Sixties** Macmillan India Lt , Delhi . 2007 ,P. 56-57.

التنافس على المنصب، إذ أقدم رئيس حزب المؤتمر كاماراج بإجراء عدة مشاورات مع عدد من كبار القادة، بما في ذلك موراجي ديساي وكريشناماشاري، وأي تي شافان *Y.B.Chavan*، وغولزاريل ناندا *Gulzarilal Nanda*^(١) إلى جانب بعض الوزراء التابعين لحزب المؤتمر^(٢)، في تلك المدة أخذ موراجي ديساي يستعد لمواجهة شاستري الذي حظي بدعم رئيس حزب المؤتمر كاماراج. وفي الوقت نفسه أيضاً اقترح في البرلمان الهندي ترشيح جاغفان رام *Jagjivan Ram* وخلال تقديم التعازي من أعضاء الحزب عن طريق لجنة الحزب (*CWC*) اجتمع شاستري مع إنديرا غاندي واقترح عليها أن تصبح رئيس للوزراء لكنها رفضت العرض^(٣).

استمرت وكالة المخابرات المركزية بمتابعة سير التطورات السياسية داخل حزب المؤتمر فقد أشار تقريرها المؤرخ في السادس والعشرين من حزيران ١٩٦٤ إلى إن لجنة عمل الحزب منحت كاماراج الصلاحية لإيجاد مرشح توافقي في الحادي والثلاثين من أيار، وقد استخدم كاماراج هذا التفويض - حسب تعبير الوثيقة - بمهارة، وحتى خلال هذه المرحلة لم يكن شاستري الأوفر حظاً، فأجرى كاماراج اجتماعاً مطولاً مع كل من موراجي ديساي وشاستري في الأول من حزيران وخلال الاجتماع بين كاماراج وبوضوح لموراجي ديساي أن شاستري سيتقدم عليك في حال إجراء انتخابات، وفي اليوم التالي وفي ظل إشراف كاماراج اقترح رئيس الوزراء المؤقت ناندا اسم شاستري لتولي منصب رئاسة الوزراء، وبذلك حصل شاستري على الدعم الكافي لتولي منصب رئاسة الوزراء^(٤).

لقد سلط تقرير وكالة المخابرات المركزية الضوء على دور كاماراج في حسم الصراع على خلافة نهرو، فقد كان العامل الرئيسي في صياغة ائتلاف لدعم شاستري في الأيام الأخيرة من

(١) غولزاريل ناندا: ولد في ٤ تموز ١٨٩٨ في إقليم البنجاب وهو من عائلة هندوسية، تلقى تعليمه في لاهور وعمل باحثاً حول المشاكل العالمية بجامعة الله اباد، ثم درس في جامعة بومباي ١٩٢١، التحق بحركة الاستقلال الهندية ١٩٢٢ وقد سجن لمرات عدة، انتخب بالجمعية التشريعية في بومباي ١٩٣٧ وشغل منصب السكرتير البرلماني لحكومة بومباي ١٩٣٧-١٩٣٩، ثم عين وزيراً للعمل في حكومة بومباي ١٩٤٦، بعد استقلال الهند ذهب الى جنيف كمندوب الحكومة الهندية لمؤتمر العمل الدولي عام ١٩٥١، عين وزيراً للتخطيط، ثم انتخب عضواً في البرلمان الهندي ١٩٥٢ وأعيد تعيينه وزيراً للتخطيط، وظل بالبرلمان الهندي الى أن عين رئيس وزراء مؤقت بعد وفاه نهرو ومرة أخرى بعد وفاه شاستري، توفي في كانون الثاني عام ١٩٩٨. للتوسع ينظر:

Promilla Kalhan, Gulzarilal Nanda, A Life in the Service of the People, India Association of Social Science Institution, New Delhi, 1997.

(2) *C.P Srjvastava, OpCit., P, 85.*

(3) *Ibid, P- 97.*

(4) *Special Report, CIA, 26 June, 1964, SC No, 00625/64A, P.1.*

وفاة نهرو، و بمساعدة الزعماء الإقليميين كان أبرزهم أتوليا غوش Atulya Ghash المعروف باسم أتوليا بايو. وهو احد زعماء غرب البغال، كان أتوليا المسؤول عن الحزب غرب البغال والولايات المجاورة، أما العضو الثالث فهو أس كي باتيل S.K.Patil، وحسب التقرير كان الشخص المثير للجدل دائماً فهو المسؤول الكفوء وصاحب الدور الرئيس في حث شافان لتقديم الدعم الى شاستري، وذكر التقرير " إن ائتلاف شاستري كان مجموعة موجهة حزبياً من الزعماء الإقليميين كان هدفهم الرئيس ضمان أكبر عدد من الأصوات لصالحهم للإسهام في تحديد السياسة الهندية المؤثرة على مصالحهم الحيوية"، أما سبب اتحادهم ضد ديساي فيعود إلى أنهم وجدوا فيه شخصاً متصلباً واستبدادياً برأيه فهو يشبه حسب وجهة نظرهم نهرو، لذلك كان على شاستري عندما تولى السلطة تحقيق التوازن بين إرضاء الزعماء الإقليميين وتحقيق التطلعات السياسية والمصالح الإقليمية^(١).

بعد اختيار شاستري رئيساً للوزراء أرسلت السفارة الأميركية في الهند في العشرين من حزيران ١٩٦٤ برقية إلى البيت الأبيض أشارت فيها إلى أنه بعد عدة أيام من تولي شاستري لمنصبه اثبت انه الخلف الأفضل لنهرو، بسبب سياسته التصالحية التي قد تقرب علاقة الهند مع باكستان، وتوقع المسؤولون في السفارة أن يبذل شاستري جهداً لتحسين علاقات الهند مع دول الجوار، وقد انعكس هذا الأمر في البيان الذي أدلى به في البرلمان الذي أشار فيه الى تفضيله سياسة المفاوضات تجاه كل من باكستان والصين الشيوعية، وفي ردود فعله الايجابية على خطاب الرئيس الباكستاني محمد أيوب خان^(٢) في الأول من حزيران ١٩٦٤، واعتقدت السفارة أن شاستري يمكن الاعتماد عليه لتحقيق تسوية مع باكستان ويرضي الحكومة والبرلمان على حد سواء، واعتقدت أيضاً أنه يملك طاقة تحمل أكثر من نهرو في البحث عن السبل لتخفيف التوترات وخلصت السفارة للقول: "إن هناك رجلاً جديداً على الساحة، رجل مستعد ومهتم على ما يبدو وبصدق لانتهاج سياسة جديدة لحل المشاكل الصعبة"^(٣).

(1) Special Report , CIA , 26 June , 1964 , SC No , 00625/64A , P.3-2.

(٢) محمد أيوب خان: ولد عام ١٩٠٧ في روالبندي وينتمي إلى إحدى قبائل الباثان ، درس العلوم العسكرية في بريطانيا وتخرج منها عام ١٩٢٨ ، ثم أصبح رئيساً للجمهورية بعد الانقلاب العسكري في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٨ ، استمر حكمه حتى ٢٠ آذار ١٩٦٩ . للتوسع ينظر: محمد أيوب خان، أصدقاء لا سادة، (سيرة ذاتية سياسية)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨.

(3) Telegram From Embassy of India to Department of state , June 20, 1964 , in Klalyani Shanker , Op.Cit. , P. 74-75.

وبعد مضي شهرين على تولي شاستري منصبه، أرسل باولز في الثامن عشر من آب ١٩٦٤، تقييماً آخرًا للوضع في الهند، أشار فيه إلى تصاعد الصراع داخل حزب المؤتمر، وأكد أن الزعماء الإقليميين المنتمين لحزب المؤتمر كانوا يملكون نفوذاً أكبر من أعضاء حزب المؤتمر في البرلمان^(١)، وكان لهم دور كبير في اختيار شاستري . وقد ذكر باولز في تقريره الاختلاف الطفيف بين تقريره وتقرير وكالة المخابرات فيما يتعلق بأعضاء لجنة الحزب، فقد ذكر أن سانجيف ريدي Sanjiva Reddy هو الشخص الثالث الذي أسهم في حسم اختيار رئيس الوزراء بدلاً من باتيل الذي ورد اسمه في تقرير وكالة المخابرات^(٢).

على الصعيد الخارجي استهل شاستري حكمه باتخاذ سياسة معتدلة مع الدول الكبرى، فقد كان ينظر إلى عدم الانحياز بأنه إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أو كما يطلق عليه البعض بالانحياز الثنائي ضد التهديد الذي تشكله الصين الشيوعية، لقد ساعد دعم الولايات المتحدة الفوري للهند خلال حرب ١٩٦٢ مع الصين، بالإضافة إلى مواصلتها تقديم المساعدات الاقتصادية الغذائية التي وصلت إلى مليار دولار سنوياً، على تقوية العلاقات بين البلدين، إذ عدت القيادة الهندية الجديدة الولايات المتحدة دولة صديقة بالرغم من عدم تقديم واشنطن الطائرات الأسرع من الصوت للهند، ومع ذلك فقد بدت العلاقة الأميركية الهندية مرتكزة على أرض صلبة^(٣).

وبعد مضي السنة الأولى لتولي شاستري رئاسة الوزراء أرسلت وكالة المخابرات الأميركية تقريراً في الثامن من أيار ١٩٦٥ قيمت فيه الوضع في الهند، وأشار التقرير إلى تغير أسلوب الحكومة الهندية وحزب المؤتمر الحاكم بشكل ملحوظ للغاية، المتمثل بشخصية شاستري التي تقبل الرأي الآخر بخلاف الشخصية المتسلطة التي اتصف بها نهرو، وقد لوحظ زيادة مشاكل الهند

(١) بموجب الدستور الهندي ينتخب المجلس الانتخابي الذي يضم أعضاء مجلس البرلمان وهو مجلس الشعب (لوك سابها) ومجلس الاقاليم (راجا سابها) والمجالس التشريعية في الولايات الهندية .للتوسع ينظر : جميل عبد الرحمن الدهلوي، كيف تحكم الجمهورية الهندية، ثقافة الهندية،مجلة السفارة الهندية،بغداد، المجلد التاسع عشر، العدد ٢، نيسان، ١٩٦٨.

(2) Telegram From Embassy of India to Department of state, August 18. In Klalyani Shanker , Op. Cit , P

(3) Dennis Kux , Op. Cit., P.31.

المتمثلة بالنمو السكاني والبطالة والفقر بعد غياب الشخصية القيادية لنهرو التي افترض إليها شاستري^(١).

ووفقاً لتقرير المخابرات المركزية فإن معظم الصعوبات التي واجهت شاستري هي صعوبات ورثها من عهد نهرو، وأعقد وأكبر هذه المشكلات هي مشكلة الغذاء، تأتي من بعدها مشكلة توتر العلاقات الهندية - الباكستانية التي وصلت إلى مرحلة الحرب حول منطقة ران كوتش، وقد أضاف التقرير أنه لا يوجد اليوم في الهند شخص يتمتع بالسلطات الواسعة التي تمتع بها نهرو، وأن وعود شاستري تفتقر لقوة السلطة التي تمتع بها نهرو، ومن ثم فإنها لم تعمل على طمأنة الشعب الهندي بشكل أكبر خلال الأوقات الصعبة، وسلط التقرير على الأسلوب الجديد الذي قدمه شاستري في السياسة الهندية الذي وصفه الكثير من منتقديه بأنه أسلوب ضعيف وخالٍ من القيادة. وفي مقابلة صحفية قال شاستري: " إنني اتخذت قراراً ومع ذلك فاني أرغب بإجراء المزيد من التشاور قدر الإمكان مع الجميع قبل الوصول للقرار"، وقد استند شاستري بشكل كبير على قادة الحزب بقيادة كاماراج، ومع ذلك فقد أشار التقرير إلى أن شاستري أدار الحكومة في ظل نظام المسؤولية الجماعية، فقد منح وزارته فسحة من العمل واتبع إلى حد بعيد سياسات نهرو، ولاسيما الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية، في حين كانت سياسته صارمة تجاه الصين وخلص التقرير إلى أن أسلوب شاستري في القيادة لا يزال في حالة تطور ويفتقر إلى الحيوية^(٢).

وفي العشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥ بعد نهاية الحرب الهندية الباكستانية، ذكر تقرير قسم الاستخبارات *Department of Intelligence Agency (DIA)* أن شاستري تحرر ببطء من ظل نهرو وأصبح قائداً فعالاً في بلده، وذكر التقرير أن القلق يأتي من الأزمة المستمرة والحرب غير المعلنة مع باكستان حول ران كوتش وكشمير ستجعله في وضع أقوى بكثير مما كان عليه عندما تولى المنصب " وإن شخصيته وأسلوبه في القيادة جعلاه المتنازل الذكي والواسع الحيلة بدلاً من أن يكون الزعيم الحركي في قالب نهرو"^(٣)، وأشار التقرير أيضاً إلى أن شاستري اتبع سياسة خارجية مماثلة لسياسة نهرو، واتخذ من سياسة عدم الانحياز أساساً لتلك السياسة، ومارس تأثيراً كبيراً على السياسات الخارجية؛ لأنه أدرك أن الهند تعد العقبة الرئيسية أمام توسع النفوذ

(1) *Special Report , CIA, 1965 ,SC No.00672/65A.*

(2) *Ibid , P. 90-91.*

(3) *Supplement , DIA , Intelligence, Summary , 20 Oct , 1965 , in Kalyain Shenker , Op. Cit. , P.105.*

الصيني، وكان وبدهاء يأمل في أن يؤدي الخلاف الصيني السوفيتي في نهاية المطاف إلى دعم سوفيتي أكيد للهند. أما على الصعيد الداخلي فقد انتهج شاستري سياسة مغايرة لسياسة سلفه إذ أكد على ضرورة تطوير الزراعة بدلاً من الصناعة، وذكر التقرير أن نمط شاستري في القيادة لم يكن "حركياً" ولم ينجح في مواجهة العديد من المشكلات التي ورثها من حكومة نهرو، لافتقاره إلى الكاريزما القيادية، وكان موقف شاستري ضعيفاً لبعض الوقت بسبب ميله إلى التشاور والتوفيق في محاولة إيجاد التوافق السياسي قبل أن يتخذ القرار وخلص التقرير إلى " أن شاستري سيستمر طالما يحصل على الدعم من حزبه وطالما تسمح صحته بذلك"^(١).

ويلاحظ من خلال التقرير متابعة دقيقة من الولايات المتحدة لرئيس الوزراء شاستري، منذ توقع وكالة الاستخبارات والسفارة الأميركية وصوله لرئاسة الوزراء، واستمرت هذه المتابعة أثناء توليه رئاسة الحكومة الهندية، وأخذت التقارير بالمقارنة بين شخصية شاستري وسلفه نهرو وسياسة كل منهما على الصعيدين الخارجي والداخلي، وقد انتهج سياسة خارجية تتفق مع سياسة نهرو في الخطوط العامة، لكنها تختلف عنها في التفاصيل إذ استمر شاستري في سياسة عدم الانحياز التي انتهجها نهرو، لكنه كان أكثر مرونة من نهرو، أما في السياسة الداخلية فقد خالف شاستري سياسة نهرو في تركيزه على الجانب الزراعي بخلاف نهرو الذي ركز اهتمامه على الجانب الصناعي.

ويلاحظ على التقرير أنه ظهر فيه شيء من التناقض ففي الحال الذي وصف فيه شاستري بأنه أصبح قائداً فعالاً في بلده، وصفه بالضعف وعدم امتلاكه الشخصية القيادية، ويلاحظ أيضاً أن التقرير قد عزا فشل شاستري في مواجهة المشكلات التي ورثها من حكومة نهرو إلى ميله إلى التفاوض والاستشارة، وليس هذا سبباً مقنعاً يعزى إليه الفشل؛ لأن تلك المشكلات كانت موجودة أيام نهرو الذي عرف بالحزم والتفرد في اتخاذ القرارات.

تلقى شاستري في وقت سابق وتحديداً في خريف عام ١٩٦٤ دعوة من السفير باولز لزيارة الولايات المتحدة وقد أبدى شاستري استعداداً ورغبته لتلبية الدعوة، لكنه فضل الانتظار لمدة عام بهدف اكتساب المزيد من الخبرة وهو على رأس الحكومة، وقد حدد موعداً لزيارة شاستري لواشنطن متوافقاً مع الجدول الزمني للرئيس جونسون في بداية حزيران ١٩٦٥، في حين أن زيارة الرئيس الباكستاني أيوب خان كانت مقررة في نيسان ١٩٦٥^(٢).

(1)Supplement , DIA , Intelligence, Summary , 20 Oct , 1965 , in Kalyain Shenker , Op. Cit. , P , P.2- 3.

(2) Denies Kux , Op. Cit.,P.32.

لقد كانت الأجواء العامة في السفارة الأميركية في نيودلهي يسودها التفاؤل بهذه الزيارة، لكن في بداية نيسان قرر الرئيس جونسون بشكل مفاجئ وغير متوقع تأجيل زيارة كلاً من شاستري وأيوب خان، ويعتقد أن الرئيس جونسون اتخذ هذا القرار نتيجة سببين الأول تمثل بالانتقاد العلني لسياسة الولايات المتحدة في فيتنام من رئيس الوزراء الكندي ليستر بيرسون *Lester Pearson* بعد لقاء جونسون^(١) مما دفع الرئيس جونسون إبلاغ موظفيه أنه لا يرغب بتكرار هذا الأمر والتعرض للمزيد من الإحراج، أما السبب الثاني تمثل بسياسة باكستان التي بدأت بالتقرب من الصين وموقفها غير المساند من القضية الفيتنامية في تلك المدة^(٢) هذا الأمر دفع الرئيس جونسون إلى إلغاء زيارة أيوب خان التي كان على وشك أن تجري في غضون أسبوعين، وعلى ضوء ذلك أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى وزير الخارجية دين راسك في السادس من نيسان خلصت إلى ضرورة قيام الرئيس بتأجيل زيارة شاستري أيضاً^(٣).

وقد حاول وزير الخارجية دين راسك ثني الرئيس عن قراره لكنه فشل، فأرسل برقية إلى السفير باولز في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٥ أشار فيها إلى الأسباب التي دعت الرئيس إلى تأجيل الزيارة وأهمها: انشغاله بوضع جنوب شرق آسيا فضلاً عن انشغاله ببرنامجه التشريعي، وأشارت البرقية إلى أن التأجيل في مصلحة الهند وأنه من غير المفيد القدوم في الوقت الذي كان فيه مشروع المساعدات معلقاً في ضوء حقيقة أن الموقف الهندي بشأن فيتنام كان معيناً بشكل عام، وقد رد باولز بأنه يجب إن يتم إبلاغ شاستري عن طريق وزير الخارجية أو الرئيس معرباً عن صدمته بتأجيل موعد الزيارة^(٤).

(١) في الثاني من نيسان ١٩٦٥ قام رئيس الوزراء الكندي بزيارة الى الولايات المتحدة وإثناء إلقاءه خطاب في جامعة تامبل في فلاديفيا تطرق الضيف الى حرب فيتنام وانتقد خلال خطابة القصف الأميركي معرباً عن دعمه لوقف القصف الأميركي الى فيتنام الشمالية ، وعن رغبته بإيجاد حلولاً دبلوماسية لتلك الأزمة، لقد مثل هذا الخطاب المنتقد لسياسة الولايات المتحدة سبب إخراجاً لموقف جونسون تجاه فيتنام، الأمر الذي أدى الى توتر الأجواء خلال لقاء الرئيس جونسون في كامب ديفيد، ومن الجدير بالذكر أن كندا رفضت في وقت سابق دعوه الولايات المتحدة بإرسال قوات الى فيتنام ، وفي الوقت نفسه أن كندا بموجب مؤتمر جنيف ١٩٥٤ كانت عضواً في لجنة الرقابة الدولية مع الهند وبولندا .للتوسع ينظر:

Jonathan Colman, The Foreign Policy of Lyndon B. Johnson: The United States and the World 1963-1968 , Oxford University Press, New York, 2010.

(2) *Dennis Kux , Op. Cit., P. 33.*

(3) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Telegram From the Department of state to Secretary of state Rusk in Tehran , April 6, 1965 ,No . 97.*

(4) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Telegram From the Department of state of*

وبالفعل أرسل الرئيس جونسون رسالة الى رئيس الوزراء شاستري أوضح فيها أسباب تأجيل الزيارة معللاً ذلك بالانشغال بالقضية الفيتنامية، وكذلك بمسألة المساعدات الأميركية للهند التي تحتاج الى مناقشات داخل الكونغرس، لذلك اقترح تأجيل الزيارة إلى الخريف المقبل^(١).

تسرب خبر تأجيل زيارة رئيس الوزراء الهندي في اليوم التالي إلى الصحافة الأميركية، مما عقد الأمور بشكل كبير بالنسبة للسفير باولز، الذي لم يكن لديه الوقت الكافي لتبرير أسباب التأجيل. في حين أبرقت وزارة الخارجية إلى السفارة في نيودلهي وسفارتها في كراتشي حثت فيها كلاً من البلدين على الموافقة على تأجيل الزيارة وإظهار أن تأجيل الزيارة جاء بتنسيق بين البلدين^(٢)، ومن خلال الوثيقة أخبر السفير باولز وزارة الخارجية بأن شاستري أصيب بخيبة أمل كبيرة، وأضاف إن الحكومة الهندية وافقت على إصدار بيان صحفي يشير إلى أسباب التأجيل وأنه جاء وفق اتفاق مسبق بين الطرفين^(٣)، أما في واشنطن فقد أقدم وزير الخارجية دين راسك على دعوة السفير الهندي نهر لتوضيح أسباب التأجيل، إلا إن الأخير أعرب عن استيائه الشديد لمعاملة جونسون "الفضة والمتعجرفة" لرئيس الوزراء شاستري^(٤).

وفي الوقت نفسه أرسل برقية من السفارة الأميركية في نيودلهي الى وزارة الخارجية في السادس عشر من نيسان ١٩٦٥ اشارت فيها الى أن تأجيل الزيارة دفعت الصحف إلى التكهنات التي في حقيقة الأمر لا مفر منها، ولاسيما حول سلوك باكستان مؤخراً، مشيراً أن الولايات المتحدة لا تنوي الاعتذار بأي شكل من الأشكال عن أسباب تأجيل زيارة شاستري وأيوب خان^(٥).

وفي الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٥ أرسل السفير باولز برقية إلى وزارة الخارجية تضمنت أبرز ما جاء في لقائه مع شاستري، إذ ذكر أن شاستري كان يشعر بالامتعاض وأنه - باولز - عمل بجد على استعادة ثقته، مشيراً إلى أنه تمكن من تهدئة الوضع، وتحسين الأجواء

Embassy in India , April 14 ,1965, No. 99.

(1) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Telegram From the Department of state of Embassy in India, April 15 , 1965, , No. 102.*

(2) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, (Margin Document) Telegram From the Department of state to the Embassy in India, April 15, 1966, , No , 102.*

(3)*F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, (Margin Document) Telegram From the Department of state to the Embassy in India, April 15, 1966, , No , 102. .*

(4) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, (Margin Document) Telegram From the Department of state to the Embassy in India, April 15, 1966, No.102.*

(5) *F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Memorandum from the President's Deputy special Assistant National Security Affairs (Komer) to President Johnson, April 16,1965,No104.*

بأفضل طريقة، ثم تطرق السفير إلى أسباب تأجيل الزيارة مؤكداً أن الرئيس كان منشغلاً بالقضية الفيتنامية كتبرير لشاستري^(١)

توفي رئيس الوزراء شاستري في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ في طشقند جراء تعرضه الى نوبة قلبية وبذلك لم تتحقق زيارته للولايات المتحدة، ومن الجدير بالذكر أن شاستري تعرض الى أزمة قلبية في بداية توليه الحكم. وفي يوم وفاته أدى ناندو الرجل الثاني في مجلس الوزراء اليمين الدستوري كرئيس وزراء مؤقت، وكانت هذه المرة الثانية التي تولى فيها ناندو هذا الدور^(٢).

ظلت الولايات المتحدة تراقب تطورات الأوضاع في الهند، ففي الحادي عشر من كانون الثاني ذكر تقرير لوكالة المخابرات الأميركية، أن الوضع حول من يخلف شاستري يكتنفه الغموض، وفي التقرير نفسه ذكر اسم أنديرا غاندي ابنة نهرو مرشحاً محتملاً لشغل المنصب وقد جاء فيه " أن السيدة غاندي ابنة نهرو، يمكن أن تصل المنصب لكن حظوظها ضعيفة، كونها لم تحظى بالاهتمام الكافي لتولي رئاسة الوزراء عندما توفي والدها عام ١٩٦٤ ، وربما سيكون هناك حماس أقل الآن". ومع ذلك فقد ذكر التقرير أنه في حال اختيارها لهذا المنصب فإن الحزب سيشهد انقساماً واضحاً، وتوقع التقرير أن خلافة شاستري ستكون أكثر صعوبة من خلافة نهرو وسيتم التنافس والتنازع بصورة أكبر عما حدث عام ١٩٦٤، لقد كانت هناك تكهنات حول ترشيح وزير الدفاع شافان، إلا أنه لم تكن لديه علاقة جيدة مع وزير سكك الحديد باتيل وهو من الولاية نفسها ويعني ذلك أنه لا يحظى بإجماع لجنة الحزب برئاسة كاماراج، وعلى الرغم من أن وكالة المخابرات المركزية ذكرت أن موراجي ديساي قد يجدد ترشيحه مرة أخرى، إلا أن حظوظ فوزه قليلة ، ولاسيما وأن رئيس حزب المؤتمر كاماراج لا يرغب بترشحه، وإذا تطورت الأمور ووصلت الى طريق مسدود فإن كاماراج سوف يتدخل ويتولى المنصب لحين انتخابات عام ١٩٦٧. وأما المرشح الآخر فكان الوزير سانجيفا ريد الذي كان يحظى بعلاقات جيدة مع رئيس حزب المؤتمر كاماراج، فضلاً عن أتولي غوش، وزير الزراعة سوبرامانيام^(٣) C.Subramaniam، ووزيرة الإعلام أنديرا غاندي^(١).

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Telegram From the Embassy in India to the Department of state , April 21, 1965, No .106.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Editorial Note, No .78.

(٣) **سوبرامانيام** : سياسي هندي ولد في تاميل نادور في الهند عام ١٩١٠ كان يلقب بـ(اب الثورة الخضراء) وذلك

في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ أرسل روبرت كومر المساعد الخاص للرئيس مذكرة إلى الرئيس جونسون أشار فيها إلى إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه جنوب آسيا إذ أشار الى أهمية جنوب آسيا وتحديداً الهند داعياً إلى ضرورة المحافظة على مصالح الولايات المتحدة والوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي والصين، فقد بين في المذكرة أن سياسة الولايات المتحدة التي انتهجتها في جنوب آسيا كانت سياسية جيدة على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها ولاسيما بعد الحرب الهندية الباكستانية التي دفعت كلاً من الهند وباكستان الى إدراك أهمية الولايات المتحدة وخاصة بما يتعلق بالمساعدات. لذا فضل كومر إقامة علاقات جيدة مع رئيس وزراء الهند الجديد مع وجوب توجيه دعوة رسمية لزيارة واشنطن، وعلى الرغم من أن كومر بين أن اختيار خليفة لشاستري لا يمكن التوصل إليه بالقرب العاجل، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة معرفة النهج السياسي لرئيس الوزراء الجديد وهل يسير على خطى شاستري قبل البدء باستئناف المساعدات^(٢).

أبقت سفارة الولايات المتحدة في الهند واشنطن على اطلاع مباشر بالوضع السياسي داخل الهند ففي السادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ وبعد خمسة أيام من رحيل شاستري أرسل السفير باولز برقية الى واشنطن أشار فيها الى دور كاماراج الرئيس في اختيار المرشح المناسب لتولي منصب رئاسة الوزراء ، وقد وصفته البرقية "بصانع الملوك". وفي الوقت نفسه ذكر السفير باولز أن إنديرا غاندي قد تكون الشخصية المفضلة من بين عشرة شخصيات مرشحة، فذكر "على العموم فأني اعتقد أنها ستكون رئيسة وزراء أفضل بكثير من أبرز منافسيها موراجي ديساي"، وأضاف أنه على الرغم من إن ديساي قد يكون موالياً للأميركان بشكل سري ومؤيداً قوياً للنظام الرأسمالي، لكنه شديد العداء لباكستان فضلاً عن كونه لا يحظى بدعم كامل من حزب المؤتمر. وفي تقييم

لجهوده الإصلاحية عندما كان وزيراً للزراعة في عام ١٩٦٥ إذ استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي للهند، شغل مناصب سياسية عديدة بعد استقلال الهند خلال المدة من ١٩٥٢-١٩٦٢ تولى وزارة المالية والعدل والتعليم وانتخب في لوك سابها الهندي عام ١٩٦٢، وعمل وزيراً للحديد والصلب، ثم حصل على منصب وزير الزراعة، توفي في تشرين الثاني ٢٠٠٠. للتوسع ينظر:

Rasheeda Bhagat, A visionary and a statesman C. Subramaniam is awarded the Bharat Ratna, the country's highest. India's National Magazine From the publishers of the Hindu, Vol.15, No. 5, 1998.

(1) *Intelligence Memorandum A successor, to Shasta in India, CIA, 11 January, 1966, Oct No. 07621/66.*

(2) *F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Memorandum from the President's Deputes special Assistant National Security Affairs (Komer) to President Johnson, January 12 , 1966, No . 279.*

باولز لقدرات وإمكانات السيدة أنديرا غاندي، أكد أنه من المفترض وبشكل عام إن السيدة غاندي سوف لن تكون بشكل بارز رئيسة وزراء قوية، وهذا الأمر كان واحداً من الأسباب الرئيسة الذي سيجعلها تحظى بدعم المنظمات السياسية؛ لأن كل زعيم سيفترض أنه قريب جداً من منصب رئيس الوزراء. ومع ذلك فعندما تحصل على المنصب قد تثبت أنها الأقوى ولكن ذلك يعتمد على الشخص الذي سيساندها. وعلى الرغم من أنها كانت مبتدئة بالأمور الاقتصادية، إلا أنها في الأشهر الأخيرة عملت بشكل وثيق للغاية داخل مجلس الوزراء مع وزير الزراعة سوبرامانيام ووزير الدفاع شافان وكسبت احترام أعضاء في لجنة التخطيط مثل آشوك مهيتا^(١) Ashok Mehta الذي أصبح فيما بعد وزيراً للتخطيط- وبيتامبرانت Pitambar Pant^(٢).

أما بالنسبة للشؤون الخارجية فقد جزم باولز أن انديرا غاندي ستستمر على النهج نفسه الذي سار عليه سلفها شاستري معرباً عن قناعته أن الشائعات حول معاداتها للولايات المتحدة غير دقيقة، إلا أنها من الداعمين للسوفييت في السابق وقد يستمر هذا الأمر، وفيما يتعلق بباكستان وكشمير ذكر باولز أن السيدة غاندي كانت على الدوام مع الجانب التفاوضي، وأضاف أنها أخبرته في عدة مناسبات أن الخطأ الذي اقترفه والدها هو السماح بسجن الشيخ عبد الله، وفي الآونة الأخيرة أفصحت عن رأي مفاده إن الحكومة عالجت قضية كشمير بطريقة غير مناسبة، وعلى الأقل قالت يجب على الهند إن تحسن علاقاتها مع الكشميريين. وأضاف باولز كانت لدى إنديرا غاندي شعبية كبيرة لدى الأوساط الشبابية إضافة إلى قدرتها على التجديد معرباً عن قناعته بأن الصورة النمطية في الصحف على أنها "ابنة الأب الشهير اليساري الميول والغامض التفكير" قد ظلمتها بشكل كبير وقد ختم باولز التقرير بقوله: " ومع ذلك فعند النظر في آفاق السيدة غاندي كرئيسة للوزراء يجب علينا أن نتجنب القفز على استنتاجات سلبية ، وأن الخبرة التي اكتسبناها

(١) **آشوك مهيتا**: سياسي هندي ولد في تشرين الأول عام ١٩١١، في هافتاغار، ساعد على تنظيم الجناح الاشتراكي في حزب المؤتمر الهندي، وكان مشاركاً في السياسة والحكومة في بومباي وكان نشط خلال حركة الاستقلال، شغل منصب عمدة بومباي من ١٩٤٦-١٩٤٧ بعد استقلال الهند قام بتنظيم النقابات العمالية في بومباي اعتزل السياسة بداية عام ١٩٥٠، وأصبح عضواً مؤسساً للحزب الاشتراكي الهندي وأصبح الأمين العام للحزب، في عام ١٩٦٣ عين نائب رئيس لجنة التخطيط ، وبقي فيه. للتوسع ينظر:

Ayyar, Ayyar R. V. Vaidyanatha, *Public Policymaking in India*, New Delhi, 2009.
(2) Quoted in ,Kalyani Shenker , Op. Cit. , P.118.

طوال تاريخنا تشير الى أن الرؤساء الحديثين للدولة من المرجح إن يثبتوا الصفات التي لم يعترفوا بها بشكل عام قبل تولي مواقع السلطة^(١).

في الثامن عشر من كانون الثاني أجريت الانتخابات لاختيار إنديرا غاندي أو موراجي ديساي لرئاسة الوزراء، ولاسيما بعد انسحاب المرشحين الآخرين ، وقد حصلت السيدة غاندي على (٣٠٠) صوت مقابل ١٦٩ لمنافسها ديساي الذي هزم للمرة الثانية في انتخابات رئاسة الوزراء ، وبذلك أصبحت السيدة غاندي اصغر رئيسة وزراء في الهند^(٢)، وفي الوقت نفسه أرسل الرئيس جونسون رسالة تهنئة للسيدة غاندي لتسلمها منصب رئيس الوزراء متمنياً لها النجاح عارضاً في نفس الوقت دعوتها لزيارة الولايات المتحدة^(٣).

إن الولايات المتحدة كانت حريصة على قيام السيدة غاندي بزيارة واشنطن، ولا سيما أن إدارة جونسون قد أكملت جميع الاستعدادات لزيارة شاستري الذي وافاه الأجل قبل الزيارة، فالولايات المتحدة كانت ترغب بمعرفة أسس السياسة الداخلية والخارجية لرئيس وزراء الهند الجديد^(٤).

لقد كان للرئيس جونسون معرفة سابقة برئيسة الوزراء أنديرا غاندي فقد التقى بها خلال زيارتها السابقة لواشنطن في عهد والدها نهرو، وكذلك التقى السيدة غاندي عام ١٩٦١ عندما زار جونسون وزوجته الهند كنائب للرئيس، وقد اختلفت نظرة الرئيس عن السيدة غاندي بعد أن أصبحت رئيسة للوزراء فهو الآن يتعامل مع زعيمة دولة^(٥).

وبعد انتخاب غاندي وجهت دعوة للسفير باولز لزيارة مقرها والتحدث معه حول العلاقات الثنائية، وقد أرسل السفير باولز مذكرة إلى وزارة الخارجية تناولت لقاءه مع السيدة غاندي في العشرين من كانون الثاني ١٩٦٦، واستمر اللقاء نصف ساعة، فذكر أنه خلال اللقاء وجه الدعوة للسيدة غاندي للزيارة وقد وافقت الأخيرة على الزيارة بعد تقديم الموازنة الأولى لحكومتها الجديدة في شهر شباط، ثم تطرق باولز الى قلق أنديرا غاندي من القصص المتداولة في الصحف الأميركية حول ميلها للاتحاد السوفيتي ، وإنها صديقة مقربة لكريشنا مينون Krishna Menon والتتمست مساعدة باولز في إزالة ما وصفته أنه (سوء فهم)، فذكرت أنه على الرغم من مساعدة الاتحاد

(1) Kalyani Shenker , Op. Cit. , P.118-119.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, (margin Document) Telegram From the Department of state to the Embassy in India , January 18, 1966, , No. 283.

(3) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Telegram From the Department of state to the Embassy in India , January 18, 1966, No .283.

(4)Kalyani Shanker , Op.Cit., P.120.

(5)Ibid, P.120.

السوفيتي إلا أن ذلك لا يعني أنها واقعة تحت تأثيرهم، وقد أشارت إلى أنها كانت متفهمة للطبيعة الشمولية للمجتمع السوفيتي، مدركة الأهداف السوفيتية الطويلة الأجل فيما يتعلق بالهند، وعلى الفور أخبرها باولز أن على الهند الأخذ بثلاثة أمور بالحسبان للحفاظ على العلاقات الهندية - الأميركية أولها، الدعم الكامل لاتفاق طشقند، وثانيها الحياد بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والأمر الثالث هو إعطاء الزراعة الأولوية القصوى إلى جانب التعليم والتخطيط السكاني، فأكدت السيدة غاندي أنها ستقوم بمتابعة هذه الأمور الأساسية، وبلغ باولز حكومته إن انديرا غاندي أكثر اعتزازاً بنفسها، اذا وضحت أن توليها السلطة بعد والدها نهرو لم يكن في صالحها، لان الموضوع يحسب حساباً عاطفياً ولكنها كانت فخوره باختيارها الجديد على الرغم من الصعوبة في عملية الاختيار، إلا أن اختيارها زعامة الحزب يعني لها الكثير وأعطاه ثقة بنفسها. ثم تطرقت السيد غاندي إلى المنافسة الانتخابية التي جرت مع منافسها ديساي، واختتم باولز برقيته بوصف السيدة غاندي بأنها كانت هادئة وواضحة ومتأنية، وقال باولز: "وفي الواقع إنني أشعر أن هناك تغييراً كبيراً في شخصيتها انعكس من خلال اتزانها ورغبتها بالتعليق بحرية في المسائل المثيرة للجدل"^(١).

وفي اليوم نفسه أرسلت وكالة المخابرات المركزية مذكرة أشارت فيها إلى ظروف تولي إنديرا غاندي رئاسة الوزراء، وتطرقت المذكرة إلى ظروف انتخابها، وأبرز منافسيها والكيفية التي سهلت لها الوصول للمنصب، وقد أملت به بفضل المصلحة السياسية فبروزها على أنها المرشح الأوفر حظاً كان بفضل تأييد قادة حزب المؤتمر، وخلال خلافة شاستري لنهرو مرت الهند بظروف مشابهة إذ وقف موراجي بقوة ضد شاستري، وقد وقف أيضاً منافساً قوياً أمام إنديرا غاندي. أما المرشح شافان فبالرغم من كونه يحظى بدعم الكثير إلا أنه واجه اعتراضات شديدة من وزير السكك الحديد (أس. كي. باتيل) المسيطر على بومباي والعضو البارز في النقابة، أما رئيس الوزراء المؤقت ناندا فلم يكن يحظى بقبول كبير من أعضاء النقابة، وبناء على طلب رئيس حزب المؤتمر القوي كاماراج ألفت القيادة بثقلها خلف السيدة غاندي المرشح الأقل احتمالاً أن يقود إلى تقسيم الأصوات المناهضة لديساي وكانت لدى انديرا غاندي ميزة إضافية فهي ابنة رئيس الوزراء الأسبق نهرو مما ساعد بشكل وبآخر في دعم ترشيحها لهذا المنصب^(٢).

(1) F.R.U.S. ,Vol. XXV, 1964 – 1968, Telegram From the Embassy in India to Department of state, January 20, 1966, No.285.

(2) Intelligence Memorandum , India , New Prime Minister , 20 January 1966, No.

وأشارت المذكرة أيضاً إلى العديد من التحديات على الصعيد السياسي والاقتصادي التي ستواجه إنديرا غاندي وكان في مقدمة أعمال حكومتها الجديدة موضوع تفاقم أزمة الغذاء. فقد شهدت الهند خلال هذه المدة انخفاضاً عاماً في الإنتاج الزراعي بلغ (١٠-١٢) مليون طن خلال العام الزراعي الذي ينتهي في حزيران ١٩٦٦. وإن كفاءة توزيع الأغذية شكل عائقاً آخر بوجه الحكومة الجديدة بالإضافة الى مشاكل اقتصادية أخرى، فالتبادلات الخارجية انخفضت بشكل كبير بسبب القيود المفروضة على الاستيراد مما انعكس بشكل واضح على الأداء الصناعي، لقد شكلت أزمة الغذاء وما أفرزته الحرب الهندية الباكستانية سبباً كافياً لدفع الحكومة الجديدة للتخلي عن الخطة الخمسية الرابعة^(١).

لقد توقعت وكالة المخابرات المركزية أن تؤدي السيدة غاندي الدور الرئيس في السياسة الخارجية "فهي حتى الآن واحدة من الشخصيات السياسية العالمية الأكثر بروزاً" وبين التقرير أن السيدة غاندي ستستمر بإتباع سياسة والدها الخارجية والمتمثلة بعدم الانحياز. وتوقع التقرير أن تبقى الصين الشيوعية مصدر قلق مزمن للهند وكان الهنود يرون الاستمرار بسياسة حسن النية تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على حد سواء الرادع الأفضل للتوسع الصيني^(٢).

وبعد أسبوعين من تولي إنديرا غاندي منصب رئيس الوزراء، وتحديداً في الثاني من شباط أجرى الرئيس جونسون حديثاً طويلاً مع السفير الهندي بيرج كيمل نهرو *Braj Kumar Nehru*^(٣) وتطرق خلال اللقاء إلى موضوع زيارة السيدة غاندي إلى واشنطن، إذ أخبر جونسون أن المحادثات مع القادة الهنود قد طال انتظارها وأنه لا يريد الذهاب الى الكونغرس الأميركي من دون التحدث إليهم حول تقديم مساعدات اقتصادية للهند وباكستان، وعلق ايجابياً على ما قامت به

0767/66.

(1)Ibid.,P.2-3.

(2)Ibid., P.4.

(٣) **بيرج كيمل نهرو**: دبلوماسي هندي ولد في مدينة أوتار برادش الهندية عام ١٩٠٩ وهو ابن شقيق رئيس الوزراء جواهر لال نهرو ، تلقى تعليمه في جامعة الله آباد في الهند ودرس الاقتصاد في جامعة أكسفورد ،انضم للخدمة في الهند منذ العام ١٩٣٤ ، وعمل حاكماً لسبع ولايات هندية للمدة من ١٩٣٤-١٩٣٧ ، ثم شغل منصب وزير الشؤون الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، خلال المدة من ١٩٦١-١٩٦٨ عين سفير الهند لدى واشنطن ، بعد ذلك عين المفوض السامي في الهند للمدة من ١٩٧٣-١٩٧٧ ثم عين رئيس لجنة الاستثمار التابعة للأمم المتحدة توفي عام ٢٠٠١. للتوسع ينظر:

Paul Lewis, B. K. Nehru, 92, Indian Envoy And Cousin of Prime Minister, The New York Times, November 9, 2001.in <http://www.nytimes.com/>

الهند في طشقند . وبخصوص هذا الموضوع أشار جونسون قائلاً: "لقد توفي شاستري وهو على الطريق الصحيح في قضية السلام لا في نهاية ماسورة البندقية"، وبخصوص أزمة الغذاء أخبر الرئيس جونسون السفير نهرو أن المعونة المتعددة الأطراف هي الأفضل، وأراد الرئيس جونسون لقاء السيدة غاندي؛ لمعرفة ما يمكن للولايات المتحدة القيام به، فضلاً عن معرفة تطلعات الحكومة الهندية ، أما السفير نهرو من جانبه قدم للرئيس جونسون طلبين طارئين، الأول ترسيخ التعهد العلني بتوفير الغذاء خلال شهر حزيران، والثاني رفع التجميد عن بعض المساعدات الاقتصادية بقيمة (٥٠٠) مليون دولار، التي تم التعهد عليها سابقاً، فأجاب الرئيس أنه لا يقدم التزامات جديدة حتى يهيأ القاعدة المناسبة مع الكونغرس ويجري محادثات مع السيدة غاندي، فأشار نهرو إن السيدة غاندي تفضل القيام بزيارة الولايات المتحدة في آذار ، وتم تثبيت موعد الزيارة خلال المدة من السابع والعشرين من آذار ١٩٦٦ وتستمر أربعة أيام^(١).

في الخامس والعشرين من شباط ١٩٦٦ وقبل ثلاثة أيام من تقديم الحكومة الجديدة ميزانيتها، أرسلت وكالة المخابرات المركزية الأميركية تقريراً آخر خللت فيه نقاط الضعف ومميزات إنديرا غاندي، إذ أشار التقرير الى أنها اختارت الاستمرار بالوجه القديمة بمعنى أنها عملت مع مجلس الوزراء في عهد شاستري في حين كان من المتوقع تقديم وجوه جديدة لمجلس الوزراء. وتوقعت وكالة المخابرات المركزية أنها من المحتمل أن تعتمد على مشورة بعض وزرائها الأكثر ثقة ومجلس الوزراء المصغر المؤلف من " سويرا ماينام وزير الزراعة، شافان وزير الدفاع، وأشوك مهينا وزير التخطيط"، ووفقاً للتقرير ورثت انديرا غاندي متاهة محيرة من المشاكل الوطنية الملحة عندما أدت اليمين الدستوري رئيسة لوزراء الهند في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٦، وقد ذكر التقرير أن شافان لعب أوراقه بشكل جيد، وذلك من خلال انسحابه من سباق الرئاسة لصالح السيدة غاندي. وبذلك قد يكون شافان تقرب من كاماراج في حين إن سويرامانام واجه صعوبات بالترشح بسبب علاقته السيئة مع كاماراج رئيس حزب المؤتمر. أما أشوك مهينا فتشارك مع السيدة غاندي الانجذاب للمسار الاشتراكي نحو النمو الاقتصادي لكنهما كانا مرنين بما فيه الكفاية واعترفا بدور القطاع الخاص^(٢).

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Memorandum for Record , February 2, 1966, No. 289.

(2)Special Report, India under Indira Gandhi , 25 February 1966 , Sc No- 00758/66 A.

لقد ركزت وكالة المخابرات الأميركية على المشكلات التي واجهت حكومة أنديرا والمتمثلة بنقص الغذاء إضافة الى قلة النقد الأجنبي الذي أسهمت في انهيار الصناعات للحد من الإنتاج، مع تفاقم أزمة البطالة في حين ظلت العلاقات مع باكستان حساسة كذلك ظل القلق الهندي من الخطر الصيني مستمراً^(١).

زيادة على ذلك كانت السياسات الداخلية والخارجية تعاني من الخلافات بين قادة حزب المؤتمر، ففي الوقت الذي تصدى فيه الحزب للمشكلات الاقتصادية مثل أزمة الغذاء ، كان عليه الاستعداد لانتخابات ١٩٦٧، ودفع انتشار الخلاف داخل الحزب رئيس حزب المؤتمر إلى محاولة إيجاد تسوية لكنه لم يفلح. وشكلت ولاية كيرالا Kerala التي كانت واقعة تحت النفوذ الشيوعي واحدة من بؤر التوتر ضد حكومة إنديرا غاندي^(٢).

بدأت الاستعدادات لزيارة السيدة غاندي في كل من واشنطن ونيودلهي، إذ قام البيت الأبيض ووزارة الخارجية بإعداد نقاط الحوار التي يتناولها الرئيس فضلاً عن الورقة الإستراتيجية التي أكدت على أن الغرض الرئيسي من القمة بين الزعيمين هو التوصل الى تفاهم على أعلى مستوى، وبدأت الورقة الإستراتيجية بالقول: "إن الصفقة التي تسعى للتوصل الى اتفاق بشأنها ليست صفقة عامة تنتج نتائج فورية قابلة للقياس، وإنما تمهد الطرق للتطور التدريجي في علاقاتنا التي من خلالها سنترجم مصالح مجتمعنا الى إجراءات محدودة"^(٣). وحول التساؤل المتعلق بالشيء الذي تسعى إليه انديرا غاندي لتحقيقه خلال الزيارة، أشارت الورقة الإستراتيجية الى الافتراض بأنها تسعى للحصول على تأكيد قوي بالاهتمام بمستقبل الاتحاد الهندي ثم ذكرت الورقة أنه ومع ذلك فان انديرا غاندي لن تستجدي للحصول على ما تريده فهي زعيمة وطنية وتفخر بنفسها وهي في الوقت نفسه ابنة شخصية عالمية، فضلاً عن ذلك فهي واعية تماماً للقيود المفروضة على حريتها في المناورة بسبب موقفها السياسي الدقيق في الداخل فهي مقبلة على انتخابات عام ١٩٦٧. ومعروف لدى الجميع أن الاتحاد الهندي ليس لديه الكثير في المستقبل دون الاهتمام الأميركي الملموس والمتواصل، في المقابل طرحت الورقة الإستراتيجية سؤالاً حول الأهداف التي تسعى لتحقيقها الولايات المتحدة من خلال الزيارة؟ وكانت الإجابة هي "نحن نسعى

(1) Ibid,2-3

(2) Kalyani Shanker , Op. Cit ., P.122.

(3)Strategy Paper , Visit Prime Minister Indira Gandhi of India , March 27-April 1, 1966, in Kalyani Shankar , Op.Cit .,P.168-177.

لاستخدام الزيارة لضمان أن تتوصل انديرا غاندي لاستنتاج مفاده من كل ما حدث إن مستقبل علاقاتنا يعتمد على التعامل بالمثل"، وعلى الهند الالتزام بكل ما في وسعها اعتماداً على قوتها الخاصة لتقرير اقتصادها عبر إعطاء أولوية أعلى لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، واعتماد نهج جديد في إنتاج الأسمدة وتوزيعها، وبذل الجهود الكبيرة من خلال تعاونها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحرير الاقتصاد، وعلى الهند أيضاً أن تفعل كل ما في وسعها لتحقيق السلام الدائم في شبه القارة الهندية بما في ذلك الاعتراف بقضية كشمير. ويجب على الهند أيضاً التخلي عن التطوير المستقل بقدرتها على إنتاج السلاح النووي. وعلى الحكومة الهندية الامتناع عن الانتقاد العلني لسياسات الولايات المتحدة، وعندما تكون هناك خلافات بين الطرفين يجب التعامل معها بخصوصية، وأوضح الورقة الإستراتيجية جملة من الأمور للنقاش الموسع وهي السلام في شبه القارة الهندية، والإصلاح الاقتصادي ومشكلة الغذاء والمساعدة الذاتية وسياسة الهند تجاه الصين وجنوب آسيا^(١).

وفي الشهر نفسه وقبيل زيارة انديرا غاندي للولايات المتحدة زار نائب الرئيس الأميركي هبرت همفري Hubert Humphrey^(٢) الهند ضمن جولة آسيوية، وأجرى محادثات رفيعة المستوى مع المسؤولين الهنود وفي مقدمتهم رئيسة الوزراء وقد أعلن نائب الرئيس خلال اللقاء عن عن صرف (٢٠٠) مليون دولار من أموال المساعدات في استجابة لنداء الهند للحصول على المساعدة^(٣).

وفي السادس والعشرين من آذار أرسل وزير الخارجية دين راسك مذكرة الى الرئيس مؤلفة من خمس صفحات لخص فيها أهداف الولايات المتحدة بالتوصل لـ"صفقة اقتصادية" مع السيدة غاندي، وقد خلصت المذكرة بأنه في حال نفذت الهند إصلاحاً اقتصادياً فإن الولايات المتحدة

(1) *Stratagy Paper , Visit Prime Minister Indira Gandhi of India , March 27-April 1, 1966, in Kalyani Shankar , Op.Cit ., P.168-177.*

(٢) **هبرت همفري**: عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية منيسوتا ونائب الرئيس الأميركي جونسون، ولد ١٩١١ في ولاية دالاس وتوفي ١٩٧٨، حصل على الشهادة الجامعية ١٩٤٠ في ولاية لويزيانا في الصيدلة، وعمل مدرساً في جامعة منيسوتا ١٩٤٠-١٩٤١، انتخب عن الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ ١٩٤٨، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٤ انتخب كنائب للرئيس جونسون وبقي في المنصب الى عام ١٩٦٩ بعد خروجه من المنصب عاد الى مهنة التدريس . للتوسع ينظر:

Charles Lloyd Garrettson, **Hubert H. Humphrey: The Politics of Joy**, Transaction Publishers New Brunswick (U.S.A) and London (U.K),1993.

(3) *F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Telegram From the Department of State to the Embassy in Vietnam February 10, 1966, No. 293.*

ستقوم بتنفيذ التزاماتها مع البنك الدولي لتوفير المواد اللازمة. وكدليل على التزام الولايات المتحدة بالإصلاح أرادت من الهند أن تقوم فوراً بالعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي^(١).

كان هدف انديرا غاندي من الزيارة التي أعلن أنها زيارة ودية، هو ما ذكرته بصراحة للصحفي أندر مالهورترا Inder Malhotra وبشكل خاص قالت له: "لا تنشر هذا الخبر، لكن مهمتي الرئيسية هي الحصول على الغذاء والعملات الصعبة بدون أن أبدو كمستجدية بالنسبة لهم"^(٢).

وفي السابع والعشرين من آذار أرسل روبرت كومر الموظف في مجلس الأمن القومي ملاحظاته النهائية الى الرئيس جونسون حول زيارة انديرا غاندي وأكد فيها على أهمية هذه الزيارة وقرارها باللقاء الأول بين كندي وخورشوف في فينا عام ١٩٦١، وكان كومر جريئاً في ذكر الملاحظة قائلاً: "إن الأوضاع المتأزمة في الهند حالياً بسبب الحرب مع باكستان، وأزمة الغذاء جعلت الهنود أكثر حاجة إلينا من أي وقت مضى، ممّا يجعلهم يقبلون بالشروط التي نريدها في التفاوض معهم بشأن المساعدات، ومواقفهم السياسية" ومضى كومر بقوله "لقد ساعدتنا ظروف المجاعة والحرب الهندية الباكستانية، لكن نادراً ما تم الإعداد لزيارة بعناية، ولم يتم إجبار الهنود على القدوم إلينا، ثم أن رد فعل الصحافة حول تكتيكاتنا للضغط -التي استمرت لما يقارب عاماً واحداً" وأشار كومر الى استعداد الهند لتبني إصلاحات البنك الدولي وكانت ترغب بالذهاب وبجراً في هذا الاتجاه لكن ذلك يمكن أن يتم في حال قام الائتلاف بالمساعدة في دفع التكاليف التي لا مفر منها، وتوقع كومر أن الولايات المتحدة لن تحصل على الكثير من السيدة غاندي في الجانب السياسي سواء كان ذلك بخصوص فيتنام أو باكستان فقال: "لقد كانت جديدة في منصب رئاسة الوزراء ، وكانت خائفة من الانتخابات القادمة وتفتقر لحد الآن إلى الثقة بمنصبها الجديد، لكن لدينا السبب القوي الذي يحرك الهند نحونا بشأن هذه المسائل - وهو ماوتسي تونغ، وتاماماً كما أجبر السوفيت على التحرك باتجاهنا، فانه فعل الشيء نفسه مع الهند وبما أن الهنود يشعرون بخطر متزايد من الصين، لذلك فان كل ما تحتاج هو الدفع بهذا الاتجاه دائماً"^(٣).

(1) Memorandum to the President's from Secretary of state Dean Rusk , 26 March 1966, (LBJ) Library , in Dennis Kux , Op .Cit., P.250.

(2) Dennis Kux, Op.Cit .,P250; News Week ,April 4 ,1966.

(3) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Memorandum from the President's Deputy Secial Assistant National Security Affairs (Komer) to President Johnson, March 27, 1966, No. 306.

وبخصوص توريد الحبوب الغذائية، التي وصفها كומר بالمشكلة الأصعب، نصح الرئيس جونسون بإعطاء انديرا غاندي ثقة معقولة بأن الولايات المتحدة ستساعد وبسخاء وستحافظ على ما يكفي من الضغط لطلب المساعدة من الدول الأخرى والمضي قدماً في الإصلاحات وكانت أفضل وسيلة لنقل هذا الأمر هو أن يقوم الرئيس جونسون بطرحه أمام الكونغرس، وأنهى كומר مذكرته بالقول أن الرئيس جونسون يجب أن يجعل السيدة غاندي راضية الجميع يقول أنها خجولة ومتحفظة^(١).

وصلت السيدة غاندي في السابع والعشرين من آذار الى ولاية فرجينيا وبرفقتها لمرافق الشخصي هاكسار، وسكرتيرها الخاص لاكشمي كانت جها *Lakshmi Kant Jha*^(٢) الى جانب ولديها راجيف *Rajiv* وسانجاي *Sanjay*، وأمضى أعضاء الوفد ليلتهم في تلك المدينة، وفي اليوم التالي وصلت السيدة غاندي الى واشنطن وعندها استقبلها الرئيس جونسون وزوجته في البيت الأبيض. وقد أشاد الرئيس جونسون بالسيدة غاندي من خلال خطاب ترحيبي أعرب من خلاله عن أمله بالإفصاح عن جميع الأفكار السياسية للسيدة غاندي مشيراً الى رغبته في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للهند، والتوصل في العلاقات الهندية - الباكستانية الى مستوى أكثر استقراراً ، ولمح إلى الدعائم الأساسية للعلاقات الأميركية- الهندية التي أسسها نهرو وكندي وقد تحدثت انديرا غاندي بصورة مختصرة عن التطور في الهند وعن مهمتها المتمثلة " بالتعامل مع العديد من الصعوبات والعقبات التي فرضت الفقر " وبعد ذلك كسر الرئيس جونسون البروتوكول واصطحب رئيسة الوزراء والوفد المرافق لها الى بلير هاوس *Blair House* المقابل للبيت الأبيض حيث كان مقراً لإقامتها خلال الزيارة. وقبل العشاء تبادل الرئيس جونسون مع السيدة غاندي الهدايا^(٣).

وخلال مأدبة العشاء ذكرت السيدة غاندي أن مشكلات الهند هي مشكلات العالم بسبب موقعها في آسيا، وفي حال كانت الهند غير مستقرة أو في حال فشلت الهند، فان هذا سيكون فشلاً للنظام

(1) Ibid.

(٢) **لاكشمي كانت جها**: ولد في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٣ وتوفي في ١٦ كانون الثاني ١٩٨٨، درس الاقتصاد في جامعة كامبرج ، شغل جها خلال مدة الاحتلال البريطاني للهند نائباً لوزير التموين حتى عام ١٩٤٦، وبعد الاستقلال شغل وزير الصناعة والتجارة و المالية والمساعد لرئيس وزراء الهند، لال بهادور شاستري وانديرا غاندي، في عام أصبح ثامن محافظ للبنك المركزي الهندي ١٩٦٧، وشغل منصب سفير الهند لدى الولايات المتحدة من عام ١٩٧٠-١٩٧٣، وذكره كيسنجر بأنه دبلوماسي ماهر إثناء تلك المدة. للتوسع ينظر:

<http://www.rbi.org.in/Scripts/LkJhaLecturers.aspx>.

(٣) كاثرين فرانك، انديرا قصة حياة انديرا نهرو غاندي، ترجمة كوثر محمود محمد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٧٨.

الديمقراطي بأكمله " وفشلاً للعديد من القيم التي نعتز بها أنا وأنت على حد سواء" وبعد ساعة وربع من النقاش عاد الرئيس جونسون والسيدة غاندي الى مجموعة المستشارين المجتمعين، واستمر اجتماعهم لمدة ٢٠ دقيقة، وكان ملخص المحادثات التي جرت بين الرئيس جونسون والسيدة غاندي مهم جداً. فقد أشار الرئيس جونسون الى أوجه التشابه بين المشكلات التي مر بها بعد اغتيال كندي ومشكلة السيدة غاندي بعد وفاة شاستري، وذكر أنه يود التحدث الى الكونغرس الأمريكي حول المساعدات الغذائية للهند معرباً عن أمله بأن يتمكن من إرسال رسالة الى الكونغرس في هذا الصدد قريباً، في حين يقوم مستشارو السيدة غاندي بالحديث مع البنك الدولي، وتطرق الرئيس جونسون الى أن كليهما تحدث أيضاً عن السلام في منطقة جنوب آسيا وأنهما فهما بعضهما البعض واتفقا على بذل كل جهد ممكن لمساعدة بعضهم البعض. فاتفقت السيدة غاندي مع ما ذكره الرئيس جونسون إجمالاً وأضافت أنها أبلغت الرئيس بأن الهند يمكن أن تكون القوة الأكبر للسلام، وأن الشعب الهندي يتحلى بالصبر من أجل تحقيق التقدم بعد الاستقلال، وينتظر حدوث التغيير. وذكرت أن الهند في وضع يمكنها الاستفادة من المعونة الأميركية بشكل أفضل، وأن لديها سجلاً من الانجازات، لكنها اعترفت أيضاً بارتكابها الأخطاء، وأعربت عن اعتقادها بإمكانية إن تكون هناك علاقة عمل جيدة بين البلدين . وأشارت أيضاً الى إن آسيا كانت في حالة "مضربة". وتطرقوا الى القضية الفيتنامية طلب الرئيس من الهند منحهم التوصيات لتحقيق السلام في فيتنام، إذ ذكر أنه لم يقدم طلباً لانديرا غاندي حول فيتنام، وأعرب عن تقديره لدور الهند في لجنة المراقبة الدولية *International Control Commission (ICC)* وأعرب عن أمله بأن يتمكنوا بطريقة ما من إيجاد السلام، وناقشوا أيضاً الاقتصاد الهندي، وتنظيم الأسرة، الزراعة، والى مواضيع أخرى لكنهما لم يتطرقا الى التفاصيل وخلص الرئيس جونسون الى " أن الحديث كان ممتعاً" (١).

وفي المأدبة التي أقيمت للسيدة غاندي، بالغ كل من الرئيس جونسون والسيدة غاندي في مدح بعضهم البعض ، وأشاد الرئيس جونسون بالمهامات غاندي ، ونهرو ، ولال بهادر شاستري، وأشار الى زيارته للهند عام ١٩٦١، وأكد أنه يتذكر ما رآه وما سمعه وما شعر به، بعد ذلك قام الرئيس

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 - 1968, Summary Record of Conversation Between President Johnson and Prime Minister Gandhi , March 28, 1966 , No.307 ; Challenge Selected Speeches of Indira Gandhi January 1966 – August 1969, Published by Ministry of information , New Delhi , 1984 , P. 460-461; ينظر ملحق رقم (٤)

جونسون بإعلان مشروعه المتمثل بأن تقوم مؤسسة كينيدي- نهرو بفتح فرع لها في الهند برأس مال قدره (٣٠٠) مليون دولار بالعملة المحلية الهندية تملكها الولايات المتحدة وفقاً للقانون العام - ٤٨٠، لأن الهند كانت تدفع بالروبية لتوريد الحبوب الغذائية برنامج القانون العام ، وبناءً على ذلك تراكتت الكثير من الأموال، وفي ردها تحدثت السيدة غاندي عن حلمها بتوفير مستقبل أفضل للملايين من الهنود، وتحدثت عن ندرة المياه في بعض القرى وانخفاض الغلة الزراعية ، وانتشار الأمية ، وعن جهود حكومتها بالتصدي لهذه الأمور إذ قالت: " هناك حلم واحد فقط هو إننا نريد الحياة الأفضل، ونريد مدارس أفضل والمزيد من المدارس . ونريد المزيد من المستشفيات وجميع مظاهر التقدم الأخرى وعلامات ارتفاع المستوى المعيشي" وتحدثت انديرا غاندي عن الدول الأخرى القادمة لمساعدة الهند وقالت: "إذ كانت الهند مستقرة وموحدة وديمقراطية، فأنتي اعتقد بأنها تستطيع خدمة الغرض الأكبر، وإذ كانت الهند غير مستقرة ، وفشلت فأنتي اعتقد إن فشلها سيكون فشل للنظام الديمقراطي بأكمله، فشل الكثير من القيم العزيزة على كلينا على حد سواء"^(١).

بعد ذلك لبى الرئيس دعوة للسفارة الهندية ، إذ اجتمع الرئيس جونسون وانديرا غاندي في السفارة، وقد أشار السفير نهرو قائلاً "لقد بدا واضحاً أن جونسون قد وقع تماماً تحت تأثير سحر انديرا غاندي في حين أنها كانت أيضاً معجبة بتفهمه . وأحد الأمور التي أمل الرئيس إن تتمخض من الزيارة هو تولد الانطباع الايجابي لدى أعضاء الكونغرس وأعضاء مجلس الشيوخ"، فهذا الأمر قد يسهل تمرير مشروع قانون القمح الهندي في الكونغرس. لقد كانت الهند تواجه أزمة غذائية حادة وكان إقرار مشروع القانون مهماً للغاية. وقد تحقق هذا الهدف بشكل واضح فانديرا غاندي أقنعت الجميع ليس فقط من خلال لقاءاتها مع الرئيس جونسون وحكومته لا بل تحدثت عن هذا الموضوع خلال خطبها التي ألقيت في نادي الصحافة الوطنية *National Press Club* في واشنطن. والنادي الاقتصادي في واشنطن، وجمعية آسيا *Asia Society* والفرق التجارية والمنظمات الأخرى في نيويورك ، فتحدثت في نادي الصحافة في نيويورك بأن الهند تشكل سبع الجنس البشري، وأن المشهد السياسي والاقتصادي يبدو غير مستقر وغير واضح، وأرجعت سبب ذلك الى الأزمات التي تعرضت لها الهند كالجفاف والفيضانات ونقص النقد الأجنبي، لكن بالرغم من ذلك ذكرت السيدة

(1)F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Summary Record of Conversation Between President Johnson and Prime Minister Gandhi , March 24, 1966, No.309.

غاندي أن الهند توصف بالمثل الديمقراطية ودليلها على ذلك هو إن ٢٥٠ مليون سينتخبون بحرية وبدون خوف مشيراً الى إن الديمقراطية والتنمية تسيران في خط متوازٍ ، وقد بينت السيدة غاندي أن أزمة النقد هي أزمة عابرة جاءت بسبب امتلاك الهند لاقتصاد كبير ومتنوع لم يكن موجود في السابق ثم بينت انجازات الهند على المستوى الصناعي والزراعي والتعليمي، وفي محاولة لتبديد مخاوف الولايات المتحدة حول الممارسات ضوابط الاستثمارات الأجنبية في الهند ذكرت بان الهند ترحب بالاستثمارات الخارجية ليس فقط لجلب رأس المال، بل أيضاً نقل التقنية الحديثة والمهارات التقنية والإدارية التي تسهل الاستثمار ، ومع ذلك فقد دعت السيدة غاندي الى إلقاء نظرة ثانية ومراجعة جميع الضوابط والإجراءات معرية عن استعداد الهند تبسيط وترشيد الإجراءات لتسهيل دخول المستثمرين^(١).

أما بالنسبة لعلاقات الهند مع الاتحاد السوفيتي فقد ذكرت السيدة غاندي في نادي الصحافة في الولايات المتحدة قائلة: "إننا بالرغم من رفضنا الشيوعية لأنفسنا إلا أننا نؤمن بالتعايش السلمي" ولذلك لدينا صداقة مع الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وغيرها من بلدان أوربا الشرقية كون الهند تؤمن بسياسة خارجية مستقلة، وتحدثت عن الصين الشيوعية وعلاقاتها بالهند فذكرت ولعدة مرات أن الصين لا تؤمن بالسلام والتعايش السلمي وأنها ترغب بإثارة المشاكل كلما كان بوسعها ذلك، ولا سيما أن الهند تشترك بحدود طويلة تمتد الى (٢٠٠) ميل مع الصين، وأشارت غاندي الى انه وبسبب تطبيق المثل الديمقراطية وبسبب ماثرتها في التنمية تسعى الصين الى إجهاض تلك التجربة^(٢).

إن الموضوع الصيني برز أيضاً في البيان الصادر في ختام زيارة رئيسة الوزراء فقد أشار البيان الى أن رئيسة الوزراء قد أكدت عزم بلادها الدفاع عن حرية وسلامة الهند، وبينت التحديات التي تواجهها بسبب السياسات العدوانية للصين، واتفقت مع الرئيس على أن مثل هذه السياسات العدوانية تشكل تهديداً للسلام في عموم آسيا، ومن المسائل المهمة الأخرى التي تناولتها السيدة غاندي هي علاقات الهند مع جارتها باكستان فأكدت أن الهند وقعت اتفاق طشقند الذي نبذ استخدام العنف وأعلن الهنود فيه عن إيمانهم بالوسائل السلمية لحل الخلافات بين الأمم، ونفت انديرا غاندي بشدة الادعاءات التي اتهمت الهند بأنها لا ترغب بأي وجود لباكستان مؤكده على أن

(1) VP Dutt , India's Foreign Policy , New Delhi , 1984 , P.56.

(2) News Week ,April 4 ,1966; Time ,January 28, 1966.

من مصلحة الهند رؤية باكستان مستقرة المكرسة لمسار السلام، وفي الوقت نفسه رفضت إجراء الاستفتاء في كشمير، مشيرة الى فوات الأوان، وتطرقت انديرا غاندي الى القضية الفيتنامية كون الهند كانت رئيساً للجنة المراقبة الدولية معربة عن أملها بحل القضية بالظروف السلمية^(١).

بعد يوم واحد من مغادرة غاندي واشنطن في الثلاثين من آذار أرسل الرئيس جونسون رسالة حول موضوع المساعدات الغذائية الى الكونغرس طالباً فيها الموافقة على إرسال (٣,٥) مليون طن من المساعدات الغذائية الى الهند على أساس الطوارئ ليلبلغ المجموع السنوي (٧) مليون طن . وقد اختتم الرئيس جونسون رسالته بقوله : " إن الهند صديق جيد ويستحق . لا تدعوها تقول إن الخبز غالباً في حين اللحم والدماء رخيصة جداً، وإنما لا نكتث لحاجتها الملحة" فكان رد الكونغرس ايجابياً إذ اتخذ قراراً بالإجماع أيد تقديم مساعدات غذائية إضافية للهند في التاسع عشر من نيسان^(٢).

من خلال زيارة غاندي الى واشنطن نلاحظ إن الرغبة الهندية ومحاولة إقامة وتقدير علاقات هندية أمريكية مستقرة ، ولا سيما أن الوضع الدولي آنذاك المتمثل بالانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتي ووقف الأخير مع الولايات المتحدة ضد التهديد الصيني لذلك سعت الهند الى تمتين علاقاتها مع الولايات المتحدة، كذلك يلاحظ من كلام السيدة غاندي النبرة الاعتدالية وموازنة الأمور السياسية بشكل دقيق فنجدها تؤكد دائماً الالتزام بالمثل الديمقراطية ساعية من وراء ذلك لكسب الموقف الأميركي. إلا أن الاختلاف بالتصورات لم تتلاش خلال الزيارة وإنما انصب الموقف الهندي ببذل الكثير من الدبلوماسية لغرض الحصول على المساعدات الغذائية الضرورية للسفير الهندي بمعنى كان للعامل الاقتصادي أثر كبير في توجهات السيدة غاندي، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت ترى أن الهند تمثل ركيزة أساسية في سياستها بمنطقة جنوب آسيا، وداعية الى منع التغلغل الشيوعي في المنطقة لذلك وجد القرار السياسي في واشنطن إن مساعدة النظام الهندي في هذه المرحلة ضرورة ملحة ومهمة.

بعد عودة السيدة غاندي من واشنطن وخلال مدة وجيزة بدأت بإجراءاتها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي ناقشتها مع الرئيس جونسون وكخطوة أولى أقدمت على إرسال وزير التخطيط أشوك مهيتا الى واشنطن، إذ عمل هناك مع رئيس البنك الدولي جورج برييتو George Praetor

(1) VP Dutt, Op. Cit., P. 58.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Memorandum From Secretary of state Rusk to President Johnson , March 30 , 1966 , No. 311.

على مجموعة من الإصلاحات المؤقتة التي تضمن إنهاء التحكم الهندي بالواردات ويسهل عملية استخراج التراخيص ، وفي محادثات موازية مع صندوق النقد الدولي *International Monetary Fund* (IMF)، وافق الهنود على تخفيض كبير في قيمة الروبية. ومن جانبه فان البنك الدولي وافق على أن يبذل جهداً أكبر لزيادة الاقتراض ليصل الى (١,٢) مليار دولار، بما في ذلك (٩٠٠) مليون دولار في ما يسمى ببرنامج القروض لتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي يتسبب بها تخفيض قيمة العملة^(١)، وفي العام التالي وافق البنك الدولي على القيام بمحاولة لزيادة القرض الإجمالي ليصل الى (١,٥) مليار دولار^(٢).

ورغم أن الرئيس جونسون لم يتدخل شخصياً في مجال الإصلاح الاقتصادي ومناقشات تخفيض العملة كما هو الحال في مناقشات مسائل المساعدات الغذائية ، إلا انه اجتمع مع مهيتا في الرابع من أيار ١٩٦٦ وتطرق الرئيس خلال اللقاء الى زيارة السيدة غاندي حيث وصف الزيارة "بالمثالية" وأن هناك جواً من الثقة بين الهند والولايات المتحدة، في إذ تطرق مهيتا الى الوضع الاقتصادي والسياسة الغذائية مؤكداً أن الهند ستحقق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة والنقل في غضون سنوات قليلة، في حين أشار الرئيس الى إن التقارير الواردة في الصحف حول مطالبة انديرا غاندي بتقديم تنازلات غير صحيحة وأشار الى أن الأمريكيين كانوا مسرورين بما تم التوصل إليه في طشقند^(٣).

وعن انطباع انديرا غاندي حول زيارتها لواشنطن أرسل السفير الأميركي باولز برقية للرئيس بين فيها الى مدى السرور الذي كانت تشعر به السيدة غاندي، مبلغاً الرئيس أنها واجهت هجوماً من اليساريين في حزب المؤتمر الذين انظموا إلى اليسار بقيادة كريشنا مينون . وبكل شجاعة واجهت السيدة غاندي اليسار مؤكدة على أهمية علاقات الهند مع الولايات المتحدة . وراهنّت بمستقبلها السياسي بجرأة^(٤).

(1) Dennis Kux, Op.cit .,P251.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Memorandum for the Record , may 4, 1966 , No. 333 ; F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Telegram From the Department of state to the Embassy in India , may 8, 1966, , No. 336.

(3) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968,Telegram From the Department of state to the Embassy in India , April 25 , 1966, No . 325.

(4) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Letter From the Ambassador to India(Bowles) to President Johnson , May 5, 1966, No .334.

وبعد عودة مهيتا الى نيودلهي وإجراء مباحثات معها وافقت انديرا غاندي على جميع ما تم الاتفاق عليه في واشنطن مع البنك الدولي، وطلبت العمل بتنفيذ الخطط سراً. يبدو أن السيدة غاندي لم تكن ترغب بإثارة المنتقدين لسياستها الاقتصادية الجديدة ولاسيما من الأحزاب الشيوعية في ذلك الوقت . وفي الثاني عشر من أيار أرسلت السيدة غاندي رسالة إلى الرئيس جونسون استهلتها بحسن الضيافة كرم الاستقبال خلال زيارتها الأخيرة لواشنطن، وفي الوقت نفسه تطرقت إلى موضوع المساعدات معربة عن إعجابها بتفهم الرئيس لهذه المسألة المهمة مشيرة إلى تضخم موضوع الأزمة الغذائية في الصحف الأجنبية التي وصفت الحالة بالمجاعة، ثم أشارت بعد ذلك إلى موضوع لقائه مع السيد مهيتا وشكرت جهوده في دعم التوجهات الهندية للحد من الفقر، أما على الصعيد الخارجي فأشارت السيدة غاندي الى أن باكستان لا تزال بعيدة عن سلوك حسن الجوار فهي تسعى لإثارة المشكلات من خلال الصحافة والإذاعة مما يدل على الابتعاد عن روح اتفاق طشقند . وشكت من السلوك الصيني فذكرت انه "ومنذ تفجير القنبلة النووية ١٩٦٤ بات يشكل تهديداً واضحاً لنا وللمنطقة برمتها"^(١).

وفي العشرين من أيار كتب الرئيس جونسون الى السفير باولز برقية قال فيها: " لقد أعجبت بما قاله مهيتا.... وبما قلته أنت حول القوى الكامنة لتساعد الاقتصاد في الهند. في السنوات القليلة الماضية"^(٢). وذكر اثنتين من المشكلات الهامة الأولى كانت حول مسألة النفقات العسكرية للهند وباكستان والثانية كانت عندما قال: " إنني لا أعتقد أن الهند يمكن إن تصبح القوة الموازية للصين ما لم تحترم الهند الجزء الخاص بها من المسؤولية للعمل بنشاط نحو تطبيع العلاقات مع باكستان"^(٣).

في الثلاثين من أيار أرسل الرئيس جونسون رسالة الى السيدة غاندي معرباً فيها عن الارتياح للإجراءات الهندية على الصعيد الاقتصادي وأثنى على ما جرى بين وزير التخطيط مهيتا والبنك الدولي ، وعده الخطوة الصحيحة في تقدم الاقتصاد الهندي بسرعة أكبر. في الوقت نفسه أشار الى إن سياسة الهند الجديدة من الطبيعي أن تتعرض للانتقادات من الآخرين ، هذا هو منهاج البلدان

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Letter From the Ambassador to India(Bowles) to President Johnson , May 12, 1966, No. 337.

(2) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Letter from President Johnson to The Ambassador to India (Bowles) , May 20 , 1966, No. 339.

(3)F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Letter from President Johnson to The Ambassador to India (Bowles) , May 20 , 1966, No. 339. ,No. 339.

الديمقراطية، وبين جونسون بأنه يشعر أن العلاقات بين البلدين تسير نحو مستقبل مشرق وواعد في مختلف القضايا الرئيسية^(١).

وفي بداية حزيران طلبت انديرا غاندي من قادة حزب المؤتمر بما فيهم رئيس الحزب كاماراج بالتصويت على إجراء تخفيض العملة ، الأمر الذي دفع أعضاء الحزب الى رفض هذا المقترح بشكل موحد، مؤكدين أن تخفيض العملة جاء نتيجة الضغط الخارجي، وحذر أعضاء حزب المؤتمر من العبث بمعدل سعر الروبية قبل ستة أشهر فقط من الانتخابات العامة لأنه قد يؤدي الى فقدان الحزب لشعبيته ، ومن ثم ينعكس على مكانة الحزب في البرلمان ، لكن السيدة غاندي تجاهلت اعتراضات الحزب وأعلنت عن تخفيض كبير في قيمة العملة، وإزاء ذلك جدد الرئيس جونسون التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم عبر التحرك بسرعة بتقديم مساعدات تقدر بـ(٣٣٥) مليون دولار في الاجتماع الذي سيجري في الحادي عشر من حزيران ١٩٦٦^(٢).

أثار إعلان تخفيض قيمة العملة رد فعل عدائي من الكثيرين في حزب المؤتمر الذين انضموا الى الشيوعيين في انتقادهم للسيدة غاندي، فاليسار احتجوا بشدة مدعين أنها أصبحت رهينة الولايات المتحدة، أما رئيس حزب المؤتمر كاماراج الذي وقف مع اليسار المعتدل فكان غاضباً بشكل واضح ،لأنها لم تأخذ نصيحته فلم يدافع عن إجراء السيدة غاندي سوى وزير المالية الجديد ساشين تشودري Sachin Chaudhari ، لذلك وقفت وحدها في البرلمان الهندي لغرض الدفاع عن سياسة تخفيض العملة، إلا أن ردود الفعل أخذت بالتصاعد^(٣).

لقد كان سبب تلك الانتقادات لسياسة غاندي هو كونها لم توفر الأرضية المناسبة لمثل هذا الإجراء، مما سبب في إحداث ارتباك واضح عند تطبيق تلك السياسة، ولا سيما أن الحكومة هي التي سيطرت على القيام بعملية منع التراخيص، حتى أن وزير الزراعة سوبرا ماينام الذي كان من المؤيدين لإجراء تخفيض العملة، حمل وزير المالية شودري مسؤولية الفشل قائلاً: "إذا أصيب الطبيب بالذعر على طاولة العمليات، فإن المريض يموت.. وهذا ما حدث"^(٤) خلال ذلك وصل

(1)F.R.U.S. Vol. XXV, 1964 -1968, Letter from President Johnson to The Ambassador to India (Bowles) , May 30 , 1966, No .342.

(2)Benny Aguiar,Indira Gandhi,A Political Biography1966-1984,NewDelhi, 2007,P 48

(٣) كاثرين فرانك، المصدر السابق، ص٣٩٠.

(4) Dennis Kux , Op. Cit. ,P.254.

الاستياء ليمتد الى الاتحاد السوفيتي الذي عدّ زيارة انديرا غاندي الى الولايات المتحدة بالمقلقة، كما أن اعتماد غاندي على سياسات اقتصادية أكثر توجهاً نحو السوق جعلت موسكو مستاءة^(١).

من خلال ما تقدّم نلاحظ أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها السيدة غاندي في بداية حكمها لم تحقق أملها في وضع حل للمشكلات الاقتصادية في البلد؛ ويرجع ذلك لعدم استنادها إلى دراسة معمقة في ما ستؤول إليه السياسة الجديدة، فإجراء تخفيض العملة الهندية أثر بشكل كبير سلباً على الاقتصاد الهندي؛ لأنه أضعف قوة العملة الهندية في السوق العالمية.

أخذت الولايات المتحدة تراقب تطورات الأحداث عن كثب ففي الخامس من تموز ١٩٦٦ كتب السفير باولز الى الرئيس جونسون أن المراقبين المحليين والأجانب اتفقوا على إن قيادة السيدة غاندي أكثر إبداعاً وواقعية وحسماً من أي وقت شهدته الهند منذ أيام نهرو. وقال باولز: " وهذا الأمر ينبغي أن يثلج صدورنا للغاية، لأن فحوى قرارها في كل الحالات يمثل الاتجاه الذي كنا نحث عليه" علاوة على ذلك، فإن تطور ثقة السيدة غاندي بقدراتها الخاصة وبالعلاقاتها مع الرئيس جونسون خلال زيارتها لواشنطن أصبحت العامل الرئيس في إطلاق هذا الإجراء الايجابي والواعد بطبيعة الحال". وأشار السفير باولز الى أن غاندي تجاوزت الكثير من المصالح السياسية الهامة بمضيها قدماً بقوة من خلال اتخاذها قرارات حاسمة بدأتها من خلال تخفيض قيمة الروبية، وقد تجاوزت في ذلك قرار رئيس حزب المؤتمر كاماراج الذي عارض وبشدة هذا التخفيض بسبب المخاطر الانتخابية وأشار باولز قائلاً: " إن الخطر الحقيقي الأكبر الآن عليها وعلى برنامجها يكمن في إمكانية أن ينضم هؤلاء القادة القدماء بالإضافة الى اليمينيين المناهضين لباكستان الى الشيوعيين الممولين والمنظمين تنظيماً جيداً وإتباعهم المتنقلين من اليساريين في بعض القضايا التي يمكن إن تسفر عن سقوطها"^(٢).

ويبدو أن الولايات المتحدة أخذت تراقب إجراءات إنديرا غاندي بعد عودتها من واشنطن، ولاسيما سياستها الاقتصادية، وحسب وصف الوثيقة بينت أنها أصبحت أكثر ثباتاً وواقعية وبدأت تتصرف بقوة أكثر، وما يهمنا من الوثيقة أن الإعجاب الأميركي بغاندي لم يأت بسبب سياستها الاقتصادية الجديدة فحسب، وإنما أعجب الأميركيان بقدرة غاندي على مواجهة قادة حزب المؤتمر

(1) Ibid.

(2) Bowles Report , 5 July 1966 , Document 125 (d) , National Security File of Middle East and India, India exchanges with Bowles 2 of 3, Box 134 ,(LBJ) Library in Kalyani Shenker , Op.Cit., P. 123.

ولا سيما رئيس الحزب كاماراج - الذي وصفته الوثائق الأميركية بالمسيطر وصانع الملوك - أي أنها بدأت تتحرر شيئاً فشيئاً من سلطة الحزب، وتكون لها شخصية مستقلة، وقاد هذا إلى وقوف القادة الأميركيين إلى جانب سياسات غاندي ودعمها ضد معارضيه.

في خلال ذلك أرسل والت وليم روستو Walt William Rostow^(١) الذي خلف بندي كمساعد خاص للرئيس جونسون ، مذكرة الى الرئيس جونسون في الثامن من آب ١٩٦٦ ذكر فيها أن السفير باولز كان قريباً جداً من مكان الحدث ولديه صورة كاملة عن الوضع السياسي هناك، وأكد روستو أن السيدة غاندي كزعيم قد فعلت أفضل بكثير " مما كنا نتوقعه أو يتوقع الهنود إن فعله " مشيراً الى أن السيدة غاندي وخلال لقائها بالرئيس جونسون لم تستطع ترجمة الأهداف الواسعة النطاق الى خطوات عمل محددة ، وقال " في حين أنها لا تزال تميل للاعتماد على مستشاريه، إلا أنها أظهرت شجاعة حقيقية عبر مضيها قدماً في البرنامج الاقتصادي الذي استنبطه مهيتها، وحتى في مواجهتها للمعارضة في الطرف المتشدد. وأن قلة خبرتها التكتيكية ربما منحت خصومها اليساريين سيطرة حرة الى حد ما أكثر من اللازم ، وقد أخرجت نفسها هنا وفي الوطن على حد سواء عندما سمحت للسوفيت بالتأثير عليها في موسكو. لكنها أظهرت نفسها كمقاتلة صعبة المراس عندما تم تحديها في الوطن سواء من قبل اليسار الذين كان دورهم كما اعتقد باولز ضخماً بسبب الضوضاء التي أثاروها، أو الاشتراكيون في حزب المؤتمر الذين كانت سياستهم تعني الركود الاقتصادي". ورأى روستو أن السيدة غاندي اتبعت أفكارها الخاصة في رسم سياسة الهند المستقبلية والاستعداد لحملتها الانتخابية، وثم علق روستو بالقول إن السيدة غاندي عملت في ظل أجواء سياسية صعبة ، فالهند مقبلة على انتخابات في شباط، واعتقد أن السفير باولز قد أفرط في توقعه بضعف موقفها بالانتخابات، ولكن المسألة الحقيقية في الانتخابات هي داخل حزب المؤتمر أما بالنسبة لتهديد المعارضة فهو لا يتعدى ولايتين، ومع ذلك وفي ضوء

(١) والت وليم روستو: ولد روستو في ٧ تشرين الثاني ١٩١٦، خبير اقتصادي ومسؤول حكومي ، أكمل دراسته الجامعية في جامعة أكسفورد ١٩٣٦-١٩٣٨، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ١٩٤٠، أنضم الى مكتب الخدمات الاستراتيجية برتبة رائد أبان الحرب العالمية الثانية ،وبعد الحرب تفرغ للتدريس في جامعة أكسفورد ، ثم عين نائب المساعد التنفيذي للجنة الاقتصادية في أوروبا وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة، ثم التحق بالتدريس في الخمسينيات بجامعة ماساشوتس وله مؤلفات عديدة في الاقتصاد والسياسة ، أصبح عام ١٩٦٠ المساعد الرئيس لحملة الرئيس كينيدي وفي عام ١٩٦١ عين نائب المساعد الخاص لشؤون الأمن القومي ، ثم انتقل للعمل بوزارة الخارجية بصفة رئيس مجلس تخطيط السياسة ، في عام ١٩٦٦ عينة الرئيس جونسون مساعداً خاصاً له ، وبذلك أصبح احد مستشاري الرئيس في مجال السياسة الخارجية واستمر الى عام ١٩٦٩ ، توفي في ١٣ شباط ٢٠٠٣ للتوسع ينظر :

David Milne, *America's Rasputin: Walt Rostow and the Vietnam War*, Hill and Wang, New York: 2008.

المشهد السياسي فان السيدة غاندي أبرزت نفسها كمنافس قوي حقيقي في هذه المعركة وليس أداة بيد حزب المؤتمر كما توقع الآخرون^(١) .

بعد إجراء الانتخابات في الهند في شهر شباط، أرسلت مذكرة سرية من روستو في الثالث والعشرين من شباط ١٩٦٧ الى الرئيس جونسون وصفت فيها الانتخابات وذكرت أن تلك الانتخابات شكلت مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي في الهند، فحزب المؤتمر لم يعد يحتكر السلطة التي سيطر عليها طوال مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد حصل الحزب على سبع ولايات من أصل ١٤ ولاية وأشارت المذكرة الى أن الحزب قبل الخسارة غير المتوقعة بكياسة ، إذ أشاد قادة الحزب بالنتائج باعتبارها دليلاً على حيوية الديمقراطية، إلا أن الحزب عزز من موقفه داخل البرلمان من خلال توحيد صفوف الحزب حيث أقدم موراجي ديساي على دعم انديرا غاندي والوقوف خلف قيادتها، في حين كانت انديرا غاندي عملت على رفق المجلس بوزراء جدد. وعلق روستو قائلاً: " لقد أظهرت السيدة غاندي الكثير من علامات النضج في دورها القيادي خلال الأشهر الستة التي تلت ذلك. ومع ذلك فشلت الى حد كبير في توفير المبادرة الحاسمة في تكوين الإدارة المتناسكة التي يمكن أن تعمل معها بفعالية كفريق واحد في مواجهة مجموعة المشاكل الاقتصادية والسياسية التي واجهتها" . فقد بدت غير متأكدة من الاتجاه الذي ترغب أن تمضي حكومتها فيه، وعلى الرغم من أن أعضاء وزارتها كانوا الى حد كبير من اختيارها ، إلا أن وجود العديد من القادة ذوي الخبرة الذين يتمتعون بموقف سياسي خاص بهم قد أدى الى ظهورهم كشخصيات بارزة وبدا أحياناً أنهم القوا بضلالهم على رئيسة الوزراء نفسها وعلى سبيل المثال موراجي ديساي الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء وكذلك يشافان وزير الدفاع ويأتي بعدها جاجيفان رام وعلى الرغم من وجود هؤلاء إلا انه لم تكن هناك مؤشرات على وجود نوايا لديهم باستبدالها^(٢).

في العشرين من آذار ١٩٦٧ حللت وكالة المخابرات المركزية نتائج الانتخابات الهندية لعام ١٩٦٧ في تقرير ذكر فيه " عدم وجود اتجاه جديد متميز لليسار أو اليمين في السياسات الهندية ظهر من خلال نتائج الانتخابات، وبدرجة اقل فان خسارة حزب المؤتمر الهندي الكبيرة بدت أنها نتجت عن الاحتجاج القوي ضد التقدم البطيء خلال (٢٠) عاماً من حكم المؤتمر أكثر

(1)Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, August 8,1966. Library (LBJ) in Kalyani Shenker , Op.Cit., P. 194.

(2) Memorandum For the President , Subject Assessment of Mr Gandhi First six month , August 8 , 1966. in Kalyani Shanker , Op.Cit ., P.195.

من كونها نتجت عن قبول الأيدلوجيات المختلفة للمعارضة المنتفعة"، أن انتخابات عام ١٩٦٧ كانت الانتخابات الوطنية الأولى بعد وفاة نهرو وشاستري، والعدوان الصيني وحرب باكستان ، فقد تراجع عدد مقاعد حزب المؤتمر من حوالي ٤٥% خلال انتخابات ١٩٦٢ الى حوالي (٣٩%) في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٦٧، أن المعارضة في البرلمان ، وعلى الرغم من تعزيز صفوفها بشكل كبير ، إلا أنها بقيت مشتتة ومنقسمة على أساس أيديولوجي وعلى الرغم من ان أحزاب جانا سينغ *Jana Sangh* وسواتانترا *Swatantra* كانت أهم الأحزاب الراحبة إلا إنهما كانا يفتقران الى التعاون بينهما، وعلى بلورة سياسية موحدة ، ورغم تقدم الأحزاب اليسارية إلا أنها كانت عاجزة عن منافسة الأحزاب اليمينية، وكشفت النتائج أيضاً أن "أسطورة حزب المؤتمر الذي لا يقهر" قد تم تحيدها فقد خسر حزب المؤتمر مناطق عديدة من البلاد في الانتخابات، ووصلت المعارضة الى مستوى مقارب من حزب المؤتمر، وخلص تقرير الوكالة الى أن المستقبل السياسي في الهند يعتمد اعتماداً كبيراً على التطورات الداخلية داخل حزب المؤتمر، فالشعب قد يرغب بالتصويت الى الأحزاب اليمينية أو اليسارية في السنوات الخمس المقبلة ، فالمصالح الإقليمية التي كان لها دائماً التأثير القوي في السياسة الهندية ، يمكن أن تصبح أكثر أهمية، لذا فان قدرة أحزاب المعارضة الرئيسية على العمل معاً على حاسب المؤتمر ستكون العامل الرئيس الآخر في تشكيل السيناريو السياسي الهندي المتغير باستمرار، وبعد انتخابات عام ١٩٦٧ بدت السيدة غاندي في مدة ولايتها الثانية تتمتع بمزيد من الثقة وابتعدت تدريجياً عن تأثير قادة حزب المؤتمر، ومع انخفاض الأغلبية في المركز، ووجود حكومات من غير حزب المؤتمر في ست ولايات ، واجهت انديرا غاندي العديد من المشاكل الجديدة^(١).

ركز تقرير وكالة المخابرات الأميركية على نقطتين جوهريتين هما، إن إنديرا غاندي بعد انتخابات ١٩٦٧ أصبحت تتمتع بثقة عالية، وابتعدت عن تأثير قادة حزب المؤتمر، مع تراجع عدد مقاعد الحزب في الانتخابات، وركزت الوثيقة على افتقار الأحزاب الفائزة في الانتخابات من المعارضة وغيرها، إلى سياسة واضحة، مما جعلها - حسب توقع وكالة المخابرات- عرضة للتدخلات الإقليمية ولاسيما الاتحاد السوفيتي.

(1) Kalyani Shanker ,Op.Cit .,P.131.

نخلص مما سبق إلى أن تقارير وكالة المخابرات الأميركية والسفارة الأميركية في نيودلهي اتفقت على ضرورة توجه القيادة الأميركية لدعم سياسة إنديرا غاندي، ومساعدتها في مواجهة معارضيها وحل الأزمات التي تتعرض لها الهند، كون ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية.

المبحث الثاني : سياسة جونسون تجاه أزمة الغذاء في الهند (١٩٦٥-١٩٦٧)

تعد أزمة الغذاء في الهند واحدة من اعقد القضايا التي واجهت السياسة الأميركية تجاه الهند في عهد جونسون، وذلك بسبب انتهاج الأخيرة سياسة متشددة تجاه مسألة المعونات الغذائية للهند، وقد سعى كل من رئيسي الوزراء شاستري وانديرا غاندي للحصول على المساعدات الأميركية عندما كانت الهند في حاجة ماسة لها.

إن سياسة المساعدات كانت جزءاً من أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية "الغذاء من أجل السلام"، فبموجب قانون رعاية التجارة الزراعية والمساعدات التنموية *The Agricultural Trade and Development Assistance Act* الذي سمح ببيع الفائض الزراعي الأميركي الى دول أخرى بشروط ميسرة بحيث كان من الممكن للدول الأجنبية دفع ثمن هذه البضائع بعملتها المحلية بدلاً من الدفع بالدولار، وفي مدد قصيرة خفضت الولايات المتحدة أسعار الفائدة على القروض ومنحت الدول الأجنبية مدداً طويلة قبل سداد ما اقترضته، إن هذه المبيعات الخارجية سمحت بإيداع هذه الأموال في حسابات خاصة تسمح للدول النامية بإنفاق الأموال للإغراض التنموية. وهذا القانون المعروف باسم (القانون العام ٤٨٠) (Lp-480) وقد كان لهذا القانون عدد من الإغراض الغرض الأول: انه مكن الحكومة الأميركية من التخلص من الفوائض الزراعية من دون دفع أسعار مدعومة للمزارعين لأن المزارعين، الأميركيين يستلمون مبالغ نقدية ثمناً لمحاصيلهم وتدخر الحكومة علف التخزين. الغرض الثاني: إن مصالح الشحن الأميركية ستحصل على الكثير من الأعمال، لأن القانون العام -٤٨٠ نص على أن ما لا يقل على نصف السلع المحددة بموجب القانون يجب أن تنقل بواسطة السفن الأميركية، وبين الغرض الثالث أن القانون العام بصيغته المعدلة عام ١٩٦١ ذكر أن الهدف من مساعدة الدول الأخرى هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، أما الغرض الرابع فبين سعي القانون إلى توسيع الأسواق القديمة وإعداد أسواق جديدة للسلع الزراعية الأميركية . وقد أصبحت الهند بموجب هذا القانون من اكبر أسواق المنتجات الزراعية الأميركية وقد وسع إقرار هذا القانون دور وزارة الزراعة الأميركية *United States Department of Agriculture (USDA)* في السياسة الاقتصادية الخارجية الأميركية^(١).

(1)Richard P.Dauer, *Anorth- south mind in an East- West World : Chester Bowles and the Making of United States cold war Foreign Policy 1951-1969*, Westport-Prayer ,USA 2005. P.200

يبدو أن القانون أعلاه كان في حقيقة الأمر احد أدوات السياسة الأميركية خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تم التطرق سابقاً الى أن الولايات المتحدة اتخذت من سياسة المساعدات الاقتصادية أداة لفرض هيمنتها وإرادتها على الدول التي كانت تعاني من ضائقة اقتصادية، ومن خلال هذا القانون يمكن الولايات المتحدة أن تفرض سياستها على الدول الأخرى وإجبارها على السير في فلكها للوقوف بوجه المد الشيوعي، لذا بدأت الولايات المتحدة بتقديم مساعدتها الاقتصادية للهند منذ مده طويلة مدعية من أن هذا الإجراء جاء لتحسين الحالة الاقتصادية في الهند، إلا أنه في حقيقة الأمر كان الهدف منه دفع الهند لتبني السياسة الأميركية في المنطقة الآسيوية ولأسيما أن نيودلهي كانت تتبنى سياسة الحياد التي نظرت إليها واشنطن على أنها لا تخدم مصالحها في المنطقة .

دأبت الحكومة الهندية ومنذ أيام رئيس الوزراء نهرو على الاستفادة من هذا القانون ، إذ مرت الهند بتغيرات مناخية كان فيها الإنتاج الزراعي قليلاً بسبب شحه الأمطار، الأمر الذي دفع الحكومة الهندية للحصول على دعم الولايات المتحدة لتغطية النقص الحاصل بالمواد الغذائية، وقد كانت الولايات المتحدة توفر جزءاً ما تحتاجه الهند عن طريق القانون السالف الذكر، إلا أن الهند وخلال خططها الخمسية الأولى والثانية، لم تمنح القطاع الزراعي أهمية كبيرة وركزت على الجانب الصناعي وكانت النتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي مما دفعها للجوء الى الولايات المتحدة لغرض الاعتماد على القانون ٤٨٠^(١).

لقد واجهت الخطط الخمسية للحكومة الهندية انتقادات من خبراء الولايات المتحدة المتخصصين بالشؤون الاقتصادية الأمر الذي دفع مؤسسة فورد *The Ford Foundation* الى إصدار تقرير عرف بـ"تقرير الأزمة الغذائية وخطوات الهند المقبلة". أوصى هذا التقرير في وضع أولوية عالية المستوى لتطوير القطاع الزراعي من خلال حكم الأسعار والري الحديث، وقد توقع هذا التقرير بحدوث أزمة غذائية تؤدي الى حدوث مجاعة كبيرة في الهند بحلول عام ١٩٦٦، إذا ما استمرت الهند بهذه السياسة، إلا أن الحكومة الهندية لم تأخذ بتوصيات هذا التقرير واستمرت بطلب المزيد من صادرات القمح الأميركي بموجب القانون ٤٨٠ ، وقد تم الاتفاق بين الهند والولايات المتحدة على تزويد الهند ب ١٦ مليون طن من القمح لمدة أربع سنوات ١٩٦٠-١٩٦٤^(٢).

(1) Richard P. Dauer, Op., P.201.

(2) Nick Cullather, *The Hungry World: America's Cold War Battle Against Poverty in Asia*, Cambridge, MA, Harvard University Press, 2010, P.207 ; B. R Tomlinson , *The*

أعربت الولايات المتحدة على لسان وزير الزراعة أورفيل لوثرروب فريمان *Orville Lothrop Freeman*^(١) في عهد كينيدي وجونسون^(٢)، عن عدم رضاها عن سياسة الهند الزراعية وأنتقد فريمان في الوقت نفسه تباطؤ الجهود الهندية لدعم الإنتاج الزراعي، ففي أيار ١٩٦٤ عندما عاد الوزير من زيارته للهند، قدم تقريراً عن الوضع الزراعي في الهند وقد خشي من أن فوائض الإنتاج للولايات المتحدة قد تختفي في إحدى الأيام تاركة الهند في متاعب كبيرة بحيث تكون غير قادرة على الحصول على الغذاء من الخارج، ومع ذلك ذكر فريمان مع عدد من المتخصصين بالقطاع الزراعي من الهنود والأمريكان " أن الهند تستطيع زيادة القطاع الزراعي بشكل كبير إذا حاولت توجيه الأولوية للقطاع الزراعي وإحداث تغييرات في أسعار المنتجات الزراعية والتوسع بأنظمة الري وتحسين إنتاج البذور واستخدام الأسمدة الزراعية"^(٣).

إن سياسة جونسون الغذائية تجاه الهند واجهت الكثير من الانتقادات في الهند، وكذلك في الولايات المتحدة، فقد استخدم جونسون سياسة خارجية تقوم بالضغط على الهند للحصول على دعمها ولا سيما أن رئيسي الوزراء شاستري وانديرا كانا يخشيان انتشار الصراع الى جنوب آسيا فقد ذكر كומר، الموظف في وكالة الأمن القومي الأمريكي أن أورفيل فريمان وزير الزراعة ودين راسك وزير الخارجية، اتفقا على أن الرئيس جونسون كان له بعض الاهتمام الشخصي بالتعامل مع الشحنات الغذائية للهند. وابقى الحكومة الهندية على اطلاع بهذا الأمر ، وقد أعطى وزير الزراعة تفسيراً لسلوك الرئيس جونسون ذاكرةً " أن الكثير من الدول النامية بدأت بالاعتماد على الولايات المتحدة ليس فقط لأجل الغذاء، إلا أن الغذاء أكثر الأمور أهمية والأمريكيون كانوا يملكون الغذاء وخلال معظم هذه المدة كان من صالحننا نقل الغذاء خارجاً" الى أن وصل الرئيس الى

Economy of Modern India , 1960-1970, Cambridge England , 1993, P.201.

(١) أورفيل لوثرروب فريمان: سياسي أمريكي من الحزب الديمقراطي ، ولد في منيسوتا ولد في ٩ حزيران ١٩٠٣ وتوفي ٢٠ شباط ٢٠٠٣، تخرج من جامعة منيسوتا عام ١٩٤٠، شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط مشاة ، شغل منصب النائب العام في منيسوتا عام ١٩٥٠، ثم تسلم حاكم منيسوتا ١٩٥٥-١٩٦١، أبان حكم كينيدي وجونسون عين وزيراً للزراعة ١٩٦١-١٩٦٩. للتوسع ينظر:

David Stout, Orville Freeman, 84, Dies; 60's Agriculture Secretary, February 22, 2003 in The New York Time, <http://www.nytimes.com/>

(2) *Richard P.Dauer , Op.Cit .,P.201.*

(3) *Denies Kux ,Op.Cit.,P.240.*

استنتاج مفاده أن سياسة المساعدات الغذائية لم تكن على النحو الفعال، لذلك ينبغي على الدول النامية في المستقبل مساعدة نفسها ذاتياً^(١).

لقد تعرضت الهند الى أزمة غذائية حرجية بداية ١٩٦٥، ويمكن إرجاع الأزمة الى السنة الأخيرة من حكم نهرو، عندما واجهت نقصاً غذائياً هائلاً، وبما أن الهند خلال خططها الخمسية لم تول القطاع الزراعي الاهتمام الكافي، فأدى ذلك الى انخفاض حاد في الغذاء، وأشار تقرير للمخابرات المركزية الأميركية في التاسع عشر من شباط ١٩٦٥، الى أن الهند شهدت أزمة غذائية عام ١٩٦٤، وخلال ذلك العام ارتفعت الأسعار، حيث ارتفع سعر الرز بنسبة ١٠% وسعر القمح بنسبة ٢٨%، وفي صيف ذلك العام حدثت اضطرابات في الولايات الهندية التي تعاني من نقص الغذاء، لان العناصر المتنفذة اكتنزت الإمدادات الغذائية لخلق الندرة وكسب المال، وكانت هناك أوضاع قريبة من المجاعة لذلك يشكل القانون ٤٨٠ العلاج الشافي لهذه الأزمة، والولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لديها فائض من القمح ويمكن أن تقدم مساعدتها للهند مع توقع استمرار الأزمة^(٢).

وذكر روبرت كومر في إحدى المقابلات قائلاً: "كانت الهند تعتمد على قانون ٤٨٠ الذي سنه (العم سام) -حسب تعبيره - لإنقاذهم، في الأيام التي كان لدى الولايات المتحدة فوائض كبيرة لم تكن هناك مشكلة" وأضاف قائلاً: "نحن وصلنا الى مرحلة كان علينا دفع أموال دافعي الضرائب الأميركية لشراء القمح للحفاظ على الإنتاج والخروج من النافذة" لقد قرر الرئيس جونسون أن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ بالقمح وتستخدمه كأداة لجعل الهنود يقومون بتعزيز ثروتهم الزراعية وقد فعل الوزير فريمان الكثير لترويج هذه الفكرة^(٣).

في ربيع عام ١٩٦٥ سعى الهنود مرة أخرى لتمديد برنامج الغذاء ولمدة سنتين آخرين للحصول على (١٠) مليون طن، لم يكن متوقعاً حدوث أي متاعب للحصول على القمح، إلا أن الرئيس جونسون قرر انتهاج سياسة أكثر صرامة بخصوص المساعدات لكل من الهند وباكستان وبدون تحذير فاجأ الرئيس جونسون الهنود في التاسع من حزيران ١٩٦٥ بدعوته الى ضرورة عدم الموافقة

(1) Marc Anthony Reyes, *The Johnson treatment: Cold War Food and the Politics of Gratitude*, K A thesis in History Presented, University of Missouri-Columbia, 2006., p.43 ; Kalyani Shenker, Op.Cit, P.244.

(2) Special Robert, CIA "India's Food Shortcake CA uses and Consequences" February 19, in Kalyani Shenker, Op .Cit ., P. 257.

(3) Quoted in , Ibid , P.244.

الروتينية على الالتزامات الاقتصادية الجديدة للهند (وكذلك باكستان) وطالب بإلقاء نظرة جديدة وبإمعان قبل أن تتفق الولايات المتحدة الأموال ، وخلال الاجتماع الذي عقد في اليوم نفسه أعلن الرئيس جونسون أنه سيوافق على مساعدات جديدة للهند وباكستان في حال صوت الكونغرس الأميركي على قانون المساعدات للسنة المالية ١٩٦٦، وطالب جونسون بالحصول على توصية مبكرة بناءً على الطلب الهندي القادم بموجب القانون ٤٨٠^(١).

وهنا تجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة وتحديدًا في عام ١٩٦٥ باعت الهند (٦,٧) مليون طن من القمح و (٣٠٠.٠٠٠) ألف طن من الرز بموجب قانون ٤٨٠ وهذه الكميات من الإنتاج بلغت ما نسبته ٢٠% من الإنتاج السنوي للولايات المتحدة^(٢)، وقد ساعدت عوامل عدة على دفع الرئيس جونسون الى اتخاذ هذا القرار المفاجئ، واهم تلك العوامل المعارضة التي تعرض لها الرئيس جونسون من أعضاء الكونغرس الأميركي الذين تساءلوا عن جدوى تقديم تلك المساعدات بالنسبة للسياسة الأميركية، ومن الأسباب الأخرى انتهاج باكستان سياسة التقرب من الصين الذي ولد ردود فعل غاضبة داخل الإدارة الأميركية، وأخيرا الأداء الهندي المتخلف من الناحية الاقتصادية ، بحيث لم تكن للهند خطط اقتصادية تنموية تتعلق بالجانب الزراعي تؤدي الى تطوير القطاع الزراعي كل هذه الأمور دفعته الى اتخاذ هذا القرار^(٣).

مثلت العوامل المذكورة أعلاه ما ظهر من أسباب دفعت الرئيس جونسون لقطع المساعدات، ولكن يبدو أن ثمة سببا خفيا اثر في قطع المساعدات هو موقف الهند من القضية الفيتنامية، وجاء قطع المساعدات وسيلة للضغط على الهند لتغيير موقفها تجاه الأزمة.

لاقى القرار الجديد للرئيس جونسون تأييداً من وزير الخارجية دين راسك، الذي قال: "ان هذه الحالة كانت واحدة من الحالات التي كان فيها الرئيس جونسون صعباً، لكنه كان صعباً لأسباب إنسانية أساساً ، لأنه كان يدرك تماماً أننا ببساطة لا نملك القدرة لتلبية نقص الهند من الغذاء ما لم تفعل كل ما في وسعها لرعاية إنتاجها الغذائي" ، وفي إحدى اللقاءات علق جونسون ساخراً بالقول أن رئيس الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون أكثر اهتماماً بإطعام الهنود من رئيس الوزراء الهندي^(٤).

(1) Rexw Douglass , *U.S Crisis Aid Strategic Interests – London B. Johnson's Short Leash Food Aid to India*, University of Texas, 2006. P. 3.

(2) Kalyani Shenker , *Op.Cit .*, P.245.

(3) Dennis Kux , *Op.Cit .*, P.241.

(4) Kalyani Shenker , *Op.Cit.*, P.246.

لقد وجد الرئيس جونسون أن الهند أهملت القطاع الزراعي ولم تخصص له ما يكفي في خططها الخمسية، وبذلك فإن برنامج المساعدات لم يحقق الغرض المرجو منه، في حين أصبح للهنود دعوة سنوية لغرض الحصول على المزيد من المساعدات^(١) ، ولغرض التأكد من أن الهند تعي وتفهم ما يحدث ، استعرض وكيل وزير الخارجية توماس مان *Thomas man* المشكلة بصراحة مع السفير الهندي نهرو خلال مأدبة غداء أقيمت في الأول من تموز، وبالرغم من أن الحديث المتبادل-ووفقاً لكلام مان- أصبح الحديث صريحا الى حد كبير، خاصة بشأن الموقف الهندي من القضية الفيتنامية، وفي النهاية طلب السفير نهرو لقاء الرئيس جونسون وبالفعل التقى جونسون بالسفير نهرو وتحدثا بشكل مطول حول موضوع المساعدات الغذائية والمسائل ذات العلاقة بين البلدين^(٢).

لم تقتصر خيبة الأمل من الأداء الهندي للقطاع الزراعي على الرئيس جونسون فقط بل شاطره بهذا التوجه البنك الدولي إذ إن الجهات المانحة للمعونة كانت منزعة من تباطؤ الإنتاج الزراعي الهندي، ولذلك قرر رئيس البنك الدولي جورج وود *Georg Wood* إرسال الاقتصادي برنارد بيل *Bernard Bell* وفريق من الخبراء الاقتصاديين لإجراء استعراض مفصل حول الوضع الاقتصادي للهند. وقد جد بيل وفريقه طوال عام ١٩٦٤ بالعمل وقد حصل على مساعدة من الهنود وكذلك من بعثة المساعدات الأميركية في الهند^(٣)، وقد خلص الى تقرير وجه فيه الانتقاد الشديد للسياسات الاقتصادية الهندية موصياً في نفس الوقت بالتركيز على القطاع الزراعي بدلاً من الصناعي مع ضرورة تخفيض قيمة الروبية، وتفكيك نظام التراخيص. وقد اتفق مدير بعثة المساعدات الأميركية مع هذا الطرح معتقداً أنه مع تقديم المساعدات الخارجية ومع تغيير السياسة الاقتصادية يمكن للهند أن تحقق اكتفاء ذاتياً^(٤).

اقترح مدير المساعدات الخارجية ديفيد بيل *David Bell* واستجابة الى لتوجيهات الرئيس الأميركي في اجتماع التاسع من حزيران، عقد اتفاقية بموجب قانون ٤٨٠ أمدتها عام واحد بدلاً من عامين مع الهند ، وبموجب هذه الاتفاقية يتم توفير ٦ مليون طن من القمح و ٢٠٠.٠٠٠ ألف طن من الرز، وبالرغم من تشديد بيل على الضرورة الملحة لفتح باب المفاوضات مع الهند لمنع حدوث

(1) Rexw.Douglass ,Op. Cit.,P.4.

(2) Dennis Kux , Op.Cit ., P.241.

(3) Kalyain Shenker , Op.Cit .,P.246; RexwDouglass ,Op. Cit.,P. 6.

(4) David D.H Denoon , **Devaluation under Pressure** ,Cambridge MA,MI Press ,1988 , P.32.

الانقطاع بالشحنات الغذائية، إلا أن الرئيس جونسون بقي متصلباً وصارماً بموقفه ، فبعد شهر من توصية بيل، فاجأ جونسون مرة أخرى المسؤولين الهنود وحتى الأمريكان عبر موافقته على تزويد الهند بمليون طن فقط تكفي لتوفير الغذاء لمدة شهرين، وليس (٦) مليون طن وهذه الخطوة غير المتوقعة قد أطلقت ما يعرف "بالسفينة الى الفهم أو سياسة الحبل القصير"^(١).

عيّن رئيس الوزراء شاستري سوبرامانيام وزيراً للزراعة بعد الأداء المتميز الذي قدمه في ولاية مدارس الهندية ، وذلك لغرض إيجاد حلول لمشكلة الغذاء، ولحل جميع المشاكل الاقتصادية، وسرعان ما استنتج الوزير الجديد أن الهند يجب أن تحصل على دفعة كبيرة من المساعدات لتحقيق الاكتفاء الذاتي بدلاً من مواصلة الاعتماد على المعونات الغذائية الخارجية وبصورة رئيسة من الولايات المتحدة^(٢).

لقد اتفق وزير الزراعة سوبرامانيام مع نظيره الأميركي هاريمان وبصورة عامة على اتخاذ التدابير الضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي^(٣) ، بالمقابل وافق الرئيس جونسون على ضرورة معالجة مشكلة الغذاء في الهند كون عدم معالجتها سيؤدي الى نتائج لا تخدم مصالح الولايات المتحدة وسياساتها بالمنطقة، لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة تبني الهند أنظمة جديدة تخدم واقعها الزراعي، فقد ذكر روستو أن الرئيس جونسون كان قلقاً من تلك الأزمة " لكون الرئيس مهتماً ببناء الإنسان وكرهيته للفقر"^(٤).

يبدو أن الرئيس جونسون كان ينظر بقلق الى داعيات أزمة الغذاء ليس لأنة كان مهتماً بالإنسان مثل ما كر روستو، لان استمرارها يؤدي بطبيعة الحال الى استغلالها من قبل العناصر والأحزاب الشيوعية المعارضة للسلطة، وبالتالي سوف يستغل الاتحاد السوفيتي هذه الأزمة لمد نفوذه داخل الهند الأمر الذي يعارض توجهات السياسة الأميركية تجاه الهند، لذا كان حرياً على إدارة جونسون معالجة تلك الأزمة من خلال تبني سياسية هادفة بمعني حل أزمة الغذاء بشكل يساعد الهند على تخطي أزمتها ويخدم مصالحها في المنطقة.

ومما ساعد في تفاقم أزمة الغذاء أن موسم هطول الأمطار الموسمية كان قليلاً بشكل كبير، مما يعني أن الهند ستواجه أسوء موجة من الجفاف، ومع انخفاض إنتاج الحبوب من (٨٩)

(1)David D.H Denoon , Op.Cit .,P. 60– 61.

(2) Ashutosh Varsheny , **Democracy Development, and the Countryside : Urban-Rural Struggles in India** , Cambridge University Press ,USA, 1988 , P.54.

(3) Ibid, P. 55.

(4)Dennis Kux , Op.Cit ., P.234; Time ,January 28, 1966.

- الى (٧٢) مليون طن، لذلك أصبحت الإمدادات الغذائية من الولايات المتحدة عاملاً حاسماً في درء المجاعة وتجنبها، وزارة الزراعة الأميركية من جانبها دعت الى زيادة صادرات المواد الغذائية على نطاق واسع، إلا أن هذه الدعوات اصطدمت بقرار الرئيس جونسون القاضي أنه الشخص الوحيد الذي يقرر الإفراج عن شحنات الغذاء للهند، وقد ذكر فريمان لجونسون أن هذا التفكير فيه بعض الأخطاء ، فرد عليه الرئيس جونسون قائلاً: "إنا ساهتم بالمشكلة" ورفض إعطاء الوزير تفسيراً لهذا القرار، بعد ذلك التقى وزير الزراعة فريمان بوزير الخارجية دين راسك وطلب منه معرفة السبب، ولكن وزير الخارجية رجع من الرئيس جونسون أيضاً خال الوفاض، إذ قال لفريمان " أن الرئيس لا يريد التحدث عن الأمر " ، في تلك المدة وجهت دعوات الى دول أخرى لغرض سد العجز الحاصل بالمواد الغذائية للهند^(١).

ذكر السفير باولز المعروف بصداقته للهند أن الرئيس الأميركي جونسون بدأ يتلاعب بالمعونات الغذائية للهند. وكان منتقداً لسياسة جونسون حيث قال: "في احد الأوقات كنا نسلم القمح بمعدل ثلاث سفن محملة في اليوم، وان الجدول الزمني الضيق جداً أطلقنا عليه السفينة الى الفم، فالسفينة تذهب حمولتها مباشرة الى القوى والبلدان الأخرى التي تطلبها"^(٢).

لقد حذر باولز الرئيس جونسون من أن الطلب الهندي على القمح سيكون كبيراً ووشيكاً ويجب أن يكون هناك رد ايجابي على تلك الطلبات، لذلك أراد الرئيس جونسون الرجوع الى الكونغرس للتحديث معهم، فقام بدعوة (٣٠) عضواً من أعضاء الكونغرس وتحدث حول إمدادات الغذاء ويحضور السفير باولز، وقد بدأ بالكلام حول المساعدات الغذائية للهند فقد أشار في معرض حديثه الى الولايات المتحدة كانت تقدم المساعدات الغذائية للهند ، وذلك لإيقاف الشيوعيين وإذا تخلينا عن تلك السياسة سنكون بطبيعة الحال خاسرين ثم قال: "نمتلك الكثير من القمح، وتوجد هناك أعداد من الفقراء المحتاجين للمساعدة، ومن الواجب علينا أن نمنحهم الأمل، أنفعل ذلك أم لا" وقد طرح الرئيس جونسون هذا السؤال على جميع أعضاء الكونغرس الحاضرين فكان الجواب بالإجماع على دعمهم، وفي اليوم التالي دعا الرئيس عدداً أكبر من أعضاء الكونغرس ودار نفس النقاش وطرح السؤال نفسه وكانت النتيجة ايجابية^(٣).

(1) Dennis Kux , Op. Cit ., P234. ; Richard P. Dauer , Op.Cit ., P.202.

(2) Kalyani Shanker , Op. Cit .,P.247.

(3)Kalyani Shenker , Op. Cit .,P. 247.

في تلك المدة كانت سفارة الولايات المتحدة في نيودلهي مشوشة لأنها لم تستطيع إن تفسر سبب تعطيل إمدادات القمح، وهي لا تستطيع إلقاء اللوم على الرئيس، في حين كان هدف الرئيس جونسون هو عدم إعطاء مساعدات الى الدول التي لا تساعد نفسها ، وكان يرى أن الهنود يجب أن يقوموا بتحديث تقنياتهم الزراعية وان يفعلوا كل ما في وسعهم لمساعدة أنفسهم، كان الرئيس جونسون متشدداً تجاه أزمة الغذاء في الهند، فقد ذكر روبرت كומר أن الرئيس جونسون لم يكشف ما كان يدور في ذهنه عن سبب تعطيل شحنات الغذاء ، إلا انه استثمر هذه الأزمة لمصلحته كونه يمتلك القرار بإطلاق شحنات القمح، وذكر كומר أن الرئيس جونسون طلب منه توثيق حالة نقص الغذاء، مع إبلاغ السفير باولز بأنه بعد اطلاع الرئيس على الحالة موثقة سوف يصادق على طلب الإمداد^(١).

أما بالنسبة للجانب الهندي فقد أرسل شاستري في التاسع من حزيران ١٩٦٥ رسالة الى الرئيس جونسون أشار فيها الى انتهاء مدة برنامج القانون العام ٤٨٠ مع الولايات المتحدة في حزيران إذ قال : " يجب أن يتم التفاوض بشكل عاجل جداً إذا أردنا أن لا يتأخر تدفق الإمدادات . وإنني متفهم بأن هناك عقبة أمام بدأ المفاوضات، وحث الرئيس على النظر شخصياً بالمسألة"^(٢).

لقد كان شاستري قلقاً؛ لأن العام الأول من الخطة الخمسية الثانية خلال عهد نهرو تركزت بشكل كبير على الصناعات الثقيلة وأهمل الزراعة، ومع إصرار جونسون على سياسة عدم توريد القمح ما لم تساعد الهند نفسها وتركز على الزراعة، أدرك شاستري أهمية هذا الأمر، فسعى مع وزير الزراعة سوبرا مانيام من اجل التوصل لإستراتيجية جديدة لزيادة الإنتاج.

وعلى الرغم من ممارسة الرئيس جونسون ضغطاً على الهند عبر إتباعه سياسة عرفت بسياسة "الحبل القصير" إلا أنه في الوقت نفسه كان حريصاً على تجنب حدوث مجاعة في الهند من خلال قطع الإمدادات الغذائية، لذلك كلف جونسون روبرت كומר بالتحقق من تفاصيل شحنات الحبوب في خليج المكسيك، ووفقاً لروبرت كומר فقد أراد جونسون أن يعرف بالضبط الى كم من الوقت يستطيع تأخير الشحنات، وفي أواخر شهر أيلول وافق جونسون على شحنة مساعدات الى الهند بموجب القانون العام ٤٨٠ ، ولكن هذه المرة (٥٠٠.٠٠٠) ألف طن توفر أمداداً غذائياً لمدة شهر^(٣).

(1) Robert Komer, Oral History, LBJ Library.

(2)Quoted in, Kalyani Shanker ,Op.Cit, P.249.

(3)F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 ,Memorandum For Record, October 27 , 1965 , No

لقد تابعت الصحافة الأميركية قضية المساعدات الأميركية للهند، فقد نقلت صحيفة واشنطن بوست *Washington Post* عن احد المسؤولين الهنود قوله " لقد استخدم الغذاء للمساومة على الصواب ، وليس للمساومة على الغذاء" وعندها فسرت الصحف الهندية تأخير الغذاء بعدها محاولة للضغط على الهند لتقديم تنازلات بشأن كشمير^(١)، وقد أوعزت الإدارة الأميركية للسفير باولز بإصدار بيان نفي، يرافقه الإعلان وبصرحة على أن الولايات المتحدة غير راضية عن جهود الهند في المجال الزراعي، ولا يمكن الاستمرار بتقديم المساعدات للهند دون أن تكون هناك إشارات واضحة على مساعدة الهند نفسها^(٢)، خلال ذلك اقترح الوزير راسك مع عدد من المسؤولين الأمريكيين في تشرين الأول ضرورة عقد اتفاقية أخرى قصيرة الأمد مع الهند. ورغم موافقة جونسون على المقترح، إلا أنه طلب من السفير باولز ضرورة إخبار الهنود أن الولايات المتحدة لا تزال غير راضية عن الأداء الهندي، وقد أرسلت برقية من وزارة الخارجية الى السفير باولز أشارت فيها الى أن التوصل لاتفاقية على المدى الطويل لم تحصل حتى الساعة؛ لأن وكيل وزير الخارجية قد قدم أدلة موقفة على عدم عزم الهند على الاعتماد على نفسها^(٣).

إن المفهوم الأميركي للمساعدة الذاتية للبلدان النامية بدأ فعلاً في المدة ١٩٦٥-١٩٦٦، إذ أرسل جونسون وزير الزراعة اورفيل فريمان الى روما للمشاركة في اجتماع وزراء الزراعة بتعليمات واضحة ركزت على العمل للتوصل الى اتفاق مع وزير الزراعة الهندي، وبالفعل التقى وزير البلدين، وقد طُلب من فريمان أيضاً إرسال تقريره الى جونسون مباشرة ، وذكر فريمان في تقريره في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٥ قائلاً: " لقد توصلت بشكل حرفي الى اتفاق وبعد جولة من المفاوضات استمرت ثلاثة أيام وضعنا على وجه التحديد ما ينبغي ان تقوم به الهند بزراعتها ، والمدى الذي ستزداد فيه ميزانيتها، والى إي مدى سيزداد حجم تبادلها التجاري، وطبيعة برنامجهم للحصول على البذور لتوزيعها في جميع أنحاء البلاد وذهبنا الى التفاصيل. وقد توصلنا الى حوالي ثلاثين أو أربعين فقرة ، وأنا إصر على أن نوقعها. ويجب أن يتم هذا بشكل سري للغاية ، لأنه إذا عرف في الهند ، ستكون هناك تداعيات سياسية ذات إبعاد كارثية " ،

239.

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Information Memorandum For the Assistant Secretary of State For Near Eastern and South Asian Affairs (llar) to Secretary of State Rusk , October 5, 1965, No . 233.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Telegram From the Department of state to the Embassy in India, October 29, 1965 , No . 24.

(3) Dennis Kux , Op.Cit .,P.244.

وأشار فريمان الى أن سوبرامانيام كان على اتصال مع حكومته، وكان لديه تفويض واسع وكان مقتنعاً أن هذا الأمر إذا لم يسرب فانه سيحصل على موافقة البرلمان وكذلك مجلس الوزراء عليه " ولقد كان هناك بموجب أوامر مباشرة من رئيس الوزراء شاستري وإنهم كانوا يواجهون أزمة خطيرة"^(١).

ومن الجدير بالذكر أن سوبرامانيام حصل على موافقة مجلس الوزراء ، وبعد أن تم الاتفاق بدأت الولايات المتحدة تسلم الشحنات التي وعدت بها وهكذا جاءت معاهدة روما *Treaty of Rome* في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥^(٢).

أعرب الرئيس جونسون عن ارتياحه عندما أعلنت الهند عن سياستها الزراعية الجديدة في كانون الأول عام ١٩٦٥، الأمر الذي دفع الرئيس جونسون الى رفع الحظر المفروض على المساعدات الاقتصادية للهند الذي فرض بعد الحرب الهندية الباكستانية، إذ أعلن الرئيس جونسون منحه أكثر من (١١,٥) مليون طن من القمح و(٥٠) مليون دولار كقرض لشراء الأسمدة^(٣) مع تشكيل لجنة إدارية بإدارة فريمان وزير الزراعة لتعجيل صادرات القمح^(٤) وبارتياح تحدث رئيس الوزراء الهندي في البرلمان في العاشر من كانون الأول معرباً عن خالص شكره وتقديره للرئيس جونسون، الذي قرر بتعجيل المساعدات الغذائية التي من شأنها أن تساعد في التغلب على المشاكل الغذائية^(٥).

أقدم الرئيس جونسون بعد تشكيل اللجنة الإدارية على إرسال رسالة عبر روبرت كומר الى فريمان قال فيها: "لأسباب إنسانية فأني اشعر بالقلق البالغ من ظروف المجاعة القريبة التي تنمو في الهند والتي قد تتطلب عملية إنقاذ مثيرة من جانب الدول القادرة على المساعدة"، الأمر الذي دفع فريمان الى القيام بإعداد دراسة حول كيفية معالجة مشكلة الغذاء الهندي التي تلوح

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum From the Presidents Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, November 17,1965, No.249.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Telegram From the Embassy in Italy to the Department of State ,November 26,1965, No.253.

للتوسع حول بنود وتفاصيل اتفاقية روما ينظر الملحق رقم (٥)

(3) Statement by Biu D.Moyers Secretary President Johnson, at Austin Texas December 9, (Extract) ,Rashmi Jain ,*The United States and India 1947-2006 A Documentary Study*,Delhi,2007,No.30 P.174.

(4) Denies Kux, Op.Cit ., P. 247.

(5)Kalyani Shanker , Op. Cit .,P.260.

بالأفق ، ولاسيما أن الرئيس جونسون قد أعرب لفريمان عن استعداده لتوفير إمكانيات واسعة لحل الأزمة^(١).

وفي العشرين من كانون الأول وجهت الولايات المتحدة الدعوة الى وزير الزراعة الهندي سوبرامانيام لزيارة واشنطن، وعند وصول وزير الزراعة الهندي الذي التقى بالرئيس جونسون، وخلال الاجتماع وضع جونسون الدوافع الكامنة وراء سياسة الولايات المتحدة ، وأشار بوضوح الى الانتقادات إزاء عدم انتظام الشحنات الغذائية " لم نكن مهتمين بتأديب أي شخص، أو أن نصبح سادة على أي شخص أو نهيمن على احد، إن كل ما نريده هو صداقة الهند، ولم نكن مغرورين بنجاحنا الاقتصادي ؛ لأن ٢٥% من شعبنا لا يزالون يحتاجون الى جميع أنواع الاحتياجات" وابلغ جونسون الوزير الهندي أنه خلال ولايته كان يحاول الاهتمام بالزراعة والصحة والسكان والتعليم. ثم أكد بأن الهند إذ سعت بتطوير برنامجها الزراعي سوف تحصل على الدعم المطلوب من الولايات المتحدة. ثم أضاف بأنه يرغب أن تحصل الهند على مساعدات غذائية من بلدان أخرى^(٢).

ومن خلال ما تقدم يبدو أن سياسة الرئيس جونسون (السفينة الى الفم) تجاه أزمة الغذاء الهندية قد أتت أكلها وحققت الغرض المرجو منها، والدليل على هذا الكلام هو أن الهند قد أعلنت تغيير سياستها في المجال الزراعي، في حين ركزت السياسة السابقة على القطاع الصناعي فقط، ومن الملفت للنظر أن الرئيس جونسون استخدم أسلوباً سياسياً من خلال الضغط على الهند لكن دون أن يحدث توتر في العلاقات بين البلدين، ولا سيما أن الهند كانت معروفة بحساسيتها تجاه التدخل الخارجي، ويبدو أن رئيس الوزراء شاستري ووزير الزراعة سوبرامانيام كانت لديهما الرغبة في تبني سياسة زراعية جديدة مهدت الى تحقق الاكتفاء ذاتياً، وهذا الطرح كان متلائماً مع سياسة الرئيس جونسون، ومن خلال أزمة الغذاء نلاحظ أن الرئيس جونسون استخدم سياسة أكثر مركزية تجاه الأزمة على الرغم من كونه كان منشغلاً بالأزمة الفيتنامية وتداعياتها . كذلك لا يستبعد من أن الرئيس جونسون قد استخدم هذه السياسة كورقة ضغط على الحكومة الهندية لغرض دعم موقفه في فيتنام .

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, memorandum 339 National Security Action, December 17, 1965, No. 268.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum For Record, December 20 , 1965, No . 270.

بحلول عام ١٩٦٦ وتحديداً في الرابع من كانون الثاني أرسل روبرت كומר مذكرة الى الرئيس جونسون أشار فيها الى ضرورة اختيار الوقت المناسب لإرسال حملات القمح الى الهند ، وذلك للحد من المجاعة المتفشية هناك، مؤكداً على ضرورة وصول الحملة قبل موسم الأمطار وتحديداً في بداية شهر أيار، ثم ذكر كומר أنه تم تجهيز (١,٥) مليون طن من القمح وستشحن بأقرب وقت ممكن، مذكراً الرئيس أنه سوف تكون هناك أزمة غذائية خلال هذا الشهر لذلك يجب إرسال حوالي ٥٠٠ مليون طن أخرى قريباً^(١).

وفي اليوم نفسه أرسل الرئيس جونسون رسالة الى رئيس الوزراء شاستري أعرب فيها الرئيس عن ثقته بقدرة شاستري على التعامل مع أزمة الغذاء في الهند مشيراً في الوقت نفسه الى انه يتطلع الى زيارته الى واشنطن بأقرب وقت^(٢).

استمرت الولايات المتحدة بمتابعة مشكلة الغذاء في الهند ففي السادس من كانون الثاني أرسل روستو مذكرة الى الرئيس جونسون حول الوضع الغذائي في الهند ومشكلة التوقيت، فقد ذكر روستو ثلاث حقائق، أولها : أنه خلال شهر شباط وآذار من هذا العام سيكون هناك (٥٠٠,٠٠٠) ألف طن من الحبوب غير المستغلة في الميناء الهندي التي يمكن استخدامها لبناء مخزونات اذا تم الحصول على الشحنات الأخرى في الوقت المحدد. مشيراً الى انه ابتداءً من شهر نيسان ستكون الطاقة الاستيعابية للميناء الهندي ضيقة ، وثانيها: أن الأسمدة الكيماوية يجب أن تصل الى الهند في شهر حزيران ، حتى يتم استخدامها في الوقت المناسب لزيادة الإنتاج الزراعي لعام ١٩٦٦ كما أكد ذلك روستو، وثالثها: أن الخبراء الزراعيين أكدوا خطورة الوضع الغذائي الهندي حيث تشهد الهند وضعاً حرجاً ومجاعة خلال الربيع، إلا أن الأمر سيزداد خطورة في شهر آب وأيلول من العام نفسه، وأوضح روستو، قائلاً: "لذلك علينا نبذل أقصى جهدنا لاستخدام (٥٠٠,٠٠٠) طن من القمح الموجود في الموانئ الهندية خلال شهر شباط وآذار وهذا من شأنه أن يطعم ١٠ ملايين شخص خلال أشهر قبل موسم الحصاد"، وذكر روستو أنه يجب أن يتخذ قراراً عاجلاً من قبل الرئيس للمضي قدماً ببرنامج القانون العام ٤٨٠، الذي بموجبه سيتم شحن (١,٥) مليون طن من اجل تعبئة القمح ، والوصول في الوقت المناسب لاستغلال الطاقة الاستيعابية للموانئ الهندية، مؤكداً

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum from the Presidents Deputy Special Assistant For National Security Affairs (Komer) to President Johnson , January 4, 1966, No . 274.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, (Margin Document) , Letter From Prime Ministry to President Johnson , January 6, 1966 , No. 275.

أنه يجب الضغط على الهند لغرض سعيهم الحصول على مساعدات من دول أخرى مثل كندا وأستراليا^(١).

وخلال الترتيب لهذه الإجراءات توفى رئيس الوزراء شاستري في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٦٦^(٢). وبعد يوم واحد من وفاة شاستري أرسل روبرت كومر مذكرة الى الرئيس جونسون أشار فيها الى المضي قدماً ببرنامج المساعدات الغذائية للهند، كون الأخيرة أظهرت تقدماً واضحاً بالاهتمام بالقطاع الزراعي^(٣). وخلال تلك المدة التقى نائب الرئيس همفري ووزير الخارجية راسك في الثالث عشر من كانون الثاني مع وزير الزراعة الهندي وبرفته وزير التخطيط أشوك مهيتا، وفي اليوم التالي دار اجتماع بين الطرفين وخلال الاجتماع ذكر وزير الزراعة الهندي انه كان من المرجح أن يقوم رئيس الوزراء المؤقت ناندا بزيارة واشنطن والتحدث حول برنامج المساعدات الغذائية مؤكداً الحكومة الهندية كانت تعول كثيراً على هذه المحادثات لحل المسائل العالقة وتقديم القرارات اللازمة على وجه السرعة فيما يتعلق بالمساعدات الغذائية، وخلال اللقاء أشار وزير الخارجية دين راسك الى ضرورة أن تتخذ الحكومة الجديدة قراراً بإجراء محادثات في واشنطن مع الرئيس جونسون بعد ذلك تطرق وزير الزراعة سوبرامانيام الى ضرورة استمرار الولايات المتحدة بإبقاء خطوط إمدادات الغذاء لتجنب حدوث نقص الغذاء، وأشار الى ضرورة التزام جديد من الولايات المتحدة بالقانون العام ٤٨٠ في مطلع شباط مع الإفراج عن كميات إضافية من المساعدات الغذائية، وخلال الاجتماع طالب الجانب الأميركي بضرورة قيام الهند بطلب المساعدات الغذائية من الدول المانحة متعهداً بطرح آراء الجانب الهندي على الرئيس جونسون^(٤).

سارعت الهند بدورها الى اختيار رئيس وزراء جديد بعد وفاة شاستري، ففي الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ عقد أعضاء حزب المؤتمر اجتماعاً تم خلاله اختيار انديرا غاندي رئيسة للوزراء على أن تؤدي اليمين الدستوري في الرابع والعشرين من كانون الثاني^(٥).

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV, 1964-1968 Memorandum from the Counselor of the Department of state and Chair the Policy Council (Rostow) to President Johnson , January 6, 1966 , No. 276.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 (Margin Document) , Editorial Note , No. 278.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum From the President's Deputy Special Assistant For National Security Affairs (Komer) , to President Johnson , January 12, 1966, No. 279.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Telegram from the Embassy in India , to the Department of state , January 14, 1966, No.281.

(5) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 (Margin Document) Memorandum From the President Deputy Assistant for National Security Affairs (Komer) to President Johnson

أرسل روبرت كومر في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٦٦ مذكرة الى الرئيس جونسون ذكر فيها توصيات وزير الزراعة فريمان حول المجاعة في الهند التي أهمها إعلان الولايات المتحدة تخصيص (١,٥) مليون طن كمعونات للهند لدعم موقف رئيس الوزراء الهندي الجديد، فذكر أن تخصيص (١,٥) مليون طن يمكن أن نستخدمها كوسيلة ضغط على الحكومة الهندية الجديدة لحثها على أن تهتم بشكل اكبر بالقطاع الزراعي، مع ضرورة أن تقدم الهند على الحصول على مساعدات أخرى من الدول المانحة، وعلى الولايات المتحدة أن تستمر بتقديم الإمدادات الغذائية على أن تسدد الهند قيمتها فيما بعد بالدولار^(١).

في تلك المرحلة تعرضت بعض المدن الهندية الى نقص حاد بالإمدادات الغذائية الأمر الذي أدى الى حدوث اضطرابات ، ولا سيما في ولاية كيرالا وتحديداً في الثالث والعشرين من كانون الثاني وكانت تلك المظاهرات مدعومة من الأحزاب الشيوعية وقد امتدت المظاهرات لتشمل مدينة ماديا برادش وراجستان^(٢).

أرسل وزير الخارجية دين راسك في الثامن والعشرين من كانون الثاني مذكرة الى الرئيس جونسون أعرب فيها عن دعمه الكامل لمقترحات وزير الزراعة فريمان، المتعلقة بتخصيص (١,٥) مليون طن من القمح بموجب القانون العام ٤٨٠ ، وفي الوقت نفسه أشار راسك الى أن السيدة غاندي كانت داعمة لسياسة وزير الزراعة سوبرامانيام ، وأنها تتوي إتباع سياسة زراعية تهدف من خلالها الى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبأسرع وقت، ولكن العقبة الرئيسية التي كانت تواجهها هي المشكلة الغذائية التي تتطلب حلاً سريعاً^(٣)، في حين ذكر روبرت كومر أنه من الضروري مساعدة السيدة غاندي مع التركيز على أن تلك المساعدات يمكن استخدامها وسيلة للضغط على الحكومة الهندية الجديدة للمضي قدماً بالإصلاح الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي^(٤).

, January 18, 1966, No.282.

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum From the President's Deputy Special Assistant For National Security Affairs (Komer) , to President Johnson, January 18, 1966, No.282.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 (Margin Document) Memorandum From Secretary of state Rusk to President's Johnson , January 28, 1966, No. 286.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum From Secretary of state Rusk to President Johnson , January 28, 1966, , No. 286.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum From the President's Deputy Special Assistant For National Security Affairs (Komer) , to President Johnson, February 1, 1966, , No .287.

أكد جونسون خلال مكالمته هاتفية مع وزير الزراعة فريمان أنه غير موافق على فكرة إرسال مساعدات كبيرة للهند ما لم تقم الهند بخطوات ملموسة لغرض تحسين واقعها الزراعي، وذكر جونسون أنه منزعج من الانتقادات الهندية فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، وأخبر فريمان أنه مستعد للتصدي لأزمة الغذاء في الهند ، ولكن قبل كل شيء يجب مقابلة السيدة غاندي قبل الذهاب الى الكونغرس الأميركي لغرض الحصول على المساعدات الغذائية^(١).

التقى الرئيس جونسون بالسفير نهرو في الثاني من شباط عام ١٩٦٦ ، وخلال اللقاء نقل السفير تحيات السيدة غاندي للرئيس جونسون وبعد حدث مطول بين الطرفين حول مختلف المسائل ذات الصلة بين البلدين ، تحدث نهرو عن الأزمة الغذائية التي تواجه بلاده، مشيراً الى رغبة الهند بالحصول على المساعدات الغذائية من الولايات المتحدة لمعالجة هذه المسألة، على الرغم من إقدام الولايات المتحدة على تخصيص (١,٥) مليون طن ستحصل الهند عليها في شهر كانون الأول إما الشحنة الأخرى فسيتم شحنها الأسبوع المقبل، وقد أوضح نهرو أن النقص الحاصل في الغذاء أدى الى خروج مظاهرات في كيرالا مدفوعة من العناصر الشيوعية بالإضافة الى أن بعض المدن قد تحذو حذوها بسبب عدم ثقة الشعب الهندي بالإمدادات الغذائية. من جانبه ابلغ الرئيس جونسون السفير نهرو أنه متفهم للوضع الغذائي في الهند، لكنه لا يرغب باتخاذ أي خطوة ما لم يتم اللقاء مع السيدة غاندي لغرض حل بعض الإشكاليات المتعلقة بالمساعدات الغذائية بالإضافة الى الاطلاع على إجراءات الهند بالمجال الزراعي، كذلك أشار الرئيس جونسون الى أنه لا ينوي الذهاب الى الكونغرس قبل التحدث مع السيدة غاندي، وفيما يتعلق بأزمة الغذاء في المناطق المضطربة وعد الرئيس جونسون باتخاذ تدابير للحد من هذه المشكلة^(٢).

وفي الرابع من شباط أعلن البيت الأبيض عن اتفاق بموجب القانون العام ٤٨٠ مع الهند يتضمن منح مليوني طن من الحنطة إضافية للهند مع مليون طن من الذرة^(٣) هذا الأمر دفع بالسيدة غاندي الى إرسال رسالة الى الرئيس جونسون أعربت خلالها عن شكرها وتقديرها لجهوده المبذولة بتوفير ثلاث ملايين طن من المساعدات الغذائية بموجب القانون ٤٨٠^(٤).

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Editorial Note, No. 288.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Memorandum For Record, February 2, 1966, No . 289.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV ,1964-1968 (Margin Document) Memorandum For Record, No.290.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV ,1964-1968 Letter From Prime Minister Gandhi to President's Johnson, February 8, 1966, No. 291.

وافقت رئيسة الوزراء انديرا غاندي على زيارة واشنطن في شهر آذار ١٩٦٦، بناءً على دعوة سابقة وجهت الى سلفها شاستري ، وقبيل زيارتها الى الولايات المتحدة ، أرسل وزير الزراعة فريمان مذكرة الى الرئيس جونسون في الرابع من آذار ١٩٦٦ استعرض خلالها الوضع الغذائي في الهند ، فذكر أن التقديرات الرسمية تشير الى إن الهند لا زالت بحاجة الى ٧٦ مليون طن من القمح، وعلى الرغم من أن الاضطرابات هدأت في ولاية كيرالا ، ولكن يوجد نوع من الاحتجاجات حول نقص الغذاء في ولايات أخرى مبيناً في الوقت نفسه أن السياسة الهندية المتعلقة بالشأن الزراعي لاقت عدم رضا واضح من بعض أعضاء حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى المعارضة ، وقد لاقى وزير الزراعة الهندي معارضة كبيرة لسياسته الزراعية وقد تحمل الجزء الأكبر من الانتقادات. وعلى الرغم من أن سوبرامانيام كان يعمل بجهد كبير من اجل تطبيق الإصلاحات الزراعية التي تم الاتفاق عليها في روما، إلا انه لاقى معارضة حتى من زعيم حزب المؤتمر الهندي (كاماراج). إضافة الى ذلك ذكر فريمان أنه من المتوقع أن تكون الأمطار الموسمية شحيحة مثل السنة السابقة بالإضافة الى قلة مخزونان المياه، كذلك ذكر فريمان أن استخدامات الهند للأسمدة الكيماوية كانت اقل مما اتفق عليه في اجتماع روما^(١).

أما وزارة الخارجية فقد أرسلت برقية الى سفارتها في الهند في الثامن عشر من آذار ذكرت فيها ضرورة أن تكون السيدة غاندي على علم قبل زيارتها الى واشنطن القلق الأميركي المستمر تجاه الأزمة الغذائية مؤكدة أنه على الهند الحصول على مساعدات أخرى من الدول المانحة، فعلى الرغم من محاولات الهند لكي تكون قادرة على إدارة مشكلة الغذاء دون مساعدة خارجية إلا انه يجب الاعتماد على دول أخرى غير الولايات المتحدة التي تعتمد عليها بشكل كبير^(٢).

في نهاية آذار عام ١٩٦٦ وخلال زيارة السيدة غاندي الى واشنطن أعدت وزارة الخارجية الأميركية ورقة إستراتيجية لمحادثات غاندي مع الرئيس جونسون حول السياسات الاقتصادية ، وقد ذكرت الورقة انه في حال وافقت السيدة غاندي على المضي قدماً بسياسة الإصلاح الزراعي مع إعطاء حكومتها أولوية للزراعة بما في ذلك التدابير المتفق عليها والمتعلقة بالأسمدة الكيماوية، عند ذلك ينبغي أن نكون على استعداد للتحرك على وجه السرعة نحو: برامج القانون العام ٤٨٠

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV ,1964-1968 Memorandum from Secretary of Agriculture Freeman to President Johnson , March 4, 1966, No.298.

(2) F.R.U.S.,Vol. XXV ,1964-1968Telegram From the Department of state to the Embassy , March 18, 1966, No .300.

طويلة الأمد المتعلقة بالأداء الزراعي الهندي، مع الاستئناف التدريجي لمساعداتنا الاقتصادية (لكن بمستوى أقل نوعاً ما من مستوى معوناتنا السابقة) مع الوقت وتخصيص كميات الزيادة ليتم العمل بها لاحقاً، كذلك إجراء المناقشات بشأن الطريقة التي يمكننا من مساعدة الهند لتلبية متطلباتها ذات الأولوية القصوى، ولذلك فإن الأولوية للزراعة والمساعدة الذاتية كانت الشروط الأولية لأيّة مساعدة^(١).

وخلال الاجتماع الذي عقد بين السيدة غاندي والرئيس جونسون في الثامن والعشرين من آذار تعهدت غاندي بإجراء الإصلاحات المطلوبة في المجال الزراعي والاقتصادي مقابل حصول الهند على المساعدات الغذائية، لذا خلقت زيارة السيدة غاندي انطباعاً جيداً لدى أعضاء الكونغرس الأمريكي^(٢)، وكانت من نتائج الزيارة الموافقة على مشروع المساعدات الغذائية للهند، فبعد يوم واحد من مغادرة السيدة غاندي واشنطن أرسل الرئيس جونسون رسالة للكونغرس حث فيها على منح الهند معونة غذائية تبلغ (٣,٥) مليون طن من القمح، وكان من شأن ذلك أن يرفع إجمالي المساعدات المقدمة في ذلك العام إلى (٧) مليون طن، وفي الثامن عشر من نيسان ١٩٦٦ اعتمد المجلس بالإجماع القرار بمساعدة الهند^(٣).

تعرضت الهند خلال موسم الصيف إلى جفاف كبير بسبب قلة سقوط الأمطار الموسمية، وللعام الثاني على التوالي، الأمر الذي دفع الحكومة الهندية إلى الاعتماد على الولايات المتحدة لتعويض النقص الحاصل بالغذاء، وقد أرسل وزير الخارجية مذكرة إلى الرئيس جونسون في الثلاثين من آذار ١٩٦٦ يشير فيها إلى تأزم الوضع الغذائي في الهند بسبب الجفاف وعدم قدرة الحكومة الهندية على توفير الغذاء لشعبها، رافق هذا حصول اضطرابات في ولاية كيرلا، والمدن الكبرى مثل كلكتا، إذ حصلت أحداث شغب فيها^(٤).

وبسبب ندرة الإمداد اعتمد الرئيس جونسون سياسة عرفت بسياسة (السفينة إلى الفم) ، ولذلك استوردت الهند نحو (١٢) مليون طن من الحبوب لسد الفجوة. وقد أشار أحد تقارير وكالة

(1) *Strategy Paper (Visit of Prime Minister Indira Gandhi of India) March 27- April 1, 1966.*; Robert L Paarl berg, *Food, Trade and Foreign Policy: India, The Soviet Union and the United States*, Ithaca: Cornell University Press, 1985, P.146.

(2) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Summary Record of Conversation Between President Johnson and Prime Minister Gandhi , March 28, 1966, No. 307.*

(3) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 (Margin Document) Memorandum From Secretary of State Rusk to President Johnson , March 30, 1966, No.311.*

(4) *F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 Memorandum From Secretary of State Rusk to President Johnson , March 30, 1966, No.311.*

المخابرات الأميركية الى أن أنتاج الهند من الحبوب الغذائية وبسبب ندرة الأمطار انخفض خلال العام ١٩٦٥-١٩٦٦ ليصل الى (٧٢،٣) مليون طن قمح، أي اقل بحوالي ٢٠% من حصاد العام السابق والبالغ (٨٩) مليون طن قمح، ولذلك فإن الهند تحتاج استيراد (١٢) مليون طن من الحبوب بما في ذلك ٩ مليون طن من الولايات المتحدة. وقد تفاجأ الأميركيون عندما عرفوا أن الموانئ الهندية تستوعب استيراد مليون طن في الشهر^(١).

بعد عودة انديرا غاندي انتهجت الحكومة الهندية آلية جديدة لمعالجة أزمة الغذاء ، فقد ازداد عدد المحلات التي تباع بالأسعار المدعومة من الدولة ، وتم تطبيق التقنين الغذائي للمرة الأولى في عدد من المدن الكبرى، ومن الجدير بالذكر أن الجفاف الشديد اثر كثيرا على الولايات الشمالية في حين كان هنالك فائض في الولايات الجنوبية ، بقيت انديرا غاندي على اطلاع مباشر على تطورات الوضع الغذائي، ففي رسالتها المؤرخة في الثاني عشر من ايار ١٩٦٦ ذكرت مشكلة الغذاء بشكل خاص إذ قالت: "إن التقارير الواردة في الصحف داخل الهند وخارجها على حد سواء ، تميل الى المبالغة بطريقة أو بأخرى ، فمن جهة ولدت بعض الصحف الأجنبية انطباعاً بأنه لا يوجد هناك نقص كبير وإنما نعطي صورة مبالغ فيها، ومن الجهة الأخرى كانت المزاعم المستمرة تقدم في البرلمان وغيره عن عدد الوفيات جراء المجاعة. أن الوضع الفعلي هو نوعاً ، ما يقع بين هذين الرأيين ، ففي العام الماضي وبسبب الفشل الكامل للرياح الموسمية كان هناك نقص حاد في الحبوب الغذائية ، وكانت هناك بعض المناطق معظمها في ولاية ماهاراشترا (Maharashtra)، و غوجارات (Gujarat) وميسور (Mysore) وأوريسا (Orissa) تعاني من الندرة. وقد عدت مؤخراً من جولة في ولاية ماهاراشترا حيث كانت الظروف مؤلمة" ثم تابعت السيدة غاندي التدابير قصيرة الأمد وطويلة الأمد التي تحتاجها حكومة الولاية، وذكرت أنه من الصعب مكافحة النقص في مياه الشرب^(٢).

في تلك المدة قدم مجلس الأمن القومي تقريراً حول أزمة الغذاء، فذكر أنه في الوقت الذي اتخذت فيه الهند خطوات لتطوير الإنتاج الزراعي عبر تحسين البذور، واستخدام الموارد المائية، وإنتاج الأسمدة " ينبغي علينا أن نكون أكثر تشدداً مع الهنود لضمان تحقيقهم معدل نمو زراعي بنسبة

(1) Special Report, Weekly review, India's Food Situation – A continuing Crisis, 23 December 1966, SCNo 00810/66B.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Letter From Prime Minister Gandhi to president's Johnson , May 12, 1966, No. 337.

٥٠% "وقد أيدت وزارة الزراعة الأميركية هذا التوجه^(١) وقد أوصى فريمان في السابع والعشرين من تموز ببرنامج الأغذية القادم للهند وباكستان. بعد ذلك طالب روستو قيام وزارة الزراعة ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية *The US Agency for International Development* (AID) بإعداد مذكرة لتنظيم "التنسيق السليم" بين الإدارات المختلفة. إلا أن وزارة الخارجية والوكالة الأميركية لم تتلق أية معلومات من وزير الزراعة فريمان قبل تقديم مذكرته للرئيس التي لخص فيها نتائج زيارته الأخيرة للهند، وقد اقترح وزير الزراعة من خلال مذكرته المقدمة للرئيس إرسال عدد من الخبراء الزراعيين من الإدارة لمساعدة الهند على تحسين واقعها الزراعي ، وقد انتقد باولز هذه الفكرة كونها مكلفة ،فضلاً عن أن هؤلاء المتخصصين ليست لديهم معرفة بالمشاكل الزراعية في آسيا ، واقترح بدلاً من ذلك أن تقوم الحكومة الهندية بطلب (٥٠٠) شخص من متطوعي فيلق السلام للعمل^(٢).

ولغرض إيجاد حلول مناسبة للمشكلة الغذائية في الهند كلف الرئيس وزير الزراعة فريمان ووزير الخارجية دين راسك ومدير المساعدات الاقتصادية بيل بإعداد دراسة عن سياسة الهند الزراعية^(٣)، وبعد نقاشات انفقوا على إرسال مذكرة للرئيس أشاروا فيها الى ضرورة تقديم معونة غذائية الى الهند قدرها (٥) مليون طن من القمح و(٢,٣) مليون طن من الرز والذرة خلال السنة لمالية لعام ١٩٦٧. وتطرقت المذكرة الى أن الحكومة الهندية بذلت جهوداً جيدة لتلبية متطلبات برنامجها الزراعي الذي التزمت به إمام وزير الزراعة فريمان على لسان سوبرامانيام^(٤)، إلا أن الرئيس جونسون رفض القيام باتخاذ أي إجراء بهذا الصدد وكتب مذكرة ذكر فيها "يجب علينا تقليل حجم المساعدات قدر المستطاع لكي تشجع الهنود على تحسين أوضاعهم الاقتصادية بالاعتماد على أنفسهم، مع عدم خرق اتفاقيات المساعدات التي وعدت الولايات المتحدة بالالتزام بتقديم الدعم للهند لسد احتياجاتها ومواجهة الأزمة"^(٥) .

حاول روستو مستشار الأمن القومي اقتراح حلاً للمشكلة، لكن الرئيس جونسون أصر على موقفه ، وخلال اجتماع روستو مع الرئيس جونسون في الثاني من أيلول أرسل روستو رئيس

(1) Richard P. Dauer, OP. Cit. ,P.214

(2) Ibid,P.214-215.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Summary Notes of the 562d Meeting of the National Security Council, July 19, 1966, No. 358.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum From Howard Wiggins of the National Security Council staff to President Johnson ,August 24,1966 ,No. 371.

(5) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, (margin Document), No. 371.

مكتب تحليل الميزانية لشرح تأثير مبيعات القانون العام ٤٨٠ على أسعار القمح المحلية، عندها طلب الرئيس التحليل الرسمي للمسألة من مكتب الميزانية ووزارة الزراعة الأميركية^(١). وبحلول الخامس عشر من أيلول حصل روستو على التحليل الذي حظي بموافقة مجلس المستشارين الاقتصاديين *Council of Economic Advisers* وقام بإحالاته للرئيس جونسون الذي لم يستجيب له، وعلى اثر ذلك حاول موظفي مجلس الأمن القومي البحث عن كيفية للتعامل مع الرئيس جونسون^(٢).

بعد ذلك عقد اجتماع آخر في السادس والعشرين من أيلول لدراسة الآثار المترتبة على المزيد من التأخير في تدفق المعونة للهند، وعلى أساس النقاش الذي جرى أواخر شهر أيلول، ذكر روستو للرئيس جونسون أنه ينبغي أن تغادر الشحنة الأخيرة الولايات المتحدة في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩٦٦، وفقاً للاتفاقيتين الموقعيتين في (الخامس من شباط والسابع والعشرين من آذار) ، وأوضح أن تسعة أسابيع أنقضت بين القرارات المتخذة في واشنطن ووصول المواد الغذائية الى الهند، ومن ثم فإن هناك احتمالاً واضحاً بأن تكون هناك فجوة في تدفق الحبوب في وقت قريب فأجاب الرئيس جونسون بالقول: "ركز نظرك على أسعار القمح وارجع بعد أسبوع، وأوصى فريمان بالتوقف"^(٣).

إن اتخاذ الرئيس جونسون موقفاً متشدداً إزاء الهند يعود سببه الى أن الولايات المتحدة نفسها عانت من قلة سقوط الأمطار عام ١٩٦٦ بحيث كانت هناك توقعات تشير الى أنه قد تكون المحاصيل قليلة إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، فقد كانت مخزونات القمح في تراجع ويعود ذلك جزئياً الى الشحنات الكبيرة المرسلة الى الهند عام ١٩٦٥ بموجب القانون العام - ٤٨٠، لذلك شعر جونسون بالقلق من أن أية سنة أخرى من الصادرات الهائلة ستؤدي الى ارتفاع أسعار الخبز وتؤدي أيضاً الى تفاقم الضغوط التي كانت قد بدأت بالظهور بسبب حرب فيتنام^(٤)، على الرغم من اتخاذ الرئيس جونسون سياسة متشددة بمسألة المعونات الغذائية، إلا انه في الوقت نفسه حرص

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, September 2, 1966, No. 374

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, September 15, 1966, No. 376.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, September 26, 1966, No. 377.

(4) Richard P.Dauer, Op .Cit., P.216.

على متابعة الوضع الهندي بشكل مكثف، وكان يتلقى تقارير أسبوعية تفصيلية عن خرائط الأمطار^(١).

بحلول تشرين الثاني ١٩٦٦، وبعد عدة أشهر من النقاش، بدأ جونسون العمل على مسألة المعونة الغذائية وبذل جهداً متعدد المسارات لحل هذه القضية، لكنه أيضاً أرجأ مسألة التخصيص المؤقت للحبوب على الرغم من رسائل باولز المتكررة التي أوضحت تفاقم الأزمة، ورسائل فريمان وراسك بإبرام اتفاق مؤقت يضمن توفير مليوني مليون طن من الحبوب^(٢)، وفي وقت لاحق ادعى باولز أنه كتب وبشكل يومي واصفاً خطر المجاعة التي تهدد ملايين من الناس في بيهار (Bihar) وشرق ولاية أوتار براديش^(٣). وفي أعقاب اتصال هاتفي مع الرئيس جونسون في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، أبرق فريمان وراسك تقريراً عن قرار الرئيس جونسون بإرسال فريق من الخبراء من وزارة الزراعة الأميركية إلى الهند، وفيما بعد فريق آخر من أعضاء الكونغرس لتوضيح الصورة عن الاحتياجات الهندية^(٤).

كان السفير باولز منزعجاً من قرار الرئيس إرسال خبراء من وزارة الزراعة وانتقد في الوقت نفسه سياسة الرئيس جونسون عن أسباب قطع شحنات الغذاء إلى الهند، وقد حاول موظف الأمن القومي هواردويغنز Howard Wiggins تهدئة مشاعر السفير باولز، عبر استعراض سبب شعور الرئيس جونسون بالحاجة إلى بناء القاعدة الراسخة مع الكونغرس لكسب تأييده^(٥)، إلا أن باولز أعرب عن غضبه مؤكداً أن قرار إرسال خبراء وزارة الزراعة الأميركية يشكل "اتهاماً لجدارة البعثة الأميركية في دلهي وحكماً عليها، اعتقد أنه لم يكن مبرراً وغير مقبولاً" وذهب للقول بأن السفارة سوف لن تسلم رسالة فريمان إلى سوبرامانيام وقال: "أوجه بأن يقوم الرئيس بذلك" ثم أعلن باولز

(1) Denies Kux, Op. Cit., P. 247.

(2) Richard P.Dauer, Op. Cit., P. 216.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968 (margin Document) Telegram From the Embassy in India to the Department of State, November 8, 1966, No.38.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968 Telegram From the Department of state to the Embassy in India, November 11, 1966, No, 390. ; FRUS, Vol XXV, 1964-1968 Editorial Note, No. 389; F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From Howard Wiggins of National Security Council Staff to the Ambassador to India (Bowles), November 12, 1966, No. 391.

(5) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From Howard Wiggins of National Security Council Staff to the Ambassador to India (Bowles), November 12, 1966, No. 391.

أن هذه القضية هي واحدة من قضايا المصالح الأمنية الأميركية الأساسية ومن ثم فإنها تقع ضمن اختصاصات وزارة الخارجية وليس وزارة الزراعة^(١).

وبالرغم من انزعاج السفير باولز من بعثة فريق وزارة الزراعة، إلا أن الفريق حصل على موافقة الجانب الهندي، وبناءً على ذلك التقى الفريق المتخصص بالشؤون الزراعية مع وزير الزراعة الهندي وفريمان في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦، ومما تجدر الإشارة إليه أنه وصل فريقان للهند أحدهما من وزارة الزراعة الأميركية والآخر من الكونغرس الأميركي^(٢).

وبعد عودة الفريق المرسل إلى الهند كتب تقريراً في السابع والعشرين من تشرين الثاني إلى وزير الزراعة فريمان، أكد فيه أن الحكومة الهندية قد ألزمت نفسها "ببذل جهود كبيرة للغاية في تحسين الواقع الزراعي" من خلال منهج محدد للخطة الخمسية الرابعة، لأدائها وتنفيذها للأهداف المتوقعة، وخلقت مناخاً مناسباً للغاية للاستثمار الأجنبي في صناعة وتوزيع الأسمدة، وقد عرض الوزير فريمان هذه التوصيات على الرئيس جونسون. وبعد مدة وجيزة تلقى الرئيس جونسون توصية من وزير الزراعة ووزير الخارجية المتمثلة بإرسال شحنة مؤقتة كميتها مليوني طن من القمح^(٣).

بعد ذلك أرسل السفير باولز برقية إلى المساعد الخاص للرئيس جونسون في الثامن والعشرين من تشرين الثاني أشار فيها إلى ضرورة إبلاغ الرئيس جونسون بضرورة المحافظة على خطوط الإمدادات الغذائية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الحكومة الهندية تعاني من ضغوط شديدة في حين أنها مقبلة على انتخابات عام ١٩٦٧ فانقطاع الحبوب سوف يؤدي إلى تدني شعبية حزب المؤتمر الحاكم، وأكد أنه يبذل جهوداً كبيرة من خلال التحدث مع المسؤولين الهنود والصحافة الهندية للتحقيق من المخاوف الحالية المتعلقة بتأخير إمداد المواد الغذائية مع ذلك أشار السفير إلى جهله بالأسباب الحقيقية وراء التأخير وأكد أنه أعطى المسؤولين الهنود و الصحافة الهندية أعذار واهية وقد ذكر السفير ضرورة إيصال المساعدات الغذائية . والإبقاء على خطوط الإمداد الغذائي. وختم باولز برقيته بأن عدم إعطاء الموضوع أهمية كبيرة قد يدفع العناصر الشيوعية بالهند إلى استثمار هذا الوضع لصالحهم^(٤).

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968. (Margin Document) November 11, 1966 , No.390.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Telegram From the Embassy in India to the Department of State, November 14, 1966, No. 392.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Editorial , No. 393.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Telegram From the Ambassador to India (Bowles) to the President's Special Assistant and Chief of Staff (Moyers) , November 28, 1966, No. 394.

وعلى الرغم من التوصيات التي وصلت الى الرئيس جونسون، لكنه إصر على موقفه تجاه أزمة الغذاء مؤكداً أنه لا يقدم على تقديم القمح الى الهند دون مشاركة الدول الأخرى (كندا - استراليا) معرباً أنه في حال حصول الهند على دعم من الدول المانحة سوف تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، كذلك أكد الرئيس جونسون الى انه يجب أن يحصل على قرار من الكونغرس قبل اتخاذ قرار الإمداد الغذائي^(١).

لقد بدأت إدارة الرئيس جونسون حملة لحث الدول المانحة على مساعدة الهند، وقد تعهدت كندا بتوفير (٢٠٠,٠٠٠) طن في كانون الأول، وصعدت الإدارة الأميركية جهودها للضغط على الحكومة الهندية للعثور على جهات مانحة دولية أخرى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي، وتحديد الصيغة المنصفة لمساهمة الدول الأخرى، وأرسلت الحكومة الأميركية طلبات الى السفير باولز لحث الحكومة الهندية على طلب المساعدة من الدول الأخرى^(٢).

صرح روستو في بداية شهر كانون الأول، أن سياسة الرئيس جونسون بالنسبة لازمة الغذاء الهندية تختلف عما يذكر في الصحافة، وانه صديق للهند، وأضاف روستو أن الرئيس حريص على مساعدة الشعب الهندي، ولكن كان عليه اخذ موافقة الكونغرس الأمريكي قبل اتخاذ أي خطوة بصدد هذا الأمر مؤكدا أن الرئيس تعهد بشمول الهند بمساعدات غذائية لشهر كانون الثاني ١٩٦٧ الى أن يأذن الكونغرس في شهر شباط^(٣).

أرسل روستو في العاشر من كانون الأول رسالة الى السفير باولز، أكد فيها حرص الرئيس جونسون على مساعدة الهند ، مشيراً الى أن الرئيس وخلال اجتماعه معه في التاسع من كانون الأول أكد على نقاط ضرورية لمساعدة الهند أهمها^(٤):

أولاً: يجب أن تولي الهند القطاع الزراعي أهمية وأولية عالية.

ثانياً : يجب أن يكون هناك تقسيم عادل للأعباء الدولية مع ضرورة استمرار المساعدات النقدية لشراء مواد غذائية بشكل كبير

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 ,Memorandum for Record, November 28, 1966, No. 396.

(2) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 ,Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President's Johnson , in Texas, November 28, No. 397.

(3) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968 ,Memorandum For the Record, December 9, 1966, No. 399.

(4) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968,Message From the president's Special Assistant (Rostow) to the Ambassador to India (Bowles) , December 10, 1966, No . 400.

ثالثاً : يجب الحصول على موافقة الكونغرس .

رابعاً: ينبغي صرف المساعدات المالية بصورة كاملة مشيراً أن الولايات المتحدة تعد سوق مهمة لمبيعات الحبوب.

أصدرت إدارة جونسون تعليمات الى سفيرها في نيودلهي بضرورة حث الحكومة الهندية على إيجاد جهات دولية مانحة أخرى، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي ولكن تقريره أكد أن هذا الجهد لم يكن مثمراً بشكل كبير^(١)، وبحلول نهاية شهر كانون الأول ١٩٦٦ عمل مجلس الأمن القومي على وضع صيغة (٥٠-٥٠) _ بمعنى نصف كمية المساعدات تتحملها الولايات المتحدة والنصف الآخر باقي الدول المانحة _ ، مع التحقق من كميات القمح الفائض الذي تملكه الدول الأربع الرئيسية الأخرى (كندا- فرنسا- استراليا- الأرجنتين) وقد ناقش التقرير المكتوب مع الرئيس جونسون بدائل الضغط على الدول المانحة الأخرى^(٢).

أشار روستو في الثاني من كانون الثاني ١٩٦٧ الى التقدم الحاصل في مسألة تدويل قضية المعونة الغذائية للهند، والعمل بالضغط على الدول الأخرى لتقديم الغذاء والمساعدات الأخرى على أساس متطابق مع الولايات المتحدة، وكتب أن الاتفاق مع البنك الدولي بشأن المعونة يمثل المكان الأفضل لبدء العملية، واقترح إرسال مبعوث للتشاور مع الدول المانحة الأخرى قبل إرسال رسالة الى الكونغرس الأميركي حول المساعدات الغذائية للهند، وكان الشخص الذي تم اختياره لتمثيل الولايات المتحدة في هذه المهمة هو وكيل وزير الخارجية يوجين في روستو Eugene V. Rostow الأخ الأصغر لوالث روستو^(٣).

سافرت بعثة روستو في منتصف كانون الثاني ١٩٦٧ الى اليابان والهند وإيطاليا وألمانيا الغربية ، ولاهاي وبلجيكا، وزار جميع الدول المهتمة بالشأن الغذائي في الهند ما عدا استراليا وكندا اللتين كانتا تتطلعان للتشاور المسبق، وخلال الزيارة استطاعت البعثة الحصول على موافقة جميع الدول على أن تكون مسألة أزمة الغذاء الهندية مسؤولية دولية، وأن الصيغة الأميركية لتوريد المعونة تبدو مقبولة كأساس أولي للاتفاق، ولكن لم تقدم أي حكومة التزاماً راسخاً بتحديد حصتها

(1)Richard P.Dauer, Op. Cit., P. 217.

(2)F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Letter From Representatives Poage and Dole and Senator Miller to Secretary of Agriculture Freeman, December 20, 1966.No.405.

(3) F.R.U.S. ,Vol. XXV,1964-1968,Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, January 2, No. 408.

في مقدار المعونة الغذائية، وأوصى تقرير البعثة بشدة الاعتماد المؤقت على مليوني طن من المساعدات الغذائية، بحجة أن أي مساعدة أقل من هذا الرقم قد يؤدي إلى إضعاف مؤقت للحكومة الهندية. ثم أعرب التقرير عن الأمل في أن يقوم الرئيس جونسون بإعلان نتائج هذه التوصية كجزء من رسالته إلى الكونغرس، وقد أحالت وزارة الخارجية تقرير البعثة إلى الرئيس، وأرفق معه مذكرة تفيد أن كلاً من وزير الزراعة فريمان ومدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أقر التوصيات الواردة فيه^(١).

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الرئيس جونسون كان حريصاً على إشراك الدول الحليفة والصديقة بمسألة المعونات الغذائية للهند، ويبدو أن الرئيس جونسون كان يسعى إلى إيصال رسالة إلى الكونغرس الأميركي تفيد أن جميع حلفاء الولايات المتحدة مستعدون للتعامل معه في مواجهة المشكلات الخطيرة التي تتعرض لها الهند، وأن اختلفوا معه في مسائل أخرى، فضلاً عن التخفيف من ضغط المساعدات الأميركية للهند التي كثيراً ما كانت تلقى اعتراضات من الكونغرس.

بعد عودة يوجين روستو من بعثته، أرسل الرئيس جونسون في الثاني من شباط رسالة إلى الكونغرس الأميركي أعلن فيها أن الولايات المتحدة اتخذت عدة خطوات في " الحرب الدولية ضد الجوع" واقترح "أن تقوم جميع الدول بجعل الطوارئ الهندية الجديدة مناسبة للبدء بحملة مستمرة في جميع أنحاء العالم ضد الجوع"، وعلى الرغم من أن الرئيس جونسون ذكر أن جميع الدول الفقيرة يجب أن تحظى بالمساعدات الذاتية وإعطاء أولوية للزراعة، لكنه أعلن في الوقت نفسه أن جميع الدول المتقدمة يجب أن تتقاسم "إطعام الجوع وبناء قدراتهم على إطعام أنفسهم" وأعلن أيضاً أن إستراتيجية الحرب العالمية الواسعة النطاق على الجوع يجب أن تستند على مبادئ المساعدة من أجل الاعتماد على النفس، والمشاركة المتعددة الأطراف، والتخطيط الشامل، وأوصى أن تقوم الولايات المتحدة بالاقتراب من المشكلة من خلال اتحاد معونة الهند التابع للبنك الدولي الذي سيأخذ على عاتقه مسؤولية إعداد الدراسات لمشروع القدرات والمتطلبات الزراعية الهندية وأعلن أيضاً عن تخصيص الولايات المتحدة بشكل فوري مليوني طن من الحبوب وتشجيع مستثمري القطاع الخاص الأميركيين على المشاركة في برنامج الهند لزيادة الإنتاج المحلي من الأسمدة

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968Memorandum From the Under Secretary of State for Political Affairs (Rostow) to Acting Secretary of State Katzenbach , January 27, 1967, No.418.

الكيميائية، ومع ذلك ذكر جونسون أن تلك المساعدات ليست كافية إذا لم يقابلها أداء هندي واهتمام بالقطاع الزراعي^(١).

يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية قد اتخذت هذه السياسة لقطع الطريق أمام أي دعوة شيوعية لإنقاذ البلدان الفقيرة أو التي تعاني من مشاكل اقتصادية ولا سيما الهند، لذلك فإن الولايات المتحدة سبقت الشيوعية في هذا الأمر.

قام الرئيس جونسون بخطوة احترازية تمثلت بإرسال وفد من أعضاء الكونغرس الى الهند في كانون الأول عام ١٩٦٦، وقد تمكن من خلال هذا الإجراء من الحصول على التوافق المطلوب. وفي غضون أربعة أيام من رسالة الرئيس جونسون، بدأت لجنة الزراعة في الكونغرس بجلسات الاستماع الخاصة بمشروع القانون المقترح. وبعد الاستماع حصلت موافقة مجلس النواب الأميركي على مشروع القانون في السادس من آذار ١٩٦٧. وأقر مجلس الشيوخ هذا القانون في السادس عشر شباط ١٩٦٧^(٢) ونص مشروع القرار على أن الإدارة الأميركية ملتزمة بجدولة مساعداتها للهند لحماية المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة^(٣). وفي الأول من نيسان ١٩٦٧ وقع الرئيس جونسون على القرار ليكون قانوناً نافذاً، ووفقاً للقانون تمت الموافقة على المشاركة الأميركية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي ومنظمة الأغذية الزراعية لتزويد الهند بالحبوب الغذائية الضرورية لتجنب المجاعة، إذ سمح مشروع القانون بشحنات أميركية من الحبوب الغذائية للهند تصل الى ثلاثة مليون طن عام ١٩٦٧ بكلفة تقديرية قدرها (١٩٠) مليون دولار. وأخيراً أوصى القرار بتخصيص مبلغ إضافي قدره (٢٥) مليون دولار لشراء مساعدات غذائية طارئة تقوم الوكالات الطوعية الأميركية بتوزيعها^(٤).

وفي الثالث من نيسان ١٩٦٧ افتتح البنك الدولي المعونة باجتماع للدول الراغبة بدعم الهند لبحث الاستراتيجيات الخاصة بالمعونة الغذائية، وخلال الاجتماع كرر ممثلو الولايات المتحدة أن دولتهم لم تعد تتحمل العبء الرئيس لمساعدة الهند، وبدلاً من ذلك يجب أن يكون الدعم دولياً وأن تبدأ الحكومة الهندية. ومع ذلك، فإن الدول الأخرى، ولا سيما اليابان، كانت أقل حماسة تجاه

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , 1964-1968, Circular Telegram From the Department of State to Certion Posts, February 2, 1966, No.420.

(٢) للتوسع أكثر حول الاتفاقية ينظر الملحق رقم (٦).

(3) F.R.U.S.,Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the President Special Assistant (Rostow) to Presidents Johnson, February 16,1967, No. 421.

(4) Richard P.Dauer, Op. Cit.,P.220.

الجهود المتعددة الأطراف، وأدى هذا التردد الى عقد اجتماع آخر في الخامس والعشرين من نيسان للسماح للمندوبين للتشاور مع حكوماتهم ، وعلى الرغم من أن الكونغرس قد سمح بشحنة معونة قدرها ثلاثة ملايين طن من الحبوب الى الهند خلال العام ١٩٦٧، إلا أن حصول الرئيس على الموافقة السريعة للبدء بالشحنات الفعلية صعباً للغاية ويستغرق وقتاً طويلاً. وأن اتفاق القانون العام -٤٨٠ مع الهند سيكون الاتفاق الأول الذي سيحدث بموجب أحكام "الصيغة المطابقة" لقانون غذاء ١٩٦٧ للهند، ولكن حتى بعد مناقشة مشكلة تعريف الصيغة المطابقة التي تعني أن الدول المشاركة بالمعونة تعهدت بعروض مساوية سواء في المواد الغذائية أو السلع الأخرى بكمية (١,٥) مليون طن من الحبوب، قام جونسون بتأخير الإجراء النهائي. وفي الثالث من أيار أوصت المذكرة المشتركة من فريمان ومسؤول منظمة الأغذية بالحصول على إذن رئيس بشحنة أميركية كميتها (١,٥) مليون طن لكن جونسون اثبت أنه غير راغب بالتحرك بسرعة، إذ أعرب الرئيس عن مخاوفه من أن تؤدي هذه الشحنة الى ضغوط تضخمية على أسعار المستهلك الأميركي، وأن لا تقوم الهند بشراء ما يكفي من القمح تجارياً من الولايات المتحدة. وحتى بعد الموافقة والسماح بإجراء المفاوضات الهندية ^(١)، وأخيراً وافق الرئيس جونسون في الثلاثين من أيار على الإفراج عن ١,٥ مليون طن من الحبوب وهو نصف الكمية التي سمح بها الكونغرس ^(٢).

لقد أدت عوامل عديدة في الإسهام بتأخير شحن المعونات الغذائية الى الهند حتى شهر آب ١٩٦٧، وأهم تلك العوامل هي الانشغال الأميركي في الحرب الفيتنامية، ففي الثاني من آب ١٩٦٧ قدم والت روستو مذكرة للرئيس ذكر فيها أن مستشاريه خلصوا للقول: " بكل المقاييس لدينا الآن ما يكفي من التطابق لتبرير منح مليون طن أخرى من قمح الولايات المتحدة" وعلى الرغم من أن الصعوبات في تقييم مدى مطابقة المساعدات المنقولة فعلاً، أن كلاً من البنك الدولي والحكومة الهندية أعلنوا أن الهند تلقت تعهداً إضافياً ب(١٢٢) مليون دولار معظمها على شكل معونة لتخفيف عبء الديون، إلا أن روستو والمستشارين الآخرين لم يتمكنوا من إجراء التقييم الدقيق لكمية المعونة "الإضافية" وبالتالي اخبروا الرئيس جونسون بأنه يجب أن يأذن بالإفراج عن مليون طن فقط وليس (١,٥) مليون طن الضرورية للوفاء بالالتزام الأميركي للسنة المالية ١٩٦٧. وذكر روستو أن حاجة الهند للالتزام الأميركي الكامل مستمرة، وبالأخص مع التقارير التي ذكرت

(1) Richard P.Dauer, OP. Cit.,P.220-221

(2)F.R.U.S.,Vol. XXV, 1964-1968 ,Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, May 30, 1967, No. 447.

نقص الغذاء في عدة ولايات هندية " ومن دون حبوبنا سيكون من الصعب على السيدة غاندي التعامل مع الأزمة ومواجهة عرقلة واردات الأسمدة بشكل تام ، وتحفيز إنتاج المحاصيل الهندية بشكل اكبر في المستقبل" وأشارت المذكرة الى أنه على الرغم من أن الهند أدت "الدور المزعج و الغبي غالباً" في أزمة الشرق الأوسط، لكن يجب المحافظة على إمدادات الغذاء لها كون انقطاع الإمداد ستكون له نتائج سلبية على الولايات المتحدة، وقد طلب روستو موافقة الرئيس على توصيات المذكرة إلا أن الرئيس اختار بدلاً من ذلك التأخير، طالباً عقد اجتماعات أخرى مع فريمان وراسك لمناقشة الموضوع مرة أخرى^(١).

واستجابة لأمر الرئيس قدم روستو في الثاني من آب مذكرة أخرى لم تتضمن أية مساعدات إضافية للهند، مع طلب الحصول على شحنة أميركية فورية كميتها مليون طن^(٢)، وبعد مناقشات استمرت لمدة شهرين وافق الرئيس جونسون على مقترح روستو المتمثل بأن تطلق الحكومة الأميركية مليون طن من الحبوب مع تحذير بأنه سيكون هناك تدقيق مستمر في الطلبات المستقبلية للاحتياجات الهندية مع تطابق ما يرسل من دول الاتحاد (الدول الداعمة للمعونة الهندية)^(٣) .

(1) F.R.U.S. , Vol. XXV , Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, August 2, 1967, No. 450.

(2) F.R.U.S.,Vol. XXV,The margin of the Document Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, August 2, 1967, No. 450.

(3)F.R.U.S.,Vol. XXV,The margin of the Document Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, August 2, 1967, No. 450.

المبحث الثالث : الموقف الأميركي من الملف النووي الهندي (١٩٦٤-١٩٦٨)

إذا كانت أزمة الغذاء واحدة من القضايا الحساسة التي أثرت في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الهند، فإن القضية الأخرى التي أثارت جدلاً واسعاً بين البلدين، وأثرت في سياسة الإدارة الأميركية إزاء الهند هي موضوع إنشاء وتطوير الهند لبرنامجها النووي، وهنا قبل الخوض في تفاصيل تلك السياسة من الضروري أن نتساءل عن أسباب إقدام الهند على تطوير برنامجها النووي ، لماذا أقدمت الهند بالمضي قدماً في برنامجها النووي في الوقت الذي كانت تعاني من أزمة اقتصادية تجسدت في أزمة الغذاء، فمن الواضح أن الزعماء الهنود ومنذ أيام نهرو اعتقدوا أن التكنولوجيا النووية تعد من القضايا الأساسية للهند، ولاسيما أن الصين الشيوعية كانت ماضية ويخطى حثيثة لامتلاك السلاح النووي، هذا الأمر شكل هاجساً لدى الساسة الهنود، مما حفزهم على تبني سياسة تقوم على امتلاك قوة ردع نووية يمكن من خلالها إعادة التوازن مع الصين الشيوعية التي استطاعت بالفعل امتلاك القنبلة النووية عام ١٩٦٤.

إن القضية النووية كانت دائماً واحدة من أصعب القضايا بين الولايات المتحدة والهند، إذ كانت واشنطن تراقب عن كثب برنامج الهند النووي منذ عام ١٩٥٠، فالسياسة الأميركية في تلك المرحلة كانت تدعو إلى عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا، لذلك أخذت تشعر بالقلق من توجهات السياسة الهندية الساعية للحصول على التكنولوجيا النووية، وقد استغلت الولايات المتحدة مختلف الوسائل لثني الهند عن هذا المسعى، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع كلٍّ من الهند وباكستان، ولكن حصول الصين الشيوعية على السلاح النووي في عقد الستينات دفع الهند على الإقدام الى تبني سياسة نووية للحفاظ على أمنها القومي، ومن ثم دفعت تلك الخطوة الولايات المتحدة الى التفكير بسياسة جديدة تتلاءم مع المتغيرات الدولية، ولاسيما جنوب آسيا^(١).

وهناك تساؤل آخر من المهم أن نطرحه قبل الحديث عن السياسة الأميركية إزاء هذه القضية ، وهو كيف استطاعت الهند أن تنشأ وتطور برنامجاً نووياً؟

هناك ثلاثة أشياء رئيسة على الأقل يجب أن يضعها أي بلد يطمح أن يكون قوة نووية وهي، أولاً: القدرة المالية، لأن البرنامج النووي يحتاج أموالاً طائلة. وقد شددت الولايات المتحدة باستمرار على هذا العبء، فأشارت الى أن الهند يجب أن تحول أموالها الى حساب التنمية بدلاً من إنفاقها على البرنامج النووي. ثانياً: الخبرة التقنية التي يطورها أبناء البلد أو تكتسب من

(1) Kalyani Shanker , Op.Cit., P.203.

الآخرين، وقد طورت الهند خبرتها الذاتية في أوائل الستينيات تحت إشراف رئيس لجنة الطاقة الذرية الدكتور هومي بهابها ^(١) Dr. Homi Bhabha وكانت في وضع يمكنها من إنتاج قنبلة نووية حتى منتصف الستينيات. ثالثاً: الإدارة السياسية للدولة، إن هذا الأمر كان بمثابة المشكلة التي تواجهها الهند، لأن رؤساء الوزراء المتعاقبين قد اتخذوا قراراً يمكن أن نعهده واعياً ومدرّساً تمثل بعدم المضي في البرنامج النووي حتى عام ١٩٧٤ عندما قررت رئيسة الوزراء غاندي تفجير القنبلة النووية الذي أظهر للعالم الإنجاز الهندي في هذا المجال^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن البرنامج النووي الهندي ترجع جذوره إلى أربعينيات القرن العشرين، فقد بدأ البرنامج النووي الهندي عام ١٩٤٥ أي قبل أن تتال الهند استقلالها، فقد كلف رئيس الوزراء نهرو الدكتور بهابها بتأسيس أول قاعدة بحثية للعلوم النووية في الهند عرفت بمؤسسة تانا للأبحاث الذرية *Tana Atomic Research Foundation*^(٣).

وبعد استقلال الهند تأسست هيئة الطاقة الذرية في عام ١٩٤٨ وبعد مدة وجيزة وتحديداً في عام ١٩٤٩ تم تأسيس وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم^(٤) وقد تطور العمل بهذا المشروع، وفي عام ١٩٥١ وقعت الهند اتفاقية مع فرنسا بخصوص هذا المجال واستمر نهرو بتشجيعه للبرنامج النووي الهندي إذ قام عام ١٩٥٤ بتأسيس مركز بهابها للأبحاث الذرية بالقرب من بومباي، وقد مثل عام ١٩٥٦ البداية الفعلية للبحث التطبيقي للفيزياء النووية في الهند حيث أقدمت الهند على إنشاء مفاعلين نوويين أساسيين لإنتاج البلوتونيوم المفاعل الأول يدعى ابسرا، أما المفاعل الثاني فيدعى مفاعل سيروس^(٥). وعلى الرغم من تأكيدات نهرو باهتمامه بالمشروع النووي، لكنه تبنى سياسة تدعو إلى حظر ومعارضة التجارب النووية من أي بلد، وكانت

(١) **هومي جيهان جبر بهابها** ولد في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩١٠ في بومباي بالهند . عالم فيزياء ومؤسس لبرنامج الطاقة النووية في الهند. ولد في عائلة أرستقراطية غنية ، وذهب للدراسة بجامعة كامبريدج في انكلترا عام ١٩٢٧ وكان هدف دراسته في أول الامر دراسة الهندسة الميكانيكية، ولكنه عدل ودرس الفيزياء وحصل على مرتبة الشرف، بدأ ابحاثه في عام ١٩٣٠ في معامل كافنديش وحصل على شهادة الدكتوراة في عام ١٩٣٥ ، توفي في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٦٦ . للتوسع :

The Editors of the Encyclopedia Britannica in ,<http://www.britannica.com/EBchecked/Topic/1439603/Homi-Bhabha>.

(2) Kalyani Shanker , Op.Cit., P.204.

(3) ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٣، لسنة ١٩٩٨، ص ٢٤٤.

(4) وليام بورس وروبرت ويندرم ، اسلحة الدمار الشامل ، دار الجليل، عمان ، ١٩٩٤، ص ٣٠٦-٣٠٧.

(5) David Hart, *Nuclear Power in India: A comparative Analysis*, London. 1983, P.35.

الهند في طليعة الدول الداعمة في الأمم المتحدة لوقف النشاط النووي العالمي، لذلك كانت الولايات المتحدة مطمئنة من الموقف الهندي، لبرنامجها النووي في تلك المرحلة، بل أقدمت على تمويل محطة توليد الطاقة الذرية بناءً على طلب رئيس لجنة الطاقة الذرية الدكتور بهابها كدليل على عزم الولايات المتحدة على بناء محطة للطاقة النووية للإغراض السلمية^(١).

في بداية ستينيات القرن العشرين تبدلت سياسة الهند الخارجية وأظهرت رغبتها بامتلاك تكنولوجيا نووية غير سلمية فقد كانت هناك دلائل واضحة على سعي رئيس الوزراء نهرو للاهتمام بالبحوث النووية، ففي التاسع من كانون الثاني عام ١٩٦١ صرح نهرو قائلاً: " نحن نقترّب من المرحلة التي ستمكّننا من صنع الأسلحة النووية". وفي بداية شهر شباط من السنة نفسها سأل نهرو الدكتور بهابها عن الوقت الذي يستغرقه إنتاج أسلحة نووية فرد عليه الدكتور قائلاً: " افترض نحو عامين". وفي أيلول عام ١٩٦٢ وبناءً على طلب نهرو نجح الدكتور بهابها في برنامج تنقيح قانون الطاقة الذرية *Atomic Energy Act* من خلال ربط السيطرة على الطاقة النووية بالأمن الوطني وكان ذكر الاستخدامات المدنية في ذلك قليلاً^(٢).

ويبدو أن تغير سياسة نهرو تجاه الملف النووي جاءت نتيجة سعي الصين الحثيث لامتلاك أسلحة نووية، فوجد نهرو أن امتلاك الصين تلك الأسلحة بالإضافة إلى سياستها التوسعية العدوانية وهي ترتبط مع بلاده بحدود طويلة، ستؤثر حتماً على الأمن القومي الهندي وعلى الاستقرار في الهند. وبعد عدوان الصين عام ١٩٦٢ خضعت العلاقة الصينية الهندية لضغط كبير فسياسة نهرو الداعية إلى التعايش السلمي وعدم الانحياز، قد حطمت خلال الحرب، لذلك سعت الهندي إلى امتلاك قوة ردع نووية للوقوف بوجه التهديد الصيني، فقد طالبت الأحزاب السياسية وبصورة علنية داخل البرلمان الهندي وتحديدًا في كانون الأول ١٩٦٢ بضرورة السماح بصنع القنبلة النووية، وطلب الدكتور بهابها من رئيس الوزراء نهرو السماح له بإجراء تجارب نووية في لاداخ قرب الحدود الصينية^(٣).

(١) نادية فاضل عباس ، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية - الباكستانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠، ص ٦١.

(2) Kalyani Shanker, Op.Cit., P.205.

(٣) نادية فاضل عباس، المصدر السابق، ص ٦٢ ;

Ashok Kapur, *Peace and Power in India's Nuclear Policy, Asian Survey, Vol. 10, No. 9 (Sep., 1970), P.783.*

بحلول عام ١٩٦٤، أصبح معروفاً لإدارة الرئيس جونسون أن الهند قد أنشأت برنامج الطاقة النووية المتقدم إلى حد ما، وصف علناً أنه يقتصر على البحوث النووية، واستغلال المواد الخام، وتطوير الطاقة النووية^(١). فقد أكدت وكالة المخابرات المركزية أن الهند تمتلك وقوداً أكثر من الوقود اللازم لتشغيل مفاعل كندا- الهند *CIR Canda India Recactor*^(٢) بما يكفي لصنع سلاح من نوعية البلوتونيوم. وإنها تقوم أيضاً بزيادة الإنتاج المحلي وقامت بتوسيع مصنع معدن اليورانيوم وعناصر الوقود المصنع، وإن الهند لديها فريق من العلماء يعمل على إجراء البحوث النووية^(٣).

وفي الرابع والعشرين من شباط ١٩٦٤ إي قبل أيام من تولي شاستري رئاسة الوزراء خلفاً لنهرو، أشار تقرير وزارة الخارجية الى ان المعلومات التي تم الحصول عليها تفيد ان الهند وخلال ٤-٦ اشهر ستكون قادرة على انتاج قضبنا سلاح البلوتونيوم الخالية من اي ضمانات، الامر الذي لم يفاجئ المسؤولين في واشنطن، وازداد التقرير قائلًا "في حين أننا لا نملك ادلة اخرى بصددهم بدأوا ببرنامج الاسلحة النووية، إلا انهم في وضع يمكنهم من تجميع المواد الخام اللازمة للأسلحة في غضون (١-٣) اشهر من هذا العام"، وأوضح التقرير أيضاً ان التهديد الصيني هو الذي دفع الهند لتبني الخيار النووي، إلا ان وزارة الخارجية الاميركية رأت أن الهند لن يذهبوا الى أبعد من ذلك، لكن التغير في الموقف السياسي الدولي و الداخلي، قد يدفع الهند الى ايقاف قصير لبرنامج الاختبار النووي والسبب في ذلك هو ان الاختبار يمكن تنفيذه بسرعة اذا كان الجهاز في متناول اليد وفي حال أبقوا موقع الاختبار جاهزاً خلال فترة تطوير السلاح^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the Deputy Director of the Bureau of Intelligence and Research Denney to Secretary of State Rusk , February 24, No. 19;

(٢) مفاعل كندا- الهند: بسبب التطورات والإحداث العالمية ولاسيما بعد سعي الصين لامتلاكها التكنولوجيا النووية وبسبب العداء بين الهند والصين ، اندفعت الهند وبقوة لتطوير برنامجها النووي ، لذا اتفقت الهند مع كندا لبناء هذا المفاعل الذي وصف بالمتطور في حينها لانتاج الماء الثقيل ويعمل بواسطة اليورانيوم الطبيعي وهو جزء من خطة كولومبو لمساعدة المستعمرات البريطانية السابقة في جنوب اسيا وتشير المصادر الى ان هذا المفاعل مشابهاً للمفاعل النووي الذي باعته فرنسا لاسرائيل ، وهذا المفاعل اعتبر المصدر الاساسي للبلوتونيوم الذي استخدمته الهند في تفجير القنبلة النووية عام ١٩٧٤. وليام بورس وروبرت المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(3) Kalyani Shanker, Op.Cit., P. 206.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the Deputy Director of the Bureau of Intelligence and Research Denney to Secretary of State Rusk , February 24, 1964-1968, No. 19.

أرسل نهرو في الرابع عشر نيسان عام ١٩٦٤ رسالة الى الرئيس جونسون اشاد فيها بجهود جونسون بالحفاظ على السلم العالمي، وقد أشار نهرو بشكل خاص الى القضايا النووية، مذكراً بخطاب حالة الاتحاد *State of the Address* الذي القاه جونسون، وقال في رسالته: " ان تركيزك على السياسة التي تعترف بعدم جدوى الحرب النووية توفر الامكانيات لتحقيق السلام الدائم، ولهذا فانني متأكد ان جميع الدول المحبة للسلام ترحب بذلك" وقد أشاد نهرو في الرسالة نفسها بجهود الرئيس جونسون في ابرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية *Partial Nuclear Test Ban Treaty* عاداً تلك المعاهدة مؤسسة لشعور اكبر بالامن، واعرب عن أمله بأن ينطبق الامر على الدول الكبرى ^(١).

تولى شاستري رئاسة الوزراء، ورغم انه كان معارضاً للخيار النووي، لكن التهديد الصيني من جهة ، والضغط الداخلي المتمثلة باصرار الدكتور بهابها، الذي حصل على الدعم السياسي للمضي في البرنامج النووي من جهة أخرى، دفعت شاستري الى تبني سياسة المضي قدماً بالبرنامج النووي ^(٢).

أرسل السفير باولز في السادس عشر من ايلول ١٩٦٤ وثيقة سرية للغاية الى البيت الابيض حول التعامل مع القضية النووية الهندية، وذكر فيها مباحثاته مع رئيس الوزراء شاستري وبعض وزرائه حول امكانية قيام الصينين بتطوير القنبلة النووية البدائية، وايضاً حول الصواريخ المتوسطة المدى الحاملة للرؤوس النووية. وأشار باولز الى ان الهند تمتلك خيارات عدة أولها استخدام نوع من الدعاية مثل التي تعامل بها الامريكيون مع قضية كوبا، وإجبار الصينين على ازالة منشأتهم من التبت او ان يروها تتهاجر من قبل سلاح الجو الهندي، أما الخيار الثاني فقد تمثل بان تقوم الهند بتطوير قنبلتها النووية الخاصة بها، لكن باولز يرى ان هذا يعد مخالفاً لالتزام الهند في الامم المتحدة وأماكن أخرى، وبما ان الصين تستطيع الوصول الى المدن الهندية التي مداها قصير، فان الهند تحتاج الى اكبر مجموعة من الاسلحة البعيدة المدى، ولكن الهند تواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية، في حين تمثل الخيار الثالث في انه يجب إفهام الهند بشكل هادئ ان الولايات المتحدة ستقوم باجراء ترتيبات مماثلة للترتيبات التي أجرتها مع اليابان والدول الاسكندنافية

(1) Letter from Prime Minister Nehru to the President Johnson , April 14, 1964, in Kalyani Shanker , Op.Cit., P.226.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin Document), Memorandum of Conversation , April 27, 1964, No. 39.

" للحفاظ على دفاع فعال بتكلفة معقولة" وقد رأى باولز أن الحل النهائي سيكون في التفاهم مع الولايات المتحدة^(١).

أقدمت الصين في السادس عشر من تشرين الأول عام ١٩٦٤ على خطوة كانت غير متوقعة من خلال تفجير قنبلتها النووية هذا الأمر دفع الولايات المتحدة الى الشعور بالقلق^(٢). وفي اول ردة فعل اميركية على التفجير النووي الصيني ادلى الرئيس الاميركي جونسون في الثامن عشر من تشرين الأول ببيان صحفي قدم خلاله تأكيدات للدول غير النووية اذ قال: "يمكن للدول التي لا تسعى لامتلاك اسلحة نووية، أن تكون على يقين اذا كانوا بحاجة الى دعم قوي فاننا نضمن لهم الدعم ضد الابتزاز النووي"^(٣).

في حين أثار التفجير النووي الصيني قلقاً "وذعراً" داخل الأوساط السياسية الهندية، ففي التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٦٤ دعا رئيس الوزراء شاستري الى اجتماع وزاري للتباحث حول الموضوع وخلال الاجتماع قرر شاستري الطلب من الدكتور بهابها "باقترح وسائل جديدة وسريعة لزيادة قدرة الهند في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية"، أذ رأى شاستري أن التفجير الصيني اجبر الهنود على رد فعل عملي بدلاً من الكلام، بمعنى أن الهند لم تقدم على اجراء تفجير نووي مماثل. وفي الرابع والعشرين من تشرين الأول أدلى الدكتور بهابها بتصريح ادعى فيه ان الهند لديها قوة ردع ضد اقوى هجوم من قبل دولة نووية^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From the Ambassador to India (Bowles) to the President's Special Assistant For National Security Affairs (Bundy) , September 16, 1964, No. 71.

(٢) اجرت الصين تجربتها النووية في صحراء سينكيانج ، وبذلك اصبحت الصين العضو الخامس في النادي الدولي النووي بعد الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا واعلنت عن اهدافها الاستراتيجية في المجال النووي والذي اختلف عن اهداف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. للمزيد ينظر : فاطمة جاسم خريجان، **الخلاف السوفيتي - الصيني ١٩٥٦-١٩٦٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ، كلية التربية للبنات، ٢٠١٢ ، ص ١٢١-١٢٤ ؛

John Wilson Lewis and XueLitia , **China Builds Bomb**, Stanford University Press , 1988, P. 241.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Telegram From the Department of state to the Embassy , December 12, 1964, No. 97.

(٤) كي سوبرا مانيام، **سياسة الهند النووية ١٩٤٦-١٩٦٨** ، ترجمة محمد علي احمد، السياسة الدولية ، العدد

٢٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، ص ١ ؛

KalyaniShanker , Op.Cit., P.209; Deb Kumar Bose, **India's Nuclear Policy: Case against the Bomb**, *Social Scientist*, Vol. 14, No. 4 (Apr., 1986), P. 50-55.

يبدو ان تصريح الدكتور بهابها لم يعد كونه ردة فعل جراء التفجير النووي الصيني بمعنى ان الهند خلال تلك المرحلة لم تصل الى المرحلة النهائية لتفجير القنبلة النووية رغم امتلاكها مفاعلا "نوويا"، وقد جاء التصريح لايصال رسالة الى الجانب الصيني مفادها ان الهند لن تقف مكتوفة الايدي تجاه هذا التهديد المباشر لامنها القومي وانها ستعمل جاهدة للوقف بوجهه.

تابعت المخابرات المركزية تطورات الملف النووي الهندي، اذ أشار تقريرها الصادر في الثاني والعشرين من تشرين الاول الى ان الهند تمتلك جميع العناصر الضرورية لانتاج القنبلة النووية، لكنها لا تجرؤ على القيام بذلك في الوقت الحاضر، واكد التقرير أن الهند لا تخطط لصنع قنبلة وذلك لادراكها ان الصين لا تمتلك القدرة الهجومية النووية في الوقت الحاضر وانها تحتاج لخمس سنوات على الاقل لانتاج اسلحة هجومية، والى ان يحين الوقت فان الهند تعتمد على تأكيدات الرئيس جونسون بتقديم المساعدة للدول المهددة للخطر النووي^(١).

أقلق التفجير النووي الصيني الادارة الاميركية بشكل واضح خوفاً من اقدام الهند على ردة فعل تقوم من خلالها بتفجير قنبلتها النووية، لذلك اخذت السفارة الاميركية في نيودلهي تراقب الاوضاع عن كثب ، فأرسل وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمار مذكرة في الثامن والعشرين من تشرين الاول الى وزير الخارجية دين راسك قدم خلالها توصيات لرئيس هيئة الاركان الجنرال تايلور دعا فيها الى تقديم مساعدات للدول غير النووية، وفي الوقت نفسه عارض اتخاذ تدابير تؤدي الى نفور باكستان من المساعدة التي ستقدم للهند^(٢).

يلاحظ مما سبق ذكره أن عدم اقدام الهند على تفجير نووي خاص بها كرد فعل على التفجير الصيني الذي شكل خطراً واضحاً على امنها القومي، متأت من عدة عوامل اهمها: الوضع الاقتصادي المتردي، فقد كانت الهند تعاني من أزمة غذائية حادة تتطلب الحصول على دعم من الولايات المتحدة، لذلك فان اقدامها على تفجير نووي قد يؤدي الى الاضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة، ومن ثم ينعكس على المساعدات الاميركية للهند، فضلاً عن ان الاستمرار بالبرنامج النووي يحتاج الى مورد مالي كبير، و ان اقدام على هذه الخطوة سيؤدي بطبيعة الحال الى الاخلال بسياساتها الخارجية الداعية ومنذ ايام نهرو الى حظر التجارب النووية، وتعهدات الهند في الامم المتحدة الداعية للحفاظ على السلم العالمي، ربما ان الهند اكتفت بردود الفعل الغاضبة

(1) Intelligence Information Gabe, October 22, 1964, CIA, TDcs Dc , 315/01148.64.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Memorandum of Conversation November 3, 1964, No.74; National Security Archive in (www. gwu. edu. nsarchiv).

الصادرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه التفجير النووي الصيني الامر الذي دفع الهند لاستثمار هذه المواقف لخدمة مصالحها من خلال حصول دعم كلا البلدين في حال تعرضت لعدوان صيني.

زار شاستري في كانون الاول عام ١٩٦٤ بريطانيا بناءً على دعوة رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون *Harold Wilson* وخلال الزيارة اخبر شاستري الصحافة أنه يؤمن باستخدام الطاقة للأغراض السلمية، وهناك ضغط شعبي يدعو للمضي قدماً بالقضية النووية بعد التفجير الصيني. ثم قال " ومع ذلك، فإن الهند متمسكة بسياسة عدم امتلاك الاسلحة النووية ، وإضافة متسابق جديد للسباق الحالي" وعندما سُئل عن دعم الهند لمنع انتشار الاسلحة النووية، أجاب شاستري أنه يسير على خطى سلفه نهرو المتمثل أن القوى الكبرى يجب ان تمنع الدعم الشامل لاسلحة النووية، وأشار ايضاً الى ان هذه القوى يجب ان تعمل عبر الامم المتحدة لضمان سلامة القوى غير النووية، وعند ذلك فقط ستعالج مسألة انتشار الاسلحة النووية، معبراً في الوقت نفسه بان الهند لا تسعى لامتلاك مظلة نووية، وقد تابعت الولايات المتحدة تصريحات شاستري باهتمام إلا ان البرقية ذكرت أن السيد شاستري تطرق الى الضمان الاميركي ولم ترغب الاداره الاميركية باعطاء ضمانات غير تلك التي وردت في بيان الرئيس في الثامن عشر من تشرين الاول، وأشارت البرقية الى ان على الولايات المتحدة الاهتمام بالتقدم العلمي الهندي والتأكيد على ضرورة معرفة خطط الهند المستقبلية^(١).

من خلال تصريح شاستري يبدو ان السياسة الخارجية تبنت موقفا يدعو إلى الحصول على الضمانات الكافية من الدول الكبرى وبالاخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للوقوف بوجه الخطر النووي الصيني و المضي قدماً ببرنامجه النووي، ولا سيما ان الهند حصلت على دعم كلا البلدين في حرب ١٩٦٢ مع الصين.

أما بالنسبة الى الدكتور بهابها الذي أصبح - فيما بعد - وزيراً للطاقة الذرية ، فقد اخبر مسؤولي وزارة الخارجية الاميركية ان الهند تواجه معضلة في الكيفية التي تتعامل بها مع التهديدات الصينية من خلال التلويح بالقدرات النووية، وقد بين للمسؤولين الاميركيين أن مصنع فصل البلوتونيوم في الهند قد توسع بما فيه الكفاية لانتاج كل البلوتونيوم المطلوب وان الهند في غضون

(1)F.R.U.S., Vol. XXV,1964-1968,Telegram From the Department of State to the Embassy in India ,December 12, 1964, No. 70.;

سوبرامانيام ، المصدر السابق ، ص ٢٠١.

خمس سنوات تستطيع صنع سلاح نووي وقد اوعز الدكتور بهابها بالمضي قدماً بالمشروع النووي خلال اثني عشر شهراً في نهاية المدة قد يعيد النظر ويقرر الاستمرار بالمشروع ام لا، وقد أكد بهابها أن الامر يرتبط بالتغيرات التي تطرأ على مواقف الصين في المجال النووي^(١).

أرسل السفير باولز في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٥ برقية الى روبرت كومر، أشارت فيها الى ضرورة اقناع الهند بعدم المضي في انتاج الاسلحة النووية، وقد اشار السفير باولز في برقية الى ان خلق شعور بالفخر من الانجازات العلمية الهندية مع افهام الهند أن الولايات المتحدة لا تكتفي بادانة التجربة الصينية ولكن هناك خطوات رادعة ستتخذها واشنطن للحد من انتشار الاسلحة النووية، وأن الولايات المتحدة تكون على اهبة الاستعداد في حال تعرضت الهند الى الاستفزاز من الصين، وقد أشار باولز الى أن الهند كانت حريصة على اتخاذ دور رئيس في قضية منع الانتشار النووي واكد على ضرورة تشجيعهم، وبالنسبة الى اتخاذ موقف رادع من التفجير النووي الصيني، ذكر باولز ان الهنود كانوا مدركين حقيقة الموقف الاميركي المساند لهم ولتوجهاتهم^(٢).

وفي الرابع عشر من كانون الثاني زار العالم الاميركي الدكتور جيروم ويزنر Dr. Jerome Wisner من معهد ماساتوشيس للتكنولوجيا الهند بناءً على طلب من واشنطن، لاكتشاف المساعي الهندية في المجال النووي للرد على التفجير النووي الصيني، وقد التقى رئيس الوزراء شاستري وعدداً من الوزراء بالاضافة الى رئيس لجنة الطاقة الذرية في الهند الدكتور هومي بهابها، وقد ذكر أنه لم يجد تقنية بسيطة في الهند بل كان تطوراً مذهلاً لكنه حث على بذل جهود حثيثة لدرء القرار النووي الهندي، معتقداً أن الهند يمكن ان تنتج سلاحاً في غضون سنتين الى ثلاث^(٣).

في اليوم نفسه أرسل المبعوث الأميركي لويلن تومسون Llewellyn Thompson برقية الى وزير الخارجية دين راسك أعرب فيها عن قلقه من تشجيع السفير باولز الهنود على الاعتقاد أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم ضمانات من جانب واحد ضد هجوم نووي على الهند، او تكون مستعدة للدخول في ضمانات مشتركة مع الاتحاد السوفيتي، وأضاف أنه لم يكن على علم

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968,, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, December 31, 1964, No. 82.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Ambassador India (Bowles) to Robert Komer of the National Security Council staff, January 8, 1965, No. 83.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, January 21, 1965, No. 85.

أن أي سياسة من هذا القبيل قد نوقشت في واشنطن، وتساءل أنه كيف يمكن تقديم مثل هذا الضمان لبلد يتبع سياسة الحياد، وليس حليفاً للولايات المتحدة، وأكد أن رئيس هيئة الأركان كانت لديه تحفظات جدية حول مفهوم ضمانة مشتركة مع الاتحاد السوفيتي^(١).

وبعد انتهاء زيارة الدكتور جيروم للهند أرسلت الولايات المتحدة في الثاني والعشرين من كانون الثاني رئيس لجنة الطاقة الذرية الأميركية جون بالفري *John Palfrey* إلى الهند وقد كان هدف الزيارة افتتاح محطة مصنع البلوتونيوم في ترومباي *Trombay*. وقبل يوم من زيارة بالفري وصلت معلومات استخبارية إليه أفادت أن الهند تستطيع خلال ١-٣ سنة تطوير برنامج نووي متواضع وبكلفة ٣٠-٤٠ مليون دولار، خلال لقاء بالفري مع الدكتور بهابها وافق بالفري على تبادل المعلومات النووية مع الهند حول عدة برامج نووية^(٢).

يبدو أن غرض تبادل المعلومات النووية التي أذن بها رئيس لجنة الطاقة الذرية الأميركي خلال زيارته للهند تهدف إلى إبقاء الولايات المتحدة على اطلاع كامل حول الملف النووي الهندي ولمعرفة نوايا الهندية النووية المستقبلية .

في حين كشفت مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في الثاني والعشرين من شباط ١٩٦٥ أن الدكتور بهابها أخبرهم أن هناك عدداً قليلاً جداً من الدول ستكون قادرة على إنتاج القنبلة النووية خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة، وحتى اليابان وألمانيا اللتين لا تمتلكان محطات لفصل البلوتونيوم إلا أنهما ليستى بعيدتين عن صنع القنبلة في غضون أربع سنوات، و أشار الى أن الهند اذا رغبت بفعل ذلك - صنع قنبلة- فانها ستكون قادرة في غضون (١٨) شهر، ومع برنامج العمل الأميركي فانها تستطيع القيام بذلك، ثم تطرق بهابها الى زيارة تشوان لاي الى الهند^(٣)، قبل عدة سنوات وقال: " عندما زار تشوان لاي محطة الطاقة الهندية المنشأة في ترومباي قال أن الصين ستستغرق ١٥ سنة لانجاز ما فعلته الهند"، وذكر أن الامر حتى وان كان مبالغاً فيه، فإن الصين في ذلك الوقت كانت متخلفة بما لا يقل عن ثلاث سنوات عن الهند ، وادعى الدكتور

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Telegram From the Embassy in India to the Department of State , December 31, 1964, No. 82.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Telegram From the Embassy in India to the Department of State , January 21, 1965, No. 85.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum of Conversation February 22, 1965, No. 88.

بهابها بان هناك عدداً قليلاً جداً من الدول ستكون لديها القدرة في غضون اربع الى خمس سنوات لتطوير سلاح نووي^(١).

ومن المثير للاهتمام ان عدد المسؤولين الاميركيين الذي كانوا مهتمين بتوفير التكنولوجيا النووية للهند بعد التجارب النووية قد أصبح في تزايد حتى ان لجنة الطاقة الذرية الاميركية ناقشت برنامج التعامل في المجال النووي مع الهند^(٢) وقد أرسل دين راسك الذي كان في جولة في جنوب اسيا برقية الى هاريمان لاجراء محادثات مع الزعماء الهنود في ضوء امكانية حدوث تفجير نووي ثان وكتب قائلاً: " ان الصين الشيوعية ستقوم بتفجير القنبلة النووية التالية في اي يوم من الآن، ومن المحتمل ان يسبب هذا الامر القلق للهنود، الذين لديهم مخاوف أمنية ناتجة عن تهديد الصين النووي، والمطلب الجديد المثار في الهند هو التخلي عن السياسة السلمية المستخدمة حالياً، وشاستري يعرف هذا بالتأكيد، ومع ذلك أخبر مجلس الدفاع الوطني في الثالث والعشرين من شباط ان حكومة الهند كانت على بينة من احتمال قيام الصين بتفجير القنبلة النووية الثانية، ولكن بعد دراسة متأنية ، فان حكومة الهند لا تعتزم صنع القنبلة الذرية"^(٣).

لقد اوضح وزير الخارجية الاميركي دين راسك ان شاستري كان مهتماً بثلاثة اشياء الاول الاتفاق الدولي الفعال بعدم انتشار الاسلحة النووية بين الهند والدول الغربية والاتحاد السوفيتي والثاني حاجة شاستري أن يثبت لمواطنيه والدول الاخرى - آسيوية- ان الهند حققت على الاقل شيئاً في المجال النووي تماماً مثلما فعلت الصين بحيث تزدهر هبة الهند، والثالث الحفاظ على عدم الانحياز مع الاتحاد السوفيتي في حال تجاوب السوفيت مع الهنود في هذا الصدد، وطلب دين راسك من هاريمان استطلاع رأي المسؤولين الهنود حول القضايا النووية^(٤).

أعطى شاستري في نيسان عام ١٩٦٥ الضوء الاخضر للدكتور بهابها للمضي قدماً في المشروع النووي و بخطى سريعة، وقد استعان بالاكسير بالدكتور راجارا مانا *Rajaramanna* ^(٥)

(١) للتوسع عن زيارة رئيس وزراء الصين ، ينظر : محمد يونس عبد الله ، العلاقات الهندية الصينية ١٩٤٧-١٩٦٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الدراسات التاريخية ، ٢٠٠٩، ص ١٣١-١٣٢.

(2) Kalyani Shanker, Op.Cit., P.210.

(3) Department of state, Record Group 59, National Archives Subject : Number File, 1964, Central Files of the , Washington DC, (LBJ) Library , in Kalyani Shanker , Op.Cit., P. 211.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in Philippines to the Department of state , March 7, 1965, No. 92.

(٥) رجا رامانا: (ولد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٥ في تومكور، الهند، توفي ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٤ مدينة

لرئاسة وحدة الانفجارات النووية، وفي تلك المدة دخلت باكستان على خط القلق من طموحات الهند النووية، الامر الذي دفع الرئيس أيوب خان ووزير خارجيته ذو الفقار علي بوتو^(١) الى الاقدام على السفر الى بكين ولقاء رئيس الوزراء الصيني تشوان لاي للحصول على دعمه لبرنامج باكستان النووي، وبذلك بدأت بوادر المواجهة النووية بين الهند وباكستان في منتصف عام ١٩٦٥^(٢).

في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩٦٥ قدمت ورقة استراتيجية الى إدارة الرئيس جونسون تضمنت تخميناً حول قنبلة الهند النووية حيث جاء فيها: " ان افضل تخمين لدينا هو ان الهند تستطيع اجراء تجربة نووية بحلول نهاية عام ١٩٦٦، وانتاج الاسلحة الذرية بحلول عام ١٩٧٠ في حين اننا لا ننجح في اقناع الهنود بتأجيل القرار لاجل غير مسمى، إلا ان من مصلحتنا تأخيرها طالما في وسعنا ذلك، فاذا اصبحت الهند قوة نووية فضلاً عن الصين ، عند

مومباي)، الفيزيائي النووي الهندي الذي لعب دوراً رئيس في تطوير برنامج الأسلحة النووية لهذا البلد. تلقى تعليمه في مدرسة المطران للبنين في (بنغالورو)، درس في كلية مدراس المسيحية، حيث تخرج في عام ١٩٤٥ وحصل على شهادة البكالوريوس في الفيزياء بعد ذلك أكمل دراسة الدكتوراه في الفيزياء في كلية كينغز في لندن في ١٩٤٩. وفي العام نفسه انضم إلى برنامج العلوم النووية الهندية في مؤسسة الطاقة الذرية في ترومباي، هناك كان يعمل تحت الفيزيائي هومي بهابها، وفي وقت لاحق إنشاء بهابها مركز البحوث الذرية (BARC). رامانا خدم كمدير للمدة من عام ١٩٧٢-١٩٨٧ و ١٩٨١-١٩٨٣) وأشرف على أول اختبار للأسلحة النووية في البلاد (١٩٧٤). كما ترأس لجنة الطاقة الذرية في الهند (١٩٨٤-١٩٨٧)، وشغل منصب وزير الدفاع للبحوث (١٩٧٨-١٩٨١) ومنصب وزير الدولة للدفاع (١٩٩٠).

The Editors of Encyclopedia Britannica, <http://www.britannica.com/EB-checked/topic/1014610/Raja-Ramanna>

(١) **ذو الفقار علي بوتو**: ولد في ٥ كانون الثاني عام ١٩٢٨، في إقليم السند، توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧، درس في جامعة كاليفورنيا، وحصل على شهادة العلوم السياسية عام ١٩٥٠، وشهادة الفقه عام ١٩٥٢، أصبح وزيراً للتجارة عام ١٩٥٨، ثم وزيراً الخارجية عام ١٩٦٣، اعتقل من قبل النظام العسكري بعد انقلاب ٥ تموز عام ١٩٧٧، واعدم في نيسان عام ١٩٧٩، وقد وصف بالمهارة والديناميكية السياسية كونه شخصية جذابة، فضلاً عن حضوره المتميز ومكانته الكبيرة لدى الرئيس أيوب خان خلال سنوات حكمه، واقنعه بضرورة الحاجة باعادة هيكلية السياسة الباكستانية تجاه مسألة كشمير. ويذكر أن والده السير شاه نوار بوتو كان الوزير الأول (ديوان) لجوناغان (Junagadh) في زمن انتقال السلطة في عام ١٩٤٧م، وعائلة بوتو ذات ثروة كبيرة وتعد السند مركز نفوذها الرئيسي. ينظر: ذو الفقار ذو الفقار علي بوتو، كشمير قصة شعب يكافح من أجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، بيروت، ١٩٦٥، ص ١-٢.

(2) *India's Nuclear Weapons Programme on to Weapon's Development 1960-1967, Nuclear Weapon's Archives , (LBJ) Library , in Kalyani Shanker , Op.Cit.,P.211.*

ذلك سيكون من الصعب كبح جماح اليابان، واسرائيل وألمانيا وغيرها من الدول القادرة على الانضمام الى صفوفهم"^(١).

لقد سبب اندلاع الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٦٥ قلقاً لدى الهند، وبالرغم من ان نتيجة الحرب كانت لصالح الهند، إلا انها جعلت العلماء الهنود اكثر اصراراً لدفع الهند على امتلاك اسلحة ذرية على المدى الطويل، كونها اصبحت قلقه بشأن التهديد الصيني الباكستاني على حد سواء، ولذلك مضى الدكتور بهابها قدماً بتطوير سلاح نووي. ووعد شاستري بأنه لن يقدم على اجراء اي اختبار ما لم يحصل على موافقة مجلس الوزراء وبذلك بدأت عملية تطوير الجهاز النووي لأغراض سلمية^(٢).

عندما تولت السيدة انديرا غاندي رئاسة الوزراء بعد وفاة شاستري جددت الولايات المتحدة دعوتها لغاندي لزيارة واشنطن في شهر آذار ١٩٦٦. وقبل زيارة إنديرا غاندي للولايات المتحدة اعدت وزارة الخارجية ورقة عمل ذكرت فيها اقتراحات وزارة الخارجية حول الملف النووي الهندي. وقد قدم وزير الخارجية دين راسك تلك المقترحات في السادس عشر من آذار ١٩٦٦ وحملت عنوان تأكيدات الهند النووية، فأشارت الوثيقة الى أن الهند تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وعلى الرغم من أن الأسلحة النووية لا يتوقع امتلاكها في الوقت الحاضر بسبب الظروف الاقتصادية، إلا ان وكالة الاستخبارات الأميركية أشارت الى أن الهند ستحصل على السلاح النووي في السنوات القليلة القادمة، لذلك من مصلحة الولايات المتحدة الأميركية الحد من انتشار الأسلحة النووية كون امتلاك الهند تلك الأسلحة سيؤدي بطبيعة الحال الى سعي دول أخرى للحصول على تلك الأسلحة مما سيشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، ولغرض تقادي حصول الهند على الاسلحة النووية يجب علينا أن نكون أكثر استجابة لاحتياجات الهند النووية، واقترحت وزارة الخارجية أن يتبنى الرئيس في بداية لقائه مع السيدة غاندي على (سياسة الهند الحكيمة) المتمثلة بضبط النفس، ثم ينبغي بعد ذلك إبلاغ السيدة غاندي بأنه يحاول التوصل الى ترتيبات معينة لضمان سلامة الدول غير النووية، مشيراً في الوقت نفسه الى أن الولايات المتحدة قد تحدثت مع الاتحاد السوفيتي في جنيف. وفي نهاية الورقة ذكر " اذا كانت القدرة النووية الصينية تشكل تهديداً خطيراً للهند أكثر من أي

(1) India's Nuclear Weapons Programme on to Weapon's Development 1960-1967, Nuclear Weapon's Archives , (LBJ) Library , in Kalyani Shanker , Op.Cit., P.211.

(2) S.Subramanyam R Aju , **United State (u.s) and south Asia : A study With Reference To Us Policy Towards india 1969-1988, Submitted For the Degree . University of Hyderabad, India, 1998, P. 109; Ashok Kapur, Op.Cit., P.787.**

وقت مضى ، فنحن نأمل أن تناقش السيدة غاندي هذه مسألة معنا حتى نتمكن من دراسة الوسائل الممكنة لمواجهة هذا التهديد بدون حدوث انتشار للأسلحة النووية ، وبدون ان تتعرض الهند لأعباء اقتصادية ثقيلة. وأعباء أخرى جراء المضي قدماً في برنامج الأسلحة النووية"^(١) .

لقد شاطر مجلس الأمن القومي الاميركي وزارة الخارجية الاهتمام بالملف النووي الهندي فقد كتب روبرت كומר في الثامن عشر من آذار مذكرة الى الرئيس جونسون حول برنامج الهند النووي وقد ابتدأ كומר مذكرته بالقول " ان من أصعب الوظائف أمامك مع السيدة غاندي هي أقناعها بعدم المضي قدماً في البرنامج النووي ، لأن غاندي ستصرح بهذه النية بشكل واضح " وختم كומר مذكرته بالإشارة الى أنه يجب ايصال اشارة واضحة للسيدة غاندي باهتمام الولايات المتحدة بمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع الإشارة الى أن الولايات المتحدة تمتلك البديل الواقعي في حال غيرت السيدة غاندي نيتها. وذكر كומר في مذكرته أن وزير الخارجية دين راسك أعطى الكثير من البدائل مضيفاً: "أنه على الرغم من اننا نحاول تجنب ان تصبح الهند قوة نووية. إلا أننا يجب ان لا نذهب ابعد من ذلك بتقديم ضمانات قوية للهند تؤكد على المساعدة النووية لمواجهة هجوم نووي تتعرض له وانني أرى أيضاً بأننا لسنا مستعدين لاجلأق أي أبواب"^(٢).

أما وزير الخارجية دين راسك فأرسل ورقة مختصرة الى الرئيس جونسون واقترح فيها أربع نقاط رئيسية، الاولى أن يوافق الرئيس جونسون على تطوير طاقة الهند النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية ، والتركيز على التنمية الاقتصادية في حديثه معها، أما النقطة الثانية فهي أن يخبرها بأن القوى النووية يجب ان تعمل بطريقة ما على ايجاد وسيلة لضمان سلامة القوى غير النووية ضد أي هجوم نووي، والثالثة هي أنه في حال تراكمت الضغوط على الهند لصنع القنبلة النووية فيجب على الهند التحدث مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ هذا القرار، لانهم قد يجدون الوسيلة لمساعدة الهند على تأمين احتياجاتها الأمنية الضرورية بدون تحمل التكاليف الباهضة للمشروع النووي. أما النقطة الرابعة والأخيرة فتمثلت بإخبار السيدة غاندي أن الولايات المتحدة مستعدة لمشاركتها(كما فعلت مع شاستري) المعلومات الاستخبارية بشأن البرنامج النووي الصيني"^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV,1964-1968,Memorandum From Secretary to State Rusk to President's Johnson, March 16, 1966, No. 299.

(2) Memorandum For the President, "The White House" , March 18, 1966, in Kalyani Shanker , Op.Cit .,P .24.

(3)Kalyani Shanker , Op.Cit ., P. 240-241.

وقبيل زيارة انديرا غاندي لواشنطن، استعرضت الولايات المتحدة كل خياراتها المتمثلة، بمعاهدة منع أو الحد من انتشار الأسلحة النووية ^(١) (NPT) (Nuclear Proliferation Treaty) ومعاهدة حظر التجارب النووية (CTBT) (Comprehensive Test Ban Treaty) التي بموجبها ستقطع كافة المساعدات للهند إذا مضت في برنامجها النووي. بالإضافة الى وسائل أخرى ، وهنا اقترح كומר على الرئيس التأكيد على المعاهدتين^(٢).

في تلك الظروف توفي الدكتور بهابها المسؤول الأول عن البرنامج النووي الهندي في حادث بفرنسا في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٦^(٣). في اليوم نفسه أدت فيه انديرا غاندي اليمين الدستوري كرئيس وزراء الهند. وبالرغم من وفاة الدكتور بهابها إلا أن الهند استمرت بالمضي ببرنامجها النووي وتم عين الدكتور فيكرام ساربهاي Vikram Sarbhai^(٤) رئيساً للجنة الطاقة الذرية الهندية^(١).

(١) معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية: يبرزت منذ الخمسينيات أصوات مناهضة لعمليات الاختبار والتسلح النووي، حيث أُجري منذ ١٦ حزيران ١٩٤٥ وحتى ٣١ كانون الاول ١٩٥٣ أكثر من خمسين انفجاراً نووياً تجريبياً، مما حدا بالكثير من الشخصيات العالمية إلى التعبير عن رفضها لهذه الأفعال، ومن أبرزها جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك والذي دعا إلى التخلي عن إجراء أي اختبارات نووية، دون أن تلقى دعواته آذاناً صاغية من القوى العظمى آنذاك بسبب انهماكها في تفاصيل الحرب الباردة. بدأت أولى المحاولات للحد من الأسلحة النووية في عام ١٩٦٣؛ حيث وقعت ١٣٥ دولة على اتفاقية سُميت بمعاهدة الحد الجزئي من الاختبارات النووية وقامت الأمم المتحدة بالإشراف على هذه المعاهدة؛ علماً بأن الصين وفرنسا لم توقعا على هذه المعاهدة حينذاك وكانت وقتها من الدول ذات القدرة النووية. و تسمى أيضاً بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (هي معاهدة دولية، بدأ التوقيع عليها في ١ حزيران ١٩٦٨ للحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية. حتى الآن وقع على الاتفاقية ١٨٩ دولة .مع ذلك ما زال خارج الاتفاقية دولتين نوويتين أكيدتين (تملكان تجارب نووية مصرح بها) هما الهند وباكستان إسرائيل التي تصرح إسرائيل حتى الآن عن امتلاكها للسلح النووي رغم الكثير من المؤشرات التي تؤكد ذلك). إحدى الأطراف التي يحتمل امتلاكها لقوة نووية هي كوريا الشمالية أيضا ما زالت خارج الاتفاقية. تم اقتراح الاتفاقية من قبل إيرلندا وكانت فنلندا أول من وقع عليها. وقعت على المعاهدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة عام ١٩٦٨. للتوسع ينظر :نص الاتفاقية على موقع الأمم المتحدة.

<http://www.un.org/>

Leonard Weiss, India and the NPT, Strategic Analysis, Vol. 34, No. 2, March 2010.

(2) Kalyani Shanker, Op.Cit., P.240-241.

(٣) ديتمر رودرموند، الهند نهضة عملاق اسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩٧.

(٤) فيكرام ساربهاي: (ولد في ١٢ اب ١٩١٩، في مدينة أحمد آباد، الهندية ، توفي ٣٠ كانون الاول ١٩٧١، في كوفالام)، الفيزيائي والصناعي الهندي ، بدأ أبحاث الفضاء وساعد في تطوير الطاقة النووية في الهند. ولد في عائلة ساربهاي الصناعيين. درس في كلية ولاية غوجارات، أحمد آباد، ولكن تحول فيما بعد إلى جامعة كامبريدج،

وخلال زيارة انديرا غاندي واشنطن وتحديدًا في التاسع والعشرين من آذار ١٩٦٦ تم عقد اجتماع مع السيدة غاندي تناولت فيه موضوع الملف النووي وخلال اللقاء تحدث وزير الخارجية الأميركية دين راسك حول مؤتمر جنيف الذي خصص لغرض نزع السلاح متناولاً نقاشات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي حول موضوع حظر التجارب النووية مشيراً الى تطابق وجهات نظر البلدين حول هذا الموضوع. ثم أعربت انديرا غاندي عن رغبتها في منع انتشار الأسلحة النووية وأكدت ذلك بقولها "نحن واثقون من أننا لا نريد الخوض في تصنيع الأجهزة والقنابل النووية" ثم دعا الجانب الأمريكي الى ضرورة تبني الهند معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مقابل ضمانات أميركية لكن الهنود لم يعطوا جواباً حول هذا الموضوع ، كون الهنود ونظراً لعلاقاتهم مع الاتحاد السوفيتي اظهروا القليل من الاهتمام بالضمانات الأميركية التي كانت تقتقر الى مشاركة الاتحاد السوفيتي^(٢).

ان هذا الطرح الأميركي لم يرق للهند، وذلك لعدة اسباب اهمها أنه لا يعطي ضماناً كافياً للحذر من الخطر النووي الصيني فضلاً عن ان الضمان الذي قدمته الولايات المتحدة جاء بصورة منفردة ، الامر الذي سيؤدي في حال ميول الهند له الى الاخلال بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فضلاً عن الخروج عن سياسة عدم الانحياز ، لا بل قد يؤدي الى قيام الاتحاد السوفيتي بدعم الصين كرد فعل، اذا وافقت الهند بهذا المقترح، لذلك تجنبت الهند الرد مباشرة على هذا الامر.

وبعد عودة السيدة غاندي من واشنطن أحال نائب وزير الخارجية الأميركي جورج بول George Ball ورقة عمل الى مجلس الأمن القومي الأميركي في التاسع من حزيران ١٩٦٦ ذكر فيها أن الهند ستقوم وبشكل شبه مؤكد بتطوير الأسلحة النووية، مشيراً الى أن الجهود المبذولة للتأثير على القرار الهندي، بما في ذلك مقترحات الحد من التسلح وحملة الولايات المتحدة المؤكدة

إنجلترا، حيث تولى ترييوس في العلوم الطبيعية في ١٩٤٠. خلال الحرب العالمية الثانية أجبر على العودة إلى الهند، حيث أجرى بحثاً في الأشعة الكونية تحت الفيزيائية في المعهد الهندي للعلوم، بنغالور، في عام ١٩٤٥ عاد إلى كامبردج لمتابعة شهادة الدكتوراه وكتب أطروحة "الكونية رأي التحقيقات في خطوط العرض الاستوائية"، في ١٩٤٧. أسس مختبر البحوث الفيزيائية في أحمد آباد لدى عودته إلى الهند.

The Editors of Encyclopedia Britannica, <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1908306/Vikram-Sarabha>

(1) Dennis Kux , Op.Cit., P.261.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum of Conversation , March 29, 1966, No, 308 ; A. G. Noorani, India's Quest for a Nuclear Guarantee, Asian Survey, Vol. 7, No. 7 (Jul., 1967), P.497.

على أن برنامج الأسلحة النووية سيكون مكلفاً، لم يكن من المرجح أن يحقق شيئاً أكثر من تأخيرها لمدة وجيزة. وقد ذكرت الورقة أن الهند تسعى لضمانات أمنية من شأنها أن تتناسب مع حقها المتمثل بعدم الانحياز، لأنها تعتمد على العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفيتي لمساعدتها ودعمه لها ضد الصين. وحثت الورقة على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن الهند في حال تعرضت لهجوم نووي صيني، لكنها يجب أن لا توافق على الالتزام بالتشابك، وأوصت الورقة بإجراء المزيد من المناقشات مع السوفيت من أجل الضمان المشترك بالرغم من أن السوفيت تعارض هذه الفكرة آنذاك. وقال بول: " انني أوصي أيضاً النظر في قرار الأمم المتحدة الذي يدعوا أعضاؤه الى دعم اي دولة غير نووية تتعرض الى العدوان النووي" بعد ذلك فإن الولايات المتحدة تقدم ضمانها الخاص للهند، أعرب الرئيس جونسون خلال الاجتماع عن قلقه بسبب مضي الهند بالتجارب النووية ، معرباً عن رأيه بأن التقدم الاقتصادي والاستقرار بالمنطقة بأكملها يعتمد على عدم مضي الهند بهذه التجارب^(١).

أرسل مساعد الرئيس جونسون روستو في العاشر من حزيران مذكرة الى دين راسك حول برنامج الهند النووي، وأشار فيه الى اجتماع مجلس الامن القومي في التاسع من حزيران الذي تحدث فيه الرئيس قائلاً: "يجب الاستعجال في التعامل مع برنامج الهند للأسلحة النووية بعد تجربة الصين النووية" ، وأشار جونسون الى وزير خارجيته لاستعراض البرنامج النووي الهندي وأراد أن تؤخذ بالحسبان أربعة أمور رئيسة هي المدى الذي سيكون فيه من مصلحة الولايات المتحدة استخدام نفوذها الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً، لتنشيط البرنامج النووي الهندي، والأثر المترتب على اتفاقيات الحد من الأسلحة المختلفة على النوايا الهندية النووية، والثمن الذي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لدفعه للحصول على مثل هذه الاتفاقيات، والى أي مدى سيكون من مصلحة الولايات المتحدة تلبية المخاوف الأمنية الهندية، وطرح جونسون عدة أسئلة منها ماهو الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا الاجراء، وماهو الشيء الامثل الذي يمكن القيام به، وهل يوجد هناك نهج آخر لحل هذه المشكلة يمكن بحثه، علاوة على ذلك ذكر روستو أن الرئيس يريد هذه الدراسة لتقييم ثمن كل اقتراح عمل ضد الأضرار الناجمة عن اختيار الهند المسار النووي المستقل^(٢)، وقد أرسل وزير الخارجية دين راسك الى الرئيس جونسون في الخامس والعشرين من

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Summary Noted of the 558th Meeting of the National Security Council , June 9, 1966, No. 436.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, National Security Action Memorandum , June 10,

تموز ١٩٦٦ تقريراً حول الأسلحة النووية الهندية أشار فيه الى جميع الخطوات " الدراماتيكية" المتخذة لثني الهنود عن برنامج الأسلحة النووية لم تحقق المكاسب المتوقعة لذلك توصي بأجراء العديد من الدراسات التي ينبغي القيام بها، ولكن أصبح الهدف هو لكسب المزيد من الوقت حتى يمكن التحرك الى الإمام وبخطوات أوسع لمنع انتشار الأسلحة النووية^(١).

ومع ذلك واصلت إدارة جونسون جهودها لثني الهند عن تطوير أسلحة نووية وفي تموز ١٩٦٦، تم اقناع الهند لمواصلة سياستها بعدم تطوير القنبلة الذرية ونصحت سفارة الولايات المتحدة في نيودلهي بضرورة التخلي عن البرنامج النووي وذلك لتكلفته العالية والباهظة اذ يحتاج الى ملايين الدولارات^(٢).

أرسل روستو مذكرة الى الرئيس في الأول من آب ١٩٦٦ تناول فيها مشكلة الأسلحة النووية للهند، فأشار خلال المذكرة عندما أرسل دين راسك ورقته الثانية خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في التاسع من حزيران طلب ايجاد حلول لمشكلة الأسلحة النووية وذكر أن راسك كان لا يرى اي خطوات فعلية لثني الهند عن برنامجها النووي لكنه قدم خلال تلك الورقة جملة من هذه الخطوات قد تساعد في ثني الهند عن برنامجها النووي، فعلى الصعيد الاقتصادي يجب اقناع الهند بتكاليف المشروع الباهظة التي تنعكس سلباً على تنمية الهند، اضافة الى أن هذا الامر سيؤدي الى دفع باكستان الى تبني المشروع نفسه. لذلك يجب علينا تقديم مساعدات اقتصادية أكبر لتتمكن من فرض ضغوط على الهند تدفعها للتخلي عن برنامجها النووي في المستقبل، ولغرض تلبية المخاوف المشروعة للهند من القدرة النووية الصينية يجب ان نشاركها في المعلومات الاستخباراتية عن برنامج الصين النووي، مع العمل مع الاتحاد السوفيتي في اطار الأمم المتحدة لضمان توفير الحماية للبلدان غير النووية، كذلك اكدت الورقة اعطاء اولوية للاستخبارات لجمع وتحليل المعلومات لبرنامج الهند النووي، مع ضرورة إعطاء خطط لحالات الطوارئ على المدى الطويل في حال استمرت الهند ببرنامجها النووي^(٣) وقد وافق الرئيس جونسون على تلك المقترحات^(٤).

No. 347.

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968,, Memorandum From Security of state Rusk to President Johnson , July 25, 1966, No . 359.

(2) Kalyani Shanker , Op.Cit., P.215.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson , August 1, 1966, No. 363.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, National Security Action Memorandum, No . 3551. August 1, 1966 No. 364.

أرسلت انديرا غاندي مساعدتها وسكرتيرها الشخصي جاها الى واشنطن في الأسبوع الثاني من شهر نيسان ١٩٦٧ بعد أن أجرى زيارة الى موسكو لغرض الحصول على الضمانات الكافية مع الدول الكبرى ضد التهديد النووي الصيني^(١)، وفي الخامس عشر من نيسان ١٩٦٧ كتب هوارد ريغينز، الموظف في مجلس الأمن، الى روستو حول اجتماع جاها مع وزير الخارجية، أثناء زيارته الى موسكو ، وقال هوارد في رسالته: "اذ كانت تقارير جاها دقيقة فهو لديه بعض المصلحة في تضخيم الأمور والوقائع قليلاً، ولكن ليس كثيراً ، فان موسكو مستعدة لتأييد معاهدة حظر انتشار التجارب النووية اذ تم الاعلان عنها ، وهذا من شأنه ان يشمل مفهومين الاول أن على القوى النووية مسؤولية التصرف بسرعة عبر مجلس الأمن في حال تعرضت دول غير نووية موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتهديد و هجوم نووي غير مبرر ان غروميكو GroMyko أشار فيه الى كلمة "هجوم" فقط ثم أضاف "تهديد" ، والثاني إشارة الى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح باعلان العضو التصرف بدون انتظار تصرف مجلس الامن، فإنه سيكون حراً من احتمال النقص في مجلس الأمن. فالسوفيت مستعدون للقيام بذلك في وقت واحد ومتواز على الرغم من عدم تطابق إعلاننا" ثم قال هوارد ان ما يريده جاها من الولايات المتحدة قبل عودته هو تصريح يدل على أن الولايات المتحدة مهتمة من حيث المبدأ بالاتفاق مع السوفيت بشكل خاص حول بعض الضمانات المتماثلة في سياق معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) ، وأشار هوارد الى أنه في حال كان ذلك دقيقاً فان هذا سيكون تغييراً كبيراً في الموقف السوفيتي ، ويوضح أن الروس بعيدين عن الصين وأقرب للولايات المتحدة في خضم حرب فيتنام^(٢).

وقد اجتمع جاها مع وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا في الثامن عشر من نيسان ١٩٦٧ ناقشا الضمانات التي يمكن أن تقدم للهند ضد التهديدات الصينية، ومسألة عدم انتشار الأسلحة النووية مع استثناء الولايات المتحدة بيع قطع الغيار والمساعدات العسكرية للهند^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson in Texas , April 15, 1967, No , 438; A. G. Noorani, Op.Cit., P.498.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968,, Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson in Texas , April 15, 1967, No. 438.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Memorandum of conversation , April 19, 1967, No.440 ; National Security Archives (www. gwu.edu /-nsarchiv)" India and Pakistan on the Nuclear Threshold" , Document 14.

وفي التاسع عشر من نيسان أبريل ١٩٦٧ عقد اجتماع ضم كلاً من الرئيس جونسون و السفير نهر و ، والمبعوث جاها ، وكذلك مدير الطاقة النووية الهندي سابهايري، وحضر من الجانب الأميركي هوارد ريغنز ، وبعد نقاشات مطولة بمختلف القضايا ذات الصلة بين البلدين فيما يخص الضمانات أعرب الرئيس جونسون عن رغبته في الاطلاع على النص الروسي ودراسته بشكل دقيق قبل إعطاء رؤية في مسألة الضمانات^(١).

استمرت القضية النووية بالهيمنة على المناقشات بين الزعماء الهنود والأمريكيين، فعندما التقى نائب رئيس الوزراء الهندي موراجي ديساي الرئيس جونسون في واشنطن في الثاني عشر من أيلول ١٩٦٧ هيمن الموضوع على مناقشات الطرفين ، وقد أشارت إحدى هذه الاجتماعات الى ان موراجي ديساي كان يعارض شخصياً البرنامج النووي لأسباب إنسانية وأخلاقية، إلا أنه بشكل مرجح أكد من جديد سياسة حكومته بنبذ الأسلحة النووية^(٢) وقد حث روستو الرئيس جونسون على اخبار ديساي بأن الولايات المتحدة ترغب بتوقيع الهند على معاهدة حظر الانتشار النووي وطلب أيضاً ان يقوم الرئيس جونسون بإبلاغ ديساي أن الولايات المتحدة تدرس مسألة الضمان الأميركي السوفيتي المشترك للدول غير النووية^(٣).

لقد عملت الولايات المتحدة جنباً الى جنب مع الاتحاد السوفيتي بالأعداد لمعاهدة حظر الانتشار النووي ، لغرض ثني الهند عن الاستمرار ببرنامجه النووي، فقد أرسل بولز برقية مؤرخة في السابع من أيار ١٩٦٨ ابلغ فيها واشنطن ان مدير لجنة الطاقة الذرية الدكتور شينار *Shinar* رفض إيقاف البرنامج النووي ما لم يكن هناك اتفاق نووي هندي- سوفيتي ، اذ ذكر الدكتور شينار أن السوفيت لم يكونوا جادين مع الهنود فيما يتعلق بالمسائل النووية، ورأى أيضاً أن السوفيت كانوا يرغبون بالتعاون مع الهند للحصول على المزيد من المعلومات بشأن الاختبارات الصينية. وقال أيضاً ان توقيع انديرا غاندي على معاهدة حظر الانتشار النووي يعني تريد الانتحار سياسياً^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum of conversation, April 19, 1967 No. 440; National Security Archives (www. gwu.edu /-nsarchive)" India and Pakistan on the Nuclear Threshold", Document 15.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin Document), Telegram From the Department of State to the Embassy in India, September 15, 1967, No. 458.

(3) Kalyani Shanker , Op.Cit., P.219.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) , Telegram From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, May 8, 1968, No. 494 ; National Security Archives (www. gwu.edu /-nsarchiv)" India and Pakistan on the Nuclear Threshold" , Document 17.

وبعد جدل بين الحكومة الهندية والمسؤولين عن البرنامج النووي الهندي، قرر مجلس الوزراء الهندي عدم التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية ، وبذلك أصبحت الهند واحدة من البلدان القلائل التي لم توقع على المعاهدة فضلاً عن جانب إسرائيل ومصر وجنوب إفريقيا وباكستان والأرجنتين والبرازيل^(١).

لقد وجدت الهند أن الضمانات الدولية غير كافية ، وقد وضع جاها الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية ، بأن الهند وجدت سلبيات كبيرة في المعاهدة، وقد ارجعت الهند عدم توقيعها على المعاهدة الى سببين رئيسيين الأول ان الهند ترى المعاهدة " ترتيباً غير متكافئ بين الدول التي تملك السلاح النووي والتي لا يملكه ، على خلاف من معاهدة ١٩٦٣ بالحظر المحدود للتجارب النووية التي وقعت عليها الهند، التي فرضت التزامات على جميع الأطراف، لذلك وجدت نيودلهي ان معاهدة حظر الانتشار النووي كان شأن لجانب واحد، بحيث الذين لا يملكون السلاح النووي هم فقط من يقدمون التنازلات ويتخلون عن اي احتمال للقيام بتطوير التفجيرات النووية حتى وان كانت لأغراض سلمية. وكانوا مضطرين لقبول الحماية على كل المنشآت النووية . واشتكى الهنود من أن الدول المسلحة نووياً لم تتحرك في اتجاه نزع السلاح او وضع منشآتها النووية تحت الحماية الدولية، اما بالنسبة للجانب الثاني فتمثل بالتهديد النووي الصيني، اذ وجدت نيودلهي أن معاهدة حظر الانتشار النووي لم تعط الضمانات الكافية للدول غير النووية ضد أي تهديد أو هجوم نووي^(٢). وبالرغم من قرار الهند رفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، إلا أن الهند وتحديداً انديرا غاندي كررت القول أن الهند لم تكن تسعى لتطوير الاسلحة النووية، ورفضت أيضاً اعطاء الضوء الاخضر للقيام بتفجير نووي سلمي في تلك المدة^(٣).

من خلال ما تقدم يمكن القول ان الاستراتيجية الاميركية الداعية الى جعل منطقة جنوب آسيا خالية من الاسلحة النووية مع منع الانتشار النووي لم تؤت أكلها، بمعنى ان الولايات المتحدة وخلال فترة الستينيات سعت جاهدة الى ثني الهند عن برنامجها النووي وبشتى الوسائل سواء كانت اقتصادية أو سياسية إلا أنها لم تحقق شيئاً يذكر عدا تأخير البرنامج النووي الهندي، في حين كانت الهند عازمة على امتلاك برنامج نووي متقدم. وذلك لامتلاك غريمته الصين سلاحاً نووياً الامر الذي وجده الهنود يشكل تهديداً مباشراً لأمنهم القومي، وتردد الهند في تفجير القنبلة النووية

(1) Dennis Kux, Op.Cit.,P.264.

(2)S.Subtomanyam RAiu ,Op.Cit.,P.109.

(3) Kalyani Shanker. Op.Cit., P.216; Dennies Kux , Op.Cit., P.264.

في تلك المدة يعود الى جملة من الاسباب من اهمها الوضع الاقتصادي الهندي المتأزم نتيجة أزمة الغذاء، لذلك سعت الهند لمسايرة الدول الكبرى للحصول على ضمانات حقيقية تقف بوجه التهديد النووي الصيني، إلا انها فشلت بالحصول على تلك الضمانات، هذا الامر دفع المسؤولين الهنود الى عدم الاعلان صراحة عن نية الهند امتلاك البرنامج النووي، ولكن طالما انتهت أزمة الغذاء نلاحظ أن سياسية الهند النووية أصبحت أكثر وضوحاً وصلابة، من خلال عدم التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، وهذا يعني ان الهند كانت ساعية في طريقها الى امتلاك السلاح النووي وبأي وسيلة كانت.

الفصل الرابع

المواقف المتبادلة تجاه القضايا الرئيسة وأثرها في السياسة الأميركية تجاه الهند

المبحث الأول : الموقف الأميركي من قضايا التسلح الهندية ١٩٦٤-١٩٦٨

المبحث الثاني : الموقف الهندي من القضية الفيتنامية وأثره في السياسة
الأميركية تجاه الهند

المبحث الثالث: الموقف الأميركي من الحرب الهندية الباكستانية ١٩٦٥

المبحث الأول : الموقف الأمريكي من قضايا التسلح الهندية ١٩٦٤-١٩٦٨
لقد سعت الولايات المتحدة الأميركية منذ مدة طويلة الى بناء علاقات متينة مع الهند وذلك لحسابات جيوسياسية، وقد وجدت الفرصة مواتية لتحقيق تلك الغاية، وذلك من خلال الدعم الأمريكي الواضح للهند خلال الحرب الهندية- الصينية عام ١٩٦٢، إذ أقدمت واشنطن على تقديم المساعدات العسكرية اللازمة للهند، ويبدو أن الهدف الرئيس الذي دفع الولايات المتحدة لتقديم هذا الدعم هو سعيها الدؤوب لتحقيق وتطبيق إستراتيجيتها بمنطقة جنوب آسيا عامة، والهند خاصة، فقد كانت واشنطن تهدف الى تكوين جبهة موحدة تضم كلاً من الهند وباكستان للوقوف بوجه المد الشيوعي المتنامي في الصين والاتحاد السوفيتي.

حاولت الولايات المتحدة الأميركية اتخاذ نهج جديد في سياستها تجاه منطقة جنوب آسيا تمثل بمحاولتها تحقيق توازن في علاقاتها مع كل من الهند وباكستان، إلا أن تلك السياسة كانت تواجه عقبة رئيسية تقف حائلاً دون تحقيق تلك السياسة، تمثلت بالموقف الباكستاني -الحليف التقليدي للولايات المتحدة - من العلاقة مع الهند التي كانت متأزمة بشكل كبير خاصة حول ولاية كشمير، لذلك كان على الولايات المتحدة انتهاز سياسة حذرة في خلق علاقتها مع الهند لتحافظ فيها على علاقاتها مع باكستان. وقبل الخوض في تفاصيل قضايا التسلح الهندي وموقف الولايات المتحدة الأميركية منها، لابد من الإشارة إلى أن المعونة العسكرية للهند بدأت بشكل واضح خلال وبعد حرب ١٩٦٢، إذ سعت الهند للحصول على مساعدات عسكرية لغرض تعزيز دفاعاتها على طول الجبهة مع الصين، وقد لبت الولايات المتحدة تلك الطلبات، وعقد الرئيس كينيدي في التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٢ اجتماعاً مع وزير الدفاع ماكنمارا ووزير الخارجية راسك ومساعديه ايفرديل هاريمان و فليبس تالبوت^(١)، وقد تم التوصل خلال الاجتماع الى ضرورة إرسال بعثة للهند لمعرفة ماهية الوضع الحقيقي هناك، وفي الوقت نفسه قرر الرئيس كينيدي والمجتمعون معه ضرورة حصول الهند على مساعدات عسكرية من الكومنولث البريطاني، لذا تم استدعاء السفير البريطاني في الولايات المتحدة للتدارس هذا الأمر، وفي غضون أسبوع وصلت البعثة الأميركية بقيادة هاريمان للهند التي كانت مهمتها اقتراح سياسة جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب آسيا، فضلاً عن تقييم المعدات العسكرية اللازمة لمساعدة الهند ضد الصين الشيوعية، وقد ترافق مع هذه البعثة قيام البريطانيين بإرسال بعثة عسكرية -سياسية الى الهند بقيادة وزير الكومنولث دنكان ساندز Duncan Sandys^(٢).

(1) Memorandum for the Record of 19 November 1962 Meeting of President Kennedy and advisers , prepared by Robert Komer , Johnson Library ,in Dennis Kux, Op.Cit., P.209.

(2)F.R.U.S.,Vol XXV,964-1968,Telegram From the Embassy in India to the Department of State, November 30, 1962,No.214.

أشار هاريمان في تقريره بعد عودته من الهند الى أن المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة، تتمثل في كونها ومنذ مدة طويلة كانت تسعى لبناء علاقات جيدة مع الهند، وأن الأوضاع الحالية ولاسيما بعد الدعم الأميركي للهند في حربها مع الصين وفرت الفرصة لتحقيق هذا الأمر، مؤكداً حاجة الهند للمساعدات الأميركية، لكنه أشار في الوقت نفسه الى خطر "التداعيات السلبية"^(١) جراء المضي قدماً في برنامج التسليح الهندي، لان هذا الأمر قد يؤدي الى إضعاف العلاقات الأميركية الباكستانية، الأمر الذي قد يدفع باكستان لتوثيق علاقاتها مع الصين وبالتالي يشكل تهديداً لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وذكر هريمان أن العقبة الرئيسية التي تقف حائلاً بوجه تطوير العلاقات الهندية الباكستانية هي مسألة كشمير التي اقر هاريمان بصعوبتها بسبب تمسك كلا الطرفين بموقفه إزاء تلك القضية^(٢).

ولغرض إيجاد نوع من التوازن بين باكستان والهند، من أجل تطبيق سياستها في جنوب آسيا، سعت الولايات المتحدة الى معالجة المسألة الخلافية بين البلدين عن طريق إيجاد حلول لمشكلة كشمير، ودفعت الطرفين للدخول في مفاوضات حول ولاية كشمير وعلى المستوى الوزاري وبرعاية أميركية واستمرت اللقاءات الوزارية على مدى خمس جولات الى أن انتهت بالفشل في أيار ١٩٦٣ بسبب تعنت كلا الطرفين تجاه المشكلة^(٣).

على الرغم من فشل المفاوضات استمرت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية للهند، ففي السنة نفسها زار وزير الإنتاج الدفاعي الهندي أي تي كرشنا ماشاري واشنطن والتقى كبار المسؤولين في الولايات المتحدة ، كان هدف الزيارة هو سعي نيودلهي للحصول على برنامج خاص للمعونة العسكرية بقيمة (١,٣) مليار دولار، وقد حصل على رد ايجابي من مسؤولي البيت الأبيض فيما يتعلق بمساعدات الدفاع الجوي. ولكن لم يحصل على التزامات محددة حول مستويات تمويل المساعدات العسكرية ويعزى سبب ذلك الى معارضة الكونغرس لهذا التوجه^(٤).

استؤنفت المحادثات مرة أخرى حول المساعدات العسكرية عندما عاد السفير باولز وبرفقتة وزير الدفاع الهندي شافان ووزير الإنتاج الدفاعي ماشاري إلى واشنطن في تشرين الثاني ١٩٦٣ وكان هدف الزيارة مراجعة المقترحات الهندية، وتخفيض المبلغ الكبير الذي تقدم به الهنود في المرة السابقة ليصل الى (٣٧٥) مليون دولار موزعة على خمس سنوات^(٥).

(1) Report of the Harriman Mission" in Dennis Kux ,Op.Cit ., P.210.

(2)F.R.U.S.,Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Robert W. Komer of the National Security Council Staff to President Kennedy Source, December 16, 1962,No.226.

(3) John Kenneth Galbraith, **Ambassadors Journal Account of the Kennedy Years**, Second. ED, Library of Congress , U.S.A., 1969,P. 391-394.

(4) Interview with Phillips Talbot, 26 June 1990. in .Dennis Kux , Op. Cit., P.213.

(5) Memorandum For the President from Robert Komer,12 November,1963,in Kennedy Library.

ووفقاً لكلام باولز وافق الرئيس كينيدي على برنامج التسلح الهندي على أن تتم مناقشة التفاصيل في يوم السادس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣، ولكن هذا الاجتماع لم يعقد بسبب اغتيال الرئيس كينيدي في تشرين الثاني ١٩٦٣، وبقيت المسألة معلقة لحين تولي إدارة أميركية جديدة^(١). بعد يوم واحد من تولي جونسون منصبه كرئيس للولايات المتحدة حاول روبرت كומר الموظف في مجلس الأمن القومي جعل الرئيس الجديد ينظر في مقترح تقديم مساعدات عسكرية لتسليح الهند، إذ قال كומר الى رئيس مجلس الأمن القومي جورج بندي: "علينا أن نحصل على قوة الدفع لدى الرئيس لتنفيذ سياسة كينيدي، وإلا فأننا سوف نخسر الفرصة الحقيقية" ومع ذلك اختار رئيس مجلس الأمن القومي عدم طرح قضية الهند على الرئيس في ذلك الوقت^(٢). لقد حظيت مسألة تقديم تسليح ومعونات عسكرية الى الهند وباكستان باهتمام الإدارة الأميركية، فأقدم الرئيس جونسون على إرسال الجنرال ماكسويل تايلور *Maxwell Taylor*^(٣) رئيس هيئة الأركان المشتركة لزيارة الهند وباكستان لدراسة الوضع العسكري ، ومن ثم تقديم مقترحات بشأن المعونة العسكرية لكلا البلدين، وقد جاءت هذه الفكرة بناءً على مشورة وزير الخارجية الأميركي دين راسك التي ذكر فيها : " إذا كانا نستطيع المضي قدماً في سياستنا تجاه كل من البلدين... فإن تلك المقترحات المتمثلة بتقديم المساعدات للهند وباكستان ستحقق هدفنا الاستراتيجي المتمثل بمقاومة الضغط الشيوعي، بدون أن تكون هناك ضغوط لا تطاق على علاقتنا مع أي من البلدين"^(٤).

وبعد عودة رئيس هيئة الأركان تايلور من جنوب آسيا في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٤، أوصى ببرنامج مساعدات الى الهند تبلغ قيمتها (٥٠٠) مليون دولار على مدى خمس سنوات تقسم على شكل معونات وقروض منخفضة الفائدة، وأشار الى أن الهنود قد وضعوا خطتهم

(1)Dennis Kus ,Op.Cit., P.214

(2)Memorandum From Komar to Bundy, 23 November ,1963.in Dennis Kux , P.229.

(٣) **ماكسويل تايلور**: عسكري أميركي ولد في مدينة ميسوري ولد في ٢٦ آب ١٩٠١، تخرج من الأكاديمية العسكرية الأميركية عام ١٩٢٢، برز نجم تايلور في الحرب العالمية الثانية ، وقد شارك في إنزال النورمدي ١٩٤٤، في العام ١٩٥٥-١٩٥٩ عين رئيس أركان الجيش الأميركي وقد انتقد سياسة الرئيس آيزنهاور في المجال العسكري من خلال الإفراط على الترسانة النووية وإهمال القوات القوات التقليدية ،في عام ١٩٦١ عين كمستشار عسكري للرئيس كينيدي ،١٩٦٢ عين رئيس هيئة الأركان المشتركة وكان من المستشارين المقربين للرئيس كينيدي وجونسون بخصوص فيتنام، الى أن شغل ١٩٦٤-١٩٦٥ عين سفير لفييتام الجنوبية ، توفي في ١٩ نيسان ١٩٨٧. ينظر:

Abin Krebs, *Maxwell D. Taylor, Soldier and Envoy, Dies, The New York Time*, April 21, 1987 ,in, <http://www.nytimes.com/>.

(4)Memorandum to the President from Secretary Rusk, 11 December, 1963,LBJ ,in Dennis Kux, P.235.

الدفاعية، وحددوا أولوياتهم بدلاً من قيام الولايات المتحدة بذلك^(١)، وقد ذكر تايلور أن هذه المساعدات للهند ستؤدي الى أضعاف فرص شراء الهندود من السوفيت، ومؤكداً في الوقت نفسه الى أن هذه الخطة يمكن أن تشمل عدداً محدداً من الطائرات عالية الأداء يتم استيرادها من الدول الحليفة، ولتحقيق ذلك وجد تايلور ضرورة إبلاغ الجهات المانحة للمعونة (الكومنولث البريطاني) وغيرها بوضع خطط للمساعدة بتقديم تلك المعونة الى الهند وباكستان^(٢).

أرسل الرئيس جونسون في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٤ رسالة الى السفير باولز أعرب فيها عن شكره للجهود التي بذلها في تحسين علاقات الهند بالولايات المتحدة، مؤكداً على ضرورة التأكيد على المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة في علاقاتها المباشرة مع الهند وضرورة الحفاظ على تلك الروابط، ولكن دون الإخلال بالعلاقات مع باكستان، ثم تطرق الى أن الهند سوف تسعى للحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية، ولا يمكن أن تكون سهلة الحصول إلا بعد موافقة الكونغرس، وطلب الرئيس من السفير باولز إيضاح هذا الأمر للجانب الهندي^(٣).

في ضوء ذلك دار نقاش داخل الإدارة الأميركية حول المساعدات العسكرية للهند وباكستان، فقد وجد وزير الخارجية دين راسك أن توصيات تايلور هي الحل الأمثل الذي يمكن من خلاله معرفة كيفية التعامل مع الهند وباكستان، لذلك رأى ضرورة الاعتماد على الهند من اجل التوصل الى "برنامج مكافحة الصين" ولمدة خمس سنوات، ثم ذكر أن على الهند تكييف نفسها من خلال وضع خطط مناسبة بالاعتماد على المساعدات البالغ قيمتها (٥٠) مليون دولار سنوياً، إلا أن السفير باولز وجد أن المبلغ قليل بالمقارنة مع التحديات التي تواجهها المنطقة، في حين ذكر رئيس مجلس الأمن القومي جورج بندي انه يمكن تخصيص مبلغ إضافي الى المساعدات العسكرية للهند من خلال استقطاعه من المساعدات التي تقدم الى بلدان أخرى اقل أهمية للإستراتيجية الأميركية، إلا أن وزارة الدفاع أصرت على ٥٠ مليون دولار، ثم ذكر روبرت كומר في البرقية التي أرسلها للرئيس جونسون في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٤ ما دار من نقاشات حول المساعدات العسكرية للهند وباكستان، وأشار الى أنه لا رجعة في الخطة التي تقدم بها تايلور، واقترح على الرئيس خيارات أهمها أن تخضع توصيات تايلور الى المزيد من النقاشات إذ كانت لدى الرئيس تحفظات، أو الموافقة والسير قدماً في تقديم المساعدات، أو يمكن ببساطة تأخير اتخاذ مزيد من الإجراءات على أساس أن الوقت غير مناسب، ورأى كומר أن استمرار الدعم للهند

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Secretary of state Rusk to President Johnson , January 16, 1964, No. 3.

(2) Memorandum From the Chairman of the Joint Chiefs of Staff(Taylor) to Secretary of Defense McNamara Source, December 23, 1963, No. 348.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From President Johnson to Ambassador to India(Bowles) , January 21, 1964. No.7.

ضرورياً كون رئيس الوزراء نهرو يعاني من المرض، ويمكن أن تكون القيادة الجديدة أكثر ميولاً الى الولايات المتحدة، وأكداً أن دعم الهند ضرورياً للوقوف بوجه الصين^(١).

ومن خلال مذكرة من مجلس الأمن القومي الى وزيرى الدفاع والخارجية أنه لا مانع من المضي قدماً في برنامج المساعدات العسكرية للسنوات الخمس للهند وباكستان، ولكن وفق توصيات تايلور، وأكدت المذكرة على عدم مناقشة مستويات المساعدة مع أي من البلدين آنذاك، حتى تكون فكرة واضحة عن برنامج المساعدات العسكرية للسنة المالية لعام ١٩٦٥ ثم تطرقت المذكرة الى أنه على البلدين إعداد برنامج خلال هذه السنوات الخمس، ويجب أن تكون تلك الخطط في الحد الأدنى للمساعدات العسكرية، ويجب على البلدين مراعاة انه مقابل الحصول على مساعدات مستقبلية طويلة الأجل، لا بد وان يسعيا إلى تخصيص جزء معقول من أموال المساعدات لأغراض الدفاع، مع تجنب الإفراط بالنفقات الدفاعية، كذلك على الحكومتين الهندية والباكستانية أن تفهما أن التزام الولايات المتحدة خلال خطة السنوات الخمس تخضع سنوياً لاطلاع الكونغرس وتعتمد بشكل رئيس على أداء البلدين خلال تلك المدة، بمعنى يمكن للولايات المتحدة التوصل عن الاتفاق في حال عدم التزام البلدين بشروط الولايات المتحدة^(٢).

أرسلت وزارة الخارجية الأميركية برقية الى سفارتها في نيودلهي في الحادي والعشرين من شباط ١٩٦٤ أخبرت فيها بموافقة الرئيس جونسون على برنامج المساعدات العسكرية الى الهند وباكستان مع إرسال تقارير مفصلة حول الموضوع، وقد طلبت وزارة الخارجية من السفير باولز الاستعداد للمضي قدماً ببدء المفاوضات مع الجانب الهندي حول خطة تايلور مشيرة في الوقت نفسه الى أن هذه المساعدات تمثل خطوة كبيرة الى الإمام في تطوير العلاقة مع الهند التي ينبغي على الهنود استغلالها بالشكل الصحيح، وقد ذكرت البرقية أن الإدارة الأميركية وضعت الأسس الصحيحة لاكتساب المفاهيم بين الطرفين، طُلب من السفير باولز الشروع بالحديث مع القادة الهنود وبشكل موسع حول المساعدات العسكرية التي تستند على مقترحات خطة تايلور مع الإشارة الى أنه لا مانع من إضافة بعض المواد التي يمكن أن تجعل الهنود أكثر تقبلاً للسياسة الأميركية بالمنطقة ثم ذكرت البرقية الاستعداد لوضع كل المساعدات على أساس المنح، وربما بعض المبيعات العسكرية سوف يتم بيعها بالدولار بشروط ميسرة وفائدة منخفضة في إطار برنامج تشجيع الصادرات، ثم بينت البرقية جملة من الشروط التي يجب على الهند إتباعها، أهمها أن الولايات المتحدة مدركة بشكل كبير حاجة الهند للمساعدات العسكرية ولا سيما بعد حرب ١٩٦٢، وحاجاتها لتلك المساعدات للوقوف بوجه التهديد الصيني، لذا فان واشنطن ومن خلال دراسة متأنية للموضوع

(1)F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff to President Johnson , January 21, 1964 , No.8.

(2)F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, National Security Action Memorandum , February 8, 1964, No.13.

سوف تلبي متطلبات الهند الدفاعية، وعلى الهند أن تقوم بوضع خطة على مدى خمس سنوات بحسب من خلالها تحقق التوازن بين الحاجة الى الدفاع وبين التنمية الاقتصادية^(١).

أرسل روبرت كומר في السادس والعشرين من شباط مذكرة الى الرئيس جونسون ذكر فيها أنه على الرغم من تعثر الاتحاد السوفيتي في تقديم الدعم الاقتصادي للهند خلال حرب ١٩٦٢ إلا أن السوفيت، وبسبب الخلاف مع الصين بدأوا بالتقرب من الهند مستخدمين وسيلة المساعدات العسكرية السوفيتية لتحقيق التقارب^(٢)، لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تشعر بالقلق من سياسة الاتحاد السوفيتي بخصوص المساعدات العسكرية للهند، إذ ناقش السفير باولز موضوع المبيعات العسكرية السوفيتية مع وزير الدفاع الهندي شافان وخلال اللقاء طلب باولز من الوزير ضرورة التخلي عن صفقات المبيعات السوفيتية والاعتماد على خطة الولايات المتحدة للسنوات الخمس، وقد رد وزير الدفاع الهندي بأن الانسحاب من صفقة شراء طائرات (الميج MIG) سيكون صعباً، وسأل شافان في اللقاء نفسه عن إمكانية قيام الولايات المتحدة بتزويد الهند بطائرات متطورة لسد الفراغ الذي قد يحصل جراء إلغاء صفقة طائرات الميج السوفيتية^(٣).

في غضون ذلك زار تالبوت الهند للمدة من السادس الى العاشر من آذار، والتقى خلالها بالمسؤولين الهنود وخلال لقائه وزير الدفاع شافان ناقش معه موضوع المساعدات العسكرية للهند وقد شدد تالبوت على ضرورة أن تكون خطة الهند الدفاعية متوازنة مع الحاجات الاقتصادية والتنمية بمعنى إعطاء أهمية للتنمية الاقتصادية بصورة أكبر^(٤).

ويبدو أن الاهتمام الأميركي بالتنمية الاقتصادية للهند متأث من حرصها على عدم الفشل الاقتصادي للهند حتى لا تصبح الشيوعية الصينية أو السوفيتية أنموذجاً جديداً مطلوباً للهند، الأمر الذي قد يعرض السياسة الأميركية في جنوب آسيا الى مخاطر .

قام السفير باولز في الحادي والثلاثين من آذار بمناقشة قضية المساعدات العسكرية للهند للسنوات الخمس مع وزير الدفاع الأميركي ماكانمارا، وقد كان هناك اتفاق على أن الخطة التي وضعها الهنود في وقت سابق كبيرة جداً من حيث الموازنة ومستويات الدفاع، ومن حيث عدد العاملين في القوات المسلحة إذ قدر السفير باولز أن الموازنة المقترحة من شأنها أن تعمل على نحو ٥,٩% من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة الى موضوع الطلب الهندي بالحصول على

(1) F.R.U.S. Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Department of State to the Embassy in India, February, 1964, No.18.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff of President Johnson, February 26, 1964, No, 20.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Message From Robert Komer of the National Security Council Staff to the Ambassador to India (Bowles), February 27, 1964, No.21.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) Telegram From the Embassy in India to the Department of State, March 10, 1964, No.26.

الطائرات، وأوصى السفير باولز بتقديم الولايات المتحدة (٧٠) طائرة من نوع F-6A في إطار المساعدات العسكرية على أن تسلم بسرعة مع إمكانية تطوير طائرات HF-24، وأشار باولز الى أن الهنود لديهم رغبة في تطوير طائرة HF-24، وإذا تم هذا الأمر سوف يؤدي بطبيعة الحال الى قيام الهند بتخفيض اعتمادها على حزمة طائرات F6A في برنامج المساعدات العسكرية للهند، من جانبه وافق وزير الدفاع الأميركي على حزمة طائرات F-6A، وكذلك وافق على إمكانية تطوير طائرات HF-24 مع الهنود، وفي اللقاء نفسه وافق وزير الدفاع ماكنمار على زيارة وزير الدفاع الهندي الى واشنطن لغرض التداول بمسألة المعونات العسكرية للهند، على أن تتم الزيارة خلال شهر أيار^(١).

وخلال مناقشات وزارة الدفاع الأميركية حول تطوير طائرة HF-24 تم التوصل الى إمكانية تطوير تلك الطائرات من خلال استبدال المحرك من نوع رولز رويس *Rolls Royce* مع تغيير في هيكل الطائرة على أن يتم ذلك في غضون خمس سنوات^(٢).

وبعد مناقشة البنتاغون حاجات الهند من الطائرات المقاتلة توصلت الوزارة في الثاني من نيسان ١٩٦٤ الى أنه بالإمكان تزويد الهند بطائرات F-6A التي هي جيدة في مواجهة الطائرات الصينية وأقل جودة من طائرات F-104S المزودة لباكستان . في حين يمكن للولايات المتحدة تزويد الهند بسربين من طائرات F-5A ولكن خلال المدة ١٩٦٥-١٩٦٧، مع إمكانية تطوير طائرات HF-24 وذلك بالتعاون مع البريطانيين كبديل لطائرات الميغ السوفيتية ،السفير باولز من جانبه شعر بالارتياح جراء اتخاذ البنتاغون قرار تزويد الهند بالطائرات إذ وجد أن تقديم المساعدات الأميركية العسكرية للهند سيعمل على تعزيز روابط العلاقات بين البلدين وتدفع الهند الى الابتعاد عن الدعم السوفيتي العسكري^(٣).

حرصت الولايات المتحدة - بالتزامن مع مناقشاتها لبرنامج المساعدات العسكرية للهند - على عدم إهمال دعمها لباكستان الحليف المركزي معاً، لذلك شهدت هذه المدة لقاءات على المستوى العسكري بين الجانبين ، ويبدو أن الغرض من تلك اللقاءات هو طمأنة الجانب الباكستاني من أن المساعدات العسكرية للهند لا تضر بالعلاقات مع باكستان ولن تؤدي الى اختلال في موازين القوى مع الهند^(٤).

وقبل زيارة الوفد الهندي برئاسة وزير الدفاع شافان وصلت برقية من مساعد وزير الدفاع سولبرت *Solbert* الى وزير الدفاع ماكنمارا في السادس من أيار، ذكر فيها أنه يجب عرض خطة الدفاع

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum for the Record, March 31, 1964, No 32.

(2) Ibid

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff of President Johnson, April 2, 1964, No.33.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum for the Record, April 9, 1964, No.34.

على الخبراء العسكريين الهنود، ومن ثم يتم مناقشتها مع وزير الدفاع الهندي، في حين خططت الإدارة الأميركية على أن تكون المبيعات العسكرية على شكل قروض ومنح وبالنسبة للمبيعات العسكرية يجب أن تتركز على الأمور الدفاعية، أما طائرات النقل C-130S أو الطائرات الأسرع من الصوت F-104S وصواريخ هوك، فإن إقدام الهند على شراء هذه الأسلحة غير مبرر في الوقت الحاضر، زيادة على أنه سيستنزف أموال المساعدات المخصصة للجانب الاقتصادي والتنمية^(١)، وفي الثامن من أيار وافق وزير الدفاع على المقترحات^(٢).

وصل وزير الدفاع الهندي شافان العاصمة واشنطن في الثاني والعشرين من أيار ، والتقى وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا ، وخلال الاجتماع الذي حضره السفير نهره تم التطرق الى مسألة المبيعات العسكرية سواء كانت على شكل قروض أو منح ، وقد طلب الجانب الهندي زيادة المبيعات لتصل من ٥٠ مليون دولار الى ٦٠ مليون دولار ، وهنا ذكر وزير الدفاع ماكنمارا أنه يمكن الاتفاق على هذه الأمور مع الرئيس جونسون في زيارة الوزير شافان المقبلة، إلا أن ما يجب ذكره في هذا اللقاء هو أن الهنود كانت لديهم رغبة قوية للحصول على مقاتلات عالية الأداء الأمر الذي عارضه وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا، إذ ذكر لهم أن التقارير الواردة إليه تشير الى أن الصينيين يملكون طائرات قديمة وهي بالأصل طائرات تدريب وتحتاج الصين ٣-٥ سنوات لغرض تطويرها، لذلك ذكر ماكنمارا أنه ليس من الحكمة أن ينفق الهنود مبالغ طائلة لإغراض الدفاع الجوي، وأنه بالإمكان تطوير الطائرات الموجودة في الهند من نوع HF-24 ، وقد يستغرق هذا الأمر أسابيع او أشهر. وقد رفض الجانب الأميركي تزويد الهند بالطائرات الأسرع من الصوت F-104S^(٣).

توقفت المفاوضات بين الجانبين الأميركي والهندي بشأن المعونة العسكرية على اثر وفاة رئيس الوزراء نهره في السابع والعشرين من أيار ١٩٦٤ الأمر الذي اضطر وزير الدفاع الهندي لمغادرة واشنطن لحضور جنازة نهره، لقد كان من المفترض أن يلتقي الوزير الهندي الرئيس جونسون في اليوم التالي، أي الثامن والعشرين من أيار، وقد أرسل الوزير شافان رسالة -وهو على متن الطائرة - الى الرئيس جونسون أعرب فيها عن أسفه لعدم حصول اللقاء^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (Solbert) to Secretary of Defense McNamara , May 6, 1964, No.42.

(2) F.R.U.S., Vol XXV, 1964-1968, (Margin document) Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs (solbert) to Secretary of Defense McNamara , May 6, 1964, No.42.

(3) Dennis Kux, Op.Cit., P.265

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (margin document), Telegram From the Embassy in India to the Department, May 29, 1964, No.49.

أرسل السفير باولز في الثلاثين من أيار برقية الى وزارة الخارجية الأميركية أوضح خلالها ضرورة الاستمرار بمسألة تقديم المساعدات العسكرية للحكومة الهندية الجديدة، معرباً في الوقت نفسه عن قلقه من أن تتغلغل العناصر الشيوعية في الحكومة الجديدة، الأمر الذي سيقوض سياسة الولايات المتحدة تجاه الهند، لذلك أشار الى ضرورة إقناع الرئيس باتخاذ إجراءات سريعة لترتيب مسألة المعونات العسكرية للحكومة الجديدة مع الإشارة الى إمكانية إجراء بعض الترتيبات والتعديلات البسيطة على الاتفاق بين وزارة الدفاع ووزير الدفاع الهندي شافان ، مع ضرورة السماح بالحصول على موافقة الحكومة الجديدة، لغرض الإدلاء ببيان صحفي لكي يعلن فيه أن الولايات المتحدة مستمرة بإقراض الجانب الهندي بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار مخصصة للمساعدات العسكرية، وطلب باولز أيضاً السماح له بالتفاوض مع الجانب الهندي على مسألة حزمة الطائرات، واعتقد أنه من الضروري في هذا الوقت إعطاء إشارة الى الهند بإمكانية النظر مرة أخرى بطلبات الطائرات الأسرع من الصوت من الولايات المتحدة، وهذا يعطي إشارة الى إمكانية إقناع الحكومة الهندية من تقليل اعتمادها على طائرات الميغ السوفيتية^(١).

وفي الثلاثين من أيار أرسل وزير الدفاع مذكرة الى البيت الأبيض أيد فيها بقوة وجهة نظر باولز وأكد رغبته بتسريع اتفاق المساعدات العسكرية مع الجانب الهندي، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي متابعة المناقشات التي أجريت مع وزير الدفاع الهندي شافان، وفي الوقت نفسه صرح السفير باولز في نيودلهي بأن نتائج المباحثات التي أجريت بين وزيري الدفاع الهندي والأميركي سابقاً انتهت بموافقة الولايات المتحدة على خطة الهند المحددة للسنوات الخمس المقبلة لإغراض الدفاع مشيراً بان المناقشات مازالت مستمرة حول تزويد الهند بطائرات عالية الأداء^(٢).

أرسل وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا رسالة في الثالث من حزيران الى نظيره الهندي شافان الذي احتفظ بمنصبه وزيراً للدفاع في الحكومة الهندية الجديدة التي ترأسها شاستري، أعرب فيها عن سروره للمفاوضات الأخيرة التي أجريت بين الطرفين بشأن خطة الدفاع الخمسية للهند التي أسفرت عن اتفاق عام حول مسألة المعونة العسكرية، وأبدى رغبته باستكمال المفاوضات للوصول إلى اتفاقات نهائية على المدى الطويل^(٣).

وخلال لقاء السفير باولز رئيس الوزراء شاستري في السادس من حزيران تحدث الطرفان عن مسألة المساعدات العسكرية ، وثنى شاستري أهمية لقاء وزير الدفاع شافان مع وزير الدفاع الأميركي وما تمخض عن تلك الزيارة، إلا أنه في الوقت نفسه تساءل عن موضوع الدفاع الجوي

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to the Department of State, May 30, 1964, No.50.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (margin Document) Telegram From the Embassy in India to the Department of state, May 30, 1964, No.50.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From Secretary of Defense McMamara to Minister of Defense Chavan, June 3, 1965, No.52.

وتزويد الهند بطائرات عالية الأداء. وقد أجاب السفير باولز بأن الولايات المتحدة تدرك بشكل كبير خطورة الصين الشيوعية على أمن واستقرار الهند، ودأبت على تعزيز قدرات الدفاع الجوي للهند، مع تزويد الهند بطائرات متطورة، ولكن الصعوبات التي تواجهها تكمن في أن الهند سوف تواجه صعوبة كبيرة في تحقيق التوازن بين القدرات الدفاعية والتنمية الاقتصادية، وكذلك القلق المتزايد من اعتماد الهند على الاتحاد السوفيتي للحصول على طائرات (ميغ ٢١) وصواريخ (سام). وذكر باولز في معرض إجابته أن الولايات المتحدة ترغب بتقليل اعتماد الهند على الأسلحة السوفيتية. وأضاف باولز في مذكرته أن الجانب الهندي يفهم وجهة النظر الأميركية، وتطرق باولز الى حديثه مع وزير الدفاع شافان الذي تم فيه الاتفاق على تزويد الهند بطائرات F6A، التي تفوق سلاح الجو الصيني من حيث الكفاءة القتالية، وكذلك طائرات HF-24، إلا أن وزارة الدفاع الهندية فضلت طائرات F-104S الأسرع من الصوت، وختم باولز حديثه بأن شاستري كان متفائلاً بالتوصل الى اتفاق بشأن المعونة العسكرية في الوقت القريب^(١).

ومن جانبها أرسلت وزارة الخارجية برقية إلى السفير باولز، طلبت فيه تأجيل المحادثات مع الجانب الهندي حول الطائرات المتطورة في الوقت الحاضر، وقد عبرت عن رغبة واشنطن في تطوير طائرات من نوع HF-24 إلى الهند بعد دراسة وافية لهذا الأمر، ورأت أن المحادثات مع شافان لاقت ترحيباً من قبل حكومة شاستري، وهنا يجب التركيز على تشجيع الهنود على تخفيض الاعتماد على طائرات الميغ السوفيتية^(٢).

لقد ركزت الولايات المتحدة في تلك المدة على سياسة عسكرية تجاه الهند تقوم على الاعتماد على الطائرات الأميركية مقابل تخلي الهند من طائرات الميغ السوفيتية، فقد رأت واشنطن أن تقدم طائرات من نوع HF-24، وطائرات F6A، أو تزويد الهند بطائرات F-104S خلال السنوات القادمة مقابل تخلي الهند عن طائرات الميغ الروسية، إلا أن هذا الموقف لاقى معارضة من البنيتاغون الذي وجد أن تزويد الهند بطائرات F-104S سيؤدي إلى الإضرار بعلاقات الولايات المتحدة مع الحليف الباكستاني لذلك طلبت وزارة الدفاع عدم اتخاذ أي قرار بهذا الصدد في هذا الوقت^(٣).

ومن خلال رسالة من وزير الخارجية دين راسك الى وزير الدفاع ماكنمارا في السابع عشر من حزيران ١٩٦٤ أشار فيها إلى ضرورة تأجيل حزمة الطائرات إلى الهند في الوقت الحاضر، ولا سيما أن العلاقات الهندية- الباكستانية تمر بمرحلة مهمة قد تؤدي إلى تحقق الانفراج بالعلاقات

(1)F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India the Department of the state, June 6, 1964, No.54.

(2) F.R.U.S., Vo.I XXV, 1964-1968,Telegram From Department of state to the Embassy in India June10, 1964, No. 56.

(3)F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Robert Komer of National Security Council Staff to President Johnson, June 16, 1964, No.57.

المتأزمة بين الطرفين بعد وصول شاستري الى الحكم، وأشار إلى ردة فعل وزير الخارجية الباكستاني بوتو إثر إعلان الصحافة عن قضية تقديم المساعدات العسكرية الى الهند، وفي ختام الرسالة ذكر راسك أنه في حال تزويد الهند بالطائرات الأميركية F-104S فإنه يجب على الهند إلغاء صفقة الطائرات السوفيتية^(١).

لقد أثار سعي واشنطن إلى تزويد الهند بمساعدات عسكرية باكستان التي طالبت بضرورة تقديم مساعدات عسكرية طويلة الأمد ، ثم بينت باكستان أن تقديم الدعم العسكري للهند يعني توتر العلاقة بين كراتشي وواشنطن، وقد وصف الرئيس الباكستاني أيوب خان في تصريح صحفي سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب آسيا بالسياسة المترددة والانتهازية ، وأنها تخذل الأصدقاء، في حين أشار وزير الخارجية الباكستاني إلى انه في حال تزويد الهند بمساعدات عسكرية أميركية فعلى باكستان إعادة تقييم سياستها الخارجية مع واشنطن^(٢)، وفي هذا الصدد أرسل الرئيس الباكستاني أيوب خان رسالة الى الرئيس جونسون في الأول من تموز ١٩٦٤ تضمنت ردة فعل باكستان تجاه مسألة المساعدات العسكرية الأميركية للهند^(٣).

بعد أن قامت وزارة الدفاع بدراسة مستفيضة لحزمة الطائرات التي من المرجح أن تقدمها الى الهند، رجحت أن تزويد الهند بطائرات F-104S لا يمكن أن يتم، وقد بين وزير الدفاع الأميركي هذا الأمر بوضوح الى وزير الخارجية دين راسك من خلال الرسالة المرسلة للأخير في الثاني من تموز ١٩٦٤^(٤).

أرسل السفير باولز مذكرة الى المساعد الخاص لشؤون الأمن القومي بيندي في الثامن عشر من تموز ذكر فيها مسألة المساعدات العسكرية بصورة عامة ، وحزمة الطائرات بصورة خاصة، معرباً عن استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدة لسلح الجو الهندي في نهاية حزيران من العام القادم، بناءً على المناقشات التي أجريت مع شافان في وقت سابق، إلا أن وزارة الدفاع قررت عدم تزويد الهند بطائرات F-104S لأسباب مالية، وأخرى تتعلق بالتوازن مع باكستان، هذا الأمر سوف يعطي الفرصة للاتحاد السوفيتي للدخول بقوة في مجال تسليح الهند على صعيد الطائرات، ولاسيما طائرات الميغ ٢١، خاصة بعد إعلان وزير الدفاع الهندي عن نيته زيارة الاتحاد السوفيتي في الثامن والعشرين من أيلول ، ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي وافق على

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From Secretary of state Rusk to Secretary of Defense McNamara, June 17, 1964, No.58.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (Margin document) Letter From secretary of state Rusk Secretary of Defense Mcnamaram June 17, 1964, No.58.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From President Ayub to President Johnson, July1, 1964, No.60.

(4) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Letter From Secretary of Defense McNamara of State Rusk , July 2 , 1964, No.61.

تزويد الهند بصواريخ أرض- جو مع تزويد سلاح الطيران الهند بـ (١٢) طائرة من نوع ميغ (٢١)، وكان لهذا الأمر تأثير على إستراتيجية الولايات المتحدة في جنوب آسيا. وبين أن إعلان هذا الاتفاق سوف يؤثر على سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، لذلك ينبغي على واشنطن الاستمرار بتقديم الدعم العسكري للهند قبل ذهاب شافان للاتحاد السوفيتي، وتزويد الهند بالطائرات الأسرع من الصوت مع الأخذ بالحسبان مسألة التوازن الأمثل بين باكستان والهند، من خلال تلبية الحاجات الأمنية لكل من البلدين، وتطرق باولز إلى أن المشتريات الهندية من الاتحاد السوفيتي لا تؤدي الى تجاوز الهند السقف المتفق عليه ضمن نفقات الصرف الأجنبي، وختم باولز برقيته بضرورة تكثيف الولايات المتحدة جهودها لمنع تغلغل النفوذ السوفيتي في جنوب آسيا^(١).

إن إصرار وزارة الدفاع الأميركية على عدم تزويد الهند بالطائرات الأسرع من الصوت كونها تحتاج تكلفة مالية ، وبالتالي فإن أغلب أموال المساعدات سوف تذهب للجانب الدفاعي والعسكري الأمر الذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية، مع أنهم قاموا بتزويد باكستان بالطائرات الأسرع من الصوت، هذا الأمر دفع الجانب الهندي الى اللجوء الى الاتحاد السوفيتي لغرض الحصول على طائرات الميغ(٢١)، وفي أيلول ١٩٦٤ زار شافان الاتحاد السوفيتي وتم التوقيع على معاهدة تنص على تزويد الهند بـ(٤٥) طائرة من طراز ميغ ٢١ ، مع إنشاء مصانع في الهند لتجميع (٤٠) طائرة أخرى، إن هذا الاتفاق جعل من الطائرات السوفيتية الأساس للطائرات الاعتراضية الهندية^(٢)، ومثلما حذر باولز في وقت سابق فقد منح هذا الاتفاق الاتحاد السوفيتي علاقة أوثق مع الجيش الهندي أكثر مما كانت عليه في السابق، وخاصة مع القوات الجوية الهندية، وقد كان لهذا الأمر تأثير كبير على الرأي العام الهندي^(٣).

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الرفض الاميركي لتزويد الهند بالطائرات الأسرع من الصوت قد جاء حرصاً من واشنطن على عدم تعزيز صفو علاقتها مع باكستان الحليف الاستراتيجي في تلك المرحلة، بمعنى أن إدارة جونسون كانت بين خيارين إما أن تضحي بعلاقتها مع حليفها الباكستاني الموثوق من جانبه ، أو الاعتماد على الصديق الهندي الذي كانت توجهاته غير واضحة المعالم، ومرة أخرى حددت علاقة الولايات المتحدة مع باكستان المدى الذي من الممكن أن تكون واشنطن مستعدة للذهاب إليه في سياستها تجاه الهند في المجال العسكري على وجه

(1) F.R.U.S., Vol XXV, 1964-1968, Letter From the Ambassador to India (Bowles) to the Presidents Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), July 18, 1964, No. 66.

(2) Arund Hati roy, the working of the Indo-Soviet treaty (1971-1986)., Thesis Submitted to the Jawaharlal Nehru University in fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, New Delhi, 1995, P.24.

(3) Arund Hati roy, **The working of the Indo-Soviet treaty (1971-1986)**, Thesis Submitted to the Jawaharlal Nehru University in fulfillment of the requirement for the degree of doctor of philosophy, New Delhi, 1995, P.24.

الخصوص، وبالرغم من الرفض الأميركي للطلب الهندي الخاص بتزويد الطائرات الأسرع من الصوت، إلا أن الاتفاقية العسكرية بين الطرفين كانت سارية المفعول وقد مثلت هذه الاتفاقية تطوراً كبيراً في السياسة الأميركية تجاه الهند في تلك المرحلة.

أرسل السفير باولز في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٥ برقية إلى وزارة الخارجية أشار فيها إلى حدوث تغيير في التخطيط العسكري الهندي، واعتقد أنه تغيير ذو أهمية كبيرة، فقد أبدى وزير الدفاع الهندي رغبة الحكومة الهندية في المساعدات العسكرية المتعلقة بسلاح الجو، وذكر باولز أن وزير الدفاع الهندي شافان أعرب عن أمله بتلبية الطلب الهندي بالحصول على الطائرات الأميركية، خلال اجتماعه بعدد من العسكريين الأميركيين، ولاسيما بعد الاقتناع بوجهة نظر وزارة الدفاع الأميركية التي عللت فيها عدم تزويد الهند بطائرات F-104S كونها عالية الكلفة، لذلك ترغب الهند بتزويدها بالطائرات الاعتراضية F5A وبمعدل ثلاثة أسراب كحد أدنى وخمسة أسراب كحد أعلى، وفي رد شافان على تزويد الهند بطائرات (ميغ ٢١) السوفيتية أشار إلى أنه كان من المتوقع أن تتسلم الهند ٢٤-٣٦ طائرة ميغ من الاتحاد السوفيتي، وذكر أنه في حال سير الصفقة بصورة طبيعية فإنها سوف تكتمل خلال مدة عشر سنوات وقد حدد موقعين لهذه الطائرات. وقد أشار شافان إلى أن هناك رغبة لتعزيز دفاعات الهند ضد التهديدات الصينية^(١).

وقد ذكر باولز أن هذا التوجه لدى الهند سوف يعزز اعتماد الهند في المستقبل القريب على سلاح الجو الأميركي ورأى الاستمرار بمساعدة الهند للحصول على الطائرات الاعتراضية من نوع F5A^(٢) وبالفعل في الثاني من شباط ١٩٦٥ أرسل نائب وزير الدفاع مذكرة إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة أكد فيها عن موافقة البنتاغون على تزويد الهند بطائرات F5A والتي قد تؤدي إلى إحداث إعادة هيكلة كبيرة في سلاح الجو الهندي^(٣).

خلال ذلك وفي نيسان ١٩٦٥ شهدت العلاقات الهندية- الباكستانية توتراً متصاعداً، وقد زاد التوتر إلى أن وصل إلى حرب شاملة بين الطرفين، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى فشل السياسة الأميركية في منطقة جنوب آسيا التي حاولت كسب كل من الهند وباكستان إلى صفها ضد المعسكر الشيوعي، فقد شهدت العلاقة الأميركية- الهندية نوعاً من التوتر في أعقاب استخدام القوات الباكستانية المعدات العسكرية الأميركية، وكانت واشنطن قد وتعدت الجانب الهندي بعد استخدام باكستان لها في صراعهم مع الهند، لذلك اتجهت السياسة الأميركية إلى تبني موقفاً حازماً

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to Department of State , January 29, 1965, No.86.

(2) Ibid,

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, (margin document) Telegram From the Embassy in India to Department of State , January 29, 1965, No.86.

تجاه الحرب بين الهند وباكستان، وأعلنت إيقافها جميع المساعدات العسكرية الى طرفي الصراع حتى أشعار آخر^(١).

وبعد نهاية الحرب تعرضت الهند الى أزمة غذائية حادة الأمر الذي دفعها الى اللجوء الى الولايات المتحدة لتعويض النقص الحاصل في المواد الغذائية، بدورها اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لمعالجة تلك الأزمة، فوجدت أنه من الضروري على الهند أن تقوم بتخفيض الأنفاق العسكري الدفاعي، ولاسيما أن الهند كانت عازمة على شراء معدات عسكرية وطائرات مع الجانب السوفيتي^(٢).

أرسلت السفارة الأميركية في نيودلهي في الخامس عشر من حزيران ١٩٦٦ برقية الى وزارة الخارجية ذكرت فيها أنه من مصلحة الولايات المتحدة في منطقة جنوب آسيا احتواء التهديد الصيني. لذا ينبغي إجراء مناقشات حول النفقات العسكرية لكل من الهند وباكستان، ولا سيما أن كلا البلدين كانت لديه الرغبة في إجراء مثل هذه النقاشات، ثم تطرق السفير الى أن الهند تشترك بحدود كبيرة مع الصين وباكستان، وكانت متخوفة على أمنها القومي، لذلك شكلت مسألة المساعدات العسكرية السوفيتية أمراً ضرورياً لها. وعلى الإدارة الأميركية إتباع خطوات معينة لحث الجانب الهندي على تخفيض النفقات الدفاعية والتسليحية، وبما أن واشنطن تدرك جيداً التهديد الصيني للهند لذا يجب أن تتعهد الولايات المتحدة بتقديم كافة المساعدات العسكرية في حال تعرض الهند الى هجوم صيني، كذلك يجب حث باكستان على إصدار بيان واضح بعدم اللجوء الى الحرب، وأكد باولز أن استئناف المساعدات الى باكستان سيؤدي الى خلق ردود فعل من الجانب الهندي^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الجانب الباكستاني كان يضغط على الولايات المتحدة للحصول على قطع غيار معدات عسكرية لتعويض النقص الحاصل الذي جرى خلال حربه مع الهند، فضلاً عن ذلك كانت باكستان متخوفة من صفقة الأسلحة المعقودة بين الهند والاتحاد السوفيتي خلال عام ١٩٦٤، لذلك شكلت مسألة تزويد باكستان والهند بالأسلحة مثار جدل واسع. فقد ذكر المبعوث الأميركي الى باكستان يوجين لوك Eugene Locke أن مسألة تزويد باكستان بالأسلحة وقطع الغيار العسكرية هي المفتاح لإعادة بناء العلاقة المتدهورة مع باكستان، وذكر لوك أن واشنطن في حال أرادت القيام بكبح باكستان عن التقرب الى الصين الشيوعية، فينبغي التخفيف من الحظر المفروض على قطع الغيار والطائرات والمعدات الموردة سابقاً الى الولايات المتحدة. إلا أن السفير باولز اختلف مع هذا الطرح بشدة إذ تساءل قائلاً في حال فشلت ما قيمته مليار دولار من

(1) Dennis Kux, Op.Cit., P.237

(2) Kalyani Shankar, Op.Cit., P.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to Department of State, June 15, 1966, No.351.

المساعدات التسليحية في ردع باكستان عن التقرب الى الصين، فماذا تعمل قطع الغيار التي قيمتها (٨) مليون دولار بذلك" وحذر باولز من أن واشنطن يجب أن تتوقع رد فعل الهند " المدمر" بحدوث تغير في سياسة التسلح، الذي أعتقد أيضاً أن هذا المقترح سيمنع أي فرصة لاتفاق هندي-باكستاني بشأن الحد من التسلح^(١).

لقد كانت سياسة التقرب الباكستاني من الصين مثار قلق أميركي كبير على مصالحها بالمنطقة، لذلك سعى السفير الأميركي في باكستان ماکونفي الى التنبيه على خطورة هذا الأمر، وسعت واشنطن الى التفكير بإمكانية تزويد محدود لقطع الغيار والمعدات العسكرية وخلال اجتماع بين وزير الدفاع ماکنمارا ووزير الخارجية راسك توصلوا الى هذه النتيجة مع توجيه السفير لوك خلال لقائه بأيووب خان حول إمكانية استعداد باكستان الى الحد من علاقاتها مع الصين فضلاً عن إجراء مباحثات مع الجانب الهندي حول الحد من انتشار السلاح بين البلدين، إلا أن هذه الفكرة واجهت انتقادات من السفير باولز^(٢).

وبعد مداولات ومراجعات مطولة بين وزارة الدفاع والخارجية وسفيري الولايات المتحدة في الهند وباكستان، أعلنت إدارة جونسون سياسة التسلح الجديدة في نيسان ١٩٦٧ التي تم بموجبها فتح الباب لباكستان للحصول على معدات وقطع غيار عسكرية لكن بصورة محدودة ولكون الرئيس جونسون كان منشغلاً بشكل متزايد في فيتنام، وغير مبال للانخراط مجدداً بشكل شخصي في مسألة التسلح الجنوب آسيوية، ترك صياغة سياسة المساعدات العسكرية لوزير الخارجية والدفاع. وتضمنت السياسة الجديدة للمساعدات العسكرية بيع قطع غيار الأسلحة التي وردتها الولايات المتحدة سابقاً الى باكستان لكنها واصلت فرض الحظر على مبيعات نظم الأسلحة الحديثة مع منع الاعتمادات أو المنح العسكرية^(٣).

إن سياسة الولايات المتحدة العسكرية الجديدة في منطقة جنوب آسيا سببت نوعاً من الانزعاج لباكستان، ولاسيما أنها كانت منتقدة وبشدة سياسة واشنطن في الحرب الأخيرة، لذلك وجدت أن رفع الحظر الجزئي لا يكفي لحدوث تقارب كبير في العلاقات بين البلدين، أو التقليل من حصول باكستان على الدعم العسكري الصيني، أما بالنسبة للجانب الهندي وبالرغم من إدراك نيودلهي أن الولايات المتحدة لم تفتح الباب واسعاً للمساعدات العسكرية لباكستان إلا أنها تدمرت

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From the Presidents Special Assistant (Rostow) to President Johnson , August 8, 1966, No. 365, Dennis Kux, Op.Cit., P.246.

(2)F.R.U.S.,Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Howard Wriggins of the National Security Council Staff to President Johnson , August 23, 1966, No.370.

(3) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in India to Department of State, April 10, 1967, No.437.

بحجة انه يساعد باكستان في المجال العسكري، ولكنها في حقيقة الأمر استفادت كثيراً من هذه السياسة لكونها لا تعتمد اعتماداً كلياً على الأسلحة الأميركية عكس باكستان^(١).

يلاحظ أن مسألة صياغة سياسة أميركية تجاه قضية منح مساعدات عسكرية لم تخضع فقط لطبيعة متغيرات العلاقة بين الهند وباكستان وعلاقتها بالولايات المتحدة وإن كانت هي المحرك الأساس في تلك العلاقة، وإنما خضع أيضاً - وهذا يلاحظ من خلال التقارير والمراسلات بين المسؤولين الأميركيين - إلى اختلاف وجهات نظر وزارة الدفاع الأميركية عن وزارة الخارجية وكذلك السفارة الأميركية في نيودلهي وكراتشي من جهة أخرى، بحيث أسهمت إلى حد كبير في عدم ثبات ووضوح سياسة الإدارة الأميركية بخصوص قضية المساعدات العسكرية للهند في تلك المرحلة ويبدو أن إقدام إدارة جونسون على تبني السياسة العسكرية الجديدة في منطقة جنوب آسيا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها هو الانشغال الأميركي في فيتنام بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى ذلك وجدت إدارة الرئيس جونسون أن محاولة إجراء تقارب بين الهند وباكستان بات أمراً مستبعداً، ولا سيما بعد حرب ١٩٦٥ الأخيرة بينهما، أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أرادت تبني سياسة مسك العصا من الوسط، بمعنى أنها لا تريد أن تقطع علاقاتها نهائياً مع كلاً من باكستان والهند وإنما إبقاء الباب مفتوحاً للمساعدات الأميركية. كذلك وجدت الولايات المتحدة أن سياستها الداعية إلى الحد من انتشار الأسلحة في منطقة جنوب آسيا لم تحقق نجاحاً إذا ما علمنا أن هناك دولاً أخرى مستعدة لتقديم المساعدات العسكرية كالاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية.

لم يكن الاتحاد السوفيتي بعيداً عن مجرى الأحداث عن جنوب آسيا، وخاصة في المجال العسكري. فقد أقدمت موسكو على تحسين علاقاتها مع باكستان في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر في علاقاتها مع الصين، لذا أرادت موسكو تبني سياسة تحد من خلالها علاقة باكستان مع الصين إضافة إلى الحد من دور الولايات المتحدة في جنوب آسيا، فقد تبنت موسكو سياسة أكثر توازناً بين الهند وباكستان، فعلى الرغم من زيادة شحنات الأسلحة إلى نيودلهي بعد عام ١٩٦٥، إلا أنهم في عام ١٩٦٨ وافقوا على تزويد باكستان بمساعدات عسكرية متطورة، بما في ذلك الدبابات والطائرات النفاثة، وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية^(٢) في المقابل أقدمت باكستان على عدم الموافقة على تجديد عقد إيجار قاعدة للقوات الأميركية في بيشاور، الأمر الذي يدل على مدى الانحدار في العلاقات الأميركية الباكستانية خلال تلك المدة. إما بالنسبة للهند فقد كانت غير مطمئنة إزاء وصول السلاح السوفيتي إلى باكستان، ولكن ذلك لم يؤثر على العلاقات الهندية السوفيتية^(٣).

(1) Dennis Kux ,Op.Cit., P.265.

(2)Robert H. Donaldson, **Soviet Policy Toward India: Ideology and Strategy** Cambridge , MA. Harvard University Press 1974, P.212.

(3)Robert C.Horn, **Soviet- India Relations** , Praeger, New York,1982, P. 24-25.

بعد قيام واشنطن باتخاذ سياسة عسكرية جديدة في جنوب آسيا، أشار تقرير المخابرات الوطنية الى أثار تراكم الأسلحة بين الهند وباكستان والصين، فذكر أن الهند كانت في البداية في مواجهة مع الصين بعد حرب ١٩٦٢ الأمر الذي دفعها لتعزيز قدراتها الدفاعية والجوية، لكنها بعد حرب عام ١٩٦٥ مع باكستان وتوسعت من قواتها العسكرية. وسعت الى تحسين وتحديث قواتها المدرعة وقواتها الجوية، أما بالنسبة لباكستان فقد أصبحت الصين المورد الرئيس لتسليحها بالإضافة إلى بعض دول أوروبا الغربية، وقد أشار التقرير الى أنه في ضوء المعطيات الحالية في حالة نشوب حرب جديدة بين الهند وباكستان فان الهند سوف تحقق نصراً ونجاحاً على القوات الباكستانية. وبين التقرير اذا شنت القوات الصينية هجوماً على قوات الهند فان الأخير يمكن أن تصد الهجوم في المناطق السهلية ، وذكر التقرير أن سباق التسلح أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي لكلا البلدين(الهند وباكستان)^(١).

لقد جرى نقاش داخل الأوساط الحاكمة في واشنطن حول الجدوى السياسية من سياسة المساعدات العسكرية التي اتخذت عام ١٩٦٧ وهل بالإمكان تغييرها، لذا أرسل أدور هاملتون رئيس هيئة الأركان في مجلس الأمن القومي مذكرة الى المساعد الخاص للرئيس روستو في السادس والعشرين من حزيران ١٩٦٨ أشار فيها الى الأمور التي من المفترض أن تناقش حول موضوع المساعدات العسكرية للهند وباكستان متطرقاً الى جملة من الأمور أهمها إن الولايات المتحدة تهدف الى تبني سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي لكلا البلدين، مع التأكيد على عدم توريد الأسلحة الثقيلة الى الطرفين، وقد تطرق هاملتون الى أن باكستان كانت تسعى للحصول على دبابات M-47 من الولايات المتحدة ، وفي حال تزويد باكستان بتلك الدبابات فان هذا الأمر سيؤدي بطبيعة الحال الى إثارة ردود فعل قوية من جانب الهند فضلاً عن أن هذا الأمر سيضر السياسة العسكرية الجديدة لواشنطن، ولكن يمكن أن تحصل باكستان على تلك الدبابات من دول أخرى ضمن نطاق النفوذ الأميركي ويمكن الحصول عليها من ايطاليا أو بلجيكا، وختم هاملتون المذكرة بأنه تم الاتفاق جميعاً على ضرورة عدم تغيير السياسة الحالية^(٢).

إن سعي باكستان للحصول على أسلحة متطورة ودبابات حديثة أثار حفيظة الهند، هذا الأمر دفع بوزارة الخارجية الى إرسال برقية الى سفارتها في الهند في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٨ أشارت فيها الى موضوع الإمدادات العسكرية ذكرت فيها أن سعي باكستان للحصول على صفقة دبابات جديدة وأسلحة قد تم الاتفاق عليها في وقت سابق ونحن نعتقد أن هذا الأمر لا

(1) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Department of State to the Embassy , in India , September 7, 1967, No.357.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Memorandum From Edward Hamilton of the National Security Council Staff to The Presidents Special Assistant (Rostow) , June 26, 1968, No.500.

يؤدي الى تصاعد سباق التسلح في المنطقة، ولاسيما أن الهند كانت تنوي الحصول على طائرات هيلكوبتر من بريطانيا. مع تقدير واشنطن تخوف الهند من استخدام تلك الأسلحة لهجوم محتمل عليها، ثم ذكرت البرقية أن صفقة الدبابات الباكستانية جاءت كرد فعل على حصول الهند على أسلحة من الاتحاد السوفيتي^(١).

ثم تطرقت البرقية الى استبعاد قيام الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ببيع الدبابات الخفيفة وناقلات الجند، والمركبات المدرعة الى الهند، ولكن الولايات المتحدة تسمح للهند وباكستان بالحصول على تلك المعدات من دولة ثالثة بعد دراسة كل حالة على حده^(٢).

ومن خلال ما تقدم نجد أن سياسة الولايات المتحدة العسكرية تجاه الهند وباكستان كانت تهدف الى تجنب حدوث حالة من سباق التسلح بين البلدين والتي قد تؤدي الى نشوب حرب طاحنة بينهم، الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال بالإضرار في مصالحها في المنطقة. كذلك سعت الولايات المتحدة من خلال تلك السياسة الى إيجاد حالة وسطية في علاقاتها مع الهند وباكستان دون الميل لأحد الطرفين وبالتالي تكون محافظة على علاقة التوازن مع البلدين خوفاً من لجوء أحد البلدين الى المعسكر الشيوعي، فضلاً عن إن سعي كلا البلدين للحصول على السلاح من واشنطن سيؤدي بطبيعة الحال الى الإضرار المباشر بالأمور الاقتصادية والتنموية لكلاً البلدين، لذلك سعت واشنطن الى تلبية الحاجات الدفاعية لكلا البلدين ولكن إما عن طريق بلد ثالث أو عن طريق صفقات أسلحة عقدت في وقت سابق، ومن الجدير بالذكر أن سياسة التوازن لم تحقق غرض الولايات المتحدة في إبعاد باكستان والهند عن المعسكر الشيوعي، فقد حصلت تقاربات، واتفاق تسليح بين الهند والاتحاد السوفيتي، وكذلك حصل تقارب بين الصين وباكستان.

(1)F.R.U.S., Vol. XXV Telegram from Department of State to the Embassy in India, November 23, 1968, No.526.

(2)Ibid.

المبحث الثاني : الموقف الهندي من القضية الفيتنامية وأثرها في السياسة الأميركية تجاه الهند
١٩٦٤-١٩٦٨ :

تعد القضية الفيتنامية^(١) واحدة من القضايا التي سببت تأرجحاً في العلاقات الأميركية-الهندية، كونها جاءت في مرحلة مهمة من مراحل الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، لذلك كان على الهند، بوصفها البلد الآسيوي الكبير الذي كان ينادي بسياسة الحياد أخذ دور رئيس في حسم هذه القضية بالشكل الذي يرضي جميع الأطراف، كذلك لابد من الإشارة الى أن السياسة الهندية ومنذ بداية الأزمة سعت جاهدة لحل هذه القضية، لأنها اعتقدت أن استمرارها سيؤدي إلى زيادة التغلغل الشيوعي وتحديداً الصيني، وذلك يشكل تهديداً لأمنها القومي. وهنا لابد لنا قبل الخوض في تفاصيل الموضوع من إعطاء صورة واضحة عن بداية تداعيات القضية الفيتنامية في السياسة الأميركية تجاه الهندية.

سعت الولايات المتحدة للبحث عن تسوية للقضية الفيتنامية عن طريق التفاوض لإنهاء الحرب الهندية الصينية في شباط ١٩٥٤، إذ اجتمع وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في برلين، لإيجاد مخرج لتلك القضية، وقد اتفقت الأطراف المجتمعمة على ضرورة عقد مؤتمر جنيف *Geneva Conferee*^(٢) في نيسان لمناقشة عدد من القضايا التي من بينها الانتقال السلمي من الاستعمار الى الاستقلال في الهند-الصينية، ولم تدعَ الهند لهذا المؤتمر بسبب المعارضة الأميركية، مع عدم إصرار الاتحاد السوفيتي على المشاركة الهندية حيث اعتقدت وزارة الخارجية الأميركية أن المشاركة الهندية من شأنها أن تجعل المؤتمر دون مبرر وستعقد إجراءاته مع "المحايدون" أي الهنود^(٣).

(١) شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تنافساً استعمارياً في مطلع القرن السادس عشر بين أربع دول استعمارية ، وهي فرنسا وبريطانيا وهولندا والبرتغال. إلا أنه في مطلع القرن التاسع عشر بدء تفوق النفوذ الفرنسي وقد ابتدأت المرحلة الأولى من الغزو الفرنسي لفيتنام عام ١٨٥٨ ولكن قوات الإمبراطور الفيتنامي صدت المحاولة، وأعادت فرنسا الكرة مرة أخرى بقوة اكبر وقد سارت عملية السيطرة الفرنسية على فيتنام على مراحل في كل مرحلة منها كانت تقوم فرنسا بضم مقاطعات من المقاطعات ، وفي آب ١٨٨٣ أصبحت فيتنام محمية فرنسية فاقدة لاستقلالها. لقد واجه الاستعمار الفرنسي الثورات واشد هذه الثورات في عام ١٩٣٠ بقيادة هوشي منة الذي بدأ يشكل تهديداً مباشراً على الاحتلال الفرنسي. للتوسع ينظر:نعيم كريم عجمي،*القضية الفيتنامية والموقف الفرنسي منها* ١٩٤٥-١٩٥٤، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ،جامعة البصرة ،١٩٩٧.

(٢) للتوسع عن المؤتمر : ينظر لمياء محسن الكناني، المصدر السابق، ص ٩٢-٩٥.

(3) Arthur Lall , *The Emergence of Modern India*, Columbia University Press, New York , 1981, P.143.

ويبدو أن هدف الولايات المتحدة من عقد مؤتمر جنيف لم يكن في حقيقته السعي إلى استقلال منطقة الهند - الصينية من الاستعمار الفرنسي كما هو معلن، وإنما كان الغرض منه إنهاء الوجود الفرنسي في المنطقة لكي تحل الولايات المتحدة محلها، ولاسيما بعد تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة أمام النفوذ الأميركي، فوجد صناع القرار السياسي الأمريكي ضرورة ملء الفراغ بعد الانسحاب الفرنسي من المنطقة، من ثم الحد من توسع النفوذ السوفيتي في المنطقة، ويأتي هذا ضمن تدابير الحرب الباردة مع السوفيت.

انتقد نهرو سياسة الإدارة الأميركية في حل قضية الهند الصينية ورأى أنها عديمة الجدوى، وقبل عقد المؤتمر، أعلن نهرو أنه غير متفائل بنتائج المؤتمر، وأضاف قائلاً - في الرابع عشر من نيسان ١٩٥٤ - " لقد تم القيام بكل شيء لجعل الأمر عديم الجدوى"، وأعرب عن اعتقاده أن الغرب وخاصة الولايات المتحدة تبذل جهوداً استثنائية لتقويض مؤتمر جنيف حتى أن مخططاتها للدفاع الجماعي في جنوب شرق آسيا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ، فإن البديل - كما توقع - هو أن يوافق كل من الاتحاد السوفيتي والصين على تقديم تنازلات كبيرة، أو أن الحرب الهندية - الصينية ستصبح صراعاً كبيراً، الأمر الذي دفع نهرو إلى القول وبازدراء " إن تقديم الدعم الأميركي لحكومة باوداي *BaoDai*^(١) المنبثقة من الفرنسيين في فيتنام مع الدعم الغربي التقليدي للاستعمار، كل هذا يتم باسم السلام والأمن والحرية"^(٢) .

وعند عقد مؤتمر جنيف الذي افتتح في السادس والعشرين من نيسان ١٩٥٤ حاولت بريطانيا -ولكن دون جدوى - ضم الهند إلى المؤتمر والترتيبات الدفاعية المزمع إجراؤها في جنوب آسيا، إذ ذكر انتوني أيدن رئيس الوزراء البريطاني، أنه لا ينبغي أن تترك الهند خارج أي ترتيب

(١) **باوداي**: هي حكومة أوجدتها السلطات الفرنسية كحكومة مضادة لحكومة هانوي في الشمال وقامت منذ عام ١٩٤٧ برئاسة باوداي الإمبراطور السابق الذي تنازل عن العرش بعد ثورة الخامس والعشرين من آب ليصبح مستشاراً في الحكومة، إلا أن السلطات الفرنسية تمكنت من إقناعه لتولي رئاسة حكومة سايجون المناوئة لهانوي، وعقدت معه معاهدة هاي لونغ باي *Hay Long Bay* في عام ١٩٤٨ التي مهدت لاستقلال جمهورية فيتنام الجنوبية ضمن الاتحاد الفرنسي بموجب معاهدة أيليس *Elyess* التي عقدت في الثامن من آذار عام ١٩٤٩. للتوسع ينظر :

George Mcturnan and others Kahin, Government and Politics of Southeast Asia, Cornell University Press, New York , N. D.P. 334.335.

(2) *D.R Sar Desai , Indian Foreign Policy in Cambodia Laos and Vietnam , 1947-1964, University of California Press , London 1968, P.92-194 ; Ton That Thien, India and Southeast Asia 1947-1960, Geneva, 1960, P. 120.*

قريب من مصالحها الذاتية، إلا أن دالاس لم يوافق في هذا الرأي، وقال: _ بدلاً من ذلك _ " انه إذا تم توسيع اتحاد الدفاع المقترح ليشمل الهند، فانه لن يكون قادراً على مقاومة المطالب الأخرى لضم تايوان واليابان أيضاً"، وأثبتت الإحداث في وقت لاحق أن هذا الأمر لم يكن سوى ذريعة لإبقاء الهند خارجاً، على الرغم من أن الهند لم تدع الى مؤتمر جنيف، إلا أن نفوذها هناك كان واضحاً، ويعود سبب ذلك الى إصرار الجانب البريطاني على دراسة وجهات نظر دول الكومنولث وخاصة الهند، ولذلك كان وجود كرشنا مينون، الممثل الشخصي للرئيس نهرو، الذي حضر على هامش المؤتمر^(١).

أسفر مؤتمر جنيف عن جملة من القضايا بشأن فيتنام^(٢)، ومما يهمننا في هذا الصدد هو موافقة المؤتمر على تشكيل لجنة الرقابة الدولية *International Control Commission (ICC)* برئاسة الهند وعضوية بولندا وكندا^(٣).

لقد ركزت الجهود الهندية خلال تلك المرحلة على السعي الدؤوب لإيجاد حل سلمي للقضية الفيتنامية، وقد كانت الهند مؤهلة لكي تؤدي هذا الدور ولاسيما بعد أن كلفت برئاسة لجنة الرقابة الدولية المشكلة بموجب مؤتمر جنيف، هذا الأمر جعل للهند علاقات واسعة مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وكان لها حضور دبلوماسي في هانوي وسايجون، مما جعل الهند تطمح الى حل سلمي للقضية الفيتنامية، فقد ذكر السفير الهندي نهرو في واشنطن أن وزارة الخارجية الهندية كانت تسعى جاهدة لحل النزاع، وهنا لابد لنا من التركيز على أهم الأسباب التي دفعت الهند لتبني هذا التوجه، وأهمها أن الهند ولمصالح جيوسياسية كان عليها الاهتمام بمنطقة الهند الصينية. لذلك وجدت أن الاضطرابات في جنوب شرق آسيا أدت الى تدخل القوى الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين، وكل هذه الدول لديها مصالح واضحة في المنطقة، وسيسهم ذلك في تحديد الدور الهندي في المنطقة، كذلك بدأت الهند تتخوف من النفوذ الصيني الذي كان يسعى

(1) Rahman MD. Azizur , Op.Cit.,P.123;T.N Kaul,*India ,China and Indochina (Reflection of a liberated Dipomat)*, Allid Publisher Private Limited ,NewDelhi ,1980, P. 74 .

(٢) للتوسع عن مقررات المؤتمر ينظر:

B.S.N. Murti, *Vietnam Divided*, London, 1964 ; Robert F. Randle, *Geneva 1954: The Settlement of the Indochina War*, Princeton, 1969.

(3) Lloyd C. Gardner and Ted Gittinger, *The Search of Peace in Vietnam 1964-1968*, Taxes A&M University Press College Station , 2004,P.233 ; C. Ravindranatha Reddy, *India and Vietnam Era of Friendship and Cooperation,1947-1991*, Centre for Southeast Asian and Pacific Studies,Sri Venkateswara University ,Tirupati, 2009.P.11-12.

جاهداً للتوسع منطقة في الهند الصينية، كل ذلك دفع رئيس الوزراء الهندي نهرو لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة الهند الصينية^(١).

بعد ازدياد التدخل الأميركي في فيتنام سعت إدارة الرئيس كينيدي الى إحداث تغيير مهم في الموقف الهندي إزاء مجمل قضايا الحرب الباردة وخاصة في فيتنام، لذلك أقدمت إدارة كينيدي على تحسين علاقاتها مع الهند، وزيادة حجم المساعدات الأميركية لها ، على أمل أن تقوم القيادة الهندية بالاعتراف بالمصالح الأميركية في آسيا والتعاون معها استناداً الى هذا الأساس. ففي تشرين الثاني عام ١٩٦١ وفي تقييم لوزارة الخارجية رأت أن هناك تفاؤلاً شجع على تناسي مواقف الحكومة الهندية، وحصول نضج وفهم أكبر لسياسات الولايات المتحدة، وقد أوصت وزارة الخارجية الأميركية بضرورة أن تبدي الإدارة الأميركية فهم أوسع واكبر لسياسة عدم الانحياز في الهند^(٢).

خلال زيارة نهرو لواشنطن في السادس من تشرين الثاني ١٩٦١، حاول الرئيس كينيدي أخذ موقف واضح من رئيس الوزراء نهرو وطلب منه معرفة ما يجب على الولايات المتحدة القيام به في فيتنام، بوصفه صاحب خبرة كبيرة في الشؤون الآسيوية، إلا أن نهرو لم يعط جواباً محدداً، ولكنه طلب من وزير الخارجية ديساي أن يخبر نظيره الأميركي أن على الولايات المتحدة عدم الذهاب الى فيتنام؛ لأنهم سيقعون في مستنقع لن يستطيعوا الخروج منه أبداً^(٣)، ونلاحظ أن رئيس الوزراء الهندي نهرو لم يكن مؤيداً لتواجد الولايات المتحدة في فيتنام، ورفضاً للسياسة الأميركية تجاهها، إلا أنه لم يصرح بهذا للرئيس الأميركي، أو أي من صناع القرار الأميركي، ويبدو أنه لم يرد تعكير العلاقة مع الولايات المتحدة؛ نظراً لحاجة الهند للمساعدات الاقتصادية الأميركية، ولكن بعد الحرب الهندية - الصينية تغير الموقف الهندي على الرغم من التزامها بمبدأ الحياد، وقد تعاطف المسؤولون الهنود مع الموقف الأميركي القائل بأن بقاء فيتنام الشمالية بيد الفيتكونغ يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف، من هذا الموقف سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على دعم الهند في المحكمة الجنائية المشكلة لمتابعة الانتهاكات التي تحدث بين طرفي النزاع، ولكن الموقف الهندي لم يكن مرضياً للولايات المتحدة، فتمسك نهرو بسياسة عدم الانحياز جعله غير قادر على الانحياز

(1)Lloyd C.Gardner and Ted Gittinger, Op.Cit,P.233-243. D.R.Sar Desai,Op.Cit.,P. 196.

(2) Andrew Rotter, *Comardes at Odd: India and the United states, 1947-1964*, Ithaca, N.Y. Cornell University Press , 2000,P. 73.

(3)B.K Nehr , Op. Cit., P.364.

للموقف الأميركي، الأمر الذي يؤدي الى أن تكون الهند في مواجهة مفتوحة مع الصين والاتحاد السوفيتي^(١).

عندما تولى الرئيس جونسون الإدارة الأميركية اظهر القليل من الاهتمام بالمحكمة الجنائية، فقد أشار روستو الى انه بحلول ١٩٦٥ رأى المسؤولون الأميركيون أن عمل المحكمة الجنائية الدولية " مثير للسخرية" في حين وجهت الحكومة الكندية عدداً من الانتقادات للمنهج الهندي في فيتنام ، منها عدم نشاط الهند في عمل المحكمة الجنائية وعدم انتقادها حكومة هانوي، لذلك أرسلت الحكومة الكندية في أوتاوا شكوى ضد الهند مدعية فيها رفض الأخيرة التحقيق في انتهاكات فيتنام الشمالية^(٢).

أقدمت الولايات المتحدة في شباط ١٩٦٥ على القيام بحملة قصف جوي على فيتنام الشمالية^(٣)، هذا الموقف ولد ردود فعل لدى الهند إذ أدانت العمل العسكري الأميركي، ومن خلال انضمام بولندا لإدانة القصف الأميركي قدمت ورقة هندية- بولندية اتهمت فيها الولايات المتحدة بخرق اتفاق جنيف، وطلبت من حكومتي الاتحاد السوفيتي وبريطانيا إصدار نداء عام لوقف القصف واتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على السلام^(٤).

بعد الانتقادات الهندية لسلوك الولايات المتحدة في فيتنام أرسل رئيس الوزراء شاستري في الحادي عشر من شباط ١٩٦٥ برقية مستعجلة الى الرئيس جونسون أعرب فيها عن مخاوفه من تداعيات الأزمة في فيتنام إذ عبر قائلاً: " ومع ذلك ففي الحقيقة أن الخطر الكامن في الوضع الذي تواجهه في فيتنام اليوم هو امتداد النزاعات والمواجهات العسكرية، حتى ولو بشكل غير مباشر، ليس فقط بين الولايات المتحدة والصين، ولكن أيضاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهذا بالطبع سيكون كارثياً للسلام في جنوب شرق آسيا، وستكون له عواقب وخيمة على الوضع العالمي" وحث شاستري الرئيس جونسون على دعم الحل السياسي في فيتنام، مقترحاً عقد لقاء بين جونسون والزعيم السوفيتي كوسيجين ، ثم قال " أن الشيء المهم هو أن يبدأ هذا

(1)Galbraith, Op.Cit., P.273.

(2)Lloyd Gardner and Ted Gittinger, Op.Cit., P.242 ;

أمل خليفة ، هزيمة أمريكا في فيتنام ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٥٣.

(3)C. Ravindranatha Reddy Op.Cit., P.18.

(4)Ibid.; Parimal Kumar Das, **India and Vietnam War**, New Delhi, 1972, P. 69.

الحوار فوراً بين جميع الأطراف أو على الأقل بعض القوى الرئيسية المعنية بغية البحث عن حلول سلمية^(١).

رد الرئيس جونسون على رسالة رئيس الوزراء شاستري في الثامن من آذار ١٩٦٥ فأشار في رده الى تصريحاته العلنية بشأن السياسة الأميركية في السابع والتاسع من شباط، وأكد مرة أخرى على أن الولايات المتحدة لا تسعى الى حرب واسعة النطاق مع فيتنام إذ قال: "نحن لا نسعى لإنشاء قواعد عسكرية أو أن يكون لنا وجود عسكري دائم في جنوب فيتنام، وإن حكومة الولايات المتحدة بينت بوضوح أنها لا تطمع بشبر واحد من التراب الفيتنامي، ولا توجد لدى حكومتي أو حكومة جنوب فيتنام أي مخططات بخصوص فيتنام الشمالية أو أي رغبة للتدخل في شؤونها" وأوضح جونسون أيضاً أن الولايات المتحدة ذهبت لدعم فيتنام الجنوبية فقط؛ لأن الأخيرة استعانت بالولايات المتحدة لمواجهة عدوان هانوي، ثم قال: "أن حكومة فيتنام الجنوبية طلبت مساعدتنا لمواجهة هذا التهديد ، وقد قمنا بالاستجابة لهذا الطلب ، لأن عدوان من هذا النوع بدون رادع يشكل تهديداً ليس فقط على الشعب في فيتنام ، وإنما أيضاً على سلامنا وحربنا جميعاً" واختتم جونسون بالقول " ويمكن أن أذكر أنه في حال انتهى العدوان ضد فيتنام الجنوبية، فسوف لن تكون هناك حاجة لاتخاذ أي إجراءات من جانب الولايات المتحدة رداً على العدوان"^(٢).

وبلاحظ أن نفي الرئيس جونسون رغبة الولايات المتحدة في اتخاذ قواعد لها في فيتنام الشمالية، أو نفوذ عسكري واسع، ليس واقعياً بالنظر إلى طبيعة الأحداث وسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، وأهمية هذه المنطقة للمصالح الأميركية، ولاسيما في صراعها مع الاتحاد السوفيتي.

بعد بدء القصف الأميركي على شمال فيتنام، أقدمت حكومة هانوي على تفسير ست فرق من المحكمة الجنائية الدولية العاملة في فيتنام الشمالية؛ لأنها أكدت عدم ضمان سلامتهم، وأصر مندوب الهند في فيتنام الشمالية على أن مسؤولي اللجنة كانوا على استعداد لقبول المخاطر والبقاء في هانوي، إلا أن الحكومة رفضت التراجع عن موقفها وأبعدت الفرق العاملة في هانوي^(٣).

(1) Telegram From the Embassy New Delhi to Department of State, February 11, 1965, in Kalyani Shankar , Op.Cit., P.346.

(2)Letter From President Johnson to Prime Minister Shastri , March 8, 1965, in White House.

(3) C. Ravindr anatha Reddy, Op.Cit., P.19-20.

لقد كان تصعيد الحرب في فيتنام، وانزلاق المحكمة الجنائية الدولية الى موقف لا تحسد عليه، مؤشراً لإنهاء مشاركة الهند في الهند الصينية، رغم ذلك ظلت نيودلهي تحاول البقاء نشطة في البحث عن اتفاق للسلام في فيتنام، لذلك ذكر شاستري أنه يجب أن يكون للهند صوت نشط في فيتنام دون الانحياز لأي من أطراف النزاع، فضلاً عن ذلك أبدى المسؤولون الهنود قلقهم من أن تؤدي الحرب الطويلة في الهند الصينية إلى الإضرار بأمن بلادهم، وهنا تأتي ضرورة السعي من أجل صنع السلام. وقد أكد المبعوث الهندي رحمن من أن الحرب الطويلة قد يؤدي الى زيادة تبعية فيتنام الشمالية الى الصين، وأنها - الحرب الطويلة- ستؤدي الى تشجيع الحكومة الصينية والسوفيتية على إنهاء خلافاتهم، ومن ثم سيكون لهذا الأمر مصدر قلق، لأنه سيكون ضد المصلحة الهندية^(١).

سعت الحكومة الهندية لإيجاد أرضية مناسبة لحل قضية فيتنام، وذلك من خلال إجراء محادثات بين هانوي وواشنطن، وسعت نيودلهي لتأدية دور الوسيط بين الطرفين، لذلك أخبر موراجي ديساي السفير باولز باقتراحات السوفيت المتضمنة إجراء محادثات بين هانوي وواشنطن وجهاً لوجه في موسكو أو وارشو، وبعد ذلك بشهرين أخبر سكرتير رئيس الوزراء الهندي جاها السفير باولز أن الحكومة الهندية ستستفيد من كل أمر لإنهاء التوتر مع هانوي من ضمنها زيارة شاستري لموسكو، كذلك أطلع جاها السفير باولز على محادثات شاستري مع الرئيس اليوغسلافي تيتو المتعلقة بفيتنام. أدركت القيادة الهندية أن فعاليتهم أصبحت محدودة، وان تأثيرهم يحدده العداء الصيني والفيتنامي الشمالي الى الهند. لكنهم أعربوا عن أملهم أن التعاون مع القادة المحايدين بمعنى قادة دول عدم الانحياز يكون أكثر قبولاً لتلك الحكومات - هانوي- بكين - خاصة الزعيم المصري جمال عبد الناصر، إذ سيمكن الهند من لعب دور الوسيط^(٢)، كذلك أكد جاها للسفارة الأميركية أن المسؤولين الهنود سيبدلون ما بوسعهم للتأثير بقدر ما يستطيعوا لإيجاد حل لتلك المسائل^(٣).

بعد اشتداد الحرب في فيتنام أصبحت الحكومة الهندية أكثر نشاطاً إذ أطلق شاستري نداءات متوازنة لحث أطراف الصراع على إجراء مفاوضات، ودعا الى الوقف الفوري لجميع

(1)Lloyd C.Gardner, Op. Cit., P.247.

(2) Memorandum Bowles to State Department, March 15, 1965, NSF, CF, Box.129, LBJ Library.

(3)Lloyd C.Gardner, Op.,Cit., P.247.

الإعمال العسكرية بين الطرفين والإسراع بعقد مؤتمر في جنيف، بعد ذلك قدمت حكومة شاستري إعلاناً مشتركاً أشركت فيه ١٧ دولة من دول عدم الانحياز يدين التدخل الأميركي مناشداً بإجراء محادثات بين طرفي النزاع بدون شروط مسبقة^(١).

واستمراراً في السياسة الهندية في فيتنام، قدم الرئيس الهندي أس رادا كريشنان في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٦٥ مشروعاً هندياً يدعو الى وقف إطلاق النار، وتأسيس قوة عسكرية أفرو-آسيوية للإشراف على المنطقة الواقعة بين فيتنام الشمالية والجنوبية وكذلك الحدود بين فيتنام الجنوبية وجيرانها كمبوديا ولاوس. ونص المشروع على أن الحدود الحالية لفيتنام بشطريها يجب الحفاظ عليها. وقد طرح شاستري وكريشنان هذه المقترحات في زيارتهما الى موسكو وأتاوا في وقت لاحق، وقد أصدرت نيودلهي بيانات تحت الحكومة الأميركية الى الحد من القصف الأميركي والعودة الى جنيف^(٢).

في تلك المدة أجرى السفير باولز لقاء مع الرئيس الهندي كريشنان وخلال اللقاء رحب الرئيس الهندي بمواقف نظيره الأميركي جونسون المعلنة بخصوص فيتنام. وقد أعرب باولز عن تقديره لنداء الرئيس الداعي بضرورة وضع حداً لوقف العمليات العسكرية بين طرفي الأزمة، وقد اخبر الرئيس الهندي السفير باولز انه اطلع الجانب السوفيتي على هذا النهج، وفي برقية أرسلها السفير باولز الى وزارة الخارجية ذكر فيها لقاءه مع الرئيس الهندي إذ قال: "أكد بان تصريحه الرسمي الذي قدمه من تلقاء نفسه، وأضاف بأنه اخبر شاستري بكونه يرى أن تصريحاته الأخيرة كانت غير متوازنة وبالتالي غير منتجة سياسياً، ولذلك اقترح بان يصرح رئيس الوزراء في مدينة كاتماندو Kathmandu بان كلا الجانبين أن يوقفا إطلاق النار"، هذه الموجة من النشاط في الحراك الدبلوماسي الهندي لم تؤدي الى نتيجة تذكر، لأن هانوي وواشنطن لم يستجيبا لتلك النداءات لا بل أن راديو هانوي هاجم مقترح الرئيس الهندي وعدها انتهاكاً لمقررات مؤتمر جنيف وبان الخطة البديلة سوف تجعل القوات الآسيوية والإفريقية تخدم العدوان الأميركي على فيتنام^(٣).

من جانبها رحبت الإدارة الأميركية بالمبادرات الهندية، ففي الخامس من حزيران أرسل الرئيس جونسون رسالة إلى رئيس الوزراء شاستري أرفق معها وثيقة سرية حول فيتنام وضحت الخطوات

(1)C. Ravindranatha Reddy, Op.,Cit., P.19-20.

(2) Ibid,P.19;Paul F. Power, India and Vietnam, Asian Survey, Vol. 7, No. 10 Oct., 1967,P.744-745.

(3)Lloyd C. Gardner and Ted Gittinger , Op.,Cit., P.243

المتخذة من قبل الإدارة الأميركية بخصوص الأزمة، وذكر الرئيس في رسالته أن الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على فينتام إذ قال: " بالنسبة لنا، فإن الشيوعية الصينية تدعم العدوان في فينتام خالقة نفس النوع من التهديد لمصالح العالم الحر تماماً مثل هجوم الصين الشيوعية على الهند عام ١٩٦٢"، في حين تناولت المذكرة السرية شرح لجهود الإدارة الأميركية للحصول على رد من هانوي حيث أكد فيها جونسون أن الولايات المتحدة بذلت كل جهد ممكن للحفاظ على بابها مفتوحاً مشيراً الى أن الولايات المتحدة رحبت بسلسلة المبادرات التي وجهتها دول عدم الانحياز السبعة عشر فضلاً عن مقترحات الحكومة الهندية، التي وصفها بالبناءة والداعية الى تشكيل قوة أفرو-آسيوية، ولقد علقت الولايات المتحدة القصف الجوي لعدة أيام لمعرفة رد هانوي لكن حكومة هانوي لم تستجب لأي مبادرة ، ثم ذكرت المذكرة أن الولايات المتحدة أبلغت الحكومة السوفيتية بذلك في الحادي عشر من أيار، لكن السوفيت بينوا بوضوح تام في أنهم لا يرغبون بأي طريقة أن يكونوا الوسيط لهانوي، وقد أعرب الزعيم السوفيتي غروميكو عن رد فعل سلبي للغاية لوزير الخارجية دين راسك في فينا في الخامس عشر من أيار، ولم تبلغ الهند بهذا الأمر لأن الولايات المتحدة أرادت أن تترك المسألة بيد موسكو وهانوي فقط، وواصلت الولايات المتحدة البحث عن خيارات أخرى، حتى أنها قامت بإيقاف آخر للقصف الجوي ولمدة أطول، والطريقة الثانية إذ وافقت هانوي على إجراء مناقشات غير مشروطة مع الولايات المتحدة، أما الطريقة الثالثة فقد تكون عبر مقترحات بناءة من طرف ثالث وبالأخص الاقتراح الهندي، فهو يقصد- الرئيس جونسون- يريد أن تقوم الهند بطرح اقتراحاتها وانتظار الرد^(١).

بعد فشل المبادرات الهندية المطروحة، حصلت الولايات المتحدة على تعهد من الجانب الهندي بعدم السماح لموسكو بان تنقل أسلحة الى فينتام عن طريق أراضيها، وفي الوقت نفسه دفعت الضغوط المتزايدة على القيادة الهندية من قبل واشنطن لرفض أي تلميح يشير الى وقوف الهند الى جانب الولايات المتحدة، بل شجعت الهند بعض أفراد حكومتها الى نقد واشنطن، وهذا ما تم في حزيران ١٩٦٥ عندما انتقدت أنديرا غاندي وزيرة الإعلام في حكومة شاستري وهي في ولاية مدراس تصرفات واشنطن، وأدانت التدخل الأميركي، وذكرت أن العالم كله ضد واشنطن، وأن التصرفات الأميركية قد سببت تدخلا صينياً في جنوب آسيا مما يعرض أمن الهند للخطر^(٢).

(1)Telegram From Department of State to Embassy New Delhi, Jun 5 ,1965, in Kalyani Shankar,Op.,Cit. P.351-359; Lloyd C. Gardner and Ted Gittinger , Op.Cit ., P.244.

(2)Carlyle A Thayer and Ramesh Thakur, *Soviet Relations with India and Vietnam*,

هذا التصريح دفع الرئيس جونسون بالاحتجاج لدى السفير الهندي في واشنطن وتسأل جونسون هل الحكومة الهندية كانت مجبرة على هكذا تصرف في فيتنام؟ ثم قال: " إذ عرف شاستري كيف يحل الإشكال في فيتنام فنتمنى أن يخبرنا"^(١).

وبالرغم من تصريح وزيرة الإعلام الأخير إلا أنها لم تؤدّ الى توتر الأجواء بين الطرفين فقد رد شاستري في التاسع من تموز على رسالة الرئيس جونسون السابقة الذكر، وأعرب فيها عن شكره لثقة الرئيس جونسون التي منحها إياه قائلاً: " قد نختلف نوعاً ما حول أفضل الوسائل لتحقيق السلام، لكننا نقدر بإخلاص عرضكم إجراء مفاوضات غير مشروطة واستعدادكم لأن يكون ثوار الفيتكونغ ممثلين في أي مؤتمر يدعون له، ونحن ندرك أن هناك حاجة لبعض الاستجابة من الطرف الآخر، وأنه لا يوجد حتى الآن أي مؤشر على مثل هذا الرد"^(٢).

وعندما ذهب شاستري الى طشقند في الأسبوع الأول من كانون الثاني ١٩٦٦، اجري محادثات مع الزعيم السوفيتي كيوسجين وفي السادس من كانون الثاني ١٩٦٦ كتب شاستري الى الرئيس جونسون رسالة من طشقند عن تفاعله، مع الزعيم السوفيتي، وكانت هذه آخر رسالة رسمية يوقعها قبل وفاته، وعلى الرغم من أن شاستري وجونسون لم يلتقيا إلا أنهما طورا نوعاً ما من التفاهم الذي كان يمكن أن يكون مفيداً لكلا البلدين ، وهذه الرسالة كتبها شاستري رداً على الرسالة التي نقلتها له السفارة الأميركية، وقال فيها شاستري: " إن السفير هاريمان تحدث، ومع ذلك كان حريصاً على أن أتحدث مع السيد كيوسجين، وقد تحدثت معه بخصوص موضوع فيتنام في الليلة الماضية، ولم يكن موقف السيد كيوسجين سلبياً، ومع ذلك شدد على أن الشيء المهم هو إيجاد الأساس للمحادثات التي تكون مقبولة أيضاً لهانوي. ورحب بالأسلوب الذي قدمه السفير هاريمان لحكومة بولندا"^(٣) .

التقى رئيس الوزراء الهندي شاستري الزعيم السوفيتي كيوسجين في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٦ في طشقند، وخلال اللقاء عرض شاستري مقترحاً مؤلفاً من (١٤) نقطة تم إعدادها

1945-1992, Delhi, 1992,P. 237.

(1) F.R.U.S., Vol XXV, 1964-1968, Memorandum of Telephone Conversation Between President Johnson and the Under Secretary of state For Economic Affairs (Mann) .July, 13, 1965, No, 148.

(2)Letter From Prime Minister to LaL Bahadur Shastri to President Johnson , July 9, 1965, in Kalyani Shankar,Op.,Cit. P.360 .

(3) Letter From Prime Minister of India Lal Badadur Shastri, January 6, 1966, in Kalyani Shankar,Op.,Cit. P.364.

من السفير هاريمان لإنهاء الصراع في فيتنام، وذكر أن الولايات المتحدة تبدو جادة في الجهود التي تبذلها لإحلال السلام في فيتنام، وأعرب عن أمله أن يتمكن الاتحاد السوفيتي من فعل ما في وسعه في هذه المسألة، وقد كانت استجابة الجانب السوفيتي مشجعة للغاية، فالزعيم السوفيتي لم يقدم أي ملاحظات انتقادية حول نوايا الولايات المتحدة، وأكد الجانب السوفيتي أن الشيء المهم هو إرضاء هانوي، وأن الولايات المتحدة يجب أن تقيم صلة مباشرة مع السلطات الفيتنامية، وأشار إلى أنه بالإمكان أن يتصل السفير الأمريكي في موسكو بنظيره سفير فيتنام الشمالية، وذكر أيضا أن المحادثات التي أجراها هاريمان مع الجانب البولندي حول مقترحات السلام التي نقلت الى هانوي منذ ذلك الحين، ووعد كيوسجين أيضا بنقل ما قاله شاستري إلى هوشي منه والزعماء الفيتناميين الشماليين مبيناً أنه لا يعرف ردة فعلهم^(١).

وعندما دعا الرئيس جونسون في السابع من شباط ١٩٦٦ السفير الهندي في واشنطن نهرو للتباحث حول زيارة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي للولايات المتحدة، أشاد جونسون بجهود شاستري في طشقند وأيضاً بمساهمة الهند في قضية فيتنام. وأشار الى محادثات شاستري مع كيوسجين في طشقند، وأيضاً الى دور رئيس لجنة الرقابة الدولية (ICC) الهندي^(٢).

واجهت إدارة إنديرا غاندي مشكلات اقتصادية ورثتها من سلفها شاستري ألقت بضلالها على المشهد السياسي الهندي، الأمر الذي دفع الحكومة الهندية الى السعي الدؤوب لإنهاء تلك المشكلات وأبرزها أزمة الغذاء، إذ سعت الولايات المتحدة لمساعدة الهند للخروج من أزمتها خاصة الغذائية، وتقديم مساعدات غذائية طارئة للهند للحد من المجاعة، خلال هذه المرحلة ظهرت تكهنات حول سياسة جونسون تجاه أزمة الغذاء، أشارت إلى أن الإدارة الأميركية كانت ترغب في استخدام ورقة المعونات الغذائية وسيلة ضغط على الحكومة الهندية لغرض تخفيف الهند من انتقادها لسياسة واشنطن تجاه فيتنام، فخلال محاولة الهند الحصول على معونات غذائية إضافية، أقدمت أدارة جونسون على تقديم معونات غذائية ولكن كانت اقل من الكمية المطلوبة، وفي الوقت نفسه أشار الرئيس جونسون الى انه لا يمكن الحصول على معونات إضافية إلا بموافقة الكونغرس الأميركي في حين أن الأخير غير راضٍ عن سياسة الهند في نقدها المستمر لسياسة الولايات

(1) India Cables , 7 February 1966, Document 75, National Security File of Middle East and India, Vol. VII, 1\66 to 8\66 , Box 131, LBJ Library , in Kalyani Shanfar , Op.Cit., P. 393.

(2) Ibid.

المتحدة في فيتنام، لذلك فسرت الصحف الأميركية والهندية هذا الموقف من الرئيس جونسون انه محاولة للضغط على الهند لتغيير سياستها في فيتنام، الأمر الذي سعى السفير بولز جاهداً الى تنقيده^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه خلال تولي أنديرا غاندي رئاسة الوزراء في الهند ازداد التورط الأميركي في فيتنام، بحيث أصبحت الحرب في فيتنام مثار قلق للعالم كله، في أثناء الزيارة التي قامت بها أنديرا غاندي للولايات المتحدة الأميركية في آذار ١٩٦٦، شرح لها الرئيس جونسون شخصياً الوضع حول فيتنام، وبعث بعض الإشارات الواضحة حول عدم دعم الهند^(٢)، فخلال الورقة الإستراتيجية التي قدمت للرئيس جونسون بخصوص نقاط محادثاته مع انديرا غاندي قبل زيارتها، اقترحت الورقة أن يقوم الرئيس جونسون بإبلاغ غاندي: "بأننا -يقصد جونسون- نرى أن الصراع في فيتنام يمثل تركيزاً على الجهد الخارجي الواسع المبذول لكبح جماح محاولة الشيوعيين الآسيويين للتوسع باستخدام القوة. أن الأمريكيين يشعرون بقوة أن المصالح الهندية الأميركية المتبادلة نحو الصين تدل بدرجة معينة على سياساتنا في فيتنام". بينما تعترف الهند أنها ليست في موقف يمكنها من تقديم دعم مادي كبير لنضال الولايات المتحدة في فيتنام، فان الولايات المتحدة بحاجة الى إشارة واضحة تدل على أن الهند تعترف بان نضالها في فيتنام يخدم المصالح الهندية، ونحن بحاجة الى دور هندي أكثر صراحة وفعالية في لجنة المراقبة الدولية (ICC) في فيتنام ولاوس وكمبوديا^(٣).

لقد سعت الولايات المتحدة خلال تلك المدة إيصال رسالة الى الجانب الهندي مفادها أن كلا البلدين يشتركان بقضية واحدة وهي التمدد الشيوعي في آسيا، وبما أن الصين تمثل التهديد المباشر لأمن الهند، لذا أرادت واشنطن استغلال هذا الأمر للحصول على الدعم الهندي الصريح. وعلى الرغم من أن شاستري لم يتسنَّ له زيارة الولايات المتحدة، نجد أن السيدة غاندي قد قامت بزيارات خاصة ورسمية لواشنطن ولعدة مرات وحدها ومع والدها نهرو، وخلال تلك المناسبات كانت لديها الفرصة للقاء السيد جونسون وزوجته، ومع ذلك فان جونسون وإنديرا غاندي أسسا

(1) Dennis Kux, Op.Cit., P.2586; Lloyd C. Gardner and Ted Gottingen, Op.Cit., P.247-248.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV, 1964-1968, Summary Record of Conversation Between President Johnson and Prime Minister Gandhi, March 28, 1966, No 307.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV, 1964-1968, Memorandum From Presidents Deputy Special Assistant National Security Affairs (Komer) to President Johnson, March 27, 1966, No. 306.

علاقة جيدة خلال زيارة أنديرا غاندي في آذار ١٩٦٦ فقد بقيا على اتصال منتظم حتى بعد عودة السيدة غاندي الى الهند^(١).

لم تتبع إنديرا غاندي سياسة مختلفة كثيراً عن السياسة التي اتبعتها سلفها شاستري بخصوص فيتنام، فحكومتها كانت أكثر حماساً للتوسط واتخاذ المبادرة في التحدث مع زعماء العالم الآخرين حول القضية الفيتنامية، وفي طريق عودتها من زيارتها للولايات المتحدة في آذار، التقت انديرا غاندي مع رئيس وزراء المملكة المتحدة هارولد ويلسون في لندن ومع الزعيم السوفيتي كيوسجين في موسكو، وفي محادثاتها مع الزعيم السوفيتي ذكرت أن الولايات المتحدة ترغب في تجنب التصعيد في فيتنام، واستعادة بعض مبادرات السلام السابقة مثل المبادرة التي قام بها كيوسجين في طشقند، وفي السابع من نيسان ١٩٦٦ أرسلت رسالة الى الرئيس جونسون ذكرت فيها " ومع ذلك، أعرب السيد كيوسجين عن شكوكه إزاء النوايا الأميركية ورأى بان إعلانك الانسحاب من فيتنام هو شرط أساسي مسبق لعقد مفاوضات السلام. وإنني اعتقد بأنني يجب أن أشاركك الثقة في أن ردة الفعل الذي حصلت عليه هو أن المشكلة الحرجة جداً لا تزال تشكل مصدر قلق عميق"^(٢).

رد جونسون على هذه الرسالة في الثلاثين من أيار ١٩٦٦ معرباً عن قلقه إزاء الاضطرابات السياسية في فيتنام، وذكر أنها كانت جزءاً من الجهود التي يبذلها شعب فيتنام للعمل على مستقبله السياسي قائلاً: " نحن نستخدم نفوذنا المحدد لإقناعهم بالعمل على هذه الأمور عن طريق النقاش بدلاً من استخدام العنف"، وأكد للسيدة غاندي قائلاً "أما بالنسبة للحرب، فنحن سنخصص لهذا الغرض الحد الأدنى من قوتنا العسكرية الكبيرة الضرورية لإقناع أولئك المسؤولين في هانوي بان العدوان يجب أن يتوقف، في الوقت الذي نبحث فيه كل يوم عن وسيلة لجلب هذه المسألة من ساحة المعركة على طاولة المفاوضات"^(٣).

زارت السيدة غاندي الاتحاد السوفيتي في تموز ١٩٦٦، وعشية مغادرتها أدلت ببيان مهم عبر الراديو أشارت فيه الى أن راعي فيتنام يجب أن يأتوا الى طاولة المفاوضات، وكانت هذه أول مبادرة رئيسة لها في السياسة الخارجية، وفي خطاب جريء قالت السيدة غاندي: " لقد شنت هناك

(1) Kalyani Shankar , Op.Cit.,P.340.

(2)Letter From Prime Minister of India Indira Gandhi to President Johnson ,April 7, 1966, in Prime Ministers,in Kalyani Shankar,Op.,Cit. P.365.

(3) Letter From President Johnson to Prime Ministers of India Indira Gandhi, May 30, 1966,in Kalyani Shankar,Op.,Cit. P.366.

حالياً حرب مدمرة ودموية في فيتنام، أن هذه الحرب يجب أن تنتهي وإنني اعتقد بأنه يتعين على جميع الدول، منفردة ومجموعة، أن تفكر في الكيفية التي يمكن من خلالها وقف الأعمال العدوانية. أن الأحداث الأخيرة وللأسف أضافت خطراً شديداً تمثل بان التصعيد قد يورط العالم في صراع اكبر... ولا يوجد هناك بديل للتسوية السلمية، إن الأطراف يجب أن تجلب الى طاولة المفاوضات"، وأشارت السيدة غاندي الى أن زعمي بريطانيا والاتحاد السوفيتي يجب أن يعقدا فوراً اجتماعاً لمؤتمر جنيف بدلاً من مناقشة الكيفية التي يمكن أن يتم بها ذلك. ثم أضافت: " ونحن نناشد من أجل الإنهاء الفوري لعمليات القصف في فيتنام الشمالية. وهذا الأمر يجب أن يليه بسرعة إيقاف الأعمال العدائية بالإضافة الى التحركات والإجراءات المعادية من قبل جميع الأطراف في جميع أنحاء فيتنام، وبما يتفق بالكامل مع اتفاقية جنيف"، وعند عرضها مساعدة الهند بوصفها رئيساً للجنة المراقبة الدولية قالت السيدة غاندي: " من الممكن تماماً أن أي جولة للمحادثات في مؤتمر جنيف ستستغرق أسابيع طويلة والعديد من المفاوضات الشاقة التي تضمن التوصل الى صيغة مقبولة عامة، وفي الوقت نفسه قد تكون ضرورية للجنة المراقبة الدولية لحماية الترتيب الذي كان لا يزال قائماً، وإن الهند بوصفها عضواً ورئيساً للجنة ستكون مستعدة لقبول أي مسؤولية إضافية تترتب على ذلك"، وأكدت السيدة غاندي كذلك على انه من الضروري تأمين انسحاب كل القوات الصينية من فيتنام وعزل الدولة من أي تدخل خارجي حتى يتمكن الشعب من تحديد مستقبله بعيداً عن الضغوط الخارجية، وأكدت السيدة غاندي بأنها تتطلع الى ابعاد من ذلك، قد يكون من المرغوب فيه لمؤتمر جنيف ضمان النزاهة والاستقلال المحايد لفيتنام، بل وحتى لاوس وكمبوديا المجاورة على النحو المستوحى من اتفاقية جنيف، وتستطيع الدول المشاركة في المؤتمر تقديم الدعم المادي لإعادة التأهيل ودعم خطة التنمية لجميع الدول الثلاث لإصلاح ما أفسدته الحرب وذكرت انديرا غاندي أن تلك التسوية ستكون انتصاراً للجميع والأكثر من ذلك ستكون انتصاراً للشعب الفيتنامي الذي عانى طويلاً، واختتمت السيدة غاندي خطابها والذي حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق بالدعوة الى إنهاء الحرب فوراً إذ قالت " إن الاقتراح الذي قدمته ليس أكثر من فكرة وإن الهند تلتزم بالحل السلمي وليس أي حل آخر معين، وسوف تكون على استعداد لدعم أي مقترح بديل يعطي أملاً بالنجاح ، لكن الشيء الوحيد الذي إنا على يقين منه هو يجب أن يكون هناك "إيقاف فوري ومبكر للحرب (الحالية) في فيتنام"⁽¹⁾.

(1) C. Ravindranatha Reddy, Op.Cit., P.21; Paul F. Power, Op.Cit., P.749.

رحبت واشنطن بمبادرة أنديرا غاندي الجديدة، حتى أن السفير باولز أرسل الى واشنطن برقية اقترح فيها إرسال رسالة إيجابية خاصة للسيدة غاندي فوراً لتعزيز موقفها عندما تتحدث مع الزعيم السوفيتي كيوسجين، واختتم باولز برقيته بقوله: "على الرغم من عدم وجود شخص عاقل يتوقع أن يكون مؤتمر جنيف سلساً، لكن الحقيقة الواضحة هي أن بدء المفاوضات خطوة كبيرة نحو الإمام"، إن مشروع الرسالة المقترح أن يرسلها الرئيس جونسون الى السيدة غاندي في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة في زيارة لموسكو، كان يؤكد أن الرئيس لا يستمتع بقصف منشآت تخزين النفط في فيتنام الشمالية"، وفي حال لم تقم فيتنام الشمالية باستخدام عدد متزايد من الشاحنات وتطوير شبكة الطرق عبر أراضي جارتها، لاوس وكمبوديا بهدف تكثيف عمليات التسلل للقيام بعمليات تخريبية في جنوب فيتنام، فإن الولايات المتحدة ستفضل كثيراً تجنب اتخاذ إجراءات تتمثل بوقف القصف، ثم قال: "إن ضرباتنا قد تم تصميمها بعناية وتنطوي على عدد قليل من الجرحى المدنيين"^(١)، ثم طلب جونسون من أنديرا غاندي تذكير الزعماء السوفيت بما ناقشه معها خلال زيارتها لواشنطن في آذار، الى جانب أن دبلوماسي البلدين قد تحدثا بشكل مباشر مع بعضهم البعض حول كيف أن نوايا الولايات المتحدة كانت محددة بشكل كبير ثم قال: "يمكننا أن نوقف أنشطتنا لمدة طويلة لو قام الفيتناميون الشماليون فقد بإيقاف تسللهم الى الجنوب وإيقاف جهودهم لغرض سيادة ما يسمى بـجبهة التحرير الوطنية *National Liberation Front*"^(٢)

(1) MRS. Gandhi Broadcast to the Nation Entitled "Person to Person". 7 July 1966, in Kalyani Shanker , Op.Cit., P. 372-373 ; Paul F. Power, Op.Cit., P.744.

(٢) **جبهة التحرير الوطنية**: أعلن عنها بشكل رسمي في العشرين من كانون الأول على اثر اجتماع ضم ممثلي حركات المعارضة المختلفة وكانت أولى أهدافها هو بناء الوعي الثوري للفيتناميين وإعدادهم للثورة الشاملة وذلك عن طريق توحيد جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والقوميات، وكل الأحزاب والتجمعات السياسية وكل عنصر معاد للإمبريالية وحكومة ديم وتوحيد نضالهم تحت اسم جبهة التحرير الوطني من تحقيق الاستقلال وتوحيد البلاد سلمياً. أي أنها لم تتخذ النهج المسلح وسيلة وحيدة لتوحيد البلاد كما أنها لم تتخل عنه نهائياً فقد كانت أصول الجبهة ذات طابع سياسي تحول مع ازدياد القمع الديمي نحو النضال المسلح ليشكل ذلك القاعدة الأساسية للثورة المرتقبة. ألا أن النضال المسلح ازداد في المدة التي تلت الإعلان عن الجبهة بشكل ملحوظ نتيجة لسياسة العنف التي اتبعتها ديم كما ذكرنا ذلك ويمكن ملاحظة ذلك من عدد الحوادث التي كانت تتزايد آنذاك مابين هجوم عسكري وخطف واغتيال. ولما كانت هذه الجبهة على اتصال وثيق بعناصر المقاومة السابقين فقد أطلق عليها الأمريكيون وحكومة فيتنام اسم (الفيت كونغ - Viet cong) هو مختصر لكلمة (فيتنام كونغ سان - Vietnam cong san) والتي تعني الشيوعي الفيتنامي وتداول هذا المصطلح منذ عام ١٩٥٦، وعليه فإن علاقة فيتنام الشمالية بالجبهة جاءت عن طريق كوادر المقاومة السابقين في جمهورية فيتنام الاشتراكية، لذا كان من الطبيعي أن تلقى هذه

بالقوة، -وأراد الرئيس جونسون- أن تكون الحكومة السوفيتية على بينة من نوايا الولايات المتحدة^(١).

لقد حاولت إنديرا غاندي تأدية الدور الأكبر خلال هذه المدة في السياسات الدولية ولعبت أوراقها بشكل جيد، بحيث أنها حرصت على إبلاغ السوفيت مسبقاً حول القصد من خطابها الإذاعي الذي خلق تأثيراً واضحاً^(٢).

بحلول آب عام ١٩٦٦ تحركت الأمور نحو الأمام وكان هناك قلق لدى عدد كبير من قادة العالم ولقد أخذت السيدة غاندي مهمتها في إيجاد حلاً لمشكلة فيتنام وكانت على اتصال مع العديد من قادة دول العالم بالإضافة الى هانوي، وفي تلك المرحلة أشعرت الحرب الأميركيين بالقلق وجعلتهم في موقف يسمح بقدمهم الى طاولة المفاوضات لحل الأزمة^(٣).

وأرسلت إنديرا غاندي رسالة الى الرئيس جونسون في السابع من آب ١٩٦٦، أبلغته فيها عن زيارتها الى مصر ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي، وكيف أن وجهات النظر التي تبادلتها مع قادة تلك الدول كانت مفيدة، وأوضحت أن الهدف الرئيس للسياسة الهندية بشأن فيتنام هو رؤية السلام يعود من جديد، لأنهم مقتنعين أن السلام لن يأتي عبر الحل العسكري، ومن خلال محادثاتها مع الرئيس المصري عبد الناصر، والرئيس اليوغسلافي تيتو والزعيم السوفيتي كيوسجين اقتنعت أنهم أيضاً لديهم الرأي نفسه، فضلاً عن ذلك فقد أبلغت السيدة غاندي الرئيس جونسون أنها كانت على اتصال مع هانوي قائلة: "إن انطباعي هو أن الرئيس هوشي منه، سوف لن يعطي رداً ايجابياً

النشاطات دعماً قوياً من لدن حكومة هانوي من منطلق الأرض الواحدة والدم الواحد والتاريخ الواحد لاسيما أن الأخيرة تعد حكومة الجنوب صنيعة الامبريالية الأمريكية، أن نشاط الجبهة في بداياته الأولى لم يلق ترحيباً من حكومة هانوي، لأن الأخيرة كانت تفضل النضال السلمي لتحقيق الوحدة، إلا أنها وبعد أن فقدت الأمل في جدوى النضال السلمي للوحدة قررت في كانون الثاني ١٩٥٩ استئناف الكفاح المسلح في الجنوب، وفي أيار من السنة ذاتها قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي في جلستها الخامسة عشرة أن تتدخل في الجنوب بشكل مباشر عن طريق تقديم الإمدادات لجبهة التحرير في الجنوب، الأمر الذي أدى الى اتساع المواجهة هناك. للتوسع ينظر: دوغلاس بايك، الفيتكونج: الأساليب التنظيمية والنضالية لجبهة تحرير فيتنام، ت. خليل سليم، دار الطليعة، للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٦٨؛ ربيع الهاشم، الوثائق الأساسية للثورة الفيتنامية، دار ٦/تشرين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ريتشارد برنارت، حروب التدخل الأميركية في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

(1) Carlyle A Thayer and Ramesh Thacker, Op.Cit., P.244.

(2) Ibid.

(3) Kalyani Shankar, Op., Cit. P.344

على أي اجتماع يمكن أن يفسر على أنه علاقة ضعف... ففي محادثاتنا أكد الرئيس كيوسجين أن قوات الولايات المتحدة يجب أن تعبر خط عرض وإلا سوف لن يكون من الممكن تجنب تصعيد النزاع إلى حرب أكبر، وأنا أرى أنه يجب علي أن أخبرك بوجهات نظره^(١).

ورد الرئيس جونسون في الحادي والثلاثين من آب ١٩٦٦ على رسالة انديرا غاندي مشيراً إلى جهودها في حل قضية فيتنام، وبخاصة مساعدة الهند قائلاً: "لقد أشرت إلى أن محادثاتك مع الرئيس عبد الناصر، والرئيس تيتو، والرئيس كيوسجين التي قادتك إلى الاستنتاج أنهم كانوا، مثل حكومتنا، يتفقون من حيث المبدأ على نقل مشكلة فيتنام إلى طاولة المفاوضات، والسؤال الحاسم بطبيعة الحال، يبقى كيف يمكن تحقيق هذا الهدف، هل أن الهند في وضع يمكنها من تقديم المساعدة في حل هذه القضية، التي قاومتها هانوي حتى الآن بعثات الجهود المكثفة المبذولة من قبل أصدقائنا في كثير من الدول"، وأكد جونسون لإنديرا غاندي أن الولايات المتحدة ستمنح أقصى اهتمام إلى كل دلائل تحصل عليها من هانوي، ثم قال "لقد نوهت على أنك كنت على اتصال مباشر مع هانوي ولذلك سنمنح أقصى اهتمام لأي مؤشرات ملموسة يمكن أن تتمخض عنها تلك القناة - يقصد اتصال أنديرا غاندي مع هانوي - تشير إلى أن هانوي لديها اهتمام حقيقي وواقعي لإيجاد أساس مقبول للحديث بين الطرفين"^(٢).

وخلص جونسون بالقول أن الحد من الأعمال العدائية كان ممكناً بما في ذلك إنهاء القصف لو كان هناك إجراء مطابق متبادل من هانوي. ثم أكد الرئيس جونسون على أن هذا الأمر لا يجب أن يؤخذ على أنه علامة ضعف من جانب هانوي مشيراً أيضاً أن الولايات المتحدة لا تبحث عن أي ضعف لكنها ترغب فقط بحل القضية^(٣).

مرت أشهر ولم تكن هناك أي مراسلات بين الجانبين الهندي والأميركي حول فيتنام، إلى أن أقدمت السيدة غاندي بإرسال تحيات عيد الميلاد إلى السيد هوشي منه. الأمر الذي أثار حفيظة واشنطن جراء هذا التصرف. فأرسلت رسالة بهذا الصدد إلى السفارة الأميركية في نيودلهي. وحاول السفير بولز من جانبه إعطاء تبرير لهذا الموقف مشيراً إلى أن السيدة غاندي لاقت الكثير من

(1) Letter From Prime Minister of India Indira Gandhi to President Johnson, 7th August 1966, in Prime Minister, Kalyani Shankar, Op., Cit. P.374.

(2) Letter From President Johnson to Prime Minister of India Indira Gandhi, 31 August 1966, in Kalyani Shankar, Op., Cit. P.379.

(3) Letter From President Johnson to Prime Minister of India Indira Gandhi, 31 August 1966, in Kalyani Shankar, Op., Cit. P.379 ; Time , November 24, 1967.

الانتقادات من الشيوعيين الذين اتهموها بالخضوع للامبريالية الأميركية مقابل كميات القمح التي حصلت عليها من واشنطن؛ لذلك وكرد فعل من السيدة غاندي أرسلت في اليوم الثاني هذه التهنية الى هوشي منه^(١). ولم يقنع هذا التبرير وزير الخارجية دين راسك، وانتقد تصرف أنديرا غاندي فأشار " لكننا توقعنا أن تكون الهند معنية أينما تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وان تتخذ على الأقل موقف عدم الانحياز وإذا كانت السيدة غاندي تعتقد بأننا أختيار فقط ونتحمل الكثير من العقاب بدون رد فعل، فإنها تقلل من رأي الشعب الأمريكي في الوقت الذي تتحمل فيه هذه الأعباء الثقيلة، وإذا كانت ترى بأنها يجب أن تميل (عدم انحيازها) لصالح العالم الشيوعي بهدف الحفاظ على تقاربها الواضح مع موسكو، فإنها بذلك لا يمكن أن تحافظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة، إن الرأي العام في هذا البلد لا يسمح لنا بالتصرف مثل البقرة الكبيرة في السن المستمرة بإعطاء الحليب، مع ذلك فان إحدى ركائلاتها في كثير من الأحيان تأتي في الخاصة، ولا يوجد هناك شخص أمضى الكثير من الوقت والطاقة ورأس المال السياسي في مساعدة الهند أكثر من الرئيس جونسون"، وطلب دين راسك من السفير السماح لإنديرا غاندي بمعرفة رد الفعل الأمريكي وان الولايات المتحدة يمكنها أن تكون صعبة مثل أي بلد آخر في تقرير ما إذا كانت العلاقات ستكون ودية صحيحة وباردة أو على أساس المعارضة الفعالة^(٢)، ومع ذلك عرف باولز أن هذه هو طريقة الهند لتوضح بأنها ذات سيادة وإنها لا يمكن أن تشتري وأنها كان عليها فعل ذلك^(٣).

وذكر السفير باولز في إحدى المقابلات أن الهند لم تكن متأكدة من الدور الأمريكي في جنوب شرق آسيا، وأن الهنود كانوا منقسمين بين رأيين فمن ناحية كانت الولايات المتحدة تضرب بقوة القرى الفيتنامية الأمر الذي ولد رد فعل من جانب هانوي، ومن ناحية أخرى كان هناك إمكانية لتحرك الصين نحو جنوب شرق آسيا، وهنا وجدت الهند نفسها بحيرة في أي اتجاه تكون أن هاتين الفكرتين كانتا تتصارعان في عقولهم، وذكر باولز أنه عندما كان موجوداً في نيودلهي، لم يكن هناك الكثير من ردود الفعل العلنية حول فيتنام، وقال: "إن السيدة غاندي ذكرت أشياء لم تعجب

(1) Chester Bowles Interview by Joe B. Frantz, Oral History, LBJ, Library, Kalyani Shankar, Op., Cit. P.344.

(2) F.R.U.S., Vol. XXV, 1964-1968, Telegram From the Department of State to the Embassy in India , May 18, 1967, No 445.

(3) Kalyani Shankar, Op.Cit., P. 344.

أي شخص في حكومتنا، في حين ذكر يوثانت^(١) U. Thant، وأشخاص آخرون كلاماً حول الأمور نفسها، ومع ذلك تعرضت السيدة غاندي إلى لوم شديد من قبل جونسون، وراسك أيضاً لكن الشعب الهندي نادراً ما احتج حول فيتنام^(٢).

في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٨ بعد توقف القصف الأميركي في فيتنام، كتبت السيدة غاندي رسالة الى الرئيس جونسون معربة عن إعجابها بالقرار الذي وصفته بالحكيم والشجاع، وأشارت الى الرسالة التي أرسلتها في وقت سابق للرئيس، وذكرت أنها السبب الذي جعل الرئيس يبدو أنه كان على وشك أن يصدر القرار وحتى الآن توجد الكثير من الأمور التي يمكن أن تجبره عن التراجع وأعربت عن أملها بان يكون الرد سريعاً وذكرت أيضاً أن ملايين الناس في آسيا وفي أجزاء أخرى من العالم يشعرون بالامتنان لهذا الموقف^(٣).

لقد حلل السفير نهرو دوافع جونسون في حرب فيتنام أن السياسة الأميركية ومنذ البداية تركزت على افتراض مفاده أن الشيوعيين يريدون الهيمنة على العالم ويسعون لمهاجمة كل بلد يجدونه لقمة سائغة. ثم ذكر نهرو أن فيتنام كانت منقسمة الى قسمين شمالي يهيمن عليها الشيوعيين وجنوبي كان يهيمن عليها أصحاب التوجهات الغربية، وفيتنام الشمالية تحصل على المساعدة من دول المعسكر الشيوعي باعتبارها جزء من النضال الشيوعي، أما الجنوبية فكانت بحاجة الى الولايات المتحدة من اجل الصمود بوجه الهجمات الشيوعية، لذلك كان من واجب الأمريكيين مساعدتهم للبقاء في العالم الحر، وأشار السفير نهرو إلى أنه خلال جميع اللقاءات مع الرئيس جونسون حاول الأخير إيصال هذه الفكرة، بأنه كان يحاول الدفاع عن حرية جميع البشر واعترف نهرو أنه كان مخطئاً في تشكيكه بالتزام جونسون بقضية فيتنام، وكان نهرو على قناعة بأن المعارضة لحرب فيتنام كانت تزداد، ومن المرجح أن يصنع جونسون السلام بدلاً من مواجهة

(١) **يوثانت** : ولد في بورما عام ١٩٠٩ أصبح مدير الإذاعة في بورما ١٩٤٠ وبعدها أصبح وزير للأعلام ١٩٥٣، وفي عام ١٩٥٥ أصبح الأمين التنفيذي الاقتصادي والاجتماعي البورمي، بدأ عمله كأمين عام للأمم المتحدة اعتباراً ١٩٦٢-١٩٦٦ خلفاً لهمرشولد انتخب للمرة الثالثة واستمر حتى عام ١٩٧١ توفي عام ١٩٧٤. للتوسع ينظر :

Ramses Nassif, *U Thant in New York, 1961-1971: A Portrait of the Third UN Secretary-General*, New York: St. Martin's Press, 1966 ; Bernard J. Firestone, *The United Nations under U Thant, 1961-1971*. Metuchen, N.J: Scarecrow Press. 2001

(2) Chester Bowles interviewed by Joe B. Frant Z. Oral History LBJ Library. Kalyani Shankar, Op., Cit. P. 344.

(3) Kalyani Shankar , Op. Cit., P. 345.

الهزيمة في الانتخابات الرئاسية. لكن جونسون فضل التخلي عن رئاسته بدلاً عن التزامه، حين أعلن انه سوف لن يرشح نفسه⁽¹⁾.

ومما تتقدم نلاحظ أن القضية الفيتنامية شكلت محوراً أساسياً لعلاقات الولايات المتحدة والهند، فقد سعت الإدارة الأميركية ومن خلال إدراكها الى الدور الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا ،للحصول على التأييد الهندي في تلك القضية، لذلك لجأت واشنطن الى استخدام أساليبها للضغط على نيودلهي مستغلة الحالة الاقتصادية التي تعرضت لها الأخيرة خلال عام ١٩٦٥؛ لذا نجد أن الرئيس جونسون استخدم ورقة المساعدات الغذائية في مسعى منه لإجبار الهند على الوقوف مع توجهات السياسة الأميركية في فيتنام .

أما الهند فقد شكلت تلك القضية مثار قلق لسياستها في منطقة جنوب شرق آسيا إذ أدركت أن استمرار الأزمة يعني زيادة للنفوذ الصيني وبالتالي تفقد دورها ليس فقط في منطقة الهند الصينية بل آسيا بصورة عامة، وفي الوقت نفسه لم تستطيع الانحياز للولايات المتحدة؛ لاعتبارات أهمها أن الانحياز يعني الإخلال بمبدأ سياستها الداعي لعدم الانحياز، هذا جانب أما الجانب الآخر فقد تمثل في أن انحيازها للولايات المتحدة سوف يؤدي الى خلق عدو جديد وهو الاتحاد السوفيتي، وهذا الأمر لا تحبذه الهند.

من هنا نلاحظ أنه بالرغم من كون الهند والولايات المتحدة كان لديهما هدف مشترك وهو وقف المدة الشيوعي الصيني لكن الظروف الموضوعية التي مرت بها الهند أدت الى أن تأخذ القضية الفيتنامية طابع عدم الاستقرار في علاقاتها مع الولايات الأميركية فتارة نجدها تؤيد الموقف الأميركي، وتارة أخرى تشجب بحسب طبيعة الظرف السياسي الذي تمر به، ولكن القضية الفيتنامية بالرغم من تعقيداتها لكلا البلدين، إلا أنها لم تؤثر بصورة مباشرة في العلاقات بين الطرفين خلال تلك المرحلة .

(1) B.K Nehru, *Nice Guys Finish Second*, Viking, 1997, P.439.

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من الحرب الهندية الباكستانية ١٩٦٥ :

بعد فشل جهود إدارة كينيدي في التوصل الى تسوية لقضية كشمير، لم ترغب إدارة جونسون في التدخل بهذه القضية وعدتها خطراً حقيقياً على السلام والاستقرار في شبه القارة الهندية، والسبب الأول في توتر علاقات الولايات المتحدة مع الهند وباكستان، وبدلاً من بحثها عن حلول لهذه القضية، اتخذت الولايات المتحدة المنفعة الأكثر لتعزيز سياستها الأمنية في آسيا أساساً لتعزيز العلاقة مع أيٍّ من الهند أو باكستان، فتدهورت العلاقات الأميركية- الباكستانية - بعدما وصلت الذروة في منتصف الخمسينيات- وذلك في أعقاب انهيار مفاوضات ١٩٦٢-١٩٦٣، إذ استاء الباكستانيون من القرار الأمريكي المتمثل بتقديم أسلحة للهند أكثر من ذي قبل، واستاء الأمريكيون من سعي أيوب خان الى تطوير علاقاته مع بكين، جزءاً من جهوده الرامية لتحرير باكستان مما عدّه اعتماداً زائداً على الولايات المتحدة^(١)، فأرادت إدارة جونسون استخدام الهند كورقة ضغط ضد باكستان وحاولت جعل الهند تتوازن مع الصعود الصيني المتنامي، وكان جونسون غاضباً جداً من باكستان لدرجة انه أمر بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان لإظهار استيائه^(٢) وأعرب عن استيائه خلال لقائه وزير الخارجية الباكستاني بوتو في أول مناسبة النقا فيها في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٣ إذ أرسل الرئيس جونسون عبره تحذيراً شديد اللهجة الى الرئيس أيوب خان^(٣).

مع ذلك لم تكن علاقات جونسون مع الهند مثلاً كانت مع سلفه كينيدي، لكنه كان متفهماً فيما يتعلق بالعلاقة المتنامية بين الهند والسوفيت، وأراد من الهند كبح نفوذ الصين الشيوعية في المنطقة، وكان مستعداً لمساعدة نيودلهي لتحقيق ذلك، وحاول اتخاذ موقفاً محايداً تجاه كل من الهند وباكستان، الأمر الذي كان واضحاً في مراسلاته مع زعماء كلا البلدين، وقد أيد السفير الهندي لدى الولايات المتحدة هذا الرأي إذ أشار قائلاً: "إن الرئيس جونسون مثل البقية في أميركا والعالم الغربي، اهتم بالهند و باكستان على السواء، و كان بذلك مهتماً بشكل طبيعي بتحقيق المصالح الأميركية، إن الهند كونها البلد الأكبر والأكثر أهمية في جنوب آسيا، - وإن

(1) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*,P.97.

(2) Kalyani Shankar , *Op.Cit.*,P. 278.

(3) *Ibid*,P. 281; Dennis Kux ,*Op.Cit.*, P.148.

لم تكن بلداً معادياً للشيوعية، إلا أنها على الأقل لم تكن شيوعية- كانت البلد الذي رغب الرئيس جونسون بمساعدته^(١).

لم يؤيد جونسون الرأي القائل إن الهند كانت معادية للولايات المتحدة، وكان واقعياً أيضاً بما فيه الكفاية ليفهم أن الهند لم تدخل في تحالف مع الولايات المتحدة، لأنها كانت تشاركها في معاداتها للشيوعية، وكان جونسون مستاءً من سعي أيوب خان لتحسين العلاقات الصينية الباكستانية، وهذا الأمر كان الجزء الرئيس في الإستراتيجية الطموحة لباكستان المتمثلة بمحاولة الحفاظ على علاقات جيدة مع واشنطن وفي الوقت نفسه تطور علاقاتها مع بكين وموسكو^(٢).

رغم ذلك حاولت الإدارة الأميركية انتهاج سياسة متوازنة مع كل من الهند وباكستان، وقد بدت هذه السياسة واضحة إزاء قضية كشمير، إذ عارضت واشنطن محاولة باكستان عام ١٩٦٤ عرض قضية كشمير على مجلس الأمن، وقد عكس ذلك عدم استعداد الإدارة الأميركية بالتورط بالمسألة، ومع ذلك طمأنت باكستان بأنها مستمرة بدعم قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ و ١٩٤٩^(٣)، لكنها خلصت الى أن الرجوع الى مجلس الأمن قد يؤخر الحل، وأطلقت واشنطن على النهج الباكستاني اسم سياسة (التوكؤ على الهند)^(٤)، أما باولز من جهته فقد انتقد سعي باكستان لرفع القضية الى مجلس الأمن، وعبر عن مبادرة كراتشي بأنها: "عمل أحرق على الأقل لأنها هدفت لخدمة مصالح باكستان وحدها، وكان ذلك سيؤدي الى تفاقم الوضع المتفجر بشكل واضح"^(٥)، وعندما أصرت باكستان على موقفها امتنعت الولايات المتحدة عن دعمها، وسعت بدلاً عن ذلك لثني

(1) B.K. Nehru ,Op.Cit., P.492.

(2) Dennis Kux, *The United State and Pakistan 1947-2000*, Sag Publication, 1994, P.153.

(3) اتخذ مجلس الأمن أول إجراءاته في قضية كشمير في ٦ كانون الثاني ١٩٤٨ إذ أرسل رئيس المجلس المندوب البلجيكي فان لانكهوف (F.Van Langehove) برقية حث فيها الهند وباكستان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة . وكان أهم القرارات التي تبناها الأمم المتحدة هو القرار الذي أصدرته لجنة اليونسيف والمعروف بقرار ١٣ آب ١٩٤٨، وقد تضمن ثلاثة أجزاء رئيسية حدد الجزء الأول مبادئ لوقف إطلاق النار واهتم الجزء الثاني بوضع مبادئ لعقد اتفاق للهدنة ونزع السلاح في ولاية كشمير، وتعلق الجزء الثالث بتنظيم إجراء الاستفتاء العام. وقد نفذ الجزء الأول فقط من القرار، وذلك في كانون الثاني ١٩٤٩ وبقي الجزآن الآخران محل خلاف. للتوسع عن موقف الأمم المتحدة من قضية كشمير. ينظر كاظم هيلان محسن ، دور الأمم المتحدة في قضية كشمير ١٩٤٩ - ١٩٦٥؛ كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي - الباكستاني، ص ١٧٩-٢٤٦.

(4) F.R.U.S., Vol.XXV, 1964-1968, Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Read) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) , January 27, 1964, No.10.

(5) Richard P.Dauer, Op.Cit., P.192.

اتباعها من أعضاء مجلس الأمن عن إدخال أي قرار على الإطلاق أثناء جلسات المجلس فواشنطن كانت ترى أن المضي قدماً بالمشروع سيكون عملاً استفزازياً للهند من دون داع، وأنه سيكون أيضاً عملاً غير مجدٍ؛ لأن السوفيت سيستخدمون حق النقض مرة أخرى ضد أي نص لا تقبله نيودلهي، لذلك فضلت الإدارة أن يقدم المجلس بياناً توافقياً يدعو فيه الهند وباكستان لاستئناف مفاوضاتهما مع مساعدة من الأمين العام للأمم المتحدة^(١).

ويلاحظ أن سفارتي الولايات المتحدة في الهند وباكستان كثيراً ما اختلفتا حول أهمية التطورات في جنوب آسيا بالنسبة للمصالح الأميركية، وقدمتا إلى واشنطن توصيات مختلفة جداً حول كيفية التعامل مع هذه التطورات. فبينما استمر والتر باترك ماكونفي *Walter Patrick McConaughy*^(٢) بقيادة السفارة الأميركية في كراتشي وظل مؤيداً قوياً للتحالف الأمريكي مع باكستان، وكذلك للسياسات التي من شأنها أن تحافظ على هذا التحالف، وكان السفير معجباً بحكومة أيوب خان وميلاً لازدراء الهند، والتقليل من قيمتها بالنسبة للولايات المتحدة، نجد أن السفارة الأميركية في نيودلهي التي ترأسها مرة أخرى السفير باولز الذي عرف بمعارضته القوية للسياسة الأميركية- الباكستانية الوثيقة وكذلك للروابط الأمنية معها، منذ كان سفيراً للرئيس ترومان لدى الهند في بداية الخمسينات، واستمر بتأكيد أن التحالف مع باكستان خطأ جسيم ينبغي التراجع عنه؛ لأنه يعيق تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والهند^(٣)، ويمكن عزو هذا الاختلاف في وجهة النظر بين كل من السفيرين إلى تركيز كل واحد منهما على المصالح الأميركية في البلد الذي هو فيه، استناداً إلى قربه من المؤهلات التي تجعل من الهند أو باكستان أكثر نفعاً للمصالح الأميركية في المنطقة.

(1) Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 98; *Time*, September 17, 1965.

(٢) والتر باترك ماكونفي: دبلوماسي أمريكي ولد في ولاية الاباما ١٩٠٨، درس في جامعة ديوك وتخرج عام ١٩٣٠، عمل في وزارة الخارجية ونشر تقارير عن التيارات الشيوعية في الصين، ثم عمل في مكتب الشؤون الصينية التابع لوزارة الخارجية، عين سفيراً في بورما ١٩٥٧-١٩٥٩، ثم بعد ذلك سفيراً في كوريا الجنوبية ١٩٥٩-١٩٦١، ثم عين سفيراً في باكستان ١٩٦٤-١٩٧٤، توفي عام ٢٠٠٠. للتوسع ينظر:

Wolfgang Saxon, *Walter McConaughy, 92, Envoy in Asia, Dies, November 14, 2000, The New York Time*, in <http://www.nytimes.com/>

(3) Mohammed Ayoob, *Pakistan Alliance with United State 1954-1965 Astudy in Loads Capabilities and Responsiveness* , Submitted of Doctor, University of Hawai , 1966,P.208-209.

مع ذلك اتفق كل من باولز وماكونفي فيما يتعلق بقضية كشمير على أن لا تدعم الإدارة الأميركية أي من طرفي النزاع أو الانحياز الى طرف معين؛ لأن مصيرها سيكون الفشل، لكنهما اختلفا حول طبيعة الحجج التي قدمها كل منهما بخصوص سلامة السياسة الأميركية التي يجب أن تتخذها حيال القضية، فقد أكد ماكونفي أنه من الضروري أن تتجنب واشنطن أي ضعف في دعمها الطويل الأمد لقرارات الأمم المتحدة، محذراً من أن ذلك سيؤدي إلى تقويض موقف الولايات المتحدة بالكامل في باكستان، فقد كان يرى أن عدم رضا كراتشي عن دور واشنطن في المفاوضات الفاشلة قد يضعف ثقتها بالولايات المتحدة، فتحرك نيودلهي مؤخراً إلى ضم حصتها من الولاية بشكل كامل مع الدولة الهندية قد رفع مخاوف باكستان كثيراً حول كشمير، وأكد السفير أن حكومة أيوب خان تحولت تقريباً لمسارات العمل البديلة التي ستبقي الضغط على الهنود حتى ينظموا الى مفاوضات ذات مغزى حول قضية كشمير^(١).

وفي تلك الظروف تدهورت العلاقات الباكستانية الهندية كثيراً بسبب الاضطرابات الواسعة النطاق التي حدثت في وادي كشمير في أعقاب سرقة البقايا المقدسة لشعر النبي محمد (صلى الله عليه وآله) من المزار الديني الكبير بالقرب من سرينغار *Srinagar* في كانون الأول ١٩٦٣ التي عرفت "بحادثة الأثر المقدس"^(٢) فقد أدى هذا الاضطراب إلى انهيار حكومة الولاية الموالية للهند، مما أقلق نيودلهي حول ولاء غالبية مسلمي كشمير لباكستان، الأمر الذي دفع حكومة نهرو في

(1)Telegram Embassy Karachi to State Department January 18, 1964, Queted on Haward B. Schaffer, Op.Cit., P.99.

(٢) **حادثة الأثر المقدس**: بدأت بوادر هذه الحرب بعد اختفاء الأثر المقدس هو شعرة يعتقد أنها من رأس النبي محمد (ص وآله) ، وقد سرقت من مزار حضرت بال/ قرب سرينغار، وكان الأثر قد أرسله الإمبراطور المغولي أورن غزيب *Aurangzeb* (١٦٥٨ - ١٧٠٧) إلى كشمير، وأحتفظ به في أنبوب زجاجي من الكوارتز، ووضع في خزانة خشبية ، وكان الأثر يعرض خلال المناسبات الدينية عشر مرات في السنة، وفي ٢٧ كانون الأول عام ١٩٦٣ ، أثار اختفائه سلسلة من القلاقل الأهلية في وادي كشمير، كما أثار السخط الشعبي في العاصمة الكشميرية سرينغار، فأشعلت النيران في دور السينما والممتلكات العائدة لرئيس الوزراء الكشميري باكشي غلام محمد وأعضاء عائلته بسبب اتهام الأخير بالتورط في سرقة الأثر المقدس وإثارة الاضطرابات المحلية ،وفي باكستان خرجت المظاهرات منددة بهذه الجريمة، وناصب المسلمون الحكومة الهندية العداء بعد هذا الحادث. للتوسع ينظر: منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي - الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٩ - ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠٠٩ ، ص١٢٥-١٣١.

نهاية المطاف الى دفع السلطات في الولاية إلى إطلاق سراح الشيخ محمد عبد الله، زعيم فكرة استقلال كشمير، الذي طُرد من منصبه وسُجن قبل عقد من الزمن^(١).

كان لحادثة السرقة والاضطرابات اللاحقة أثرها في إشعال الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين في باكستان والهند، إن باكستان استشهدت بهذه المشكلات لتبرير نهجها في الأمم المتحدة، لكن أهدافها الأساسية بقيت على حالها، فقد أرادت أن تركز اهتمام العالم على كشمير، وتسليط الضوء على فشل الهند في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة لحل القضية وكسب الدعم المؤكد مرة أخرى لتلك القرارات، وتذكير الكشميريين بأن هناك أملاً للتغيير في الوضع الراهن، ومن أجل جميع هذه الأسباب، قاومت الهند بشدة عرض القضية على الأمم المتحدة مجدداً^(٢).

وبعد أسابيع من حادثة سرقة البقايا المقدسة، قدم مراسل صحيفة *Washington Evening Star* ريتشارد تيجفورد *Richard Tchford* تقريراً عن الاضطرابات في كشمير، إذ كانت لديه مصادر جيدة، ووجد أن جميع من قابلهم هناك تقريباً كانوا يريدون أن تصبح كشمير مستقلة أو تنضم إلى باكستان^(٣). وفي وقت لاحق، نجح السفير باولز بعد جهد في إقناع الحكومة الهندية بالموافقة على ما أصبح يعرف بالزيارة الرسمية الأولى لمسؤول في السفارة الأميركية إلى الولاية^(٤). إن مسؤولي السفارة الذين قضوا عطلتهم في كشمير، ذكروا أحياناً ملاحظاتهم ومقابلاتهم الرسمية لواشنطن، لكن هذه المبادرات الخاصة كانت متفرقة ومحدودة القيمة، إذ قال باولز " إن من المهم أن يكون هناك مراقب سياسي يقدم تقريراً عن كُتب حول التطورات في الولاية المضطربة ، وتم اختياري لهذه المهمة"^(٥).

وأكد باولز أنه خلال المدة التي قضاها في كشمير ومنطقة جامو *Jammu* التقى مجموعة واسعة من القادة السياسيين بما في ذلك رئيس الوزراء المنصب حديثاً في الولاية، غلام محمد صادق، ومعظم الوزراء في حكومته، وشخصيات المعارضة المهمة وغيرهم من كبار الشخصيات الكشميريين، واندesh باولز من المعارضة الواسعة النطاق المنتشرة بين جميع فئات المسلمين في

(١) منتصر حسن دهيرب الربيعي، المصدر السابق، ص ١٢٥

(2) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 100.

(3) Ibid, P. 100-101.

(4) Richard P.Dauer, *Op.Cit.*, P.193-194.

(5) Ibid.

ولاية كشمير لبقائها جزءاً من الهند، وكتب قائلاً "إن السبب الأساس لهذا الاستياء الحاد هو شعور مسلمي كشمير بالانفصال فهم لا يعدون أنفسهم هنوداً"^(١).

في غضون ذلك قام فلبس تالبوت، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشؤون جنوب آسيا، في الخامس والعشرين آذار ١٩٦٤ بزيارة جنوب آسيا، ومن الجدير بالذكر أن تالبوت قد درس في إحدى القرى الكشميرية لمدة ستة أشهر في بداية الأربعينيات، واستمر بالاهتمام بقضية كشمير، وقد لاحظ تالبوت خلال زيارته أن هناك تدهوراً خطيراً في العلاقات الهندية الباكستانية، ذلك أوصى بأن تتخذ واشنطن موقفاً دبلوماسياً حذراً، ولكن يجب أن يكون قدر الإمكان غير علني، وشكك في أن أي ضغط خارجي تتخذه الولايات المتحدة في المنطقة انطلاقاً من مصالح قد يخفق سريعاً نتيجة تمسك الهند بموقفها إزاء قضية كشمير، فضلاً عن أن الرئيس أيوب خان قد يحصل على مكاسب سياسية من تحدي الوضع الراهن، وكان مقتنعاً أن أيوب خان يؤمن - لأسباب تتعلق بالهوية الوطنية - أن باكستان لن تتخلى عن هدفها للفوز بالولاية، واقترح تالبوت أن تقوم واشنطن سراً بتشجيع محادثات هندية - باكستانية خارج جنوب آسيا^(٢)، إلا أن روبرت كומר، الموظف في مجلس الأمن القومي المتخصص بجنوب آسيا اعترض على تحليل واقترح تالبوت، ورأى أن الدبلوماسية الوقائية الفعالة قد تقلل على الأقل من احتمالية حدوث الأزمة السريعة التي ستضر المصالح الأميركية لا محالة، وأكد أن الوضع الحالي فرصة "لإنهاء الالتزام مع باكستان الذي استمر خلال المدة ١٩٥٤-١٩٦٠"^(٣).

تكهنات وسائل الإعلام المختلفة أن تالبوت قد جلب معه الى جنوب آسيا مقترحاً أميركياً لتسوية نزاع كشمير وفقاً لتقرير نشر في صحيفة هندوستان تايمز *Hindustan Times*، وأن خطة تالبوت " هذه تدعو لإقامة كيان مستقل يضم وادي كشمير والمناطق التي تسيطر عليها باكستان في الولاية أما مناطق جامو ذات الأغلبية الهندوسية ولاداخ ذات الأغلبية البوذية فسوف تبقى مع الهند جنباً الى جنب مع شكل من أشكال مشاركة الأمم المتحدة لضمان استمرارية هذا الترتيب"^(٤).

(1) Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 100.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State , March 25, 1964, No. 30.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), March 26, 1964. No. 31.

(4) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 101.

وقد حظيت الإخبار الصحفية باهتمام كبير وأمل بين حقوق المنشقين الكشميريين، وعندما نقلت هذه الأخبار إلى تالبوت في نيودلهي، تفاجأ وأكد أنه لم يكن هناك أي اقتراح أميركي بخصوص كشمير آنذاك، لكنه كان واضحاً أن لدى السفارة الأميركية في نيودلهي خطة، ظهر ذلك واضحاً خلال قوله : "بقدر ما نتشاطر الرأي بان شكلاً من أشكال الحكم الذاتي - مع أو بدون التقسيم للولاية- هو السبيل النهائي للخروج من مأزق كشمير ... إلا أننا ندرك أن هذا الحل مرفوض تماماً في الجانب الهندي" (١).

بدا واضحاً أن المسؤولين الأميركيين كانوا يدركون أن مقترح منح كشمير الحكم الذاتي مرفوض من الهند، مع أنه برأيهم الحل الأمثل للقضية، لذلك كانوا حذرين في تأييده علناً، إذ إنهم أدركوا أن الفشل سيكون مصيره، وأنه سيسهم في إثارة التوتر بين الهند والولايات المتحدة من جهة، والأخيرة وباكستان من جهة ثانية، وأيدت السفارة الأميركية في كراتشي هذا الرأي، وأكدت أن حكومة باكستان لن توافق على الحكم الذاتي في كشمير في حال تحركت الهند في هذا الاتجاه، وفي رأيها أن باكستان ستكون مستعدة في نهاية المطاف للتخلي عن الموقف الذي اتخذته منذ مدة طويلة في حال أصر الكشميريون أنفسهم على الحكم الذاتي، زيادة على ذلك سيكون لها دور مساوٍ لدور الهند في توفير الضمانات (٢).

خلال ذلك أصدر مجلس الأمن بياناً في آيار ١٩٦٤، أشار فيه إلى أن بعض الأعضاء أيدوا والبعض الآخر عارضوا أن ترعى الأمم المتحدة المفاوضات الهندية الباكستانية؛ لأن الهنود كانوا مصرين على أن كشمير جزءاً لا يتجزأ من الهند، وتمسكوا بهذا الخط الثابت طوال السنوات الماضية (٣).

لقد أسرت هذه النتائج باولز، وحذر من أن أي دعم أميركي لقرار في المجلس بخصوص كشمير سيكون ضرراً كبيراً على العلاقات مع الهند، وقال إن هذا الأمر سستم قراءته في الهند على أنه "استسلام كلي للضغوط الباكستانية لدعم الإجراء الذي يعلم الهنود أننا نستكره" إن سمعة باولز المؤيدة للهند دفعت على الأرجح صانعي القرار في واشنطن لإبداء اهتمام محدود لهذه التوقعات التشاؤمية (٤).

(1) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 101.

(2) Richard P.Dauer, *Op.Cit.*, P.195 .

(3) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 103.

(4) Richard P.Dauer, *Op.Cit.*, P.195.

كانت السفارتان الأمريكيتان في كراتشي ونيودلهي آنذاك قد توصلتا الى استنتاجات مختلفة حول أهمية عودة الشيخ عبد الله الى المسرح السياسي الكشميري بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة، فالسفير ماكونفي رأى أن هذه العودة كانت واحدة من العوامل التي جعلت من المستحيل الاحتفاظ بالوضع الراهن في شبه القارة الهندية، أما العوامل الأخرى فكانت التراجع التدريجي لقيادة نهرو الذي يعاني من تدهور صحته والتوترات الطائفية في كل من الهند وباكستان، وتخطيط نيودلهي لتعزيز قدراتها العسكرية لمدة خمس سنوات، إذ ذكر ماكونفي أن حكومة أيوب خان في الوقت الذي رحبت فيه رسمياً بالإفراج عن الشيخ عبد الله في عملية استباقية للتغيير الأساس في وضع كشمير إلا أنها تعترف أن الشيخ الذي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته، قد يتفق مع المقترح الخاص بكشمير المقبول للكشميريين وغير المستساغ لبعض العناصر في باكستان، من دون مشاركة باكستان في المفاوضات التمهيدية، وكان القلق من أن يتم تجميد ما يعرف بـ(حوار نيودلهي - سرينغار) الذي كان الموضوع المتكرر في تطورات قضية كشمير^(١)، وحذر ماكونفي من أن هذه التسوية الكشميرية أحادية الجانب من الهند، جنباً الى جنب مع التوسع العسكري الهندي الكبير والشحنات المتزايدة من المعدات الأميركية وبالأخص الطائرات المتطورة، قد يؤدي بشكل مرجح الى انسحاب باكستان من نظام التحالف الغربي، لم يكن هذا التحذير الأول من نوعه، فقد حذرت واشنطن من خطر دفع أيوب خان للانشقاق عن انحياز باكستان للعالم الغربي، إلا أن باولز لم يشاطر ماكونفي مخاوفه، إذ رحب بقطع باكستان علاقاتها العسكرية مع الغرب، وأكد ماكونفي أنه يخشى من اتباع الولايات المتحدة سياسة أكثر قوة في التعامل مع الوضع المنهار في شبه القارة الهندية، وفضل استخدام الضغط غير المباشر كتوجيه المشاركة الأميركية في مفاوضات كشمير، وأوصى بالإبطاء المؤقت على المدى الطويل في التزامات الولايات المتحدة تجاه البرامج الاقتصادية والعسكرية للهند وباكستان حتى تتمكن واشنطن من الحكم على تأثيرها في احتمالات التوصل الى تسوية بشأن كشمير الناجمة عن عودة الشيخ عبد الله^(٢)، وذكرت السفارة الأميركية في كراتشي في الحادي عشر من نيسان ١٩٦٤ أن إطلاق سراح عبد الله زاد تأزم الأوضاع وأصبحت الاحتمالات ضئيلة لحدوث مصالحة في وقت مبكر وأكدت السفارة أن الضغط الخارجي سيقود الى نتائج عكسية^(٣).

(1) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P.P. 103.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., *Telegram From the Embassy in Pakistan to the Department of State*, April 11, 1964, No .35.

(3) Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P.103.

وفي أواخر آيار ذهب الشيخ عبد الله الى باكستان بتشجيع من نهرو واجتمع مع أيوب خان، وقد ذكر تالبوت أنه في ذلك الوقت كانت هناك الكثير من الأسئلة تدور في واشنطن وشبه القارة الهندية حول أهداف واستراتيجية الشيخ عبد الله وبعد الاجتماعات التي عقدها في باكستان، التي أشار فيها الى إعجابه بالرئيس أيوب خان كثيراً، وصرح الشيخ عبد الله أنه يأمل أن يلتقي نهرو وأيوب خان في نيودلهي خلال شهر حزيران لمناقشة قضية كشمير^(١).

لم يؤيد المسؤولون الأميركيون الآمال الشعبية التي وصلت الى مستويات قياسية بتحقيق تقدم بشأن قضية كشمير، وبالفعل تبذرت هذه الآمال ب وفاة نهرو في آيار ١٩٦٤، وعاد الشيخ عبد الله الى الهند خالي الوفاض سريعاً بعد أن وصلت الأنباء الى كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية، في أن غياب نهرو عن المشهد السياسي الهندي الذي هيمن عليه لمدة طويلة أثار تكهنات كبيرة جداً حول التأثير المحتمل لهذا الأمر على موقف الحكومة الهندية بخصوص كشمير، خاصة أن الكثيرين يعتقدون أن نهجه كان له أثر كبير في هذه المسألة، وبعد وفاته تم اختيار شاستري، وقد ذكرت السفارة الأميركية في نيودلهي أنه يعد الخيار الأفضل لخلافة نهرو؛ لأنه من المحتمل أن يكون قادراً على تحقيق مصالح توافقي للتأثير على الموقف الهندي تجاه باكستان^(٢).

لكن مع الوقت تبين أن رئيس وزراء وليد بقاعدة دعم سياسية محدودة ولا يمكن التوقع منه التحرك بجرأة في مثل هذه المسألة الحساسة والمثيرة للجدل مثل مسألة كشمير حتى ولو كان يرغب في ذلك، وكان واضحاً أيضاً أن عبد الله الذي كانت علاقاته مع شاستري في أحسن الظروف ضعيفة، سيقبل دوره بشكل كبير في استراتيجية نيودلهي للتعامل مع كشمير^(٣).

إن الأجواء التي تناسب قيام الولايات المتحدة بدور مفيد فيما يتعلق بكشمير، التي سعى السفير ماكوفني لتوفيرها لم تتم بسبب تنامي استياء الرئيس جونسون من باكستان، وبسبب انزعاجه من تصريحات كراتشي التي انتقدت فيها المساعدات العسكرية الأميركية للهند، التي ادعى أيوب خان أنها أدت إلى ضعف قدرة باكستان على الوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها في حلف جنوب شرق آسيا، وسأل جونسون بحدة السفير الباكستاني عما إذا كان هذا هو السبب وراء فشل أيوب خان في الاستجابة لطلبات الولايات المتحدة بالمساعدة في فيتنام، المسألة التي هيمنت على نحو متزايد

(1) Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P.103.

(2) Rathnam Indurthy, *The Turns and Shifts in the U,S Role in the Kashmir, Conflict Since 1947 Today Propitions times For a Facilitator Resolve, Asian affiars*, Vol 32, No. 1, 2005, P.41.

(3) Haward B. Schaffer, *Op.Cit.*, P. 104.

على السياسة الخارجية لإدارته، وفي مناقشة لاحقة مع ماكونفي تساءل جونسون عما ستحصل عليه الولايات المتحدة من مساعدتها لباكستان والهند، وأمر جونسون ماكونفي بإبلاغ أيوب خان أنه على الرغم من أسفه لشعور أيوب خان بضرورة إعادة تقييم رغبته في التحالف الأميركي-الباكستاني، إلا أنه يعترف بحق باكستان كدولة ذات سيادة بالقيام بذلك، وأضاف جونسون قائلاً " من المؤسف أيضا أنه سيكون علينا إعادة النظر في سياستنا، إذا قامت باكستان بذلك" وفي رأيه لن يستطيع أي من الطرفين تسوية قضية كشمير، ورأى أن هذه القضية تعد مثالا آخر للدول الأجنبية التي كافأت الولايات المتحدة لجهودها عبر اشتراكها في نزاعاتها الخاصة^(١).

وفي أعقاب انتقادات جونسون القاسية تضاعف نشاط واشنطن الدبلوماسي كثيراً بخصوص قضية كشمير، رغم أن دين راسك وبقيّة مسؤولي وزارة الخارجية كانوا قلقين بسبب التقارير التي تشير إلى تصاعد وتيرة وحجم الانتهاكات على طول خط وقف إطلاق النار، إلا أن وزير الخارجية لم ير أي ميزة في إثارة هذه المسألة مرة أخرى في مجلس الأمن، مع ذلك تحركت الإدارة الأميركية بعيداً عن سياسة عدم التدخل لمدة وجيزة حتى كانون الأول ١٩٦٤ عندما أعلنت الهند عن تحركات كبيرة لدمج كشمير بالكامل مع الاتحاد الهندي، ولكن حتى ذلك الحين اقتصر نشاط واشنطن الدبلوماسي على التعبير عن عدم موافقتها على ذلك، وأكد تالبوت على أن الولايات المتحدة لا تعترف بأي إجراء هندي لتسوية النزاع الكشميري من جانب واحد وحذر من أن هذه التحركات قد تدفع باكستان للدعوة الى اجتماع مجلس الأمن، وذكر أن هذه التحركات سوف لن تنفع العلاقات الهندية-الباكستانية، ولا علاقات الهند مع الولايات المتحدة، إلا أن الهند التي لم يردعها اعتراض واشنطن، وأسّرت في السير بسياسة الدمج^(٢).

ظلت قضية كشمير مسألة ثانوية على جدول أعمال الإدارة الأميركية تجاه جنوب آسيا خلال النصف الأول من عام ١٩٦٥، لكن المخاوف من اندلاع نزاع المسلح بين الهند وباكستان زاد من الشعور بالخيبة الذي أعرب عنه الرئيس جونسون تجاه جنوب آسيا، وهذا الأمر أثر على طريقة تعامل إدارته مع الحرب الهندية - الباكستانية التي اندلعت في آب ١٩٦٥^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Memorandum Of Conversation Military Assistant to India,July 7, 1964, No. 132; "President Conversation with Ambassador Mc.Conaughey", 15 July , FRUS, 1964-1968, XXV, No .63.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Department of State to the Embassy in Pakistan,December 24, 1964, No.81.

(3) Dennis Kux, United State and India, Op.Cit., P. 235.

إن تحسن العلاقات الباكستانية مع القوتين الشيوعيتين الرئيسيتين كانت العنصر الأهم في هذه المخاوف، فزيارة أيوب خان الى بكين في آذار ١٩٦٥، أبرزت جهوده الرامية لتعزيز علاقات حكومته مع الصين الشعبية، وقد ذكرت السفارة الأميركية في كراتشي في السادس عشر من آذار ١٩٦٥ بأسى أن تعبيرات الإعجاب المتكررة التي أطلقها أيوب خان تجاه القادة الصينيين باعتبارهم الإنموج للدول الأفروآسيوية الأخرى، قد خلقت صورة مؤسفة للغاية عن العلاقة الباكستانية الودية والوثيقة مع الصينيين في السباق الافروآسيوي^(١).

إن زيارة أيوب خان اللاحقة الى موسكو، التي أكد فيها للقادة السوفيت أن حكومته لن تكون أداة للسياسة الأميركية في جنوب آسيا، زادت من تساؤل الإدارة عن قيمة باكستان كحليف، وبسبب تنامي العلاقات الباكستانية مع الصين واستمرار عدم رغبتها بالمساعدة في فيتنام، وقد عقد جونسون العلاقات الثنائية كثيراً عبر إلغائه فجأة زيارة أيوب خان إلى واشنطن التي كانت مقررة في نيسان، وبناءً على إصرار جونسون، اعتمدت إدارته سياسة أكثر صرامة فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية الى باكستان ، وأقدمت على تأجيل دورة المساعدات السنوية التي يترأسها البنك الدولي لمدة شهرين ووفقاً لهارولد سوندرز *Harold Saunders* الموظف في مجلس الأمن القومي، إن الهدف من التأجيل هو الإظهار لأيوب خان أن المساعدات الأميركية بعيدة كل البعد عن التلقائية، وليكون تذكيراً قوياً أن علاقاته مع الصين الشيوعية والصعوبات الأميركية الباكستانية الأخرى يمكن أن تكون خطراً يتهدد اقتصاد بلاده^(٢).

كانت العلاقات الأميركية - الهندية أقل توتراً، لكنها ليست جيدة، فعندما ألغى جونسون زيارة أيوب خان الرسمية، ألغى أيضاً زيارة رئيس الوزراء الهندي شاستري ، رغم اعتراضات السفير باولز، وقد أدى ذلك الى تحامل المسؤولين الهنود على الإدارة الأميركية، ورفضت الإدارة الأميركية أيضاً توفير الطائرات العالية الأداء، والمساعدة لإنتاجها في الهند؛ ولذلك طلب الهنود طائرات طراز ميغ من الاتحاد السوفيتي^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Embassy in Pakistan to the Department of State, March 16, 1965, , No.93.

(2)Syed Hussain Shaheed Soherwordi ,*US Foreign Policy Shift towards Pakistan between 1965& 1971 Pak-India Wars , South Asian Studies A Research Journal of South Asian Studies*,Vol. 25, No. 1, January-June 2010, p.30-31;Haward B. Schaffer,, Op.Cit, P. 106.

(3)Dennis Kux, Op.Cit., P236.

أعاد جونسون النظر في المساعدات الاقتصادية الأميركية للهند - كما فعل مع باكستان، ولكن لأسباب مختلفة - فالرئيس جونسون وعدد من المسؤولين في إدارته، وفي الكونغرس كانوا غير راضين عن السياسات والأداء الاقتصادي الهندي، خاصة في قطاعي الأغذية والزراعة وعلى النقيض من ذلك كانت واشنطن مسرورة بالتقدم الاقتصادي الباكستاني^(١).

في غضون ذلك، هيمنت قضية ران كوتش *Ran Kutch* وكشمير على العلاقات الهندية الأميركية لمعظم عام ١٩٦٥ و ١٩٦٦، وإن هاتين القضيتين في الواقع أصبحتا موضع الخلاف في علاقات الولايات المتحدة مع باكستان التي بدأت تتدهور؛ لأن الهند احتجت ضد استخدام باكستان الأسلحة الموردة من الولايات المتحدة خلال عمليات التوغل، وحتى بعد أن فرضت الولايات المتحدة حظراً على الأسلحة بعد العدوان الباكستاني حاول الرئيس أيوب خان جاهداً الإبقاء على التحالف بين الولايات المتحدة وباكستان^(٢).

وبعد حادثة الأثر المقدس لم تستتب الأوضاع بين الهند وباكستان على أثرها، فخلال شهر آذار عام ١٩٦٥ وقعت بعض حوادث إطلاق النار بين القوات الهندية والباكستانية على طول الحدود بين غرب البنغال وشرق باكستان، مما أحدث حالة من التوتر بين البلدين، وبحلول نيسان عام ١٩٦٥ وقعت سلسلة من الحوادث الأكثر خطورة على الحدود بين البلدين في منطقة ران كوتش، إذ طالبت باكستان بنصف هذه المنطقة مؤكدة أنها كانت بحراً محاطاً باليابسة بموجب القانون الدولي، إلا أن الهنود رفضوا الادعاء الباكستاني، وأصرروا أن المنطقة كانت أهواراً وليست بحراً، وإن الحدود يجب أن تبقى على ما هي عليه دون تغيير^(٣).

لم تكن الولايات المتحدة حينذاك مهتمة بتحديد من المسؤول عن اندلاع القتال بين الهند وباكستان، بل أكدت على أهمية إيقاف القتال بدلاً من إلقاء اللوم على سوء استخدام الأسلحة الأميركية، وفي حوار مع دين راسك في الثامن من أيار أعرب السفير الهندي في واشنطن عن عدم الرضا عن موقف الولايات المتحدة قائلاً: "في الوقت نفسه الذي تأمل فيه الهند في حل قضية ران كوتش، فإنها ترغب في تسليط الضوء على المسألة المبدئية الأكثر أهمية ذات العلاقة، وهي ضمانات الولايات المتحدة إذا ما أساءت باكستان استخدام الأسلحة الأميركية، وقد

(1)Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P.106.

(2)Hari Ram Gupta, *India Pakistan War 1965, Vol.2*, Hariyanaprakashan , Delhi, 1968, P. 199.

(3)C.W.Choudhary , *Pakistan Relation with India 1947 – 1966* , Pall Wall Press , London 1968, P.289.

كانت الهند قد بنيت دفاعاتها استناداً إلى هذا الأساس، لذلك في حال تلاشت تلك الضمانات، فإن وضع الأميركيين سيكون صعباً جداً... وبقدر ما كانت الهند قلقة فإن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن كافياً" (١).

وفي السابع عشر من آيار استولت الهند على موقعي المخافر الحدودية الباكستانية على طول خط وقف إطلاق النار في قطاع كارجيل *Kargil*، وقد انزعجت واشنطن من التصعيد العسكري وأعربت عن قلقها خاصة بعد دعوة عدد من أعضاء الحكومة الباكستانية للقيام بعمليات تسلل للعناصر غير نظامية عبر الخط لإثارة العنف في كشمير (٢).

ونظراً لازدياد تدهور الأوضاع أعرب الأميركيون عن قلقهم من أن نشوب حرب واسعة النطاق، إذ أخبر وزير الخارجية دين راسك السفير الهندي نهرو أنهم حصلوا على معلومات أن هناك استعدادات للحرب، فذهب نهرو على الفور للقاء رئيس الوزراء شاستري الذي كان في زيارة إلى مدينة أوتوا، عندها أكد رئيس الوزراء مخاوف نهرو أخبره قائلاً: "إنني واقع تحت تأثير أوامر من زملائي في مجلس الوزراء لإعلان الحرب على باكستان، وسيقرر هذا الأمر عندما أعود إلى نيودلهي إذا لم تنسحب القوات الباكستانية من أراضينا" (٣).

وبعد ذلك عاد السفير نهرو إلى واشنطن لإبلاغ دين راسك، في ذلك الوقت تلقت وزارة الخارجية البريطانية رسالة من الولايات المتحدة تؤكد أن الباكستانيين سوف يكونوا خارج الأراضي المتنازع عليها بحلول نهاية الشهر (٤).

وأبلغ أيوب خان مبعوثي الرئيس جونسون جورج بول *George Ball* والجنرال ماكسويل تايلور رئيس هيئة الأركان المشتركة، اللذين أرسلتا للتحايط بشأن المساعدات العسكرية الأميركية للهند، وتقضي تطورات الأوضاع في كشمير، أبلغهم أيوب خان أن باكستان يجب أن تصبح في موقف يمكنها من الدفاع عن نفسها بدلاً من الاعتماد على المساعدات الأميركية في حالة الحرب، وبناءً

(1)Memorandum of Conversation between Secretary Rusk Ambassador Nehru Deput Assistant Secretary of State Handley and India Country Director Scueder , 8 May, 1965,No.117.

(2)Hari Ram Gupta , Op.Cit., P.200.

(3)B.K Nehru, Op.Cit., P.472; Kayani Shankar, Op.Cit.,P.282.

(4)F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Department of State to the Embassy in India , June 15,1965, No. 133.

على توصية تايلور وافق جونسون على مساعدات عسكرية لمدة خمس سنوات لكل من الهند وباكستان^(١).

إن الزاوية الرئيسة في العلاقات الأميركية- الهندية- الباكستانية كانت المساعدات العسكرية، وبينما حصلت باكستان على الكثير من المساعدات العسكرية، لم تبدأ المساعدات العسكرية للهند إلا بعد تشرين الأول ١٩٦٢، عندما بدأت الحرب الهندية- الصينية، وبحلول حزيران ١٩٦٥ بلغ مجموع ما تم منحه كمساعدات للهند (١٦٠) مليون دولار كمنح و (٦٠) مليون دولار على شكل مبيعات ائتمانية^(٢).

كان واضحاً أن قضية كشمير باتت الأكثر حساسية بين البلدين، وأشار تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في الثاني من نيسان ١٩٦٥ حول العلاقات الهندية الباكستانية إلى أنه لما كان نهرو على قيد الحياة كانت احتمالات التوصل الى حل للمطالب الهندية- الباكستانية المتصارعة بولاية جامو وكشمير، ممكنة لكنه لم يكن مستعداً لذلك، إلى أن جاء أيوب خان الى السلطة في كراتشي عام ١٩٥٨ بدعم قوي من الجيش لم يكن هناك أي شخص في باكستان قوي بما فيه الكفاية لتحمل (التسوية العادلة)، وأن أيوب خان بذل العديد من الجهود لتحقيق ذلك لكن جميع هذه الجهود تعثرت بسبب عناد نهرو، وبعد وفاته وخلال مدة حكم شاستري لم يكن هناك المزيد من التحرك نحو الأمام، وخلص تقرير وكالة المخابرات المركزية الى أن المزاج في كلا العاصمتين كان لا يقبل بتسوية مذلة " إن حكومة شاستري، تعاني من المشاكل الداخلية، وتتصرف كما لو أنها ترغب باختفاء باكستان تماماً وأن سياستها بخصوص الجوانب الدولية لمسألة كشمير كانت سياسة رجعية بشكل أساسي؛ لأن لديها ما تريد، ومن ثم ترغب في إطالة أمد الوضع الراهن، وأضاف التقرير معلقاً على سياسة باكستان إن الرئيس أيوب خان أقام علاقات خارجية جديدة تهدف لمنح باكستان شعوراً أكبر بالأمن في مواجهة الخطر الهندي، وبحسب التقرير أنه كان ماهراً جداً وناجحاً في تحسين العلاقات مع بعض الدول، لكن الهند ظلت مشكلته السياسية الخارجية الأساسية، وكانت كشمير هي العنصر الرئيس في تلك العلاقة وهنا تعرض لسلسلة من الإحباطات لجهوده وأشار التقرير إلى أنه لا يوجد هناك بلد أنهى أمراً بالكامل عبر الصراع العسكري، أما ميزان القوة العسكرية فكانت كفته تميل لصالح الهند وكلا البلدين يدركان ذلك^(٣).

(1)Dennis Kux, *India and United States*, Op.Cit,P.159;Kalyani Shankar,Op.Cit . P. 282.

(2)U.S. Assistant Strategy Paper for India , 8 November 1965, No. 163 in LBJ Library.

(3)Special Report India and Pakistan remain at an impasse, CIA, 2 April 1966, in

إن هذه العلاقة كانت أيضاً حجر الزاوية بالنسبة للصين والاتحاد السوفيتي، وفي حزيران ١٩٦٥ أرسل باولز مذكرة للرئيس جونسون حول سياسة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، وقد بدأها بقوله: "إن سياسة الولايات المتحدة في شبه القارة الهندية لم تتغير على الرغم من تبدل الأوضاع هنالك نتيجة التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي" وأشار إلى وجود سوء فهم للحقائق السياسية السائدة، وقد طرح تساؤلاً عن أهداف الولايات المتحدة في شبه القارة الهندية، وأجاب باولز على تساؤله بتحديد أربعة أهداف مهمة، أولها كان تأمين شبه القارة الهندية ضد الاختراق الصيني، في حين كان الهدف الثاني هو احتواء النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري السوفيتي في شبه القارة الهندية، أما الهدف الثالث فتمثل بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الهند وباكستان، وتمثل الهدف الأخير في تخفيف حدة التوتر بين الهند وباكستان، ورأى باولز أن الولايات المتحدة يمكنها المضي قدماً في النجاح الاقتصادي للهند والتأثير على السياسة الهندية في آسيا لتكون معتدلة وبناءة عبر اتباعها سياسة ملائمة ودبلوماسية والتزام معقول بتقديم الموارد^(١)، وأكد باولز أن التحالف العسكري الحالي مع باكستان لا يمت بصلة لواقع الوضع السائد في آسيا، وأن سياسة الولايات المتحدة تجاه كلا البلدين يجب أن تتسم بالحياد باستثناء ما قد يحصل بسبب النهج المشترك تجاه الأخطار المشتركة، وأضاف أن على الولايات المتحدة التركيز على الحد من التوتر بين البلدين، لمنع حدوث أي تأزم بينهما، في حين فضل تالوت الثبات في سياسة الولايات المتحدة بدعم كل بلد، ومساعدته عبر الجهود الدبلوماسية للحد من التوتر^(٢).

أرسل الرئيس جونسون في الخامس من حزيران رسالة الى رئيس الوزراء شاستري، أعرب فيها عن قلقه إزاء مشكلة ران كوتش واستخدام المعدات العسكرية المجهزة من الولايات المتحدة، وقال: "إن دور الصديق لكلا الطرفين ليس سهلاً، وغالباً ما يساء فهمه، لكنني أعتقد أن جهودنا لوضع حد لاستخدام معداتنا العسكرية كانت مفيدة في جعل القتال يتوقف، وأصبحت المشكلة الآن في إيجاد تسوية سلمية بديلة للتسوية بالقوة، وبالرغم من المشكلات التي ذكرتها فإنني

Kayani Shankar, Op.Cit .,P. 300-306.

(1)Memorandum From Bowles to President, South Asia Policy , June 1965, in LBJ Library. Quted on Kalyani Shankar , Op.Cit., P 284.

(2)Kalyani Shankar , Op.Cit., P. 283.

آمل أن نتمكن من التوصل الى اتفاق ومن ثم الحد من اندلاع صراع بينهما^(١)، إن قلق واشنطن من تصاعد التحشيد على طول خط وقف إطلاق النار تعاضم عندما أخبر مراقب عسكري كبير تابع للأمم المتحدة السفارة الأميركية في كراتشي في التاسع من حزيران ١٩٦٥ أن الجيش الهندي قام باحتلال جزء كبير من الأراضي المرتفعة الواقعة غرب كارجي ورفض الانسحاب منها^(٢)، وقد رأى تالبوت أن هذا التحرك الهندي يشكل تدهوراً خطيراً للغاية في العلاقات الهندية الباكستانية^(٣). أبلغ السفير نهبو في تلك المرحلة الأميركيين أن شاستري طلب إبلاغ الإدارة الأميركية أنهم إذا كانوا مهتمين بتجنب الحرب فيجب إن يسعى البريطانيون بإقناع الباكستانيين أن يخرجوا من الأراضي الهندية قبل حلول نهاية شهر حزيران^(٤).

وقد تحدث السفير مع وزير الخارجية الأميركي دين راسك وقبل الأميركيون التحدث مع البريطانيين، وبالفعل نجحت الجهود التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون *Harold Wilson* بالتوصل الى اتفاق وقف إطلاق النار ابتداءً من الثلاثين من حزيران واتفق الطرفان على عودة القوات الى مواقعها السابقة، وإجراء مفاوضات مباشرة لتسوية الأزمة، وفي حال فشل المفاوضات تعرض المسألة على لجنة تحكيم ثلاثية، وقد اتفقا على تحديد يوم العشرين من آب موعداً للمفاوضات لكن الاجتماع ألغي في الثامن عشر من الشهر نفسه بناءً على طلب من الهند^(٥).

هَذَا الاتفاق الأوضاع لمدة قصيرة، لكن في مساء الخامس من آب بدأت باكستان عملية تسلل واسعة النطاق لأفراد مسلحين عبر خط وقف إطلاق النار سميت عملية جبل طارق^(٦)، وكان المخطط الباكستاني يقضي بتسلل قافلة من الجنود الباكستانيين، يصل عددهم إلى حوالي (٥٠٠٠)

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968 Letter From President Johnson to Prime Minister Shastri, 5 June, 1965, No.127.

(2)Telegram From Embassy Karachi 2363 to The State Department , June9, 1965, Quted on Haward B. Schaffer Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 108.

(3)Ibid.

(4)B.K. Nehru , Op.Cit ., P.433.

(5) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Editorial Note, No. 138.

(٦) عملية جبل طارق : سميت عملية جبل طارق تيمناً بالقائد العربي طارق بن زياد، لكسب قلوب المسلمين وإعطاء هذه العملية صبغة دينية لإضفاء نوع من التأييد الشعبي لها، أما المخابرات الهندية فقد أطلقت عليها اسم مالطة، وتقتضي الخطة إرسال مدربين الى كشمير وإثارة انتفاضة في كشمير ضد الحكومة الهندية. للتوسع ينظر : Alastar Lamb, *Crisis in Kashmir ,1947-1966*, London ,Routledge and Kegan Paul,1966.

آلاف مقاتل، عبر خط وقف إطلاق النار، يهدف الى التحريض على الانتفاضة في كشمير، لكن الهنود كشفوا الخطة بسرعة، وألقوا القبض على هؤلاء المتسللين^(١).

في غضون ذلك حذرت الولايات المتحدة وبعض القوى الكبرى الأخرى باكستان، من أنها ستقوم باتخاذ تدابير مضادة قوية إذا لم تلتزم باتفاق وقف إطلاق النار، وفي الوقت نفسه وتحديداً في الثامن من آب شنت الهند هجوماً عبر خط وقف إطلاق النار^(٢)، ورغم أن روبرت كومر أخبر الرئيس جونسون في التاسع من آب قائلاً: " إن هذا الهجوم قد يعيد صراع ران كوتش بصورة أوسع، وكل طرف يزعم أن الطرف الآخر يستخدم الأسلحة المجهزة بموجب برنامج المساعدات العسكرية الأميركية"، مع ذلك لم تبد الإدارة الأميركية قلقاً إزاء هذه الاتهامات المحتملة^(٣)، ونتيجة لضغط الرأي العام الهندي أصدرت حكومة نيودلهي أوامرها إلى قواتها المسلحة في السادس عشر آب باحتلال مركزين على الجانب الباكستاني من خط الهدنة، وكلاهما كان يمثل أهمية استراتيجية ثم تالت بعدها الهجمات الهندية على المراكز الباكستانية^(٤).

وفي التاسع عشر من آب نصحت وزارة الخارجية الأميركية طرفي النزاع أنه من الضروري أن يتم تجاوز الوضع الحالي بالحث على ضبط النفس واستخدام آلية الأمم المتحدة، بينما يتم متابعة موضوع الأحداث الأخيرة في كشمير^(٥).

أرسلت السفارة الأميركية في كراتشي برقية تقيم ما حصل، وكانت وجهة نظر السفارة في كراتشي أن التحرك المباشر هو السبيل الوحيد لإخضاع الهند وإجبارهم للجلوس على طاولة التفاوض، لكنهم كانوا يخشون من أن التحركات الهندية لدمج كشمير بالاتحاد الهندي ستجعلهم أمام الأمر الواقع، وأشارت البرقية إلى أن النجاح العسكري الباكستاني في ران كوتش شجعهم على الإقدام على هذه العملية، وأنهم كانوا يخشون من تسارع بناء القوات المسلحة الهندية الذي بدأ في أعقاب الحرب الهندية-الصينية، وكان سيصل الى النقطة التي تجعل التفوق الهندي على باكستان ساحقاً، وعلى الرغم من أن معدّي رسالة السفارة لم يذكروا دور المساعدات الأميركية للهند في

(1) Dennis Kux , Pakistan , Op.Cit., P.234.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Department of State to the Embassy in India, August 8, 1965, No.164.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff to President Johnson , August 9, 1965, No165.

(4) Howard B. Schaffer , The Limits of influence America's Role in Kashmir, P.109.

(5) Ibid.

تعزيز قلق باكستان في أن الوقت بدأ بالنفاذ، ذلك إلا أنهم والمسؤولين الأميركيين الآخرين اعترفوا بذلك^(١).

وأكدت السفارة الأميركية في كراتشي أن الأدلة على ضعف الداخل الهندي تمثل في أزمة الغذاء والصعوبات الاقتصادية وغيرها من الاضطرابات، هي من أسهمت في قرار باكستان، فضلاً عن أن التصورات الباكستانية رأت أن ردود الفعل الصينية الأميركية ستكون لصالحها، وخلص الباكستانيون الى أن الخوف من الهجوم الصيني كان مهماً للقرار الهندي بعدم توسيع الصراع في ران كوتش، وقد يكون له الأثر السلبي نفسه في كشمير، فضلاً عن أنهم استنتجوا أن انشغال الولايات المتحدة في فيتنام من شأنه أن يؤخر واشنطن في مساعدة الهند ضد التدخل الصيني^(٢). وأوضحت السفارة في كراتشي أن الباكستانيين استنتجوا أنهم يستطيعوا تنفيذ التسلسل من دون أن يأخذوا على محمل الجد خطر التصعيد الخطير، ورأت أيضاً أنهم وجدوا القيام بحملة دعائية ماهرة يمكن أن تجعل قضية كشمير في طليعة الاهتمام المحلي والدولي لبعض الوقت، وأضافت السفارة أن وجهة نظر الباكستانيين تمثلت في أن الثورة الكاملة ليست ضرورة وغير مرغوب فيها لتحقيق أهدافهم، ألا أنها يمكن أن تقود لنشاط سري أو تنفيذ حرب عصابات مفتوحة أو شيء بين هذين الأمرين^(٣).

ويبدو من خلال برقية السفارة الأميركية في كراتشي أن السفارة تؤيد ما قام به الباكستانيون، محاولة وضع مبررات لإقدامهم على تنفيذ عملية جبل طارق، وهذا الموقف ينبع من ميل السفير الأميركي في باكستان إلى الجانب الباكستاني، وانحيازه لترجيح الدعم الأميركي لباكستان على الهند، بوصف باكستان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة.

تحركت الهند عبر خط وقف إطلاق النار في جنوب غرب كشمير في الرابع والعشرين من آب مدعية أن هجومها مصمم لاعتراض طريق التسلسل، وفي الثلاثين من آب استولت قواتها على الممر الجبلي الرئيس وقد أنهت الوجود الباكستاني، وفي اليوم التالي أخبر وزير الخارجية الهندي ممثل الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ Arthur Goldberg أن بداية إعداد العمل لمجلس الأمن رسمياً في الوضع المتدهور في شبه القارة يجب أن يثبت أنه مرغوب

(1) Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 108, **Time**, September 17, 1965.

(2) Telegram From Embassy Karachi 209 to The State Department, August 11, 1965, in Howard B. Schaffer, *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 108.

(3) Telegram From Embassy Karachi 254 to The State Department, August 18, 1965.

فيه وضروري، وأشار باولز أن هذا الأمر الذي من المرجح أن يصعد الوضع أكثر ويحد من الضغط الذي من الممكن أن تمارسه الإدارة الأميركية على الطرفين وربما يجر الطرفين لاتخاذ خطوات غير متوقعة^(١).

وذكر السفير باولز في الثامن والعشرين من آب أنه رغم النشاط العسكري الباكستاني إلا أن حكومة شاستري تمكنت من إرضاء الرأي العام الهندي ببساطة عبر مواجهتها المتسللين المدعومين من باكستان، ودعا لاتخاذ التدابير التي من شأنها أن تساعد في ضمان أن لا تقوم باكستان بعمليات تسلل مماثلة، وتعزيز ضبط النفس من جانب الهند، وحث باولز واشنطن على تحذير كراتشي بأن الولايات المتحدة ستعلق شحنات الأسلحة إذا ما صعدت باكستان عملياتها العسكرية، وإذا استخدمت القوات الباكستانية المعدات المجهزة بموجب برنامج المساعدات العسكرية الأميركية^(٢)، وأشار كומר منبهاً جونسون في الحادي والثلاثين من آب الى أن الأساس المنطقي لهذا الهجوم هو أن الباكستانيين بعد أن فشلوا في إشعال فتيل "حرب التحرير" في كشمير شعروا أن عليهم التحرك بشكل مباشر لتفادي الفشل المهين، وقد أراد الباكستانيون من الإدارة الأميركية أن تقوم بدفع الأمم المتحدة وبريطانيا للتدخل^(٣).

وفي اجتماع مع الرئيس جونسون والمسؤولين الآخرين في الثاني من أيلول صرح الوزير دين راسك بأن الولايات المتحدة تؤيد نداء الأمين العام يوثانت الداعي لوقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات، ودعا لمساعٍ أمريكية محددة تتمثل بصورة رئيسة بالاستعلام من الباكستانيين حول استخدامهم المعدات المجهزة من الولايات المتحدة، إلا أن جونسون كان حذراً في رده، إذ أشار إلى أن تأثير الولايات المتحدة على الباكستانيين والهنود كان لا يذكر خلال الأشهر القليلة الماضية. وأوضح أنه من الأفضل أن يأخذ الأمين العام للأمم المتحدة أو رئيس الوزراء البريطاني زمام المبادرة، وكان واضحاً أن جونسون لم يكن راغباً بالتدخل شخصياً وفضل متابعة الأحداث فقط^(٤)، وبناء على وجهة نظر الرئيس أصدرت وزارة الخارجية تعليمات لسفارتها في نيودلهي وكراتشي، أكدت خلالها لحكومتها الهند وباكستان أن الإدارة الأميركية قلقة للغاية إزاء استخدام

(1) Howard B. Schaffer , *The Limits of influence America's Role in Kashmir*, P. 109.

(2) Ibid.

(3) F.R.U.S., 1964-1968., Vol. XXV, Memorandum From Robert Komer of the National Security Council Staff to President Johnson, August 31, 1965, No . 175.

(4) F.R.U.S., 1964-1968., Vol XXV, Memorandum For The Record " Meting with the President on Kashmir September1 , 1965 ,No . 178.

المعدات المجهزة بموجب برنامج المساعدات العسكرية الأميركية في نزاع كشمير، وأبلغهم بالقول : " في هذه المرحلة الحرجة نحن لا نعتقد أننا يجب أن نبذل أي مسعى تجاه أي من الجانبين إذا ما تصاعد القتال وإنما يجب أن نقيد موقفنا بشكل أساسي في الدعم الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة"^(١).

وقد حذر السفير الهندي لدى الولايات المتحدة نهرو في حديثه مع وزير الخارجية دين راسك في الثالث من أيلول من أن الهند ستشن هجوماً كاسحاً عبر خط وقف إطلاق النار إذا لم تنسحب باكستان^(٢).

وفي كراتشي اتفق ماكونفي مع هذا النهج المتعدد الأطراف، لكنه أراد أيضاً أن تبلغ واشنطن الهند وباكستان أنها ستدرس برنامج مساعداتهما في ضوء استجابتهما لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، وأن الولايات المتحدة بمجرد استعادة السلام ستكون مستعدة للمساعدة بأية طريقة ممكنة على إيجاد الحل الناجح لقضية كشمير^(٣)

وقد تابع السفير باولز التطورات بقلق التصعيد الأخير بين الهند وباكستان، واعترف أن كل جهوده لتحسين العلاقات الهندية- الأميركية ستفشل إذا مضى الطرفان بتصعيد الحرب، واستمر باولز بتقديم نداءاته لرئيس الوزراء شاستري وكبار المسؤولين الهنود الآخرين، وفي الوقت نفسه حث واشنطن على طمأنة شاستري بأن الولايات المتحدة ستقطع جميع المساعدات العسكرية لكراتشي إذا قبلت الهند نداء الأمم المتحدة ولم تفعل باكستان ذلك، وأبلغه أن القرار الذي اتخذته الإدارة الأميركية هو عدم ممارسة ضغط مباشر على أي من البلدين ، وإنما الاعتماد بشكل أساس على الأمم المتحدة، وقد انضمت الولايات المتحدة الى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في تمرير القرار الداعي بضبط النفس^(٤).

ورغم تكرار إلحاح كומר في مذكراته المرسلة الى الإدارة الأميركية في الخامس من أيلول بضرورة التدخل لإيقاف تدهور الوضع، إلا أن قضية كشمير ظلت قضية قليلة الأهمية في الأجندة

(1) F.R.U.S., 1964-1968., Vol XXV,Telegram From the Department of State to the Embassy in Pakistan, September 2, 1965,No, 179.

(2) F.R.U.S., 1964-1968., Vol XXV,Telegram From the Department of State to the Embassy in India, September 2, 1965,No,180.

(3) F.R.U.S., 1964-1968., Vol XXV.,Telegram From the the Embassy in India, , September 2, 1965, and 360 September 6, both to state Department, No179,No.187.

(4) F.R.U.S., 1964-1968., Vol XXV., Telegram From the Embassy in India to the Department of State, 4 September, 1965 , No.181.

الأميركية، وقد عدها البعض بمثابة شرارة لأزمة العلاقات الأميركية- الباكستانية التي أثارها عدم الرضا المتبادل بين البلدين من السياسات الأمنية والعسكرية والسياسية لبعضهم البعض، فالقرار بشأن المساعدات الاقتصادية وعلاقته الوثيقة بذلك، وإعادة جدولة زيارة أيوب خان الى واشنطن كانت لا تزال تتصدر أجندة الإدارة الأميركية في جنوب آسيا^(١).

بات واضحاً أن العملية العسكرية الباكستانية قد فشلت بتحقيق أهدافها وتوقعات حكومة أيوب خان لم تكن في محلها، فالكشميريون لم ينتفضوا حتى أن البعض منهم تعاون مع السلطات الهندية ضد المتسللين، وإن الباكستانيين لم يستطيعوا تطوير العمل السري الفعال، وسمحوا فقط بحرب عصابات، إلا أن التسلل بالفعل نجح في جعل قضية كشمير تحظى باهتمام العالم مع فشل في تحقيق الهدف الباكستاني.

ومع تقدم القوات الهندية في كشمير، وفشل الخطة الباكستانية بالتسلل وإحداث ثورة في كشمير، بدأ الباكستانيون الجزء الثاني من عملياتهم في الخامس من أيلول تمثل بالتحرك المدرع الكبير (عملية الضربة الكبرى *Operation Grand slam*) وقد تم التخطيط في هذا الهجوم إلى قطع طرق إمداد الهند الرئيسية في الوادي ولقواتها على الطريق الجنوبي من خط وقف إطلاق النار^(٢).

وفي السادس من أيلول بدأت الحرب الشاملة بين الهند وباكستان رغم أن الأمين العام حث كلا البلدين على وقف الأعمال العدائية، ومع رفض الولايات المتحدة مساندة باكستان وعدم إظهار القوى الغربية أي استجابة أصبح أيوب خان في وضع حرج^(٣)، وفي الوقت نفسه اجتمع السفير باولز مع شاستري محاولاً إقناعه التخلي عن الحرب، وبعد الاجتماع أرسل باولز في اليوم نفسه برقية أكد فيها عدم وضوح الأهداف السياسية والعسكرية الهندية، إذ أشار قائلاً : " أننا الآن نواجه وضعاً مأساوياً من المستحيل التنبؤ بنتيجته والوحيد الذين سيستفيدون من هذا الوضع هم الصينيون الذين سيدعمون باكستان علناً وربما عبر حركة تضليلية "، ونقل أيضا استياء

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Department of State to the Embassy in Pakistan, September 5, 1965, No.184.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Department of State to the Embassy in Pakistan, September 5, 1965, No.184.

للتوسع عن العمليات العسكرية ينظر :

Lubna Abid Ali, *The Rann of Kutch and its Aftermath, South Asian Studies, A search Journal of South Asian Studies* Vol. 24, No.2, July-December 2009, P. 250-256.

(3) Kalyani Shankar , Op.Cit., P. 43.

الهند العميق إزاء استخدام باكستان المعدات الأميركية في ران كوتش، وأكد باولز في البرقية قائلاً :
" إن شاستري قد لا يتخذ القرار الحكيم، بل من المرجح أن يتصرف بغضب أعمى"، أما شاستري
فبين لباولز ثلاث نقاط مهمة هي أولاً: إن التقرير المعد من الجنرال روبرت نيمو Robert
Nimmo التابع للأمم المتحدة في ضوء تقييمه يجب أن يتم طرحه على العلن، ثانياً: وفي أعقاب
نشر التقرير يجب أن توافق باكستان على سحب متسلليها المتبقين الذين عبروا الحدود من تاريخ
الخامس من آب، ثالثاً: للحيلولة دون تكرار هذه التصرفات يجب أن تتم زيادة عدد فريق المراقبة
التابع للأمم المتحدة ليتمكنوا من التغطية الفعالة للمنطقة بأكملها، وبين شاستري بوضوح للسفير
باولز أن الولايات المتحدة والقوى الأخرى يجب أن لا تفكر أن هذا الوقت هو الوقت المناسب لحل
قضية كشمير^(١).

وقد أبلغ ماكونفي وزارة الخارجية الأميركية في السادس من أيلول حول محادثاته مع
الرئيس أيوب خان إذ أكد الأخير أن استخدام الامدادات العسكرية المجهزة من الولايات المتحدة
كان متاحاً ضد العدوان الشيوعي وليس للحروب المحلية، وسأل ماكونفي أيوب خان عن ما إذا
كان يستطيع إرسال تقرير لواشنطن، يبين أنه ليس لدى حكومته تفاهم أو تقارب مع الصين
الشيوعية أو مع الاتحاد السوفيتي؟، فأجاب أيوب خان " يمكننا القول كيف سيساعدنا السوفيت
كيف يمكنهم ذلك؟ فالصينيين لن يفعلوا سوى ما يناسبهم، وإذا تمكنوا من مساعدتنا، فإنهم لا
يستطيعون سحب القوات من الحدود الشمالية وإبقائها خلفها، نحن ليس لدينا أي التزام مع الاتحاد
السوفيتي وهم ليس لديهم شيء معنا، وليس لدينا أيضاً تقارب مع الصين فنحن لا نريدهم لأن
القوات الروسية والأميركية ستأتي عندنا ونحن لا نرغب بذلك"، لقد بين أيوب خان للسفير الأميركي
بان الولايات المتحدة يجب أن تؤدي دوراً إذ أشار قائلاً : " عليكم أن تؤدوا دوراً ويمكنكم ذلك، وإذا
أضرمت النيران في شبه القارة الهندية فمن سيقع فيها وماذا بعد ذلك؟ إن هناك رجالاً غير
منضبطين في مجلس الوزراء الهندي"^(٢).

وبعد توسيع عمليات القتال سعت باكستان لتفعيل الاتفاق الأميركي - الباكستاني لعام
١٩٥٩، وسعت للحصول على مساعدة من الولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة أصدرت تعليمات

(1) F.R.U.S., 1964-1968., Vol. XXV., Telegram From the Department of State to the Embassy in India, September 6, 1965, No.189.

(2) Telegram From Embassy in New Delhi, 6 September, The American Papers by Roedadkhan P. 15, LBJ Library in Kalyani Shankar , Op.Cit., P.289.

لسفيرها ماكونفي في السادس من أيلول تأمره بإبلاغ أيوب خان أن الرأي العام الأمريكي من المرجح أن يجبرها على قطع الامدادات العسكرية عن أي بلد لا يستجيب لنداء الأمين العام^(١)، وخلال اجتماع السفير ماكونفي مع أيوب خان، ووزير الخارجية الباكستاني بوتو كان أيوب خان منزعجاً من الموقف الأمريكي، ووصف بوتو تصرف الأميركيين بنبرة تشاؤمية بوصفه التصرف المصيري، وقد ذكر أن العلاقات الأميركية - الباكستانية لا يمكن أن تعود مرة أخرى، وأخبر بوتو ماكونفي أن الولايات المتحدة يجب أن تقي بالتزاماتها مع باكستان، وبحدة غير معهودة اتهم السفير ماكونفي باكستان بأنها استخدمت المعدات العسكرية الأميركية في كشمير، وكانت حكومته قد قدمتها لمواجهة العدوان الشيوعي وليس للحرب مع الهند، ودعا السفير ماكونفي الرئيس أيوب خان لقبول دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار ضمن اتفاق واسع بشأن كشمير^(٢)، وفي ذلك الاجتماع سلم وزير الخارجية بوتو السفير ماكونفي طلباً رسمياً من الحكومة الباكستانية إلى الإدارة الأميركية طلبت فيه الوفاء بشروط الاتفاقية الأمنية الأميركية الباكستانية الموقعة ١٩٥٩، إذ أكد الطلب على احد نصوص هذه الاتفاقية الذي أوجب على الولايات المتحدة النظر الى تهديد الأمن واستقلال وسلامة أراضي باكستان بأنه تهديد بالغ الخطورة وستتخذ إجراءات فعالة لمساعدة باكستان على مواجهة أي عدوان^(٣).

ورغم نداء جونسون لكلا البلدين لوقف العمليات العسكرية والاستجابة لنداء الأمم المتحدة إلا أن موقف طرفي الأزمة كان سلبياً؛ لذا كان رد فعل جونسون صارماً، تمثل بإعلانه في الثامن من أيلول ١٩٦٥ تعليق المساعدات العسكرية لكلا البلدين، وفي العاشر من أيلول أكد ماكونفي لحكومة باكستان أن إدارته تدعم جهود الأمم المتحدة في التعامل مع هذه القضية، وبين بوضوح أن جونسون يعرف أن باكستان هي التي تسببت بالأزمة عبر تغلغلها في كشمير واستفزازها الهند^(٤). في غضون ذلك أرسل الوزير دين راسك إلى جونسون مذكرة أعرب فيها عن قلقه إزاء الأحداث في شبه القارة الهندية التي قد تكون عواقبها بعيدة المدى على الولايات المتحدة، وحذر

(1) Telegram From Embassy in New Delhi, 6 September, The American Papers by Roedadkhan P. 15, LBJ Library in Kalyani Shankar , Op.Cit., P.289.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Office in Pakistan to the Department of State, 6 September 1965, No.187.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Telegram From the Office in Pakistan to the Department of State, 6 September 1965, No.187..

(4)Dennis Kux , India and United States, Op. Cit., P.162; Syed Hussain Shaheed Soherwordi, Op. Cit., P.30.

قائلاً : " إذا كانت كشمير القضية الوحيدة، فإن الولايات المتحدة قد يمكنها الوقوف جانباً، ولكن موقف القوى الغربية مجتمعة في آسيا سيكون قريباً على المحك" وأشار إلى أن الهند جنب إلى جنب مع اليابان كانتا القوتين المرتقتين في آسيا، مقارنة بالصين وقال: " إنها الآن تذهب نحو التلاشي وسوف تواجه وضعاً جديداً خطيراً في كثير من النواحي تماماً مثل خسارة الصين، وذهبت الهند ستفعل باكستان في نهاية المطاف- وسوف نلمس الآثار على طول الحافة الآسيوية" وتساءل دين راسك عن إذا ما كانت الولايات المتحدة تستطيع أن لا تتورط في هذا الوضع، وتمتلك وسائل ضغط للتأثير على الوضع، وبمزيد من التحليل قال دين راسك : " إن أيوب خان خائف من نشوب حرب شاملة مع الهند، وشاستري يخشى الصينيين والارتباط المحلي الناجم عن الانفجار الديني أو النزاع الديني، وإن الحرب ستجعل كلا البلدين مفلساً، وفي لحظة الحقيقة سيدرك كلا البلدين ذلك"^(١)، في تلك الأثناء زار يوثانت الهند وباكستان، وأوضح كل من أيوب وشاستري مواقفهما بوضوح له، وأشارت صحيفة داون Dawn الباكستانية إلى أن أيوب خان قد أبلغ يوثانت أن اتفاق وقف إطلاق النار مع الهند لإنهاء " العدوان الهندي الحالي" يجب أن يتضمن اتفاقاً ذاتي التنفيذ، يشمل إجراء استفتاء في كشمير^(٢).

إن باكستان لم تكن مستعدة للموافقة على وقف إطلاق النار، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادر في السادس من أيلول، وكانت هذه هي الرسالة النهائية التي ذهب بها يوثانت الى نيودلهي في الثاني عشر من أيلول، وفي ذلك الوقت كانت القوات المسلحة الهندية قد انتصرت في معركتين حاسمتين، الأولى في أسال Asal، والثانية في فيلورا Phillora، وخلال الاجتماع بين يوثانت وشاستري أبلغه عن المناقشات التي أجراها مع أيوب خان، ووزير خارجيته، وشدد يوثانت على خطر تحول الصراع الى صراع عالمي، وحث شاستري على قبول قرار مجلس الأمن والموافقة على وقف إطلاق النار، دون قيد أو شرط، وإن مجلس الأمن يصير على اتخاذ المزيد من هذه الخطوات، وحدد تاريخ الرابع عشر من أيلول ١٩٦٥ آخر موعد للقيام بذلك، وبعد ظهر ذلك اليوم أرسل شاستري رداً كرر فيه موقف الهند، معرباً عن موافقته على مقترح يوثانت،

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968., Memorandum From Secretary of State Rusk to President Johnson , September 9, 1965, No. 196.

(2) Nehru, Op.Cit., P 203 ; Kalyani Shankar , Op.Cit., P. 42-43.

مع ذلك رفض أيوب خان وقف إطلاق النار ما لم يتم القبول بشروط معينة وسلم رده للأمين العام في الرابع عشر من أيلول ١٩٦٥^(١).

بدأت حكومة أيوب خان تشعر أن الأوضاع تسير لغير صالحها، وناشد أيوب خان الولايات المتحدة في مؤتمر صحفي الذي عقده في الخامس عشر من أيلول التدخل لإنهاء الصراع الدائر بين الطرفين إلا أن الولايات المتحدة فضلت حل الأزمة عن طريق الأمم المتحدة^(٢).

وفي اليوم التالي السادس عشر من أيلول كتب شاستري الى جونسون مبيناً رأيه حول الحرب وتدخل الأمين العام، وفي الرسالة المؤلفة من خمس صفحات، أبلغ شاستري أنه أعرب للأمين العام يوثانت استعداد الهند للموافقة على وقف إطلاق النار فوراً، بدون أي شروط مسبقة، وفي الوقت نفسه أحاطه علماً بموقف الهند بمسائل معينة، وأشار إلى أن إحدى مظاهر غزو باكستان هي أنه اشتمل على استخدام عدد كبير من أفراد القوات المسلحة الذين كانوا لا يرتدون الزي العسكري، وقد نفت باكستان مسؤوليتها عنهم، رغم توفر أدلة قاطعة على أنهم كانوا باكستانيين، وكرر شاستري أنه يوافق على وقف إطلاق النار إذا وافقت باكستان عليه، وبين شاستري بوضوح أن الهند ليس لديها النية لتدمير باكستان" ولكنها تحمي أراضيها من الاعتداءات المتكررة " وفي إشارة إلى المؤتمر الصحفي الذي عقده أيوب خان مؤخراً نبه شاستري إلى أن ما تريده باكستان من الأمم المتحدة لم يكن التعامل مع القضايا بسبب الغزو الباكستاني، وإنما تقديم الدعم لمطالب باكستان بخصوص ولاية جامو وكشمير على استناداً إلى أن غالبية سكان الولاية من المسلمين، وذكر شاستري أيضاً أن سكان الهند على اختلاف ثقافتهم وأديانهم وأعرافهم منحهم الدستور الهندي حقوقاً متساوية وعادلة، كما في الولايات المتحدة^(٣).

وأوضح شاستري قائلاً: " إذا كان الرئيس أيوب خان يشعر أنه سوف يضغط علينا من خلال شن غزو على ولاية جامو وكشمير للتنازل عن جزء من دولتنا، فإن كل ما يمكنني قوله إنه أخطأ خطأ فادحاً ورغم ذلك نحن نحب السلام لكننا لن نشترى عبر بيع أراضينا"^(٤)، وأضاف شاستري أيضاً أنه يوافق على أن تؤدي الولايات المتحدة دوراً تاماً مثلما اقترح أيوب خان ولكن في البداية يجب أن لا ينتشر الصراع، أما باكستان فقد ناشدت الكثير من الأمم تارة باسم الدين وتارة باسم

(1) Kalyani Shankar , Op.Cit., P. 42-43.

(2) Dennis Kux, Op.Cit., P. 162; Kalyani Shankar , Op.Cit., P.289.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, Telegram From the Department of State to the Embassy in India, 17 September 1965, No.208.

(4) Kalyani Shankar , Op.Cit., P. 93-98.

تحالفها مع القوى الغربية وناشدت الدول العربية واندونيسيا، وعلى أساس مصالحها ناشدت الصين^(١).

من جانبها رفضت الولايات المتحدة الطلب الباكستاني، وأكدت أنها تعمل على وقف إطلاق النار، وتقدم دعمها الكامل لإجراءات الأمم المتحدة، ونقلًا عن التقرير الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة أكدت الولايات المتحدة أن الأزمة الحالية بدأت مع تسلل الرجال المسلحين من باكستان عبر خط وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية اعترفت أن الهنود كانوا أول من أرسل القوات النظامية عبر خط وقف إطلاق النار، إلا أن فعل باكستان بضرب نقاط الهند الحدودية كان يعد أمراً خطيراً كان يجب على الحكومة الباكستانية أن تدرك الخطر الذي ينطوي عليه تصرفها هذا، وعندما نقل ماكونفي الرد الأميركي الى بوتو رد الأخير بغضب قائلاً :

" إذا كان السبب الوحيد للاتفاقية الثنائية هو إحالة المسائل الى الأمم المتحدة، فإن باكستان ليست بحاجة إلى ذلك"، وبناءً على رفض أيوب خان رفض بوتو وقف إطلاق النار، إلا إذا كان جزءاً من اتفاقية تضمن إجراء الاستفتاء في كشمير^(٢).

كتب شاستري في السابع عشر من أيلول ١٩٦٥ إلى الرئيس جونسون رسالة أبلغه فيها بما حدث بينه وبين الأمين العام، وأعرب عن استعداده لوقف إطلاق النار بدون قيد أو شرط، وأخبر الرئيس جونسون قائلاً : " إن المسألة الحقيقية المطروحة أمام أنظار الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي ككل لم يكن الوضع في جامو وكشمير، ولكنها مسألة استعادة السلام الذي كسره الباكستانيون مرة أخرى، والتأكيد على أن لا يتم انتهاك الخط الحدودي بين الهند وباكستان مراراً سواء عن طريق القوات النظامية أو من خلال تلك المموهة"، وفي إشارة الى طلب الرئيس الباكستاني أيوب خان من الولايات المتحدة التدخل واصل شاستري قائلاً: " سيدي الرئيس يحدوني الأمل بأن لا تفعل الولايات المتحدة ذلك، وإني أعتقد أن الأمر الضروري الأول الواجب عليها هو الحيلولة دون انتشار الصراع، إن باكستان كما تعلم ناشدت العديد من الدول للحصول على المساعدة.... وإني أتمنى أن تبين بشكل واضح لباكستان حيادكم، ولأسباب مفهومة تخص هذا الصراع سيتم التعدي عليها إذا بدأت القوى الأخرى بالتدخل فيه سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر"، واختتم شاستري كلامه بالإشارة إلى أن التحسن في العلاقات الهندية الباكستانية هو

(1) Ibid.

(2) Ibid.

أمر مرغوب فيه بشكل واضح، ولكنه بحاجة الى سلام حقيقي واستعداد من جانب باكستان بعدم الاصطفاف بأي طريقة مع التهديد الرئيس ضد الهند وهي الصين، قبل العمل على تحسين العلاقات بين البلدين^(١).

وبينما كان القتال لا يزال مستمراً دعا رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كيوسجين في الثامن عشر من أيلول كلاً من شاستري وأيوب خان الى موسكو لعقد اجتماع بينهما؛ للتوصل لتسوية قضية كشمير، واقترح طشقند مكاناً لانعقاد الاجتماع فردت كل من نيودلهي وكراتشي على موسكو بأنهما يرحبان بهذه المبادرة، لكنهما لا يجدان التوقيت ملائماً، وسأل الهنود السفير باولز بشكل غير رسمي حول ردود فعل الولايات المتحدة تجاه نهج موسكو، وذكر باولز لواشنطن أن موسكو قد تكون قامت بذلك كمناورة لمواجهة الصين، وعلى الرغم من صعوبة تقييم الأهداف السوفيتية لكنه، قال: "إن المقترح سيصل الى طريق مسدود في النهاية؛ لأن الباكستانيين من المرجح أن يرفضوا"^(٢). بعد ذلك قرر أيوب خان ووزير خارجيته بوتو السفر إلى بكين، وعقدا اجتماعاً سرياً مع رئيس الوزراء الصيني تشو أن لاي في التاسع عشر من أيلول وبعد ٢٤ ساعة عادوا إلى باكستان، وقد أبلغ رئيس الوزراء الصيني الباكستانيين أن الصين على استعداد للمساعدة من خلال استمرار الضغط على الهند في الهملايا طالما كان ذلك ضرورياً، وأخبر المسؤولين الباكستانيين أيضاً أنهم يجب أن يواصلوا القتال حتى لو اضطروا للانسحاب نحو التلال، مع ذلك لم يكن أيوب خان وبوتو على استعداد لإطالة أمد حرب العصابات، فأيوب خان لم يكن يعتقد أبداً أن الهنود سيذهبون في معركة طويلة مرسومة، وعند عودته من بكين وافق أيوب خان - تحت ضغوط كبيرة من القوى العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة - على إنهاء الحرب، وألح جونسون على ضرورة إنهاء الحرب وبين بشكل واضح أن أيوب خان إذا لم يستجب بشكل ايجابي لذلك فإنه يعد متواطئاً مع الصين^(٣).

وقد أثار تصاعد القتال بين البلدين الأوضاع في الولايات المتحدة، فطالب أعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب بغضب أن يعرفوا سبب توريد الولايات المتحدة الأسلحة التي كانت الهند وباكستان تستخدمها ضد بعضها البعض، وخلال أيام قليلة أنهت الإدارة الأميركية تسليم الأسلحة

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, Telegram From the Department of State to the Embassy in India, 17 September 1965, No.208.

(2)F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968,Telegram From the Department of State to the Embassy in India, September 21, 1965,No. 221.

(3) Syed Hussain Shaheed Soherwordi, Op. Cit., P.32; Kalyani Shankar , Op.Cit.,P. 98.

لكلا البلدين، فيما استمرت شحنات المساعدات الغذائية بموجب القانون العام ٤٨٠، ووفقاً للاتفاقيات القائمة، ولم تُقدّم أي قروض أو منح اقتصادية جديدة^(١).

إن صناع السياسة الأميركية اعترفوا أن الأزمة يمكن أن تكون آثارها واسعة للغاية على مصالح الولايات المتحدة وأن الخطر الأهم هو خطر هجوم الصين على الهند، الذي سرعان ما جعل الأصوات المنذرة بالسوء تتعالى على طول حدود الهملايا المتنازع عليها، وشعر دين راسك بالقلق، وكان واضحاً أن الوزير يميل نحو موقف أكثر تدخلاً، مع ذلك استمرت إدارة جونسون بموقفها المتمثل بضرورة الاعتماد على الأمم المتحدة لإيجاد حل للنزاع، ورأى الأميركيون أن الوقت الأنسب للتدخل من أجل وضع حل للقتال هو شهر أيلول؛ لأن رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر للولايات المتحدة، فأراد الأميركيون اتخاذ موقف رسمي عن طريق الأمم المتحدة^(٢).

آنذاك كانت الحرب مستمرة، وبدأت ما عرف بأكبر معركة دبابات منذ الحرب العالمية الثانية، فشل الباكستانيون في اختراق ولاية البنجاب الهندية، وبدأ المد يتحول لصالح الهنود الذين كانوا أكثر استعداداً، وتسبب استخدام الجيش الباكستاني الدبابات المجهزة من الولايات المتحدة والمعدات العسكرية الأخرى - بالرغم من التأكيدات الأميركية لنيودلهي أنها لن تسمح بذلك - بحدوث ضجة في الهند وقد اعتقد المسؤولون في السفارة الهندية أن امتلاك باكستان دبابات بانثون الأميركية الصنع قد منحهم ميزة للتقدم خلال المعارك واعتقد الخبراء العسكريون في السفارة الأميركية أن الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للولايات المتحدة في الهند يمكن أن تعرض الجالية الأميركية في العاصمة والأماكن الأخرى في الهند للخطر، ولذلك حثت السفارة المواطنين الأميركيين الذين يعيشون في شمال نيودلهي للحضور إلى مجمع السفارة، حيث تم ترتيب سكن مؤقت لهم واستجاب الكثير منهم لذلك، أما في باكستان فأصبحت هناك خيبة أمل بسبب ما رآه الباكستانيون من عدم التزام الولايات المتحدة بالتزامها الأمني^(٣)، وحاولت باكستان الحصول على مساعدات عسكرية من دول حلف جنوب شرق آسيا من خلال مطالبتها بالاتفاق العسكري، لكن الولايات المتحدة طلبت من بلدان حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا عدم توريد الذخائر إلى باكستان^(٤).

(1) Dennis Kux ,India and United States, Op.Cit., P. 163.

(2) Syed Hussain Shaheed Soherwordi, Op. Cit., P.32; Kalyani Shankar , Op.Cit.,P.98.

(3) Kalyani Shankar , Op.Cit.,P. 114.

(4) A .Appadoral and M.S. Rajan , Op.Cit., P.242.

شكل الالتزام الأميركي بالحياد سياسة جديدة نحو منطقة شبه القارة الهندية، ويعود ذلك لانشغالها بما يدور في منطقة جنوب آسيا إذ أخذ التدخل الأميركي يزداد ضراوة، وقد وقفت الولايات المتحدة ضد الطلب الباكستاني بمنحها مساعدات عسكرية حتى لا يزداد الصراع ويصل الى مرحلة لا تحمد عقباها.

وبسبب عدم التدخل المباشر والضغط الدولية، وافقت باكستان على وقف إطلاق النار في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في الساعات المبكرة من يوم الثالث والعشرين من أيلول، وفي وقت لاحق من صباح ذلك اليوم اتصل أيوب خان بالرئيس جونسون هاتفياً وأعرب عن ثقته بأن جونسون سوف يتمكن من التوصل الى تسوية مشرفة بشأن كشمير؛ لمنع هذه الأحداث المؤسفة من الوقوع مرة أخرى، فأكد له جونسون أن الولايات المتحدة تعتقد أن تسوية المشكلة الأساسية أمر ضروري، لكنه لا يستطيع أن يمنح أيوب خان أي ضمان لتحقيق أية تسوية، إن هذا التصريح كان أفضل تصريح استطاع الباكستانيون الحصول عليه من الرئيس الأميركي^(١).

كانت للحرب انعكاسات خطيرة على المصالح الأميركية في جنوب آسيا، إذ واجهت بسببها سخط الهند وباكستان على حدٍ سواء فالشعور السائد في باكستان كان يلوم الولايات المتحدة لعدم التزامها في المعاهدة الثنائية وكان الاعتقاد أن الولايات المتحدة كانت شريكاً غير مخلص، وكان هناك عدم رضا عن السياسات الأميركية للسنوات التي تلت الحرب، وكان لتلك السياسة تأثير قوي في شكل التقييمات الباكستانية في تعاملها مع واشنطن^(٢).

وقد كشفت برقية لوكالة المخابرات المركزية الأميركية مؤرخة في الثلاثين من أيلول ١٩٦٥ أن الرئيس الهندي رادكريشان دعا رئيس الوزراء شاستري لإجراء حديث خاص، وسأل رئيس الوزراء عما إذا كان قد أدرك أن الحرب الهندية - الباكستانية تمثل بداية ناقوس خطر يتهدد الهند، إن حديث الرئيس كان مستنداً الى ملاحظات قدمت إليه من شخص لم يذكر اسمه ووصفه بالمصدر الموثوق، واعترف شاستري بأنه على علم بذلك، وأن الحقائق الفعلية المباشرة سوف لن تطرح على الملأ؛ لأنه مقتنع بأن شعب الهند بحاجة ماسة لرفع روحه المعنوية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال النصر العسكري، وفي الهند كان القادة الهنود غاضبين من عدم وفاء واشنطن بالتزامها المتمثل بعدم استخدام باكستان الأسلحة المجهزة من الولايات المتحدة في الحرب،

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, Memorandum From the White House Situation Room to President Johnson, September 23, 1965, No . 223.

(2) Syed Hussain Shaheed, Op. Cit., P.30;Howard B. Shaffer ,Op.Cit., P. 114.

ولم يكن الهنود راضين عن سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها الولايات المتحدة خلال الحرب، وعلى الرغم من معرفتهم أن قطع تسليم الأسلحة الأميركية قد أضر باكستان أكثر من الهند إلا أن الكثير من الهنود وصفوا سياسة واشنطن بالمخطئة في المساواة بين البلدين في التعامل عندما اتخذت قراراتها بخصوص المساعدات العسكرية والقضايا الأخرى^(١).

وعلى المستوى السياسي الهندي منحت الحرب شاستري دفعة وطنية قوية، ففي الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦٥ أرسل كומר مذكرة الى بندي أشار فيها الى أن الهند وقفت بوجه باكستان والصين الشيوعية، " لذا نأمل أن تصبح سياستنا أكثر مرونة تجاه الهند، وأن شاستري بدا في موقف أقوى من أيوب خان بعد الطريقة التي تعامل بها مع الوضع، ومن المحتمل أن تنزلق باكستان بعيداً عن حلفائها الغربيين، وتنضم الى الصين الشيوعية في مواصلة المزيد من الضغط على الهند أما الهند فقد كانت واضحة فانضمام باكستان غير المسؤول الى الصين الشيوعية سيخلق لا محالة مشاكل خطيرة بالنسبة للهند"، وخلص كומר الى أنه يأمل أن تبحث الهند عن طريقة لتطبيع الوضع مع باكستان^(٢).

وقد بين تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأميركية في الأول من تشرين الأول ١٩٦٥ نتائج الحرب الهندية الباكستانية، أكد فيه على أن الهند من الناحية العسكرية المحدودة انتصرت في حرب أيلول مع باكستان، واستولت على معظم الأراضي، وكانت خسائرها أقل بالنسبة للقوة البشرية والمادية، وكانت قادرة على مواصلة القتال، أما الأهداف السياسية المحرزة فقد نجحت باكستان في تحقيق هدفها بإعادة الاهتمام الدولي بقضية جامو وكشمير، بعد سنوات من الإهمال الدولي للقضيتين، مع ذلك بدت باكستان بعيدة للغاية عن تحقيق هدفها النهائي المتمثل بإخراج كشمير من السيطرة الهندية، بالإضافة الى ذلك كان هناك تذرر متزايد في باكستان بخصوص مدى التقدم الحقيقي الذي أحرزته في الحرب^(٣)، واختتم تقرير وكالة المخابرات تأكيداً على أن الهند تمكنت بسهولة أكبر من باكستان من استيعاب الضحايا والخسائر في المعدات، وأن المساحات الشاسعة من الأراضي التي احتلتها الهند وضعتها في موضع مفاوضات أفضل، وارتفعت الروح

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, Memorandum From the President's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Komer) to President Johnson , October 1, 1965, No.230.

(2) Kalyani Shankar , Op.Cit.,P. 292.

(3) Kalyani Shankar , Op.Cit.,P.. 293.

المعنوية للحكومة الهندية والقوات المسلحة أما التداعيات السياسية والاقتصادية فلم يشعروا بحدثها الكاملة^(١).

لقد توصلت الولايات المتحدة الى نتيجة مفادها أن قطع المساعدات قاد باكستان الى البحث عن ممول لتدعيم قواتها العسكرية، وبدأ أيوب خان بالتقرب للصين الشيوعية مع محاولته الحفاظ على علاقته بالولايات المتحدة وعدم القطيعة معها، وقد أشار تقرير المخابرات المركزية الأميركية المؤرخ في الثالث من كانون الأول ١٩٦٥ حول الوضع الهندي الباكستاني إلى أن قطع المساعدات الأميركية قد أدى الى ضعف الفعاليات العسكرية الباكستانية بعد انتهاء الأعمال الحربية، و باتت باكستان مشغولة ببناء قواتها العسكرية، أما الهنود فكانوا راضين نسبياً عن نتائج الحرب، وعندما بدأ وقف إطلاق النار كانت الهند في وضع أفضل بكثير من باكستان^(٢).

آنذاك تعاملت واشنطن مع الوضع الذي أثارته الحرب بحذر وقلق، وظل وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة هشاً، وكان حال التوقف المؤقت في كشمير والبنجاب خطراً، وأصرت باكستان على أن يرافق الانسحاب آلية لتسوية قضية كشمير، وألمحت الى أن خط وقف إطلاق النار الذي وضع قبل الحرب لم يعد صالحاً، وقد ذكرت السفارة الأميركية في نيودلهي أن هناك موجة من الحماس الوطني في الهند، وأضافت في ظل هذا المزاج من المستبعد للغاية أن يتوصل الهنود والباكستانيون الى حل وسط بشأن كشمير، فالحكومة الهندية لا يمكن أن تخضع لباكستان في المفاوضات، وقد حاول الباكستانيون استعمال القوة لكسب القضية ففشلوا، وفي باكستان وجد السفير ماكوفني أن رضا الحكومة الباكستانية عن الولايات المتحدة كان في أدنى مستوياته^(٣).

لم يكن جونسون يفكر بمحاولة التوصل الى اتفاق سلام في الأمم المتحدة، وفضلت واشنطن المماثلة بشكل متعمد في التعامل مع الطلب الباكستاني المتواصل، المتمثل برغبتها بمشاركة الولايات المتحدة في أي مبادرة قد توفر صيغة محددة قابلة للتطبيق لتسوية النزاع في كشمير، وعلى ما يبدو لم يعترض أحد في إدارة جونسون على هذه السياسة، وأثناء جلسة مجلس الأمن القومي في بداية شهر تشرين الأول بندي وروبرت كומר قالوا للرئيس جونسون: "يجب علينا أن نحيد عن التسوية المبكرة لقضية كشمير، فالتدخل الأميركي في قضية كشمير لا يعكر علاقتنا

(1) Ibid,P. 293-294.

(2) Ibid, P. 321-333.

(3) Ibid.

مع الهند فحسب، بل سيثير آمال باكستان في السعي لتسوية القضية لصالحها"، وفي رأيهما أنه يجب على الولايات المتحدة الاقتصار على دعوة الطرفين لقبول تسوية سياسية^(١).

وعندما جدد كيوسجين العرض السوفيتي للتوصل على تسوية عبر عقد اجتماع في طشقند عاصمة أوزباكستان، كان رد فعل الولايات المتحدة إيجابياً للدعوة وقد أخبر بندي وكومر الرئيس جونسون بابتهاج أن السوفيت سيجدون أنفسهم في المربع نفسه الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه، واعتقدوا أن واشنطن في حال تمكنت من التوصل إلى حل لقضية كشمير، ستكسب الكثير بقدر ما ستكسب موسكو^(٢)، وعندما أجل أيوب خان زيارته إلى واشنطن في كانون الأول ١٩٦٥، أخبر نائب وزير الخارجية جورج بول George Ball الباكستانيين أن واشنطن ترحب بالمبادرة السوفيتية وحثهم على الذهاب إلى طشقند على الأقل لتحقيق شيء ما^(٣).

وشجع جونسون أيوب خان على بذل جهوده، وأخبره أن الولايات المتحدة ستحاول القيام بشيء ما آخر، إذا ما فشلت قمة طشقند، لكن جونسون حذر أيوب خان أيضا بأنه يجب أن لا يسيطر عليه الوهم بأن الولايات المتحدة يمكن أن تفرض تسوية، إذ أخبره قائلاً: "لو كنا قادرين على فعل ذلك لفعلاه"^(٤).

وقد بيّن وزير الخارجية الأميركي دين راسك موقف الولايات المتحدة قائلاً: "لقد شجعنا الروس على المضي قدماً بفكرة طشقند؛ لأننا شعرنا بأنه ليس لدينا شيء نخسره، فإذا نجحوا كنا مستفيدين من هذه الحقيقة، وإذا فشلوا في طشقند فإنهم على الأقل سيكونون قد جربوا بعض الإحباط الذي مررنا به لمدة عشرين عاماً في محاولة لتسوية الأمور بين الهند وباكستان" وأشار دين راسك إلى أنه أخبر السفير السوفيتي بأسلوب شبه مازح أنه إذا أراد كل مذكراتنا القديمة حول الجهود التي بذلناها على مدى السنوات العشرين الماضية، لمحاولة حل الأمور بين الهند وباكستان كجزء من الإعداد لطشقند فإننا سنكون سعداء بتقديمها لهم^(٥).

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, , Memorandum From the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) and Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Komer) to President Johnson, October 6, 1965, No.234.

(2) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, , Telegram From the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) and Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Komer) to President Johnson in Texas, December 1, 1965, No.256.

(3) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, , Memorandum of Conversation " Visit of President AyubKahan ", December 14, 1965, No.265.

(4)F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968,Memorandum of Johnson – Ayub Kahan Conversation , December 15, 1965,No.266.

(5)Dean RusK Oral History Statement, Interview III, Tape 1: 27, Johnson Presidential

وفي مؤتمر طشقند بداية كانون الثاني ١٩٦٦ أقنع كيوسجين الزعيم السوفيتي أيوب خان وشاستري باحتمالات للتوصل لاتفاق، لكن الإعلان الذي وقعوا عليه هناك لم يحل نزاع كشمير وانه لم يضع أية آلية جديدة للتسوية، بل أعاد فقط الوضع القائم على طول خط وقف إطلاق النار الى ما قبل الحرب في كشمير، والحدود الدولية بين الهند وباكستان ولم تتمكن العبارات التي أُلقيت في نهاية المؤتمر من إخفاء هذه الحقيقة، وقد رحبت الولايات المتحدة بشكل علني بهذا الاتفاق الذي وصفه جونسون بالبناء، وبعد ساعات من توقيع الاتفاقية توفي شاستري بنوبة قلبية، وخلال تشييع جنازة شاستري في نيودلهي مرر نائب الرئيس الأميركي هيوبرت همفري كلمة الى كيوسجين، أعرب فيها عن شعوره بالامتنان لنتائج الجهود السوفيتية^(١)، مهنئاً إياه بشكل رسمي على جهوده، وبعد بضعة أيام قال الرئيس جونسون إنه واثق من أن الزعيم السوفيتي يشاطره الرأي بان الاتفاقية نزعَت العديد من المشاكل الصعبة بين الهند وباكستان من دون أن تتوصل الى حل^(٢)، وفي وقت لاحق أخبر الرئيس جونسون همفري اعتقاده بأن أيوب خان توصل الى تسوية مع الهند، وأفضل جزء فيها هو الحفاظ على مصداقيته مع الولايات المتحدة^(٣)، وفي جلسة سرية متفائلة أخبر جونسون حلفاءه في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) أنه إذا أمكن الحفاظ على التقدم نحو السلام الدائم الذي بدأ في قمة طشقند، فان هذا من شأنه أن يفوق بكثير المكاسب التي حصل عليها السوفيت هناك^(٤).

إن الموقف الأميركي تجاه المشاركة السوفيتية في محاولة تسوية قضية كشمير، أبرز بوضوح مدى إعادة واشنطن النظر في سياستها تجاه جنوب آسيا التي تغيرت بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٥، فلسنوات عديدة سعت الإدارات الأميركية المتعاقبة للحد من نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة واحتواء الشيوعية، وكان هذا الأمر مدعاة للتحالف الأمني بين الولايات المتحدة وباكستان، وكذلك المبرر لبرامج مساعداتها الاقتصادية للهند، ولكن بحلول ١٩٦٦ كانت إدارة جونسون على أتم الاستعداد لدفع موسكو للتدخل في شؤون منطقة جنوب آسيا، ومن المرجح أنها أقدمت على هذا لتضييق الخناق على الصين من خلال توسيع النفوذ السوفيتي في المنطقة بوصف الاتحاد

Library. January 2, 1970.

(1) F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, , Telegram From the Embassy in India to the Department of State, January 14, 1966, No. 281.

(2)Letter From Johnson to Kosygin, January 22, 1966, Johnson Presidential Library.

(3)F.R.U.S., Vol.XXV,1964-1968, ,Telephone Johnson- Humphrey Conversation, February 4, 1966, No. 290.

(4) Howard B. Schaffer , The Limits of influence America's Role in Kashmir, P.117.

السوفيتي قوة موازية للصين، في الوقت الذي أثرت الإدارة الأميركية عدم التدخل بعد أن شعرت واشنطن بخيبة الأمل بسبب الحرب، وخلصت الى أن الجهود المبذولة لإحداث المصالحة بين الهند وباكستان لن تتجح، ولن تحقق أي نتائج في هذا الإطار، ولا تستحق المزيد من العناء للمصالح الأميركية في المجال الأمني والسياسي مع أي من البلدين، وقد أسفرت حرب ١٩٦٥ بين الهند وباكستان عن إخفاق واضح في سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب آسيا الساعية إلى الحد من التوتر بين البلدين ومنع وقوع الحرب بينهما.

الفصل الخامس

سياسة نيكسون تجاه الهند ١٩٦٩-١٩٧٢

المبحث الأول : طبيعة العلاقات السياسية الأميركية - الهندية ١٩٦٩-١٩٧٢

المبحث الثاني : الموقف الأميركي من تطور العلاقات الهندية - السوفيتية
١٩٦٩-١٩٧٢

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة الأميركية من أزمة بنغلادش ١٩٧١

المبحث الرابع : الموقف الأميركي من اندلاع الحرب الهندية - الباكستانية ١٩٧١-١٧
كانون الأول ١٩٧١

المبحث الأول : طبيعة العلاقات السياسية الأميركية – الهندية ١٩٦٩-١٩٧٢

تولى الرئيس ريتشارد نيكسون رئاسة الولايات المتحدة خلفاً للرئيس جونسون في كانون الثاني عام ١٩٦٩، في الوقت الذي شهد ازدياد تدخل القوات الأميركية في فيتنام، لذلك كان على الرئيس نيكسون تبني سياسة خارجية تهدف الى إيجاد حلول سريعة لإنهاء الصراع الدائر هناك، ولاسيما بعد الانتقادات الواسعة من داخل الرأي العام الأميركي المطالب بانسحاب القوات الأميركية من فيتنام^(١). هذا الأمر دفع بالرئيس نيكسون الى تركيز جل اهتمامه على هذه المشكلة، وبذلك أصبحت منطقة جنوب آسيا تحتل أهمية ثانوية بالنسبة للإدارة الجديدة ، وتحدث هنري كيسنجر عن ذلك قائلاً: "عندما تولت إدارة نيكسون المنصب، كان هدفنا السياسي في شبه القارة الهندية وبكل بساطة، هو تفادي إضافة أي تعقيد آخر لأجندتنا"^(٢).

مع ذلك سعت إدارة نيكسون لإقامة علاقة جديدة مع كل من الهند وباكستان، لذا أقدم الرئيس نيكسون في الحادي والعشرين من شباط بإصدار أوامره المباشرة بمراجعة شاملة لسياسة المساعدات العسكرية لجنوب آسيا، مع إعداد دراسة شاملة لمناقشتها في مجلس الأمن القومي^(٣)، إلا أنه لم تكن لدية خطط لإنعاش العلاقة العسكرية الوثيقة مع باكستان التي أيدتها بقوة خلال عهد آيزنهاور^(٤)، وقد استمرت الإدارة الأميركية ببرنامج المعونات الاقتصادية لدول جنوب آسيا، إذ أرسل مستشار الأمن القومي كيسنجر مذكرة الى الرئيس نيكسون في العشرين من آذار ١٩٦٩ طالب فيها بضرورة الاستمرار بسياسة المساعدات الاقتصادية للهند وباكستان، مع التأكيد على برنامج المساعدات الغذائية للهند الذي ينص على بيع الهند ما قيمته ٣٠ مليون دولار من الرز والزيوت و ٢٥ مليون دولار من الذرة مع الاستمرار بتقديم مساعدات غذائية مثل القمح والقطن، وبقيمة ١٧٠ مليون دولار لعام ١٩٦٩ و ١٥٠ مليون دولار لسنة ١٩٧٠، وقد رفع كيسنجر توصيته الى الرئيس وتمت الموافقة عليها^(٥).

(1) Dennis Kux Op.Cit., P. 279; Thomas perry Thornaton, "US Policy Nixon- Ford Years" in Harold A. Gould and Summit Ganguly , eds, *The Hope and the Reality : US- India Relations From Roosevelt to Reagan* , Bolder Co : West view press, 1992, P. 49-97; News Week ,August 18 ,1969 .

(2) Henry A. Kissnger, *The White House Years* , Little Brown & Company, Boston 1979, P . 848.

(3) F.R.U.S., Vol.E-7 South Asia ,1969-1972, National Security Study Memorandum 26, Washington, February 21, 1969, No. 10.

(4) Dennis Kux, Op. Cit., P.280.

(5) F.R.U.S., Vol.E-7 South Asia ,1969-1972, Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington,

أقدم الرئيس نيكسون وبعد ستة أشهر من توليه الرئاسة على زيارة نيودلهي في إطار جولة آسيوية شملت باكستان أيضاً، وبذلك يكون الرئيس الأميركي الثاني الذي يزور الهند، أن زيارة كبار المسؤولين من كلا البلدين سيعطي رؤية واضحة لطبيعة العلاقات بين البلدين، فمن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون قد زار الهند مرتين الأولى في عام ١٩٦٤، والثانية في عام ١٩٦٧ بصفة مواطن عادي، وفي كلتا الزيارتين استقبله الهنود بالحد الأدنى من البروتوكول المطلوب، في حين احتفى به الباكستانيون، وهذا الأمر أشار إليه كيسنجر في مذكراته عندما ذكر أن الرئيس نيكسون لم ينسَ الترحيب الذي تلقاه من الزعماء الباكستانيين عندما كان خارج المنصب قائلاً "أولئك القادة العسكريون المتساهلون في باكستان كانوا أكثر لطفاً معه من قادة البراهمية"^(١) الهنود المعقدين الذين كانوا يتسمون بالعجرفة"^(٢).

وفي الوقت نفسه ذكر كيسنجر أن هناك دوافع قوية دفعت الولايات المتحدة لتوثيق علاقتها مع الهند، منها أن الهند تحتل مساحة كبيرة وموقعاً جغرافياً متميزاً، فضلاً عن أنها تمتلك كثافة سكانية تقدر بأربعة أضعاف باكستان؛ لذا كان على الولايات المتحدة إيجاد علاقة متزنة بين البلدين خلال تلك المرحلة"^(٣).

لقد جاءت زيارة الرئيس نيكسون للهند في ظل أجواء مضطربة داخل الهند حيث كانت رئاسة الوزراء تخوض صراعاً مع زعماء حزب المؤتمر القداماء أمثال موراجي ديساي ووزير الداخلية شافان، ورئيس مجلس لوك سابها سنجيفا ريدي من أجل المحافظة على منصبها، فقد أرسل كيسنجر مذكرة للرئيس نيكسون قبيل زيارته للهند وتحديدًا في السادس عشر من تموز ١٩٦٩

March 20, 1969, No.12.

(١) **البراهمية** :، ديانة وثنية، يعتنقها معظم أهل الهند، وهي مجموعة من العقائد والعادات والتقاليد التي تشكلت عبر مسيرة طويلة من القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى وقتنا الحاضر، حيث كان هناك - في القرن الخامس عشر قبل الميلاد - سكان الهند الأصليون من الزوج الذين كانت لهم أفكار ومعتقدات بدائية، ثم جاء الغزاة الآريون مازين في طريقهم بالإيرانيين فتأثرت معتقداتهم بالبلاد التي مروا بها، ولما استقروا في الهند حصل تمازج بين المعتقدات تولدت عنه الهندوسية كدين فيه أفكار بدائية من عبادة الطبيعة والأجداد والبقر بشكل خاص، وفي القرن الثامن قبل الميلاد تطورت الهندوسية عندما وُضع مذهب البرهمية، وقالوا بعبادة براهما. ولا يوجد للديانة الهندوسية مؤسس معين، ولا يعرف لمعظم كتبها مؤلفون معينون، فقد تَمَّ تشكُّل الديانة وكذلك الكتب عبر مراحل طويلة من الزمن. للتوسع ينظر: أحمد شلبي، **أديان الهند الكبرى الهندوسية. الجينية. البوذية. مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٧-١٠٢.

(2) Kalyain Shankar , Nixon , Indira and India Politics and Beyond , New Delhi , 2010, P .1.

(3) Henry Kissinger , Op.Cit., P. 848-849.

أشار فيها الى أن حزب المؤتمر الحاكم في الهند هو في خضم أزمة ربما تؤدي الى استقالة رئيسة الوزراء إنديرا غاندي، وخلال المذكرة سرد كيسنجر تسلسل الأحداث، وذكر أن الازمة نشأت بين أعضاء حزب المؤتمر القداماء، ومجموعة أخرى كانت بقيادة أنديرا غاندي وقد أرجع كيسنجر المشكلة الى اجتماع حزب المؤتمر الأخير الذي تمت فيه مناقشة مسألتين رئيسيتين مثيرتين للجدل، الأولى تأميم بنوك الهند الكبرى، والثانية اختيار مرشح مؤقت لرئاسة الجمهورية بدلاً من الرئيس ذاكر حسين^(١) الذي توفي في الثالث من ايار عام ١٩٦٩^(٢).

وبينما كانت إنديرا غاندي مشغلة بمسألة تأميم البنوك، أثيرت في الوقت نفسه ضجة بشأن اختيار المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية من داخل أعضاء حزب المؤتمر القداماء الذين قدموا دعمهم الكامل لرئيس المجلس سنجيف ريدي، في حين دعمت السيدة غاندي القائم بأعمال الرئيس فيراهرجا فينكتي جيري Varahagiri Venkata Giri^(٣) الذي أعلن أنه سيدخل بصفة مرشح مستقل وقد جاء دعم إنديرا غاندي له رد فعل إزاء دعم زعماء حزب المؤتمر المرشح ريدي، وأشار كيسنجر الى أن رحلة نيكسون جاءت في وقت غير مناسب نتيجة للأوضاع الداخلية غير المستقرة

(١) ذاكر حسين : ولد ٨ شباط ١٨٩٧ - الوفاة ٣ أيار ١٩٦٩، كان ثالث رئيس للهند، في للمدة من ١٣ أيار ١٩٦٧ حتى وفاته في ٣ أيار ١٩٦٩، كان حسين مفكر وتربوي وهو أول رئيس مسلم للهند. شغل قبل توليه الرئاسة منصب محافظ في ولاية بيهار في الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢، كما شغل منصب نائب رئيس جمهورية الهند للمدة ١٩٦٢-١٩٦٧. للتوسع ينظر :

Janak Raj Jai, *Presidents of India, 1950-2003, Regency publications, New Delhi ,2003*, P. 52.

(2) F.R.U.S, Vol . E-7, Memorandum From the President's Assistant For National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon , July 16, 1969, No. 27.

(٣) فيراهرجا فينكتي جيري: الرئيس الرابع لجمهورية الهند في المدة من ٢٤ آب ١٩٦٩ الى ٢٤ آب ١٩٧٤، ولد في آب ١٨٩٨ وتوفي في حزيران ١٩٨٠، أكمل تعليمه في جامعة دبلن ١٩١٦، وبعد أكمال الدراسة عاد الى الهند وانضم الى صفوف حزب المؤتمر الهندي، وكان نشطاً في الحركة العمالية، أصبح عضواً في الجمعية التشريعية مدراس في عام ١٩٣٧ وشغل منصب وزير العمل حتى عام ١٩٣٧، بعد الاستقلال تسلم وزارة الاتحاد في حكومة نهرو ١٩٥٢-١٩٥٤، و شغل منصب محافظ ولايات أوتار براديش وكيرالا وميسور بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٧، انتخب نائباً لرئيس الهند في عام ١٩٦٧. وبعد وفاة الرئيس ذاكر حسين، أصبح جيري الرئيس بالوكالة الهند من ٣ أيار ١٩٦٩ إلى تموز ١٩٦٩. وفي الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٩، فاز كمرشح مستقل بعد هزيمة سنجيفا ريدي، المرشح لحزب المؤتمر الحاكم. ينظر

Om Gupta, *Encyclopaedia of India, Pakistan and Bangladesh, In9 Vol, New Delhi, 2006.P2549-2550.*

داخل الحكومة الهندية حول الأزمة السياسية هناك ومع ذلك، فإنه رأى أن أي قرار لإلغاء الرحلة ينبغي أن يأتي من الجانب الهندي^(١).

في غضون ذلك قدمت وكالة المخابرات الأميركية توضيحاً للأزمة السياسية في الهند، وذلك من خلال مذكرة أرسلت في السابع عشر من تموز ١٩٦٩ إلى وزير الخارجية وليم روجرز أشارت فيها إلى أن إنديرا غاندي أعفت موراجي ديساي من منصبه وزيراً للمالية، وطلبت منه الاستمرار في منصب نائب رئيس الوزراء (إذ كان يشغل كلا المنصبين)، لكنه رفض، وبينت المذكرة أن إنديرا غاندي أيدت علناً المرشح سانجيف ريدي لاحتواء هذه الأزمة، لكنه من غير الواضح ما إذا كان قادة حزب المؤتمر على استعداد لدعم موراجي ديساي، أو تجنب خوض غمار هذه المواجهة الحاسمة، السيدة غاندي لاحظت بوضوح أنه حتى داخل أعضاء حزب المؤتمر القدامى لم يكن هناك دعم لموراجي ديساي وهذه ضربة قوية له، وختمت الوثيقة بالتأكيد على أن السيدة غاندي أدركت حصولها على الأغلبية لدعم مرشحها داخل البرلمان، وبذلك شعرت غاندي أن أعظم انتصار لها هو فوز مرشحها للرئاسة^(٢)، أما السفير الأميركي كينيث بارنارد كيتنج *Kenneth Barnard Keating*^(٣) الذي حل محل السفير باولز، فقد كان يرى أنه لا ينبغي أن تلغى الزيارة، وإذا كانت الأزمة الداخلية الهندية تتطلب إعادة النظر في زيارة الرئيس فإنه سيقدم توصية له على الفور^(٤).

(1) Inder Molhotra , *Indira Gandhi : A personal and Political Biography* (London : Hodder & Stoughton 1989) P. 115- 116;

للتوسع عن التطورات الداخلية في الهند ينظر:

David H. Bayley, India: ***War and Political Assertion, Asian Survey***, Vol. 12 Feb., 1972, No. 2.

(2) Memorandum INR Thomas L. Hughes to secretary of State ,July 17,1969,in Kalyani Shankar ,Nixon,Indira,Op.Cit.,P.26.29.

للتوسع حول التطورات الداخلية في الهند ينظر:

Zareer Masani : , *Indira Gandhi* ,London , Hamish Hamilton 1975,. P. 128-196.

(٣) **كينيث بارنارد كيتنج**: دبلوماسي وسياسي أميركي ، ولد في نيويورك ١٨ حزيران ١٩٠٠ وتوفي في ٥ حزيران ١٩٧٥، تخرج من كلية الحقوق جامعة هارفارد ١٩٢٣، شارك في الحربين العالميتين، إلى أن حصل على رتبة عميد ١٩٤٨، شغل عضو في الكونغرس الأميركي لمدة مختلفة، انتخب ليكون رئيس محكمة الاستئناف في نيويورك عام ١٩٦٥، إلى أنه استقال ليعين سفير الولايات المتحدة في الهند للمدة من ١٩٦٩-١٩٧٢، ثم بعد ذلك سفيراً في إسرائيل من ١٩٧٣- إلى وفاته. للتوسع ينظر:

<http://oxfordindex.oup.com/>.

(4) Kalyani Shankar ,Nixon,Indira, P. 30-31.

أرسل كيسنجر مذكرة الى الرئيس نيكسون في السابع عشر من تموز ١٩٦٩ حول مناقشاته مع إنديرا غاندي حول عدة نقاط من ضمنها أن الهند تبحث لها عن دور جديد في آسيا، وأنها تمر بأخطر مرحلة من مراحل الانتقال السياسي الداخلي في الهند منذ الاستقلال، إذ إنها تواجه تحديات اقتصادية مهمة، بما في ذلك الثورة الخضراء في الزراعة، وكانت إنديرا غاندي قد قامت بعدة رحلات الى دول متعددة في الشهرين الماضيين، أبدت فيها اهتماماً متزايداً في إقامة علاقات جيدة مع الدول الآسيوية، وعلى الجانب المحلي لاحظ كيسنجر أن حزب المؤتمر - بعد عشرين عاماً من الحكم- قد فقد سيطرته على العديد من الولايات، و يُحتمل تشكيل حكومة ائتلافية بعد انتخابات عام ١٩٧٢، وتوقع كيسنجر أن هناك احتمالاً ضئيلاً بنشوب حرب بين الهند وباكستان في وقت لاحق، وسيؤدي انتصار إنديرا غاندي إلى زيادة شعبيتها بصورة كبيرة، وذكر كيسنجر أن التوتر بين الولايات والمركز ستزداد وتصبح مشكلة كبيرة، وبين أن إنديرا غاندي ستبقى الشخصية الأقوى، ولكن سيطرتها ونفوذها أقل بكثير من نفوذ والدها نهرو، ليس فقط لأنها تواجه تحديات عميقة من المعارضة، وإنما حتى قيادات حزبها من الداخل من أمثال موراجي ديساي، وشافان، يسهمون بزيادة مشاكلها، ومع ذلك ختم كيسنجر قراءته للأوضاع بتفاؤله بتحسين الأوضاع في الهند، وأضاف أن السيدة غاندي قد أظهرت بعض القوة الشخصية عند إقالة ديساي، وأنها من المرجح أن تبقى في منصبها على الأقل حتى انتخابات عام ١٩٧٢، وفي مذكرة مرفقة وتعليقاً على نقاط من حديث نيكسون، حرص كيسنجر على إظهار اهتمام وتعاطف الولايات المتحدة مع الدول الآسيوية في التخلص من المشاكل التي تعاني منها مع الوفاء بالتزامات الولايات المتحدة تجاهها، واستغرق كيسنجر في حديثه ليتطرق الى قضية فيتنام، وأكد أن القضايا الأساسية في الأمن الآسيوي تترك للآسيويين أنفسهم، مع التزام الولايات المتحدة في إحداث تنمية اقتصادية في آسيا وعلى وجه الخصوص الهند، والرغبة في إقامة علاقات ودية بين الهند وباكستان، وتكهن كيسنجر أن السيدة غاندي قد ترغب بمناقشة العلاقات ما بين الهند وباكستان، وأنها ستبدي اعتراض الهند على أي تغيير في سياسة الإمدادات العسكرية الأميركية لباكستان، مشيراً الى أن مسألة الإمدادات العسكرية لباكستان تثير حساسية الهند^(١).

زار الرئيس نيكسون جنوب آسيا مع عدم وجود النية لإجراء تغيير كبير في سياسته تجاه المنطقة، فبعد اثنين وعشرين عاماً من التعايش، خاضت الهند وباكستان حربين سعت خلالهما

(1) Kalyain Shankar , Nixon, Indira.,P. 6.

الولايات المتحدة الى المحافظة على علاقات جيدة مع كل منهما، عندما وصل الرئيس نيكسون الهند في الحادي والثلاثين من تموز ١٩٦٩، لم يحظَ بالاستقبال الشعبي والحماس الذي حظي به سلفه الرئيس آيزنهاور، وأثناء رحلته إلى الهند أدلى الرئيس ب خطاب تحدث فيه عن دور أوسع للولايات المتحدة في آسيا، إذ قال " إن الغرض من زيارتي هو تبادل وجهات النظر مع القادة الهنود على مفاهيم عدة، لأن المفاهيم تؤثر في الهند ودورها في آسيا، وعلاقتنا مع الهند ودول آسيوية أخرى، وقبل كل شيء هدفي هو مناقشة الطرق المؤدية الى السلام". كانت زيارة نيكسون قصيرة ولم تتح فرصة لمناقشة المسائل الموضوعية مع القادة الهنود، ولم يظهر أن هناك توافقاً في المواقف بين نيكسون وانديرا غاندي خلال الزيارة، وتركزت المناقشات حول فيتنام ، وكانت تقتصر الى الجدية، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس نيكسون قد التقى بنائب الرئيس الهندي هداية الله^(١) في القصر الرئاسي وفي وقت لاحق التقى مع السيدة غاندي وفي اليوم التالي غادر الى لاهور^(٢).

لم يكن استقبال إنديرا غاندي للرئيس نيكسون بالمستوى المطلوب، ولم يختلف عن استقباله عندما زار الهند المرة السابقة حتى أنها قالت الى لأحد مرافقيها "أعتقد أن لي علاقة ممتازة مع الجميع(الرؤساء الأمريكان) باستثناء نيكسون فقد اتخذ قراره مسبقاً" وبالكاد تمكنت السيدة غاندي من إخفاء مللها خلال لقائها نيكسون عندما زار الهند بصفة مواطن عادي، إذ إنها بعد حوالي عشرين دقيقة من اللقاء مع نيكسون سألت أحد مرافقيها باللغة الهندية عن الوقت المحدد لإنهاء الجلسة، وخلص كيسنجر بالقول " إن الاثنين لم يشأ القدر لهما أن يكونا متجانسين شخصياً، وإن إنديرا غاندي وبحكم أخلاقها ومزاجها الهادئ استطاعت أن تتغلب على كل ما يكنه نيكسون من عدم الثقة بها، إن ما تحمله إنديرا تجاه نيكسون هو خليط من كراهية واسعة للنظام الرأسمالي

(١) محمد هداية الله : ولد عام ١٩٠٥ من عائلة معروفة في خان بهادر حافظ في الهند ،تلقى تعليمه الثانوي في المدرسة العليا في رايبور ١٩٢٢، ثم حصل على وسام الملك ، بعد ذلك درس القانون في جامعة كامبيرج وحصل على شهادة البكالوريوس القانون ١٩٣٠، بعد التخرج التحق بالمحكمة العليا في المحافظات الوسطى ،في عام ١٩٥٤ عين كبير القضاة في ناجبور ، ثم قاضي القضاء في برادش ١٩٥٨، ثم التحق بالمحكمة العليا في نيودلهي ١٩٦٨، عندما توفي ذاكر حسين، وبعد تعيين جيري رئيساً للهند أصبح هداية الله نائباً للرئيس في ٣ مايو ١٩٦٩، وخلال تولية منصب نائب للرئيس التقى الرئيس نيكسون إبّان زيارته للهند ١٩٦٩، بعد استقالة الرئيس جيري أصبح محمد هداية الله رئيساً للهند. وأعيد تعيينه نائباً للرئيس ١٩٧٩-١٩٨٤، توفي عام ١٩٩٢. للتوسع ينظر :

Jesse Russel, Ronald Cohn, *Mohammad Hidayatullah*, New Dlhie, 2013

ينظر الملحق رقم (٧) ;
(2) F.R.U.S, Vol . E-7, Memoranda of Conversation, New Delhi, July 31, 1969, 3-4:45 p.m. and August 1, 1969, New Delhi, July 31, 1969, No, 29.; Kalyain Shanker, Nixon Indira . P. 7-8- ; Dennis Kux , Op.Cit., P. 281.

الذي كان يسود البلدان النامية، بالإضافة الى أنها كانت قد سمعت من بعض أصدقائها المقربين عن الرئيس أشياء قبيحة لا يمكن أن تكون كلها غير صحيحة، من ناحية أخرى كان لدى نيكسون فهم بأن القائد هو من يعمل وفق تقييم غير جوهري للمصالح الوطنية^(١).

بعد زيارة نيكسون إلى الهند توجه الى زيارة باكستان الحليف المركزي للولايات المتحدة، وقد حظي نيكسون باستقبال كبير من الرئيس يحيى خان^(٢)، الذي خلف الرئيس أيوب خان، وخلال اللقاء بدأت المحادثات الرسمية، وقد أكد كيسنجر على ضرورة إيجاد علاقة متزنة بين الهند وباكستان، وأشار الى أن زيارة الرئيس جاءت في وقت حرج، إذ كان من المحتمل أن تقسم باكستان بين الشرق والغرب، وأكد كيسنجر أن الباكستانيين سوف يطلبون استئناف الإمدادات العسكرية من الولايات المتحدة، ونبه على أن تزويد الباكستانيين بالسلاح لا يخدم الاستقرار بالمنطقة، ثم أشار كيسنجر إلى أنه في حال أثار الجانب الباكستاني موضوع العلاقات مع الهند، يجب أن تؤكد واشنطن على ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين، وحل جميع المشكلات العالقة بصورة مرضية للطرفين، أما بخصوص المساعدات العسكرية لباكستان فعلى الرئيس أن يعد الجانب الباكستاني بالنظر في الموضوع^(٣).

عندما غادر نيكسون لاهور كان متفائلاً؛ لأنه استفاد من هذا اللقاء ليبلغ الرئيس الباكستاني عن نيته الانفتاح على الصين والتقارب معها، وطلب منه إبلاغ الصينيين أن آسيا لا يمكن أن تتحرك بدونها، وأن الولايات المتحدة لن تكون طرفاً في الجهود السوفيتية الداعية لعزل الصين، وبعد تردد وافق الرئيس يحيى خان، وبذلك أصبح وسيطاً سرياً بين البلدين^(٤).

(1) Kalyain Shanker, Nixon, Indira, P. 8-9 ; Henry Kissinger, Op.Cit., P. 848. ; Dennis Kux . Op.Cit., 280.

(٢) يحيى خان: ولد في ٤ شباط قرب بيشاور من عائلة تنتهي في أصولها الى نادر شاه الذي اجتاحت الهند في القرن الثامن عشر الميلادي، أكمل تعليمه في جامعة البنجاب وكان الأول على دفعته في الأكاديمية العسكرية، خدم الهند خلال الحرب العالمية الثانية في إيطاليا وفي الشرق الأوسط وقام بعد التقسيم بتنظيم كلية الأركان في باكستان عام ١٩٤٧ وبعد الحرب الهندية الباكستانية عين قائداً للواء الشباب الباكستاني وفي عام ١٩٦٦ أصبح القائد الأعلى للجيش الباكستاني، وبعد استقالة أيوب خان عام ١٩٦٩ أصبح رئيساً للجمهورية الباكستانية حتى عام ١٩٧١ توفي في ١٠ آب ١٩٨٠ في راو ليندي في باكستان. للتوسع ينظر:

Shanid Javed, *Historical Dictionary of Pakistan* , Mary land The Scarecrow Press, Inc., 2006, P. 526-527.

(3) Dennis Kux, *The United states and Pakistan , 1974- 200, Disenchanted Allies* OXford University Press, 2001, P. 182; Time, December 11,1972.

(4) Dennis Kux, *The United states and Pakistan*, P. 182-183.

تبنى الرئيس الأميركي مع كيسنجر، مستشار الأمن القومي الأميركي، سياسة جديدة تقوم على الانفتاح على الصين معللين هذا الانفتاح لجملة من الأسباب التي كان في مقدمتها رغبة السياسة الأميركية الجديدة في أن يكون هناك أكبر قدر من التفاعل الدبلوماسي لوقف احتكار الهيمنة السوفيتية للعالم الشيوعي، كذلك وجد الرئيس نيكسون أن مسألة التقارب مع الصين سيكون لها انعكاس على السياسة الأميركية في جنوب شرق آسيا، بمعنى سيؤدي التقارب الى مساعدة الصين لإنهاء حرب فيتنام^(١)، أضف الى ذلك فقد سعى الرئيس الأميركي الى استثمار الخلاف السوفيتي - الصينية، ولا سيما بعد أن وصل حد الخلاف الى حدوث مناوشات بين الطرفين^(٢)، لذلك وجدت الولايات المتحدة أن باكستان ونتيجة علاقاتها المتينة مع الصين سوف تلعب دور الوسيط بين الطرفين، وقد تمت مفاتحة يحيى خان بهذا التوجه وقد وافق الأخير على طرح هذه الفكرة في زيارته المقبلة الى الصين^(٣).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرئيس نيكسون وكيسنجر سعيا لإحاطة تحركاتهم بسرية تامة حتى أنهم أبعدا وزارة الخارجية عن هذا التوجه، وفي السابع والعشرين من نيسان وبعد شهر من حملة يحيى خان على شرق باكستان سلم أغا الهلالي السفير الباكستاني لدى واشنطن رسالة الى البيت الأبيض من رئيس الوزراء الصيني تشوان لاي التي منح فيها الأخير الضوء الأخضر لزيارة المبعوث الأميركي للصين مقترحاً في نفس الوقت أن تكون باكستان قناة لترتيب تلك الزيارة^(٤).

(١) أزهار عبد الرحمن عبد الكريم، العلاقات الأميركية - الصينية ١٩٦٩-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ص ٣؛

Bevin Alexander, *The Strana Ganneciton U.S Intervention in China m 1944- 1972*, New York, 1992, P. 213-214; R. Khan, *The American Papers: Secret and Confidential India-Pakistan-Bangladesh Documents*, 1965-1973 (Oxford: Oxford University Press, 2000), 429.

(٢) للتوسع حول الخلاف الحدودي بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ينظر: نبيه الأصفهاني، إبعاد النزاع الصيني - السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧، ١٩٦٩، ص ١٣٢-١٣٥؛

Edmund Oclubb m *China and Russia , The Great Game* , New York , 1971, P. 156- 177; للتوسع حول المناوشات الحدودية السوفيتية الصينية ينظر: وثائق دولية ، الصدام المسلح السوفيتي الصيني ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٦ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٥؛ فاطمة جاسم العيسارية ، المصدر السابق ، ص ١٧٤-١٧٩.

(3) Henry Kissinger , *Op.Cit.*, P. 853 ; Harold A Gould ,*The South Asia Story the first Sixty years of U.S relations with India and Pakistan*, SAGE Publications India Pvt Ltd,NEW Delhi,2010,P.59 .

(4) Dennis Kux,*The United States and India*,P293.

وبالعودة الى علاقات نيكسون مع إنديرا غاندي لا يمكننا القول إن عدم الانسجام الشخصي بين الطرفين كان السبب الرئيس في سوء العلاقة، فقد كانت هناك جملة من العوامل التي مهدت الى توتر العلاقة بين الطرفين فيما بعد، فقد كان للوضع الداخلي الهندي تأثير واضح على سياسة الهند الخارجية خلال هذه المرحلة، فالصراع داخل حزب المؤتمر دفع أنديرا غاندي الى الاعتماد على العناصر اليسارية داخل الحزب وخارجه وبذلك تحولت السيدة غاندي بوعي نحو اليسار ونحو المزيد من السياسات الاشتراكية واضعة نفسها بمثابة البطل القومي للجماهير الفقيرة في الهند، ترافق هذا التوجه مع ازدياد تمتمين وميل في العلاقة نحو السوفيت، الأمر الذي لم يكن مرضياً لإدارة الرئيس نيكسون^(١).

أما العامل الآخر المسبب للتوتر فهو القضية الفيتنامية، ولا سيما بعد حديث الهند عن رفع مستوى بعثتها الدبلوماسية في هانوي لمستوى سفارة، هذا الأمر دفع واشنطن الى تحذير نيودلهي من أن الاستمرار في هذه الخطوة سيؤدي الى قطع المساعدات الأميركية عنها، فضلاً عن الإخلال بدورها الحيادي وأن هذا القرار سيكون له تداعيات خطيرة على العلاقات الأميركية الهندية، الأمر الذي دفع بالسيدة غاندي الى تأجيل هذا الإجراء كون الهند كانت بحاجة الى المساعدات الأميركية^(٢).

أما المشكلة الثالثة فتمثلت بالبناء غير المرخص للمركز الثقافي السوفيتي في تريفاندرام Trivandrum في ولاية كيرال الواقعة جنوب الهند، فبعد عام ١٩٥٤ لم يسمح الهنود للحكومات الأجنبية بإنشاء مراكز ثقافية أو مكاتب خارج نيودلهي أو المدن التي توجد فيها القنصليات، مع ذلك فإنهم سمحوا قبل عام ١٩٥٤ ببناء مركز الخدمة المعلوماتية للولايات المتحدة Unite State Information Service (USIS) في لوكنو Lucknow، وباتنا Patna وحيدر آباد Hyder abad وبنغالور Bangalore إذ لم تكن هناك مكاتب قنصلية، أن السوفيت ربما بموافقة سرية من مؤيديهم في الحكومة الهندية، قد شرعوا خلافاً للقواعد ببناء المركز في تريفاندرام، فقد كان الشيوعيون أقوياء سياسياً هناك، ولكن انهار المبنى في كانون الأول ١٩٦٩ الذي أدى الى مقتل

(1) Norman D. Palmer, *The United States and India, The Dimensions of Influence* New York 1984 P. 38-39 ; Inder Molhotra , Op.Cit., P. 123.

(2) F.R.U.S, Vol . E-7, Telegram 175434 From the Department of State to the Embassy in India, October 16, 1969, 1713Z, October 16, 1969, No.40.; Thomas Perry Thornton , Op.Cit., P. 97. ; Surjit Mansingh, *India's Search for Power : Indira Gandhi's Foreign Policy* , 1966-1982.(New Delhi : Sag Publications , 1984) . P. 70.

تسعة عمال ، وقد وضع هذا الحادث وما نشر عنه في الإعلام ، الحكومة الهندية في وموقف محرج ، مما تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة للتخفيف من الضغط الذي تعرضت له، لذا اتخذت الحكومة الهندية قراراً بعدم السماح بمواصلة العمل في المركز السوفيتي، ولم تكثف بذلك، وإنما طبقت أيضاً القرار على المكاتب الأميركية، وتم إخبار مراكز الخدمة المعلوماتية الأميركية (USIS) بالإغلاق، الأمر الذي دفع السلطات الأميركية الى الاحتجاج على هذا التصرف وفي مواجهة رد الفعل الأميركي، أقدمت الحكومة الهندية على تخفيف الحكم، إذ ذكرت أن مراكز الخدمة المعلوماتية الأميركية يمكن أن تبقى مفتوحة بشرط أن توضع تحت رعاية المجلس الهندي للعلاقات الثقافية (ICCR) *India Council on Cultural Relation* . لكن واشنطن لم تكن مستعدة للسماح لمثل هذه التسوية ، وقد أصرت على بقاء المركز تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة ،وقد حال إصرار الحكومة الهندية مقابل إصرار الإدارة الأميركية دون التوصل الى حل مرضي للطرفين، وبذلك تدهورت العلاقة الأميركية- الهندية^(١).

وبعد عودة نيكسون الى واشنطن بانتهاء زيارته للهند وباكستان، كان بانتظاره العديد من القضايا الداخلية التي تتطلب اهتمامه، ومع ذلك ركز اهتمامه على الشؤون الخارجية ، وأراد أن يكون للبيت الأبيض الدور الأكبر في السياسة الخارجية مع فرض رقابة مشددة على وزارة الخارجية، إذ كان كيسنجر مستشار الأمن القومي الشريك الأساسي للرئيس نيكسون في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة^(٢).

وقد وجد نيكسون من خلال زيارته لجنوب آسيا أن الجانب الباكستاني يمكن أن يعمل بشكل جيد مع الإدارة الأميركية لتحقيق سياسة الولايات المتحدة في آسيا، ناهيك عن الاستقبال الحافل الذي حظي به من الرئيس يحيى خان، على عكس الاستقبال في نيودلهي، وخلال اللقاء طلب الجانب الباكستاني من الرئيس نيكسون استئناف توريد الأسلحة. لذا قرر نيكسون الاستجابة للطلب الباكستاني فقد أعلن في الثامن من تشرين الأول ١٩٧٠ عن صفقة إمداد باكستان بالأسلحة ولكن بصيغة.. استثناءً لمرة واحدة ، حيث سمح لباكستان بشراء ما قيمته نحو ٥٠٠ مليون دولار من المعدات والطائرات ، وثلاثمائة ناقلة جنود مسلحة، هذا الأمر أدى بطبيعة الحال الى زيادة التوتر

(1) F.R.U.S, Vol . E-7,Telegram 4797 From the Embassy in India to the Department of State, April 10, 1969, 1049Z, April 10, 1969,No.16.; Dennis Kux, *India and the United states* , P. 284-285 ; Norman D. Palmer , *Op.Cit.*, P. 93.

(2) Kalyani Shanker, *Nixon, Indira* , P. 10.

مع الجانب الهندي^(١) إذ أرسل مساعد وزير الخارجية لشؤون جنوب آسيا والشرق الأدنى جوزيف سيسكو J.Sisco مذكرة الى وزير الخارجية روجرز ذكر فيها استياء الهند كثيراً جراء بيع الولايات المتحدة كميات محدودة من الأسلحة لباكستان، وقد أشارت المذكرة الى أن الحكومة الهندية كانت غير مقتنعة بالتبريرات التي قدمت من الجانب الأميركي، فقد ذكرت إنديرا غاندي أن هذا الأمر سيولد ردود فعل غاضبة في الشارع الهندي، فضلاً عن ذلك بينت بشكل واضح أن تقديم المساعدات العسكرية لباكستان سيؤدي الى تأزيم العلاقات الهندية الباكستانية بصورة كبيرة، وسيترك أثراً خطيراً، على المفاوضات بين الهند وباكستان التي كانت تظهر بعض علامات التقدم، مبينة أن هذا الطرح لاقى استجابة من الجانب السوفيتي، ثم بين سيسكو أن الحكومة الهندية أصدرت بياناً في الثامن من تشرين الأول أشارت فيه الى أن قرار الاستثناء لمرة واحدة يعد بمثابة التهديد للسلام في جنوب آسيا، وأنه موجه ضد الهند، وإن الولايات المتحدة سبق وان أعطت ضمانات بعدم استخدام باكستان للأسلحة الأميركية، ومع ذلك استخدمتها في حرب ١٩٦٥، وختم سيسكو المذكرة بالتأكيد على أن ترتيبات تقديم الأسلحة لباكستان تسير قدماً، وأنها ستكون موضوع حديث الرئيس نيكسون مع الرئيس يحيى خان^(٢).

هذا الأمر انعكس خلال احتفال الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسها وحضر الاحتفال الذي جرى في نيويورك عدد من رؤساء حكومات العالم، بما فيهم إنديرا غاندي والرئيس الباكستاني يحيى خان، وخلال الاحتفال وجهت الدعوة الى زعماء العالم لتناول العشاء في البيت الأبيض، وقد لبي الرئيس الباكستاني الدعوة، بينما رفضت إنديرا غاندي الدعوة، ولم تبعث رسالة اعتذار عن عدم حضورها، الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس نيكسون^(٣).

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 849 ; Stephen P. Cohen , " **South Asia and U,S Military Policy** " in **Susan an Lioyd The Regional Imperative, Rudolph**, eds , P. 113-117; Syed Hussain Shaheed Soherwordi, Op. Cit., P.33.

(2) F.R.U.S, Vol . E-7, Information Memorandum From the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to Secretary of State Rogers, October 9, 1970, October 9, No. 81.

(3) G. W. Choudhury, **India, Pakistan, Bangladesh, and the Major Powers** , The Free Press, New York: 1975, p. 142; Dennis Kux, **India and the United state** , Op.Cit., P . 285.

خلال تلك المرحلة كانت منطقة جنوب آسيا تمر بأوضاع سياسية جديدة فقد أجريت الانتخابات في باكستان ١٩٧٠، وأجريت عام ١٩٧١ في الهند وقد أفرزت نتائج الانتخابات أوضاعاً سياسية جديدة أدت في نهاية المطاف إلى توتر الأجواء بين الهند وباكستان^(١).

بحلول عام ١٩٧١ وبشكل غير متوقع انتقلت شبه القارة الهندية إلى رأس جدول أعمال إدارة نيكسون في ضوء الأزمة التي بدأت بواورها في جنوب آسيا، التي تزامنت مع المبادرة التي طرحتها الإدارة الأميركية بخصوص الصين، لذا كانت الأولوية القصوى لإدارة نيكسون في عام ١٩٧١ هي تجنب نشوب حرب بين الهند وباكستان، فقد كان الرئيس نيكسون وكيسنجر لا يرغبان بحدوث حرب هندية-باكستانية في ذلك الوقت؛ لأنها تعيق الجهود المبذولة لسياستهم الجديدة تجاه الصين، لقد بدأت التوترات بين الهند وباكستان مع تدفق اللاجئين الذين عبروا الحدود إلى الهند، نتيجة الحرب الأهلية الدائرة في شرق باكستان التي وقعت فيها الهند إلى جانب البنغاليين^(٢).

في الثامن من تموز ١٩٧١ زار كيسنجر نيودلهي وأعطى تلميحات للهند حول زيارته السرية للصين، وأخبر إنديرا غاندي بنية الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع الصين، مؤكداً في الوقت نفسه أن واشنطن تنتظر بقلق بالغ إلى التهجم غير المبرر للصين على الهند، أما الهدف الرئيس من الزيارة فتمثل بالحديث مع إنديرا غاندي حول الأزمة في شرق باكستان^(٣).

لقد حاول كيسنجر خلال اللقاء أن يطمئن أنديرا غاندي من أن الولايات المتحدة حريصة على المحافظة على علاقات جيدة مع الهند، وقد ذكر كيسنجر خلال اللقاء أن واشنطن لا تعارض الحكم الذاتي البنغالي معبراً أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تلعب دوراً إيجابياً في حل المشكلة، وقد وجه كيسنجر دعوة رسمية للسيدة غاندي لزيارة واشنطن لإجراء استعراض جدي للعلاقات الأميركية الهندية مع الرئيس نيكسون، وقد لبّت السيد غاندي الدعوة، وبعد مغادرة كيسنجر الهند توجه إلى باكستان، وقد توقع أن يكون لدى الهنود الرغبة بإنهاء النزاع مع باكستان، وأنهم ينتظرون اللحظة المناسبة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن فرصة إيجاد علاقات مع الصين أصبحت مواتية^(٤).

توجه السفير الهندي لدى الولايات المتحدة جها - الذي خلف السفير السابق نهرو - إلى سان كليمنت ليقابل كيسنجر في آب ١٩٧١، وخلال اللقاء ذكر كيسنجر أن العلاقات الأميركية

(١) تم التوسع في هذا الموضوع في المبحث الثالث.

(2) Rebert Dallek, Op.Cit., P . 338.

(3) Henry Kissinger, Op.Cit., P . 861; Robert Dallek, *Nixon and Kissinger: Partners in Power*, New York :Harper Collins ,2007,P.338.

(4) Kalyani Shanker, *Nixon and Indira*, P. 11.

الهندية تمر بمرحلة (حساسة) فمن ناحية الولايات المتحدة تعد الهند قوة مهمة في المنطقة، وتريد علاقات جيدة معها، ومن ناحية أخرى كان من الصعب تجنب الاستنتاج أن هنالك حملة متعمدة ومستمرة تعمل بهدوء لتقويض تلك العلاقة، وأعرب عن تحفظات الولايات المتحدة حول معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية^(١).

من جانبه رد السفير جها بالتأكيد على أن السيدة غاندي لم تكن ذات ولاء للاتحاد السوفيتي إذ إنها كانت ولمدة طويلة تقاوم المقترحات الداعية من التقرب للسوفيت، إلا أنها ونتيجة لضغط العناصر المالية لموسكو وافقت على توقيع المعاهدة، خاصة وأن انديرا غاندي كانت تشعر أنه من الضروري أحداث تغيير في السياسة الخارجية، ثم تساءل جها عن أفضل طريقة لاستغلال زيارة السيدة غاندي لواشنطن، فأجاب كيسنجر أنه من المهم للرئيس نيكسون وإنديرا غاندي أن يكون الكلام بينهما صريحاً لمعالجة القضايا العالقة^(٢).

تكررت اللقاءات بين السفير الهندي ومستشار الأمن القومي لأكثر من مرة، وخلال إحدى اللقاءات في شهر أيلول سأل السفير جها كيسنجر عن فائدة تأييد الولايات المتحدة بقاء شرق البنغال جزءاً من باكستان، وقد رد عليه كيسنجر بالقول: "كان هدفنا ليس تجنب الانفصال ولكن تجنب الحرب التي يمكن أن تتحول إلى صراع دولي"، وخلال لقاء آخر جمع الطرفين في تشرين الأول حذر كيسنجر السفير جها من أن الولايات المتحدة ستقطع المساعدات الاقتصادية إذا بدأت الهند بالحرب^(٣).

قبل أسابيع من الزيارة التي كانت مقررة للسيدة غاندي لواشنطن، زار السفير الهندي جها كيسنجر، وطلب منه مناقشة ترتيبات الزيارة، وقد جاء في المذكرة الخاصة بالاجتماع في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٧١ أن السفير جها شكاً من أنه وجد بعض البرود من جانب الولايات المتحدة في التحضيرات لزيارة السيدة غاندي، في حين أكد كيسنجر أن حفل استقبال إنديرا غاندي سيكون ذا أهمية حتى أنه اتصل بأحد المسؤولين عن ترتيب الزيارة وأعطاه تعليمات حول الحاجة للاهتمام والعناية بالسيدة غاندي، وقد حرص كيسنجر على أن يسمع جها هذا الكلام، وفي اللقاء ألمح السفير جها إلى إن الهند ستضطر إلى اتخاذ بعض الإجراءات العسكرية بحلول نهاية العام

(١) تم التوسع في هذا الموضوع في المبحث الثاني من هذا الفصل .

(2) Memorandum of Conversation ,August 30,1971,in Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.61-63.

(3) Rebert Dallek, Op.Cit.,P.338-339.

إذا لم يتوقف تدفق اللاجئين، موضحاً بصراحة أن وجود عشرة ملايين لاجئ من ولاية البنغال من شأنه أن يهدد الوضع السياسي والاقتصادي للهند، وبالنهاية فإن التكلفة المالية ستكون أكبر من تكلفه الحرب، فرد كيسنجر أن لديه تقارير ووثائق من المخابرات الأميركية تشير الى نية الهند مهاجمة باكستان، وقد حذر بصيغة شديدة اللهجة قائلاً: "ليس هناك شك إذا كنتم بدأت الحرب فإننا سنقطع كل المساعدات الاقتصادية، لذا يجب أن تضيفوا هذا الى كلفة حساباتكم"، وقد انتهى الاجتماع بالتحذير من عواقب اتخاذ إجراءات من جانب واحد^(١).

لقد وجد صناع السياسة الأميركية في واشنطن أن زيارة إنديرا غاندي للولايات المتحدة لا تأتي بجديد، وقد قدم وزير الخارجية وليم روجرز مذكرة ملخصة ذكر فيها أن الزيارة من المحتمل أن لا تكون بالمستوى الذي ترجوه الولايات المتحدة من حسن النية أو حتى مع التأكيد على الصداقة واستمرار العلاقات الطيبة، كون الهند تعارض وبشكل كبير السياسات الخاصة للولايات المتحدة، وأن رئيسة الوزراء من المحتمل أن لا تحمل رسالة مفادها أن الأمور جرت بشكل جيد عند عودتها الى بلدها، وأضاف قائلاً: "إن التوتر في علاقتنا سوف يطيل أمد الزيارة؛ لأن المسائل الأساسية في جنوب آسيا من غير المرجح أن يتم حلها قريباً" وأضاف: "يجب على الولايات المتحدة أو نأمل منها أن يكون لها بعض التأثير ولو هامشياً على السياسات الهندية وذلك عن طريق إزالة بعض سوء الفهم حول سياستنا والبدء بوضع الأساس خلال الأشهر المقبلة لبناء حوار خالٍ نسبياً من الحقد والاتهامات"^(٢).

اتسم عام ١٩٧١ بتوتر متصاعد في العلاقات الأميركية - الهندية، في حين وصف كيسنجر في مذكراته تلك العلاقة بالسطحية^(٣).

وصلت السيدة غاندي نيويورك في الثالث من تشرين الثاني ١٩٧١ وقد التقت خلال زيارتها الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت، ثم وصلت واشنطن في الليلة نفسها، وفي اليوم التالي استقبل الرئيس نيكسون وزوجته إنديرا غاندي في حفل استقبال أقيم في البيت الأبيض^(٤). لقد جاءت زيارة غاندي وسط مخاوف من اندلاع حرب وشيكة بين الهند وباكستان، ففي الثالث من تشرين الثاني

(1) Memorandum of Conversation ,October 8,1971,in Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.64-65.

(2) Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.13

(3) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 849.

(4) F.R.U.S., Vol.XXI South Asia Crisis, 1971, Memorandum for the President's File, Washington, November 4, 1971,No.179.

١٩٧١ أرسل روجرز مذكرة الى الرئيس نيكسون ذكر فيها جولة إنديرا غاندي في أوروبا (بلجيكا ، والنمسا، وبريطانيا) وهي في طريقها الى الولايات المتحدة، وذكر أنها أكدت على بعض المواضيع الأساسية ولكن الموضوع الأكثر تركيزاً هو الحالة السائدة في شبه القارة الهندية التي شبهتها بالإبادة الجماعية في شرق باكستان، وذكرت أن المشكلة الرئيسة للهند هي تدفق اللاجئين الذي يقدر عددهم بالملايين، وأشارت إلى ان هذا الأمر شكل عبأ لا يطاق على الهند، وأشار روجرز إلى أن إنديرا غاندي ذكرت أنها تؤيد إيجاد تسوية سريعة للأزمة عن طريق التفاوض، إلا أنها لم تشر الى ضرورة إيجاد طرف ثالث للمشاركة في حل الأزمة، أو إلى تدخل الأمم المتحدة، وذكر أيضاً أن الهند لا تسعى للحرب، ولكنها لا يمكن أن تستمر بقبول تدفق اللاجئين، ثم ذكر روجرز أن لهجة غاندي لم تكن تصالحية، بل كانت تسعى للضغط على باكستان من خلال مبادرة دبلوماسية، ولاحظ روجرز أن جهود الولايات المتحدة لنزع فتيل الأزمة يجب ان تكثف لإقناع الجانبين على الموافقة على الانسحاب العسكري، وتشجيع الحوار السياسي في باكستان الأمر الذي من شأنه أن يشمل على الأقل جزءاً من حزب رابطة عوامي *Awami League*^(١).

وذكر روجرز أن يحيى خان أعلن عن استعداده للانسحاب المحدود من جانب واحد كخطوة أولى لنزع فتيل الأزمة^(٢).

أما السفير الهندي جها فقد نقل الأجواء العامة في البيت الأبيض الى السيدة غاندي مشيراً إلى عدم وضوح الرؤيا من خلال حواراته مع كيسنجر وروجرز فقد كان من الواضح أن كلاهما كانت لديه توقعات ولكن بقي ينتظر لحين حدوثها من خلال الاقتراحات الدبلوماسية، وخلال استقبال الرئيس نيكسون وزوجته السيدة غاندي في صباح يوم الرابع من تشرين الثاني، وبعد إجراء مراسيم وصولها اجتمع الرئيس نيكسون بإنديرا غاندي والوفد المرافق لها، وقد انضم للاجتماع مستشار الأمن القومي كيسنجر^(٣).

(١) **رابطة عوامي:** أسس الرابطة في حزيران ١٩٤٩ مولانا عبد الحميد خان باشاني، وبدعم واضح من حسين شهيد السهرودي، وعرفت باسم رابطة عوامي الإسلامية، وفي عام ١٩٥٥ حذفت كلمة الإسلامية من تسمية الحزب لضم الأقلية الهندوسية الى الحزب، حققت أول نجاح لها عندما وصلت الى السلطة في باكستان الشرقية كطرف في الجهة المتحدة. للتوسع ينظر : محمد عمارة ، **الصحو الإسلامية والتحدي الحضاري**، مصر ، ١٩٨٠ ، ص ٩٠.

(2) *Memorandum for The President ,November 3,1971, Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.66-69 .*

(3) *Indira Gandhis Speech at banquet given by President Nxion ,4 November 1971,(Extracts) in Rashmi Jain ,Op.Cit.,No 81.P.48;*

بدأت زيارة السيدة غاندي بشكل استفزازي خاصة عندما أظهر الرئيس نيكسون تعاطفه مع ضحايا الفيضانات في بيهار، ولكنه لم يتطرق إلى قضية اللاجئين البنغال ومعاناتهم، وفي معرض رد إنديرا غاندي انتقدت الرئيس لتجاهله مأساة من صنع الإنسان ذات إبعاد واسعة، في إشارة لمشكلة لاجئي غرب البنغال، وفي اليوم التالي رد نيكسون على إهانة رئيسة الوزراء وذلك بجعلها تنتظر قرابة العشرين دقيقة قبل اجتماع البيت الأبيض^(١).

في الاجتماع الذي عقد في الرابع من تشرين الثاني قبلت إنديرا غاندي اقتراح نيكسون لمناقشة الوضع في جنوب آسيا في اليوم الأول، وخصص اليوم التالي لمناقشة القضايا الأوسع نطاقاً مثل الصين والاتحاد السوفيتي وجنوب شرق آسيا، وفي الاجتماع أثنت غاندي على موقف الرئيس نيكسون في تعامله مع فيتنام والصين، في حين شدد نيكسون على إنهاء عزلة الصين متوقعاً دعم الهند في هذا الاتجاه، واستمر الاجتماع بالحديث عن تفاصيل القضايا المتعلقة بالطرفين، وأعطى كيسنجر وصفاً دقيقاً لما حدث في اللقاءات بين الرئيس نيكسون و إنديرا غاندي، إذ ذكر إن إنديرا غاندي بدأت بمدح مبادرة الرئيس نيكسون حول فيتنام والصين، وقد وصف كيسنجر حديثها بالمخرج عندما تحدثت عن الصين إذ وصف كلامها بـ(المتشنج)، الرئيس نيكسون تفاعل مع مدح إنديرا غاندي إلا أنه أخفى استياءه، وقد ذكر كيسنجر أن نيكسون لم يرغب بمجادلة إنديرا غاندي بخصوص الصين، إذ وجد حديثها بمجمله مثيراً للغضب؛ لأنه كان يرى أن سعيها في تحقيق ما تقوله كان في الواقع اقل من ما تفعله^(٢).

وتوضيحاً للأجواء التي كانت تسود الاجتماع، فقد ذكر كيسنجر أن المحادثات بين نيكسون وغاندي قد تحولت إلى (حوار الطرشان الكلاسيكي)، وأشار إلى أن كلا الزعيمين قد فشلا في سماع الآخر، ليس لعدم فهم أحدهما الآخر، ولكن لأنهما أدركا بعضهما البعض جيداً، وأكد نيكسون قناعته أن النتيجة كان لابد أن تكون الحكم الذاتي لشرق باكستان، وطالب أن يكون هناك

سيمور هريش، **ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض** ، ترجمة خالد إسماعيل الصفار و عبد الوهاب القصاب ، بيت الحكمة ،بغداد، ١٩٩٨، ص٤٥٥.

(1) Indira Gandhis Speech at banquet given by President Nxion ,4 November 1971,(Extracts) in Rashmi Jain ,Op.Cit.,No 81.P.48;

سيمور هريش، **ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض** ، ترجمة خالد إسماعيل الصفار و عبد الوهاب القصاب ، بيت الحكمة ،بغداد، ١٩٩٨، ص٤٥٥.

(2) Memorandum for The Secretary of State,November 4,1971, Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.71-79.

جدولاً زمنياً لذلك، وأن لا تسهم نيودلهي في تمزيق وحدة باكستان، واستمر بسرد تفاصيل ما فعلته إدارته من أجل تحسين الوضع، واستمعت غاندي إلى ما كان في الواقع واحد من أفضل العروض لنيكسون ولكن بلا مبالاة من جانبها، لاحظ كيسنجر أنها تناولت معظم النقاط الذي ذكرها نيكسون على الرغم من أن بعضها كان قد سمعه شخصياً منها لأول مرة، وبالمقابل تحدثت غاندي عن العلاقات التاريخية مع باكستان، ثم ذكر كيسنجر أن الاجتماعات لم تسر بشكل جيد بين الطرفين، إذ بدت الأجواء متوترة بين الجانبين خلال مأدبة البيت الأبيض يوم الرابع من تشرين الثاني، وقد وصف كيسنجر المحادثات بأنها (الأسوأ والأكثر إيلاماً)، وقد نقل عن المستشار الصحفي للسيدة غاندي الذي كان يرافقها أنه حضر واحدة من أسوأ مأدب العشاء التي دعي إليها، فلم يحاول نيكسون أو غاندي التحدث إلى الآخر، على الرغم من أن السيدة نيكسون حاولت وبدون جدوى كسر التوتر بنقاشات صغيرة إلا أن الأجواء ظلت متوترة^(١).

في اليوم التالي وتحديداً في الخامس من تشرين الثاني جرت مناقشة بين نيكسون وكيسنجر ورئيس هيئة الأركان هالدمان *Haldeman* أظهرت مدى الغضب والإحباط الذي انتاب الرئيس نيكسون من زيارة غاندي حتى ان نيكسون استخدم ألفاظاً قاسية تجاه إنديرا غاندي إذ وصفها (بالعاهرة والساحرة) متعهداً ان الاجتماع الأخير معها سوف يكون قصيراً، إلا أن كيسنجر نصح الرئيس نيكسون أن يمضي الاجتماع بطريقة عادية؛ لأن أي توتر باللقاء قد يؤدي إلى نتائج لا تخدم السياسة الأميركية، وقد وافق نيكسون على هذا المقترح معلقاً " نحن سوف نسخر ونهذي على العجوز الساحرة"^(٢).

التقى نيكسون بالسيدة غاندي في الخامس من تشرين الثاني، وقد جعلها تنتظر عشرين دقيقة قبل اللقاء به دون أي سبب ثم قابلها بعد ذلك، وأثناء الاجتماع تحدث عن غرض وأهداف الانفتاح على الصين وزيارتها، ووفقاً لمذكرة البيت الأبيض تحدث نيكسون أنه لا بد من إنهاء عزلة الصين، ثم أجابت إنديرا غاندي بامتناع بأنها تؤيد مبادرة نيكسون حول الصين، ثم انتقل الحديث حول فيتنام، فأكد نيكسون أن هانوي تفهم الآن أن الولايات المتحدة تستعد للانسحاب تماماً من فيتنام، ولكن ليس على حساب الإطاحة بالزعيم الفيتنامي الجنوبي (ثيو)، وفي معرض إجابته حول

(1) Henry Kissinger, *Op.Cit.*,P. 879-8879; Dennis Kux, *India and the United state* , *Op.Cit.*,P.299.

(2) *Conversation among president Nixon,Kissinger Haldman,November 5,1971,in Kalyani Shanker,Nixon and Indai, P. 80-81.*

العلاقات الأميركية الصينية أجاب نيكسون أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع على الفور تطبيع العلاقات مع مركز القرار في الصين وأن زيارته المزمع ان يقوم بها للصين بداية عام ١٩٧٢ كانت مجرد بداية لهذه العملية، وناقش الطرفين خلال الاجتماع مواضيع أخرى لم تكن ذات علاقة مهمة للطرفين^(١).

أشار كيسنجر الى الاجتماع الأخير بين السيدة غاندي والرئيس نيكسون أنه أكد على أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة والهند، مع عدم إشارة غاندي الى باكستان على الإطلاق، وكان الحديث كله عبارة عن استعراض لأوضاع العالم وتخلله أسئلة مهمة من السيدة غاندي حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية في أماكن أخرى من العالم، نيكسون من جانبه كان على استعداد لتجاهل موضوع باكستان لاعتقاده أن غاندي غير مستعدة لقبول المشاريع والمقترحات التي يقدمها، بمعنى أن الطرفين لم يناقشا المسائل الخلافية، وفي نهاية اللقاء رافق الرئيس نيكسون غاندي لسيارتها^(٢).

أدلت السيدة غاندي قبيل مغادرتها واشنطن بتصريح صحفي قالت فيه : " قد ولى الزمان الذي كانت فيه الأمم التي تبعد ثلاثة أو أربعة آلاف ميل تعطي الأوامر للهنود لفعل ما يرغبون به على أساس تمييزها باللون"، قرأ نيكسون تصريحاتها في الصحافة وقال لكيسنجر: " هذا هو قلبها الذي يكن العداء للولايات المتحدة في حين أنها لا تمنع في تقبل أي دولار مساعدات من قبلنا"، على الرغم من ان لقاءات نيكسون وأنديرا غاندي كانت فاشلة، إلا أنها على المستوى الشعبي كانت ناجحة، فاللوبي المؤيد لبنغلادش في واشنطن قد حظي بدعم العديد من النشطاء السياسيين وخاصة الديمقراطيين، وحتى بعض الجمهوريين^(٣).

وبعد مغادرة إنديرا غاندي الولايات المتحدة بثلاثة أيام، أرسلت وزارة الخارجية برقية الى السفير الأميركي في باكستان في العاشر من تشرين الثاني، أشارت فيها إلى أن الرد الهندي على الحوار الصريح من الولايات المتحدة حول الحد من التوتر والتركيز على بدء حوار سياسي قد أعيق، ولكن المناقشات وصلت الى النقطة التي أعرب فيها الجانبان عن الحاجة للمرونة السياسية، مع تأكيد الجانبين مرارا على تجنب العمل العسكري، وطلبت وزارة الخارجية من سفيرها في باكستان

(1) Memorandum of Conversatuon ,November 5,1971,in Kalyani Shanker,Nixon and Indira, P.83-85.

(2) Ibid,P.20.

(3) Rebert Dallek, Op.Cit.,P,340; Dennis Kux, India and the United states , P.302.

مقابلة الرئيس يحيى خان وإطلاعه على ما دار من حوار مع إنديرا غاندي في واشنطن، وأنه بالرغم من أن إنديرا غاندي لم تأت بجديد لكنها حددت رغباتها بتجنب الحرب واستعدادها للنظر في أي حل سياسي، وقد توصلت الإدارة الأميركية أن الهند لا تنوي القيام بعمل عسكري ضد باكستان في آنذاك ، ولكن عندما اندلعت الحرب في الثالث من كانون الأول ١٩٧١ كان نيكسون شديد الغضب من السيدة غاندي وقد لام الهند لضربها باكستان^(١).

بعد اندلاع الحرب الهندية- الباكستانية، التي كان من نتائجها استقلال بنغلادش بعد أن دخلت إليها القوات الهندية، توترت العلاقات الأميركية الهندية إلى درجة كبيرة، هذا الأمر دفع صناع القرار السياسي الأمريكي إلى إعادة النظر في سياستهم تجاه الهند، ولاسيما ان اتخاذ الولايات المتحدة قرار إيقاف المساعدات الاقتصادية للهند قد أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الهندي مما أحدث عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات في عام ١٩٧١ قدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار، وبلغ العجز التجاري والديون بالنسبة للمشاريع التي كانت تشترك في تمويلها الولايات المتحدة ٩٠٠ مليون دولار^(٢)، الأمر الذي جعلت الهند بأمس الحاجة الى المساعدات الاقتصادية الأميركية واستمرارها، في الوقت نفسه بدأت الولايات المتحدة تفكر في وضع سياسية جديدة تهدف الى إعادة العلاقات مع الهند، في ظل المتغيرات التي أسفرت عن حقائق جديدة أهمها، ازدياد قوة الهند السياسية والعسكرية في المنطقة، وهنا أخذت السياسة الأميركية تسير في اتجاهين الأول : تمثل بالاعتراف بالهند دولة كبرى في آسيا، وهذا الأمر ورد في تقرير الرئيس نيكسون عن السياسة الخارجية عام ١٩٧٢، إذ أشار الى الهند على أنها دولة كبرى في المنطقة الآسيوية، وأبدى استعدادة لإجراء حوار ايجابي معها، وأكد الثاني على عدم عداوة الولايات المتحدة للهند، وترجم هذا الأمر على أرض الواقع عن طريق عدم تدخل واشنطن في العلاقات بين دول شبة القارة الهندية^(٣)، وظهر ذلك جلياً في التأييد الأمريكي للمفاوضات الهندية الباكستانية، وهي المفاوضات التي جرى التمهيد لها عقب انتهاء الحرب مباشرة، ودخول القوات الهندية دكا عاصمة بنغلادش في السادس

(1) Kalyani Shanker, Nixon and Indira, P.18.

(٢) علي صالح عضيبة المري ، العلاقات السياسية الأميركية الهندية (١٩٦٤-١٩٨٤)، الدار الثقافية للنشر، القاهرة ٢٠٠٨، ص ١١١.

(3) F.R.U.S., VoI.E-7, 1969-1972, Telegram 22 From the Consulate General in Karachi to the Department of State, January 3, 1972, 1014Z, January 3, 1972, No.199.

عشر من كانون الأول ١٩٧١، التي طالبت بموجبها الهند باكستان بإطلاق سراح مجيب الرحمن^(١) الذي تولى فيما بعد رئاسة حكومة بنغلادش وقد استجاب الجانب الباكستاني في ظل غياب دور أميركي^(٢)، الأمر الذي مهد فيما بعد الى عقد اتفاقية سمبلا *Simla Agreement* التي نوقشت بموجبها جميع الأمور العالقة بين البلدين، وقد وقع الجانبان تلك الاتفاقية في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٧٢ التي أنهت أغلب المشكلات بين البلدين، وهذه الاتفاقية لم تلقَ معارضة من قبل الولايات المتحدة، بل عدتها من الاتفاقيات التي تحدد العلاقات بين دول شبة القارة الهندية^(٣).

وفي ظل الوضع الجديد أقدم الرئيس نيكسون على زيارته التاريخية الى الصين في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٧٢، مهدت لعلاقات جديدة مع الصين، هذا الأمر ألقى بضلاله على العلاقات الأميركية الهندية، وأدت إلى توتر العلاقات السياسية بين الطرفين^(٤).

من ما تقدم يتضح أن السياسة الأميركية تجاه الهند خلال تلك المرحلة، لم تسر بشكل ايجابي بل شابها الكثير من التوترات التي ألفت بضلالها على طبيعة العلاقات بين الطرفين، ويبدو أن سياسة الرئيس نيكسون لم تكن مرضية للجانب الهندي، ولاسيما بعد أن قرر تبني سياسة الانفتاح على الصين، وتزويد باكستان بمعدات عسكرية، الأمر الذي فسرتة الهند على أنه موجه ضدها، لذا انتاب الجانب الهندي شكوك حول نوايا نيكسون المستقبلية، فضلا عن ذلك كانت الهند تمر بأزمة داخلية دفعت حكومة إنديرا غاندي الى تبني سياسات اشتراكية مع تقريب العناصر الشيوعية الأمر الذي فسرتة واشنطن على أنه ميل نحو الاتحاد السوفيتي، لذا كانت أبرز سمات العلاقات الأميركية الهندية التوتر وعدم الثقة على الرغم من اللقاءات المتكررة بين الطرفين، الى أن وصلت الى حد التوتر بعد حرب عام ١٩٧١.

(١) **مجبب الرحمن:** (١٩٢٠-١٩٧٥) كان وزيراً في وزارة الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية برئاسة فضل الحق سنة ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٥ أصبح عضواً في وزارة رابطتي عوامي برئاسة عطاء رحمن خان، ثم أصبح رئيساً لرابطة العوام في باكستان الشرقية .للتوسع ينظر :

M. Ahmed, Era of Sheikh Mujibur Rahman, University Press,Dhaka,1983.

(2) *F.R.U.S., Vol.E-7, 1969-1972, Telegram 300 From the Embassy in India to the Department of State, January 9, 1972, 0427Z, January 9, 1972,No.201.*

(٣) للتوسع اكثر لمعرفة اتفاقية سمبلا ينظر: نازلي معوض احمد، اتفاقية سمبلا والمصالحة الهندية الباكستانية،

مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠، اكتوبر ١٩٧٢.

(٤) للتوسع عن زيارة نيكسون الى الصين ينظر: سلام فاضل حسون المصدر السابق ، ص ١٦٠-١٨١.

المبحث الثاني : الموقف الأمريكي من تطور العلاقات الهندية – السوفيتية ١٩٦٩-١٩٧٢ :

قبل الخوض في تفاصيل العلاقات الهندية السوفيتية وموقف الولايات المتحدة منها، من الضروري إعطاء صورة واضحة عن تطورات الوضع السياسي على صعيد المسرح الدولي وتأثيراته على منطقة جنوب آسيا بصورة عامة والهند على وجه التحديد، فقد شهدت تلك المرحلة بداية جديدة لسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب آسيا، ولا سيما بعد أن أصبح المنافس التقليدي لها الاتحاد السوفيتي قوة عالمية منافسة، خاصة بعد امتلاكه قوة ردع نووية وترسانة عسكرية كبيرة من الأسلحة المختلفة، الأمر الذي جعله منافساً قوياً للولايات المتحدة، لذا رأت واشنطن أن هناك ضرورة ملحة لإيجاد سياسة جديدة تتلاءم مع تطورات تلك المرحلة، وتهدف إلى احتواء النفوذ والتمدد الشيوعي وتطويفه، وذلك من خلال اتباع سياسة جديدة تقوم على الاتفاق أو ما يعرف بـ(الوفاق)^(١) بدلاً من سياسة المواجهة، لذلك كان على الرئيس نيكسون تبني سياسة تقوم على التفاهم مع الاتحاد السوفيتي، وقد حدد الرئيس نيكسون هذا التوجه في أول خطاب له عندما ذكر أن على الولايات المتحدة الانتقال من سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي إلى سياسة التفاهم، مع عدم التنازل عن مكانة القوة الأميركية أو التراجع أمام الاتحاد السوفيتي، وقد أكد على مفهوم التوازن مع الاتحاد السوفيتي كونه يهدف إلى تحقيق نظام عالمي جديد، وقد عبر نيكسون عن ذلك بقوله: " يجب ان يكون لدينا نوع من توازن القوى "^(٢).

وإذا كان الاعتراف بتوازن القوى من مظاهر السياسة الأميركية الجديدة عن طريق الانتقال من المواجهة إلى التفاوض، فإن ذلك يؤكد أن الاتحاد السوفيتي قد نجح وبعد ما يقارب عقدين من انتهاء الحرب العالمية الثانية في أن يتحول مع نهاية عهد خروشوف إلى قوة عالمية في معناها السياسي والعسكري وتمت هذه القوة في عهد برجنيف وكيوسجين حتى وصلت إلى حد التعادل مع الولايات المتحدة^(٣).

(١) موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كيندي حتى غريباتشوف ١٩٦٤-١٩٩١، ط٢، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٠١؛ عبد العال عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص ٧٨.

(٢) إيناس سعدي عبد الله، المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(3) Lendon K., *The Soviet Impact on Word Politics*, Haint Home Book, New York , 1974, P. 238 .

بطبيعة الحال انعكست تأثيرات السياسة الأميركية الجديدة في عهد نيكسون على علاقات الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي هذا من جهة ومن جهة أخرى على علاقات الولايات المتحدة مع باقي دول العالم وكانت انعكاسات هذه السياسة على العلاقات الأميركية الهندية واضحة إذ أخذت بالتراجع مقابل التطور الملحوظ بالعلاقات السوفيتية - الهندية التي أخذت بالتطور التدريجي ولا سيما في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين بعدما كانت علاقات طبيعية في أوائل الخمسينيات^(١).

لقد شكلت الهند بالنسبة للاتحاد السوفيتي أهمية كبيرة ولحسابات عدة سياسية واقتصادية، لذلك حاول السوفيت استغلال التورط الأميركي في فيتنام^(٢) لكي يتدخلوا في شبه القارة الهندية، في بداية الأمر لم يكن لدى السوفيت الرغبة لإثارة الولايات المتحدة في ذلك الوقت، بل سعوا الى انتهاج سياسة تجاه منطقة جنوب آسيا تهدف الى تجنب التصعيد والتوتر؛ لذلك نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي كان راعياً للمصالحة التي حدثت في طشقند بين الهند وباكستان في ضوء غياب الدور الأميركي في تلك المصالحة، وقد تصرف الاتحاد السوفيتي بوصفه قوة عظمى في بذل جهود دبلوماسية لإحلال السلام بين دولتين ضعيفتين (إذا ما قورنتا بالاتحاد السوفيتي) بدلاً من استغلال نزاعاتهم لمصلحته الشخصية^(٣).

تبنى الاتحاد السوفيتي بعد اتفاق طشقند سياسة جديدة تقوم على إيجاد ارضية مشتركة للتفاهم بين الهند وباكستان لإحلال السلام بين البلدين، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد سعت في وقت سابق لتبني السياسة نفسها التي تبناها الاتحاد السوفيتي، إلا أن جهودها لم يكتب لها النجاح بسبب تفاقم العداء بين الهند وباكستان، أما الاتحاد السوفيتي فإن تبنيه تلك السياسة يعود إلى عدة أسباب أهمها الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصين^(٤)، وتضارب المصالح

(١) للتوسع عن سياسة الانفتاح في عهد نيكسون ينظر هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ص ١٠٧-١٤٠؛ هنري كيسنجر، سنوات العصف، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد ٨، المجلد الثاني، ١٩٨٤، ص ٣٧٩.

(٢) للتوسع عن الموقف السوفيتي من الازمة الفيتنامية، ينظر: حيدر فليح الزالملي، موقف الاتحاد السوفيتي الرسمي من القضية الفيتنامية ١٩٥٤-١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة كلية التربية للبنات، ٢٠١٢.

(٣) للتوسع يرجع الى الفصل الرابع المبحث الثالث.

(4) Robert H. Donaldson, *India: The Soviet Stake in Stability, Asian Survey*, Vol. 12, No. 6 (Jun., 1972), P. 475-476 ;

بين البلدين ولا سيما بعد ان اصبحت الصين عدو متشدد للسوفيت، لذا وجدت موسكو ان تقوية الهند سيؤدي بطبيعة الحال الى ان يجعل الاخيرة قوة موازية للصين، ومن هنا وجد صناع القرار السياسي في موسكو أنه اذا حل السلام بين الهند وباكستان سيكون بمقدورها ان تحبط مخططات الصين في المنطقة^(١).

لقد كان الاتحاد السوفيتي قلقاً من التحركات الأميركية في منطقة جنوب آسيا، ولا سيما بعد أن أدرك القادة السوفيت سعي واشنطن لاستثمار الخلاف الصيني - السوفيتي لصالحها عن طريق باكستان التي اصبحت حلقة الوصل بينهما، وقد كان للسوفيت رؤية لمحور باكستان - أميركا، اذ سعى قادة موسكو إلى التقرب من باكستان مستغلين تناقص شعبية الولايات المتحدة لدى باكستان بعد حرب عام ١٩٦٥، وحاولت موسكو تعزيز دورها في منطقة جنوب آسيا عن طريق تحسين علاقتها مع الهند وباكستان وخاصة مع الجانب الباكستاني الذي حصل على مساعدات عسكرية واقتصادية من موسكو، في المقابل سعت باكستان بشتى الوسائل للحصول على الدعم العسكري السوفيتي بعد توقف الولايات المتحدة عن تقديم الأسلحة لباكستان والهند، وبالرغم من امتعاض نيودلهي من تزويد الاتحاد السوفيتي باكستان بالسلح إلا أن العلاقة مع السوفيت شهدت تطوراً كبيراً في شتى المجالات، ولا سيما العسكرية منها، كون الهند كانت تدرك أن التفوق الهندي يتجاوز المساعدة السوفيتية المحدودة لباكستان^(٢).

أدرك السوفيت بعد مدة أن تقديم الاسلحة لباكستان لم يمنع الباكستانيين من السعي لتطوير علاقاتهم مع الصين، وخلال تلك المرحلة حصلت باكستان على الأسلحة الصينية، الأمر الذي وجدت فيه موسكو إخلالاً بموازن القوة بين الهند وباكستان، لذلك حدد السوفيت خيارهم في نهاية الستينيات من القرن العشرين في علاقتهم مع الهند وباكستان، وقد فضلت موسكو الهنود على الباكستانيين، وبذلك أصبح الاتحاد السوفيتي المجهز الرئيس للهند للأسلحة، مما انعكس بالايجاب على العلاقات بين البلدين^(٣).

للتوسع عن الخلاف السوفيتي الصيني، ينظر : فاطمة جاسم العيساوية ، المصدر السابق، ص١٧٢-١٨٨.

(1) K. VIJAYAKRISHNAN , *The Problem of Security in South Asia Soviet Perception and Policies 1964-1971* ,Thesis Submitted Doctor of Philosophy in International relation , Mahatma Gandhi , University , India, 1995, P. 208-209.

(2) Arundhati Roy, *Op.Cit.*, P. 28.

(3) Zubeida Hassan, " *Pakistan's Relations with the USSR in 1960* " *The World Today*, London , January, 1969, PP. 26-35; *News Week* ,February 5, 1968.

في تلك المرحلة كانت العلاقات السوفيتية - الصينية قد توترت وبشكل متصاعد وأدت الى حدوث اشتباكات على طرفي الحدود^(١)، وعندئذ تساءل السوفيت عن جدوى الفوائد الناتجة من نهجهم المتوازن في شبه القاره الهندية مع إدراكهم حقيقة مفادها أن العلاقات الهندية - الباكستانية باقية على حالها دون تغيير، وبالرغم من وصول بعض الأسلحة السوفيتية لباكستان مع الوعود بتقديم المزيد من الأسلحة إلا أن الباكستانيين بقوا محافظين على علاقاتهم القوية مع الصين، الأمر الذي دفع السوفيت إلى تفضيل الهند على باكستان في سياستهم المقبلة. في غضون ذلك شهدت الهند تحولاً ملحوظاً في سياسة إنديرا غاندي نحو اليسار، ولاسيما بعد أن أظهرت نفسها زعيمة للطبقة الفقيرة في الهند، واتخاذها سياسة اشتراكية تمثلت في تأميم بنوك الهند الكبرى، هذا الأمر كان مثار إعجاب ساسة الاتحاد السوفيتي^(٢) إلا أن العقبة الرئيسية التي وقفت في وجه تطوير العلاقات الهندية السوفيتية تمثلت بردود فعل نيودلهي إزاء استمرار موسكو بتزويد باكستان بالأسلحة، ولكن بعد زيارة كيوسجين الهند نهاية صيف عام ١٩٦٩، وزيارة وزير الخارجية الهندي سوران سنغ Sardar Swaran Singh^(٣) موسكو في ايلول ١٩٦٩، وبعد مناقشات جرت بين الطرفين عدل الكرملن من سياسته تجاه جنوب آسيا، إذ أقدم السوفيت على تغيير سياستهم تجاه باكستان من خلال عدم الموافقة على مواصلة الاتفاقيات التسليحية، والعودة الى السياسة التي تقوم على توثيق

(١) للتوسع حول النزاع الحدودي السوفيتي - الصيني ، ينظر: نبيه الاصفهاني ،النزاع الصيني السوفيتي ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، لسنة ١٩٦٩؛ مشكلة الحدود الصينية السوفيتية في ضوء مذكرات وزير الخارجية الصيني، وثائق خاصة ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، لسنة ١٩٦٩.

(٢) للتوسع عن العلاقات الباكستانية - الصينية ،ينظر:

TaJ Muhammad Lashari , *Pak-China Relations 1960- 1977, Thesis Submitted For the Doctor Degree, Unuersity of Balochistan, Quetta, 1991.*

(٣) سردار سوران سنغ: سياسي هندي ولد في اب ١٩٠٧ في قرية شينيار وهو من طبقة فلاحية حصل على شهادة الفيزياء بمرتبة الشرف ثم اكمل بعد ذلك دراسة الحقوق في جامعة لاهور لتخرج منها ١٩٣٢، دخل مجلس الوزراء في عهد نهرو ١٩٥٢ وبقي يشغل مناصب وزارية الى وفاته، وكان عضواً في اللوك سابها لدورات عديدة، وشغل منصب وزير الخارجية لفترتين الاولى ١٩٦٤-١٩٦٦، والثانية ١٩٧٠-١٩٧٤، وآخر منصب وزاري له هو وزير الدفاع من عام ١٩٧٤-١٩٧٦، ثم عمل مبعوثاً خاصاً في باكستان وإندونيسيا ونيجيريا في عام ١٩٨٠، وشغل منصب نائب مجلس اليونسكو، توفي ١٩٩٢.

العلاقة مع الهند كونها الأقرب للتوجهات السوفيتية خلال تلك المرحلة، وبذلك فإن التوترات الهندية السوفيتية انخفضت بشكل كبير وتطورت العلاقات بين الطرفين^(١).

بدا واضحاً أن العامل المشترك الذي سبب وجود تقارب بين الطرفين، وشكل العامل المسيطر على توجهات الهند والسوفيت السياسية هو وجود العداء المشترك للصين، فالاتحاد السوفيتي وكما تبين سابقاً وصلت علاقاته مع الصين الى حد المناوشات الحدودية، وكانت علاقة الهند متوترة مع الصين منذ عام ١٩٥٩ ، فضلاً عن أن الهند كانت ترى في الصين خطراً على أمنها القومي.

كل ذلك شجع السوفيت على تطور علاقاتهم مع الهند، خاصة في ظل ازدياد التدخل الأمريكي في فيتنام، فاعلن الزعيم السوفيتي كيوسجين في ايار ١٩٦٩ عن فكرة انشاء حلف للتعاون الاقتصادي والاقليمي بين الاتحاد السوفيتي وشبه القارة الهندية هذا الاقتراح اصطدم بعدم موافقة انديرا غاندي عليه، وخلال تلك المدة قدم السوفيت خطة أخرى للأمن الجماعي الآسيوي المناهض للصين *Anti-Chinese Asian Collective Security* . وقد دعت الهند للانضمام اليه، لكن الهند لم توافق على الانضمام الى تلك الخطط^(٢).

يبدو أن السبب الكامن وراء الرفض الهندي للمشاريع أعلاه يعود بالدرجة الأولى الى توجهات السياسة الهندية المعلنة المتمثلة بسياسة عدم الانحياز، ورفضها الانضمام الى التكتلات الدولية هذا جانب، أما الجانب الآخر فيلاحظ أن انديرا غاندي وعلى الرغم من اختلافها مع السياسة الاميركية تجاه المنطقة إلا أنها لم ترغب بزيادة التوتر مع الولايات المتحدة الاميركية، وذلك لحسابات اقتصادية فضلاً عن عدم رغبتها باغلاق باب المفاوضات مع الجانب الأمريكي، لذلك فضلت التمسك بسياسة الحياد خلال تلك المرحلة.

وبالرغم من عدم موافقة الجانب الهندي على المقترح السوفيتي السالف الذكر، إلا أن العلاقات الهندية - السوفيتية شهدت تطوراً ملحوظاً خلال تلك المدة، وقد تزامن ذلك مع انخفاض في مستوى العلاقات الهندية الاميركية، ولاسيما بعد الانشغال الاميركي في فيتنام مع مساعي واشنطن تحسين علاقاتها مع الصين. لذلك كانت الهند مستعدة للتفاوض مع السوفيت بشأن معاهدة الصداقة على غرار المعاهدة السوفيتية المصرية^(٣) وبالفعل تم الشروع بالمفاوضات بين الطرفين

(1) K. VIJAYAKRISHNAN, Op.Cit., p211.

(2) M. R. Masani, *Is India a Soviet Ally?*, *Asian Affairs*, Vol. 1, No. 3 (Jan. - Feb., 1974), P.122; Robert H. Donaldson, Op.Cit., P.481-482 .

(٣) المعاهدة السوفيتية المصرية: بادرت القيادة السوفيتية بإرسال رسالة إلى مصر أعربت فيها رغبة رئيس مجلس

عن طريق السفير الهندي لدى موسكو دهار^(١) D.P. Dhar الذي كان من الداعمين الرئيسيين لتطوير علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي وبالرغم من توصل الطرفان الى الاتفاق، إلا ان انديرا غاندي تريتت بالتوقيع على المعاهدة^(٢) وذلك بسبب قلق السيدة غاندي من أن هذه الخطوة ستسبب ضجة في الرأي العام أزاء التغير في سياسة عدم الانحياز الهندية على الصعيد المحلي، ومع الولايات المتحدة على حدٍ سواء، لذا أجلت التوقيع على هذه المعاهدة^(٣). خلال تلك المدة أسهمت جملة من العوامل في زيادة التوتر في العلاقات الأميركية - الهندية مقابل تطور العلاقات السوفيتية - الهندية، تمثلت في ان الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس نيكسون لم تعط أهمية كبيرة لمنطقة جنوب آسيا في بداية تولية السلطة، بسبب تركيز جل اهتمامه على الأزمة الفيتنامية ، وقد حاول جاهداً ايجاد تسوية لحلها، لذلك شرع نيكسون بانتهاج سياسة جديدة عرفت بسياسة " الفتنة" Vietnamizatio^(٤) ولكن على الرغم من سعيه لايجاد حل لمشكلة جنوب شرق اسيا، إلا ان الامور زادت تعقيداً، ففي الثلاثين من نيسان ١٩٧٠ شرع بمهاجمة كمبوديا التي عدّها موقراً لقوات العدو، في ظل هذه الظروف ما بين مفاوضات واستمرار القصف وتوقفه لم تجد العلاقات الاميركية

الرئاسة السوفيتي نيكولاي بدغورني N. Pdgorny بزيارة مصر وقد رحب السادات بالزيارة وبالفعل وصل بدغورني القاهرة في يوم الخامس والعشرين من أيار ١٩٧١ وقد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع معاهدة عرفت بمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية في السابع والعشرين من ايار ١٩٧١ وقد نصت تلك المعاهدة على الاستمرار بالتعاون بين الطرفين لمدة خمسة عشر عاماً وعلى تطوير العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية بين البلدين، هيلين كاربر دانكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥) ، تعريب : عبد الله اسكندر، دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٤٢؛ حيدر عبد العالي جبر، سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر، ١٩٦٩-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار، كلية الآداب، ٢٠١٠،

(١) دهار: سياسي كشميري ودبلوماسي هندي ولد في حزيران عام ١٩١٨ وتوفي عام ١٩٧٥، كان من المنضمين للحركة الكشميرية ١٩٤٦ التي قادها الشيخ عبد الله . في عام ١٩٤٨ عين نائباً لحاكم كشمير ، وشغل منصب عضو في جمعية جامو وكشمير التي انضمت الى كشمير الهندية ، كان احد اعضاء الوفد الهندي في اجتماع مجلس الامن الدولي ، ١٩٤٨ واحد اعضاء الوفد الهندي المشارك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحد في باريس ١٩٥٢. شغل منصب السفير الهندي لدى الاتحاد السوفيتي ١٩٦٩-١٩٧١، وكان له الدور المهم في حث الهند على عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع السوفيت، وكان من الداعمين لتدخل الجيش الهندي في بنغلادش.

<http://www.thehindu.com/>

(2) Robert C. Horn, *Soviet – India Relation*, New York Praeger , 1982, P. 40.

(3) Ibid, P.43.

(٤) الفتنة : بموجب هذه السياسة تم نقل المهمات العسكرية من الجنود الاميركيين الى الجنود الفيتناميين الجنوبيين الذين تتولى الولايات المتحدة اعدادهم للحلول محلها في مواجهة الفيتناميين الشماليين : للتوسع ينظر : سليم الحسني ، مبادئ الرؤساء الاميركان ، ط٢، دار السلام للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠٣-١٠٤.

الهندية الأجواء المناسبة لتطويرها، وكانت الانتقادات الهندية تزداد بسبب تدخل الولايات المتحدة في فيتنام وجاءت هذه الانتقادات انطلاقاً من سياسة الهند القائمة على مبدأ الحياد وحق تقرير المصير للشعوب، الأمر الذي ولد تناغماً سوفيتياً هندية بالمواقف كون الاتحاد السوفيتي كان أيضاً منتقداً لسياسة الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، بمعنى شكلت القضية الفيتنامية نقطة تلاقي وجهات النظر بين السوفيت والهنود مقابل تباعد بين الولايات المتحدة والهند^(١)، وكذلك شهدت هذه المدة سعي الرئيس نيكسون وكيسنجر الى تبني سياسة اخرى تقوم على الانفتاح على الصين التي بدأت بواردها في بداية عهد نيكسون الذي حاول استغلال التوترات الصينية- السوفيتية واستثمارها لصالح السياسة الأميركية، الامر الذي ترتب عليه فيما بعد اعلان واشنطن نيتها الانفتاح على الصين، هذه الخطوة ولدت بطبيعة الحال ردود فعل داخل الهند وان لم تكن معلنة، أذ رأت الهند أن التقارب الاميركي الصيني سيؤدي الى الاضرار بمصالحها بالمنطقة، خاصة بعد أن اعلن الرئيس نيكسون في الخامس عشر من تموز ١٩٧١ عن نيته زيارة الصين^(٢).

ولعل مؤشرات التقارب الهندي السوفيتي لم تتوقف على تجاذب صراع القوى، بل يمكن أن نلاحظ من التطورات السياسية الداخلية، ولا سيما بعد أن أقدمت السيدة غاندي على تبني سياسة اشتراكية، وعندما دخلت أنديرا غاندي الانتخابات رفعت شعار مساعدة ودعم الفقراء وبعد فوزها في الانتخابات عام ١٩٧١ أتجهت الى تبني سياسة أكثر اشتراكية، الامر الذي حظي بتأييد ودعم من الاتحاد السوفيتي^(٣).

ومن خلال ما تقدم نجد أن التقارب الهندي السوفيتي بدأ يترك أثره على العلاقات الأميركية الهندية في مواقف عديدة تجلت من خلال الميول الهندية نحو السوفيت ضد الولايات المتحدة، ولعل أبرز هذه المواقف ما حدث بالنسبة الى التواجد البحري في المحيط الهندي، فقد اعلنت السيدة غاندي أنها تقف ضد الوجود البحري الاميركي في قاعدة ديبغو غارسيا^(٤) *Diego Garcia* بينما

(1) Anatohy Dobrynin, *In Confidence Moscovs Ambassador to Americas Six Cold War Presidents*, London, 1995, P. 206.

(٢) محي الدين خطاب ، التقارب بين الولايات المتحدة والصين ،مجلة الكاتب ،العدد ١٩٧١، ١٢٥، ص ٦٢.

(3) Abbas, K.A., *That Woman*, Indian Book Company, Delhi, 1973, P.90.

(٤) قاعدة ديبغو غارسيا : تقع القاعدة على جزيرة تتميز بموقعها الاستراتيجي وهي تقع وسط المحيط الهندي على بعد ١٦٠٠ كم (١٠٠٠ ميل) الى الجنوب من الساحل الجنوبي للهند وسيرلانكا. وهي جزء مما يعرف بمنطقة المحيط الهندي البريطاني، يبلغ طول الجزيرة ٦٠ كم، وهي تطوف بحيرة ضحلة طولها ١٩ كم وعرضها ٨ كم. ومنذ ان تم تفريغ الجزيرة من سكانها بالقوة خلال سنوات الستينيات وسبعينيات القرن العشرين تم تحويلها الى قاعدة

لم تعارض غاندي التسهيلات البحرية السوفيتية في بعض شواطئ المحيط الهندي ومنها الموانئ الهندية، حيث شبّهت نيودلهي اتفاقية تأجير البريطانيين القاعدة للاميركان بالامبريالية، وعندما سأل المسؤولون في الحكومة الهندية عن تواجد القوتين السوفيتية والأميركية في المحيط الهندي أجابوا بتوجيه الاتهام الى واشنطن، في حين اتسمت مواقفهم بالمرآغة عندما ذكر الاتحاد السوفيتي^(١)، من خلال ذلك يتضح ان نظرة الهند للوجود البحري السوفيتي قد اتسمت بمرونة اكثر وقبولاً للدور السوفيتي، وصل الامر أن تصرّح الحكومة الهندية بأن الاسطول السوفيتي لا يشكل تهديداً للاستغلال حول المنطقة بل يوازي القوة الأميركية - البحرية، ووصل الأمر بمسؤولي حكومة أنديرا غاندي في المجادلة أن الاتحاد السوفيتي يكاد يكون دولة لها حقوق الدول الساحلية المطلّة على المحيط الهندي وعلى هذا الأساس له الحق في نشر أي قوة بحرية بالمنطقة يراها ضرورية^(٢).

ولم يتوقف الموقف الهندي على هذا الحد من الدفاع عن الوجود السوفيتي بالمنطقة وعلاقاته معه، بل وصل الأمر الى المؤتمرات الدولية اذ انه من المفروض أن الهند عضو بارز ضمن دول عدم الانحياز، وفي احدى المؤتمرات في لوساكا في كانون الأول ١٩٧٠ اتخذ المؤتمر قراراً يدعو الى اعتماد المحيط الهندي منطقة سلام يجب أن تستبعد منها منافسات القوى العظمى وما يرتبط بها من قواعد وتسهيلات في الموانئ^(٣)، وعلى الرغم من أن الهند كانت إحدى الدول الرائدة في هذه السياسة وفي فكرة الحياد، إلا أن حكومة أنديرا غاندي اظهرت تشدداً واضحاً تجاه التواجد البحري للولايات المتحدة، واتضح التمييز في المواقف عندما فرقوا بين قاعدة بحرية تحت السلطة المطلقة للولايات المتحدة، والتسهيلات في ميناء بحري للاتحاد السوفيتي حيث وصف الاول بأنه

عسكرية لبريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٥ لذلك اصبحت الجزيرة نقطة حساسة في الاستراتيجية الدولية، وقد استخدمتها الولايات المتحدة لرصد حركة الاسطول السوفيتي آنذاك وقد تعرضت هذه القاعدة الى انتقادات واسعة من قبل الهند والاتحاد السوفيتي. الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢، ط٣، ١٩٩٠، ص٧٦٣؛ للتوسع ينظر:

Arthur G. Rubinoff, *The Diaspora as a Factor in U.S.-India Relations, Asian Affairs: An American Review*, Volume 32, Issue 3, 2005, P.169-187;

ينظر الملحق رقم (٩).

(1) A .S Uubamanyam Raju , *United States (U.S) and South Asia :A Study with Reference to U.S policy tow Adds India 1969-1988*, thesis Submitted for the degree of Doctor Philosophy, India ,1998.P. 129.

(2) Choudhuru G. *India , Pakistan Bangladesh and The Major Powers*, Free Press, New York , 1975, P. 243.

(3) Shailaja Menon ,*Security Issues Indo- US. Relation the 1980-1990*, A thesis Submitted the Mahatma Gandhi University for Doctor Philosophy, Kottayam ,1995 ,P.151 .

مثال لغرض السيطرة والهيمنة التي تهدد السلام في المحيط الهندي، فيما مثل الثاني حقاً طبيعياً مكتسباً^(١).

لقد ساعدت ظروف الازمة البنغالية في توطيد العلاقات الهندية السوفيتية، ولاسيما بعد أن شعرت الهند أن الأزمة وصلت ذروتها ، وأنها تحتاج دعماً صريحاً من جانب الاتحاد السوفيتي في سبيل حماية مصالحها وأمنها القومي ضد اي احتمالات لحدوث صراع مستقبلي^(٢). اقدمت الهند في التاسع من آب ١٩٧١ على توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وقد مثل وزير الخارجية غروميكو الجانب السوفيتي في حين مثل الهند وزير الخارجية سوران سنغ، وقد جاء في المعاهدة على أن الاتحاد السوفيتي من جهة وجمهورية الهند من جهة أخرى يرغب كل منهما في التوسع في علاقات الصداقة والتعاون فيما بينهما بشكل يتلاءم مع المصالح القومية لكل من الدولتين مع التأكيد على اقرار سلام دائم في آسيا ، والعالم بأجمعه^(٣).

تأسيساً على ما تقدم نشأ خلال تلك المدة محور أركانه الولايات المتحدة والصين وباكستان، مقابل المحور السوفيتي الهندي، وقد نصت المعاهدة (الهندية - السوفيتية) على الزام الطرفين بالتشاور واتخاذ الاجراءات المناسبة في المشاكل الرئيسة الدولية التي تؤثر في الطرفين، وذلك بموجب المادة (٦) و(٩) اللتين تدعوان الى الامتناع عن تقديم اية مساعدة لأي دولة تالفة تكون طرفاً في نزاع مع الطرف الاخر، وان يلتقي الطرفان للتشاور حال تعرض أحدهما للأعتداء أو التهديد من طرف آخر، وتبعاً لذلك فانهما ملتزمان بالتشاور واعتماد الاجراءات المناسبة في مواجهة المساعدات الأميركية والصينية التي ستقدم الى باكستان في أي حرب مع الهند، الأمر الذي أثار ردود فعل سلبية من قبل الولايات المتحدة والصين إزاء المعاهدة^(٤).

(1) Dieter Braun , *The Indian Ocean* ,Oxford University press,India,1983,P. 172.

(2) Mary Senterla . P. S., *Indo- Soviet Relation 1971-1980 Astudy of the impact of the Treaty of Peace Friendship and Co-Operation BI lateral Relation* , Athesis Submitted to Mahatma Gandhi University for the Award of the Decree of Doctor, Kottayam , 1991, P. 60.

(3) V. P Dutt, Op.Cit., P. 107.

(4) Mary Senterla , Op.Cit., P. 108-109;

للتوسع أكثر عن بنود المعاهدة ينظر :

بطرس غالي، معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٧، ١٩٧١، ص ١٧٧-١٨٠؛ معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦، السنة ٧، أكتوبر ١٩٧١.

لقد نظرت الادارة الأميركية الى المعاهدة الهندية - السوفيتية كدليل على أن الهند أصبحت الآن تابع للاتحاد السوفيتي، وبالتالي سيؤدي ذلك الى ازدياد خطر الحرب في شبه القارة، وقد وجدت أن المعاهدة عززت من تأثير الاتحاد السوفيتي على ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في آسيا والعالم على حسابها، ولذا فان هذا التطور أمر غير مرغوب فيه في خضم الازمة التي كانت قائمة بين الطرفين الهند وباكستان، ومع ذلك لم يكن رد فعل إدارة نيكسون على المعاهدة قوياً في العلن، ولكن سرّاً ذكرت الادارة الاميركية ان المعاهدة تمثل خطراً جديداً في شبه القارة الهندية وتعتقد الجهود الاميركية المبذولة للحد من تلك المخاطر^(١).

وقد ذكر كيسنجر أن الادارة الأميركية دهشت عندما وقعت الهند المعاهدة مع السوفيت، لاعتقادها بتمسك الهند التاريخي بسياسة عدم الانحياز وتأكيدها الدائم أنها دولة سلام، وعلى الرغم من ادراك الولايات المتحدة وتفهمها لدوافع الهند الأمنية، وأن المعاهدة يمكن أن تحول دون تدخل الصين في شؤونها الداخلية، إلا انها في الوقت نفسه كانت تدرك ان تلك المعاهدة تمكن الاتحاد السوفيتي من زيادة نفوذه في المنطقة على حساب التعاون الاميركي الصيني، وقد ذكر كيسنجر ان السفير الهندي ومن خلال اللقاء به القى اللوم بشكل كامل على علاقات باكستان الوطيدة مع الصين^(٢).

وفي الحادي عشر من آب ذكر السفير الهندي لدى واشنطن لوزير الخارجية روجرز أن الصداقة مع الاتحاد السوفيتي لم تتضمن العداء لأي جهة وخاصة الولايات المتحدة وحلفائها^(٣). إلا أن البيت الابيض نظر لهذه التأكيدات كما لو أنها مراوغة، وذكر كيسنجر ان المعاهدة اعطت للهند ضماناً من السوفيت ضد التدخل الصيني اذا ما أرادت الهند ان تشن هجوماً على باكستان، ووجد كيسنجر أن السوفيت فتحوا الباب عمداً للهند لكي تشن حرباً على باكستان اذ قال "إن الصراع العسكري نتج من خوف قادة الهند العسكريين من ان الحرب قد تقطع الدعم السوفيتي وتشجيع التدخل الصيني، ومن خلال المعاهدة قضت على المخاوف الهندية وبالتالي

(1) Hanry Kissinger , Op.Cit., P. 866-869 ;

هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة اطروحات الدكتوراه، (٣٣)، بيروت ، ١٩٩٨، ص ١٢٩.

(2) Rashid Achoudhury, *United States Goreign Policy in South Asia : The Liberation Struggle in Bangladesg and the Indo- Pakistan War of 1971*, Submitted for the University of Hawaii inpartialFulfilment, Doctor of Philosophy in History , 1989, P. 147.

(3) Hanry Kissinger , Op.Cit., P. 874.

زادت من خطر الحرب". اعتقد كيسنجر ايضاً ان المعاهدة انبثقت من الرغبة السوفيتية لإذلال الصين اذ قال " ان الصين لم تفعل شيئاً في ردها على الحرب الهندية الباكستانية، لذا ستوصف أنها دولة ضعيفة، وإذا تحركت الصين فإنها ستعرض للانتقام السوفيتي". وقد توقعت الولايات المتحدة أنه من الممكن ان تكون المعاهدة قد تضمنت بروتوكولاً سرياً ينص على اعطاء حرية للبحرية السوفيتية بالتواجد على الشواطئ الهندية^(١).

وعند زيارة أنديرا غاندي لواشنطن في الرابع من تشرين الثاني ١٩٧١ تحدثت للرئيس نيكسون عن المعاهدة وأوضحت أنه من المفيد أن يكون هناك وجود للقوات الهندية على الحدود الباكستانية لردع اي عمل عسكري باكستاني وابعاده، وهذا الوضع المتوتر تطلب ابرام المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي وسيلة لخلق قوة ردع اضافية، ولاسيما ان استقرار الهند يشكل هدفاً هاماً للاتحاد السوفيتي وبالتالي فان السوفيت قد يضغطون من أجل التوصل الى حل سلمي، وأشارت غاندي الى أن المعاهدة لاقت معارضة شديدة من اعضاء البرلمان الهندي (لوك سابها) لشعورة بالقلق من عواقبها^(٢).

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٢ في أثناء انعقاد مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث في سنغافورة، تجاهل وزير الخارجية الهندي تنامي القوة البحرية السوفيتية في المحيط الهندي، ورأى أن وجود البحرية السوفيتية ليس موضوعاً يدعو للأهمية سواء من الجانب العسكري أو السياسي مثلما هي الامبريالية الأميركية والسياسة الاستعمارية الحديثة لواشنطن^(٣).

ومن خلال ما تقدم يلاحظ انه خلال الازمة البنغالية في عام ١٩٧١ التي سبقت اندلاع الحرب تشكل محوران رئيسيان الاول تمثل بالمحور الأميركي - الباكستاني - الصيني، والمحور الآخر السوفيتي- الهندي، وهنا يمكن القول ان سياسة الادارة الاميركية خلال تلك المدة هي التي ساعدت بشكل أو بآخر على تقوية العلاقات السوفيتية الهندية، والدليل على ذلك عندما تولى الرئيس نيكسون الحكم كان مشغولاً بالأزمة الفيتنامية الأمر الذي دفع الرئيس الى تركيز جل اهتمامه على ايجاد حلول لتلك المسألة، وترتب على هذا تبني سياسة جديدة في المنطقة عرفت كما ذكرنا سابقاً بسياسة " الفتنة"، من جانب آخر اسهمت سياسة نيكسون الداعية للانفتاح على

(1) Ibid, P. 867-868.

(2) F.R.U.S., Vol. XI, memorandum for the president's File , November 4, 1971, No. 179.

(3) Shailaja Menon, Op.Cit., P.151.

الصين في زيادة مصدر قلق الهند؛ لأنها رأت ان الصين تمثل التهديد المباشر للأمن القومي للهندي، فقيام الولايات المتحدة بالانفتاح عليها يمكن ان يشكل ضغطاً إضافياً عليها في حال مواجهتها مع باكستان، كذلك قيام الرئيس نيكسون باستئناف توريد الأسلحة لباكستان ولو كان لمرة واحدة، عدته الهند بمثابة إخلال بموازن القوى مع الجانب الباكستاني الذي كان مدعوماً أصلاً من الجانب الصيني، لذا وجدت الهند ضرورة إيجاد حليف استراتيجي يضمن لها بالدرجة الأولى تدفق الأسلحة، ويمكن أن يكون قوة رادعة للتحركات الصينية إذا ما شنت الهند الحرب على باكستان. أما بالنسبة للجانب السوفيتي فقد تلاقت مصالحه مع مصالح الهند وأصبح القاسم المشترك خلال تلك المدة هو الصين اذ كانا يعدانها مصدر قلق لسياستهما في المنطقة، أضف الى ذلك فقد وجد ساسة الكرملن أنه من الضروري الاعتماد على حليف مثل الهند يمتلك مزايا ومؤهلات جيوسياسية تؤهله لأداء دور مهم في المنطقة.

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة بنغلادش ١٩٧١

خلال عامي ١٩٧٠-١٩٧١ أجريت الانتخابات في الهند وباكستان، وقد جرت الانتخابات الباكستانية في كانون الأول عام ١٩٧٠، و كانت نتيجة الانتخابات فوز رابطة عوامي المؤيدة للحكم الذاتي لشرق باكستان بالأغلبية، فقد حصلت الرابطة على (١٦٧) مقعداً من أصل ١٦٩ مقعداً، لكنها لم تحصل على أي مقعد في غرب باكستان، ولذلك تعين على الرئيس يحيى خان السعي بحثاً عن تسوية سياسية^(١).

بعد أربعة أشهر وتحديداً في آذار عام ١٩٧١ أجريت الانتخابات الهندية، وقد فازت إنديرا غاندي بأغلبية ساحقة بعد أن دعت الحكومة الهندية، ولأول مرة إلى إجراء الانتخابات العامة في منتصف المدة، بمعنى قبل عام واحد من نهاية مدة ولاية البرلمان البالغة خمس سنوات، وقد تعهدت غاندي بإجراء الإصلاحات الاقتصادية للقضاء على الفقر، وقد تغلبت السيدة غاندي على منافسيها بهذه الانتخابات، وذلك بحصول حزبها على (٣٦٢) مقعداً في البرلمان الهندي البالغ (٥٢٠) مقعداً^(٢).

في غضون ذلك كان الصراع بين غرب باكستان وشرقها يتصاعد، ولم يكن هذا الصراع وليد اللحظة وإنما تعود جذوره إلى عام ١٩٤٧ عندما استقلت باكستان، إلا أن سكان شرق باكستان البنغاليين بشكل خاص كانت لديهم مخاوف من بعض بنود دستور الجمعية التأسيسية التي قد تعمل على إعاقة حقوقهم، فقد كان القلق الرئيس يتركز في نقطتين الأولى حول اللغة البنغالية، والثانية حول تمثيلهم في المجلس التشريعي، وقد أدت قضية اللغة إلى تزايد العداء بين الجانبين^(٣). في باكستان لم يكن الرئيس يحيى خان مستعداً لقبول نتائج الانتخابات التي لم تكن في صالحه، وقد أشار كيسنجر إلى أنه عندما سأل يحيى خان حول آفاق الانتخابات خلال اجتماع في البيت الأبيض في تشرين الأول ١٩٧٠، أجاب يحيى خان بثقة مشيراً إلى أن العديد من الأحزاب قد تفوز بمقاعد لها، وأنه سيبقى الحاكم لسياسات البلاد، وبينما حققت رابطة عوامي فوزاً في شرق باكستان، حقق حزب الشعب الباكستاني *Pakistan Peoples Party*^(٤) (PPP) بقيادة

(١) أحسان حقي، باكستاني في ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت ، ١٩٧١، ص ٢٧٢.

(2) Subrata Roy Chowdhury , *The Genesis of Bangladesh*, Asia Punishing house, India, 1972, P. 49.

(3) Henry Kissinger, *The White House Years* , P .850.

(4) Sheikh MujiburRahaman , *Bangladesh my Bangladesh (Selected Speeches and Statements October 28m 1970, to March 62, 1971)*, India, 1972, P.110.

ذو الفقار علي بوتو نصرًا كبيراً في غرب باكستان، وهنا بدا يحيى خان غير مستعد للتعامل مع هذه النتائج، فمطالب باكستان الشرقية بالحصول على الحكم الذاتي التام الذي نادى به رابطة عوامي أصبحت أكثر قوة بعد الانتخابات، إذ أشار كيسنجر الى ذلك في مذكراته قائلاً "في الخطاب الرسمي الذي ألقاه مجيب الرحمن في السابع من آذار إذ طالب بإلغاء الأحكام العرفية والعودة الى حكم الشعب"، لذا شكلت مسألة الحكم الذاتي لشرق باكستان المشكلة التي تتطلب إيجاد حلول سريعة لها من الحكومة الباكستانية، إلا إن الرئيس يحيى خان كان عازماً على عدم الموافقة على منح باكستان الشرقية حكماً ذاتياً، لكن بعد الانتخابات جرت مناقشات بين الرئيس يحيى خان مع الإطراف التي فازت بالانتخابات (بوتو - مجيب الرحمن) ولكن دون التوصل الى حل بخصوص الانتقال السلمي للسلطة^(١).

يبدو أن الرئيس الباكستاني لم تكن لديه النية الحقيقية بتسليم السلطة الى الأحزاب المدنية التي فازت بالانتخابات وفضل البقاء بالسلطة، لذا تبني أسلوب المماطلة والتسويف وإثارة المشكلات لإدامة البقاء بالسلطة^(٢).

في الرابع عشر من شهر آذار ١٩٧١ اجري الرئيس الباكستاني يحيى خان مفاوضات مع مجيب الرحمن زعيم رابطة عوامي في مدينة دكا *Dacca* عاصمة باكستان الشرقية حول موضوع الحكم الذاتي^(٣) إذ كان البنغاليون يرون أنهم محرومون من المساواة في كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية مع غرب باكستان، وفي انتخابات تشرين الأول ١٩٧٠ للجمعية الوطنية التي كان من المقرر أن تكتب دستوراً، حقق حزب رابطة عوامي فوزاً ساحقاً في شرق باكستان وفق برنامج انتخابي دعا الى إقامة ما يشبه النظام كونفيدرالي في باكستان، في المقابل حقق حزب الشعب بقيادة بوتو فوزاً كبيراً وفق برنامج انتخابي دعا الى تعزيز وحدة شطري باكستان، الأمر الذي شجع كلاً من الرئيس يحيى خان وبوتو الى رفض انعقاد الجمعية الوطنية خلال آذار ١٩٧١ كما هو مقرر لها، إلا بعد التفاوض مع مجيب الرحمن وبوتو للوصول الى اتفاق سياسي، لكن مجيب الرحمن رفض بشدة التفاوض قبل انعقاد الجمعية ، وعد هذا الإجراء التقافاً على حقوق البنغاليين

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P.852;

الأزمة السياسية في باكستان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، ١٩٧١، ص ٢٢.

(2) Dennis Kux, The United States and Pakistan, P.185.

(3) Anthony Mascarenhas , *The Rape of Bangladesh, India, 1971, P. 163.*

ونتائج الانتخابات ، لذا دعا البنغاليون الى إعلان الإضراب العام ، فخرجت مظاهرات كبيرة في شرق باكستان منددة بتأجيل انعقاد الجمعية^(١). خلال تلك المدة تعرضت أجزاء من باكستان الشرقية الى إعصار شديد أدى الى مقتل العديد من الناس بالإضافة الى تشريد الآلاف منهم، الأمر الذي أدى الى خروج مظاهرات في الثالث والعشرين من آذار فقدت خلالها الحكومة الباكستانية السيطرة على الأوضاع وقد أقدم المتظاهرون على إحراق الإعلام الباكستانية^(٢)، تلك التصرفات دفعت الرئيس الباكستاني الى إنهاء المفاوضات مع مجيب الرحمن والعودة الى باكستان في الخامس والعشرين من آذار، وفي اليوم التالي لجأت السلطات الباكستانية الى حث الجيش على استخدام القوة مع فرض إجراءات صارمة في مسعى لإنهاء المظاهرات في باكستان الشرقية. لذلك أرسل يحيى خان قوات عسكرية الى باكستان الشرقية التي سارعت الى حظر رابطة عوامي التي أعلنت من جانبها الثورة على الحكم الباكستاني، هذه الإجراءات العسكرية أدت الى هروب العديد من أعضاء رابطة عوامي مع تدفق عدد كبير من البنغاليين الهندوس الى الهند وفي خطوة تصعيدية من الرئيس يحيى خان أقدمت القوات الباكستانية على اعتقال زعيم رابطة عوامي مجيب الرحمن وزجه في السجن الأمر الذي فاقم الوضع هناك^(٣).

لقد كانت ردود الفعل الدولية محدودة نسبياً في بادئ الأمر، وذلك لاعتقادهم أن باكستان سوف تتمكن من حل مشاكلها والعودة الى المسار الدستوري، ولكن في غضون أسابيع قليلة حصل تغيير في الموقف، ولا سيما بعد أن شكلت مسألة تدفق اللاجئين وبأعداد كبيرة الى الهند فضلاً عن وحشية القمع الباكستاني، لذلك كانت الهند أكثر المتضررين من العمليات الباكستانية في الشرق الباكستاني، كون مسألة اللاجئين تشكل عبأً اقتصادياً عليها، لذلك ظهرت أصوات داخل الهند تنادي بضرورة وضع حداً لتصرفات الجيش الباكستاني وقد ظهر مصطلح شرق البنغال *East Bengal* في أدبيات السياسة الهندية بدلاً من شرق باكستان، وقد طالب الهنود بضرورة إعطاء البنغاليين حق تقرير المصير، وبالرغم من أن السيدة غاندي تدرك سياسة باكستان، إلا أنها قاومت

(١) فاروق حسان محمود الخرجي ، التطورات السياسية الداخلية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية التربية (ابن رشد) ٢٠٠٥، ص ١٨٣.

(2) H. Feldman, *The End and the Beginning: Pakistan 1969-1971*, Oxford University Press, 1975, 76-126; Kalyani Shankar, *Nixon, Indira*, P.214.

(3) Dennis Kux, *The United States and India*, P.290;

محمد السيد سليم وصدقي عابدين، التحول الديمقراطي في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٠.

الضغوط الزامية للتدخل العسكري المبكر، فقد أخبرها قادتها العسكريون بأنهم يحتاجون الى ستة أشهر للاستعداد للحملة ضد شرق باكستان، في تلك المدة اتخذت غاندي قراراً يقضي بعدم السماح للاجئين بالبقاء بشكل دائم في الهند ، مصرّة على عودتهم الى وطنهم في نهاية المطاف، وأعلنت الهند أن طوفان اللاجئين قد حول المشكلة الداخلية الباكستانية الى مشكلة بين الهند وباكستان^(١).

بحلول شهر آيار وضعت الهند الخطوط الرئيسية لسياستها تجاه الأزمة البنغالية، التي تمثلت بمحورين الأول كان محوراً سياسياً إذ دعت الهند الى ضرورة إنهاء حملة يحيى خان على شرق باكستان، حتى وان لم يكن هناك بالضرورة ظهور لدولة بنغلادش المستقلة، أما المحور الثاني فقد كان محوراً عسكرياً تمثل بتقديم الدعم العسكري السري للبنغاليين الذين فروا من الجيش الباكستاني وشكلوا قوة الفدائيين التي عرفت موكتي باهيني *Mukui Bahini* وقد بدأت تلك الجماعات بمهاجمة مرافق النقل والاتصالات والطاقة شرق باكستان، وقد ترافق هذا الدعم مع استعداد الجيش الهندي تحسباً لأي عمل عسكري محتمل ضد باكستان، ولا سيما بعد أن تتحسن أحوال الطقس وتكون التضاريس أكثر ملائمة للقتال بالإضافة الى أن تساقط الثلوج في الهماليا سيعيق ويعرقل تقديم المساعدات التي سوف تقدم للجيش الباكستاني في حال اندلاع المواجهات العسكرية بين الطرفين^(٢).

وانطلاقاً من هذه السياسة شنت الهند جنباً الى جنب مع البنغاليين حملة دبلوماسية واسعة لغرض إثارة الرأي العام الدولي ضد باكستان، إلا أن الرد الخارجي لم يرق تماماً للهند، فعلى الرغم من وجود تعاطف أنساني كبير مع معاناة اللاجئين البنغاليين والانتقادات الواسعة للحملة العسكرية الباكستانية، إلا أن الميل نحو التدخل كان قليلاً^(٣).

لم تهتم إدارة الرئيس نيكسون بتطور الأحداث في باكستان الشرقية، فقد كانت وعود يحيى خان بإجراء انتخابات حرة مع إعطاء باكستان دستوراً جديداً تحل من خلاله المشكلات، وجدها وعوداً معقولة، وقد تخوف بعض الساسة الأميركيين من الوضع، إذ اعتقد بعض مسؤولي وكالة الولايات

(1) Richard Sisson and Leo E. Rose, *War and Secession : Pakistan , India and the Creation of Bangladesh*, Berkeley, University of California Press 1990,, P. 91-95;

للتوسع حول الصراع الهندي الباكستاني حول بنغلادش ينظر: نبيهة الاصفهاني، بنغلادش والصراع الهندي الباكستاني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٧، يناير، ١٩٧٢.

(2) Dennis Kux, *The United States and India*, P. 292; Robert Jackson , *South Asian Criss : India m Pakistan and Bangladesh* ,New York : Praeger, 1975, , P. 28-32.

(3) Richard Sissan and Leo E Rose, *Op.Cit.*, 186; Robert Jakson, *Op.Cit.*, P. 40-41.

المتحدة للتنمية الوطنية (United States Agency for National Development) وكذلك وزارة الخارجية أن باكستان الشرقية كانت تستلم اقل من حصتها من المساعدات التي تقدم لباكستان، الأمر الذي دفع باكستان الى أن ترى أن هذه التصريحات بمثابة التدخل في الشؤون الداخلية ، وان واشنطن بهذا الموقف تساند المنشقين في دكا^(١).

من جانبه أرسل القنصل الأميركي في دكا، آرثر كي بلود Arther K. Blood برقية الى وزارة الخارجية احتجاج فيها على الصمت الرسمي لحكومة بلاده إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في شرق باكستان، وذكر أن الولايات المتحدة لا تمتلك مصالح حيوية في باكستان، لذلك فان الاهتمام التقليدي بحقوق الإنسان يجب أن يحكم سياسة الولايات المتحدة ، والنتيجة هي التوجيه لإدانة الباكستانيين، إلا أن هذه النصيحة اغضب كيسنجر^(٢).

كان القنصل الأميركي وعدد من الدبلوماسيين الأميركيين غير مدركين للدور الذي كانت تلعبه باكستان في المفاوضات السرية مع الصين، التي جاءت ضمن سياسة الرئيس نيكسون خلال تلك المدة، فقد تبنى الرئيس نيكسون سياسة جديدة تقوم على التقرب من الصين والانفتاح معها وكانت باكستان هي الوسيط خلال تلك المرحلة، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الرئيس نيكسون لم يكن على استعداد لإغضاب يحيى خان ولا سيما مع اقتراب الجهود الدبلوماسية الأميركية من تحقيق أهدافها، لذلك لم يقدم الرئيس نيكسون على تقديم أي نقد لسياسة باكستان تجاه الأزمة البنغالية، الأمر الذي يفسر موقف الولايات المتحدة من بداية الأزمة.

إن أزمة باكستان الشرقية وبالرغم من كونها قد جاءت في وقت غير مناسب بالنسبة للرئيس نيكسون، لكنه لم يتخذ موقفاً معارضاً تجاه باكستان. هذا الأمر دفع عدد من أعضاء حكومته والرأي العام الى نقد تردد الرئيس نيكسون في انتقاد سياسة يحيى خان تجاه الأزمة، ورأوا أن الإدارة الأميركية تجاهلت المعاناة الإنسانية لسكان شرق باكستان، وعلى الرغم من انتقادات الرأي العام الأميركي الذي طالب بضرورة اتخاذ إجراءات تقيد حكومة باكستان، إلا أن الرئيس

(1) Rashid A. Chowdhury , *United state, Foreign Policy in South Asia : The Liberation Struggle in Bangladesh and Indo-Pakistan War of 1971*, Ph. D., University of Hawaii, 1989. P. 69.

(2) Memo, Kissinger to Nixon, 'Policy Options Toward Pakistan,' 28 April 1971. NSA website, <http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB79/BEBB9;Henry Kissinger> , Op. Cit., P. 853.

نيكسون اخبر مستشاره للأمن القومي كيسنجر بضرورة عدم الضغط على يحيى خان في هذا الوقت^(١).

لذلك مع بداية الأزمة في شرق باكستان اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مفاده أن الإحداث التي وقعت في باكستان في شهر آذار قد تكون خطوة رئيسة على طريق استقلال شرق باكستان، ورأت ضرورة عدم التدخل في خضم الأزمة، والتزام جانب الحياد، إذ رأى مجلس الأمن القومي الأمريكي أن الولايات المتحدة مع بقاء باكستان موحدة، وإن الأمر في مجمله يرجع للباكستانيين لتحديد مستقبلهم^(٢)، ورأى كيسنجر أن الرئيس نيكسون سيكون متردداً للغاية في القيام بأي شيء يمكن أن يعده يحيى أهانه شخصية^(٣)، وأكد كيسنجر أن موقف الولايات المتحدة هو " عدم التدخل ويجب أن تعمل كل ما هو ممكن من أجل تحقيق تسوية سياسية"، ورأى كيسنجر أن مصلحة الولايات المتحدة تتطلب أن لا تفعل أي شيء يثير استياء غرب باكستان، ووجد أن تدخل الولايات المتحدة " سيكون تدخلاً لا مسوغ له، ويعرض علاقاتنا للخطر في المستقبل مع شرق باكستان إذا اندلعت الحرب" ، واقترح على الرئيس نيكسون أن تعمل السياسة على تحقيق " التوازن؛ لأنه أكثر موقف يمكن الدفاع عنه" . وعلى الولايات المتحدة الامتناع عن أي خطوة من شأنها أن تظهر تشجيعاً للانفصال^(٤).

شهد الموقف الأمريكي من أزمة باكستان الشرقية تغيراً طفيفاً في السادس والعشرين من آذار ١٩٧١ ولكن دون الإضرار بجوهر سياسة عدم التدخل ، فمنذ بداية عمليات الجيش الباكستاني التي قام بها لغرض قمع الحركة الانفصالية، رأت السفارة الأمريكية في باكستان أن الجيش الباكستاني من الممكن أن يفرض سيطرته على دكا والمدن الكبرى الأخرى، ولكنه " غير قادر على إبقاء سيطرته لمدة طويلة". ورأت أن هذا الأمر يثير للولايات المتحدة مشكلتين هما سلامة الأمريكيين في باكستان الشرقية سواء كانوا أفراداً رسميين أو شخصيين، ودور الولايات

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P 868; Time , December 20, 1971.

(2) F.R.U.S., 1969-1976. South Asia Crisis , 1971, Vol. XI , D.C. Memorandum From Harold Saunders and Samuel Hokinson of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) , March 1, 1971, No . 2.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Minutes of Sonior Review Group Meeting , March 6, 1971, No.6.

(4) F.R.U.S., Vol.XI, 1969-1976, Memorandum From The president's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon , March 13, 1971, No. 8.

المتحدة" أن وجد في جهود صنع السلام" وقد اقترح كيسنجر على نيكسون الشروع في خطة أولية للعمل على تحريك فوري لإجلاء (٨٥٠) مواطن أميركي " لأنهم يمكن أن يتعرضوا الى خطر كبير في الشوارع"، وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في جهود صنع السلام، ذكر كيسنجر أن هناك خطأ نظرية تتراوح بين الرغبة في حماية الأميركيين المقيمين هناك، والسعي لانتهاء سفك الدم . وبين استخدام التهديد بفرض عقوبات بما فيها وقف المساعدات الاقتصادية العسكرية، وستكون الحجج التي تقدمها الحكومة الأميركية ليحيى خان للدفاع عن موقفها من الدعوة الى وقف إطلاق عمليات العنف ضد السكان المدنيين هي حجج تتعلق بجوانب إنسانية؛ وسياسية لكونها تثير المشاعر المعادية؛ ودبلوماسية للحفاظ على علاقات جيدة مع شرق باكستان^(١).

شكلت الولايات المتحدة غرفة عمل خاصة عرفت بمجموعة واشنطن للأعمال الخاصة (WSAG) (Washington Special Actions Group) وقد أكدت على ضرورة تبني الولايات المتحدة سياسة عدم التدخل في الأزمة الحالية مع التأكيد على مواصلة هذه السياسة هلال تلك المدة ، مع ضرورة أن تتجنب الولايات المتحدة وضع نفسها في موقف يمكن أن تنتهم فيه بأنها شجعت على تمزيق باكستان، واتفقت المجموعة على تأخير البت في أي طلب قد يقدم من البنغاليين للاعتراف باستقلالهم، وأكد كيسنجر أنه " لا يوجد شيء يمكن القيام به إلا إجلاء مواطنينا حينما يصبح ذلك ضرورياً"، إذ أن نيكسون كان لا يريد القيام "بأي شيء" وهو لا يفضل " سياسة نشطة" وبناءاً على توجيهات نيكسون أكد كيسنجر " الأرجح إننا لا نحذر يحيى من مخاطر الحرب الأهلية" وأشار كيسنجر الى انه تحدث مع السفير الهندي وخرج من محادثته باستنتاج مفاده أن الهنود يفضلون بقاء باكستان متحدة بسبب الضغط الذي يفرضه وجود بنغلادش مستقلة على وضعهم الداخلي، إذ انه قد يشجع النزعة الانفصالية بين الهنود أنفسهم، ورأى " انه لا منافسة هندية في شرق باكستان"^(٢).

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum From The president's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon , March 26, 1971, No . 10;

كاظم هيلان محسن ،الموقف الأميركي من أزمة استقلال بنغلاديش والحرب الهندية الباكستانية في ضوء وثائقـ

وزارة الخارجية الأميركية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) ،المجلد : ٣٤ ، العدد : ١ ، السنة : ٩٠

٢٠٠٨، ص٢٦٤.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Minutes of Washington Special , Actions Group Meeting , March 26., 1971, No. 11.; Asaf Siniver ,Nixon, Kissinger, and U.S. Foreign Policy MakingThe Machinery of Crisis, University of Birmingham, Cambridge

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الموقف الأميركي قد اتصف بالحياد تجاه الأزمة البنغالية الشرقية، ويبدو أن الرئيس نيكسون وكيسنجر أرادا تبني سياسة تقوم على الوسطية بمعنى أن الولايات المتحدة كانت لا تريد لحليفها الباكستاني يحيى خان الذي وجدت فيه المفتاح المؤدي لتنفيذ سياستها الرامية بالانفتاح على الصين، حيث كان الرئيس الباكستاني هو الوسيط لهذه المهمة. هذا من جانب ، ومن جانب آخر أدركت واشنطن أن استمرار الأزمة البنغالية وسياسة الحكومة الباكستانية تجاهها سيؤدي الى حتمية الاستقلال ، لذلك أرادت أن تحتفظ بنوع من العلاقات الجيدة مع باكستان الشرقية في حال استقلت أو حصلت على الحكم الذاتي، وهذا الأمر لا يتحقق في حال سعت واشنطن لتقديم الدعم المعلن خلال الأزمة لباكستان.

لقد واجهت سياسة الرئيس نيكسون انتقادات واسعة من الرأي العام الأميركي إذ نددت الصحافة الأميركية بسكوت الإدارة الأميركية عن ما أسمته بالاجتياح الدموي لباكستان الشرقية، ترافق هذا الأمر مع إقدام باكستان على طرد وإبعاد الصحفيين الأجانب من دكا، ولم تقدم الإدارة الأميركية على انتقاد تلك التصرفات، وفي الحادي والثلاثين من آذار أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن قلقها من إبعاد الصحفيين الأميركيين عن المناطق الساخنة، وبعد ثلاثة أيام أعربت وزارة الخارجية عن قلقها جراء المجازر المرتكبة في باكستان الشرقية، وقد جاء القلق بعد تصاعد حدة الانتقادات من الكونغرس الأميركي والصحافة الأميركية . ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن البيت الأبيض حرص وبشكل كبير على إبعاد وزارة الخارجية عن سياسة نيكسون بالانفتاح على الصين، وحاولت قدر الإمكان أن تسير الأمور بصورة سريعة وسرية حتى يتم تحقق هذا الأمر فعلاً^(١).

خلال تلك المدة تكررت انتقادات الصحافة الأميركية لسياسة أدارتها، التي سربت خبر مفاده قيام الإدارة الأميركية بتزويد باكستان بالأسلحة التي قد تستخدم لقمع الحركة في باكستان الشرقية، هذا الأمر دفع وزارة الخارجية الى التساؤل عن كيفية التعامل مع مسألة السلاح المزود لباكستان، إلا أن البيت الأبيض لم يقدّم بإعطاء المبررات الكافية لوزارة الخارجية، مما حدى بالاخيرة الى الرد على ما اعتقدته مناسباً فطالب بتعليق تراخيص الصادرات العسكرية الى باكستان خوفاً من استخدامها

University Press, New York, 2008. P. 102.

(1) Christopher Van Hollen . " The Tilt Reunited : Nixon and Kissinger Geopolitics and South Asian " Asian Survey , 20 April 1980, reprinted , in Rudolph , ads , P. 427-428.; Time , December 20, 1971.

ضد شعب شرق باكستان، فبموجب " الاستثناء لمرة واحدة" الصادر عام ١٩٧٠ وافق الرئيس نيكسون على توفير حوالي (٥٠) مليون دولار لباكستان على شكل معدات عسكرية، والاستمرار أيضاً ببيع قطع الغيار بموجب سياسة جونسون المعلنة ١٩٦٧^(١).

أن عدم التنسيق داخل الحكومة الأميركية بسبب سياسة التسلح زادت الأمور تعقيداً، فوزارة الخارجية اعتقدت أنها قد تم قطع جميع صادرات الأسلحة لباكستان، ولكن لم يكن لديها علم في أن وزارة الدفاع كانت تعمل على منع التراخيص الجديدة، أما التراخيص التي تمت الموافقة عليها في وقت سابق ظلت سارية المفعول، ووفقاً لأعلى جهة تابعة لوزارة الخارجية في جنوب آسيا، لم يكن نائب مساعد وزير الخارجية كريستوفر فان هولن Christopher Van Hollen ولا الآخرون يفهمون بشكل دقيق هذا الامتياز، ونتيجة لذلك أبلغت وزارة الخارجية بشكل غير دقيق وزير الخارجية الهندية سوران سنغ أن الولايات المتحدة قد أنهت جميع شحنات الأسلحة لباكستان. وذلك عن غير قصد قام المسؤولون الأميركيون في وزارة الخارجية بتظليل الهنود والرأي العام^(٢).

أقدمت الإدارة الأميركية وفي مسعى منها للتخفيف من معاناة اللاجئين في باكستان الشرقية، وكذلك الضغط على حكومة يحيى خان لإيقاف أعمال القمع في باكستان الشرقية، على تكليف وزارة الخارجية بتشكيل لجان مؤلفة من ممثلين من وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع، ووكالة التنمية الوطنية ، ووكالة المخابرات المركزية وقد جاء في بيان اللجنة المركزية " عززت أعمال الجيش الباكستاني في شرق باكستان أسبقية المصالح الأميركية في الهند التي بدأت تتحرك الى حالة أكثر استقراراً في المجالات السياسية والاجتماعية". وقد تمت مناقشة داخل اللجنة في التاسع عشر من نيسان ١٩٧١، وبالرغم مما توصلت إليه اللجنة ، إلا انه لم يكن لديها تأثير كبير على السياسة الأميركية الجديدة، بمعنى أن الرئيس نيكسون وكيسنجر كانا حريصين على تقوية علاقتهما بالرئيس الباكستاني، فقد استمر الرئيس نيكسون بالإصرار على أن الأزمة وحلها شأن باكستاني داخلي، وستبذل الحكومة الأميركية جهداً لحل الأزمة من دون فرض حل على الحكومة إذ قال نيكسون: " لدينا مصلحة في عدم جعل شبه القارة الهندية بؤرة الصراع للقوة

(1) Sudipta Kaviraj, Indira Gandhi and Indian Politics, *Economic and Political Weekly*, Vol. 21, No. 38/39 (Sep. 20-27, 1986), P.1701; Dennis Kux, *The United States and India*. P.294;

سلمان الجميلي، هل يشفع لباكستان تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٩٨، جامعة بغداد السنة الرابعة ٢٠٠٢، ص ٤٠٤

(2) Dennis Kux, *The United States and India*. P. 293.

الكبرى، وسنحاول جعل نشاطاتنا متوازنة مع القوى الكبرى وليس لدى أية قوة خارجية الرغبة ببقاء تأثيرها مستمر" (١).

ظل الموقف الأميركي على حاله طوال شهر نيسان فقد كانت هناك قناعة راسخة في " أن تفكك باكستان أمر لا مفر منه" وقد اقترح هارولد سوندرز *Harold Sanders* أحد موظفي مجلس الأمن القومي، على كيسنجر أن تكون الإستراتيجية الأميركية في جنوب آسيا هي فعل كل ما هو ممكن لتجنب اتخاذ موقف حاسم للاختيار بين الكيانات السياسية الثلاثة الكبرى هناك، ورأى أن الاتحاد السوفيتي قد تكون خياراته محدودة بين هذه الكيانات بسبب الخصومة بينهما، في حين أن مصلحة الولايات المتحدة تكمن في محاولة الحفاظ على بدائل أمام الكيانات في جنوب آسيا (٢) إلا أن استمرار الأزمة جعل صناع القرار في الحكومة الأميركية يخططون لضرورة طرح خيارات أوسع لسياستهم، فطرح كيسنجر على الرئيس نيكسون ثلاث خيارات لكي يتبني احدهما. الخيار الأول هو استمرار دعم الموقفين السياسي والعسكري لباكستان بغض النظر عن الاتجاه أو السياسة التي سيتبعها يحيى خان في شرق باكستان، وعلى وجه التحديد الاستمرار بتقديم المساعدات الاقتصادية وخفض عبء الديون، والمضي قدماً في إرسال جميع الشحنات الغذائية المتفق عليها دون أي شروط عن كيفية توزيعها، والسماح لجميع شحنات الذخيرة بالمضي قدماً في وجهتها الى باكستان، أما الخيار الثاني فهو الحفاظ على موقف حقيقي للحيد من خلال تأخير المساعدات الاقتصادية، وضمان التوزيع العادل للموارد بين شرق وغرب باكستان، والإصرار قبل استئناف إرسال الشحنات على التوزيع العادل للأغذية في جميع أنحاء شرق باكستان، وإرجاء شحنات الذخيرة، في حين تمثل الخيار الثالث ببذل الجهود لمساعدة يحيى خان في إنهاء حالة القتال في شرق باكستان، وإقامة ترتيبات انتقالية لتحقيق الحكم الذاتي لشرق باكستان (٣).

(1) Rashid A. Chwdury, *Op.Cit.*, P. 72-73; Lawrence E. Grinter, *The United States and South Asia: New Challenges, New Opportunities*, Asian Affairs, Vol. 20, No. 2 (Summer, 1993), P.107.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum from Harold Sanders of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) , April 19, 1971, No. 33.;

كاظم هيلان محسن ،الموقف الأميركي من أزمة بنغلادش، ص٢٤٧.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum from the president's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon , April 28, 1971, No. 36.

ورأى كيسنجر أن الخيار الأول يمنح الولايات المتحدة فرصة للحفاظ على علاقات جيدة مع غرب باكستان، لكنه سيثجع الأخيرة على "إطالة أمد الوضع الراهن مع زيادة التكاليف السياسية والاقتصادية لهم ولنا"، في حين أن الخيار الثاني ينتج مواقف يمكن الدفاع عنها علناً، غير أن النقص في المساعدات العسكرية والاقتصادية سيميل لصالح شرق باكستان، أما الخيار الثالث فيمكننا من الاستفادة القصوى، من علاقتنا مع يحيى، ويمكننا من تحريك جهودنا نحو ظروف أقل ضرراً لمصالح الولايات المتحدة وباكستان". وسلبيتها في أن الوضع الراهن اخذ ينهار مما يتسبب في أن الولايات المتحدة قد تكون أبعدت نفسها عن ستين مليون شخص في شرق باكستان والهند بسبب إخفاقها في التأثير على حكومة غرب باكستان للحصول على تنازلات ضرورية للوصول الى تسوية سياسية. ومن ثم فإن الخيار الأول يقدم دعماً غير مشروط لغرب باكستان، والخيار الثاني هو الحياد الذي يميل عملياً نحو شرق باكستان، أما الخيار الثالث فهو محاولة لمساعدة يحيى خان على تحقيق تسوية عن طريق التفاوض. وقد فضل الرئيس نيكسون الخيار الأخير مؤكداً على ضرورة عدم الضغط على يحيى خان في الوقت الراهن^(١).

بعد ذلك أقدمت الولايات المتحدة وفي مسعى منها لإتاحة الفرصة أمام باكستان لتحقيق تسوية سياسية، ولغرض تخفيف الضغط على الهند، بسبب تدفق اللاجئين من شرق باكستان الى أراضيها. وافق الرئيس نيكسون على توصية قدمت له من كيسنجر أوصى فيها بتقديم (٢,٥) مليون دولار للهند على أن يدار المبلغ من خلال الوكالات الدولية، والمنظمات التطوعية المعنية بمساعدة اللاجئين^(٢).

وافق عليها الرئيس نيكسون على الإستراتيجية التي اقترحها كيسنجر، لذلك أرسل رسالة الى يحيى خان في السابع والعشرين من أيار أشار فيها الى وجود ضغط عليه من الكونغرس والرأي العام الأميركي بسبب استمراره بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لباكستان في ظل ظروف الحرب الأهلية، وأكد له انه لا يريد تدويل القضية، إذ أن "المشاركة الأجنبية قد تؤدي الى فرز صعوبات تقف حائلاً أمام تسوية نهائية"، وأشار الى أن الولايات المتحدة على اتصال مع الجانب

(١) كاظم هيلان محسن، الموقف الأميركي من أزمة بنغلادش، ص ٢٤٨.

(2) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Memorandum from The president's Deputy Special Assistant for National Security Affairs (Haig) to President Nixon, April 29, 1971, No. 38.

الهندي وأنها شددت على ضرورة ضبط النفس، معبراً في الوقت نفسه عن استعداده لتقديم مساهمة لتحقيق تسوية مرضية^(١).

لقد أشارت رسالة الرئيس نيكسون الى أن المساعدات الأميركية لا يمكن استمرارها الى النهاية، إذ أنها أكدت ليحيى خان ضرورة بذل جهود لإنهاء القتال في شرق باكستان، وتحقيق تسوية سياسية، كون الإدارة الأميركية سيكون من الصعب عليها الاستمرار بتقديم المساعدات في ظل ظروف الحرب الأهلية ، بسبب ما تواجهه من ضغط الكونغرس والرأي العام، وهذا ما أكده كيسنجر ليحيى خان عندما ذكر بان الرئيس نيكسون يكن شعور المودة والاحترام للرئيس يحيى خان إلا أن الرئيس يتعرض من ضغوط سياسية من الكونغرس والرأي العام، لذا ينبغي على الرئيس نيكسون أن يراعي تلك الضغوط^(٢) وقد أكد مستشار يحيى خان لنيكسون أنه يدرك حقيقة أن الرئيس (نيكسون) تحيط به صحافة معادية، وأنه يتفهم الضغوط المسلطة عليه من الكونغرس^(٣)، في غضون ذلك ازدادت أعداد اللاجئين الفارين من باكستان الشرقية الى الهند عبر الحدود، فقد وصف المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة تدفق اللاجئين " بالهائل وأكبر حالة تشريد للبشر في الآونة الأخيرة" ، تمثلت خطوات الولايات المتحدة لتقليل خطر التصعيد في القيام بدور نشط لدعم المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والتأثير على باكستان من خلال حثها على استعادة الأوضاع الطبيعية واستئناف العملية السياسية، والتأثير على الهند من خلال استمرار حكومتها بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإبلاغها بعدم موافقة الولايات المتحدة على دعمها العسكري للانفصاليين البنغاليين^(٤).

خلال تلك المدة ازدادت مخاوف إدارة الرئيس نيكسون ، ولا سيما بعدما أعلنت السيدة غاندي في الثامن عشر من أيار تحذيرها لباكستان، فقد أشارت غاندي الى أن حكومتها على استعداد تام للقتال إذا اضطرت الهند لذلك، وقد ترافق هذا الأمر مع تنبيه الدبلوماسيين الهنود الى اتخاذ كل ما

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Letter From President Nixon to Pakistani President Yahya, May 7, 1971, No. 41.

(٢) كاظم هيلان محسن ،الموقف الأمريكي من أزمة بنغلادش، ص٢٤٨.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum of Conversation, May 10, 1971, No. 44.

(4) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Information memorandum From the Assistant Secretary of state for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to Secretary of State Rogers , May 18, 1971, No. 51.

هو مناسب من اجل المصلحة الوطنية، ومن الجدير بالذكر أن الهند استقبلت ما يقارب ثلاثة ملايين لاجئ في ذلك الوقت^(١).

وفي الحادي والعشرين من أيار التقى كيسنجر مع السفير الهندي في الولايات المتحدة جها وأبلغه أن الرئيس نيكسون يتمتع بدرجة عالية من " النفوذ الشخصي مع باكستان " ويريد استخدام النوايا المعلن عنها لزيادة هذا التأثير، وطلب منه إبلاغ رئيسة الوزراء أنديرا غاندي أن الإدارة الأميركية تقدر العلاقة مع الهند، وان السياسة الأميركية " لا تريد تفجير شبه القارة خاصة الآن نحن نعتقد أن الهند قوة استقرار في شبه القارة من وجهة نظر سياسية وعسكرية واقتصادية"، وبناء على ما تقدم طلب كيسنجر من السفير الهندي "ضرورة العمل على مواجهة الأزمة التي تمر بها المنطقة بشكل بناء"^(٢).

يبدو أن الموقف الأمريكي حرص خلال هذه المدة على تبني سياسة التهدئة بين الطرفين لغرض منع حدوث صراع مسلح ، وبالتالي يؤدي الى الإضرار بالسياسة الأميركية في منطقة جنوب آسيا، كذلك سعت واشنطن بكل الوسائل الى منع تدويل الأزمة في شرق باكستان، لأن تدويلها سيؤدي الى تدخل السوفييت، الأمر الذي ترفضه واشنطن، لذلك بدأت بتقديم المساعدات الاقتصادية للهند مع حث باكستان على التهدئة والعودة الى المسار الطبيعي.

في الخامس والعشرين من أيار وصلت تقارير استخباراتية الى واشنطن تشير الى أن الهند تقوم بتدريب جماعات من شرق باكستان على أراضيها، وان الهند تحاول استثمار الوضع في البنغال لصالحها حتى تتمكن من تقطيع أوصال باكستان، وقد أقنعت هذه التقارير الرئيس نيكسون وكيسنجر أن انديرا غاندي لا تبحث عن حل سلمي للأزمة^(٣).

وبالرغم من وصول تقارير للإدارة الأميركية بصورة يومية حول الوضع في باكستان الشرقية، إلا أن موقف الرئيس نيكسون استمر بمعارضة جهود وزارة الخارجية التي كانت تطالب

(1) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Information memorandum From the Assistant Secretary of state for Near Eastern and South Asian Affairs (Sisco) to Secretary of State Rogers , May 18, 1971, No. 51..

(2) F.R.U.S., Vol. XI ,1969-1976, Memorandum of Conversation, May 21, 1971, No. 52;
كاظم هيلان محسن ،الموقف الأمريكي من أزمة بنغلادش، ص ٢٤٩.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976,Memorandum From Sawnel Hokinson and Richard Kennedy of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), May 25, 1971, No. 57.

بضرورة وضع حد للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان في محاولة لتحديد الجيش في شرق باكستان، وعندما كررت وزارة الخارجية هذه المطالب، ذكر كيسنجر للرئيس نيكسون أن تلك الإجراءات التي تنوي وزارة الخارجية الأميركية العمل بها، غير مصرح بها، ولكن أشار الى انه يمكن للرئيس أن يصادق عليها في وقت لاحق، بمعنى أن كيسنجر لم تكن لديه الرغبة بوضع حد لتصرفات الجيش الباكستاني في شرق باكستان، كذلك وجد كيسنجر أنه من الضروري الاستمرار بتدفق المساعدات الاقتصادية الى حكومة يحيى خان من اجل حمل باكستان لإنهاء الحرب الأهلية، وبدء عملية إنشاء حكم ذاتي لشرق باكستان، هذه الخطوات وحسب وجهة نظر كيسنجر كان من شأنها حرمان الهند من كل عذر للتدخل في الأزمة وبالتالي منعها من تحقيق أهدافها، وقد وافق الرئيس نيكسون على توصيات كيسنجر وأوعز الى وزارة الخارجية بعدم الضغط على حكومة يحيى خان خلال تلك المدة^(١).

يبدو أن الخلاف كان واضحاً بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض حول السياسة التي ينبغي على الولايات المتحدة الأميركية إتباعها تجاه الأزمة في باكستان الشرقية فبينما كانت وزارة الخارجية تريد الضغط على حكومة يحيى خان لحثه على إيقاف العملية العسكرية ، يرى مستشار الأمن القومي كيسنجر ضرورة عدم الضغط على يحيى خان في الوقت الحاضر وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الأميركية المستقبلية المتعلقة بالانفتاح على الصين الذي سعى إليه مع الرئيس نيكسون في وقت سابق ، وبما أن يحيى خان هو الوسيط بهذه المسألة حاولت واشنطن عدم إثارته آنذاك. لذلك وجد كيسنجر أنه من خلال إقامة حكم ذاتي لباكستان الشرقية مع تدفق المساعدات الاقتصادية وحتى العسكرية لباكستان وإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين في الهند كل هذه الأمور ستؤدي الى إيجاد حل للأزمة يرضي الطرفين الهندي والباكستاني، وعلى الرغم من أن توجه وزارة الخارجية اختلف عن توجه البيت الأبيض في حل الأزمة في شرق باكستان ، لكن الطرفين أصرا على ضرورة عدم تدخل الولايات المتحدة ضرورة التمسك بسياسة الحياد.

استمرت الولايات المتحدة في حث طرفي الأزمة الباكستاني والهندي على ضرورة ضبط النفس مع الامتناع عن فعل قد يكون له تأثير سلبي على الوضع في جنوب آسيا^(٢) وبالرغم من تطور الأوضاع في جنوب آسيا ، إلا أن إدارة الرئيس نيكسون كانت ترى وتصر على أن الحرب الأهلية

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 856.

(2) Rashid A. Chwdury, Op.Cit., P . 104.

هي شأن داخلي ولا يتطلب الأمر الضغط على حكومة يحيى خان، ونتيجة لتزايد الضغط من الكونغرس الأميركي والرأي العام داخل الولايات المتحدة، دفع الرئيس نيكسون للضغط على باكستان بشكل غير معلن لإيقاف أعمالها العسكرية في شرق باكستان، مع التأكيد على ضرورة التصرف بحنكة ومسؤولية تجاه الأزمة، هذا الأمر جاء مع تمسك الولايات المتحدة بسياسة الحياد بشأن الأزمة، لذلك حرصت واشنطن على طمأنة منتقديها بأنها تعمل وبشكل دؤوب على ضمان عدم تدهور الوضع بين باكستان والهند. إذ أقدمت الإدارة الأميركية على زيادة تواجد الأمم المتحدة في باكستان الشرقية هدفاً منها قبل كل شيء لإرضاء الرأي العام الأميركي ، وتشجيع الهند وباكستان على عدم اللجوء الى الأعمال العدائية، إذ ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض قائلاً "بينما الأمم المتحدة لا تستطيع التدخل في الجوانب السياسية بهذا الوضع فان جهود مشاركتها الاغاثية في شرق باكستان ستكون مفيدة في تقرير السلام والمصالحة في المنطقة"^(١).

اضطرت الإدارة الأميركية بتغيير سياستها تجاه الأزمة، وقد دفع ذلك يحيى خان الى الاعتراف بأن الحل العسكري للأزمة البنغالية لم يعد حلاً ممكناً، ولا سيما أن تلك الأوضاع بدأت تخرج الرئيس نيكسون الذي كان متعاطفاً مع الحكومة الباكستانية، ولغرض استرضاء الإدارة الأميركية صرح يحيى خان في مؤتمر صحفي في شهر أيار عن نية التنازل عن السلطة للجمعية الوطنية المنتخبة في كانون الأول ، والقيام بذلك في اقرب وقت ممكن ورحب بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة^(٢).

بعد ذلك أبلغت الولايات المتحدة عن طريق سفيرها في باكستان يحيى خان بضرورة إصدار بيان يعلن فيه منح العفو العام للاجئين الذين فروا الى الهند، إذ وجدت واشنطن أن تدفق اللاجئين من باكستان الشرقية لا يؤدي الى مشكلة إنسانية فحسب، بل انه يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي. وطلبت منه تدقيق المعلومات التي أشارت الى اضطهاد الجيش الباكستاني للهندوس في شرق باكستان، محذرة من أن هذه المعلومات في حال ثبوت صحتها ونشرها في وسائل الإعلام في الولايات المتحدة سيكون من الصعب على الإدارة الأميركية مواصلة تقديم الدعم والمساعدة لباكستان^(٣).

(1) Ibid, P. 105; Time , December 20, 1971.

(2) Rashid A. Chwdury, Op.Cit., P. 106.

هاوراد بي وتيريزا شافير، اثر الهند في العلاقات الأميركية الباكستانية، صحيفة الهند، العدد ١٢٨٣، ١٧ تموز، ٢٠١١، ص ٩.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum From Secretary of State Rogers to

وقد أثمرت جهود الولايات المتحدة في التأثير على باكستان، ففي الحادي والعشرين من شهر أيار أصدرت الحكومة الباكستانية قرار العفو عن اللاجئين، مع التزام يحيى خان بنقل السلطة الى الممثلين المنتخبين، وقد رحبت إدارة نيكسون بهذه الخطوات وأعربت عن ثقتها بان الحكومة الباكستانية ستحولها لواقع ملموس^(١).

وجدت وزارة الخارجية الأميركية أن الأوضاع في شرق باكستان تدهورت ووصلت الى نقطة يمكن أن تؤدي الى اندلاع الحرب بين الهند وباكستان، وان إمكانية ضغط الصين على الهند عبر الحدود الهندية معها، وزيادة المساعدات العسكرية السوفيتية للهند أمر لا يمكن استبعاده، وبينت الوزارة " أن احتمال نشوب حرب يشكل تهديداً كبيراً وجدياً لمصالح الولايات المتحدة في جنوب آسيا" وأكدت أن الإدارة الأميركية متفقة على انه لا يمكن إجبار يحيى خان على اتخاذ خطوات لتحقيق تسوية سياسية، وليس في خطط السياسة الأميركية فرض شروط على المساعدات التي تقدم لباكستان^(٢). وفي نهاية شهر أيار أرسل الرئيس نيكسون رسالة الى كل من يحيى خان وانديرا غاندي، أوضح في رسالته المرسلة الى يحيى خان أن الحل الأمثل للأزمة الدائرة في شرق باكستان يتمثل بضرورة عودة اللاجئين من الأراضي الهندية بأسرع وقت ممكن، ثم بعد ذلك يتم البدء بعملية الإصلاح السياسي في شرق باكستان^(٣).

في حين أكد في رسالته المرسلة للسيدة غاندي في الثامن والعشرين من أيار على إدراكه للصعوبات التي تعترض الهند بسبب أعباء اللاجئين، لذا فان الولايات المتحدة ستستمر بتقديم جهود الإغاثة الأممية. مع الإشارة الى أن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات اقتصادية لأغراض تنمية للهند، وشرح نيكسون طبيعة سياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمة مؤكداً أنه يتبنى "الدبلوماسية الهادئة"، لذا هو مستمر في حث باكستان على ضبط النفس، وعرض العفو العام للاجئين، وتسليم السلطة الى الممثلين المنتخبين ، وأكد بالقول: "إن المشاكل التي ينطوي عليها الوضع يمكن ويجب حلها سلمياً" ومن ثم أضاف قائلاً: "إننا نثق بالديمقراطية وقوة وعزيمة

President Nixon, May 26, 1971, No. 58.

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Consulate General in Karachi to the Department of State, may 22, 1971, No. 54.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon , May 26, 1971, No. 58.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Letter From President Nixon to Pakistani President Yahya , May 28, 1971, No. 63.

حكومة الهند في مواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة ، وإن أصدقاء الهند يخشون من عرقلة الحرب لهذا التقدم^(١).

يمكن عد رسالة الرئيس نيكسون الى السيدة غاندي بمثابة تحذير مبطن، إذ انه أراد الإشارة الى أن الهند ستتحمل المسؤولية عن أي تصعيد محتمل، أضف الى ذلك تحذير نيكسون من أنه في حال نشوب حرب فان الولايات المتحدة سوف تقدم على فرض عقوبات اقتصادية على الهند ووقف كل المساعدات الأخرى، وعلى الرغم من أن رسائل الرئيس نيكسون في ظاهرها تحاول إيجاد حلول للمشكلة ، إلا أن الموقف الأميركي استمر بالميل لباكستان، وبدأت الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه الأزمة البنغالية ، وذلك لاعتقاد البيت الأبيض انه في حال اندلاع حرب بين الطرفين سيؤدي الى حتمية تدخل الصين والاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً على لمصالح الولايات المتحدة في جنوب آسيا. لذا لخص جوزيف سيسكو سياسة الإدارة الأميركية في مطلع شهر حزيران بالتأكيد على أن الولايات المتحدة تؤيد الجهود الدولية بخصوص المساعدات الاغاثية لشعب باكستان الشرقية واللاجئين في الهند، وأشار الى انه ولغرض إبعاد شبح الحرب طلبت الولايات المتحدة من طرفي الأزمة ضرورة ضبط النفس، وأكد على ضرورة استقرار الأوضاع السياسية في غرب باكستان تمهيداً لعودة اللاجئين اليها^(٢).

نلاحظ من كلام سيسكو انه على الرغم من اعتراف واشنطن بوجود صراع مدني داخل باكستان الشرقية، إلا أن الإدارة الأميركية حرصت على عدم ذكر سبب ذلك الصراع، إذ أنها لم تُدّن الأعمال العسكرية التي قام بها الجيش الباكستاني في شرق باكستان.

أعلنت حكومة يحيى خان في وقت سابق عن نيتها إعدام مجيب الرحمن بتهمة الخيانة العظمى، الأمر الذي أثار ردود فعل من الهند والدول الأخرى، ولكن إدارة الرئيس نيكسون لم تتخذ في ذلك الحين أية إجراءات والتزمت الصمت، إلا أن وجهة نظر الرئيس نيكسون تغيرت بعد ذلك ؛لأنه وجد أن إعدام مجيب الرحمن سيؤدي الى تشجيع المعتدلين من رابطة عوامي الى الوقوف مع المطالبة بالاستقلال، لذلك سارعت الإدارة الأميركية بالضغط على يحيى خان وحثه على استبدال الحكومة

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Letter From President Nixon Indian Prime Minister Gandhi, May 28, 1971, No. 62; Nions Letter to Indira Gandhi, May 28, 1971(Extracts) in Rashmi Jain,Op.Cit,P.46.

(2) Rashid A. Chwdury , Op.Cit., P. 107 ; Rajvir Singh, U.S –Pakistan and India Strategic Relations, Chugs Publications, India, 1985, P.82.

العسكرية بحكومة مدنية في شرق باكستان، وقد كان ذلك مطلب البنغاليين. ثم طالبوا بتدويل القضية مثلما كانت ترغب الهند، ولكن البيت الأبيض ظل صامتاً إزاء مصير مجيب الرحمن الذي كانت الهند تصر على إطلاق سراحه، نتيجة لتلك الضغوط وافق يحيى خان على تجديد نداء العفو الكامل للبنغاليين فضلاً عن عودة اللاجئين. وفي الأول من حزيران أعلن يحيى خان إقامة ٢٠ مركز اغاثي على الطريق الرئيسي بين الهند وباكستان^(١).

وبعد ذلك، أكد كيسنجر للسفير الأميركي في الهند في الثالث من حزيران خلال لقاءه معه أن السياسة الأميركية لا تقوم على استبقاء الأمور بل أنها تقوم على " إعطاء الوقت لتأكيد الحقائق نفسها"، وقد أكد السفير على ضرورة أن تكون لحكومته علاقات جيدة مع الدولة البنغالية في المستقبل، وأن يكون لنا أصدقاء فيها، وفي ما يخص الهند قال السفير: " نحن على عتبة علاقات أفضل مع احد الديمقراطيات المستقرة في ذلك الجزء من العالم.... نريد إحراز تقدم وان نكون أكثر ودية في علاقتنا معهم"^(٢).

وفي منتصف حزيران زار المندوب السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة الأمير صدر الدين آغا، وممثل الأمم المتحدة عصمت الكتاني وحصلوا على الضمانات من حكومة باكستان بأنها سوف تتعامل بشكل كامل لإعادة اللاجئين في أسرع وقت ممكن، وفي التاسع عشر من حزيران جدد الرئيس يحيى خان نداءه للاجئين وخاصة أعضاء الأقلية الهندوسية في باكستان الشرقية بالعودة الى ديارهم^(٣).

خلال تلك المدة ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في شهر حزيران تقريراً مفاده أن عدداً من السفن على وشك الإبحار من نيويورك حاملة الأسلحة الى باكستان على الرغم من الحظر المفروض على تصدير الأسلحة. وقد سببت هذه الإنباء ضجة في الهند، حيث غضب سوران سنغ من هذا التصرف متهماً السلطات الأميركية بالكذب عليه، وفي واشنطن اتهم الديمقراطيون المعارضون بقيادة تيدي كينيدي *Ted Kennedy* تصرف الإدارة الأميركية بالازدواجية فذكر أن ما قيمته ٥٠ مليون دولار من الأسلحة قد تم شحنها الى باكستان في الوقت الذي كان فيه الحظر ساري المفعول، أما وسائل الإعلام الأميركية فقد انتقدت وبشدة مناورة البيت الأبيض بقولها شيء وفعلها

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum of Conversation, Washington, June 3, 1971, No. 64

(٢) كاظم هيلان محسن ،الموقف الأميركي من أزمة بنغلادش، ص ٢٥٠.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum of Conversation, June 3, 1971, No. 64.

شيء آخر ^(١). هذا الأمر دفع الهنود الى الامتناع الشديد ولم يقتنعوا مطلقاً بمبررات الولايات المتحدة حول صفقة الأسلحة الأخيرة، وفي العشرين من حزيران اتهم سوران سنغ هذا الموقف في البرلمان قائلاً: " أن تقديم الأسلحة الى باكستان لا يمكن أن يفسر على انه إبلاغ عن التغاضي فقط، بل انه تشجيع على استمرارها " ومن هذا الحادث توترت العلاقات بشكل كبير ^(٢).

وعلى الرغم من تقديم الأسلحة الى باكستان وبحجج مختلفة حثت واشنطن يحيى خان لتحقيق وعودة الداعية الى عوده اللاجئين وتشكيل حكومة مدنية ^(٣)، الأمر الذي دفع يحيى خان في الثامن والعشرين من حزيران الى الإعلان عن أن الحكومة المدنية الجديدة وبموجب الدستور ستقود البلاد في غضون أربعة أشهر، وذكر أن الدستور سيضمن الحكم الذاتي وبما يتحقق مع سلامة وأمن باكستان، ثم أشار الى استمرارية برنامج مساعدة اللاجئين في إطار الأمم المتحدة ^(٤) هذا الأمر دفع بالهند الى الاستنتاج بأن يحيى خان كان يسعى لحرمان رابطة عوامي من المشاركة في تسوية سريعة للزمة، الأمر الذي رفضته الهند وقد أصرت على ضرورة إدخال رابطة عوامي في أي تسوية مستقبلية لأزمة باكستان الشرقية ، ونتيجة لهذه المواقف ازدادت حدة التوتر بين البلدين ^(٥).

لقد شكلت سياسة يحيى خان تجاه الأزمة البنغالية والمتمثلة بالعفو العام وتشكيل حكومة مدنية مع الاستمرار بعمليات الاغاثة الأممية، نقطة مهمة في الحصول على دعم دولي للزمة البنغالية، وبحلول نهاية حزيران بدأ الموقف الخارجي لباكستان بالتحسن فقد حصل على الدعم الصيني المادي والعسكري، كذلك خففت التنازلات التي أقدم عليها يحيى خان من حدة الموقف السوفيتي الذي رحب بقرار استعادة الحكم المدني في باكستان، وعندما زار سوران سنغ موسكو في تموز فشل في الحصول على الدعم السوفيتي للمبادرات الهندية ^(٦).

في الأول من تموز أرسل الرئيس نيكسون رسالة الى السيدة غاندي أكد فيها أن الولايات المتحدة تواصل التأكيد على أن العودة الى السلام والأمن في شرق باكستان والتسوية السياسية الواضحة

(1) Quote in. Dennis Kux, The United States and India. P.294.

(2) Swaran Singhs statement in L ok Sabha , 20 June ,1971, (Extracts), in Rashmi Jain, Op.Cit.,P.47.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of Defenc For International Security Affairs (selden) to Secretary of Defense Laird , June 28, 1971, No. 80.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Embassy in Pakistan to the Department of state, June 28, 1971, No. 81.

(5) Rashid A. Chwdury , Op.Cit., P.111.

(6) Ibid, P. 114.

هي الحل الأمثل لاستعادة الوضع الأكثر استقراراً في جنوب آسيا، ثم ابلغ السيدة غاندي بأن كيسنجر سيناقش هذا الأمر أيضاً مع الرئيس يحيى خان وسوف يسلمه رسالة منة شخصياً، واختتم الرسالة بالقول: " إنني اعتقد أن هناك حركة للأمام في هذا الصدد خلال الأسابيع القليلة القادمة، ولكن هناك حاجة للمزيد"^(١).

بعد ذلك قام كيسنجر بجولة آسيوية شملت عدداً من دول المنطقة، وقد وصل الى الهند في السادس من تموز وأجرى حديثاً مع السيدة غاندي ، وخلال اللقاء تطرقت السيدة غاندي الى رسالة الرئيس نيكسون وقد أوضحت وجهة نظرها بخصوص اللاجئين وتساءلت عن المعونة الاغاثية، من جانبه أكد كيسنجر للسيدة غاندي قائلاً : " سوف نستمر بمعارضتنا للضغوط العسكرية غير المبررة "، ثم ذكر السفير كيتنغ في تقريره الى وزارة الخارجية في السادس من تموز حول الاجتماع قائلاً: "افتتح كيسنجر الاجتماع بالإعراب عن قلقه إزاء مشكلة اللاجئين. وأكدت غاندي خطورة الموقف، ثم تساءل كيسنجر عن الوقت المتبقي قبل أن تصبح المشكلة خارجة عن السيطرة، ردت غاندي بالقول " أن المشكلة لا يمكن السيطرة عليها الآن. ونحن نقوم بمجرد كبحها عبر قوة الإرادة"، ثم ذكر انه لا يوجد شخص بالبرلمان موافق على سياستها، وعندما تساءل كيسنجر عما إذا كانت مسألة التسوية يجب أن تشمل مجيب الرحمن، ردت غاندي أن التسوية بين شرق باكستان وغربها، وان الهند لن تكون ضالعة في هذه التسوية، إلا فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين وذكرت السيدة غاندي أن نمط العلاقة بين الولايات المتحدة وباكستان جعلت الأخيرة تتوقع الحصول على دعم الولايات المتحدة مهما كان تصرفها، الأمر الذي شجعها على إتباع سياسة المغامرة، ثم ذكرت أن المزعج في هذا الأمر هو أن بقاء الدولة الباكستانية يستند على إرساء العداء للهند، ثم ذكر كيسنجر انه يرى أن هناك مشكلتين الأولى هي إيجاد الحل الفوري لمشكلة اللاجئين ، والثانية هي كيفية وضع العلاقات الهندية الأميركية على أساس ثابت وطويل الأمد، واختتم اللقاء بدعوة السيدة غاندي لزيارة واشنطن؛ لأن هذه الزيارة من شأنها أن تساعد في إزالة سوء الفهم"^(٢).

أدرك كيسنجر في أثناء لقائه بالسيدة غاندي أن الهند سوف تقوم في نهاية المطاف بالهجوم على باكستان بعد نهاية موسم الأمطار الموسمية الأمر الذي سيدفع الصين للتدخل الى جانب باكستان

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Letter From President Nixon to Indian Prime Minister Gandhi , July 1, 1971, No, 86.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum for the Record, New Delhi, July 6, 1971, No.90.

في حين تقوم موسكو بدعم نيودلهي، هذا الأمر كان مصدر قلق للرئيس نيكسون وكيسنجر، لأنهما يخشيان من أن اندلاع الحرب يعني الإضرار بالسياسة الداعية للانفتاح على الصين^(١).

وفي اجتماع وزير الخارجية الهندي سوران سنغ في السابع من تموز أكد كيسنجر أن الرئيس نيكسون يرى أن الحرب بين الهند وباكستان ستكون كارثة، وأن شبه القارة ستكون في خطر إذا أصبحت ساحة للصراع بين الأجانب، لذا " نحن نفضل الحل السياسي"، وأن الرئيس يشعر أن لديه بعض النفوذ في باكستان يمكن استخدامه في الحل السياسي. وعندما طلب سوران سنغ الضغط على باكستان، اعترض كيسنجر ووجد أن التأثير في باكستان ليس عن طريق الضغط بل من خلال " إظهار بعض التعاطف وتشجيع باكستان على اتخاذ القرارات الصعبة، وإذا كان هذا الأسلوب لا يفضي الى نتيجة، يتعين علينا حينها إعادة النظر في ذلك^(٢).

أقدم كيسنجر على زيارة بكين في التاسع من تموز واستمرت الزيارة الى الحادي عشر من نفس الشهر، وقد حرص على أن تكون زيارة سرية، وقد كان الهدف منها هو تنفيذ سياسته الداعية بالانفتاح على الصين، إذ وعندما وصل الى باكستان في الثامن من تموز التقى الرئيس يحيى خان لمدة وجيزة ثم انتقل الى منتجع ناتيا كالي NatyaGali متذرعاً بأنه أصيب بوعكة صعبة، وقد ألغى حفل عشاء رسمي مزعوم روج انه سيقام على شرفه. وبقي متخفياً في قصر الضيافة حتى الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، وبعد ذلك سافر الى الصين^(٣) وفور وصوله التقى كيسنجر مع شو أن لأي رئيس الوزراء الصيني و ناقش معه مشكلة شرق باكستان ومواضيع أخرى، وقد أشار شوان لاي الى أن الصين ستتدخل اذا سعت الهند لتقويض سيطرة باكستان على شرقها، وقال: " في رأينا انه إذا استمرت الهند في نهجها المتهور وتجاهل الرأي العام العالمي، نحن سندعم موقف باكستان نحن لا نستطيع أن نجلس مكتوفي الأيدي"، وقد رد كيسنجر بقوله: " تعلمون أن الرئيس يرتبط بصدقة قوية مع يحيى خان ونحن نعارض بشدة أي عمل عسكري لحل مشكلة شرق باكستان، فإذا اتخذت الهند عملاً عسكرياً في شرق باكستان سنعلن بقوة عدم موافقتنا على ذلك^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum for the Record, New Delhi, July 6, 1971, No.90.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum of Conversation, July 7, 1971, No. 92; كاظم هيلان محسن ، الموقف الأميركي أزمة بنغلادش، ص ٢٥٠.

(3) YaFengxia, Negotiating with Enemy , U.S. Talks , During the Cold war, 1949, 1972, Bloomington, University Press, Indiana, 2006, P. 164.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Editorial Note, No 99.

وبحلول الثاني عشر من تموز توصل مجلس الأمن القومي الى دراسة إستراتيجية مقترحة للولايات المتحدة في جنوب آسيا، ودار محور هذه الدراسة حول جهود الولايات المتحدة للحيلولة دون اندلاع حرب بين الهند وباكستان، والخطوات التي ينبغي على الإدارة الأميركية اتخاذها لدعم هذه الإستراتيجية، وقد عد أعضاء مجلس الأمن القومي هذه الدراسة " أفضل ورقة تشخص الحالة في جنوب آسيا لحد الآن"، إذ أكدت على أن الإستراتيجية الأميركية تهدف الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة في جنوب آسيا، وتقوم على الافتراضات الآتية^(١):

- ليس لدى الولايات المتحدة مصلحة أمنية حيوية في جنوب آسيا. لكن بوصف الولايات المتحدة قوة عالمية فحتماً أنها تقلق إزاء عدم استقرار هذه المنطقة التي يعيش فيها نسبة كبيرة من الجنس البشري، فضلاً عن أهميتها من الناحية الجيوسياسية من حيث قرب وجود الاتحاد السوفيتي والصين من المنطقة.

- كل من دولتي الهند وباكستان مهمة لمصالح الولايات المتحدة، على الرغم من أن الهند " تحمل مزيداً من الأهمية"، لذا يجب أن يراعى صانعو السياسة الأميركية تجاه المنطقة " التفوق النسبي" للمصالح الأميركية في الهند، التي ينبغي أن تكون العامل الأساس الذي يحدد المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة.

- أن تحقيق السلام ضروري للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة، لذلك فإن الهدف الرئيس هو منع الحرب بين الهند وباكستان، وإذا اندلعت الحرب ينبغي أن يكون هدف الولايات المتحدة ضمان " أن لا نحن ولا أي قوة خارجية رئيسية أخرى تشارك بصورة مباشرة".

- على المستوى العملي، تعمل الولايات المتحدة على المحافظة على أهدافها من خلال علاقات (بناءة) مع الهند و(معقولة) مع غرب باكستان، مع تجنب الخطوات التي من شأنها أن تحدث ضرراً لا يمكن إصلاحه بالنسبة لمستقبل العلاقة مع شرق باكستان.

ووجدت هذه الدراسة أن هناك ثلاثة مكونات رئيسية لهذه الإستراتيجية هي^(٢):

- ضبط النفس بضرورة حث الطرفين على عدم دفع الوضع في شرق باكستان الى حالة حرب بينهما، وعلى الجانب الهندي يبدو أن هناك ميلاً نحو ضبط النفس على رغم من أن التخطيط

(1) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Analytical Summary Prepared by the National Security Council staff, July 12, 1971, No. 101;

كاظم هيلان محسن، الموقف الأمريكي من أزمة بنغلادش، ص ٢٥٠.

(٢) كاظم هيلان محسن، الموقف الأمريكي من أزمة بنغلادش، ص ٢٥١.

للهجوم على شرق باكستان لا يزال مستمرا، فهناك ضغوط كبيرة من البرلمان الهندي لوك سابها والرأي العام الهندي لاتخاذ الحكومة إجراءات أكثر صرامة، أما " نصائحنا لضبط النفس في أقل نجاحاً الى حد ما".

- المساعدة الدولية، إن السبب المباشر للتصعيد الهندي هو حالة اللاجئين، والولايات المتحدة تركز جهودها لتخفيف العبء عن الهند، إذ عرضت (٧٠,٥) مليون دولار لمساعدة جهود الاغاثة الدولية التي تقوم بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فضلاً عن عرض (٢٠) مليون دولار كقرض للهند لأغراض التنمية، وعلى الجانب الباكستاني تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة على عودة اللاجئين، إذ منحت واشنطن مليوني دولار لاستئجار زوارق لتوزيع المواد الغذائية وغيرها من إمدادات الاغاثة و (٤٠٧) مليون دولار لجهود إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة من الإعصار الذي ضرب باكستان الشرقية شتاء ١٩٧١.
- التسوية السياسية. حث الحكومة الباكستانية على المضي قدماً في أسرع وقت ممكن للتوافق السياسي في شرق باكستان " لكن جهود يحيى خان حتى الآن لم تؤد الى قاعدة ذات مغزى كأساس لتلك التسوية".

وبعد عودة كيسنجر الى واشنطن في الثالث عشر من تموز قدم تقريره عن زيارته الى الصين وخلال اللقاء تطرق نيكسون وكيسنجر وبحضور وزير الخارجية وليم روجرز الى ردود فعل الهند من تلك الزيارة، وفي ختام اللقاء قرر الرئيس نيكسون أن يعلن عن هذه الزيارة، وفعلاً في يوم السادس عشر من تموز أعلن نيكسون للعالم عن أن مهمة كيسنجر كانت للتسيق مع الصينيين، وأن الرحلة المقبلة سيقوم بها بنفسه وقد تم مناقشة هذا الأمر بحضور وزير الخارجية روجرز وعدد من الشخصيات السياسية للوصول للاتفاق حول سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة جنوب آسيا^(١)، فاجأت أخبار تلك الزيارة الهنود الذين لم يزعجهم التقارب الأميركي - الصيني فحسب وإنما انزعجوا، لأن توقف كيسنجر في الهند كان مجرد مناورة سياسية للتغطية على محادثاته مع الصين، وبين احد المسؤولين الهنود قائلاً: " لقد كنا نواجه هنا المشكلة الإنسانية الكبيرة وكنا نعتقد أنه قد جاء لمناقشتها معنا، ولكن وجدنا أننا كنا مجرد أحجار تداس في طريق الصين"^(٢).

(1) F.R.U.S., Vol.XI, 1969-1976, Memorandum for the Record, San Clemente, California, July 16, 1971, No.103

(2) Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P . 221.

ويبدو أن رد الفعل الهندي كان متوقعاً من قبل الأميركيين، فقد ابلغ كيسنجر السفير الهندي بها أن الولايات المتحدة لا تتوقع معارضة شديدة من نيودلهي^(١).

يبدو أن السلوك الأميركي تجاه أزمة شرق باكستان ومنذ بدايتها لم يرض الجانب الهندي ، فالولايات المتحدة لم تقدم على إدانة الأعمال العسكرية التي قام بها الجيش الباكستاني في شرق باكستان، إضافة الى أن واشنطن لم توقف إمداداتها العسكرية للجيش الباكستاني ثم أقدمت بعد ذلك على خطوة عززت مخاوف الهند وزادتهم إصراراً على عدم جدية واشنطن بإيجاد حل لقضية شرق باكستان، وذلك عندما شرعت بتقوية علاقاتها مع الصين، ثم أن الإدارة الأميركية لم تضع حلاً ناجحة لحل مشكلة تدفق اللاجئين الى الهند الذين وصل تعدادهم الى الملايين. لذا وصل قادة الهند الى نتيجة مفادها حتمية إعلان الحرب على باكستان بأقرب وقت ممكن.

الحكومة الهندية شعرت بضرورة تغيير نهجها الخاص تجاه الأزمة البنغالية، والتعامل مع باكستان التي عززت سيطرتها على شرق باكستان بطريقة أخرى، حيث وجد صناع القرار لسياسة الهند الخارجية أن الاحتلال الباكستاني لشرق باكستان بالقوة العسكرية سيمكن الأخيرة من تهديد استقرار المنطقة، وبشكل تهديداً لأمنها القومي إذ اخبر وزير الدفاع الهندي جيفان رام إحدى الصحف الهندية في التاسع عشر من تموز بالقول: "أن الوقت المحدد للتوصل الى تسوية مع باكستان قد انتهى"، في حين أكدت السيدة غاندي موقفها المتشدد عندما أشارت الى "أن حكومتها سوف تهتم بمصالح الهند ولن تهتم باستياء البعض من القرارات الهندية" في إشارة الى للولايات المتحدة^(٢).

وبالفعل بدأت الهند بالتفكير بإنشاء دولة مستقلة في شرق باكستان، وهو الهدف الذي يتطلب وبصراحة عمل عسكري لإبعاد الجيش الباكستاني من الشرق. وقد وجدت نيودلهي أن القيام بعملية عسكرية ضد باكستان ستكون تكلفتها اقل بكثير من إعانة ملايين اللاجئين على أراضيها، لذلك أوعزت السيدة غاندي في منتصف الصيف الى قادتها العسكريين باتخاذ خطط طوارئ لتمكين اللاجئين من العودة الى ديارهم وحددت ستة أسابيع لإكمال تلك الخطط^(٣).

إن هذه التوجهات لدى القيادة الهندية لم تكن خافية على الولايات المتحدة، فقد ذكر كيسنجر انه في صيف عام ١٩٧١ أعدت انديرا غاندي خطة لمهاجمة شرق باكستان وادعت أنها

(1) Ibid, P.221-222.

(2) Rashid A. Chwdury , Op.Cit., P.119.

(3) Rashid A. Chwdury , Op.Cit., P.120.

كانت قد وضعت بالفعل قواتها البرية والجوية على أهبة الاستعداد لتحقيق هذا الهدف. ولكن وفقاً لكيسنجر، أجبرت الضغوط الأميركية والدولية انديرا غاندي على إيقاف تلك الخطط على الرغم من أن الهند قد قررت الاستعداد للحرب بحلول منتصف تموز، وعلى الرغم من أن غاندي لم تغلق أي باب للتفاوض لأنها أرادت أن تكون الحرب هي الحل الأخير^(١).

هنا يجب الإشارة الى أن الهند أرادت أن تكون الحرب على باكستان الحل الأخير لا بسبب الضغوط الأميركية كما وصفها كيسنجر، ولكن أرادت انديرا غاندي قبل البدء بالعمل العسكري أن توجه أنظار العالم الى مسألة اللاجئين البنغاليين التي شكلت عبأً اقتصادياً كبيراً بالنسبة للهند هذا جانب، ومن جانب آخر كانت الهند مدركة تماماً أن الولايات المتحدة سوف تقدم الدعم الى باكستان في حال إعلان الحرب بدليل أن الأسلحة كانت تتدفق الى باكستان رغم الحظر ولم تتوقف طيلة الأزمة، إضافة الى أن الجانب الصيني مستعد لتقديم الدعم العسكري في حالة اندلاع الحرب، إلا أن الهند كانت غير متيقنة تماماً من الموقف السوفيتي حتى ذلك الوقت من الوقوف الى جانبها وتزويدها بالسلاح في حال أعلنت الحرب على باكستان.

خلال تلك المدة أرسل الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت مذكرة الى كل من الهند وباكستان في التاسع عشر من تموز يشير فيها الى ضرورة السماح لمراقبي الأمم المتحدة بالانتشار على حدود البلدين. وقد قبل الجانب الباكستاني هذا الطلب مع القبول ببرنامج الاغاثة التابع للأمم المتحدة. وقد أخبر يوثانت الهند وباكستان "أن اشتباكات الحدود والغارات السرية وإعمال التخريب كانت تتكرر باستمرار، وهذا أمر خطير منذ أن أصبح على اللاجئين عبور الحدود والعودة الى الوطن حقيقة واقعية"، وفي اليوم التالي طلب الأمين العام من مجلس الأمن معالجة مسألة باكستان الشرقية ومحاولة الوصول الى استنتاجات مقبولة بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها وقد رحب الجانب الباكستاني باقتراح الأمين العام بتقديم مراقبين دوليين على حدود الجانبين على أمل استخدامها لمنع مسلحي (موكيني باهيني) ومنع التدخل الهندي بالشؤون الباكستانية. هذا المقترح وضع الهند في موقف محرج وعكس مواقف الدوليين بشأن التدخل في أزمة بنغلادش، وقد كان رد الهند سلبياً على مقترح الأمين العام، الأمر الذي أعطى باكستان المزيد من الدعم الدولي^(٢).

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 856.

(2) Rashid A. Chwdury, Op.Cit., P.113.

أبدت الإدارة الأميركية امتعاضها من الموقف الهندي الأخير، إذ قال كيسنجر وهو في اجتماع لفريق واشنطن للإعمال الخاصة: " على الرغم من أننا أعطينا الهند (٥٠) مليون دولار لمساعدة اللاجئين لكنهم يرفضون طلب الأمين العام بوضع مراقبين من الأمم المتحدة على الجانب الهندي"، وقد أبلغ السفير الهندي في واشنطن أنهم يعدون طلب الأمين العام "لم يكن ودياً" وقد وجد كيسنجر أن الموقف الهندي من جهود الولايات المتحدة لمنع الحرب غير متعاون إذ أنهم لا يفعلون شيئاً للتهدة في حين شنت الصحف الهندية هجوماً عنيفاً على الولايات المتحدة على الرغم من تقديمها المساعدات للهند أكثر من أي دولة أخرى^(١).

وفي التاسع من آب خطت الهند خطوة مهمة في اتجاه تعزيز جبهتها الداخلية، وذلك عندما أقدمت على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وبالرغم من أن المعاهدة لم تحمل التزاماً واضحاً إذ دعا البند التاسع منها الى الامتناع عن تقديم المساعدة الى أي طرف يشن حرباً على دولة أخرى، وعلى ضرورة تشاور الطرفين في اتخاذ التدابير الفعالة في حالة تعرض أي من الطرفين الى اعتداء أو تهديداً^(٢)، في اليوم الذي وقعت فيه السيدة غاندي معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية، أرسلت ردها إلى الرئيس نيكسون الذي رفضت فيه مقترح نشر مراقبي الأمم المتحدة على جانبي الحدود بين الهند وشرق باكستان، وادعت أن هذه الخطوة لن تحل مشكلة اللاجئين، وأبلغت الرئيس نيكسون في رسالتها له في التاسع من آب ١٩٧١ أن الوضع في البنغال لم يتحسن وأن اللاجئين ما زالوا يتدفقون ثم قالت: " بالتالي من غير الواقعي التفكير بأن وجود مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة سيشرح الأشخاص الذين تم إجلاؤهم بالأمان"، وأشارت كذلك إلى الإمدادات العسكرية الأميركية الجديدة لباكستان وأضافت إن الولايات المتحدة بدأت بتزويد باكستان بالسلاح منذ عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٦٥ "وكما كنا نخشى في الواقع"، فأن هذه الأسلحة استخدمت ضد الهند، والآن تم استخدام هذه الأسلحة ضد الشعب البنغالي في باكستان الشرقية، الذي لم يخطئ بشيء سوى أنه طالب الرئيس يحيى خان باستعادة الديمقراطية على محمل الجد، واختتمت غاندي رسالتها بالترحيب بجهود نيكسون بتطبيع علاقات الولايات المتحدة مع الصين^(٣).

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Minutes of Senior Review Group Meeting, July 23, 1971, No. 105.

(2) Robert Jackso, Op.Cit.,P. 71-71 .

(3) Letter From Prim Minister India Gandhi to President Nixon, August 9, 1971 , in Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P. 352-354.

من خلال رسالة السيدة غاندي إلى الرئيس نيكسون نلاحظ أنها لم تكن على قناعة كافية بإجراءات الولايات المتحدة الدبلوماسية تجاه الأزمة البنغالية، إذ كانت مدركة تماماً أن واشنطن لم تكن مستعدة للتخلي عن الحليف الباكستاني، ولا سيما بعد أن أدركت وبشكل لا يقطعه الشك أن باكستان كانت ضمن استراتيجية نيكسون بالانفتاح على الصين، الأمر الذي حدا بالهند لاتخاذ خطوات أكثر حدة في تعاملها مع الأزمة البنغالية بعد أن أمنت موقف الجانب السوفيتي إلى جانبها في حال إعلان حرب على باكستان .

وفي تفسير كيسنجر لرسالة أنديرا غاندي السالفة الذكر أشار إلى أن الهند لم تكن تعترض على الحفاظ على علاقات بناءة مع باكستان، فمن خلال مذكرته إلى الرئيس نيكسون في التاسع عشر من آب أشار إلى أن السيدة غاندي بالرغم من اختلافهما مع سياسة الولايات المتحدة في جنوب آسيا لكن اللهجة المعتدلة عموماً والدفاعية نوعاً ما الواردة في رسالتها ربما كانت هامة، وأشار أيضاً إلى أن أهميتها تكمن في أنها جاءت قبل التوقيع على معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية وكان ذلك في اليوم نفسه، ومع ذلك جاءت الإشارة الأخرى عندما قبلت دعوة الرئيس نيكسون لزيارة الولايات المتحدة في تشرين الثاني وعلق قائلاً " إن هذا الأمر تزامن مع مؤشرات أخرى بأن السيدة غاندي غير مستعدة بأي حال من الأحوال لمقاطعة الولايات المتحدة على الرغم من الأحداث الأخيرة "(١).

وهنا وجدت واشنطن أن السوفيت سيقفون الى جانب الهند في حالة الحرب ضد باكستان أو الصين، وعملياً ألزمت المعاهدة الهند بإتباع السياسة السوفيتية في التطورات العالمية، ورأى كيسنجر أن دوافع الاتحاد السوفيتي من المعاهدة هو استمالة الهند نحو الاتحاد السوفيتي بوصفه الطرف الذي يقدم الحماية لها، وردع الهند وباكستان من اتخاذ خطوات من المرجح أن تؤدي إلى الحرب، وكان هدف الهند من المعاهدة هو ضمان وقوف الاتحاد السوفيتي إلى جانبها في حال تعرضها إلى اعتداء من الصين، فإقامة علاقة قوية بين السوفيت والهنود على حساب سياسة الهند في عدم الانحياز هو دليل على أنهم يعتقدون أن مصالحهم الحيوية معرضة للخطر في ظل الوضع الراهن" وقدّر كيسنجر أن " الهنود في جميع الحالات ليسوا على استعداد لشجب الولايات المتحدة "(٢).

(1) Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P .220.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Memorandum of Conversation , August 25, 1971, No. 134.

وهنا يجب الإشارة إلى أن كيسنجر ناقش الأوضاع مع الفريق المشكل لبحث الأزمة في باكستان الشرقية، وتوصل إلى نتيجة مفادها ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بكل شيء لإيقاف الحرب، لأنه في حال حدوث الحرب بين الهند وباكستان ستدخل واشنطن في علاقات حرجية مع السوفيت وكذلك الصين^(١).

بعد انتهاء الرياح الموسمية في الهند وانحسار مياه فيضانات الأنهار في شرق باكستان، أصبحت التضاريس ملائمة جداً للحل العسكري. فبحلول شهر أيلول وصلت قناعة الهنود إلى أن الحل العسكري يكون النتيجة المؤكدة لإنهاء أزمة باكستان الشرقية ورأوا إن ما قدمه الجانب السوفيتي لم يكن كافياً للسماح بالتوصل إلى حل سلمي على أساس الخطوات التي سيقبلها البنغاليون^(٢).

وفي السادس عشر من أيلول عام ١٩٧١ أرسل هارولد سوندرز *Harold Saunders* أحد موظفي مجلس الأمن القومي المتخصص في جنوب آسيا بمذكرة إلى كيسنجر، قيم فيها الوضع في جنوب آسيا، إذ أشار إلى إن الهنود والباكستانيين على حدٍ سواء قد اتخذوا في الأسابيع الأخيرة التدابير كامنة لزيادة التأهب العسكري وكانت قوات كلا الطرفين في حالة تأهب، ثم أشار إلى إن الهند قد تعترف ببينغلادش في وقت قريب جداً . ثم ذكر إن القادة الهنود يتحدثون عن حتمية الحرب، ثم ختم مذكرته بالتأكيد على ضرورة القيام بمزيد من الخطوات الدبلوماسية بما في ذلك أن يقوم الرئيس نيكسون بالتحدث إلى السيدة غاندي^(٣).

في غضون ذلك طلبت الولايات المتحدة من السوفيت ثني الهند بكل الوسائل الممكنة من اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى اندلاع الحرب في جنوب آسيا، ورد السوفيت أنهم لا يريدون أيضاً تطور الأزمة إلى حالة حرب، وأشاروا إلى أن السيدة غاندي أكدت لهم أن الهند لم تفعل أي شيء يدفع للحرب ضد باكستان، وأشاروا إلى أنهم يثقون بتعهدات الهند لكنهم لا يثقون بتعهدات باكستان^(٤). وفي نهاية أيلول تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في الأزمة الباكستانية عندما توسطت بين رابطة عوامي والحكومة الباكستانية للدخول في مفاوضات للوصول إلى تسوية مقبولة

(1) Asaf Siniver, Op.Cit., P. 122.

(2) Robert Jackson, Op.Cit., p 87-88; Dennis Kux, The United States and India. P.297.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, memorandum From Harold Sounders and Samuel Hokinson of National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), September 16, 1971, No. 148.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, memorandum For the President's , September 29, 1971, No.153.

للطرفين، وقد كان البنغاليون مستعدين لتسوية تكفل لهم حكماً ذاتياً، إلا إن الهنود أحبطوا هذه المحاولة عندما حثوهم على طلب الاستقلال التام وعلى الفور، وكان الهنود يدركون إن يحيى خان لن يوافق على هذا الطلب" إذ لا بد من صيغة تتضمن مدة انتقالية لحفظ ماء الوجه". وقد رأى نيكسون أن الهنود يحولون دون التوصل إلى تسوية للأزمة، ورأى أنهم " يلعبون لعبة يتعمدون خلالها جعل الأزمة غير قابلة للحل"^(١).

حاولت الولايات المتحدة إقناع الهند بالتدخل الايجابي لصالح التوصل إلى تسوية بين البنغاليين والحكومة الباكستانية، لكن وزير الخارجية الهندي رد أن حكومة الهند ليس لها تأثير على البنغاليين وحاول إظهار ان الهند لا تقف عقبة بوجه المساعي الأميركية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة بتأكيد أنه هذا الموقف "لا يعني أن الهند لا تريد الحوار"^(٢).

شكلت مسألة اللاجئين البنغال ضغطاً كبيراً على الإدارة الأميركية. الأمر الذي دفع بالرئيس نيكسون إلى إرسال رسالة في الأول من تشرين الأول إلى الكونغرس الأميركي يطلب فيه مبلغاً قدره (٢٥٠) مليون دولار للمساعدات الإغاثية لجنوب آسيا وتحديداً الهند^(٣).

وفي السابع من تشرين الأول اقترح مجلس الأمن القومي الإجراءات التي من الممكن للولايات المتحدة اتباعها إذا هاجمت الهند باكستان. وتمثلت هذه الإجراءات بإدانة الهجوم، وقطع المساعدات الاقتصادية وحتى العسكرية وإيقاف مبيعاتها للهند وأخيراً دعوة مجلس الأمن الدولي للتدخل^(٤)، وبعد يوم واحد طلب كيسنجر من وزارة الخارجية إبلاغ الهنود وبشكل واضح لا لبس فيه أن الولايات المتحدة ستقطع المساعدات عنهم إذا ما أعلنوا الحرب، والأمر نفسه ينطبق على الباكستانيين الذين " ينبغي أن لا يكون لهم أي وهم بشأن هذه النقطة"، وأظهر كيسنجر عدم اعتقاده أن باكستان لن تقوم بضرية وقائية، ولا سيما أن يحيى خان أعطى ضمانات بأن باكستان لن تكون البادئة في الحرب^(٥).

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Editorial , No. 154.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Mission to the United Nations to the Department of State , October 2, 1971, No. 156.

(3) Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P221.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Analytical Summary Prepared by the National Security Council Staff, October 7, 1971, No. 158.

(5) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Mission to the United Nations to the Department of State to Embassy in Pakistan , October 8, 1971, No. 160.

التقى كيسنجر السفير الهندي لدى واشنطن لمناقشة ترتيبات زيارة أنديرا غاندي الولايات المتحدة، وقد أشار السفير إلى إن الهند قد تضطر إلى استخدام " بعض العمل العسكري" بحلول نهاية العام، مسوغاً ذلك التوجه أن وجود ملايين اللاجئين البنغاليين على الأراضي الهندية يترك آثاراً سيئة على الوضع السياسي والاقتصادي في الهند، وبين أنه مهما تكون الكلفة المالية للحرب فإنها ستكون أقل من كلفة إغاثة اللاجئين، فرد كيسنجر قائلاً: " إذا بدأت الحرب سنقطع عنكم كل المساعدات الاقتصادية وعليكم حساب الكلفة"، وحذره من العمل من جانب واحد^(١) وفي السياق نفسه أبلغ السفير الأميركي في الهند وزير الخارجية الهندي سوران سينغ في الثاني عشر من تشرين الأول ضرورة تحمل الهند مسؤولياتها بعدم تصعيد الوضع المتدهور إلى حالة الحرب، إذ إن ذلك سيترك أثراً سيئاً على العلاقات الهندية الأميركية، وطالبه بموافقة الهند على سحب القوات العسكرية الهندية والباكستانية مسافة معينة من الحدود وبصورة متزامنة، لكن سوران رد أنه على باكستان سحب قواتها أولاً " حتى يمكننا إعادة النظر في الوضع"^(٢).

بعد ذلك حاولت الولايات المتحدة فتح حوار بين البنغاليين والرئيس الباكستاني يحيى خان لإنجاح جهودها في منع قيام حرب، إلا إن البنغاليين رفضوا التفاوض إلا بعد الإفراج عن مجيب الرحمن^(٣)، ومن جهة أخرى طلب الرئيس نيكسون من يحيى خان في الثلاثين من تشرين الأول موافقته على سحب القوات الباكستانية المرابطة على الحدود الهندية، مطالباً إياه باستجابة سريعة^(٤) وقد وافق يحيى خان بعد يومين على طلب نيكسون^(٥).

خلال المدة من الرابع - السادس من تشرين الثاني زارت أنديرا غاندي الولايات المتحدة بعد جولة في أوروبا، وقد التقت الرئيس نيكسون وكيسنجر في اليوم الأول، شرح لها نيكسون موقف الولايات المتحدة من الأزمة المتصاعدة بين الهند وباكستان^(٦)، وأشار إلى إن قيام الحرب بين

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, memorandum of Conversation , October 8, 1971, No, 162

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Embassy in India to Department of State , October 12, 1971, No. 167.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, memorandum From Secretary of state Rogers to President Nixon, October 22, 1971, No . 171.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Letter From President Nixon to Pakistan President Yahya , October 30, 1971, No. 175.

(5) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976,Telegram From the Embassy in Pakistan to Department of State ,November 2, 1971, No. 177.

(6) Geoffrey Warner, Nixon, Kissinger and the Breakup of Pakistan, 1971, International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 81, No. 5 (Oct.,2005), P.1109 .

الدولتين لن يكون مقبولا، وأن واشنطن استطاعت من خلال الضغط على يحيى خان تحقيق جملة من التنازلات تمثلت في موافقته في نيسان على وجود دولي للإغاثة في شرق باكستان، وإعلان العفو العام لكل اللاجئين، وأعطى تأكيدات بعدم إعدام مجيب الرحمن ، والموافقة على سحب بعض الوحدات العسكرية على الحدود الغربية لباكستان مع الهند كخطوة أولى نحو وقف التصعيد، وموافقة يحيى أن يجتمع الزعماء البنغاليين مع مجيب الرحمن لاختيار ممثل للتفاوض معه، ومن جهتها ردت السيدة غاندي على أن تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ أدى إلى عدم استقرار دائم في المنطقة، فأكد نيكسون أن المهم هو خفض حدة التصعيد في الأزمة وطالب الهند باتخاذ موقف لسحب قواتها من الحدود كموقف مماثل لموقف باكستان، إلا أن أنديرا غاندي لم تعط رداً حول هذه النقطة^(١).

ويظهر من خلال المحادثة التي جرت بين كيسنجر ونيكسون بعد لقائهما أنديرا غاندي أن الاثنين كانا مستاءين جداً منها، ومن الهنود؛ لعدم تعاونهم مع الجهود الأميركية لدرجة إن نيكسون نعت السيدة غاندي بـ(الساحرة) و(الكلبة) في حين نعت كيسنجر الهنود بـ(الأوباش)^(٢).

وبعد عودة السيدة غاندي كتبت رسالة إلى الرئيس نيكسون في الثالث عشر من تشرين الثاني أبلغت نيكسون أنها بعد وقت قصير من عودتها من واشنطن تحدثت إلى زملائها في مجلس الوزراء حول المناقشات التي أجرتها في واشنطن، وأعربت عن أملها أن يستخدم نيكسون نفوذه الايجابي لأجل الحل السياسي المقبول للممثلين البنغاليين المنتخبين في شرق البنغال وزعميهم مجيب الرحمن، وحذرت نيكسون من الوضع الذي رُجيت الهند فيه، ولا يمكن الصبر عليه إذ قالت: "ومن جانبي فإني سأبذل كل جهدي لدعوة شعبنا للصبر، ومع ذلك فإنني سوف لن أكون صادقة، إن لم أكرر أن الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه لا يمكن الصبر عليه" وبينت غاندي بوضوح أنها لا تفضل تدخل مجلس الأمن في القضية^(٣).

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني اجتمع الرئيس نيكسون مع وزير الخارجية الباكستاني، وقد أطلعه على محادثاته مع السيدة غاندي ، وفيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمة قال:

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, memorandum for the president's File , November 4, 1971, No. 179.; Vol. E7, No. 150.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Editorial Note, No. 180 ; J. Anderson with G. Clifford, The Anderson Papers ,New York: Random House,1973,P. 210.

كاظم هيلان محسن، الموقف الأميركي من أزمة بنغلادش ،ص٢٥٤.

(3) Telegram Department of State , in Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P. 357-358.

نيكسون " ما نحاول القيام به ... هو عدم السماح لهذه المأساة الفظيعة والمعاناة ... أن تكون ذريعة لاندلاع الحرب... يجب أن تحل بالطرق السلمية، وان لا تحل عبر القوة ... سنحاول كبح الهنود الى أقصى حد من التأثير الذي تملكه، سنبدل كل ما في وسعنا لمساعدتكم في قضيتكم"^(١).

في غضون ذلك أشارت تقارير الاستخبارات الأميركية الى استمرار الهند في التخطيط لاحتمال التدخل العسكري في شرق باكستان، التي يمكن أن تهدد باندلاع حرب واسعة النطاق^(٢). من جانبه أرسل الرئيس الباكستاني رسالة الى الرئيس نيكسون أوضح فيها الوضع على الأرض شرق وغرب باكستان، فأشار الى أن القوات المسلحة الهندية في الأشهر القليلة الماضية ظلت ضاغطة على الحدود الشرقية، وذكر أنه بغض النظر عن التدريب والتجهيز وشن الهجمات على الأراضي الباكستانية بدعم من أفراد قوات الأمن الهندية ، قامت وحدات المدفعية بقصف المناطق الواقعة في شرق باكستان باستمرار، ثم قال: " لكن وكما أشرت أعلاه، تحولت القوات الهندية في الثلاث أو الأربعة أيام الماضية، من الهجمات الموضعية الى حرب مفتوحة واسعة النطاق على العديد من الجهات. وقاموا بتصعيد النزاع كثيراً عن طريق إدخالهم المدرعات والقوة الجوية" وأختتم الرسالة بالقول: " ومن جهتي أود تجنب الحرب المدمرة التي لا معنى لها مع الهند لكن تطور الوضع الذي خلقته الهند قادت الى نقطة اللاعودة"^(٣).

خلال تلك المرحلة دخلت الصين على خط الأحداث حيث مرر الجانب الصيني بعد الثاني والعشرين من تشرين الثاني رسالة عبر المحلق الأميركي الجنرال فيرنون والتر *Vernon Walters* الى الجانب الأميركي طلبوا فيها من واشنطن " ممارسة نفوذها " لمنع المزيد من التدهور في الوضع، وفي اليوم التالي عقد كيسنجر اجتماع مع المبعوث الصيني هوانغ هو *Huang Hua* في نيويورك لاستعراض الكيفية التي يمكن أن تتعامل بها الصين والولايات المتحدة مع قضية شرق باكستان في الأمم المتحدة. وأطلعته كيسنجر على مشروع القرار الذي

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Editorial Note, No. 186.

(2) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Briefing Prepared for President Nixonm November 19, 1971, No. 191.

(3) Telegram Department of State ,23 November 1971, in Kalyani Shankar, Nixon , Indira , P. 261-266.

أعدته الولايات المتحدة، فأكد المبعوث الصيني أن الصين ستدعم باكستان في مجلس الأمن وستحذو حذو باكستان بشأن ما اذا كان سيتم تناول القضية هناك أم لا^(١).

أن تقرير كيسنجر الى نيكسون بخصوص الحرب كان غير واضح عن الأوضاع في شبه القارة الهندية فذكر في مذكراته أن الباكستانيين ادعوا في بث إذاعي أن الهند " وبدون إعلان رسمي للحرب" شنو هجوماً شاملاً ضد شرق باكستان. بينما ادعى الهنود أن هذه التقارير كاذبة، ثم قال " وعند هذه النقطة لا يوجد لدينا دليل مستقل، ولكن يبدو واضحاً أن هناك حدث كبير". وأضاف كيسنجر أيضاً بأن السفير الباكستاني ليس لديه معلومات عن ذلك. هذا الأمر دفع الرئيس نيكسون بالتردد في تنفيذ تهديد الداعي بقطع المساعدات الاقتصادية عن الهند في أيار الماضي للتأكد من حقيقة الموقف^(٢).

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني أرسل نيكسون برسالة الى السيدة غاندي، حذر فيها من ازدياد خطر اندلاع الحرب قائلاً: "إنني اشعر بالضيق بسبب تدهور الوضع مؤخراً والاتجاه المشؤوم للأحداث" ، وأكد " أن السفير الأميركي لن يفهم اذا اتخذت الهند إجراءات عسكرية واسعة النطاق". وذكر نيكسون أنديرا غاندي بأنها لم تجيب على سؤاله ان كانت الهند ستتخذ إجراءات لسحب قواتها من الحدود مع باكستان فيما اذا وافقت الأخيرة على سحب قواتها^(٣) وقد ذكر السفير كيتنغ أنه سلم بنفسه الرسالة الى السيدة غاندي التي كانت في كالكوته ثم ذكر بأنها اتخذت موقفاً حاسماً تمثل في أن الهند " يجب أن تعمل على مصلحتها الوطنية". وبعد توضيح كرهها الشخصي للحرب، أشارت السيدة غاندي الى ان الهند تنتظر بفارغ الصبر أن تظهر الضغوط الدولية بعض النتائج، وفي برقية السفير لوزارة الخارجية ، ذكر كيتنغ بأنها تشعر ان استقرار الهند نفسها على المحك ، وأشارت الى أن صبرها وصل الى نهايته. ورد بان موقفها كان " أصعب" قليلاً مما كانت عليه، إذ قالت: " أنني لا اعرف ما الذي سأقوله للهند بأنه ينبغي علي الانتظار، أنني لا استطيع الإمساك به" واختتم السفير برقيته بالقول: " في غياب الوصول الى تطور كبير ما نحو مصالحة سياسة ذات مغزى، فان الهند تؤكد أن الجهود التي تبذلها موكليني باهيني لتحرير شرق باكستان لن تفشل"^(٤).

(1) Henry Kissinger , Op.cit., P. 889.

(2) Ibid, P. 889.

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Department of State to the Embassy in India , November 27, 1971, No. 205.

(4) Kalyan Shankar , Nixon and Indira, P. 224.

وللضغط على الهند طلب الرئيس نيكسون من الجانب السوفيتي المساعدة في إيقاف تطورات الأحداث المتجة نحو الحرب، وباستخدام نفوذ الاتحاد السوفيتي لتشجيع التوصل الى حل سلمي للأزمة من خلال دعم السوفيت الى فكرة سحب القوات الهندية الباكستانية من الحدود وتشجيعها لتعيين ممثلين رفيعي المستوى للتفاوض حول تفاصيل هذه المقترحات^(١).

وفي الوقت نفسه أرسل الرئيس نيكسون برسالة الى يحيى خان ابلغه فيها عن جهوده مع انديرا غاندي والسوفيت للوصول الى حل سريع يدفع الباكستانيين الى إجراء محادثات مع الهند لكي يتم الانسحاب المتبادل للطرفين. إذ قال: " إن حكومتي تقترح المواصله كصديق معني بباكستان بطريقة تأمل بان تساعد على منع الحرب بين بلدكم والهند"^(٢).

وجد كيسنجر في اجتماع لمجموعة واشنطن للأعمال الخاصة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني إن كل ما فعلته الهند منذ حزيران كان تحضيراً للحرب، وإن الجولات العالمية التي قامت بها أنديرا غاندي ووزير خارجيتها كانت لتغطية العمل، حتى لا يقول احد أن الهند لن تبذل جهود لحل الأزمة ولتقنع العالم " أنها في النهاية خرجت من اليأس". لذا رأى كيسنجر ضرورة التحضير لقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن الهند والاتجاه نحو الأمم المتحدة^(٣) وفي الأول من كانون الأول ابلغ السفير الأميركي في الهند إن الولايات المتحدة ستوقف المساعدات والمبيعات العسكرية للهند، ورغم الإدراك أن الهند سيكون لديها رد فعل قوي على هذا القرار . لكن الإدارة الأميركية وجدته ضروري لجعل الهند تدرك إن الولايات المتحدة جادة في موقفها، ولا سيما أن الهند أهملت الرد على طلب نيكسون القاضي بسحب قواتها من الحدود^(٤).

ومن خلال تطور الأزمة البنغالية نجد أن السياسية الأميركية في بداية الأزمة اتخذت موقف عدم التدخل معلله هذا الأمر الى انه شأن داخلي باكستاني وسوف يحل من قبل الحكومة الباكستانية، وهنا رأت واشنطن ضرورة الحفاظ بعلاقات طيبة مع طرفي الصراع في شرق وغرب باكستان، وبعد تطور الأزمة ومع التصعيد الذي شهدته المنطقة جراء تدفق الآلاف من اللاجئين البنغال الى الأراضي الهندية، تحولت القضية من كونها شأن داخلي باكستاني الى مسألة دولية

(1) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union , November 29, 1971, No.209.

(2) Kalyani Shankar, Nixon ,Indira, P.224..

(3) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Minutes of Washington Special Actions Group Meeting , November 29, 1971, No. 209.

(4) F.R.U.S., Vol. XI , 1969-1976, Telegram From the Department of State to the Embassy in India , December 1, 1971, No. 212.

بمعنى تحولت الى الإطار الدولي، هنا كان لابد للولايات المتحدة أن تنتهج سياسة مغايرة لسياستها السابقة (عدم التدخل)، لذا تبنت سياسة الدعم الاقتصادي ومحاولة إيجاد حلول سياسية لإنهاء الاحتقان الدائر هناك بشكل يتوافق مع مصالحها بالمنطقة، لذلك ولغرض التخفيف عن كاهل الهند التي بدأت تشكو من تدفق اللاجئين الى أراضيها أقدمت الولايات المتحدة على الإسهام بتقديم المساعدات الاقتصادية والاعاثية لنازحي البنغال على الأراضي الهندية، ترافق مع هذا النهج الاقتصادي، نهج سياسي فقد طلبت من الجانب الباكستاني ضرورة ضبط النفس مع الضغط على يحيى خان وحثه على ضرورة تقديم تنازلات لصالح باكستان الشرقية، ولكن نجد أن الولايات المتحدة وخاصة الرئيس نيكسون وكيسنجر وخلال تلك المدة كانت لديهم سياسة جديدة تتضمن الانفتاح على الصين ولاسيما بعد أن شهدت علاقات الأخير توتراً مع الجانب السوفيتي، الأمر الذي شجع نيكسون -كيسنجر بتبني تلك السياسة وقد كانت باكستان هي الحلقة التي يمكن من خلالها تنفيذ تلك السياسة، هذا الأمر دفع الرئيس نيكسون بالوقوف الى جانب باكستان، ومن خلال الأزمة أيضاً تبين وجود الخلاف الواضح بين البيت الأبيض متمثل بمستشار الأمن القومي هنري كيسنجر وبين وزارة الخارجية، فقد اختلفت الرؤى بين الطرفين في كيفية التعامل مع مجريات الأزمة البنغالية ومعالجتها، ولاسيما أن وزاره الخارجية كانت لديها موقف من سياسة يحيى خان في شرق باكستان، ولكن الرئيس نيكسون وكيسنجر كانت لديهم سياسة مغايرة تقوم على دعم حكومة يحيى خان.

المبحث الرابع: الموقف الاميركي من اندلاع الحرب الهندية - الباكستانية ٣-١٧ كانون الأول ١٩٧١

طلب الرئيس الباكستاني يحيى خان في الثاني من كانون الأول وهو اليوم الذي سبق إعلان الحرب، من الولايات المتحدة الأميركية مساعدات عسكرية وفق الاتفاقية الثنائية بين الطرفين لسنة ١٩٥٩، أمام هذا الطلب اختلفت رؤية وزارة الخارجية مع البيت الأبيض، اذ اعتقدت وزارة الخارجية ان الاتفاق يلزم تقديم الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية لباكستان فقط في حال كان العدوان شيوعياً، كذلك أدركت وزارة الخارجية الأميركية ان قضية استقلال باكستان الشرقية امراً لا مفر منه وان الهند حددت اهدافها في باكستان الشرقية، وان إمكانية التدخل السوفيتي كانت بعيدة وكذلك الصيني، لذلك فان الموافقة على الطلب الباكستاني "غير ضروري وغير حكيم"، في حين كان رأي كيسنجر انه حتى لو كان هدف الاتفاقية هو حماية باكستان من التهديدات الشيوعية إلا ان التعهدات اللفظية والمكتوبة للرئيس كينيدي وجونسون لباكستان تضمنت تقديم الدعم ضد أي عدوان هندي، وان هذا الرأي جاء في الوقت الذي وصلت فيه الإدارة الأميركية الى قناعة تامة ان الهند سوف تقدم على مهاجمة باكستان وفي حال عدم تقديم المساعدات الأميركية لباكستان سيؤدي هذا الأمر الى ارتياح حلفاء الولايات المتحدة وعودها، وقد تسهم موسكو على نشر هذا التوجس في كل مكان، يبدو ان هذه الحجج من قبل البيت الأبيض لم تكن مقنعة لذا تريتث واشنطن في تقديم أي دعم عسكري لباكستان خلال تلك المدة^(١).

وفي الثالث من كانون الأول وبينما كانت الهند تخطط لهجوم على باكستان الشرقية^(٢) فاجأ الرئيس الباكستاني الهنود عندما شنت القوات الباكستانية هجوماً جويماً من غرب باكستان على الهند الأمر الذي دفع انديرا غاندي أعطاء الضوء الأخضر لقواتها العسكرية للقيام برد فوري وإعلان الحرب الشاملة على باكستان^(٣).

لقد ذكر كيسنجر ان الرئيس الباكستاني يحيى خان عندما أعطى أوامر ببدء الهجوم على الهند، قد يكون اختار ما اعتبره مسار الشرف كونه كان مضطراً على هذا التصرف لانه ببساطة لا يمكنه ان يبقى متفرجاً في الوقت الذي تتعرض فيه بلاده للخطر، وقد اختلفت دوافع يحيى خان من

(1) Rashid A Chowdhury, Op. Cit., P 215- 216.

(٢) حسين عبد الجبار ، الحرب الهندية - الباكستانية ١٩٧١، بغداد ، ١٩٧٢، ص ٨-٩.

(3) J. N. Dixit, *India and Pakistani n war and peace* (London: Routledge, 2002), p .209; Dennis Kux, *The United State and Inaia.*, P 302.; Ramond L. Grhoff, *Détente and Confrontation : American – Soviet Relations From Nixon to Reagan* , Washington , 1985. P- 266.

هجومه على الهند فقد أدرك ان باكستان الشرقية ستكون قضية خاسرة لذلك أراد تحقيق نصر على القوات الهندية في الغرب، كذلك وجدت القيادة الباكستانية انها لا تستطيع الاستمرار بحرب استنزاف مع الجانب الهندي، لذلك أعطى يحيى خان أوامره بالهجوم على المطارات الهندية وذلك لتحجيم القوة الجوية الهندية^(١).

عندما اندلعت الحرب الهندية الباكستانية في الثالث من كانون الأول، لم تتمكن وكالة المخابرات المركزية من تحديد إي من البلدين شرع بالإعمال العدائية، مع ذلك كان موقف الرئيس نيكسون منحازاً الى الجانب الباكستاني فعند اندلاع الحرب ابلغ كيسنجر قائلاً: "بالنسبة للباكستانيين يجب عليهم القيام بذلك بسبب الهنود"، بمعنى أعطى الرئيس نيكسون المبررات للجانب الباكستاني عندما قاموا بالهجوم على الهند^(٢). وبالرغم من ذلك فقد اختلفت رؤية وزارة الخارجية عن رؤية البيت الأبيض لمعالجة هذه المشكلة، فقد فضلت وزارة الخارجية نقل القضية الى الأمم المتحدة، مع التأكيد على ضرورة تبني الولايات المتحدة سياسة متوازنة بين الطرفين المتحاربين، في حين رأى كيسنجر ان هذه التوصيات ما هي إلا ذريعة لتجنب دعم حليف، لكنه وافق على إحالة القضية الى مجلس الأمن حيث يكون البيت الأبيض حراً من قيود وزارة الخارجية، أما بالنسبة الى الرئيس نيكسون فكان يعتقد ان الحرب تعرض مبادرة الصين الى الخطر، وبسبب الضغوط المحلية على إدارته فقد كان يخشى من ان أتباع سياسة متوازنة ستكون نتائجها لصالح الهند، إلا انه نقل القضية الى مجلس الامن الدولي^(٣).

لذلك عقدت مجموعة واشنطن الخاصة اجتماع لتوجيه السياسة الاميركية خلال الحرب، اذ دعا كيسنجر فيه الى ضرورة توجيه رداً قوياً الى الهند. وقال انه فعل ذلك وفقاً لتوجيهات الرئيس نيكسون، وذكر ان الرئيس يؤكد وبشكل مستمر على هذا التوجه، ومع ذلك لم يكن كافياً ليؤثر على تفكير وزارة الخارجية. وعندما عبر كيسنجر عن رغبته بقطع المساعدات عن الهند رد مسؤولو وزارة الخارجية باقتراح خفض مماثل ضد باكستان، وأصر كيسنجر مع ذلك، على القول بان الرئيس كانت توجيهاته بقطع الإمدادات عن الهند فقط^(٤).

(1) Mohammed Akbar Kham , *The Mystery of The Debacle of Pakistan : 1971 Karachi. Islamic Military Science Association* , London,1972, P. 261-262.

(2) Robert Dallek , Op.Cit., P. 341.

(3) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 897.

(4) Washington Special Action Group (WSAG) meeting India/Pakistan,3 December 1971,(summary) (Extracts),in Rashmi Jain, Rashid Op,Cit. No.82,P.4,; A. Chowdhury, Op.Cit., P. 219.

في اليوم نفسه الذي اندلعت فيه الحرب، تسلم الرئيس نيكسون رداً على رسالته السابقة من الزعيم السوفيتي الكسي كيوسجين اذ قال فيها : " نحن معنيون لان كلانا يجب ان يدعم بقوة الحل السياسي للمسألة، وان نصرح بهذا بوضوح للأطراف المعنية ولأسباب مفهومة ولا سيما الرئيس يحيى خان"، وذكر انه على وجه التحديد يجب على الرئيس يحيى خان الافراج الفوري عن مجيب الرحمن واستئناف المفاوضات معه ومع الزعماء الآخرين، ثم أشار كيوسجين ان كلاً من حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيقومان بكل ما هو ضروري اذ قبل الجانب الباكستاني بهذه النصيحة الودية وتجنب المزيد من التدهور، وعلى هذا الأساس يجب علينا ان نخطب بانفسنا في الوقت الراهن الرئيس يحيى خان ورئيسة الوزراء انديرا غاندي^(١).

لقد مارس الرئيس نيكسون وكيسنجر ضغوطاً على وزارة الخارجية للتعامل بصورة اكثر ودية مع الجانب الباكستاني، ففي الرابع من كانون الاول اجتمعت مجموعة واشنطن الخاصة ، وكان كيسنجر حاسماً اذ قال: " ان الجميع يعلمون اننا سنرى الهند تحتل شرق باكستان في نهاية المطاف"، ثم أضاف ان الولايات المتحدة مضطرة الى التصرف بحزم للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها^(٢).

لقد اصيب كيسنجر بالاحباط لان وزارة الخارجية لم تسير على المنهج الذي وضعه الرئيس نيكسون وكيسنجر فوصفها انها (تغرد خارج السرب) ووبخ فريق عمل واشنطن لعدم استجابتهم لرغبة الرئيس نيكسون بالميل نحو باكستان. وفي الوقت نفسه انتقد كيسنجر الاتحاد السوفيتي لعدم كبحه الهند اذ قال " كان يمكن للاتحاد السوفيتي كبح الهند لكنه اختار عدم القيام بذلك"، فهو في الواقع شجع الحرب بنشاط عبر توقيعة على معاهدة الصداقة، ومنح المطالب الهندي الدعم الدبلوماسي ونقل الامدادات العسكرية جواً وتعهد باستخدام حق النقض الفيتو على القرارات غير الملائمة التي لا تسير في مصلحة الهند، وشجع السوفيت الهند على استغلال عدااء باكستان، اذ قال " ان الاهتمام المشترك بقوة السوفيت الذي دفع بكين وواشنطن للاجتماع معاً، وان التظاهر بعدم علاقة اميركا من شأنه ان يجهد بشدة علاقتنا الجديدة غير المستقرة مع الصين"^(٣).

(1) Telegram Department of state, December 3, 1971, in Kalyani Shankar, Op.Cit., P. 280- 281.

(2) Robert Dallek, Op,Cit., P. 341.

(3) Robert Dallek , Op.Cit., P. 341- 342.

ويبدو ان الاتحاد السوفيتي كان عازماً على الوقوف مع الجانب الهندي ففي الرابع من كانون الاول قدم السفير الاميركي قراراً في الامم المتحدة يدين الهند ويدعو الطرفين لوقف فوري لاطلاق النار مع انسحاب قوات الطرفين، لكن السوفيت تصدوا له عبر استخدام حق النقض (الفيتو) فقامت الولايات المتحدة بأخذ القرار الى الجمعية العامة، وقد واجه معارضة من قبل الاتحاد السوفيتي والهند^(١).

وبعد يومين على اندلاع الحرب الشاملة، أرسلت انديرا غاندي رسالة الى وزير الخارجية وليم روجرز، قدمت فيها تفاصيل الهجوم الباكستاني على الحدود الغربية للهند، اذ قالت: "يؤسفني ان ابلغ سعادتك انه في حوالي الساعة الثانية والنصف (حسب التوقيت الهندي) من يوم الثالث من كانون الاول شنت باكستان هجوماً جويًا وبرياً واسع النطاق على بلدنا على طول الحدود الغربية" وتعليقاً على ذلك ذكرت اسماء المدن الهندية التي تعرضت للقصف الباكستاني وأكدت ان الهجوم ضد الهند قد نظم بعناية ومع سبق الاصرار، لانه قد ثبت من خلال الحقائق ان الجيش الباكستاني ضرب عبر الحدود الغربية للهند من جاسلمير Jaisalmer الى كشمير، وان باكستان قد اختارت الهجوم في الوقت الذي كانت فيه بعيدة عن كلكتا لحضور الاجتماع العلني ومعظم القادة الهنود كانوا هناك، ثم قالت " انني اكتب لك في اللحظة التي تتعرض فيه بلادي وشعبي لخطر جسيم"، ثم اضافت انه لم يعد هناك خيار سوى وضع بلادنا على اهبة الاستعداد للحرب، واختتمت الرسالة بحث الرئيس نيكسون على استخدام تأثيره مع باكستان لإيقاف انشطتها العدوانية ضد الهند وعلى التعامل فوراً مع المشكلة في شرق البنغال، التي تسبب الكثير من المصائب والمحن ليس فقط في باكستان ولكن في شبه القارة بأكملها ايضاً^(٢).

حملت إدارة نيكسون الهند مسؤولية اندلاع الحرب، اذ أشار كيسنجر في اتصال هاتفي مع الرئيس نيكسون الى ان الهنود رفضوا كل مقترحات التسوية " اقترحهم الدائم هو اطلاق سراح مجيب الرحمن، وهذا في الواقع هو الموقف السوفيتي". ورأى ان كل ما عمله الهنود للمدة من آذار حتى نهاية أيلول هو انتظار انتهاء موسم الامطار الموسمية، وتدريب المقاتلين البنغال ليبدأوا هجومهم، أما ما كان يقوله الهند والسوفيت عن مساعيهم السلمية " التي استمعنا اليها في الصيف

(1) Statement by US representative George Bush in the UN Security Council, 4 December 1971,(Eteacts) ,in Rashmi Jain ,Op.Cit.,No 85.P.49; Geoffrey Warner, Op.Cit., P.1111 ;Rashid A. Chowdhury, Op.Cit., P.2220
(2) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976, Editorial Note, No. 215.

ليس إلا كلام فارغ"^(١). وفي أجتتماع عقد في البيت الابيض بين السفير السوفيتي فورنتسوف Vorontsov وكيسنجر في الخامس من كانون الاول قال كيسنجر ان الرئيس الاميركي لا يفهم كيف يمكن تحسين العلاقات الاميركية السوفيتية في الوقت نفسه الذي يشجع فيه السوفيت " العدوان العسكري الهندي ضد باكستان"، وأكد له ان نيكسون ينظر للأزمة في جنوب آسيا "بكونها نقطة تحول في العلاقات بين الولايات والاتحاد السوفيتي"مطالبة بانضمام الاتحاد السوفيتي لجهود الامم المتحدة لوقف الحرب بسرعة^(٢).

خلال تلك المدة تلقت الهند الدعم الكامل من الاتحاد السوفيتي ففي الخامس من كانون الاول، شنت وكالة الانباء السوفيتية تاس Tass، هجوماً معارضاً لأي وقف لاطلاق النار من دون تسوية تقوم على اساس الحقوق المشروعة لشعب شرق باكستان، وقد أشار كيسنجر في مذكراته الى ان نيكسون عندما علم بهذا، قرر الضغط على موسكو^(٣).

في الخامس من كانون الاول أبرق القنصل العام الاميركي في دكا الى وزارة الخارجية برقية أشار فيها الى ان موقف الولايات المتحدة الاخير كان بداية موقف واضح مؤيد لباكستان سبب استياء من قبل القيادة البنغلادشية، وبعث السفير الاميركي في نيودلهي سلسلة من البرقيات يشكو من ان البيت الابيض يدفع السيدة غاندي الى احضان السوفيت، لم يكن لتلك الانتقادات تأثير يذكر على الموقف الاميركي المنحاز لباكستان^(٤).

في السادس من كانون الاول كانت الهند أول دولة أعترفت بدول بنغلادش المستقلة، الامر الذي دفع الولايات المتحدة لزيادة ضغوطها على الهند، ففي اليوم نفسه قررت واشنطن تعليق المساعدات المقرر تقديمها للهند^(٥)، وهذا يعني تجميد (٨٧,٦) مليون دولار كانت مخصصة لاغراض التنمية^(٦)، وقد أرسل نيكسون رسالة الى بريجنيف في اليوم نفسه، كان مضمونها ان

(1) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Transcript of Telephone Conversation Between President Nixon and His Assistant for National Security Affairs (Kissinger), December 5, 1971, No. 228.

(2) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Memorandum of Conversation, December 5, 1971, No. 231;

كاظم هيلان محسن، الموقف الاميركي من أزمة بنغلادش، ص ٢٥٦.

(3) Kalyani Shankar, Nixon Indira, P. 292.

(4) Jack Anderson, The Anderson Paper, New York, 1973, P. 239.

(5) U.S. Attitudes On India Pakistan Crisis, From American Embassy, London, Dec, 1971.

(6) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Minutes of Washington Special Actions Group Meeting, December 6, 1971, No. 235; W. Norman Brown, The United States and India, Pakistan, Bangladesh, Harvard University Press U S A, 1972, P. 414.

الموقف السوفيتي الداعم للهند سيتترك أثراً سلبياً على العلاقات الاميركية السوفيتية وقد يوقف مسيرة التحسن التي تشهدها تلك العلاقة، فضلاً عن انه سيتترك أثره السلبي على موقف الولايات المتحدة من مجموعة كاملة من القضايا الدولية^(١).

من جانبها ردت القيادة السوفيتية في اليوم نفسه، بتقديم اقتراح لمشروع قرار في مجلس الامن يتضمن وقف فوري لإطلاق النار بين الهند وباكستان، ومطالبة حكومة باكستان على الفور بالاعتراف بخيارات سكان شرق باكستان التي عبروا عنها في انتخابات ١٩٧٠، وفيما يتعلق بأثر الأزمة في جنوب آسيا على العلاقات الاميركية- السوفيتية، رأت عدم صواب المنهج الذي حملته رسالة نيكسون، اذ ان اختلاف تقييم احداث العالم وسبل تسويتها قد تنشأ " وليس هناك شيء غير طبيعي في ذلك " ومن جهته رأى نيكسون ان الرد السوفيتي غير ايجابي، لانه لم يتضمن اشارة الى سحب القوات المقاتلة الى مواقعها قبل الحرب^(٢).

وفي السابع من كانون الاول قام وزير الخارجية الهندي سوران سنغ بزيارة السفارة الاميركية في نيودلهي والتقى بالسفير الاميركي كيتنغ وأعرب عن اسفه لان مندوب الولايات المتحدة في مجلس الامن وصف العمليات العسكرية الهندية "بالعدوان". وطلب من السفير ان ينقل لوزير روجرز شخصياً بضرورة إعادة النظر في موقف الولايات المتحدة في ضوء التطورات التي حدثت فضلاً عن الحقائق البارزة^(٣).

عقد كيسنجر في السابع من كانون الاول مؤتمراً صحفياً، أصر انه لا هو ولا الرئيس نيكسون كان مجحفين بحق الهند، لكنهم شعروا بضرورة انتقاد الهند لانهم لا يفضلون الحلول العسكرية للمشاكل السياسية، واعترف من خلال المؤتمر الصحفي ان الولايات المتحدة لا تدين استخدام باكستان لقوتها العسكرية، ثم ذكر ان يحيى خان وعد بوضع جدولاً زمنياً لعودة الحكم المدني في الشرق وأعطى عفواً عن اللاجئين، إلا ان الجانب الهندي لم يستجب للجهود الباكستانية وشرع بمهاجمة باكستان^(٤).

(1) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Letter From President Nixon to Soviet General Secretary Brezhnev, December 6, 1971, No. 236.

(2) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Message From the Union of Soviet Socialist Republics to the United States, December 6, 1971, No. 237.

(3) Kalyani Shanker, Nixon Indira, P. 293.

(4) Rashid A. Chowdhury, Op.Cit., P. 224.

ان التصريح الأميركي الأخير كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر للباكستانيين بالاستمرار بالعمليات العسكرية، وفي الوقت نفسه حملت الإدارة الأميركية الجانب الهندي مسؤولية كاملة في اندلاع الحرب مبيناً ان الهند كانت تنوي وتخطط ومنذ مدة بشن هجوم على باكستان، وهنا رأت واشنطن ان من حق باكستان القيام بهجوم استباقي للحفاظ على امنها الوطني جراء التهديد الهندي الذي وجدت فيه قد جاء بدعم سوفيتي .

في الوقت نفسه كانت الأمور تسير بسرعة في باكستان، اذ قام نائب رئيس بعثة الولايات المتحدة سوبير Sober بلقاء ذو الفقار علي بوتو في اليوم نفسه الذي ارسل فيه يحيى لتمثيل باكستان في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحرب الهندية- الباكستانية، وقد أعلنت الاذاعة المحلية ان الرئيس يحيى خان قرر تشكيل حكومة مركزية يكون فيها بوتو نائباً لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، فأكد بوتو لسوبير بانه سيبدل افضل الجهود لتحقيق وقف اطلاق النار وانسحاب القوات، كما بين انه على استعداد لبيذل كل ما في وسعه لتحقيق " تسوية سياسية مرضية مع شرق باكستان بما في ذلك التفاوض الفعال مع مجيب الرحمن"^(١).

استمرت باكستان في مطالبتها للولايات المتحدة بمساعدتها ففي السابع من كانون الاول طلب السفير الباكستاني من كيسنجر تقديم مساعدة مادية " بشكل مباشر أو غير مباشر"^(٢) وقد ذكر كيسنجر بقوله ان الولايات المتحدة متفهمة للوضع الحرج لباكستان وهي مستعدة لتقديم الدعم خلال هذه الازمة، مبيناً في الوقت نفسه الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مثل إيقاف جميع شحنات الأسلحة الى الهند، وتعليق المساعدة الاقتصادية لها وإصدار البيانات من البيت الابيض ووزارة الخارجية المنددة بأعمال الهند وتحملهم مسؤولية الحرب، والطلب من الاتحاد السوفيتي تحمل مسؤولية بالضغط على الهنود، فضلاً عن الجهود المبذولة في مجلس الأمن الدولي، إلا ان كيسنجر ذكر وبصراحة ان كل تلك الخطوات لم تردع الاتحاد السوفيتي والهند، ووعدته بمواصلة الولايات المتحدة جهودها وبحثها عن وسائل جديدة وذكر قائلاً " لا يمكن ان نسمح ان يمر العدوان دون عقاب"^(٣).

(1) Kalyani Shanker, Nixon Indira , P .229.

(2) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976,Back channel Message From The Ambassador to Pakistan (Farland) to the President Assistant for National Security Affairs (Kissinger), December 7, 1971, No, 242.

(3) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976, Backchannel message From The President's Assistant For National Security Affairs (Kissinger) to the Ambassador to Pakistan (Farland) , December 7, 1971, No .243.

خلال تلك المدة، مضى الرئيس يحيى خان قدماً في جدولته الزمني لإقامة حكومة مدنية، في شرق باكستان وأعلن تعيين نورا محمد امين^(١) رئيساً للوزراء، وقد أكد تقريراً وكالة المخابرات المركزية الاميركية في السابع من كانون الثاني ان المسؤولين في بعثة بنغلادش في كالكوته قد أعلنوا ان دكا ستكون العاصمة الدائمة لبنغلادش وذكر التقرير ايضاً ردود الفعل الدولية، اذ أشار الى ان الصين استتكرت العدوان الهندي، وأشار الى ان " انتقاد بكين المتصاعد لنيودلهي سيؤدي الى انتكاسة التقارب الذي يتحرك نحوه البلدين ببطء وسوف يحد من حيز الصين للمناورة مع بنغلادش المستقلة" مع ذلك كرر الزعيم السوفيتي برجنيف تحذيره الصادر عبر وكالة تاس ضد تدخل الاطراف الخارجية في أزمة جنوب آسيا، وبدأت وسائل الاعلام السوفيتية للمرة الاولى بالاشارة الى الحرب بانها حركة تحرير وطنية لشرق باكستان ولكن لم يكن هناك أي تعليق رسمي حول قرار الهند الاعتراف ببنغلادش. وتطوعت رئيسة وزراء سيلان السيدة باندرانيكا *Mrs. Bandaranaike* لاستضافة مؤتمر آسيوي برعاية الامم المتحدة لانها كانت حريصة على ان تكون في دائرة الضوء. وكان بوتان *Bhutan* البلد الثاني الذي اعترف ببنغلادش، لكن الهند كان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية لبوتان^(٢). ثم بين التقرير بان الصين لم تكن مستعدة عسكرياً للمشاركة الكبيرة والمتواصلة في الحرب، فمواقف بكين العسكرية على طول جبال الهملايا لم تكن معروفة بجميع تفاصيلها ولكن من الواضح ان مشاركتها على مقياس حرب عام ١٩٦٢، ربما كان العامل الكامن وراء القدرات الحالية للصين" اذ أشار ملحق تقرير وكالة المخابرات المركزية الى ان الصين " تحتفظ بخيار الجهد الضعيف النطاق، الذي يتراوح من تحركات القوات الصينية

(١) **نورا محمد امين** : ولد عام ١٨٩٣ في براهمايناريا في البنغال وتلقى تعليمه هناك، وفي عام ١٩١٧ دخل كلية ميمسنيغ انادا، وحصل على شهادة الادب الانكليزي، وبعد تخرجه اشتغل بالتدريس. عين من قبل الحكومة البريطانية الهندية رئيساً لمنطقة ميمسنيغ، وبعد ذلك اصبح من الشخصيات المقربة من محمد علي جناح في البنغال ودافع عن حقوق البنغاليين المسلمين، بعد استقلال الهند اصبح وزيراً للتموين في الحكومة الباكستانية بعد وفاه لياقات خان ، وانتخب بالجمعية التشريعية للمدة من ١٩٤٧-١٩٥٤ ، بعد وفاه محمد علي جناح اصبح رئيساً لوزراء باكستان الشرقية وقد وصفت ادارته لشرق باكستان بالسيئة من قبل معارضيه، وفي انتخابات ١٩٥٤ خسر بالانتخابات مقابل رابطة عوامي، فاز بعضوية الجمعية التشريعية في انتخابات عام ١٩٧٠، وقد تم تعيينه وبتكليف من قبل يحيى خان رئيساً للوزراء ٢٠ كانون الثاني ١٩٧١، توفي بعد استقلال بنغلادش بثلاث سنوات ١٩٧٤. للتوسع ينظر :

Om Gupta, Encyclopaedia of India, Pakistan and Bangladesh, Vol,7, Isha Book , Delhi, 2006.

(2) *Kalyani Shanker, Nixon Indira , P.230.*

والاستعدادات العلنية لنشر الدوريات المسلحة والتعرض للمخاطر الحدودية الهندية الى الهجوم التضليلي المحدود، مع ذلك فان بكين في الوقت الحاضر تستعد لدفن رأسها^(١).

بدأ الرئيس الباكستاني يحيى خان يشعر بأن الامور تسير بعكس الاتجاه الذي كان يهدف اليه، فقد سيطرت القوات الهندية على اجزاء واسعة من باكستان الشرقية (البنغال)، وقد تلقى كيسنجر تقارير بهذا الشأن ايضاً، فقد ذكر انه في السابع من كانون الاول تلقى تقريراً من " مصدر موثوق خبر مفاده ان رئيسة الوزراء غاندي مصممة على سحق حتى غرب باكستان لاضعافها"^(٢).

خلال الحرب الهندية الباكستانية كانت المخابرات الاميركية تتابع الوضع بصورة مستمرة، اذ أفادت بان قدرة باكستان على الاحتفاظ بالاراضي لفترة طويلة مشكوك فيه على الرغم من انها تحتل مناطق رئيسية في كشمير، وان هدف باكستان الاكبر في الغرب كان الحصول على مكاسب اقليمية وكشمير المتنازع عليها كنقطة مساومة ضد المكاسب الهندية في شرق باكستان لاستخدامها كمقايضة في حال خسارة شرق باكستان، وعندما وصلت الحرب الى ذروتها تقريباً ذكر تقرير وكالة المخابرات المركزية الاميركية المؤرخ في التاسع من كانون الاول ان الهنود كانوا قادرين على تعزيز قواتهم في منطقة كشمير، في حين لم يكن بإمكان الباكستانيين اختراق قواتهم، اذ جاء فيه " ان الهند قد تكون مستعدة بالفعل لنقل بعض القوات من شرق باكستان الى الحدود الغربية مع باكستان" وتكهن تقرير المخابرات المركزية الاميركية ان نيودلهي قد تكون قادرة على متابعة استراتيجيتها الحربية بعد ذلك خلص التقرير الى ان " نيودلهي تبدو اكثر قدرة على الاستمرار على الجبهات الغربية"^(٣).

لقد تم ابقاء نيكسون على اطلاع كامل بسير العمليات العسكرية التي كانت في صالح الهند، اذ ابلى كيسنجر الرئيس نيكسون ان القوات الهندية تبعد اثنا عشر ميل فقط عن دكا، وفي مذكرة أشار فيها انه على الرغم من ان كلاً من طرفي الحرب الهند وباكستان كانتا تستعدان لجولة اخرى من النقاش في الامم المتحدة، أثار كيسنجر الشكوك حول مدى الوقت الذي تستطيع فيه القوات الباكستانية الصمود، اذ يبدو ان يحيى خان استسلم لانه لا يستطيع ان يفعل شيء لمساعدة قواته في الشرق، وذكر كيسنجر بمحادثات يحيى مع سفير الولايات المتحدة فارلاند

(1) Memorandum central Intelligence Agency, 7 December 1971 Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 383-385.

(2) Memorandum central Intelligence Agency, 9 December 1971, Ibid, P. 387-388.

(3) Memorandum for the president from Henry Kissinger, 9 December 1971, Ibid, P.289-290.

Farland في الثامن من كانون الاول عندما ادعى انه سيقاثل الى " آخر مسلم"، وعلى الجبهة السياسية أخبر الرئيس يحيى السفير فارلاند انه يستعد لتنفيذ نقل السلطة الى الحكومة المدنية^(١).

لقد وجدت واشنطن ان السوفيت لم تكن لديهم الاستجابة الكافية لمعالجة الموقف، لذا اقدم الرئيس نيكسون على توجيه رسالة شديدة اللهجة الى الجانب السوفيتي سلمت بيد وزير الزراعة فلاديمير فانكوفيتش Vladimir Mastskevich الذي كان في زيارة الى واشنطن، وقد كان مضمون الرسالة ان الحرب في شبه القارة الهندية تشكل تهديداً لكل خطوة تقدم في العلاقات الاميركية - السوفيتية^(٢).

في غضون ذلك ابلغ الرئيس نيكسون الوزير السوفيتي الذي لم يكن مخولاً بالحديث عن مثل هذه المواضيع، بان الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الايدي اذا قامت الهند بتحريك قواتها ضد غرب باكستان، وأضاف نيكسون: " ان الاتحاد السوفيتي لديه معاهدة مع الهند، فنحن لدينا واحدة مع باكستان ، ويجب عليك ادراك الحاجة الملحة لوقف اطلاق النار، والتوصل الى أزمة سياسية"^(٣).

وخلال تلك المرحلة، أقدمت الإدارة الأميركية على اتخاذ خطوات هامة لمساعدة باكستان التي بدت في وضع صعب، فالقوات الباكستانية في الشرق لاقت هزيمة على يد الجيش الهندي، الامر الذي دفع كيسنجر الى التفكير بضرورة تزويد الجيش الباكستاني بالاسلحة، وبما ان الولايات المتحدة قد فرضت في وقت سابق حظراً على تزويد باكستان والهند بالاسلحة، وجد كيسنجر انه بالامكان الاعتماد على دول صديقة لنقل السلاح الى باكستان، فعرض هذا الامر على الشاه محمد رضا شاه ايران الذي رفض فكرة ان تقوم طائراته بنقل السلاح الى باكستان، كون الهند ترتبط بمعاهدة مع السوفيت فخشي ان تكون ايران طرفاً في الحرب، إلا انه اقترح ان يتم نقل الاسلحة بطائرات اردنية، وقد حذر كيسنجر من تأخير التحرك لحل الازمة لانه يجعل الولايات المتحدة في موقف وصفه بـ(الضعيف جداً) أمام حلفائها، لذا قال "اعتقد اننا في مأزق"، وتم الاتفاق مع نيكسون على تحريك الاسطول السابع الى خليج البنغال في العاشر من كانون الاول لتخويف الهند ولتكون اشارة الى ان هناك ما يتبع تحريك الاسطول الى منطقة الصراع^(٤).

(1) Memorandum From Henry Kissinger to the President , 9 December 1971, in Ibid, P. 389-390.

(2) Kalyani Shanker, Nixon Indira , P.232; Hanry Kissinger, Op.Cit.,P. 904.

(3) Robert Dallek , Op.Cit., P. 344.

(4) F.R.U.S., Vol. XI, Editorial Note, No. 251.

يبدو ان اقدام الولايات المتحدة على استعراض قوتها البحرية، وتوجيه حملة الطائرات من الشرق الاقصى الى خليج البنغال التي كانت مهمتها المعلنة هو القيام بالمساعدة الممكنة لاجلاء الرعايا الاميركيين الموجودين في دكا. أما المهمة الاساسية غير المعلنة هو ارسال اشارة الى الهند والسوفيت بجدية التحذيرات الاميركية. وانها على استعداد تام لمساعدة حليفها الباكستاني. كذلك أراد البيت الابيض ان يثبت للصينيين بانهم اذا دخلوا في علاقة مع الولايات المتحدة فانهم يستطيعون الاعتماد على صمودهم في اوقات المتاعب^(١).

لقد وصلت الازمة في جنوب آسيا الى ذروتها، لذلك أمر نيكسون كيسنجر بتبني مفاوضات دبلوماسية بصورة موسعة، فذهب كيسنجر في مساء العاشر من كانون الاول مع مساعديه الى نيويورك والتقى مع السفير الصيني لدى الامم المتحدة هوانغ هو في مكان سري للتباحث بشأن الوضع في جنوب آسيا، وأبلغ كيسنجر هوانغ عن الضغوط التي يمارسونها للسيطرة على دعم السوفيت للعدوان بما في ذلك التحذير من ان ذلك قد يؤدي الى مواجهة سوفيتية-اميركية محتملة، ووصف حركة السفن الحربية الى المحيط الهندي بانها دليل على عزم الولايات المتحدة على اتخاذ خطوات اكثر جدية تجاه الازمة، وقد أخبر كيسنجر السفير الصيني عن رغبة نيكسون ان يبين " اذا لم تتخذ تدابير لحماية أمنها رداً على الوضع في شبه القارة الهندية، فان الولايات المتحدة ستعارض جهود الآخرين للتدخل مع جمهورية الصين الشعبية" وأراد من جمهورية الصين الشعبية ان تفهم انه اذا اريد الحفاظ على غرب باكستان من الدمار، فمن الضروري عليها تخويف الهند والسوفيت^(٢).

من جانب آخر ارسل كيسنجر مذكرة الى يحيى خان يخبره فيها بضرورة الاحتفاظ بباكستان الشرقية لفترة أطول، مضيفاً انه من المحتمل ان ترسل الولايات المتحدة احتجاجاً قوياً للسوفيت يشير الى وقف اطلاق النار، عندما قرأ وزير الخارجية الباكستاني سلطان محمد خان برقية كيسنجر سارع باخبار الرئيس يحيى خان، الامر الذي طلب فيه يحيى خان من القوات

(1) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 905; David K. Hall, *The, Latian War of 1962 and Indo- Pakistan war of 1971, in Blechman and Kaplan , Force Without war, Washington, P. 1992-1994.*

(2) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Memorandum of Conversation, New York, December 10, 1971, No. 274.

الباكستانية في دكا من الصمود بسبب " التحركات العسكرية والدبلوماسية المهمة جداً " ووفقاً لسلطان خان " كان يحيى خان مثل الرجل الغريق الذي امسك في قشة" (١) .

مارست الولايات المتحدة خلال تلك المدة ضغوطاً على الجانب السوفيتي، وأشار كيسنجر انه تم اخبار السوفيت ان الولايات المتحدة ستتخذ اجراءات قوية بما في ذلك تحريك الاسطول السابع في حال لم تستلم رداً قريباً مرضياً على مقترحاتنا (٢).

وفي العاشر من كانون الاول طالبت الولايات المتحدة من الهند ضمانات من انها لن تعمل على ضم أي من الاراضي التي احتلتها او التي ستحتلها بما في ذلك منطقة ازاد كشمير، وقد اكد السفير الهندي في الولايات المتحدة ان الهند اعترفت بدولة بنغلادش، وليس لديها اي نية لضم اي اراضي من غرب باكستان، وفيما يتعلق بأزاء كشمير ذكر انه لا يستطيع اعطاء جواب الان (٣).

وفي اليوم نفسه حذر نيكسون برجنيف من الاثر السلبي الذي يتركه تدهور الوضع في جنوب آسيا على العلاقات بين البلدين وعلى السلام والاستقرار الدولي، وحذر من ان استمرار الحرب يعني ان الهند لديها النية للقيام بعمل عدواني ضد باكستان الغربية، الامر الذي سيدفع الولايات المتحدة لمساعدة باكستان على وفق الالتزامات التي تربط الولايات المتحدة بهذا البلد الصديق (٤).

في الحادي عشر من كانون الاول أقدم كيسنجر على حث نائب رئيس الوزراء الباكستاني على العمل مع الصينيين للتوصل الى استراتيجية مشتركة، وقد أخبره بوتو قائلاً: " ان الثمان والاربعون ساعة المقبلة ستكون حاسمه ويجب ان لا نضعها في التحضير لكتب التاريخ " ، وذكر كيسنجر ان الجانبين اتفقا في نهاية المطاف على " إعادة القضية الى مجلس الامن واستخدامها ذريعة لانهاء الفوري للأعمال العدائية في شرق باكستان، اذ لم تسمع شيئاً من موسكو الى بعد ظهر اليوم التالي. وسوف تبدأ بالمطالبة بوقف اطلاق النار والانسحاب الهندي لكننا سنكتفي ببساطة بوقف اطلاق النار (٥).

(1) Dennis Kux, The United State and Pakistan, P.200.

(2) Dennis Kux, The United State and India, P.305.

(3) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Telegram From The Department of State to The Embassy in India, December 10, 1971, No. 262.

(4) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Letter From President Nixon To Soviet General Secretary Brezhev, December 10, 1971, No.269;

كاظم هيلان محسن، الموقف الاميركي من ازمة بنغلادش، ص ٢٥٧.

(5) Henry Kissinger, Op.Cit., P. 907 ; Kalyaani Shankar , Op. Cit., P. 234.

وفي اليوم الثاني عشر من كانون الاول استخدم الرئيس نيكسون للمرة الاولى الخط الساخن، وأرسل رسالة الانذار الاخير أذ أعلن انه بعد الانتظار لمدة اثنان وسبعون ساعة للحصول على الرد السوفيتي، فانه- نيكسون- " سيبدأ باتخاذ سلسلة من الإجراءات المعينة" في مجلس الأمن لا يمكن الغاءها واختتم نيكسون بالقول : " ولا يمكنني ان أؤكد ان الوقت هو جوهر المسألة لتجنب العواقب التي لا يرغب بها أيأ منها"^(١).

بدوره قام كيسنجر في نفس اليوم بنقل قرارات الرئيس نيكسون في اجتماع فريق عمل واشنطن التي نصت على ضرورة قيام السفير جورج هيريت وليكر بوش *George Herbert Walker Bush* في مجلس الامن اصدار بيان شديد اللهجة يطالب فيه بالانسحاب الفوري ووقف اطلاق النار، وفي حال تم رفض ذلك، عند ذلك يسمى تصرف الهند عدواناً، ثم اخبر كيسنجر بوش انه يجب ان يقوم بالتنسيق مع بوتو للتوصل الى استراتيجية للعمل في الامم المتحدة ، ثم قال: " ان الرئيس يريد من جميع المسؤولين التأكيد على خطورة وأهمية هذا الوضع، والتحرك شيئاً فشيئاً نحو تسمية العدوان وان الاسطول سيتحرك" وذكر ايضاً ان الاسطول يجب ان يتحرك حيث يريده الاميركيون^(٢).

بعد ذلك تلقى كيسنجر رسالة من هوانغ هو يدعو بالاجتماع معه، واعتقد كيسنجر ان الصين اقترحت التدخل عسكرياً ضد الهند اذ ذكر كيسنجر بحماس ان هذه الدعوة لعقد الاجتماع غير مسبوقة تماماً، وان الصينيين في طريقهم للتحرك وبلا شك هم ماضون للتحرك، وخلال الاجتماع تم مناقشة عواقب التدخل الصيني سيؤدي لتدخل السوفيت ، لكن في نهاية اللقاء طمئن الصينيين ان السوفيت لم يقدموا على مواجهة الولايات المتحدة والصين، الامر الملفت للنظر خلال اللقاء ان الجانب الصيني ذكر ان استقلال باكستان الشرقية امراً لا مفر منه، وان الصين مستعدة لتأييد مقترح الامم المتحدة الداعي للايقاف الفوري والتام لأطلاق النار والتخلي عن المطالبة بالانسحاب وتبادل القوات الامر الذي أدهش كيسنجر^(٣).

(1) Kalyani Shanker, Nixon Indira , P.234 ; F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976, Message From President Nixon to Soviet General Secretary Brezhnev1, December 12, 1971,No.286.

(2) W.S.A.G (Washington Special Actions Group) Meeting, 12 December 1971, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P.299.

(3) Geoffrey Warner Op.Cit, P .1115; Robert Dallek , Op.Cit., P. 347-348.

وتزامناً مع تلك الاجراءات أكد السوفيت للأمريكان في اليوم نفسه ان لديهم ضمانات في ان الهند لن يتخذوا اجراءات عسكرية ضد باكستان الغربية^(١) وفي المقابل طالب السوفيت تعطيل حركة الاسطول السابع حتى يمكن لهم التحرك دبلوماسياً، وقد وافق نيكسون على هذا الطلب^(٢).

وفي أجمع مجلس الامن الدولي المنعقد في الثاني عشر من كانون الاول دعا نيكسون لإتخاذ " اجراءات طارئة" لوقف القتال الدائر بين الهند وباكستان مؤكداً على ان " شرق باكستان احتلت تقريباً من قبل القوات الهندية" وأضاف بيان البيت الابيض ان أميركا تعد اندفاع القوات الهندية في بنغلادش بمثابة " الهجوم على الوجود الحقيقي لدولة عضو في الامم المتحدة" وان تحدي الهند لتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي للوقف الفوري لإطلاق النار في الحرب الهندية - الباكستانية يعتبر " تهديد للسلام العالمي"، لذلك وبما ان باكستان وافقت على القرار ورفضته الهند، فان الولايات المتحدة تعيد القضية الى مجلس الامن. إلا ان الجانب السوفيتي صوت ضد القرار الذي دعت الولايات المتحدة^(٣).

وفي الهند ألفت انديرا غاندي خطاباً امام حشد من مواطنيها في نيودلهي هاجمت فيه ضمناً الولايات المتحدة والصين بسبب دعمهم لباكستان حيث ذكرت ان هذه الحرب هي حرب الدفاع عن المبادئ والديمقراطية، ثم القت باللوم على دول لم تسمها (في قصد للولايات المتحدة والصين) بانها تجاهلت القمع والابادة الجماعية في شرق باكستان وقد اتهمتهم بغض ابصارهم عن مساعي باكستان للقضاء على أمة البنغاليين تحت عذر بانه شان داخلي وأكدت قائلة: "سنثبت بانه لا يستطيع اي شخص ترهيبنا على الرغم من نقاط ضعفنا، لكن تذكروا ان هذا الامر يتطلب شجاعة كبيرة" ولم تقدم انديرا غاندي اي اشارة لمناقشة الامم المتحدة او القرار الخاص بالازمة الهندية - الباكستانية، وكررت ان الهند ليست لديها اي اهداف اقليمية في الصراع^(٤).

ابلع السوفيت الولايات المتحدة في الرابع عشر من كانون الاول ان مشاوراتهم مع الهند وصلت الى مقترح لحل الازمة تمثلت باستعداد الهند لوقف اطلاق النار وسحب قواتها على ان تسحب

(1) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Message From the Soviet Leadership to President Nixon, December 12, 1971, No. 284.

(2) F.R.U.S., Vol. XI, 1969-1976, Transcript of Telephone Conversation Between the President's Deputy Assistant For National Security Affairs (Haig) and the Minister of the Soviet Embassy (Vorontsov), December 12, 1971, No. 290.

(3) Statement by US representative George Bush in the UN Security Council, 12 December 1971, (Eteacts), in Rashmi Jain, Op.Cit., No. 91, P. 52; V.P Dutt, Op.Cit., P. 82.

(4) Kalyani Shanker, Nixon Indira, P. 235.

الحكومة الباكستانية قواتها من شرق باكستان، ويتم نقل السلطة الى الممثلين الشرعيين لسكان شرق باكستان، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين من الهند الى شرق باكستان، ويلتزم الهنود بعدم فرض إرادتهم على سكان باكستان في الشرق الذين سيحددون مصيرهم بانفسهم، وأكد السوفيت " ان هناك أساس لحل الازمة، ويجب اغتنام هذه الفرصة"^(١).

من جانبه رفض يحيى خان العرض السوفيتي وعده " مجرد خدعة" وتكتيك لتعطيل اي جهود في مجلس الامن، ولتوفير الوقت امام الهنود لمواصلة هجومهم باتجاه غرب باكستان، وطالب بإيصال المساعدات الاميركية " دون مزيد من ضياع الوقت، فنحن ندفع ثمناً باهضاً كل ساعة"، وضرورة ايصال الاسطول السابع الى الشواطئ الباكستانية لانه سيسهم بصورة فاعلة في تخفيف الضغوط الذي تتعرض لها باكستان"^(٢).

أما في نيويورك ، خاض ذو الفقار علي بوثر معركة من اجل باكستان في مجلس الامن، ففي خطابه الذي استغرق أربعون دقيقة انتقد الموقف البريطاني والفرنسي ووصفهم " بالانتهازيين" وأطلق على الممثل السوفيتي " القيصر مالك Tsar Malik"، واتهم وزير الخارجية الهندي سوران سنغ بان يديه " ملطخة بالدماء" وفي نفس الوقت شكر بوتو الولايات المتحدة " لموقفها المبدئي" وأعرب عن تقديره لمساعدة الصين. وعند انتهاء الخطاب قام بتمزيق مذكرته معلناً " انني لن اكون طرفاً في اصفاء الشرعية على العدوان"^(٣).

وفي الخامس عشر من كانون الاول كتبت غاندي رسالة الى الرئيس نيكسون قائلة " أكتب اليك في لحظة الالم العميق بسبب الدور التعسفي الذي اتخذته العلاقات بين البلدين" وتطرقت السيدة غاندي الى اصول المشكلة. وذكرت بان هذه الحرب كان يمكن تفاديها لو قام القادة العظام في العالم، خلال الاشهر التسعة التي سبقت هجوم باكستان في الثالث من كانون الاول. بإيلاء حقيقة الثورة بعض الانتباه، ومحاولة الوقوف على حقيقة الوضع والبحث عن اساس حقيقي للمصالحة. وذكرت بالرسائل التي كتبتها سابقاً على غرار ماورد وجولاتها سعياً لتحقيق السلام واشتكت قائلة

(1) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976,Message From the Soviet Leadership to President Nixon, December 14, 1971, No. 295.

(2) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976,Letter From Pakistani President Yahya to President Nixon, December 14, 1971, No.298;

كاظم هيلان محسن، الموقف الاميركي من ازمة بنغلادش، ص ٢٥٨.

(3) F.R.U.S., Vol. XI,1969-1976, Letter From the Indian Ambassador (Jha) to President's Nixon, December 15, 1971, No. 314.

: "ان ما يقطع القلب هو وجود تعاطف مع اللاجئين الفقراء وفي نفس الوقت تم تجاهل المرض نفسه" (١) .

لقد أكدت انديرا غاندي ان الحرب كان يمكن تفاديها لو قامت القوى الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالحصول على اطلاق مجيب الرحمن، ووضحت قائلة " لقد سألت ما الذي نريده نحن لا نسعى للحصول على اي شيء لانفسنا، ونحن لا نريد أية أراضي فيما كان يسمى سابقاً بشرق باكستان وبنغلادش حالياً، ان مانريده هو سلام دائم مع باكستان" وأختتم رسالتها متسائلة الى اي مدى مضيت في الخطأ بحيث قاد الامر الى قيام المتحدثين باسم الولايات المتحدة بالتعامل مع الهند بمثل هذه اللهجة القاسية (٢).

وخلال تلك المدة، أراد يحيى خان المضي قدماً في الحرب ضد الهند، اتصل القائد الباكستاني الجنرال أمير نيازي بالقنصل الاميركية في دكا في السادس عشر من كانون الاول طالباً منه وقف القتال فوراً " لمنع إراقة المزيد من الدماء"، وطلب منه نقل مسودة مقترحات نيودلهي وتمثلت في جميع القوات المسلحة الباكستانية في مناطق محددة يجري الاتفاق عليها بين قادة القوات المتشابكة، وضمان سلامة جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية، وسلامة جميع الذين استقروا في شرق باكستان منذ عام ١٩٤٧ وعدم الانتقام من الذين ساعدوا الادارة عام ١٩٧١، وعدم استخدامه للكلمة "استسلام" (٣). وتعلن القوات الباكستانية وعلى الفور وقف جميع العمليات العسكرية، وعندما سأل نيازي ان كانت هناك حاجة لأخذ موافقة يحيى خان فأجاب بالرفض كونه يمتلك السلطة الكاملة لانه قائد القوات الباكستانية الشرقية في ظل الاحكام العرفية (٤).

وفي السادس عشر من كانون الاول دفع قائد القوات الباكستانية الجنرال نيازي وثائق الاستسلام في دكا وتسليمها الى قائد القوات الهندية في الشرق العقيد اورورا Lt. Gen Aurora (٥)، أما في

(1) Prime Minister Indira Gandhis Letter to President Nixon, 15 December 1971 (Etracts) ,in Rashmi Jain ,Op.Cit, No.94,P.54 ; Letter From Prime Minister India Mis Indira Gandhi to President Nixon, 15 December 1971, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 302-304.

(2)Ibid.

(٣) كاظم هيلان محسن، الموقف الاميركي من ازمة بنغلادش، ص ٢٥٨.

(4) F.R.U.S., Vol.XI, Telegram From the Consulate General in Dacca to Department of State, December 14, 1971, No. 300; Surrender Document Gen.Abdullah Kan Niazi in front of the Inaian Gen. Aurora on, 16 December, 1971.

(٥) كاظم هيلان محسن، الموقف الاميركي من ازمة بنغلادش، ص ٢٥٨؛ Kalyani Shanker, Nixon Indira P.238.

نيودلهي أعلنت السيدة غاندي بفخر ان القوات الهندية دخلت دكا، وفي اليوم نفسه أعلنت بابتهاج في بث إذاعي قائلة: " ان دكا الان عاصمة حرة للبلد الحر". وفي تلك الليلة أعلنت وقف اطلاق النار في الغرب^(١).

وبخصوص الاستسلام الباكستاني ، ذكر تقرير لوكالة المخابرات المركزية الاميركية في السادس عشر من كانون الاول ان القيادة العامة للفرقة السادسة والثلاثين الباكستانية قد استسلمت مع دخول اول رتل هندي الى عاصمة شرق باكستان، وذكر التقرير ايضاً ان لاهور تعرضت لعدة هجمات من سلاح الجو الهندي منذ الخامس عشر من كانون الاول، لقد اصبح الشعب الباكستاني على علم بان قواته تعرضت لهزيمة قاسية وأضاف التقرير ان الصينيين أخذوا نهجاً حذراً تجاه الانشطة القريبة من حدودهم^(٢).

وطبقاً لكيسنجر، فان السيدة غاندي انحنت للضغط السوفيتي وقبلت وقف اطلاق النار، وقد أشار الى ذلك بقوله: " ليس لدي أدنى شك بان القرار المتردد جاء نتيجة للضغط السوفيتي الذي نما بدوره نتيجة للإصرار الاميركي، بما ذلك حركة الاسطول والاستعداد للمخاطرة" وشعر كيسنجر ان انديرا غاندي ستفعل الشيء نفسه وسيكون رد الفعل الاميركي بنفس الطريقة^(٣).

في السابع عشر من كانون الاول أرسل كيسنجر مذكرة سرية للغاية الى الرئيس نيكسون ذكر فيها ان يحيى خان وافق على وقف اطلاق النار في الغرب: اذ جاء فيها " لقد أمر قواته بايقاف اطلاق النار في الساعة (٩,٣٠) صباحاً، وهو التوقيت الذي اقترحته الهند، وفي تقريره عن المحادثة التي جرت بين السفير ووزير الخارجية الهندي سنغ، قال كيسنجر ان سوران سنغ كان حاسماً في ان الهند لا تنوي تغيير خط وقف اطلاق النار على جانب كشمير، باستثناء بعض التعديلات الطفيفة لأسباب جغرافية يتفق عليها الجانبين". وأبلغه سنغ أيضاً عن خطة الهند في الشرق، اذ ذكر انها تخطط لتتصيب حكومة مدنية منتخبة عام ١٩٧٠ وان الجيش الهندي سيبقى بالتكتلات، وكانت هناك محادثات في الغرب بان يحيى يجب ان يستبدل لكن هذه التقارير ظلت متضاربة^(٤).

(1) Ibid.

(٢) الحرب الهندية - الباكستانية (١٩٧١)، الموسوعة العسكرية ، المجلد الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨١، ص ٧٧١.

(3) Etracts from the Memoirs of Nion regarding the Indo-Pakistan War of 1971, in ,Rashmi Jain, Op.Cit,No.96,P.55; Kalyani Shanker, Nixon Indira , P.238.

(4) Memorandum From Henry A. Kissinger to President, 17 December 1971, in Kalyani

لقد كان الرئيس نيكسون منزعجاً وغازباً من اللهجة الواردة في رسالة انديرا غاندي، وفي السابع عشر من كانون الاول رد عليها برد مقتضب، فقد رفض ان تكون للولايات المتحدة اي مسؤولية عن الازمة في الجنوب الآسيوي مشيراً الى مسألة الحكم في ما يمثل" الخطوط الجديرة بالاهتمام" التي يمكن ان تتخذها الولايات المتحدة، دافع نيكسون على ان الولايات المتحدة بذلت الجهود للخروج بحل سياسي وتوصلت الى العديد من المقترحات" واذ كان هناك توتر في علاقاتنا، فذلك لان حكومتكم رفضت هذه المقترحات واختارت الحرب بدلاً عن ذلك"، ووضح نيكسون ان الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة في الايام الاخيرة لم يكن ضد الهند. بل اتخذته ضد ممارسة اللجوء الى العمل العسكري قبل ان تتم استفاد جميع الطرق السياسية^(١).

لقد كانت للحرب الهندية الباكستانية آثار واضحة على منطقة جنوب آسيا، فقد توقع تقرير لوكالة المخابرات الاميركية الصادر قبل اسبوع من انتهاء الحرب، ان تكون الهند القوة المهيمنة في جنوب آسيا بعد الحرب وتنبأت الوكالة أيضاً في تقريرها المؤرخ في التاسع من كانون الاول ما يلي " وعلى الرغم من ان القوة العسكرية لباكستان ستدمر، إلا ان شرق وغرب باكستان السابقة ستظهر بشكل خطير من الحرب ومن المرجح ان تنتقل صعوبتهما الى الهند عاجلاً ام آجلاً" ان هذا التنبؤ أصبح حقيقة لان الهند واجهت مشاكل من كل من باكستان وبنغلادش^(٢).

ان تصور وكالة المخابرات الأميركية ان بنغلادش ستنبثق تحت الوصاية الهندية كان صحيحاً لبضع سنوات فقد كان لنيودلهي بعض النفوذ في البداية، لكن بنغلادش نأت بنفسها تدريجياً عن الهند، وان الميل البنغالي للتطرف والراдикаلية والعنف في ولاية غرب البنغال كان من المرجح ان يعبر عن نفسه في بنغلادش المسلمة في وقت قصير نسبياً، واعتقد ايضاً ان"الاضطرابات في ذلك البلد الجديد وفي غرب البنغال من المرجح ان يعزز ويحفز بعضه البعض"^(٣).

Shanker, Nixon Indira , P. 300-301; Henry A. Kissinger Memoirs, The White House Years concerning the Indo-Pakistan crisis of 1971, (Etracts), in ,Rashmi Jain, Op.Cit, No.97, P.56.

(1) Letter From Nixon to Prim Minister of India Indira Gandhi , 18 December 1971, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 305-306.

(2) Memorandum Genial Intelligence Agency , 9 December 1971, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 308-309.

(3) Memorandum Genial Intelligence Agency , 9 December 1971, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 310-311.

وبين التقرير ان باكستان ستواجه مستقبلاً غامضاً وربما تنهار سياسياً، إذ جاء فيه "ان المنطقة تعاني من تناقضات وعداوات اقليمية، وان الهزيمة الكبرى يمكن ان تسمح بظهور القوة النابذة التي قد تحطم باكستان الى اربع او ثلاث دول تتكون منها الامة الحالية. وان الانهيار المحتمل لباكستان كان مبنياً على الافتراض بان الجيش لم يهزم ببساطة لكنه توقف تقريباً عن ان يكون موجوداً في الغرب وكذلك في الشرق، ومن المشكوك فيه ان تقوم الهند بفرض مثل هذه الهزيمة الكاملة على باكستان"، ومرة اخرى كانت وكالة المخابرات الاميركية محقة فباكستان على الرغم من مشاكلها الداخلية إلا انها لم تتفكك تماماً^(١).

وتطرق التقرير الى العلاقات السوفيتية- الهندية فذكر التقرير بان الاتحاد السوفيتي سيكون له تأثير كبير على جنوب آسيا بعد توقف القتال، وان الاعتماد الهندي على المساعدات السوفيتية ستعتمد الى حد كبير على الكيفية التي ستقف بها الولايات المتحدة والصين موقفهما تجاه الهند، ولكن اذ قبلت الصين في نهاية المطاف الوضع الجديد في جنوب آسيا وتركت نحو تطبيع علاقتها مع نيودلهي فربما تقوم نيودلهي بالترحيب بهذه الفرصة لتقلل من اعتمادها على الاتحاد السوفيتي^(٢).

بعد الحرب الهندية - الباكستانية قدم هنري كيسنجر مذكرة لسياسة الهند الخارجية في مدة ما بعد الحرب هذه المذكرة استندت على ورقة وكالة المخابرات المركزية الاميركية وقد بدأت المذكرة بالاشارة الى ان الشغل الشاغل لانديرا غاندي بعد الحرب، سيظل متابعة الشؤون المحلية بدلاً من الخارجية، بمعنى ركزت على الاهتمام بالداخل، فقد بينت المذكرة بان السيدة غاندي اتخذت القليل من الخطوات الرئيسية لتشديد الرقابة على حزبها ومن ناحية اخرى فانها التزمت بما لم تلتزم به اي حكومة هندية اخرى، ببرنامج موسع ومكلف لتدبير الامور الداخلية والصالح العدالة الاجتماعية. ومع ذلك شرعت الهند باتباع سياسة خارجية أكثر ثقة وأكثر "عدوانية" شجعها في ذلك النجاح في حرب بنغلادش، وقد أشارت المذكرة الى ان أول أعمال الهند أعادت ترتيب علاقاتها مع باكستان مع الروابط القوية مع بنغلادش، أما النقطة الثانية فعلى الرغم من ان الهند سعت الى تقليل نفوذها وبوعي في بنغلادش، إلا انها لم تكن لديها النية لفك الارتباط معها، في حين أشارت النقطة الثالثة الى ان انديرا غاندي أرادت بوضوح استغلال هزيمة باكستان الساحقة لحل مشكلة كشمير، ولم تكن

(1) Ibid, P. 313.

(2) Ibid, P.315-416.

تتوي تفكيك باكستان، ومعناه لو بدأت محادثات السلام في وقت قريب فان الطريقة الى التسوية ستكون طويلة وشاقة، أما النقطة الرابعة تمثلت بان الهند تعتبر الدول الاصغر المحيطة بها مثل سيلان ، النيبال مثل " العلبة الخاصة" وكانت حساسة تجاه تصرفات الدول القوية الكبرى المقلقة، وأشارت المذكرة أيضاً الى ان الهند كانت تشك في جميع الدول الكبرى القوية او الكتل بما ذلك الاتحاد السوفيتي، وبينت ان علاقة الهند مع السوفيت ستستمر وثيقة. وسيظل السوفيت المصدر المتطور للمعدات العسكرية المتطورة في حين تطرقت المذكرة ان الهند قد ترحب بتحسين علاقتها مع الصين، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت انديرا غاندي تنتظر الولايات المتحدة لصنع السلام معها لكنها لا تريد تدمير العلاقات تماماً، ان كيسنجر الذي تحدث عن الآثار المترتبة على مذكرة (CIA)، شعر بانه سيتم البدء قريباً جداً بحوار هادف بين الولايات المتحدة والهند، وخلص كيسنجر للقول بانه لا يوجد هناك على المدى القصير الشيء الكثير، يمكن ان تقدمه الولايات المتحدة للمساعدة في تفاوض بين الهند وباكستان ما عدا الدعم الاقتصادي " ان الاسابيع القليلة القادمة ستوفر اختباراً رئيسياً لمصالح الهند البعيدة المدى تجاه سلامة باكستان لاننا سنرى الى أي مدى سيكون الهنود على استعداد من الناجية السياسية لجعل بوتو يتوصل الى اتفاق"^(١).

ومن خلال ما تقدم نلاحظ حصول تغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الهندية الباكستانية فقد انتقلت من سياسة عدم التدخل وتقديم المساعدات الاقتصادية الى تبني سياسة تقوم على التهديد العسكري، والدليل على ذلك تحريك الاسطول السابع في المحيط الهندي الى شواطئ البنغال في رسالة تهديد واضحة الى الهند والاتحاد السوفيتي الذي وجدت فيه الحليف الرئيس للهند خلال تلك الحرب، كذلك أرادت واشنطن من تلك السياسة ايصال رسالة اطمئنان الى الحليف الباكستاني وكذلك الصين، وقد نجحت الولايات المتحدة في الضغط على السوفيت الذين بدورهم دفعوا الهند على ايقاف القتال، في المقابل نلاحظ ان الهند استطاعت من خلال الحرب تحقيق غاياتها الرئيسية في تحطيم باكستان واستقلال بنغلادش وبذلك اصبحت سياسة انديرا غاندي بعد الحرب اكثر استقراراً وثباتاً وتستند على ارض صلبة في مواجهة التحديات الداخلية او الخارجية.

(1) Memorandum From Henry A. Kissinger to the President Nixon, 5 July, 1972, in Kalyani Shanker, Nixon Indira , P. 320-321.

الخاتمة

الخاتمة

انتهجت الإدارة الأميركية سياسة خاصة تجاه الهند لأهميتها الإستراتيجية ، فعلى الرغم من عدم وجود تكافؤ حقيقي في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والهند نظراً لاختلاف القوى النوعي بين البلدين، إلا أن السياسة الأميركية تجاه الهند اتسمت بعدد من السمات أضفت عليها أهمية خاصة ، إذ مثلت الهند حجر الزاوية المهم بالنسبة للسياسة الأميركية في آسيا خلال الحرب الباردة نظراً لتمتعها بعدد من المزايا والإمكانيات أهمها موقعها الاستراتيجي المهم الذي يؤهلها للقيام بدور بارز في المنطقة، ومساحتها الشاسعة فضلاً عن إمكانياتها البشرية و مكانتها على صعيد القارة الآسيوية، وهو ما جعل الولايات المتحدة تدرك أن الهند عامل استقرار وقوة إقليمية مهمة في منطقة جنوب آسيا يمكنها الاعتماد عليها في تنفيذ إستراتيجيتها في حصر الحد واحتواء النفوذ الشيوعي .

وخلصت الدراسة الى أن السياسة الأميركية تجاه الهند لم تسر على وتيرة واحدة وإنما تأثرت طيلة مدة الدراسة بعوامل عدة أهمها الوضع الدولي حيث شهدت تلك المرحلة صراعاً دولياً بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة في إطار الحرب الباردة ، التي كانت المؤثر الأول في تحريك سياسات قطبي الصراع ، فضلاً عن تأثير السياسة الأميركية بمحددات وثوابت سياسة الهند الخارجية المتمثلة بسياسة عدم الانحياز التي تبنتها الهند منذ الاستقلال، واستمرت في السير على النهج ذاته خلال حكم شاستري وإنديرا غاندي، وقد كان لاختلاف سياسة البلدين في مجال العلاقات الدولية والمشكلات المختلفة السبب في عدم تفهم كل منهما للآخر، ومن أبرز تلك المشكلات القضية الفيتنامية التي أظهرت تبايناً في وجهات النظر بين الطرفين والعلاقة مع المعسكر الشيوعي ، ومن القضايا التي أثرت على السياسة الأميركية في الهند علاقة الولايات المتحدة مع باكستان التي كانت عائقاً رئيساً في طريق تقارب العلاقات بين الطرفين، وتأثرت السياسة الأميركية بعلاقات الهند مع جيرانها الشيوعيين الاتحاد السوفيتي والصين ، إذ تأثرت السياسة الأميركية بتطور العلاقات الهندية السوفيتية التي جاءت رد فعل على الانفتاح الأميركي على الصين .

ومن خلال ذلك اتضح أن سياسة واشنطن تأثرت بالسياسة الدولية المتشابكة والمعقدة التي تزامنت مع مجريات الحرب الباردة ، وما صاحبها من مخاوف أميركية من التمدد الشيوعي

الى منطقة جنوب آسيا خاصة أن هدف السياسة الأميركية خلال تلك المرحلة قد ركز على محاربة الشيوعية واحتوائها بشكل يتلاءم مع أهداف وغايات الإستراتيجية الأميركية في جنوب آسيا. وقد ولد هذا الأمر تضارباً للمصالح الأميركية مع سياسة الهند الحيادية الأمر الذي أدى بدوره الى حصول عدم فهم واضح في سياسة الخارجية الهندية ، أو أن الولايات المتحدة كانت متمسكة بسياسة من ليس معنا فهو ضدنا التي انتهجتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستمرت عليها طيلة مدة الدراسة الأمر الذي أدى الى حدوث تصادم في السياسات الخارجية الأميركية و الهندية ، ومع ذلك حاولت واشنطن تدارك تبعات هذا الاختلاف واحتوائه من خلال إتباع سياسة متوازنة مع الهند دون الإضرار في علاقاتها مع باكستان .

وانفردت السياسة الأميركية تجاه الهند بوجود عامل مهم ظل يؤثر في توجيه تلك السياسية طيلة مدة الدراسة وهو باكستان، إذ أنها تعد محركاً أساسياً في مجرى العلاقات الأميركية الهندي ، وقد أثرت فيها سلباً مما أوقع السياسة الأميركية في إشكالات ، و جعلها لا تسير على وتيرة واحدة طيلة مدة الدراسة إذ تداخلت الهند بباكستان وأثرت في مسار تلك السياسة ومثلت الصين عاملاً متغيراً في مجرى العلاقات في السلب والإيجاب، إذ كان هناك نوع من التوتر والاختلاف في علاقة الهند والولايات المتحدة بسبب تغير السياسة الأميركية تجاه الصين مما أدى الى حدوث توتر في العلاقة مع الهند.

وقد اتسمت السياسة الأميركية تجاه الهند خلال مدة الدراسة بعدة سمات كان أهمها عدم إسهام تلك السياسة في بناء روابط قوية وجوهرية مع الهند ، بل على العكس كانت هناك عوائق أمام توطيد العلاقات بين البلدين حالت دون تدعيمها، ورغم وجود فرص مهمة للسياسة الأميركية تجاه الهند في تدعيم تلك العلاقة وتحقيق الأهداف الأميركية مثل المساعدات الغذائية والوقوف في بداية الأمر مع الهند بوجه الصين الذي شكل خلال تلك المرحلة تهديداً مباشراً لأمنها الوطني ، إلا أن الإدارات الأميركية فشلت في استغلال تلك الفرص .

وكان واضحاً عدم ثبات السياسة الأميركية على وتيرة واحدة سواء بالتباعد أم بالتقارب طيلة مدة الدراسة حيث كانت العلاقات بين البلدين تزداد قريباً أو بعداً وفق متغيرات المواقف والإحداث ، وتبعاً لموقف الهند من أزمت الحرب الباردة التي اندلعت في آسيا، وكان لها تأثير مباشر فيها ، ومن ثم اتسمت العلاقات بالتذبذب خلال مراحل الدراسة ، ومن هنا يمكن القول أن السياسية الأميركية تجاه الهند لم تمثل نموذجاً ناجحاً للعلاقات الدولية الثنائية ولم تعدها السياسة الخارجية

الأميركية مثلاً للنجاح ، فغالباً ما كانت الدولتان تقفان على طرفي نقيض بالنسبة للعديد من الأزمات والقضايا الدولية التي تثير الجدل وتهدد أسس ودعائم العلاقات القائمة بينهما ولفهم أوضح لنتائج السياسة الأميركية وتحليلها بشكل مفصل لابد من تقسيمها لمرحلتين مرحلة إدارة جونسون ومرحلة إدارة نيكسون ومقارنتهما بالسياسة السابقة للإدارة الأميركية ومن ثم مقارنتهما فيما بينهما فلو نظرنا للسياسة الأميركية خلال المدة ١٩٤٧-١٩٦٤ نجدها قد اتسمت بالوتر وعدم الثبات ؛ نتيجة الاختلاف في الرؤى إزاء الأحداث الدولية ، فضلاً عن اختلاف في توجهات الإدارات الأميركية في سياستها تجاه الهند ، فقد اختلفت سياسة إدارة ترومان عن سياسة آيزنهاور واختلفت سياسة الأخير عن سياسة كينيدي ، ويبدو أن المحرك الأساسي لعدم ثبات تلك السياسة يعود الى طبيعة علاقات الهند مع المعسكر الشيوعي، وتبني نهرو سياسة خارجية تقوم على مبدأ الحياد وعدم الانحياز، لذا شهدت السياسة الأميركية في عهد ترومان مراحل توتر وتناذر واستمرت تلك الاختلافات الى أن غير الرئيس آيزنهاور في ولايته الثانية سياسته تجاه الهند فقد شهدت تلك المرحلة تحسناً في العلاقات بين الطرفين الى أن وصلت الى عهد الرئيس كينيدي الذي شهد عهده مرحلة تطور في العلاقات الهندية الأميركية .

إما في عهد الرئيس جونسون ١٩٦٤-١٩٦٨ فقد اختلفت السياسة الأميركية تجاه الهند عن سياسة سلفه كينيدي إذ لم يسع الرئيس جونسون الى تعزيز وتطوير العلاقات بين الطرفين، بل اكتفى بالاستمرار بسياسة السابقة لكينيدي، إلا أنه حاول استغلال التطورات الداخلية في الهند والمتمثلة في وفاة الرئيس نهرو ومجيء شاستري، ومن ثم انديرا غاندي، وما صاحبها من مشكلات داخلية أهمها أزمة الغذاء التي حاولت إدارة جونسون استغلالها لتحقيق أهدافها وغاياتها ومصالحها في الهند، ولكن تلك السياسة لم تؤت أكلها رغم محاولات جونسون دعم حكومي شاستري وإنديرا غاندي ، ويبدو أن السبب في ذلك يكمن في إدراك القيادة الهندية للنوايا الأميركية الساعية لاستغلال أزمة الغذاء الهندية للحصول على دعمها تجاه القضية الفيتنامية، ويلاحظ أن الحكومة الهندية استطاعت استثمار المساعدات الغذائية وتوظيفها لصالحها وذلك من خلال تبني حكومة انديرا غاندي سياسة زراعية ناجحة أدت في نهاية المطاف الى الوصول الى الاكتفاء الذاتي وحدث الثورة الخضراء .

وإذا نظرنا الى سياسية جونسون تجاه الصراع الهندي الباكستاني نجدها أيضاً لم تحقق النتائج المرجوة في إيجاد علاقة متوازنة بين الهند وباكستان وإنهاء الصراع فيما بينهما ، إذ

اصطدمت بالعداء التاريخي المتجذر بين الهند وباكستان، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف الى اندلاع حرب كشمير الثانية عام ١٩٦٥ التي أضرت بالسياسة الأميركية وجعلت حكومتي الهند وباكستان غير راضيتين عن سياسة إدارة جونسون ، وما يلفت النظر في هذا الصدد أن سياسة إدارة جونسون فيما يخص قضية كشمير قد اختلفت عن سابقتها إذ لم تقبل تلك الإدارات أي تدخل سوفيتي بخصوص هذه القضية في حين نرى أن إدارة جونسون شجعت السوفيت في محاولتهم لإيقاف الصراع الهندي الباكستاني الذي توج بعقد مؤتمر طشقند في مطلع عام ١٩٦٦ الذي باركته إدارة جونسون .

أما فيما يتعلق بموقف إدارة جونسون من تطور الملف النووي الهندي فنلاحظ أن الولايات المتحدة بالرغم من محاولاتها المتعددة لثني الهند عن استمرارها في تطوير برنامجها النووي ألا أنها لم تستطع ذلك، ويبدو أن السبب يكمن في عدم نجاح الولايات المتحدة في إعطاء الضمانات الأمنية الكافية للجانب الهندي الذي طالما أكد عليه ، ولاسيما بعد التفجير النووي الصيني الذي شكل هاجساً دفع الهند للإصرار على الاستمرار ببرنامجها النووي الأمر الذي ترتب عليه عدم توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي ، إن فشل إدارة جونسون في منع الهند من الاستمرار في برنامجها النووي يمكن أن يعزى الى نقطتين جوهريتين الأولى أن الدبلوماسية الهندية أقنعت الى حد ما الإدارة الأميركية في أن برنامجها النووي سوف يوظف للإغراض السلمية فقط ، أما النقطة الثانية تتمثل في أن إدارة جونسون لم تلجأ الى استخدام أساليب الضغط على الحكومة الهندية لإنهاء برنامجها النووي وذلك لتخوفها من ميل الهند الى الاتحاد السوفيتي .

أما بخصوص سياسة جونسون التسليحية للهند فيلاحظ أنها لم تختلف عن سياسة سلفه كينيدي ، فقد أراد جونسون تحقيق نوع من التوازن العسكري بين الهند وباكستان ، ولكن العلاقة مع باكستان -التي كانت بالنسبة للولايات المتحدة الحليف المركزي بالمنطقة -حالت دون نجاح تلك السياسة، ولاسيما بعد المطالب الهندية بالحصول على طائرات عالية الأداء التي سبقت أن زودت الولايات المتحدة باكستان بها وقد دفع الرفض الأميركي لهذا الطلب الهنود للجوء الى الاتحاد السوفيتي لتحافظ الهند على توازنها العسكري مع باكستان ، ومن الجدير بالذكر أن سياسة جونسون التسليحية لكلا الطرفين توقفت بعد اندلاع الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥ .

وهناك عدة نقاط يمكن ملاحظتها على سياسية جونسون تجاه الهند أهمها، إن السفارة الأميركية في نيودلهي لعبت دوراً مهماً في التأثير على تلك السياسية ، وكان من الطبيعي أن تكون وزارة الخارجية هي المؤثر الأول على توجهات السياسة الأميركية، ويلاحظ أن العلاقات الهندية الأميركية وبالرغم من وجود اختلافات في معظم القضايا السالفة الذكر ، إلا أن التواصل الدبلوماسي وكذلك الدعم الأمريكي للحكومة الهندية بقي مستمراً، أيضاً استطاعت إدارة جونسون تحقيق نجاح ملحوظ بالنسبة لثني الهند عن تمتين علاقاتها مع السوفيت بحيث استمر مستوى العلاقة بين الطرفين على ما هو عليه .

في حين مثلت إدارة الرئيس نيكسون خلال المدة الممتدة ١٩٦٩-١٩٧٢ انعطافة واضحة في السياسة الأميركية تجاه الهند ، إذا نجد أن هناك اختلافاً جوهرياً عن سياسة سلفه جونسون ، ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أهمها ، الوضع الدولي الذي تمثل بانتقال الحرب الباردة الى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة (الوفاق) التي سعت الى احتواء النفوذ الشيوعي، فضلاً عن تزايد التورط الأميركي في فيتنام تطلب من الرئيس نيكسون إيجاد سياسة جديدة تدفع الولايات المتحدة الى الخروج من تلك الأزمة، ومن خلال ما تقدم شكلت الهند بالنسبة للإدارة الأميركية أهمية ثانوية خلال تلك المرحلة ، ومع أن نيكسون سار في بداية تولية الإدارة على خطى سلفه ، إلا أن تبني الرئيس نيكسون ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر سياسة جديد تقوم على الانفتاح على الصين مستغلين الخلاف السوفيتي الصيني ، أثر بشكل كبير على السياسة الأميركية تجاه الهند.

لقد رافق مع تلك المرحلة أن الهند أصبحت في ظل قيادة انديرا غاندي أكثر استقراراً في سياستها الخارجية الأمر الذي ترتب عليه تقاطع واضح في سياسة البلدين ، إذ عدت الهند السياسية الأميركية الداعية للانفتاح على الصين لا تخدم مصالحها ، بل تقوي عدوتها الصين وباكستان ، مما ولد ردت فعل مباشرة من الهند على تلك السياسية من خلال تمتين علاقاتها مع السوفيت وتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون التي ضمنت من خلالها الحصول على الدعم السوفيتي في حال تعرضت الى تهديد من الصين أو باكستان، وشكلت الأزمة إحدى عوامل التوتر بين الهند والولايات المتحدة بسبب سياسة الأخيرة تجاهها ، إذ لم تستمر إدارة نيكسون بانتهاج سياسة واضحة وحيادية فقد بدأت باتباع سياسة عدم التدخل من خلال عد الأزمة شأنًا داخلياً ثم تغير الموقف الأمريكي من خلال القيام بتقديم المساعدات الاقتصادية، ومحاولة إيجاد

حلول دبلوماسية للالزمة ثم انتقل إبان اندلاع الحرب عام ١٩٧١ الى الموقف المنحاز الى الجانب الباكستاني على حساب الهند ، الأمر الذي ترتب عليه توتر حاد في العلاقة بين الطرفين من خلال ما تقدم يمكن تلخيص نقاط الاختلاف بين إدارة الرئيس نيكسون وإدارة سلفه جونسون واهم تلك الاختلافات ، تمثل بعدم اعتماد الرئيس نيكسون في تنفيذ سياسته تجاه الهند على وزارة الخارجية بل انه اعتمد على ما قدمه مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر من أفكار ونصائح بخصوص علاقة الولايات المتحدة مع الهند وكذلك بخصوص سياسية الانفتاح على الصين التي بقيت طي الكتمان بين نيكسون وكيسنجر دون علم وزارة الخارجية ، أيضاً يلاحظ أن الرئيس نيكسون لم ينتهج سياسة التوازن في منح المساعدات العسكرية لكل من الهند وباكستان ، إذ فضل دعم الأخيرة من خلال قراره باستثناء باكستان من سياسة الحظر المفروضة على الهند وباكستان منذ أيام الرئيس جونسون .

هذه السياسية وجدت فيها الهند، أخلافاً بالتوازن العسكري مع باكستان وأدى الى توتر الأجواء بين الهند والولايات المتحدة ، ودفعت الهند الى توثيق علاقاتها مع الجانب السوفيتي ، وبذلك فشلت إدارة نيكسون بالحفاظ على ما سعت إليه إدارة جونسون في تحقيقه ، وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين البلدين فقد اختلفت بشكل واضح عن العلاقة الدبلوماسية في زمن جونسون ، إذ كانت توتر العلاقات والقطيعة بعد حرب ١٩٧١ سمة الواضحة لتلك العلاقة بالرغم من الزيارات المتبادلة ويعزو سبب ذلك لسياسات نيكسون خلال تلك المرحلة .

الملاحق



ملحق رقم (١) موقع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم .

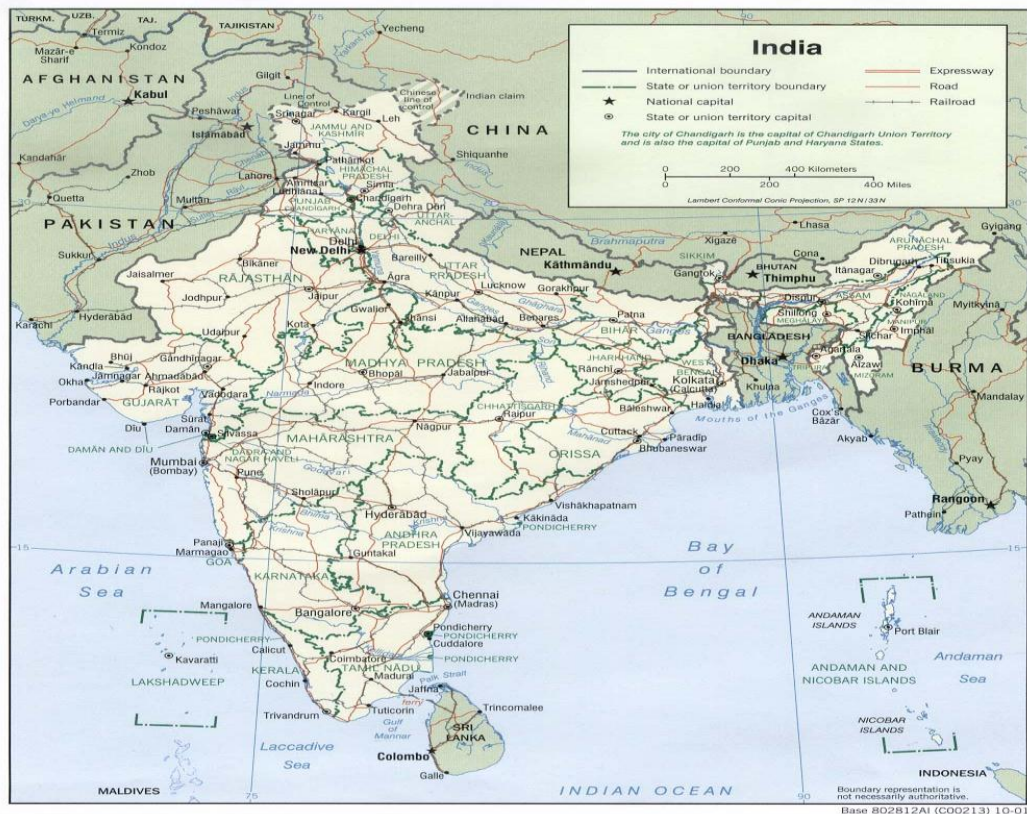
المصدر : <http://www.mapsofworld.com/usa/usa-location-map.html>



ملحق رقم (٢) خارطة توضح موقع دول جنوب اسيا.

المصدر:

<http://www.mapsofworld.com/asia/regions/southern-asia-map.html>



خارطة توضح موقع الهند.



خارطة توضح موقع الهند بالنسبة للعالم.

ملحق رقم (٣)

المصدر:

http://www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/india_pol01.j

pg



ملحق رقم (٤) صور توضح زيارة انديرا غاندي للولايات المتحدة في آذار ١٩٦٦

المصدر : <http://www.lbjlibrary.org>

ملحق رقم (٥)

اتفاقية روما : اتفاقية بين وزير الزراعة أوفريل ل. فريمان ووزير الغذاء والزراعة س. سوبرامانيام ، في تشرين الثاني ١٩٦٥ ، روما إيطاليا .

اتفق الطرفان فيها على أنه من المصلحة العليا لكلا الدولتين، الهند والولايات المتحدة، أن يتبادلا التوزيع باتجاه خفض مصادر القلق الممتثلة بنتاج الغذاء للفرد الواحد، واتفقا أيضاً على أن الموارد المخصصة للزراعة لم تكن كافية في السنوات الأخيرة .

ومن نقاط الاتفاق :

١- يكون الاستثمار في الزراعة خلال الخطة الخمسية الرابعة ١٩٦٦-١٩٦٧ إلى

١٩٧٠-١٩٧١ عشرة ملايين روبية (خمسة ملايين دولار تقريباً)، أو أكثر من خلال

مضاعفة مستوى الاستثمار خلال الخطة الثالثة المنتهية هذه السنة ..

٢- يزداد الاستثمار في الزراعة خلال السنة القادمة (١٩٦٦-١٩٦٧) عن السنة الحالية

بنسبة ٤٠%، على الرغم من أن الطوارئ ربما تتطلب استقطاعات في جوانب أخرى من

الاستثمار .

٣- يبدأ الاستثمار في الزراعة السنة القادمة (١٩٦٦-١٩٦٧) بقيمة ٤١٠ مليون روبية

بالمقارنة مع هذه السنة، ويعادل ٣٠٤ مليون روبية . ومن نقاط الاتفاق أيضاً :

١- تعلن الحكومة الهندية بصورة علنية وتصادق على أن خطط استهلاك المخصب

للسنوات الخمسة القادمة، وافق عليها وزير الغذاء والزراعة الهندي وسوف يعتمد على

مسألة الاستيراد للمخصب في حال كون المنتج المحلي غير كافٍ كما مبين في أدناه

مليون طن متري	K20	P205	N
١٩٦٧-١٩٦٦	١.٠٠	٠.٣٧	٠.٢٠
١٩٦٨-١٩٦٧	١.٣٥	٠.٥٠	٠.٣٠
١٩٦٩-١٩٦٨	١.٧٠٨	٠.٦٥	٠.٤٥
١٩٦٩-١٩٧٠	٢.٠٠	٠.٨٠	٠.٥٥
١٩٧٠-١٩٧١	٢.٤٠	١.٠٠	٠.٧٠

٢- تشهد الهند تغييراً في السياسة الأساسية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في تصنيع وتوزيع المخصب، وحسب ما يأتي

أ- تعلن الحكومة الهندية خطة قبل الأول من كانون الثاني ، ١٩٦٦ لشراء أي مخصب ينتج أو يدخل ضمن متطلبات السوق وبأسعار السوق العالمية .

ب- تعلن الحكومة الهندية عن إزالة أي قيود جغرافية على إنتاج أو استيراد المخصب قبل الأول من كانون الثاني ١٩٦٦ لمعرفة النتائج عندما تكون كمية المخصب كافية ويتوقع أن يكون هذا في عام ١٩٦٨-١٩٦٩ .

ت- تقلل الحكومة دور كمية النتروجين من واقعها الحالي والتعلق بقضية مواقع الاحتكار اخذين بنظر الاعتبار أنه سيسمح لمصنعي المخصب النتروجين بتحديد ترتيباتهم الخاصة بالتوزيع.

٣- تنفذ تلك الخطوات من قبل الحكومة خلال تشغيل حقول المخصب الخام والإجراء الاحتياطية من خلال المراجعة الدورية لمستوى التأثير الإداري لآلية العمل .

٤- إن التعديلات في طرق وآليات قبول وإجازة الاستثمار في التصنيع وتوزيع المخصب لا يقلل بما فيه الكفاية من الزمن المطلوب للمفوضات المتعلقة بالتغيرات الإدارية والإجرائية التي يتم تنفيذها .

٥- اللجنة الوزارية التي يرأسها رئيس الوزراء ستقوم بجهد متواصل لترى أن الإجراءات البيروقراطية لا تعرقل الاستثمار الأجنبي المتعلق بنتاج وتوزيع المخصب، وتحاول هذه اللجنة أن تعطي حكماً يتعلق بالمشكلات السياسية التي لا تحل، ومن الممكن إن تعرقل الاستثمار .

٦- لن يكون هناك وسيط بين المال والتوزيع ، إذ يعطي الفلاحون المال بغض النظر عن المصدر الذي يشترون منه المخصب .

٧- الحكومة الهندية لا تطلب مشاركة حكومية في حقول زراعة المخصب في المقاطعات الأهلية

وانتفق أيضاً على أن النظام المالي الحالي للمساهمين ليس كافياً وقد اتخذت الإجراءات الآتية :

١- أن تجد اللجنة الوزارية المتخصصة بالجانب المالي للزراعة التي يرأسها وزير الغذاء طرماً بديلة للتجهيز المالي للفلاحين.

٢- تراجع الحكومة بصورة نظامية التسهيلات المالية وفق المعطيات التالية :

أ- تجهز مؤسسة الغذاء الفلاحين بالأموال بدون أي أرباح .

ب- تحت المؤسسات المالية الخاصة الحالية لتوسيع موفوراتها المالية ، وكذلك الحاجة الممكنة لتقييم المعونات المالية.

٣- يُفَعِّل التمويل المالي للقطاع المساهم في عموم الهند وخاصة المتعلقة بالمنظمة المالية للزراعة .

ومن الاتفاقات الأخرى استحداث مسؤوليات جديدة مثل مجلس الإنتاج الزراعي وأعضاء اللجنة الوزارية والموظفين الآخرين المرؤوسين من قبل وزير الغذاء والزراعة، ويكون لها الحق في التفويض باتخاذ القرارات المهمة في قضايا تخص الإنتاج الزراعي، ويكون هدف هذه اللجنة إنجاز تخصيصات لموارد الزراعة الهندية .
واتفق أيضا على:

١- تهيئة ٣٢ مليون فدان من الأراضي الأكثر إنتاجية المزروعة من قبل الفلاحين الأكثر كفاءة لبرنامج الإنتاج المستقبلي بهدف توفير ٢٥ مليون طن إضافي للحبوب الغذائية للأراضي المختارة سنة ١٩٧٠.

٢- تصبح الموارد والمدخلات الرقم الأول في الأولوية من خلال :

أ- زرع الحبوب الغذائية المنتجة للمخصب الجديد على أراض يكون ربحها على درجة كبيرة من الاهتمام وتوفر من ١٠٠-١٥٠ رطل من المخصب لكل فدان بالمقارنة مع المعدل الدولي ٣-٥ لكل فدان، لذا ستكون هذه الأنواع الجديدة والمزروعة على الأراضي التي لها أفضل وسيلة إرواء وعلى قدر كبير من الإنتاج وكذلك يتطلب من القائمين على البرنامج بتخصيص مساحة الأرض المخصصة إذا كانت نسب المخصب قليلة .

ب- إذا كان برنامج تنويع البذور المستوردة الجديدة (مثلاً الحنطة من المكسيك والرز من المعهد الدولي لأبحاث الرز في الفلبين) اقل من المخطط له ، فإن التبادل الأجنبي سيعوض ذلك النقص باستيراد وتجهيز بذور مناسبة .

ت- الري الجديدة ، بدءاً من طرق الري القديمة الى طرق الري التي سوف يُعتمد عليها، وسوف تكون المواد متوفرة لهذا الغرض أينما كان ذلك ضرورياً. يضاف الى ذلك أن المواد ستكون كافية لتطوير وسائل الري الثانوية لضمان موازنة مائية للمحصول ونتيجة هذا الري المركز سوف تكون هناك أراضي ذات محصول مضاعف.

واتفق أيضا على أن سياسات الأسعار ستراجع دورياً لضمان علاقة مناسبة بين سعر الحبوب وسعر شراء المخصب، ويستنتج من ذلك أن التشريعات الجديدة لغرض المساهمة الغذائية والتعديلات المستمرة للحكومة الهندية، وقد أعطت الحكومة المركزية سلطة كافية للسيطرة على حركة وتوزيع الحبوب بين الولايات، وقد أعلن الوزير صراحة أن للحكومة المركزية الصلاحية لتطوير وتنفيذ سياسة الغذاء المدروسة .

واتفق أيضا على أن الجهود المبذولة لتهيئة وتعبئة الشعور الشعبي لتوضيح الحاجة للزراعة سوف تؤخذ بنظر الاعتبار . وحالات كهذه مثل خطاب الجماهيري للرئيس ، أو رئيس الوزراء ، أو المسؤولون والقادة الآخرين.

السنة	الحبوب الفائض موجب العجز سالب	استيراد متطلبات تخفيض (الأسهم)	مجموع الاستيراد المتطلبات
١٩٦٦ - ١٩٦٧	٦.٢ مليون	٠.٨	٧.٠
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٣.٨ مليون	١.٧	٥.٥
١٩٦٨ - ١٩٦٩	٢.٠	٢.٠	٤.٠
١٩٦٩ - ١٩٧٠	٠.٢	٢.٣	٢.٥
١٩٧٠ - ١٩٧١	٠.٩	صفر	صفر

ومن الاتفاقات الأخرى :

١- تعطى الأولوية القصوى لتطوير الزراعة والبرامج المصاحبة لها في الخطة الخمسية الرابعة، وسوف تطبق هذه الأولوية بالنسبة للتبادل التجاري الأجنبي في الزراعة،

وأشارت الاتفاقية إلى أن البرنامج الزراعي المفصل أعلاه يتطلب تبادلاً بقيمة ملياري دولار للخطة الخمسية الرابعة.

٢- من الضروري لتحقيق أهداف الإنتاج الغذائي، استيراد ٥٠٠٠٠٠٠ طن مخصب من النتروجين للسنوات ١٩٦٦-١٩٦٧ . ومن مجموع هذه الكمية المطلوبة، تكرر كل الجهود لتوفير الموازنة المطلوبة للوصول الى الهدف المنشود، وقد أكد الوزير سوبرامانيام أن الحاجة الملحة للوصول الى هذا الهدف، مبيناً الأهمية الحتمية لمساعدة الولايات المتحدة.

ومن بنود الاتفاقية أن تعمل الحكومة الهندية وفق الجدول التالي كجزء مهم لمعونة الغذاء للخطة الخمسية الرابعة .

موقع من قبل وزير الزراعة أورفيل ل فريمان عن الولايات المتحدة ، واس سوبرامانيام وزير الغذاء والزراعة الهندي في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٥ .

المصدر

F.R.U.S., Vol.XXV, 1964-1968, Telegram From the Embassy in Italy to the Department of State, Rome, November 26, 1965, No.253.

ملحق رقم (٦)

نص الاتفاقية في العشرين من شباط ١٩٦٧

أولاً: تتشارك الحكومتان الاستشارة في المشاكل التي تنشأ نتيجة وجود فجوة بين إنتاج الأغذية واستهلاك المواد الغذائية، وإطلاق الهند لبرامج طموحة في التنمية الاقتصادية والزراعية التي يجب أن يصاحبها إجراءات ملائمة لتحرير الاستيراد وستكون هذه الاتفاقية داعمة لتلك البرامج .

ثانياً: الحكومتان متفقتان على أن التخطيط لكفاية الغذاء يجب أن يصاحبها تطوير عملي وأن يحتل أولوية في التخطيط الاقتصادي، الذي يجب أن يبرمج على الرغم من تحقيق كفاية الغذاء؛ لأن أي تطوير في أي قطاع سيكون مصيره الفشل إذا لم يصاحبه تطوير في القطاعات الاقتصادية الأخرى .

ثالثاً: يجب أن يتضمن البرنامج العام المتطور للحكومة الهندية بداية السنة المالية في نيسان ١٩٦٧ إعطاء أولوية لبرامج تحسين الإنتاج، وخزن وتوزيع السلع الزراعية، خاصة المحاصيل الغذائية، وإخضاعها لتطوير الاقتصاد بصورة عامة وتوفير كميات لتبادل العملات ، ووضع الأهداف العامة لتأسيس السنة المالية ١٩٦٧-١٩٦٨ ضمن إطار الخطة الأولى الرابعة والخامسة للحكومة الهندية.

أ- إنتاج مخصب ٣٥٣,٠٠ مغذية من نيتروجين (N) ، ٢٥٠,٠٠٠ طن مغذي من الفوسفات .

ب- مخصبات مستوردة ٨٥٠,٠٠٠ طن مغذيات (JX) ، ٢٥٠,٠٠٠ طن من مغذيات P;O و ٣٠٠,٠٠٠ طن مغذيات من البوتاسيوم (K-0) .

ت- الهكتارات التي ستوضع تحت التنويعات المستحدثة هي :
البذور

الرز: ٦,٠٠٠,٠٠٠

الحنطة: ٣,٥٠٠,٠٠٠

الذرة الصفراء نوع (Bajra) و (Jowar) ٥,٥٠٠,٠٠٠

ث- حماية المحصول ١٢٥ مليون هكتار التي سوف ترش.

ج- الري : زيادة حجم الري البسيط من ٣ مليون هكتار الذي منه ٢٠١ مليون سوف تكون

أكبر المناطق الجديدة ٣٠٠,٠٠٠ هكتار والعمل على تحسين أنظمة الري لأكثر من

٣٠٠,٠٠٠ هكتار مجهز للإنتاج .

ح- التركيز على استعمال الري للإنتاج المركز.

خ- تسليف الزراعي : زيادة التسليف (OGO) مليون للتسليف الزراعي القصير والمتوسط وكذلك الايونات- تدار من قبل الدوائر الحكومية والتعاونية الزراعية ومصارف التنمية الزراعية.

د- الخزن: يجب ان يزيد قسم الغذاء في شركة الأغذية الهندية قدرته التخزينية من ٢,٥ مليون طن الى مانسبته ٠,٣٥ مليون طن (١,٨) طن كما ستتعاون الولايات المتحدة وتزيد قدرتها التخزينية من خلال استخدام الوسائل الحديثة ٠,٥ مليون طن الى ٢,٥ مليون طن .

رابعاً: المتابعة وتشمل :

أ- احترام تسعيرة الدولة، ودعم أسعار الحبوب الغذائية ضمن مستويات محددة، وتشجيع الإنتاج لكل مزارع ووضع نمط محدد من نظام توزيع النفقات والإنتاج.

ب- فيما يتعلق بالتوزيع يجب وضع سياسة تعتمد بشدة على توفير أسهم تحت سيطرة الحكومة المركزية، التي يجب أن تخطط للعمل على زيادة فعالية هذه الأسهم من خلال تطبيق نظام دعم الأسعار، وسياسات توزيع الغذاء.

ت- فيما يتعلق بالاستثمار يجب تطبيق الأهداف المبينة في فقرة ٣ المتعلقة بالتنمية الزراعية، وتحريك الاستثمار الزراعي للسنوات ١٩٦٧-١٩٦٨ بدأ من العام الماضي.

خامساً: يجب على الحكومة الهندية التعجيل بالإعلان عن نيتها زيادة قدرة الإنتاج الداخلي للتخصيب الزراعي والمساهمات الصناعية الأخرى للزراعة، ويجب أن تعلن الحكومة الهندية عن تصميمها على دعوة كل المصادر المحتملة للتمويل ونيتها وضع سياسات لضمان مناخ استثماري مناسب.

وأضافت الاتفاقية التي وقعت في ٢٤ حزيران :

١- يجب أن تعجل الحكومة الهندية في تحقيق عملية تطوير وسائل الإنتاج، وإنتاج الفوسفات كجزء من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج الداخلي.

٢- يجب أن تعطي الحكومة الهندية أولوية لتطبيق برنامج شامل وكبير لتحديد نمو السكان ووضع مستوى معاشي لشعبها.

٣- تعهد الحكومة الهندية بالعمل على تخفيض نسبة الزراعية بسبب الحشرات والقوارض.

٤- ترفع الحكومة الهندية حجم الهكتارات الزراعية للذرة ب ١٠ مليون هكتار خلال سنوات ١٩٧٠-١٩٧١، وكذلك زيادة إنتاج الرز خلال السنوات القادمة بينما تتوقع أن يبقى إنتاج القطن دون تغير خلال المدة القادمة، ولتحقيق ذلك يجب أن تمتلك الحكومة الهندية إرادة لزيادة الإنتاج الغذائي من خلال تطوير بشكل محفز وتحسين برنامج المعونات والتتقيف لزيادة الإنتاج باستخدام الوسائل الملائمة.

المصدر:

***The Annual Report of the President,90th congress ,2nd session
House Document No.296.***



ملحق رقم (٧) صور توضح زيارة الرئيس نيكسون إلى الهند في تموز ١٩٦٩.

المصدر:

<https://www.flickr.com/photos/usembassynewdelhi/sets/7215762502/3086473>



ملحق رقم (٨) صور توضح زيارة انديرا غاندي الى الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٧١

المصدر: <http://www.google.com.iq/search?q=images+INDIRA+VISIT+USA+1971>



ملحق رقم (٩) خارطة توضح موقع قاعدة دي غارسيا



ملحق رقم (١٠) خارطة توضح موقع باكستان الشرقية بالنسبة للهند.

المصدر:

<http://www.google.com.ig/search?q=map+of+bangladesh+1971+war&b>

iw

قائمة المصادر



- الوثائق الأميركية:

أولاً :- وثائق وزارة الخارجية الأميركية :-

- U.S. Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States*, 1946, vol. 6 , DC: Government Printing Office, (Washington, 1969).
- U.S. Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States*, 1947, vol. 3, DC: Government Printing Office, (Washington, 1972).
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, 1949, Vol. VI,(*The Near East*), South Asia, and Africa, Government Printing Office, Washington, 1949 .
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, 1950. Vol. V.(*The Near East*), South Asia, and Africa , Government Printing Office, Washington, 1950 .
- U.S. Department of State. *Foreign relations of the United States*, 951. *Asia and the Pacific (in two parts)* ,Volume VI, Part 2, Government Printing Office, 1951.
- U.S. Department of State, *Foreign relations of the United States*, 1952-1954. *Africa and South Asia(in two parts)*,Volume XI, Part 2 , Government Printing Office, 1952-1954.
- United States Department of State. Glennon, John P., Editor *Foreign relations of the United States*, 1952-1954. *The Near and Middle East (in two parts)*,Volume IX, Part 2 , U.S. Government Printing Office, 1952-1954.
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, Vol. VIII. 1955-1957,South Asia, Government Printing, Office, Washington , 1987.

- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, Vol. XV. 1958-1960. South and Southeast Asia , Government Printing Office, Washington, 1992.
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States* , Vol. XIX, 1961-1963, South Asia, Government Printing Office, Washington, 1996.
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, Vol. XXV, 1964 -1968, South Asia, Government Printing Office, Washington, 1999.
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, Vol. E-7, *Documents on South Asia*, 1969-1972, Government Printing Office, Washington, 2005.
- U.S. Department of State, *Foreign Relations of the United States*, Vol. XI, 1969-1976, *South Asia Crisis*, 1971. Government Printing Office, Washington, 2005.

ثانياً :- وثائق أرشيف الأمن القومي الأمريكي :

Joyce Battle, *India and Pakistan – On the Nuclear Threshold*, National Security Archive Electronic Briefing Book No. 6.in,
<http://www2.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB6/>

ثالثاً:- وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)

<http://www.foia.cia.gov/>

رابعاً:- وثائق الكونغرس الأمريكي

90th Congress, .2nd Session, House Document No. 296.

خامساً :- الوثائق البريطانية

- Foreign Office "F.O".

سادساً:- الوثائق الهندية:

- *Surrender Document Gen. Abdullah Kan Niazi in front of the Indian Gen. Aurora on, 16 December, 1971.*

سابعاً:الكتب الوثائقية:

- *A.Appadorai, Select Documents on India's Foreign Policy and Relations 1947 –1972, Vol . 1, Oxford University Press , New York , 1982.*
- *Challenge Selected Speeches of Indira Gandhi January 1966 – August 1969, Published by Ministry of information ,New Delhi ,1984.*
- *Jawahar Lal Nehru, Letters to Chief Ministers 1947-1964, Vol.4-5, India offset Press, New Delhi, 1985.*
- *Jawahar Lal Nehru, Selected Speeches 1946-1961, Publications Division, Ministry of Information and Broad Casting , New Delhi 1983.*
- *Kalyani Shanker , Nixon , Indira and India Politics and Beyond , New Delhi , 2010.*
- _____, *India and the United state Politics of the Sixties, Macmillan India Lt , Delhi . 2007.*
- *Praveen K.Chaudhry ,Marta Vanduzer Snow, The United State and India a History through archives the formative years , Sage Publication Inc, USA ,2011.*
- *Rashmi Jain ,The United States and India a documentary study, Tarun Offset Printers ,Delhi,2007.*
- *Sheikh MujiburRahaman , Bangladesh my Banglades (Selected Speeches and Statements October 28m 1970, to March 62, 1971), India, 1972.*

ثامناً: الأطاريح والرسائل الجامعية العربية

- أحمد صبري، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الأهلية الاسبانية ١٩٣٦-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٠٥.

- أنهار عبد الرحمن عبد الكريم، العلاقات الأمريكية - الصينية ١٩٦٩-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية ، ٢٠٠٩.
- انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ٢٠٠٢.
- إيمان متعب التميمي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية الأسباب النتائج، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٣.
- أمينة داخل النعيمي، جون كينيدي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٦١-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠٨.
- إيناس سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية في العلاقات الأميركية السوفيتية ١٩٤٥-١٩٦٣ كويا إنموذجاً، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٩.
- باسل محمود سلوم، المجمع الصناعي العسكري والإعلام الأميركي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤.
- بسمة خليل نامق الأوقاتي، دبلوماسية الدول الصغرى: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٣.
- بشار فتحي جاسم العكدي، صراع النفوذ البريطاني - الأميركي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٣.
- حيدر فليح الزامل، موقف الاتحاد السوفيتي الرسمي من القضية الفيتنامية ١٩٥٤-١٩٧٥ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات، ٢٠١٢.
- حيدر عبد العالي جبر، سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر، ١٩٦٩-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ذي قار ، كلية الآداب، ٢٠١٠.

- خولة طالب لفته، العلاقات الهندية السوفيتية ١٩٤٧-١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٦.
- زينب جبار شرهان، العلاقات السياسية الأميركية الهندية ١٩٤٧-١٩٦٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠١٣.
- سراب حميد صالح الدهان، دور الإعلام الخارجي في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الهندية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥.
- سعدون جلوب حسين، العلاقات الأميركية الفلبينية ١٩٤٦-١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ٢٠١١.
- سلام فاضل حسون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأميركي على الصين (١٩٦٩-١٩٧٧)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١٢.
- عباس علوان لفته، جورج واشنطن ودوره العسكري والسياسي في الولايات المتحدة الأميركية (١٧٣٢-١٧٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٠.
- عبد الخالق شامل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية أنموذج العراق، ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥.
- عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الإعارة والتأجير الأميركي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- عصام عبد الغفور عبد الرزاق، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية ١٩٤٧-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦.
- علي جميل محمد، اتجاهات السياسة الخارجية الأميركية في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سانت كلمنت في العراق، ٢٠٠٦.

- علي حسن حميد، التغيرات الجديدة في الإستراتيجية العسكرية تجاه أوربا مرحلة ما بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢.
- فاروق حسان محمود الخزرجي، التطورات السياسية الداخلية في باكستان ١٩٤٧-١٩٧١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد) ٢٠٠٥.
- فاطمة جاسم خريجان، الخلاف السوفيتي - الصيني ١٩٥٦-١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية للبنات ٢٠١٢.
- كفاح وجر الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في الصين (١٩٣١-١٩٤٩)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٢.
- لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية ١٩٤٥-١٩٧٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٤.
- محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥.
- محمد يونس عبد الله، العلاقات الهندية - الصينية (١٩٤٧-١٩٦٤) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ٢٠٠٩.
- محمود شاكر حميد، الموقف الأمريكي من الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ، كلية التربية، ١٩٩٩.
- منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي - الباكستاني حول ولاية كشمير ١٩٤٩ - ١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية التربية، ٢٠٠٩.
- ميثاق شيال زروه، الحرب الباكستانية الأمريكية ١٨٩٨-١٩٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٥.
- نادية فاضل عباس، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.

- نعيم كريم عجمي ،القضية الفيتنامية والموقف الفرنسي منها ١٩٤٥-١٩٥٤ ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ،كلية التربية ١٩٩٧.
- نوفل كاظم مهوس، أزمة برلين وإثرها على العلاقات الأميركية - السوفيتية ١٩٥٨- ١٩٦١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠١١.
- ياسين محمد حمد، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأميركي، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٥.

تاسعاً: الرسائل المطبوعة باللغة الانجليزية:-

- ✓ A .S Uubamanyam Raju , *United States (U.S) and South Asia :A Study with Reference to U.S policy to Adds India 1969-1988, thesis Submitted for the degree of Doctor Philosophy, India ,1998.*
- ✓ Arund Hati roy, *the working of the Indo-Soviet Treaty (1971-1986) , Thesis Submitted for the degree of Doctor Philosophy ,Jawaharlal Nehru University, New Delhi, 1995.*
- ✓ K. Vijay Akrishan , *The Problem of Security in South Asia Soviet Perceptions and Policies 1964-1971, Thesis Submitted Doctor of Philosophy in Integration relation , Mahatma Gandhi , University , India, 1995.*
- ✓ Khalid Javed , *The Sino –Indian War 1962 and the United States of Indo – U-S Collaboration against China, Thesis Submitted Doctor of Philosophy, University of Islamabad, 1992.*
- ✓ Mary Senterla . P. S. *Indo- Soviet Relation 1971-1980 Astudy of the impact of the Treaty of Peace Friendship and Co-Operation BI lateral Relation , Thesis Submitted Doctor of Philosophy in International relation Mahatma Gandhi University, Kottayam , 1991.*
- ✓ Mohammed Ayoob , *Pakistan's Alliance with the United State 1954-1965 : A study in Loads Capabilities and Responsiveness , Thesis Submitted of Doctor , University of Hawaii , 1966.*
- ✓ Rahman MD. Azizur , *The United State and India Struggle for Non-Alignment 1947-1956, Thesis Submit Doctor of Philosophy, University of Hawai,1990.*

- ✓ Rashid A. Chowdhury , United state, Foreign Policy in South Asia : The Liberation Struggle in Bangladesh and Indo-Pakistan War of 1971, Thesis Submitted of Doctor, University of Hawaii, 1989.
- ✓ S.SuBramanyam R Aju , United State and south Asia : A study With Reference To Us Policy Towards India 1969-1988, Thesis Submitted of Doctor . University of Hyderabad, India, 1998.
- ✓ Shailaja Menon ,Security Issues Indo- US. Relation the 1980-1990, A thesis Submitted the Mahatma Gandhi University for Doctor Philosophy, Kottayam, 1995.
- ✓ TaJ Muhammad Lashari , Pak-China Relations 1960- 1977, Thesis Submitted For the Doctor Degree, University of Baluchistan, Quetta, 1991.
- ✓ Wade Jeffrey Larson, United State – Pakistan Relation 1947-1954 The Condition and Causes for Military Alliance , Submitted of Master of Art , The University of British Columbia , 1994.
- ✓ Marc Anthonyreyes , The Johnson treatment: Cold War Food and the Politics Gratitude , K A thesis in History Presented, University of Missouri-Columbia, 2006.

عاشراً: الكتب:

أ - الكتب العربية والمعرية:

- إبراهيم سعيد البيضاني، أبحاث في السياسة الأميركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات الإستراتيجية، بغداد ، ٢٠٠٣.
- إبراهيم عبد المجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره (دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.
- أحسان حقي، باكستاني في ماضيها وحاضرها، دار النفائس، بيروت ، ١٩٧١.
- أحمد الشيباني، الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة للتأليف والنشر، بيروت، د.ت.
- أدور زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة حتى يومنا هذا، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦.
- أدوارد تيفنن، اللوبي اليهود وسياسة أميركا الخارجية، ط٤، بيروت ، ١٩٩٣.

- أرنولد توشي، العالم والغرب، ترجمة روفائيل جرجس، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٥٤.
- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والأخلاق الأساسية، ط٢، بيروت، مؤسسة الأبحاث الغربية ، ١٩٧٩.
- أمل خليفة ، هزيمة أمريكا في فيتنام ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
- أمين شلبي، قراءة جديدة للحرب الباردة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.
- باترك هرمل وآخرون، القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة أنور مصطفى، ط١، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، سرت، ١٩٩١ .
- برنار برودي، الحرب والسياسة (محاكمة أميركية لحروب أميركا في العالم)، دار المروج ، د م ، ١٩٨٥.
- بروس فندلاي وايستر فندلاي، الدستور الأميركي، إعداد وترجمة لجنة المعارف العامة، دار الكرنك للنشر، القاهرة ، ١٩٦٤.
- بروسترك . ك ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأميركية، ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١.
- توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥م، ترجمة دار طلاس ، بيروت ، د ت .
- جابرييل الموندجي وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله ، عمان ، ١٩٩٨.
- جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ترجمة عبد الرؤوف احمد عمرو، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٩٨،
- جورج مدبك، السياسي والمفكر والزعيم الصيني ماو تسي تونغ، لبنان ، ١٩٩٢.
- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمن القصبي، مطبوعات تهامة، جدة ، ١٩٨٤.
- جوف ف كنان، الدبلوماسية الأميركية، ترجمة عبد الإله الملاح، دار دمشق، سوريا، ١٩٨٨.

- جوليان كود، الإمبراطورية الأميركية، ترجمة ناجي أبو خليل، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨.
- حسين عبد الجبار ، الحرب الهندية - الباكستانية ١٩٧١، بغداد ، ١٩٧٢.
- حسين علي سبتي الفتلاوي، موقف الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤-١٩٢١، بغداد ، ٢٠٠٢.
- حسين فوزي النجار، أميركا والعالم ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي : تاريخ العالم من الحرب العالمية الى اليوم ، ج١، ط٢، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر ،دمشق ١٩٧٨.
- دان ليسبي، الثورة الأميركية دوافعها ومغزاها، ترجمة سامي ناشد، ج١، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٦٦.
- دانيال ديفز نورمس سجر، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥، ترجمة عبد العليم إبراهيم ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د.ت.
- دوغلاس بايك ،الفيتكونغ، الأساليب التنمية والنضالية للجنة تحرير فيتنام، ترجمة صقيل سليم، دار الطليعة للنشر ، بيروت، ١٩٦٨.
- دين راسك، أضواء على سياسة أميركا الخارجية، مختارات من خطبه، ترجمة محمد سعيد سلاقة، عالم الكتب، ط٣، القاهرة ، ١٩٦٣.
- ديتمر رودرموند، الهند نهضة عملاق آسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
- ذو الفقار علي بوتو، كشمير قصة شعب يكافح من أجل حقه في تقرير مصيره، سفارة الباكستان، بيروت، ١٩٦٥.
- ر.ك.كرانجيا حلف جنوب شرق آسيا، دار القاهرة للطباعة، سلسلة كتب سياسية، القاهرة، ١٩٥٧.
- ربيع الهاشم، الوثائق السياسية للثورة الفيتنامية، دار ٦ تشرين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

- رتشارد برنارت، حروب التدخل الأميركية في العالم، ترجمة منعم النعمان، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤.
- روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة احمد الظاهر ، عمان ، ١٩٨٩.
- روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة، ٢٠١٣.
- روي مكريس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسين صعب، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٦٦.
- زيبغينيو بريجنسكي، الاختيار : السيطرة على العالم أم قيادة العالم ، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت ، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.
- سرغيف، وكالة المخابرات بدون قناع، ترجمة دار التقدم موسكو، ١٩٨٨.
- سليم الحسني، مبادئ الرؤساء ، مبادئ الرؤساء الأميركيين ، لندن، ١٩٩٣.
- سيمور هريش ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة خالد إسماعيل الصفار وعبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨.
- سمير التتير، أميركا من الداخل حروب من اجل النفط، بيروت ، ٢٠١٠.
- شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الأميركية وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧-١٩٧٣، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٨.
- طارق زيادة صفحات من الحرب الأهلية الأسبانية، منشورات جروس برس، طرابلس، ١٩٨٦.
- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١.
- عبد العال عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩.
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠٠٤.

- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية الى الحرب الباردة، ج ٣، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- عبد المجيد النعني، تاريخ الولايات المتحدة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- علي صالح عضيبية المري، العلاقات الأميركية الباكستانية في المجالات السياسية والإستراتيجية ١٩٤٧ - ١٩٧١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، ٢٠٠٦.
- _____، العلاقات السياسية الأمريكية الهندية (١٩٦٤-١٩٨٤)، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.
- غوستاف لويون، حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٨.
- فرانسوا جورج دريفوس ورولان ماركس وريمون بوادوفان، أوروبا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ترجمة حسين حيدر، مراجعة انطوان الهاشم، ج ٣، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٩٥.
- فرانكلين اش، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة مهيبة مالكي الدسوقي، بيروت، ١٩٧٨.
- فكتور برلو، العسكرية الأميركية، دراسة في الإستراتيجية وصناعة الحرب، ترجمة د. سامي منصور، دار العودة، ط ٢، بيروت، ب.ت.
- فنسن شيان، توماس جيفرسون أبو الديمقراطية، ترجمة جاسم محمد، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٩.
- فواز جرجس، السياسة الأميركية تجاه العرب كيف تصنع من يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- كاترين اوبينز بير، حياة فرانكلين روزفلت، ترجمة محمد بدر الدين خليل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
- كاثرين فرانك، قصة حياة انديرا نهرو غاندي، ترجمة كوثر محمود محمد، القاهرة، ٢٠١٠.

- كارلها ينتس دشنر، المولوخ : إله الشر، تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة محمد جديد ، ط٢، دار قدمس، سوريا، ٢٠٠٣.
- كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٧.
- كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي-الباكستاني، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٢
- _____، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان، دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي، بغداد ، ٢٠١١ .
- كلينتون روسيتر، الأحزاب والسياسة في أميركا، ترجمة محمد لبيب شنب، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، د . ت .
- لياقت علي خان، دستور باكستان وأغراضه، قسم الصحافة والاستعلامات في سفارة باكستان ، مصر، ١٩٤٩.
- مازن إسماعيل الرمضاني، محاضرات في الإطار النظر لدراسة السلوك الخارجي، ط٢، بغداد، ١٩٩١.
- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد السياسية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، ط٢، دار الجليل، بيروت ، ٢٠٠١.
- محمد أيوب خان، أصدقاء لا سادة، (سيرة ذاتية سياسية)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨.
- محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأميركية والعرب، منشورات دار الكرمل ، الأردن، ١٩٩٠.
- محمد عزيز شكري ، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.
- محمد عمارة ، الصحو الإسلامية والتحدي الحضاري، مصر ، ١٩٨٠.

- محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وإبعادها السياسية والدولية ، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥.
- مذكرات آيزنهاور ، ترجمة هيوبرت يونغمان ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٦٩ .
- مرسيل مرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر الخضر، وجرس بروس، لندن، د. ت.
- منتهى طالب سلمان، تاريخ العلاقات الأميركية اليابانية ١٩١٩-١٩٣٩، ط٢، دار الفراهيدي، بغداد ، ٢٠١٠.
- _____، دراسات وثائقية في تاريخ اليابان الحديث والمعاصر ١٥٠٠-١٩٨٠، دار الفراهيدي، بغداد ، ٢٠١٠.
- منصف السليمي، صنع القرار الأميركي، مركز الدراسات العربي، الأردن، ١٩٩٧.
- مورتن هاليرين، الإستراتيجية الأميركية المعاصرة ، ترجمة شاكراً الأمامي وسليم الأمامي ، مطبعة بابل، بغداد.
- موسى محمد آل طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كينيدي إلى غورباتشوف ١٩٦١-١٩٩١، دار الحوراء للطباعة والنشر ، ط٢، بغداد ، ٢٠٠٨.
- نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث، ١٥١٦-١٩١٦، بغداد، ٢٠٠٣.
- هالة أبو بكر سعودي وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأميركية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
- هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، (٣٣)، بيروت ، ١٩٩٨.
- هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، ترجمة : مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٥.
- _____، سنوات العصف، مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الكتب المترجمة، العدد ٨، المجلد الثاني، ١٩٨٤.
- هنري بامفورد باكيرز، تاريخ الولايات المتحدة الأميركية تمتد أوروبا (المرحلة الممهدة لاكتشاف العالم الجديد) حتى نمو المثالية الاجتماعية (١٤٩٢-١٨٥٠)، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٣.

- هيلين كاربر دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط (١٩٥٥-١٩٧٥) ،
تعريب : عبد الله اسكندر ، دار الكلمة ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ولاس ايرون الصغير، أضواء على السياسة الأميركية في العالم ، ترجمة نور الدين
الزاري، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- وليام بورس وروبرت ويندرم ، أسلحة الدمار الشامل ، دار الجليل، عمان ، ١٩٩٤ .

ب: الكتب المطبوعة باللغة الإنجليزية :-

- ✓ Abbas,K.A., *That Woman*, Indian Book Company,Delhi,1973.
- ✓ Alastar Lamb, *Crisis in Kashmir 1947-1966*, Routledge and Kegan Paul, London ,1966.
- ✓ Alistair Horne , *Kissinger 1973, The Crucial Year* , Simon and Schuster , New York, 2009.
- ✓ Anatohy Dobrynin, *In Confidence Moscow Ambassador to Americas Six Cold War Presidents*, London, 1995.
- ✓ Andrew Rotter, *Comrades at Odd: India and the United States, 1947-1964*, Ithaca, N.Y. Cornell University Press ,N.P, 2000.
- ✓ Annpurna Nautiyal, *Henry Kissinger in World Politics*, Durge Publications, Delhi, 1987.
- ✓ Anthony Mascarenhas , *The Rape of Bangladesh*, India, 1971.
- ✓ Arthur Lall , *The Emergence of Modern India*, Columbia University Press, New York , 1981,
- ✓ Asada, Sadao. *From Mahan to Pearl Harbor: The Imperial Japanese Navy and the United States*. Annapolis, MD: Naval Institute Press, New York , 2006.
- ✓ Asaf Siniver ,*Nixon, Kissinger, and U.S. Foreign Policy Making The Machinery of Crisis*, University of Birmingham, Cambridge University Press, New York,2008.
- ✓ Ashok Kapur, *India's Nuclear Option : Atomic Diplomacy and Decision Making* ,praeger, New York,1976.
- ✓ Ashutosh Varsheny , *Democracy Development, and the Countryside : Urban-Rural Struggles in India* , Cambridge University Press USA, 1988.

- ✓ Sri Venkateswara, *Asian and Pacific Studies*, University Tirupati, 2009.
- ✓ Ayyar R. V. Vaidyanatha, *Public Policymaking in India* ,New Delhi,2009.
- ✓ B. M. Bhatia, *India's food problem and policy since independence*, Somaiya Publications, India, 1970.
- ✓ B. R Tomlinson , *The Economy of Modern India* , 1960-1970, Cambridge England , 1993.
- ✓ B.K Nehru, *Nice Guys Finish*, Second, Viking, 1997.
- ✓ B.N. Chakravarty, *India Speaks to America* ,The John Day Company ,New York ,1966.
- ✓ B.R Nanda , *Indian Foreign Policy , The Nehru Years* , Vikas Publishing , House Delhi , 1967 .
- ✓ B.S.N. Murti, *Vietnam Divided*, London, 1964.
- ✓ Baldev Rajnayar ,*Globalization and Nationalism : the Channing Balance in India's Economic Policy 1950- 2000*,Sag Publication ,New Delhi ,2001.
- ✓ Belden, Jack, *China Shakes the World*, Lowe and Brydone Printers, London, 1951.
- ✓ Bernard J. Firestone *The United Nations under U Thant*, 1961–1971. Metuchen, N.J: Scarecrow Press.2001.
- ✓ Bevin Alexander, *The Strana Ganneciton U.S Intervention in China 1944- 1972*, New York, 1992.
- ✓ Bimla Prasad ,*The Origins of Indian Foreign Policy* ,Bookland Private Limited ,India .1960.
- ✓ C. Ravindranatha Reddy *India and Vietnam Era of Friendship and Cooperation*, 1947-1991, Centre for Southeast, New York, 1992.
- ✓ C.D Deshmukh *Course Of My Life*, The- Centenary Edn, Orien Longm an Limited, Hyderabad, 1974.
- ✓ C.P Srivastava, , *Lal Bahadur Shastri, Prime Minister of India; a life of truth in politics* , Oxford University Press, Delhi,1995.
- ✓ C.P Srjvastava , *Lal Bahadur Shastri Alife of Truth in Politics* , Oxford , University press , 1995.
- ✓ C.W.Choudhary , *Pakistan Relation with India 1947 – 1966* , Pall Wall Press , London 1968.

- ✓ Carlyle A Thayer and Ramesh Thakur, *Soviet Relations with India and Vietnam, 1945-1992*, Delhi, 1992.
- ✓ Chen Jerom , *Mao and the Chinese Revolution* , first edition , Oxford University of Press, London ,1965.
- ✓ Chester Bowles ,*Promisse's to Keep,My Years in Public life,1941-1969*,Harper and Brothers, New York,1971.
- ✓ Choudhuru G. *India , Pakistan Bangladesh and The Major Powers*, Free Press, New York , 1975.
- ✓ Charles Lloyd Garrettson, Hubert H. Humphrey: *The Politics of Joy*, Transaction Publishers New Brunswick (U.S.A) and London (U.K),1993.
- ✓ D.R Sar Desai , *Indian Foreign Policy in Cambodia Laos , and Vietnam, 1947-1964*, University of California Press , London 1968.
- ✓ Dan Caldwell, *Henry Kissinger ,His Personality and Policies North Carolina* ,Duke University Press,1983.
- ✓ David Hart, *Nuclear Power in India: A comparative Analysis* London ,1983.
- ✓ David Milne, *America's Rasputin: Walt Rostow and the Vietnam War*, Hill and Wang, New York, 2008.
- ✓ David K. Hall, *The, Latian War of 1962 and Indo- Pakistan war of 1971*,in Blechman and Kaplan,*Force Without war*, Washington, 1980 .
- ✓ David McCullough, *Path Between the Seas: The Creation of the Panama Canal, 1870-1914*, Simon and Schuster, New York ,2001.
- ✓ Dennis Kux, *The United State and Pakistan 1947-2000*. Sag Publication , 1994.
- ✓ _____., *India and the United States : Estranged Democracies 1941-1991* Washington, 1993.
- ✓ Dieter Braun , *The Indian Ocean* ,Oxford University press ,India, 1983.
- ✓ Edmund Oclubb m *China and Russia , The Great Game* , New York, 1971.
- ✓ Edwin Bacon and Sandle, *Brezhnev Reconsidered*. Basingstoke, Hampshire, Palgrave Macmillan. Mark, eds. UK, (2002).
- ✓ Evi Kurz , *The Kissinger Saga Walter and Henry Kissinger Two Brother from Germany* , Orion publishing Co, London , 2009.

- ✓ Frank Leith Jones, *Blowtorch: Robert Komer, Vietnam, and American Cold War Strategy*, New York. 2013.
- ✓ G. S. Bhargava, *Morarji Desai, Prime Minister of India*, Indian Book Company, New Delhi ,1977.
- ✓ G. W. Choudhury, *India, Pakistan, Bangladesh, and the Major Powers* , The Free Press, New York:1975.
- ✓ Gaddis Smith , *Dean Acheson The American Secretaries of State and Their Diplomacy*, Cooper Square Publishers, New York , 1972.
- ✓ George McTurnan and others *Kahin, Government and Politics of Southeast Asia*, Cornell University Press, New York,1980.
- ✓ Gupte,R.S,*History of Modern China :Nationalism and Communism in China* , First Edition , India , 1974.
- ✓ H. Feldman, *The End and the Beginning: Pakistan 1969–1971* Oxford University Press, 1975.
- ✓ Harold A Gould ,*The South Asia Story the first Sixty years of U.S relations with India and Pakistan*, SAGE Publications India Pvt Ltd, New Delhi ,2010.
- ✓ Hari Ram Gupta, *India Pakistan War 1965, Vol.2, Haryana prakashan* , Delhi, 1968.
- ✓ H.W. Brands, *Inside the Cold War: Loy Henderson and the Rise of the American Empire, 1918-1961* : Oxford University Press, London,1995.
- ✓ Harish Kapur, *Foreign Policies of India's Prime Ministers*, Lancer Publishers, India, 2009.
- ✓ Harley A. Notter. *Postwar Foreign Policy Preparation 1939-1945*, Government Printing Office, Washington , 1949.
- ✓ Henry A. Kissinger, *The White House Years* ,Boston ,Little Brown & Company, 1979.
- ✓ Howard B. Schaffer, *The Limits influence ,America's Role in Kashmir*, Brooking , institution Press, Washington , 2009.
- ✓ _____, *Ellsworth Bunker: Global Troubleshooter, Vietnam Hawk*, UNC Press Books, 2003 .
- ✓ Inder Molhotra , *Indira Gandhi : A personal and Political Biography* , Hodder & Stoughton, London , 1989.
- ✓ J. Anderson with G. Clifford, *The Anderson Papers* , Random House, New York, 1973.

- ✓ J. N. Dixit, *India and Pakistani n war and peace* , Rutledge, 2002.
- ✓ J.N.Dixit, *India's Foreign Policy 1947-2003*, Picus Books, New Delhi , 2003.
- ✓ Jack Anderson , *The Anderson Paper* , New York, 1973.
- ✓ James A. Nathan and James K. Oliver, *United States Foreign Policy and World Order*, Boston , 1975.
- ✓ James W. Loewen , *American History The Early Years* , Oxford University Press, U.S.A, 2001.
- ✓ Janardan Thakur, *Indira Gandhi and Power Game*, Vikas, New Delhi,1979.
- ✓ Jayakar , *Indira Gandhi: A Biography*, Penguin Books, 1997.
- ✓ Jesse Russel, Ronald Cohn, Mohammad Hidayatullah, New Dlhie,2013.
- ✓ John Allen Williams, *U.S. National Security: Policymakers, Processes and Politics*, Lynne Reiner Publishers, New York,2007.
- ✓ John Kenneth Galbraith , *Ambassadors Journal A personal Account of the Kennedy years . Second.*, Library of Congress , Ed U.S.A. ,1969.
- ✓ John Lewis Gaddis , *Cold War Statesmen Confront the Bomb : Nuclear Diplomacy Since 1945-1961*, oxford University press, USA, 1999.
- ✓ Jonathan Colman, *The Foreign Policy of Lyndon B. Johnson: The United States and the World 1963-1968* , Oxford University Press, New York, 2010.
- ✓ Jonathan Fenby, *Chiang Kai Shek and the Nation He Lost* , U S A, 2004.
- ✓ Kai Bird, *The Color of Truth: McGeorge and William Bundy, Brothers in Arms: A Biography*, New York,1998.
- ✓ K. Satchidananda Murty, *Radhakrishnan: His Life and Ideas*, State University of NewYork ,U.S.A, 1990.
- ✓ Kenton Clymer , *Quest for Freedom The United State and India's Independence* , Columbia University Press , 1995.
- ✓ K.Sarwar Hasan: *Pakistan and United Nations*, Manhattan Publishing Company, New York, 1960 .

- ✓ *L Paarlberg, Food, Trade and Foreign Policy: India, The Soviet Union and the United States Ithaca: Cornell University Press, 1985.*
- ✓ *Lawrence K. Rosinger India and the United States: Political and Economic Relations., Macmillan Place of Publication, New York,1960.*
- ✓ *Lendon K. The Soviet Impact on World Politics Haint Home Book, New York , 1974,.*
- ✓ *Lloyd C. Gardner and Ted Gittinger, The Search of Peace in Vietnam 1964-1968, Texas A&M University Press College Station , 2004.*
- ✓ *M. Ahmed, Era of Sheikh Mujibur Rahman, University Press , Dhaka ,1983.*
- ✓ *M. Srinivas Chary, The Eagle and the Peacock: U.S. Foreign Policy Toward India since Independence, Greenwood Press, USA,1995.*
- ✓ *M.L.Sondhi, Non Appeasement a New Direction for Indian Foreign Policy , Abhinav Puplication ,NewDelhi,1972.*
- ✓ *May R. Ernest , American Cold War Strategy Interpreting , Bedford Books of St Martins , London , 1993.*
- ✓ *Miriam D. Bluestone, Cooper, John S.". In Chester J. Pach. Presidential Profiles: The Johnson Years. New York, 2006.*
- ✓ *Neville Maxwell, India's China War, Jonathan Cape, London,1970.*
- ✓ *Nick Cullather, The Hungry World: America's Cold War Battle Against Poverty in Asia.,Cambridge, MA, Harvard University Press, 2010,*
- ✓ *Norman D. Palmer, The United States and India, The Dimension of Influence ,New York 1984.*
- ✓ *Ornstein . The Role of Congress : Annunciation to Struggle Washington Press and Publication Service , 1985.*
- ✓ *P.Kandaswamy, The Political Career K.amayaj, Concept Publishing Company, India,2001.*
- ✓ *Padel Ford Norman J. and Others , The Dynamic of International Politics, Third Edition , New York , Macmillan Publishing co. Inc, 1976.*
- ✓ *Parimal Kumar Das, India and Vietnam War,New Delhi, 1972.*

- ✓ *Peter Woll, Public Policy , Brandeis University Press, U.S.A, 1974.*
- ✓ *Phyllis Auty, Political Leaders the Twentieth Century Tito , Great Britain , 1974.*
- ✓ *Promilla Kalhan ,Gulzarial Nanda, A Life in the Service of the People, India Association of Social Science Institution ,New Delhi, 1997.*
- ✓ *Pupul Dhar P.N., Indira Gandhi ,The Emergency and Indian Democracy ,Oxford University Press, New Delhi, 2000.*
- ✓ *Qon Owest R. ,Russia After Stalin, prger, London,1964.*
- ✓ *R. K. Murthi, C.Rajagopalachari: The True Patriot ,Rupa &Co , New Delhi ,2003 .*
- ✓ *R. Khan, The American Papers: Secret and Confidential India-Pakistan-Bangladesh Documents, 1965–1973 , Oxford University Press, London, 2000.*
- ✓ *R.S Gupte , History of modern China : Nationalism and Communism in China ,India ,1974.*
- ✓ *Ramses Nassif, U Thant in New York, 1961–1971: A Portrait of the Third UN Secretary-General, St. Martin's Press, New York: 1966.*
- ✓ *Ramses Nassif, U.Thant in New York 1961-1971: A portrait of the Third UN Secretary-General, press New York, 1988.*
- ✓ *Rajvir Singh, U.S –Pakistan and India Strategic Relations, Hugh Publications, India, 1985.*
- ✓ *Richard D Anderson Public Politics in an Authoritarian State: Making Foreign Policy in the Brezhnev Politburo. Ithaca, NY: Cornell University Press. 1993.*
- ✓ *Richard P.Dauer , A north South Middle East –West World : Chester Bowles and Making of United State Cold War Foreign Policy , 1951-1969, West Port , Ct, Publication Year : 2005 .*
- ✓ *Richard Sisson and Leo E. Rose, War and Secession : Pakistan , India and the Creation of Bangladesh , Berkeley : University of California Press 1990.*
- ✓ *Richard Parker, John Kenneth Galbraith: His Life, His Politics, His Economics. New York: 2005.*
- ✓ *Robert C.Horn, Soviet- India Relations , Praeger , New York, 1982.*
- ✓ *Robert Dallek, Nixon and Kissinger: Partners in Power,;Harper Collins , New York ,2007.*

- ✓ Robert F. Randle, *Geneva 1954: The Settlement of the Indochina War*, Princeton, 1969.
- ✓ Robert H. Donaldson, *Soviet. Policy to word India :ledeology and strategy* Cambridge , MA. Harvard University Press 1974.
- ✓ Robert J. McMahon , *The Cold war on the periphery* , Colombia University Press , New York , 1994.
- ✓ Robert Jackson ,*South Asian Crisis : India m Pakistan and Bangladesh* ,New York : Praeger, 1975.
- ✓ Robert Neil ,*Radha Krishnan A Religions Biography*, st ate University of New York press ,1987.
- ✓ Robert S. McNamara, *Out of the Cold, Out of the cold: new thinking for American foreign and defense policy in the 21st century*,USA,1989.
- ✓ Ross N.S Berkes and Mohinders Bedi, *the Diplomacy of India, Foreign Policy in the United Nations*, Stanford University ,Press, California, 1958.
- ✓ S.I. Poplai and Phillips Talbot, *India and America a Study of Their Relation*, NewDelhi,1960
- ✓ Singh Malesh Kumar ,*India Defense and Tactics Analysis*, Shree Publishing House, Delhi, 1984.
- ✓ Sharon M. Hanes and Richard C.Hanes, *Cold War Biographies*, Vol .II, Washington ,2004.
- ✓ Subrata Roy Chowdhury , *The Genesis of Bangladesh*, Asia Punishing house, India, 1972.
- ✓ Susan Dudley Gold, *Lyndon B. Johnson Presidents and their times* Marshall Cavendish, 2008.
- ✓ Surjit Mansingh, *India's Search for Power : Indira Gandhi's Foreign Policy , 1966-1982*, Sag Publications , New Delhi ,1984 .
- ✓ Suzanne Papper *Civil War in China: The political Struggle 1945-1949* , University of California, USA, 1978.
- ✓ Syed Taffazull Hussain, *Sheikh Abdullah-A Biography: The Crucial Period 1905-1939* ,Wordicy Company ,U.S.A, 2009.
- ✓ Tang Tsou ,*Americas failure in china 1941-1950*, vol. 2, Chicago Press, Sixth edition ,U.S.A, 1963.
- ✓ Temple Wanamaker, *American Foreign Policy Today* , Bantam Books , New York, N.D.

- ✓ Thomas Fleming , *The New Dealers war, Franklin D. Roosevelt and The War Within World War II*, Basic Books Printing , Publishing, Washington , 2002.
- ✓ Thomas perry Thornaton "US Policy Nixon- Ford Years" in Harold A. Gould and Sumit Ganguly , eds, *The Hope and the Reality : US-India Relations From Roosevelt to Reagan* , press, Boulder ,Westview, 1992.
- ✓ TN. Kaul , *Diplomacy in Peace and War* , Viks Publishing House Pvt , New Delhi , 1979.
- ✓ _____, *India ,China and Indochina (Reflection of a liberated Dipomat)*, Allid Publisher Private Limited ,NewDelhi ,1980.
- ✓ Ton That Thien, *India and Southeast Asia 1947-1960*, Geneva, 1960.
- ✓ Thomas J. Schoenbaum, *Waging Peace and War: Dean Rusk in the Truman, Kennedy, and Johnson Years*, Simon & Schuster, 1988.
- ✓ Vp Dutt , *India's Foreign Policy* , New Delhi , 1984.
- ✓ W. Norman Brown, *The United States and India , Pakistan , Bangladesh*, Harvard University Press U S A,1972.
- ✓ Walter L. Hixson Walter L. Hixson , *The Myth of American Diplomacy : National Identity and U.S. Foreign Policy* , Princeton University Press . New Jersey , 2002.
- ✓ Warren I. Cohen ,*The Cambridge History Of American Foreign Relations ,America In The Age Of Soviet Power ,1945-1991,Volume IV* , Cambridge University Press , London,1997.
- ✓ William I. Hitchcock , *From War to Peace: World War I, Causes and Results* , Yale University Press, USA, 1977.
- ✓ YaFengexia, *Negotiating with Enemy , U.S. Talks , During the Cold war, 1949, 1972*, Bloomington, University Press, Indiana,2006.
- ✓ Zareer Masani : , *Indira Gandhi , Hamish Hamilton,London ,1975*.
- ✓ Zbigniew Brzezinski ; *the NSC,S Midlife Crisis, Foreign Policy . Winter, London, 1988*.
- ✓ Zubeida Hassan, " *Pakistan's Relations with the USSR in 1960* " *The World Tody*, London , 1969.
- ✓ Tiruvallur Thattai Krishnamachari,*Speeches: Second series Publications Division, Ministry of Information & Broadcasting ,1957*.

أحد عشر: المقالات والبحوث :

أ. المقالات والبحوث العربية :

- إسماعيل صبري مقلد، الهند ومشروع جنيف، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣، السنة الرابعة ١٩٦٨.
- آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأميركية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٧، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، ١٩٩٧.
- بطرس غالي، معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٧، ١٩٧١.
- تانيس مصطفى خليل ، الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأميركية ، مجلة - السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، العدد ٧، ١٢ كانون الثاني، ١٩٩٧.
- جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد ٢٦١، السنة ١١، ٢٠٠٠.
- جميل عبد الرحمن الدهلوي، كيف تحكم الجمهورية الهندية، ثقافة الهندية، مجلة السفارة الهندية، بغداد، المجلد التاسع عشر ، العدد ٢، نيسان، ١٩٦٨.
- حسن بكر، اللوبي الصهيوني والانتخابات الأميركية، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩، تشرين الاول ، ١٩٩٢.
- ريتشارد د. ن هاوس، مؤسسة الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأميركية : وجهة نظر احد صانعي السياسة، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية - تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢.
- سامح غالي، ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية-الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الأول- ١٩٩٧.
- سلمان الجميلي، هل يشفع لباكستان تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٩٨، جامعة بغداد السنة الرابعة، ٢٠٠٢.

- صلاح المختار، صلاح المختار في ضوء الحملة الانتخابية ، من يصنع القرار الأمريكي، كيف، مجلة آفاق عربية ، بغداد، العدد ١١، ١٩٩٢.
- صلاح المختار، عملية صنع القرار الأمريكي وكيف، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، ١٩٩٢.
- طاهر أمين، السياسة الهندية في كشمير، مجلة قضايا دولية، معهد الدراسات السياسية، إسلام آباد، باكستان، العدد ٢٣٧، السنة الخامسة، ١٨ تموز ١٩٩٤.
- عبد الستار جواد، اتجاهات الإعلام الغربي في حرب الخليج، مجلة آفاق عربية، العدد ١، ١٩٩٣.
- عبد المنعم سعيد ، توجهات الإدارة الأميركية تجاه المنطقة العربية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٧.
- كاظم هيلان محسن، الموقف الأمريكي من أزمة استقلال بنغلاديش والحرب الهندية الباكستانية في ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد الرابع والثلاثون، العدد ١، السنة التاسعة، ٢٠٠٨.
- _____، دور الأمم المتحدة في قضيه كشمير ١٩٤٩-١٩٦٥، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٢، جامعة البصرة، مركز الدراسات التاريخية، ٢٠٠٦.
- كي سوبرا مانيام، سياسة الهند النووية ١٩٤٦-١٩٦٨ ، ترجمة محمد علي احمد، السياسة الدولية ، العدد ٢٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد.
- محمد حيدر، استراتيجية الإعلام بعد ١١ أيلول، الامبريالية الصوت والصورة ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، ٢٠٠٣.
- محمد عبد العاطي، كشمير نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد ٥١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- محي الدين خطاب، التقارب بين الولايات المتحدة والصين ،مجلة الكاتب ،العدد ١٩٧١.
- محمد السيد سليم وصدقي عابدين،التحول الديمقراطي في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ١٩٩٩.

- مشكلة الحدود الصينية السوفيتية في ضوء مذكرات وزير الخارجية الصيني، وثائق خاصة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥، لسنة ١٩٦٩.
- معاهدة الصداقة الهندية - السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦، السنة ٧، أكتوبر ١٩٧١.
- ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية وتطورها، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٣، لسنة ١٩٩٨.
- منار الشورجي، أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أميركا، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، ١٩٩٦.
- نبيهة الأصفهاني، بنغلادش والصراع الهندي الباكستاني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٧، يناير ١٩٧٢.
- _____، أبعاد النزاع الصيني - السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧، ١٩٦٩.
- نازلي معوض احمد، اتفاقية سمبلا والمصالحة الهندية الباكستانية، مجلة السياسية الدولية ، العدد ٣٠، أكتوبر ١٩٧٢.
- نوري السامرائي، الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأميركية من وراء دخولها الحرب العالمية الثانية، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة ، السنة السابعة ، العدد ٩، ١٩٧٤.
- هاوارد بي وتيريزا شافير، أثر الهند في العلاقات الأميركية الباكستانية، صحيفة الهند، العدد ١٢٨٣، ١٧ تموز، ٢٠١١.
- هشام الغريبي، صنع القرار في السياسة الأميركية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد ١٨، ٢٠٠١.
- وثائق دولية ، الصدام المسلح السوفيتي الصيني ، مجلة السياسيين الدولية ، القاهرة ، العدد ١٦، ١٩٦٩.

ب:المقالات والبحوث المطبوعة باللغة الانجليزية :-

- A. G. Noorani, India's Quest for a Nuclear Guarantee, Asian Survey, Vol. 7, No. 7 ,Jul., 1967.

- Arthur G. Rubinoff, *The Diaspora as a Factor in U.S.-India Relations*, *Asian Affairs: An American Review*, Volume 32, Issue 3, 2005.
- Ashok Kapur, *Peace and Power in India's Nuclear Policy*, *Asian Survey*, Vol. 10, No. 9 ,Sep., 1970.
- C. Ravindranatha Reddy *India and Vietnam Era of Friendship and Cooperation, 1947-1991*, Centre for Southeast Asian and Pacific Studies, Sri Venkateswara University,Tirupati, 2009.
- Christopher Van Hollen ." *The Tilt Reunited : Nixon and Kissinger Geopolitics and South Asian "* *Asian Survey* , 20 April 1980, reprinted , in Rudolph , ads.
- David D-H Denoon, *Devaluation under Pressure* ,Cambridge MA,MI Press ,1988.
- David H. Bayley, *India: War and Political Assertion*, *Asian Survey*, Vol. 12, No. 2 Feb., 1972.
- David Stout, Orville Freeman, 84, Dies; 60's Agriculture Secretary,*The New York Times*, February 22, 2003.
- Deb Kumar Bose, *India's Nuclear Policy: Case against the Bomb*, *Social Scientist*, Vol. 14, No. 4 ,Apr., 1986.
- Geoffrey Warner, *Nixon, Kissinger and the Breakup of Pakistan, 1971*, *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)*, Vol. 81, No. 5 ,Oct.,2005.
- Harold A.Gould, *Anticommunism and Anticolonialism:The Domestic Determinants of Developing U.S.-Indian Relations during the Truman Era*, *Asian Affairs*, Vol. 15, No. 4, Symposium:India and America:Toward a Realistic Relationship? (Winter, 1988/1989).
- Lawrence E. Grinter, *The United States and South Asia: New Challenges, New Opportunities*, *Asian Affairs*, Vol. 20, No. 2 Summer, 1993.
- Lubna Abid Ali, *The Rann of Kutch and its Aftermath*, *South Asian Studies ,A search Journal of South Asian Studies* Vol. 24, No.2, July-December 2009.
- M. R. Masani, *Is India a Soviet Ally?*, *Asian Affairs*, Vol. 1, No. 3 ,Jan. - Feb., 1974.
- Margaret W. Fisher and Leo E. Rose, *Ladakh and the Sino-Indian Border Crisis*, *Asian Survey*, Vol. 2, No. 8 ,Oct., 1962.

- Maureen L. P. Patterson ,*The South Asian P.L. 480 Library Program, 1962-1968, The Journal of Asian Studies*Vol. 28, No. 4 ,Aug., 1969.
- Paul F. Power, *India and Vietnam, Asian Survey, Vol. 7, No. 10 Oct., 1967.*
- Ralph J. Retzlaff, *India: A Year of Stability and Change, Asian Survey, Vol. 3, No. 2, A Survey of Asia in 1962: Part II ,Feb., 1963.*
- Rathnam Indurthy , *The Turns and Shifts in the U,S Role in the Kashmir, Conflict Since 1947 Today Propitions times For a Facilitator Resolve, Asian affiars, Vol 32, No.1, 2005.*
- Rexw Douglass , *U.S Crisis Aid Strategic Interests – London B. Johnson's Short Leash Food Aid to India, University of Texas, 2006.*
- Robert H. Donaldson, *India: The Soviet Stake in Stability, Asian Survey, Vol. 12, No. 6 ,Jun., 1972.*
- Robert J. McMahon, *United States Cold War Strategy in South Asia: Making a Military Commitment to Pakistan,1947-1954, The Journal of American History, Vol. 75, No. 3 ,Dec., 1988.*
- Sudipta Kaviraj, *Indira Gandhi and Indian Politics, Economic and Political Weekly, Vol. 21, No. 38/39 ,Sep. 20-27, 1986.*
- Syed Hussain Shaheed Soherwordi, *US Foreign Policy Shift towards Pakistan between 1965& 1971 Pak-India Wars , South Asian Studies A Research Journal of South Asian Studies Vol. 25, No. 1, January-June 2010.*
- Vera Micheles Dean, *The United States and India, Far Eastern Survey, Vol. 21, No. 5 ,Apr. 2, 1952.*
- Rasheeda Bhagat, *A visionary and a statesman C. Subramaniam is awarded the Bharat Ratna, the country's highest , India's National Magazine From the publishers of the HINDU, Vol,15, No. 05, Mar. 7 - 20, 1960.*
- Paul Lewis, B. K. Nehru, 92, *Indian Envoy And Cousin of Prime Minister, The New York Times, November 9, 2001.*
- Leonard Weiss, *India and the NPT, Strategic Analysis, Vol. 34, No. 2, March 2010.*

اثنا عشر: الصحف والمجلات الاحنية

- Time , November 30, 1962.
- Time ,September 17, 1965.
- Time ,January 28, 1966.
- News Week ,April 4 ,1966.
- Time , November 24, 1967.
- News Week ,February 5 ,1968.
- News Week ,August 18 ,1969.
- Time , December 20,1971.
- Time , December 11,1972.
- News Week, ,January 31, 1977.
- Abin Krebs, Maxwell D. Taylor, Soldier and Envoy, Dies, The New York Time, April 21, 1987 ,in, <http://www.nytimes.com/>.
- Dvid Stout, Orville Freeman, 84, Dies; 60's Agriculture Secretary, February 22, 2003 in The New York Time, <http://www.nytimes.com/>
- Paul Lewis, B. K. Nehru, 92, Indian Envoy And Cousin of Prime Minister,TheNew York Times, November 9, 2001.in <http://www.Nytimes.com/>.
- Sanjoy Hazarika, Special to The New York Times December 2, 1990.
- Wolfgang Saxon, Walter McConaughy, 92, Envoy in Asia, Dies, November 14, 2000,The New York Time,in <http://www.nytimes.com/>

ثلاث عشر: الموسوعات و المواقع الالكترونية

- أ- الموسوعات العربية:
- الحرب الهندية - الباكستانية (١٩٧١)، الموسوعة العسكرية ، المجلد الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨١.
- الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢، ط٣، ١٩٩٠.
- ناصر بن محمد زامل موسوعة إحداه القرن العشرين (١٩٦١ - ١٩٧٠) ، ج٧ ، ط١ ، الرياض، ٢٠٠٥.

- روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة، سمير عبد الرحيم الجلي، ج ١، (بغداد، ١٩٩٠).

ب- الموسوعات الأجنبية

- *The Encyclopedia American , The International Reference Work, Printed and Boundoy Book Manufacturing Division , Volume 17, U.S.A , 1996.*
- *The Encyclopedia American , Volume 20, U.S.A, 1996.*
- *The Encyclopedia Americana , Volume18*
- <http://vb.almastba.com/t207822.html>
- <Http://history.state.gov/milestones/1945-1952/Truman-doctrine>
- [WWW. TheBookingsInstitution.com.](http://WWW.TheBookingsInstitution.com)
- *The Editors of Encyclopedia Britannica.*
- *Ruud Van Dijk and Other ,Encyclopedia of Cold War , Vol.2, NewYork ,Routledge Taylor and Francis Group,2004 ,*
- *OmGupta, Encyclopedia of India, Pakistan and Bangladesh , Vol, 7,Isha Book , Delhi, 2006.*
- www.gwu.edu/nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB79/BE9BB9;HenryKissinger
[er.](http://www.gwu.edu/nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB79/BE9BB9;HenryKissinger)

A decorative border surrounds the page, consisting of a black line with alternating white flowers and white triangles pointing inwards.

ABSTRACT

ABSTRACT

The study tries to study an important topic which is related to the international relation ,more specifically it is American –Indian relations. After Indian gained its independence in 1947, it endeavored to build her bases foreign policy to ensure its independence and to prevent itself from any external interference detrimental, especially after the beginning of the cold war between to main poles United States and Soviet Union .In that period the events an any place of the world had affected by this relation between tow poles in way or Another the cold war synchronized within India's independence, so it endeavored to keep its independence by following neutrality policy. Then talk about the thesis of American-Indian relations in the era of President Nixon and Johnson during the period 1964-1972oukd Tenth three ministers and heads of Indians are Jawaharlal Nehru ‘ Lal Bahadur Shastri and Indira Gandhi varied according to the United Alaqtbalolayat international circumstances and the problems faced by India.

The study divided the five chapters and an introduction and a conclusion, with supplements, and the first chapter titled stages of the American political evolution, and was divided into two sections presidents first dealt with the concept of foreign policy of the United States to recognize the historical context of the concept, while the second section focused on the mechanisms American political decision-making.

As for the second chapter, which came titled US policy toward India 1947-1964 he served as an introductory chapter

indispensable gives a clear and focused on US policy for the period that preceded the duration of the study image, has been divided into four topics Head first section dealt with the strategic importance of India for US policy, while highlighted the second section highlights the Indian-American political relations, has been highlighted and adequately on the nature of those relationships during the Eisenhower and Kennedy, while singled out the third section of the policy of the United States economic toward India, and in this study were addressed this aspect something detail; to understand its importance in American policy tools. The fourth section, which dealt with the position of the United States towards the Indian foreign conflicts, this section included three axes Axis I touched on US policy toward India-Pakistan conflict over Kashmir state, indicating the most prominent positions Washington from that conflict and the other Axis Turning to the US position on the Sino-Indian war in 1962, which saw the US support and clear the Indian side and the third axis focused on the United States 'position in the Indian conflict - Portuguese on "Goa" region (Goa) 1961, highlighting the United States' position from that conflict and its reflection on the US-India relations.

While the Third chapter focused on political Johnson to internal developments in India 1964-1968 This chapter section on the three sections Head as eating the first part, the Johnson administration's position on the pay Shastri - Andrigandhi prime minister of India, and in this section the focus was to see the position of Washington political changes after the death of Nehru, and how to deal with these variables, while the second section focused on Johnson's policy toward Indian food crisis of 1965-

1967, and finally focused on the position of the third section of the Johnson administration to developments in the Indian nuclear file 1964-1968.

While highlighted in the fourth chapter on the attitudes of mutual countries towards key issues such as the Indian armament issues that separated in the first section of this chapter, and devoted the second topic to talk about the Indian position on the Vietnam issue and its impact on their relationship with the United States, while the third section focused on US position from the second Kashmir war in 1965.

The final chapter has focused on Nixon's policy towards India 1969-1972 has been divided into four first Investigation eat the nature of American-Indian relations during the period above, while the second topic of Indian-Soviet relations and their impact on US relations, and the third on the Nixon administration's position on the repercussions Bengali crisis and, finally, the fourth section focused on the US position of the outbreak of the 1971 India-Pakistan war.

The study was based on a number of diverse sources, which published documents formed the basic source material for scientific material, these documents have supported the basic references, by people who were directly related to the events.

Finally, I hope that I have been successful in my modest knowledge of the extent commensurate with the subject of the study, and it may be that I have been able to prepare an academic study draws in that period of American policy toward India landmarks.



The Ministry of Higher
Education and Scientific
Research
Basra University

**UNITED STATE OF AMERICA
POLICY TOWARD INDIA
(1972 -1964)**

A Thesis

**Submitted to Council of the College of Education
University of Basrah as a Partial Fulfillment of the
Requirements of Ph.D. Degree In
Contemporary History**



**BY
*Hayder Abdul Aali Jabbir***

***Supervised by Assistant Prof
Kadhum Hilan M.Al_sahllany***



2015

